مركز دراسات التنمية
BIRZEIT UNIVERSITY

نحو اقتصاد سياسي للتحرر:
قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري

تأليف

ليندا طبر عمر الجعبري أدم هنية نيثيا ناغاراجان

ليلى فرسخ جاي بورتن توفيق حداد عمر البرغوثي

نحو اقتصاد سياسي للتحرر:
قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت

ISBN 978-9950-334-21-2

هاتف:2982021 02 972+

فاكس: 2982160 20 972+

ص.ب: 14 بيرزيت

مكتب غزة: تلفاكس 2838884 08 972+

البريد الالكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الالكتروني: http://home.birzeit.edu/cds

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ

ROSA
LUXEMBURG
FOUNDATION

التصميم والإخراج الفني، شركة أضواء، رام الله – ت- 2550892

تقديم

ازدادت مطالبات قطاع واسع من الفلسطينيين مؤخراً بإعادة النظر في نمط التنمية المهيمن والسائد حاليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والذي تتبناه السلطة الوطنية الفلسطينية متماهية في ذلك مع رؤى المانحين ومقارباتهم، المترافقة مع عملية سلام أوسلو، والتي تتعامل مع الاحتلال بوصفه عاملاً خارجياً، أو عاملاً ثابتاً -إلى حد كبير- مما يقود إلى اعتباره خارج نطاق التحكم أو السيطرة، وبالتالي يجب قبول وجوده، والتحرك تنموياً ضمن الحيز والمساحة التي يسمح بهما. وضمن هذا الحيز المتاح للفلسطينيين، والذي يسهم السياق الاستعماري في تحديد تخومه، ومضامينه على حد سواء ، فإن المفاهيم والسياسات التنموية المطبقة على أرض الواقع تفترض مرحلة ما بعد الاستعمار، وتلتزم بالنموذج النيوليبرالي للتنمية.

ويتمحور هذا النموذج حول تحقيق النمو الاقتصادي وبناء المؤسسات والبنية التحتية والحكم الرشيد وتحقيق كفاءة اقتصادية ونشر ثقافة الديمقراطية، دون الاهتمام بتأثير هذه السياسات على مشروع مناهضة الاحتلال أو التخطيط لربط هذه السياسات باستراتيجيات مواجهة المشروع الاستعماري، ضمن منظور يحقق هدف تحرر وطني للشعب الفلسطيني ككل. وقد كانت نتائج هذا النمط المهيمن من التنمية وخيمة على الأداء الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وضمن الفهم السالف لمقاربات التنمية -السائدة حاليا- ممارسة وخطابا، يأتي هذا الكتاب كإسهام في إعادة قراءة الخطاب التنموي الفلسطيني من خلال التركيز على استخدام مفهوم صراع القوة والهيمنة كبديل للمفاهيم المطروحة حالياً، والمتمحورة حول نموذج الليبرالية الجديدة في تحليل نسق التنمية والنتائج الإقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على استمرار الهيمنة على الأراضي الفلسطينية ضمن سياق اتفاق أوسلو.

ومن هذا المنطلق، تساهم أوراق الكتاب في إعادة فهم وتحليل مواضيع تنموية عديدة، منها المساعدات الانسانية، والسياسات الاقتصادية، والاستثمارات في البنية التحتية. وعلاقات الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1967 مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1948. هادفة في ذلك الشروع في إرساء أسس تصور لسياسات تنموية قادرة على مواجهة آليات تكريس التبعية، للمضي قدما باتجاه سياسة اقتصادية مناهضة للاحتلال، بهدف التحرر من نظام السيطرة الاستعماري الاستيطاني.

ويأتي هذا العمل نتاج ثلاث سنوات من البحث الدؤوب من قبل مجموعة من الباحثات والباحثين المختصين في شؤون التنمية الفلسطينية في مركز دراسات التنمية. الذي وضع نصب عينيه -منذ تأسيسيه- تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطا بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها.

سامية البطمة

مديرة مركز دراسات التنمية

المحتويات

بعد أوسلو: الاستيطان الكولونيالي، والتنمية النيوليبرالية والتحرير 5
ليندا طبر وعمر جعبري – سلامانكا

التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين 30
آدم هنية

التنمية في ظل الاستعمار 49
نيثيا ناغاراجان

طرق "نسيج الحياة" وفضاءات التنمية في الضفة الغربية عندما يتحول الاستيطان الكولونيالي إلى "تنمية"..... 72
عمر جعبري – سلامانكا

الليبرالية الجديدة والتنمية الفلسطينية: تقييم وبدائل 99
توفيق حداد

بعد التجزئة: الروابط التي تجمع الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وعام 1967 124
غاي بورتن

المساعدات الإنسانية ودورها في اضعاف مقاومة الاستعمار: نحو إحياء بدائل التضامنية 160
ليندا طبر

الترويج للديمقراطية في فلسطين: المساعدات الخارجية ودمقرطة الضفة الغربية وقطاع غزة 196
ليلى فرسخ

الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى وقوة الشعب 223
ليندا طبر

المقاومة كمُكوّن ضروري للتنمية في السياق الاستعماري: حملة المقاطعة نموذجاً 258
عمر البرغوثي

بعد أوسلو: الاستيطان الكولونيالي، والتنمية النيوليبرالية والتحرير[1]

ليندا طبر وعمر جعبري سلامانكا

مقدمة

أصاب إدوارد سعيد في مقالة كتبها عقب التوقيع على اتفاقيات أوسلو في العام 1993، وهو أحد أشد المنتقدين لهذه الاتفاقيات، عين الحقيقة حينما وضع يده على المأساة التي ستخلّفها هذه المعاهدة الكولونيالية التي أُبرمت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على أبناء الشعب الفلسطيني. فقد وصف سعيد المعاهدة المذكورة بأنها «أداة للاستسلام، ومعاهدة فرساي فلسطينية»: بمعنى أنها معاهدة انطوت على إعادة تشكيل الاحتلال الكولونيالي وتوطيد أركانه وولادة «سلطة تشبه حكومة فيشي»، وهي السلطة الفلسطينية (Said, 1993). وقد تأكدت الهواجس التي عبّر عنها سعيد بعد مضيّ عقدين على التوقيع على هذه الاتفاقية، وتجلّى إفلاس "عملية السلام" التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وعملت فيها على إقصاء الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني منها، وعطلت حقوقهم غير القابلة للتصرف وغيّبتها إلى أمد غير معلوم. وعلى هذا المنوال، فقد تبدد الأمل الذي يلفه الوهم بـ"إقامة الدولة" تحت وطأة المشروع الاستيطاني الكولونيالي. وتشكّل اتفاقيات أوسلو، حسبما ورد فيها من نصوص وأحكام، الأرضية التي ترتكز عليها إعادة إنتاج حالات انعدام المساواة والتبعية الاجتماعية-الاقتصادية، وحرمان الفلسطينيين من بسط سيادتهم على ترابهم الوطني ومن التواصل بين ربوع أراضيهم ورفض حقهم في تقرير مصيرهم جملة وتفصيلًا (انظر Usher, 1999; Massad, 2006; Ahmad, 2006; Said, 2007). وفي الواقع، وعلى خلاف ما يفترضه البعض في أحوال كثيرة، فلم تكن اتفاقيات أوسلو بمثابة "فشل"، لأنها ووفقًا لما جاء على لسان آدم هنية في دراسة نشرها مؤخرًا كانت عبارة عن أداة صُممت لغايات تعزيز هياكل الاحتلال التي فرضها النظام الكولونيالي الإسرائيلي على مدى العقدين المنصرمين وترسيخها على نحو لا فكاك منه (Hanieh, 2013: 71). وبينما مهدت هذه الاتفاقية لضياع عقدين كاملين على معظم الفلسطينيين، فقد يسرت الاتفاقية نفسها للصهيونية توسيع قاعدتها من الأراضي التي تحتاجها وساعدتها على إرساء دعائم مشروعها الاستيطاني الكولونيالي الذي طالما راودها على مدى قرن من الزمان. ونتيجة لذلك، فقد أراح "سلام الضعفاء"، حسبما يصفه إقبال أحمد، إسرائيل من التزاماتها تجاه السكان الواقعين تحت نير احتلالها ومكّنها من تعزيز مشروعها الاستيطاني الكولونيالي ومأسسة نظام الفصل العنصري الذي تسبب في تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بانتوستانات (Ahmad, 1998). وليس هناك من أمر يبرِز العنف المتواصل الذي أفرزته اتفاقيات أوسلو والمشروع الاستيطاني الكولونيالي، في أيامنا هذه، أكثر من الانقسام المادي والرمزي المستفحل الذي يعيشه أبناء الشعب الفلسطيني بصفتهم وحدة سياسية منظمة: بمعنى الفلسطينيين في الشتات. ومن وجهة نظر سعيد، فقد كانت معاهدة الاستسلام التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية، والتبعات التي انطوت عليها وما ترافق معها من الاعتراف بالتسمية التي أسبغتها إسرائيل على الفلسطينيين باعتبارهم أولئك الذين تحتجزهم في محميات معزولة تلفّها الجدران وتحيط بها من كل جانب، بمثابة "الضرر المأساوي" الذي أفرزته اتفاقية أوسلو في نهاية المطاف (Imseis, 2010:266).

---

1 تستعرض هذه الورقة المواضيع الواردة في عدد خاص يمثل نتاجًا للعمل في مشروع امتد على مدار ثلاث سنوات. وقد استُهل هذا المشروع في العام 2010 بالمؤتمر الدولي الذي انعقد في جامعة بيرزيت بعنوان "التمويل الدولي، والتنمية وتشكيل الحيز الفلسطيني"، والذي جاء ثمرة للتعاون بين مركز دراسات التنمية في الجامعة ومجموعة أبحاث الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بجامعة غنت البلجيكية (Ghent University). وقد عُقد هذا المؤتمر بدعم من المجلس الفلمنكي المشترك بين الجامعات (Flemish Interuniversity Council)، وتلاه برنامج بحثي نفذه مركز دراسات التنمية حول "البدائل المتاحة للمقاربة الليبرالية الجديدة للتنمية والمساعدات في الأراضي الفلسطينية المحتلة" بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg Foundation).

وحتى يومنا هذا، وعلى الرغم من هذه التناقضات، فقد تكفلت السلطة الفلسطينية ومعها الرأسماليون الفلسطينيون والأجانب ومجموعة واسعة من مؤسسات التنمية الدولية والمنظمات الإنسانية والمؤسسات المالية، التي دُعيت لتمويل التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية وضمان ديمومتها والإشراف عليها ورعايتها، بالمحافظة على نموذج التنمية الذي تأتّى عن اتفاقيات أوسلو مهما كان الثمن. وما تزال هذه الأطراف متعنتة في التزامها بالادعاءات البلاغية الرئيسة التي تتضمنها الاتفاقيات المذكورة: وهو أنه ينبغي مواصلة الجولات التي لا تكاد تنتهي من المفاوضات العقيمة وأن التنمية الاقتصادية سوف تجلب "السلام" على المنطقة. وفي الواقع، وحسب التعبير الذي ساقه السفير عبد الله بوحبيب، مستشار البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط، في مقابلة أُجريت معه في العام 1994، "كم مرة يحدث فيها أن السلام العالمي يعتمد على برنامج للتنمية الاقتصادية؟" (Bouhabib, 1994:74). فبعد مرور عقدين على التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإنفاق ما يربو على ثمانية مليارات دولار في سياقها، ما تنفك تجربة التنمية النيوليبرالية التي رافقت مسيرة أوسلو، وإطارها التكنوقراطي الذي ينزع الصفة السياسية عن مشاريع التنمية، هي سيدة الموقف دون منازع. فمن الناحية السياسية، حققت الصهيونية من خلال هذه الاتفاقيات ما كانت تصبو إليه على مدى ردح طويل من الزمن من "إضفاء الصفة الشرعية على مشروعها الاستيطاني الكولونيالي" من "ممثلي" السكان الأصلانيين (Massad, 1994: 85). ومن الناحية الاقتصادية، كان مشروع أوسلو برمته يقوم في أساسه على سياسات نيوليبرالية وعلى مبادئ السوق الحر التي ترتكز على البنود الواردة في "إجماع واشنطن" ("Washington Consensus") (Khalidi and Samour, 2011). وقد بلغت هذه المبادئ شأنًا عظيمًا وصل إلى حد تقنينه في المادة (21) من القانون الأساسي الفلسطيني. وبناءاً على ذلك، تحولت التنمية الرأسمالية إلى قانون في الأراضي [الفلسطينية]. ويستند هذا الاعتقاد الذي يشبه الإيمان الديني في سراب النمو الاقتصادي إلى "الافتراض الساذج والشائع في الوقت نفسه حول التقدم المتوازي بين السلام والأمن والتنمية" (Le More, 2008: 7)، وهو أمر ساعد بدوره على إخفاء البنية الاستيطانية الكولونيالية الصهيونية وهياكل التبعية الرأسمالية العالمية المتشابكة والمتداخلة مع بعضها البعض والتي شكّلت تجربة أوسلو في مهدها.

يستعرض هذا الكتاب نظرة نقدية نستطيع الانطلاق منها لخلخلة الأسس التي ترتكز عليها نظرية التنمية وممارستها في فلسطين وإعادة النظر والتفكير فيها. وتنبع هذه النظرة من مواطن القلق والمخاوف المتولدة من العيوب الجوهرية التي تعتري منظومة التنمية التي رافقت "زيف تفكيك الاستعمار" الذي جاءت به اتفاقيات أوسلو. فقد دأبت هذه المنظومة على وأد الوقائع السياسية القائمة على أرض الواقع وإسكاتها وإهمالها، والأدهى والأمرّ من ذلك أنها أسهمت في ديمومة هياكل المشروع الاستيطاني الكولونيالي والفصل العنصري وترسيخ أركانها، في ذات الوقت الذي فرضت فيه السياسات النيوليبرالية التي تتسم بجشعها وضراوتها. وتسعى الأوراق التي يجمعها هذا الكتاب بين دفتيه إلى الخروج بفهم لما تفعله التنمية والجهات التي تنفذها والأطراف التي تستفيد منها بالفعل، وذلك عوضاً عن الخوض في تقييم سطحي وبسيط للمَواطن التي تسجل مشاريع التنمية النجاح أو الفشل فيها (Ferguson, 1990). وتوظف هذه الأوراق وجهات نظر الاقتصاد السياسي والاستيطان الكولونيالي في مراجعة نظرية التنمية وممارستها وتحديد موقعها من حركة التحرر، وذلك في نفس الوقت الذي تعترف فيه بالتقسيمات الداخلية والمصالح الطبقية التي تُشتِّت حركة النضال الوطني وتشرذمها. وبذلك، ينظر هذا الكتاب في الطبيعة المتداخلة التي تَسِم أعمال التنمية ومشروع الاستيطان الكولونيالي بمعنى الأصل المشترك الذي يجمعهما (Kothari, 2002) والطريقة التي تجري فيها مواجهة هذه العلاقة. فعلى الرغم من الضرر الذي تسببت به اتفاقيات أوسلو على صعيد تفتيت الحركة الوطنية الفلسطينية وتشتيتها وفقدان الأراضي واستمرار الذل والمهانة وغير ذلك من التبعات، فقد وقفت اتفاقيات أوسلو عاجزة عن تحييد أبناء الشعب الفلسطيني ونضالهم في سبيل تحصيل حقوقهم وتحرير أرضهم ولا حتى شلّ قدرتهم على ذلك.

وبناءً على ذلك، يطرح هذا الكتاب الأسئلة التالية: كيف أعادت تجربة التنمية التي جاءت بها اتفاقيات أوسلو تشكيل فلسطين والفلسطينيين، والعكس؟ وما هي الإجراءات التاريخية والبنيوية الأعم والقوى المحركة الإقليمية والعالمية التي شكّلت تاريخ فلسطين ووضعها الراهن؟ وما هي التشكيلات الناشئة (الطبقية والجندرية والعرقية) التي تؤلف بنية المجتمع الفلسطيني مقابل مشاريع التنمية النيوليبرالية والمشروع الاستيطاني الكولونيالي؟ وكيف عملت هذه التقسيمات من خلال إنشاء سلطة محلية متواطئة، على تشتيت مسيرة النضال التحرري وحرفها عن مسارها؟ وفضلًا عن ذلك، ما هي أوجه التواطؤ بين مؤسسات التنمية والمنظمات الإنسانية، بالإضافة إلى طبقة الرأسماليين الفلسطينيين المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسلطة الفلسطينية، في إعادة إنتاج حالات انعدام المساواة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمكانية. أو كيف يمكن أن يبدو تصور التنمية التي تتخطى الحالة الاستثنائية السائدة والراسخة التي تسم فلسطين؟ ومع ذلك، فلا ينظر هذا الكتاب في واحدة من أطول حركات النضال ضد الاستعمار في تاريخنا الحاضر فحسب، وإنما يتحدث وعلى نحو أعم وأشمل كذلك عن أوضاع الشعوب في عموم نصف الكرة الأرضية الجنوبي، وفي نصفها الشمالي أيضاً، حيث باتت الشعوب تعود إلى فكرة "قوة الشعب" وتخوض النضال في سبيل إعادة بناء حركات جماهيرية تناهض الهيمنة الرأسمالية والإمبريالية، بدءاً من الثورات العربية، ومروراً بالحركات الاشتراكية في أمريكا اللاتينية وانتهاءاً بحركات "احتلوا" في أوروبا وأمريكا الشمالية.

الحلقات المفقودة في أدبيات التنمية الفلسطينية

على الرغم من أن اتفاقيات أوسلو شكلت محوراً نال قدراً واسعاً من الجدل على مدى العقدين المنصرمين، فلم يتطرق هذا الجدل إلا في جانب محدود منه إلى العلاقة القائمة بين نموذج التنمية الذي طُرح منذ بداية العقد التاسع من القرن الماضي والطابع الاستيطاني الكولونيالي الذي يسم هذا "النزاع". وبناءاً على ذلك، تسهم الأوراق التي يضمها هذا الكتاب في جسر هذه الهوة وفي إماطة اللثام عن بعض حدود الافتراضات السائدة في أدبيات التنمية المتصلة بفلسطين. وعلى وجه الإجمال، تميل الأبحاث التي تتناول مساعدات التنمية إلى التركيز على الدور البنيوي الذي يضطلع به الاحتلال في تقويض إمكانيات التنمية في فلسطين وإضعافها وبيان الطريقة التي أسهم فيها ذلك في تشكيل سياسات التنمية على أرض الواقع بصورة فعلية (انظر Roy, 1995; Brynen, 2000; Keating et al, 2005; Le More, 2008). ولكن هذه الدراسات، على أهميتها، تغفل في حالات ليست بالقليلة عن الدعائم النيوليبرالية المادية التي ترتكز عليها سياسة التنمية والآثار التي تفرزها والأطراف التي تضطلع بدور الوساطة فيها. ويحتل هذا الأمر أهمية محورية لأن النزعة النيوليبرالية تقع في صلب مشروع أوسلو. وحسبما جاء على لسان آدم هنية، تُعتبر النيوليبرالية بمثابة "إحدى النتائج الطبيعية المركزية المترتبة على الوجهة السياسية التي روّجتها الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية وأنصارهما في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي" (Hanieh, 2008). وبصرف النظر عن الدراسات التي صدرت مؤخراً في هذا الشأن (انظر: Hanieh, 2008; Turner, 2009; Hever, 2010; Khalidi and Samour, 2011)، ما تزال الضرورة تقتضي إمعان النظر في العلاقة القائمة بين النيوليبرالية ونموذج التنمية الذي يجري تنفيذه في فلسطين ودراسته دراسة مستفيضة.

وفي واقع الحال، يكمن جانب من المشكلة التي تشوب الأدبيات والدراسات التي تتناول التنمية في فلسطين في ميلها إلى الافتراض بأن إصلاح نموذج التنمية النيوليبرالي الراهن قد يفرز آثاراً مهمة على الأرض. غير أن وجهة النظر هذه تعجز عن الاعتراف بالظروف البنيوية الحالية التي فرضتها اتفاقيات أوسلو والانحياز الإمبريالي الذي تُبديه الدول المانحة مع الأجندة السياسية التي يتبناها المشروع الصهيوني. وفي الحقيقة، يبدو أن الحديث عن الإصلاح كان "سابقاً لأوانه" في مجتمع لم يكن في حال من الأحوال يملك السيادة على أرضه ولا يحظى بحقوقه أو

بدولته ويخوض النضال في سبيل التحرر من الاحتلال، وذلك وفقاً لما يفترضه مشتاق خان (Mushtaq H. Khan). فإجراءات الإصلاح لا تستطيع أن تحقق التنمية الناجعة، وهي لا تتعدى أن تضفي تحسينات متواضعة على فعالية تقديم المساعدات (Khan, 2010: 5). وتؤكد تقديسي-رعد (Taghdisi-Rad) على هذا الموقف، حيث تفترض بأن "الأجندات السياسية التي تتبناها الجهات المانحة وحكوماتها، وليس احتياجات السكان الفلسطينيين، كانت هي ما يحدد سلوك المانحين في الأراضي [الفلسطينية]" منذ انطلاق محادثات أوسلو. وهذا يدل على أنه "من الصعوبة بمكان أن نتوقع بأن يتم توظيف المساعدات كأداة من أدوات التنمية الاقتصادية في المقام الأول" (Taghdisi-Rad, 2011: 5-6). ومع ذلك فلا تعتمد سوى قلة من الدراسات على هذا الاستنتاج كنقطة للانطلاق منها في بحثها. فهنا يتدخل هذا الكتاب ويبين بأن مساعدات التنمية كانت تُستخدم لغايات التعمية على غياب عملية سياسية حقيقية. وبناءاً على ذلك، فلم تتحول مشاريع التنمية إلى أداة متواطئة في المشروع الكولونيالي الإسرائيلي فحسب، بل إنها تكفلت بتقديم المعونة للاحتلال وضمِنت استدامة هياكل القوة والاضطهاد التي تسم المشروع الاستيطاني الكولونيالي وإعادة إنتاجها. لقد تم توظيف التدخلات ومساعدات التنمية والمساعدات الإنسانية في فلسطين، كما هو الحال في بقاع أخرى من العالم، بمثابة حل سريع ومؤقت لمشكلة تتطلب حلاً جذرياً، أو باعتبارها بديلاً عن السياسة أو سياسة من خلال وسائل أخرى.

وفي الوقت الذي لا ننكر فيه أن العديد من الدراسات المذكورة أعلاه قد رسّخت فهمنا النقدي لنموذج التنمية الذي جاءت به اتفاقيات أوسلو، فإن هذه الدراسات لا تسهب في الإقرار بالمشروع الاستيطاني الكولونيالي وإدراج تحليل يستكشف الأساليب التي تحول نظريات التنمية وممارساتها إلى وسائل تنظيمية وإنتاجية. ولا تتناول هذه الدراسات الطرق التي تعتمدها تلك النظريات والممارسات التنموية في إفراز آثارها على السكان الأصلانيين الواقعين تحت نير الاستعمار بالنسبة إلى المشروع الاستيطاني الكولونيالي بعمومه. ولا يثير هذا الواقع استغراب المرء بالنظر إلى أن الأدبيات والمؤلفات التي تتطرق إلى دراسة المشروع الاستيطاني الكولونيالي وتحليله قد أغفلت الدراسات الفلسطينية المنشورة في هذا الشأن وأحجمت عن الرجوع إليها والاستشهاد بها. وفي هذه الأيام، تميل الأبحاث التي تتناول قضية التنمية، كما هو حال الكثير من الدراسات التي تتناول فلسطين، إلى إدراج الحالة الاستثنائية التي تسم المشروع الاستيطاني الكولونيالي ومنطقه الذي يقوم على تقطيع أوصال الشعب الفلسطيني وتفتيت عراه[2]. ونتيجة لذلك، فعادةً ما يجري تمثيل السكان الفلسطينيين بفئاتهم المختلفة التي تعيش في سياقات محلية متباينة – سواء كانت داخل إسرائيل أو في المنفى أو في الضفة الغربية على أنها فئات معزولة، ومنفصلة من الناحية التحليلية ومتميزة عن الهياكل الأعم التي تؤلف المشروع الاستيطاني الكولونيالي الإسرائيلي (Jabary Salamanca et al, 2011: 3). ومع ذلك، تبقى هذه المشاكل بعيدة كل البعد عن مجرد كونها نتاج للتحولات التي شهدتها المعرفة والممارسة: "فقد شهدت حركة التحرر الفلسطينية سلسلة من الانتكاسات والتغيرات في مستوى تركيزها. ويعكس الإنتاج الفكري في أوجه كثيرة منه وعلى نحو دقيق القوى المحركة التي توصّف السياسة الفلسطينية المعاصرة التي تفتقر إلى التماسك والانسجام" (المصدر السابق). وبينما فتح أحد التحولات المهمة التي كانت موضع ترحيب في الأدبيات الفكرية الباب أمام اعتماد منهجية عالمية ومقارنة (انظر Veracini, 2006; Collins, 2011) خلال السنوات القليلة الماضية، فما يزال ينبغي للدراسات المتصلة بالتنمية في فلسطين أن تصل إلى فهم شامل ومتكامل لأوجه التفاعل بين التنمية والسياسات والمخططات الاستيطانية الكولونيالية مقابل تفتيت عرى التواصل بين السكان الأصلانيين وتقطيع أوصال إقليمهم، أو الاعتراف بالسياق الاستيطاني الكولونيالي الحالي الذي يجري فيه إعادة تشكيل النظرية المعاصرة للتنمية

2 من بين الاستثناءات البارزة في مجال دراسات التنمية الكتاب الذي حرّره جورج عبد (George T. Abed, The Palestinian economy: studies in development under prolonged occupation)). ومن الدراسات الأخرى التي لا تتناول مسألة التنمية.

وممارساتها من خلال جملة من التدخلات المختلفة، سواء كانت هذه التدخلات عبارة عن ممارسات شعبية بديلة أو معرفة أصلانية أو حركات مقاومة وطنية وعالمية. وقد تكون فلسطين هي المكان الوحيد الذي ما فتئ يخضع لشكل معاصر من أشكال الاستيطان الكولونيالي، وهو ما دفع بمجموعة واسعة من منظمات التنمية والمؤسسات المالية الدولية إلى إدامته وإعادة إنتاجه على نحو فعلي، حسبما يرى جعبري-سلامانكا في مقالته الواردة ضمن هذا الكتاب. ومع ذلك، تفقد فلسطين جانباً لا يستهان به من هالتها الاستثنائية إذا ما نظرنا إليها من زاوية التحليل المقارن الذي يضع هذه الحالة في سياق ما يسميه كولينز (Collins) بالتحول العالمي والاستيطاني الكولونيالي في الدراسات التي تتناول فلسطين (Collins, 2011).

وفي إطار السعي إلى إماطة اللثام عن العلاقة المعقدة والمتداخلة التي تجمع بين المشروع الاستيطاني الكولونيالي والتنمية وحركة التحرر وإعادة النظر فيها، يستند هذا الكتاب في فحواه إلى الدراسات الفلسطينية التي ركزت على مدى عقود خلت على الإمكانيات المتاحة أمام التنمية العامة في مواجهة سياسات الإفقار والحرمان الاقتصادي التي تنفذها المنظومة الاستيطانية الكولونيالية. وفي هذا المقام، يتوصل الخبير الاقتصادي يوسف صايغ إلى نتيجة مفادها أنه "لا يمكن تحقيق تنمية ذات معنى وشاملة أو حتى السعي وراءها، في ظل التبعية التي تقترن مع الحرمان" (Sayigh, 1988: 279). ومع ذلك، فعوضاً عن أن نفهم التأكيد الذي يسوقه صايغ في صورة دعوة إلى "مناهضة التنمية" في ظل الوقائع التي تفرضها الحالة الكولونيالية التي طال أمدها، ينبغي لنا أن ننظر إلى التنمية باعتبارها تفرض تحدياً أمام التفكير في أشكال التنمية التي يمكن أن توفر الاحتياجات المادية التي تلزم الفلسطينيين لكي يتمكنوا من مقاومة مشروع الاستيطان الكولونيالي الذي لم تنفك إسرائيل تنفذه في أراضيهم على مدى ردح طويل من الزمن، لأنه "لا يمكننا أن نستغني عن التنمية" حسبما يفصح جويل وينرايت (Joel Wainwright) عن ذلك وبلا موارية (Wainwright, 2008:10). وإذا لم تفلح "الإرادة" العنيدة التي تبديها التنمية بشأن "تطوير" (Li, 2007) السكان الأصلانيين في إنتاج الأهداف السامية والطوباوية التي تدّعيها، فإن دراسات التنمية في فلسطين قد نظرت مع ذلك فيما أنتجته هذه التنمية. وتقف هذه الدراسات على الطريقة التي عملت فيها منظومة التنمية دون كلل وعن وعي، كما هو حالها في سياقات أخرى في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، على تحويل الحركات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية التي كانت تتميز بنشاطها السياسي إلى منظمات مجتمع مدني نُزع عنها طابعها السياسي وأُضفيت عليها سمة مهنية في عملها (Hammami, 1995; Kuttab, 2007). وفضلاً عن ذلك، تنظر الدراسات المذكورة في الطرق التي سلكتها التنمية في تشكيل أطراف وأشكال خطاب معولَمة جديدة جرى سلخها عن حركة النضال الوطني المناهضة للاستعمار (Hanafi and Tabar, 2005). وبعبارة أخرى، فقد أنتجت التنمية طبقة "معتدلة" ومسالمة وتابعة. وفي هذا المقام، توحي الدراسات التي نُشرت في الآونة الأخيرة بأن مساعدات التنمية شكّلت محوراً للمصالح التي تشمل أصحاب رأس المال الفلسطينيين والنخبة السياسية والمنظمات غير الحكومية المحلية ومؤسسات التنمية الدولية، التي تعمل في هذه الآونة على إعادة استعمار حركة النضال الفلسطيني وخصخصتها (Nakhleh، 2012).

ويطرح هذا الكتاب طرقاً بديلة تتيح لنا دراسة هذه الوقائع والتحقيق في هياكل القوة المتشابكة التي أفضت إلى هذه الظروف. كما يستكشف هذا الكتاب الأساليب التي أغفلتها الدراسات السابقة، حيث يبيّن الكيفية التي تتقاطع فيها المساعدات والتنمية الرأسمالية مع هياكل القوة وتتفاعل معها وتعززها وترسخها، ولا سيما الاستغلال والاحتلال الذي يفرضه المشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني. وفي معرض إعادة الكتابة عن الاستيطان الكولونيالي، يمعن هذا الكتاب النظر في الطريقة التي أُسبغت فيها صفة إقليمية على تدخلات التنمية والتوجه

النيوليبرالي السائد، وكيف تلقاها الفلسطينيون وقاوموها – على كلا جانبيّ الخط الأخضر وخارج فلسطين في الشتات. وتنظر المقالات التي يضمها هذا الكتاب في الطريقة التي جرت من خلالها إعادة تشكيل هياكل الهيمنة الرأسمالية والاستيطانية الكولونيالية والعنصرية، وكيف يجري العمل على إنتاجها وإعادة إنتاجها ضمن سياق التنمية ومن خلالها. وتستكشف هذه المقالات الأساليب التي سلكتها مؤسسات التنمية الدولية ومنظمات العمل الإنساني وأصحاب التوجه النيوليبرالي في طرح أشكال جديدة من الانحكامية (governmentality) التي أعادت تشكيل ذوات الرعايا القابعين تحت نير الاستعمار وهوياتهم. وفضلاً عن ذلك، تدرس المقالات المذكورة الطريقة التي أسهمت فيها منظومة التنمية في تسكين الحركة الوطنية وتهدئتها، وتحويل العمل السياسي عن طريق الخروج عن المجالات والأساليب التي ينفذ فيها العمل السياسي واستبدالها. وفي الوقت نفسه، تعيد هذه المقالات النظر في مشاريع التنمية من زاوية مشروع التحرير، والأساليب الحالية التي يتبعها الفلسطينيون في المطالبة بالتنمية في سياق النضال في سبيل التحرر وفي إعادة التعبير عنها. كما تتخطى الدراسات الواردة في هذا الكتاب المحاولة التي يبذلها المشروع الصهيوني لتفتيت عرى التواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني من خلال اتفاقيات أوسلو، وتستعرض تحليلاً يعيد ربط التجمعات الفلسطينية مع بعضها بعضاً ضمن إطار النضال الذي تخوضه في سبيل التحرر.

إعادة النظر في التنمية في الحاضر الاستيطاني الكولونيالي

يسترشد هذا الكتاب بالدراسات النقدية التي نُشرت حول مشاريع التنمية ويوظف الاقتصاد السياسي والدراسات التي تتناول المشروع الاستيطاني الكولونيالي بغية الخروج بتأصيل لهذه المشكلات. وفي الوقت ذاته، تعيد الأوراق المنشورة في دفتيّ هذا الكتاب تسليط الضوء على هياكل الهيمنة العرقية والطبقية والجندرية. ونستعرض فيما يلي الوجهات النظرية التي استندت إليها هذه المجموعة من المقالات، ونبين ما يعنيه الاحتكام إلى هذه الحقول المعرفية المختلفة من أجل إماطة اللثام عن التنمية وإتاحة المجال أمام استكشاف أشكال النضال في سبيل العثور على أشكال بديلة عنها.

ولغايات توخي الدقة والوضوح، تعبّر «التنمية» عن فكرة مضللة يثور قدر كبير من التنازع والخلاف بشأنها، وهي تنطوي على مجموعة متنوعة من المعاني التي تفسرها في أزمنة وأمكنة مختلفة، كما تتسم بجوانب التوتر والتناقضات العميقة التي تلفها. فلو كانت التنمية تستحضر صورة لمشروع شامل ومُغرٍ يرمي إلى تحقيق النمو والرقي، فيمكن التفكير فيها من الناحية العملية كما لو كانت ساحة معركة ومشروعاً فكرياً لا يفتر وعملية تتسم بطابع مادي مستفحل (Apter, 1987:7). وفي هذا السياق، يفرّق كووين وشينتون (Cowen and Shenton)، في كتابهما الرائد الذي أثر في المؤلفات اللاحقة في مجاله، بين معنييْن من معاني التنمية التي تثير اللغط والالتباس في أحوال كثيرة: التنمية باعتبارها عملية ثابتة وغير مقصودة كأعمال التنمية التي تنفذها منظومة الرأسمالية، والتنمية باعتبارها نشاطاً مقصوداً كالخطة المدروسة التي تُعَدّ لـ"تنمية" وإعادة صناعة "العالم الثالث" في سياق تفكيك الاستعمار (Cowen and Shenton, 1998: 50). ومع ذلك، يرتكز هذا التمييز الفاصل بين التنمية باعتبارها تدخلاً والتنمية باعتبارها تغييراً بنيوياً على الفرضية التي تقول بأن هذين المعنييْن يرتبطان ارتباطاً جوهرياً وبوجوه محددة من الناحية التاريخية، إن لم تكن متداخلة مع بعضها بعضاً على نحو لا انفصام فيه (Bebbington, 2003). وبالفعل، فحسبما يرى وينرايت (Wainwright)، "تشكّل التنمية إضافة إلى الرأسمالية، حيث تمثل عملية تاريخية-جغرافية تؤخذ على أنها تقع خارج إطار الرأسمالية، وهي مع ذلك تدخل فيها وتشكل جزءاً منها في جميع الأحوال، من أجل تحويلها إلى كل متكامل والسماح لرأس المال باكتساب معنى للغاية التاريخية واتجاهها" (Wainwright,

12 :2008). وتدرس الأبحاث التي يستعرضها هذا الكتاب التنمية حسب تشكُّلها في السياق الفلسطيني بما يتواءم مع هذه التوجهات والمفاهيم.

وتقدم الدراسات التي تتناول المشروع الاستيطاني الكولونيالي تصويباً لا غنى عنه لمفهوم "النزاع"، الذي شكّل مدار الإجماع على القضية الفلسطينية على مدى وقت طويل من الزمن وبات يوجه تدخلات التنمية تجاه فلسطين والفلسطينيين. فمن شأن مقاربة "النزاع" على هذا النحو أن تشوه العنف الأساسي وطبيعة المواجهة مع المشروع الاستيطاني الكولونيالي في فلسطين، وعلاقات القوة المتعارضة التي تعرّفه والهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكّله. وعلى خلاف الكولونيالية الكلاسيكية التي تسعى إلى السيطرة على "السكان الأصلانيين" من مركز ميتروبوليتاني – كما هو حال حكم بريطانيا في الهند – يسعى المشروع الاستيطاني الكولونيالي إلى "استئصال شأفة الشعب الأصلاني من أجل استبداله بجماعة اجتماعية-سياسية أخرى" – مثلما هو حال الولايات المتحدة أو الجزائر (Veracini, 2013). ووفقاً لما جاء على لسان باتريك وولف (Patrick Wolfe)، ينطوي الاستيطان الكولونيالي على "منطق الإقصاء" الذي "يسعى إلى حل المجتمعات الأصلانية" من أجل إقامة "مجتمع كولونيالي جديد على قاعدة الأرض المصادَرة" (Wolfe, 2006: 387-388). ويجد منطق الإقصاء موطئ قدم له من خلال تقنيات العنف المختلفة التي تُستهل بـ"محو الصفة الأصلانية وشطبها من الوجود" ونفي مكانة المجتمع الأصلاني باعتباره جماعة قومية، وتنتهي بتفتيت الشعب الواقع تحت نير الاستعمار وتقطيع أوصاله من النواحي المادية والزمانية والمكانية وفرض الهيمنة عليه من خلال إستراتيجيات "العزل المكاني"، بالإضافة إلى وأد اقتصاده وطمسه (المصدر السابق: 389-404). وفي واقع الحال، "ينتهي المطاف بأصحاب المشروع الاستيطاني الكولونيالي إلى القول بأن الغزو هو هيكلية وليس حدثًا." (المصدر السابق: ص. 388). ولذلك، تخلّف السمات المحددة التي تسم مواجهة الاستيطان الكولونيالي آثاراً مباشرة على التنمية في فلسطين، وهي آثار لا يمكن بحال من الأحوال الاستمرار في تجاهلها وإشاحة البصر عنها. إن التنمية الاقتصادية والمزايا الممنوحة للمجتمع الاستيطاني تأتي بالضرورة على حساب المجتمع الأصلاني. وفي سياق تحديد مكامن الخطر التي تلف هذا السياق، يلخص وولف (Wolfe) التوسع الذي شهده الاقتصاد الاستيطاني من خلال الإنتاج الزراعي على أنه:

> "توسع لا يفتر" وأنه "لا يتوانى عن الاستيلاء على الأراضي التابعة للسكان الأصلانيين ووضع يده عليها ... وهو يحول دون إعادة إنتاج أساليب الإنتاج الأصلانية. وفي هذا السياق، ينتهي المطاف بأبناء الشعب الأصلاني إلى الاعتماد على الاقتصاد الذي يُطرح عليهم أو يضطرون إلى شن الغارات والهجمات على مخازنه ومستودعاته، وهو ما يوفر الذريعة الكولونيالية الكلاسيكية التي تسوّغ إرسال فرق الموت الكولونيالية" (المصدر السابق: ص. 395).

وبناءاً على تحديد موقع فلسطين في إطار الدراسات التي تركز على الاستيطان الكولونيالي، يسعى هذا الكتاب إلى وضع هذه القوى المحركة المحددة في الواجهة من أجل إعادة توجيه النقاش المتصل بالتنمية نحو وقائع الهيمنة التي لا يمكن تجنُّبها. ففضلًا عن الاستناد إلى الدراسات الاستيطانية الكولونيالية، يركز هذا الكتاب انتباهه على هيكل آخر من هياكل الهيمنة، وهو الهرمية العرقية (race hierarchies). وتبيّن هذه النظرة ما بعد الكولونيالية "العلاقات التي تفتقر إلى المساواة" في العالم (Kothari, 2002:38) والهرمية التراتبية بين الذات الغربية والعالم الثالث الآخر (Baaz, 2005) والتي يجري إنتاجها ويُعاد إنتاجها من خلال نظريات التنمية وممارساتها. وبذلك، توفر هذه الهرمية التراتبية "نقداً قوياً لـ"التنمية" وتفرض تحدياً يتسم بأهميته المتزايدة أمام المنهجيات السائدة في الإحاطة بالعلاقات

القائمة بين الشمال والجنوب" (McEwan 2001:94). ومع ذلك، يتجاوز هذا الكتاب دراسات ما بعد الكولونيالية التي تركز بصورة حصرية على تحليل الخطاب، ويستند إلى الأفكار والرؤى التي يراها في تحليل هياكل القوة المادية وتشكيلاتها المكانية وفضاءاتها الجغرافية. وعلى الرغم من أن دراسات ما بعد الكولونيالية قد تعرضت للانتقاد بسبب تركيزها التاريخي على تحليل الخطاب، فهي تُعَدّ بمثابة أداة قوية إذا ما وُظفت في تحليل هياكل القوة المادية المذكورة وتشكيلاتها المكانية وفضاءاتها الجغرافية. وفضلاً عن ذلك، فنحن نستطيع من خلال توظيف هذه المقاربة أن نشدد على أنه "عوضاً عن الإشارة إلى تحول جذري من الكولونيالية إلى مرحلة ما بعد الكولونيالية، فإن حقبة ما بعد الكولونيالية تشير إلى المنهجيات التي باتت معتمدة في نقد الموروثات المادية والمنطقية للكولونيالية" (Radcliffe, 1999: 84). ويُعتبر هذا الأمر واضحاً على نحو خاص في حالة فلسطين التي لم يزل المشروع الاستيطاني الكولونيالي قائماً ويفعل فعله فيها على قدم وساق. وبالفعل، فحسبما يرى جوزيف مسعد (Joseph Massad)، "إن الاستيطان الكولونيالي ... يطرح أمامنا فضاءات وحقباً مختلفة فيما يتصل بالمخطط الزماني للكولونيالية، ثم مرحلة ما بعد الكولونيالية (اقتُبس في Afzal-Khan, 2007). وعلى الرغم من أن هذا الاستعراض يتخطى نطاق هذه المقدمة التي ترمي إلى الوقوف على الجدل الدائر في هذا المقام ، فيكفينا القول بأن التفكير ما بعد الكولونيالي بات يُستحضر على مدى العقد الماضي بغية استكشاف التعقيدات التي أفضت إلى فهم مدروس ومُحكم ومادي لتطور الأطر والفضاءات الجغرافية (انظر:Kappor, 2008; McEwan, 2009; Mitchell, 1995, 2002; Wainwright, 2008).

وتكمن أهمية توظيف الأفكار والرؤى المستقاة من دراسات ما بعد الكولونيالية في أنها تتيح لنا أن نعيد تحديد موقع فلسطين في سياق القوى المحركة الأعم التي تسود النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وخلخلة أشكال الخطاب الذي تعتمده أوروبا الإمبريالية، بما تشمله من خطاب "التنمية" الذي تجري ممارسة أنماط الهيمنة العنصرية وغيرها من صور الهيمنة بناءاً عليه. وما تزال النظريات والممارسات العالمية للتنمية تعمل بمثابة موقع مركزي يعرّف شعوب العالم الثالث ويرسم حدودها وتخومها من خلال مسافة زمنية ومكانية تربطهم بالماضي وتعرّفهم على أنهم مختلفين اختلافاً متأصلاً لا ينفك عنهم، ويضفي بالتالي صفة شرعية على إخضاعهم في الزمن الحاضر (Kothari, 2011). وبالاحتكام إلى النظرة ما بعد الكولونيالية التي تمكّننا من وضع يدنا على المشاكل التي تفرزها التنمية على هذا النحو، يفتح هذا الكتاب المجال أمام التفكير فيما يعنيه هذا الواقع بالنسبة للشعب الفلسطيني، كما يدرس الطريقة التي تتقاطع فيها العنصرية مع تدخلات التنمية والعمليات الإنسانية وتشكّلها وتنضوي تحتها. كما ينظر هذا الكتاب، في مواضع متفرقة منه، إلى الطريقة التي يُنظر فيها إلى النضال الذي يخوضه الفلسطينيون ضد الاستعمار على المستوى العالمي.

وإذا كانت دراسات ما بعد الكولونيالية قد أفسحت المجال أمام دراسات التنمية لكي تثير التساؤلات حول الهرمية العرقية وحالات انعدام المساواة، فلا تقل أهميةً الدراسات التي انبرت لتعيين الحدود الفاصلة بين الاقتصاد السياسي ودراسات ما بعد الكولونيالية. فقد أتاحت هذه المقاربات الفرصة أمام "الوصول إلى تكامل أعمق بين المنهجيات النقدية للأعراق والثقافة والدراسات التي تتناول تحليل الاقتصاد السياسي للسياسة الطبقية والإمبريالية، ناهيك عن رعاية التنظير المتصل بالعنف ضمن سياق التنمية الرأسمالية" (Glassman, 2010:1). ووفقاً لما يبينه فرانز فارون (Franz Fanon)، تترك العلاقة القائمة بين السياسة الطبقية الداخلية والإمبريالية بصماتها على حركات النضال التحررية في العالم الثالث وتسبغها (Fanon, 1963). ويُعتبر الدور الذي تضطلع به الطبقة البرجوازية والنخبة المثقفة القابعة تحت نير الاستعمار بمثابة قناة للرأسمال الغربي أو كما لو كانت تستوعب أشكال الخطاب الإمبريالي على نحو ينظر في المشكلة التي تفرزها الصورة (التي لا يمكن بلوغها) للمجتمع الخاضع للاستعمار، الذي

يتسم بتجانسه الداخلي ويقف بجميع أطيافه وشرائحه في مواجهة هياكل القوة الإمبريالية والكولونيالية العالمية. ويدرس الاقتصاد السياسي المشاكل المترتبة على الاقتصادانية (economism) التي تقف وراء أعمال التنمية، والتي جرت العادة على تعريفها على أنها هي النمو الاقتصادي والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي على مدى ردح طويل من الزمن. كما يوفر الاقتصاد السياسي الرد الضروري على المقولة التي يسوقها اقتصاد التنمية الليبرالية بشأن "الوعد بتحقيق الازدهار والرخاء من سوق عالمي لا يُكبح جماحه" (McMichael, 2008: 4). فبناءاً على التحليل الطبقي، يستعرض الاقتصاد السياسي الذي توحيه النظرية الماركسية الوقائع القاسية والمريرة التي تفرزها إجراءات إعادة الهيكلة النيوليبرالية في العالم الثالث، والتي تقف المؤسسات المالية الدولية وراءها، كما يميط هذا الاقتصاد اللثام عن الوجه الحقيقي لإجراءات تخفيف الرقابة أو إلغائها والخصخصة، وإطلاق العنان لأنماط جديدة ومفجعة في جمع الأموال عن طريق سلبها من أصحابها وتجريدهم منها (Harvey, 2005: 151). ولذلك، يعمل الاقتصاد السياسي على تقويض الأفكار التقليدية التي تحملها "التنمية" وخلخلة مفاهيم من قبيل "المجتمع المدني" الذي يخفي العلاقات الطبقية بين طياته (Petras, 1999; Trabulsi, 2011). وفضلاً عن ذلك، يمنحنا الاقتصاد السياسي الأدوات التي نحتاجها لتحليل هذه العمليات من ناحية توزيع الطبقات والتقسيم الطبقي الاجتماعي، كما يتتبع الأشكال الجديدة للإفقار والحالات العامة من انعدام الاستقرار الذي تثيره عمليات إعادة الهيكلة النيوليبرالية. وفي هذا المقام، يستند هذا الكتاب إلى وجهات الاقتصاد السياسي من أجل الوقوف على السياسة الجزئية اليومية في المستعمرة، والهياكل الاقتصادية والسياسية العالمية وأيديولوجيات المنظومة الرأسمالية الأعم التي تشكل هذا المجال اليومي (Mohanty, 2002). وتوظف المقالات الواردة في هذا الكتاب نظريات الاقتصاد السياسي لكي ترسم صورة لما تعنيه النيوليبرالية في نظر شعب ما يزال يواجه ويلات الاستيطان الكولونيالي، في ذات الوقت الذي تستكشف فيه الطرق التي تتورط فيها مشاريع التنمية في هذه الإجراءات.

وبتوظيف هذه الوجهات النظرية المتباينة مع بعضها البعض بهدف إماطة اللثام عن التنمية وتفسيرها، يفتح هذا الكتاب الباب، كذلك، أمام الوقوف على النضال في سبيل الخروج بأشكال بديلة من التنمية. فمن الناحية التاريخية، أنتج النضال التحرري الفلسطيني أفكاره البديلة الخاصة للتنمية، والتي نستعرضها بالنقاش أدناه. وكانت هذه الأشكال تعود في جذورها إلى الخصائص المحددة التي وسمت حركة النضال الفلسطينية، في نفس الوقت الذي كانت تمثل فيه النهوض المحلي في وجه منظومة التنمية العالمية وتأطيرها للمجتمعات غير الغربية باعتبارها أعياناً في الطرف المتلقي حسب الغايات التي يحددها الغرب ويقررها. وفي هذا اليوم، ما تزال الشعوب في النصف الجنوبي في الكرة الأرضية وفي نصفها الشمالي على السواء تناضل من أجل خلق أشكال بديلة للتنمية التي تتمحور في حالات ليست بالقليلة على البحث عن العدالة الاجتماعية، سواء كان ذلك من خلال الاقتصادات الحضرية غير الرسمية التي نشأت في ديربان بجنوب أفريقيا، والتي تعترف بالحياة الاقتصادية و"تملك القدرة على تقديم بديل للتنمية الرأسمالية عن طريق توظيف الممارسات الاجتماعية والأخلاقية التي تزخر بها والاستفادة منها" في هذا الإطار (Willis et al, 2008: 11)، أو من خلال حركات النضال التي تخوضها الشعوب الأصلانية في سبيل استعادة حقوقها الجماعية في الأرض ومقاومة كل من حقوق الملكية الخاصة التي تملكها الطبقة البرجوازية وإستراتيجيات الاستيعاب التي ينفذها المشروع الاستيطاني الكولونيالي (Stewart-Harwira, 2005). وفي هذا المضمار، يصف ديفيد هارفي (David Harvey) هذه الحركات على أنها "تبتعد عن الرأسمالية والخصخصة وتتجه نحو أشكال مختلفة تمام الاختلاف من التنظيم الاجتماعي والجماعي" (Harvey, 2005: 162). وعلى وجه العموم، فقد ساعدت المشاريع النيوليبرالية في خلق ظروف ثارت في ظلها حركات تاريخية وذكريات ومعاني أشكال محددة أُضفي عليها طابع

عنصري من السلب والحرمان في الزمن الحاضر، وتتمحور حول النزاع على السيطرة على الموارد الطبيعية. ويبين لنا غودايل (Goodale) الذي كان يعمل في منطقة من بوليفيا كيف أن الفلاحين (campesinos) المهمشين استباحوا توقعات الحداثة واستأثروا بها وترجموها إلى لغة حياتهم اليومية. وبذلك، يفترض غودايل بأن هؤلاء الفلاحين لا يتحولون ببساطة إلى مجندين للمعرفة ذاتها التي تظهر كما لو كانت تحررهم، بل أنهم يجمعون "أبهة خطاب حقوق الإنسان مع الصور الأصلانية المستقاة من لحظات مختارة من التاريخ البوليفي، والحركات التي تتجه نحو إعادة توزيع أساليب الإنتاج والديمقراطية المباشرة" (Goodale, 2009: 170). وعند إفساح المجال أمام استكشاف حركات النضال التي تسعى إلى الوصول إلى أشكال بديلة من التنمية، فلا يغيب عن بال مُعدّي هذا الكتاب التخيلات الناشئة التي تشكّل جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من هذه المقاربات، والصراع الذي تخوضه الشعوب لخلق سياسة مختلفة وطريقة مختلفة لتنظيم حياتها الاجتماعية والاقتصادية.

استحضار التاريخ والقوة والسياسة

يسترجع هذا الكتاب ويستكشف، من خلال الجمع بين المقاربات النظرية الواردة أعلاه، بعض أوجه الالتقاء والترابط القائمة بين المنطق الذي يحتكم إليه مشروع الاستيطان الكولونيالي والمنطق النيوليبرالي الذي يوجه مشاريع التنمية ومبادراتها في فلسطين، كما يبين الطريقة التي تعمل هذه التنمية من خلالها على تقويض الإمكانيات المتاحة لتخيل التحرر الوطني بصورة تدريجية وصياغة إستراتيجيات التنمية التي تركز على الشعب وتستهدفه. وتضع الأوراق المجموعة بين دفتيّ هذا الكتاب طائفة من الفرضيات المهمة حول التناقضات الجوهرية السائدة التي تغرس في أذهان الناس الجوانب المادية والرمزية للتنمية وانعدام قدرة النموذج الحالي على تحدي المشروع الاستيطاني الكولونيالي، والتي تستعرضها على سبيل الإيجاز في هذا المبحث.

بادئ ذي بدء، تطعن المقالات المنشورة في هذا الكتاب في الحالة الاستثنائية المتواترة التي تؤطر فلسطين في التفسيرات الفكرية والشعبية، التي تسعى إلى نزع التنمية من سياقها العالمي والإقليمي. وعوضاً عن ذلك، تستعرض هذه الأوراق قراءة جدلية للتنمية، بحيث تضعها في سياق قوى تاريخية وبنيوية أعم وأشمل منها، وإلى جانب القوى المحركة العالمية والإقليمية. كما تدرس الأوراق المذكورة كيف تعمل هذه العلاقات ومَواطن التوتر على تشكيل الحالة الراهنة التي تشهدها فلسطين. وبذلك، فهي تشدد على أهمية استحضار التاريخ ومراجعة أحداثه من أجل فهم السياق الأيديولوجي الذي تقع فيه التنمية، في ذات الوقت الذي تركز فيه على الهياكل والقوى الدولية الكلية التي تشكّل الحياة اليومية. وتتيح هذه المقاربة لنا أن نأخذ في الاعتبار الحالات المتزايدة من انعدام المساواة والوقائع الجغرافية التي تغطيها التنمية على نحو يفتقر إلى الإنصاف والمساواة، والتي تنشأ من العمل المتزامن على تعزيز الأشكال المفجعة للرأسمالية العالمية والرغبة الإقليمية العارمة للمشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني.

ويكمن جانب من العمل على وضع حد للادعاءات المتصلة بالحالة الاستثنائية التي تعزل فلسطين عن منطق التنمية السائد في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية في الاعتراف بأن الاستيطان الكولونيالي يمثل أمراً لا مفر منه باعتباره إطاراً تفسيرياً يبين خصوصيات هذه المواجهة. وهذا يعني دراسة سياسات التنمية التي ما تبرح تنفَّذ على قدم وساق في فلسطين في ضوء حالات مثل جنوب أفريقيا وأمريكا الشمالية والجزائر إبان حقبة الاحتلال الفرنسي، وليس في الأنظمة الديمقراطية الأوروبية المعاصرة التي تسعى إسرائيل إلى مقارنة نفسها معها وربط الدراسات التي تتناول فلسطين مع الدراسات المتصلة بالشعوب الأصلانية والمحلية (انظر: Collins, 2011; Jabary Salamanca et al, 2012).

وتشدد هذه الدراسات على منطق الإقصاء الذي يتبناه مشروع الاستيطان الكولونيالي، والذي ينزع بناءاً عليه إلى اعتماد التطهير العرقي في سلوكه (Abdel-Jawad, 1998; Wolfe, 2006; Shaw, 2010). ولا يخالج المرء أي غموض في رؤية هذا الأمر قائماً في فلسطين اليوم، حيث تجري ممارسة الهيمنة الاستيطانية الكولونيالية الصهيونية بصورة متزايدة "على مستوى الحياة" (Foucault, 1990: 137)، مما يتسبب في إنتاج ظروف معيشية لا يمكن تحمّلها وغيتوهات يعمّها البؤس والحرمان، كما هو الحال في قطاع غزة (UN Country Team, 2012). ففي هذا المقام، تُعتبر التقارير المشؤومة التي تفيد بأن الحكومة الإسرائيلية كانت تحسب الحد الأدنى من السعرات الحرارية الضرورية للإبقاء على الفلسطينيين في قطاع غزة على حافة المجاعة – ومن ثم تحديد كميات الواردات تحت هذه المستويات – بمثابة دليل صارخ على هذا المنطق (Hass, 2012; Seikaly, 2012). وفي هذا الإطار، تستكشف الدراسات التي يستعرضها هذا الكتاب الطريقة التي يشكّل بها هذا المنطق الاستيطاني الكولونيالي تدخلات التنمية في فلسطين، وبالتالي كيف يتشكل هو نفسه بفعل هذه التدخلات. كما تقف الدراسات على طريقة تنفيذ منطق الإقصاء من خلال إستراتيجيات التنمية المعزولة (التي تفتقر إلى المساواة) والتي تحاكي نظام الفصل العنصري الذي كان قائماً في جنوب أفريقيا وتتخطاه إلى ما هو أبعد منه، والذي يتم حجبه في حالات كثيرة خلف المساعدات الإنسانية التي تتسم بطابع يعزلها عن سياقها السياسي.

وفضلًا عما تقدم، يعني وضع حد للحالة الاستثنائية التي تحيط بفلسطين الاعتراف بأن المشروع الاستيطاني الكولونيالي الإسرائيلي ليس معزولاً عن هياكل القوة الاقتصادية والسياسية العالمية، ولا سيما الرأسمالية العالمية. وحسبما أشرنا في مقدمة هذه الورقة، فإن النيوليبرالية باعتبارها أيديولوجيا تتمحور حول توسيع نطاق رأسمالية السوق الحر تنزع الحماية عن قطاع العمل، وتضع حداً لبرامج الرعاية الاجتماعية وتقلص دور الدولة. وبذلك، يمثل المنهج النيوليبرالي جزءاً أصيلاً من منظومة التنمية التي عملت اتفاقيات أوسلو على مأسستها. وبالفعل، فعلى خلاف التحليلات النقدية التي تميل إلى التركيز بصفة حصرية على الجوانب السياسية التي تؤلف الصراع القائم، ينبغي فهم التحول السياسي الذي أفضى إلى إبرام اتفاقيات أوسلو في ضوء العمل المتزامن على برامج إعادة الهيكلة النيوليبرالية التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي وحركات التحرر الاقتصادي والسياسي الأعم التي شهدناها على المستويين الإقليمي والعالمي خلال العقد التاسع من القرن الماضي (انظر: Shafir and Peled, 2000; Samara, 2000, 2001; Honing-Parnass and Haddad, 2007; Clarno, 2009).

وبناءاً على ذلك، ينظر هذا الكتاب فيما تترجمه هياكل القوة الرأسمالية والاستيطانية الكولونيالية المتداخلة إلى أشكال الهيمنة التي تتقاطع وتتشابك مع بعضها بعضاً. فقد عملت اتفاقيات أوسلو على مأسسة شكل سياساتي جديد أضحت الإدارة المحلية وهي "السلطة الوطنية الفلسطينية" بموجبه مجرد طرف واحد يسهم في تشكيل السياسات "الوطنية"، بينما يتولى ائتلاف من "الأمناء" بمن فيهم الدول المانحة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية ومصالحها السياسية تضطلع بدور متعاظم في تحديد السياسات الفلسطينية (Giacaman et al, 1995). وبهذا المعنى، برزت السلطة الفلسطينية باعتبارها معملاً نيوليبرالياً تم تصميمه من نقطة الصفر على هدي من السياسات والوصفات التي تعتمدها المؤسسات المعولِمة وفي ظل رعاية مشروع استيطاني كولونيالي يعيد تشكيلها[3]. وقد برزت هذه المؤثرات بصورة جلية في التوجه النيوليبرالي الذي اعتمده سلام فياض في خطة الإصلاح والتنمية

3 ومع ذلك، يلاحظ عادل سمارة بأن التفكير الاقتصادي الأيديولوجي الحالي يشكل نتيجة وخيمة للتاريخ العام للسياسات الليبرالية التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية. انظر: Epidemic of Globalization. Ventures in World Order, Arab Nation and Zionism, 2001.

الفلسطينية للأعوام 2008-2010. فقد وصف آدم هنية هذه الخطة، التي تتمحور حول الإصلاح حسب عنوانها، وما تشمله من الخطط التي ترمي إلى تقليص «فاتورة الرواتب» (PNA, 2007: 14)، بأنها "ربما تمثل أقسى هجوم على أي قطاع عام في الشرق الأوسط على مدى التاريخ الحديث" (اقتُبس في Khalidi and Samour, 2011: 13). وبناءً على الوصفات التي طرحها البنك الدولي وغيره من وكالات التنمية الدولية[4]، وما شملته من وضع حد لـ"الإقراض الصافي" و"استشراء ثقافة في أوساط المواطنين لا تشجعهم على تسديد المبالغ المستحقة عليهم لقاء الخدمات التي يحصلون عليها"، بات تسليع الخدمات الأساسية – مثل الكهرباء والماء – التي نُقلت المسؤولية عنها إلى أيدي القطاع الخاص يشكل العلامات التجارية لهذا الدافع النيوليبرالي في ضوء معطيات الاستحقاقات الاجتماعية وعامة الشعب في المستعمرة (Maan, 2012). وفي ظل هذا الغموض، حلت سياسات السوق الحر الرأسمالية، التي وقفت عاجزة عن تأمين إقامة دولة تتكفل بحماية مصالح رأس المال، محل إستراتيجيات المقاومة الاقتصادية وتركت المجال مفتوحاً أمام استفحال الثراء الخاص وتعاظمه، وبطرق وأساليب تعزز الاعتماد على الاقتصاد الكولونيالي والأطراف الفاعلة الخارجية.

وترصد المقالات التي يجمعها هذا الكتاب بين دفتيه الطريقة التي باتت فيها أشكال الهيمنة الاستيطانية الكولونيالية والرأسمالية النيوليبرالية المتداخلة تتشابك مع بعضها البعض وتحول الحياة اليومية في فلسطين وتغيرها. ويتتبع هنية في دراسته المعدلات الخطيرة التي تتزايد فيها معدلات الدين في الأرضي المحتلة، والتي تعزز المصالح الشخصية للأفراد وأشكال انعدام الاستقرار الذي يقوض التكافل الجماعي ومسيرة النضال. ويتقاطع التحليل الذي يسوقه هنية مع الوصف الذي أسبغه هارفي (Harvey) على بداية خطر "تعزيز مستويات شغل الدين، والذي يسخّر السكان بجميع شرائحهم وأطيافهم، حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة، للعمل بغية الوفاء بالديون التي يرزحون تحت وطأتها" (Harvey, 2005: 147). وبما أن الرأسمالية النيوليبرالية تطرح منطقاً يخلو من الرحمة لجني الأرباح في السوق، وهو منطق "يُعتبر كل شيء بموجبه معروضاً للبيع أو مسلوباً لغايات تحقيق الربح" (Giroux, 2005:1)، تنظر المقالات المنشورة في هذا الكتاب في الآثار التي يفرزها هذا التعدي على حركة النضال الوطني الفلسطيني، وذلك من ناحية الذوات وتقويض الإستراتيجيات الاجتماعية-السياسية التي تعتمدها المقاومة، كما تدرس هذه المقالات الطريقة التي يمكن من خلالها توحيد مقاومة المنظومة الرأسمالية النيوليبرالية والاستيطان الكولونيالي على الوجه الذي يراه هنية وحداد وإيلين كُتّاب وآخرون ممن ساهموا في هذا الكتاب.

وتتمثل فرضية ثانية من الفرضيات التي تسوقها الإسهامات في هذا الكتاب في أن نموذج التنمية الوطني الدولي الراهن يعمل على تذويت هياكل القوة والتبعية والهيمنة، التي تجري ممارسة الاستيطان الكولونيالي وإعادة إنتاجه من خلالها، كما يكفل هذا النموذج استدامة هذه الهياكل وتعزيزها وتوطيد أركانها. وترصد المقالات الواردة في هذا الكتاب كيف أسهم هذا الأمر في طرح نقلة جذرية من التقليد الذي سلكته منظمة التحرير الفلسطينية في مناهضة الممارسات الكولونيالية من أجل قلب هياكل الهيمنة الكولونيالية إلى العمل في سياق القمع والاضطهاد وفي ظلهما. وتنظر منظومة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، إلى التنمية وتؤطرها كما لو كانت تدخلاً فنياً. وتعمل هذه المنظومة، في إطار إحجامها عن الاستعداد لمواجهة وقائع القوة المادية التي تقف وراء أعمال التنمية وتحجّمها وتحجُر عليها، على إنتاج تشكيلات مكانية وزمانية خارجة عن سياقها التنموي. وتُعتبر هذه التشكيلات معزولة كذلك عن القوة التي يفرضها المشروع الاستيطاني الكولونيالي على

4 أُعدت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية "بالشراكة مع البنك الدولي والدائرة البريطانية للتنمية الدولية (British Department for International Development (DFID)) وغيرهما من مؤسسات التنمية الدولية" (STW, 2008: 7).

رقاب أبناء الشعب الفلسطيني، مما يجعلها غير مرئية. وفي هذا المقام، تميط الأوراق التي يتضمنها هذا الكتاب اللثام عن هذه المسارات اللاتاريخية المتوازية للتنمية من خلال تتبُّع الطريقة التي تعمل فيها هذه التدخلات "المحايدة" مع بعضها البعض في العادة، وتخفي أو تعزز أو تدمج وتعيد ترتيب موقع الشعب القابع تحت نير الاستعمار مع الأشكال الدقيقة للقوة التي يمارسها الاستيطان الكولونيالي، سواء كانت هذه المسارات عبارة عن تشكيلات مكانية للهيمنة التي تكتسي طابعاً عنصرياً، أو البنية التحتية التي تتسم بطابع تمييزي، أو غيتوهات معزولة، أو منطق الحرمان أو الهياكل التي ترسخ التبعية الاقتصادية للسكان الواقعين تحت ربقة الاستعمار.

وبناءً على ذلك، تُلقي الدراسات التي يضمها هذا الكتاب الضوء من زاوية جديدة على "الآثار السياسية" المقصودة وغير المقصودة لتدخلات التنمية (Ferguson, 1994: 20)، وعلى المنطق الذي يقوم في أساسه على استعمار الآخرين. ففي هذا السياق، يبين فيرجوسون (Ferguson)، في دراسته الرائدة والأولى في نوعها، بأن منظومة التنمية باعتبارها "آلة تناهض السياسة" تعزز "ممارسة سلطة الدولة البيروقراطية" وتوسع نطاقها (المصدر السابق: 255، 21). وتتردد أصداء النقد الذي يسوقه فيرجوسون في كتابات تيموثي ميتشيل (Timothy Mitchell) وغيره، حيث يبينون آلية عمل هذه الرؤى التكنوقراطية التي تخرِج التنمية من سياقها السياسي على إقصاء علاقات القوة (انظر Mitchell, 2002; Li, 2007). وفضلاً عن ذلك، تستعرض الإسهامات الواردة في هذا الكتاب أفكاراً جديدة حول طريقة عمل هذه الآلية، كما تشير إلى الطريقة التي أسهمت بها منظومة التنمية في فلسطين في تهميش الدافع السياسي، إن لم تعمل على تنحيته من أصله، من أجل تقويض نظام القوة والهيمنة، والاضطلاع بدور في دمج الشعب القابع تحت الاستعمار ضمن الهياكل السائدة التي تقوم القوة الكولونيالية عليها.

ومنذ انطلاق عملية أوسلو، اعتمدت مساعدات التنمية الدولية الموجهة إلى الشعب الفلسطيني منظور حقبة ما بعد النزاع، الذي يعزل نظام الاحتلال الذي يفرضه المشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني عن أعمال التنمية ومشروع "بناء الدولة"، في ذات الوقت الذي يتم فيه تشكيل هذه العمليات من خلال منطق الاستيطان الكولونيالي. وقد أسهم هذا المفهوم السائد للتنمية في تحويل تركيز المشاريع التي تديرها المنظمات غير الحكومية ونشاطاتها والحركات الاجتماعية نحو "العمل الأهلي"، حيث جرى استبدال العمل "الوطني" بالعمل "السياسي" (Hanafi and Tabar, 2003). وفي المقابل، يضطلع هذا الأمر بدور في عزل المنظمات النسوية وغيرها من الحركات الاجتماعية عن حركة النضال الوطني (Hammami and Kuttab, 1999). وفي هذا السياق، تنظر المقالات التي يجمعها هذا الكتاب في الطرق والأشكال التي برزت مؤخراً والتي لعب المفهوم السائد للتنمية دوراً من خلالها في إعادة تضمين أو دمج الفلسطينيين في هياكل الهيمنة التي يمارسها الاستيطان الكولونيالي، وذلك بصرف النظر عما إذا كان هذا الدور قد تأتّى من الطريقة التي سلكها البنك الدولي في البرامج التي أطلقها ورعاها لإدماج هياكل الاستيطان الكولونيالي ضمن منظومة التنمية في فلسطين، حسبما يثبت هنية ذلك، أو من خلال برامج الديمقراطية التي ترعاها الدول المانحة والتي عملت على استمالة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال العسكري الإسرائيلي ودمجتهم في النظام المؤسسي للسلطة الفلسطينية، مما أفضى إلى إقصاء الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني، مثلما تفترض ليلى فرسخ ذلك في ورقتها.

وفي سياق المؤلفات المعارضة لاتفاقيات أوسلو والمساعي التي بذلتها هذه الاتفاقيات لتسوية القضية الفلسطينية عن طريق تقسيم السكان الأصلانيين الفلسطينيين وتقطيع أوصالهم، تخرج الأبحاث التي يضمها هذا الكتاب بفرضية ثالثة في هذا المقام وهي ضرورة إعادة التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني باعتباره كلاً واحداً ضمن

التجمعات السياسية المختلفة التي يقطنون فيها، سواء كانت في الأراضي التي احتُلت في العام 1967، أو داخل فلسطين المحتلة في العام 1948 أو في الشتات. وضمن هذا الإطار، تعيد المقالات الواردة في هذا الكتاب تسليط الضوء على شرائح الشعب الفلسطيني التي أقصتها اتفاقيات أوسلو، ولا سيما المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة في العام 1948 واللاجئين في الشتات. ولا يقتصر واجب التركيز على جميع فئات الشعب الفلسطيني هنا على العوامل السياسية فحسب، بل يشمل كذلك وبالضرورة أسباباً تحليلية، لأن الفلسطينيين بمجموعهم، بمن فيهم اللاجئين، يتعرضون لوجوه مختلفة من الاستيطان الكولونيالي الصهيوني في نهاية المطاف.

وقد عززت عملية أوسلو، وأشكال الخطاب ووظائف التنمية التي رافقتها، الهدف الصهيوني في تقطيع أوصال الشعب الفلسطيني وتفتيته. وحسبما يفترض حداد في مقالته الواردة في هذا الكتاب، فقد عُني المنطق المتداخل للنيوليبرالية ومشروع بناء الدولة الذي ساقته اتفاقيات أوسلو منذ البداية بترويض القضية الفلسطينية على نحو يتواءم مع المخططات الكولونيالية الإسرائيلية والإمبريالية الأمريكية التي ترمي إلى إقامة "شرق أوسط جديد". وعلاوةً على ذلك، فقد سعت عملية أوسلو إلى إنتاج "وعي جديد" في أذهان أبناء الشعب المضَّطهد بغية تعزيز النظام الإقليمي الجديد الذي تسعى إسرائيل والولايات المتحدة إلى إنشائه، وذلك حسب الافتراض الصائب الذي يخرج به الكاتب عيد في هذا الشأن (Eid, 2009). وقد عملت اتفاقيات أوسلو، باعتبارها نظاماً يقوم في منطقه على خطاب إعادة استعمار القضية الفلسطينية بموجب التخطيط الكولونيالي للتاريخ والزمان، وذلك في مسعى منها لمحو العنف الأصلي الذي ولّده سلب الأرض في العام 1948، وهي لذلك تُقصي الحق الشرعي الذي يملكه الفلسطينيون في العودة إلى ديارهم وأراضيهم التي طردتهم الحركة الصهيونية وهجّرتهم منها (Pappe, 2002). وفي سياق المساعي التي بُذلت لاختزال هذه القضية في الاحتلال العسكري الإسرائيلي الجاثم على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، تولت اتفاقيات أوسلو تقسيم أبناء الشعب الفلسطيني وتقطيع أوصاله وتفتيته، حيث أقصت الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني (الذي يبلغ تعداده ما يزيد عن سبعة ملايين لاجئ و1.5 مليون مواطن فلسطيني في إسرائيل) من هذه العملية السياسية، وهو ما تسبب أيضاً في إقصائهم من البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (Gassner, 2000).

وتكشف المقالات التي يضمها هذا الكتاب عن المساعي الحثيثة التي يبذلها المشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني من أجل تفتيت عرى التواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني. وتعيد هذه المقالات تتبع أوجه الالتقاء والترابط بين التجارب التي خاضها الشعب الفلسطيني بمجموعه وتجاربه مع التنمية. ففي الواقع، يعكس العزل الخانق لأبناء الشعب الفلسطيني داخل "حظائر" (Cook, 2008) في الأراضي المحتلة، أو عزلهم في غيتوهات داخل قرى مكتظة تغيب عنها الخدمات الضرورية في إسرائيل وحيث تعاني الغالبية منهم من الفقر، الخطة المُحكمة التي وضعها المشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني لتطهير الفلسطينيين عرقياً وعلى نحو تدريجي من جميع ربوع وطنهم. وتواصل إسرائيل، في أيامنا هذه، عملها على "التسفير الهادئ" للفلسطينيين من إسرائيل (Pappe, 2011: 4) بالإضافة إلى "التطهير العرقي التدريجي للفلسطينيين ... على كلا جانبيّ الخط الأخضر الحالي" (Cook, 2008: 8).

وبناءاً على ذلك، يتصدى هذا الكتاب لخلخلة التقسيم الزائف بين الوقائع الكولونيالية داخل فلسطين المحتلة في العام 1948 والأرض المحتلة في العام 1967، حيث يضع يده على الأشكال المختلفة التي ينتهجها المنطق الاستيطاني الكولونيالي نفسه في كلا المنطقتين. وفي هذا المقام، تبين المقالة التي ألّفها غاي بيرتن كيفية عمل منطق السلب الذي يعتمده المشروع الاستيطاني الكولونيالي في الميدان الاقتصادي داخل إسرائيل. ويشير الخالدي إلى أنه فيما وراء الدعوات التي تطلقها الدولة الكولونيالية لـ"تطوير الوسط العربي":

ما تزال الأهداف السياساتية الإسرائيلية تسير في المسار ذاته: حيث أنها تستهدف ما تبقى من الموارد المتاحة للمواطنين الفلسطينيين، وهي تستغل اعتمادهم عليها من أجل السير في بناء الاقتصاد الصهيوني ... وإذا ما نظرنا إلى السجل التاريخي للتجربة الاقتصادية الفلسطينية في إسرائيل وعلاقتها بالأرض المحتلة في العام 1967 ... فنجد أن إسرائيل تقتل المصالح التنموية التي تلزم الفلسطينيين في أسوأ الأحوال، أو تتجاهلها أو تتغافل عنها في أحسنها (Burton, 2012: 2).

رابعاً وأخيراً، تركز الأبحاث التي يسوقها هذا الكتاب على الدور الذي تؤديه أشكال الخطاب العالمي بشأن التنمية وممارساتها في تهميش السياسة الراديكالية وحركات النضال التحرري في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وفي فلسطين على وجه التحديد. وفي هذا المقام، يفترض فواز طرابلسي بأن أنماط الخطاب الغربي التي تتناول التنمية ترتبط بخطاب إمبريالي ليبرالي وكولونيالي عمل على إعادة تشكيل الإطار والأشكال التي تنفَّذ فيها السياسة في رحاب العالم الثالث. ويفترض طرابلسي بأن أشكال خطاب التنمية المذكورة لم تختزل المجتمع في ثنائية "الدولة / المجتمع المدني" خارج سياقهما السياسي فحسب، بل يقترح كذلك بأن المنظمات غير الحكومية عملت على ترويج رؤية للمجتمع تعزل النضال الطبقي ونضال المرأة وغيرهما من أشكال النضال عن بعضها بعضاً. وتقوم هذه الرؤية ما بعد الحداثية في فحواها على الهيمنة على هذا المجتمع وتسعى إلى تفتيته وتشتيته (Traboulsi, 2011: 15-16). كما يجري العمل على تغليف هذه النضالات السياسية وتأطيرها في روايات جزئية ليبرالية، بحيث لم تعد "حقوق المرأة"، و"التنمية المستدامة" و"حقوق الإنسان" تُفهم على أنها تقع ضمن منظومة قوة واحدة ومتكاملة (المصدر السابق، ص. 16). ويردد جيمس بيتراس (James Petras) هذا الانتقاد في دراسته ويفترض بأن المنظمات غير الحكومية قد خدمت مصالح الإمبريالية عن طريق الاستيعاض عن الوعي النقدي بـ"طبيعة الإمبريالية والأساس الطبقي الذي ترتكز عليه النيوليبرالية (و) الصراع الطبقي". كما فرضت هذه المنظمات غير الحكومية تأثيراً مهيمناً على مناقشة "الطبقات الفقيرة" و"الطبقات التي تتعرض للإقصاء" و"التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي"، في ذات الوقت الذي أخفت فيه "المنظومة الاجتماعية التي تنتج هذه الظروف" (Petras, 1999). وبذلك، يفترض بيتراس بأن المنظمات غير الحكومية تمثل قوة محافظة تتوافق مع "هياكل القوة الدولية والوطنية" (المصدر السابق). ومع ذلك، تقتضي الضرورة أن ندرك بأن منظومة القوة هذه ليست أحادية الاتجاه. وفي الواقع، تثور الاعتراضات في هذه الآونة على إطار الهيمنة المذكورة وعلى ما يقوم به من إخراج السياسة من حيزها السياسي. وفي سياق توثيق التفكير الشعبي الذي بات ينظر في بدائل لمنظومة التنمية السائدة، تشدد الدراسات التي يستعرضها هذا الكتاب على أهمية إعادة التعبير عن "التنمية باعتبارها شكلاً من أشكال النضال"، حسبما يرى هنية ذلك، وتوسيع نطاق فكرة النضال بحيث تشمل أشكال متعددة ومركبة من المقاومة، بما يتضمنه ذلك من إنشاء أشكال مضادة من الهيمنة مقابل الإطار الإمبريالي الليبرالي المذكور أعلاه.

وبالإضافة إلى ما تقدم، تسوق المقالات التي يضمها هذا الكتاب دعوات مقنعة وملحّة لاستعادة فكرة التحرير باعتبارها القوة المحركة لسياسات التنمية الوطنية، كما تستعرض الآثار التي تفرزها العلاقة المضطربة والعدائية التي تربط التنمية بالسياسة الراديكالية والتحررية على حركة النضال الوطني الفلسطيني، وتداعيات هذه الحركة على تلك السياسة. وبالعودة إلى مقتضيات المشروع التحرري الوطني، تأخذ هذه المجموعة من المقالات في عين الاعتبار ما يسميه فانون (Fanon) "المصائب والبلايا التي يفرزها الوعي الوطني"، والمواقع والمصالح المختلفة القائمة على أساس النوع الاجتماعي والتقسيم الطبقي التي تتوسط المشروع الوطني وتشكله. وتستند جميع النظريات التي يضعها فانون للمشروع التحرري الوطني في أساسها إلى الإمكانية المتاحة للحركة القومية المناهضة للكولونيالية

لتحويل نفسها إلى ما يصفه بمذهب دولاني (internationalism) جديد ومذهب إنساني (humanism) جديد، وهما مذهبان يسعيان إلى إعادة توزيع الثروة على المستوى العالمي أيضاً (Fanon, 1963: 143-144). ومع ذلك، تشوب هذه الإمكانية تناقضات ومفارقات داخلية. فلا يقتصر الأمر على أن المثقف الخاضع للاستعمار يستوعب "ثقافة المستعمر" في أحوال ليست بالقليلة (المصدر السابق: ص. 159-158)، بل – وحسبما يفترض فانون بلا مواربة – غالباً ما يتأتى ضعف الوعي الوطني وإمكانياته التحررية المتضائلة من المصالح الذاتية و"اللامبالاة التي تظهرها الطبقة البرجوازية الوطنية" التي تعمل بمثابة واسطة "وحزام ناقل للرأسمالية (العالمية)"، بحيث تتوسط جزءاً أساسياً من حركة النضال في سبيل التحرر وتؤطر كذلك المساعي التي يبذلها أبناء الشعب الأصلاني من أجل تصميم أشكال بديلة للتنمية.

ويفتح هذا الكتاب المجال أمام التفكير في حركات النضال الشعبية والأصلانية التي تسعى إلى الإتيان بأشكال بديلة للتنمية. وفي سياق النظر إلى ما وراء الأطر السائدة والمهيمنة، فلا ضير أن نسترجع بشيء من الإيجاز كيف عمل الفلسطينيون على مدى تاريخهم على إعادة تعريف التنمية في سياق النضال الذي خاضوه في سبيل التحرر من الاحتلال. ففيما عدا الصورة الأيقونية التي اكتستها الانتفاضة التي اندلعت في العام 1987 بوصفها انتفاضة "أطفال الحجارة"، فقد أفرزت حقبتا السبعينات والثمانينات من القرن الماضي حركة نضال شعبية خاضها الشعب نفسه نحو التحرر. وقد ربطت هذه الحركة النضال ضد الاستيطان الكولونيالي بحركات النضال التي ثارت في وجه الرأسمالية والهيمنة الأبوية (patriarchal domination). وفضلاً عن ذلك، سعت التعبئة الشعبية التي استُهلت في مطلع العقد السابع من القرن الماضي واستندت إلى الجماهير في قاعدتها العريضة (Taraki, 1989) في المقام الأول إلى الانفكاك عن هياكل الحكم الاستيطاني الكولونيالي المباشر بمعنى الضرائب، والخدمات البلدية (أو غيابها)، وقمع النشاط الزراعي والتبعية الاقتصادية وغيرها وفي المقام الثاني الاستيعاض عن هذه الهياكل ببدائل شعبية، والمساعي التي بذلها الشعب نفسه لصيانة الطرق، واستصلاح الأراضي وبناء اقتصاد شعبي موجه نحو الداخل (Samara, 2005)، بالإضافة إلى اعتماد نظام تعليمي شعبي غير رسمي. وكان من شأن هذه الحركة أن أعادت تعريف التنمية باعتبارها ممارسة تعزز مسيرة النضال الوطني، حيث أبدعت في تصميم أشكالها الشعبية الأصلانية للتنمية، من قبيل الجمعيات التعاونية التي أعادت تنظيم الحياة الاقتصادية بما يتوافق مع مبدأ المساواة. وبناءاً على ذلك، سعت هذه الحركة إلى إقامة نظام يتسم بقدر أكبر من العدالة لكي يحل محل الاستغلال الرأسمالي والهيمنة الأبوية. وفي سياق العمل على خلق فضاءات تعكس مثل حركات النضال هذه، يأخذ هذا الكتاب في عين الاعتبار الحاجة إلى "إنصاف المخيلات الاجتماعية لشعوب العالم الثالث دون إعادة تشكيلها من منظورنا أولاً" (Tucker, 1999: 23). ومثلما تثبته دراسة ليندا طبر الواردة في هذا الكتاب، فما تفتأ المعارف المتمردة ومفاهيم التنمية البديلة التي تخرج بها الشعوب الأصلانية تنتشر في جميع أرجاء العالم، وتعتنقها شعوب العالم الثالث وتغرسها في حركات نضالها المحلية.

المواضيع الرئيسية التي يستعرضها هذا الكتاب

في سياق طرح هذه الفرضيات الرئيسية وعلى هدي من اقتراح الإطار النظري والمنهجي الذي عرّجنا عليه أعلاه، يحدو الأمل معدّي هذا الكتاب لاستعراض منظور دقيق ونقدي بالضرورة للتعبيرات الحالية بين الاستيطان الكولونيالي والتنمية النيوليبرالية وحركة التحرر في السياق الفلسطيني. ويركز مؤلفو الأوراق التي يجمعها هذا الكتاب بين دفتيه على عدة محاور وجوانب رئيسية من التنمية، والتي نظمناها في ثلاثة مسارات تحليلية يتمحور هذا الكتاب حولها: (أ) خلخلة التنمية التي تعيد النظر في كل من التاريخ والهياكل والأيديولوجيات العالمية التي تؤطر التنمية، (ب)

وتدخلات التنمية التي تنظر في المشكلة التي تثيرها الأساليب التي تتورط فيها التنمية وتعزز فيها علاقات القوة، (ج) والتحرر والتنمية التي يقودها الشعب الأصلاني، حيث تباشر هذه الجزئية استكشاف المواقع والطرق التي تكفل إعادة ربط التنمية بالنضال التحرري. ونقدم فيما يلي استعراضاً شاملاً لكل محور من هذه المحاور.

خلخلة التنمية

ينظر المحور الأول الذي يندرج تحت عنوان **خلخلة التنمية** في طريقة تشكيل مسار التنمية الحالي في فلسطين وإنتاجه من ناحية تاريخه وفي تشكيلاته الحالية، وذلك في ضوء المشروع الاستيطاني الكولونيالي ومنظومة الرأسمالية العالمية. وبذلك، يسعى هذا المحور إلى إعادة النظر في نظرية التنمية وممارستها على نحو يأخذ في الحسبان الحالة الفلسطينية في سياقها الإقليمي والعالمي الأعم والأشمل، في ذات الوقت الذي يستعرض فيه المفارقات التي تسم نموذج التنمية الحالي واستحالة تطبيقه على أرض الواقع. وتشتمل الأوراق الواردة ضمن هذا القسم على نقد التناقضات والمخيال المكاني والزماني والسياسي المضلِّل الذي وجد المصادقة عليه في اتفاقيات أوسلو وكيف يرسخ ممارسة التنمية في أيامنا هذه. كما تقدم هذه الدراسات قراءة تاريخية لأوجه الالتقاء والترابط القائمة بين التنمية والحركة القومية والفكر المناهض للكولونيالية في مسيرة النضال الفلسطيني. وأخيراً، يدلي هذا المحور بدلوه حول ضرورة الإقرار بعلاقات القوة التي يتضمنها ما يقدَّم في الغالب على أنه مشروع تنموي محايد وتكنوقراطي لا يرتبط بغايات سياسية.

وتنبري نيثيا ناغاراجان (Nithya Nagarajan)، في مقالتها، إلى إماطة اللثام عن إطار التنمية السائد الذي يقف وراء مساعدات التنمية الدولية التي تقدَّم للفلسطينيين في أيامنا هذه، والإطار الذي يعززها ويوطدها كذلك. وتفترض ناغاراجان بأن إجماع واشنطن المعدَّل (Post-Washington Consensus) هو ما يضع إطار نموذج التنمية المذكور، والذي يجري تنفيذه حسبما تمليه الأجندات السياسية للدول المانحة ومدى توافُقه مع المقتضيات التي يراها المشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني ومنطقه الأمني ونزعته التوسعية الإقليمية. وتدرس هذه المقالة الطريقة التي انتهجتها الدول المانحة في ترسيخ الأشكال النيوليبرالية للتنمية، والتي تسعى في نهاية المطاف إلى الاستيعاض عن السياسة بالمؤسسات التي تضع نصب عينيها على العامل الاقتصادي، بصرف النظر عن الآثار التي يفرزها هذا المسعى على حركة النضال التي يخوضها الفلسطينيون في مواجهة المشروع الكولونيالي.

وتقترح الدراسة التي يسوقها آدم هنية بأن إطار التنمية المهيمن والسائد الذي رافق مسيرة أوسلو وقف عاجزاً عن، بل ورفض، الاعتراف بطبيعة المشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني ومواجهته، بما يشمله من أساليب الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي جاء بها. ويبين هنية، في افتراضه بأن إطار التنمية المذكور قد حجب، وبالتالي عزز ورسّخ، هياكل القوة والسيطرة الاستيطانية الكولونيالية، كيف أن برامج البنك الدولي عملت على إدماج هياكل الاحتلال الكولونيالي وبنيته في مشاريع التنمية التي تستهدف الفلسطينيين. كما تقف الورقة التي ألّفها هنية على المنهجية المزدوجة التي تعتمدها المنظومة النيوليبرالية في عملها، حيث تعزز حالات انعدام المساواة وتزيد من هوة التقسيم الطبقي من جانب، وترسخ النزعة الفردانية وتزيد من أعباء الديون على كاهل المواطنين من جانب آخر، مما يفضي إلى تآكل الطبقة الجماعية التي ترتكز على التكافل والتعاضد الوطني. وتعيد ورقة هنية النظر في مفهوم "التنمية بوصفها حركة نضالية"، حيث يوظف المؤلف هذا المفهوم باعتباره إطاراً لطرح إستراتيجية بديلة للتنمية لكي تواجه ما يقوم به المشروع الكولونيالي من تفتيت عرى التواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني وفرض الهيمنة الاقتصادية عليه.

وتهيئ هذه الأوراق الأرضية الضرورية التي تنطلق منها المقالات التي يضمها المحور الثاني من هذا الكتاب. فهذه المساهمات تستعيد بعض المواقع الفكرية والسياسية التي توفر الأرضية الخصبة لصياغة مبادئ بديلة للتنمية التي تقف في وجه الأطر السائدة، وذلك من خلال إعادة النظر في أصول الفكر المناهض للمشروع الكولونيالي وتسلسله. وفضلاً عن ذلك، تعمل هذه المقالات على تعقيد فهمنا للتنمية السائدة من خلال التأكيد على أن النيوليبرالية تضطلع بدور متعاظم في تشكيل ممارسات التنمية وتدخلاتها الحالية وتعزيزها، ناهيك عما تقوم به من إعادة تشكيل السياسة والمجتمع والفرد في صورة السوق. وأخيراً، تخرج هذه الأوراق، ومن خلال طرح فكرة "تنمية الحركة النضالية" وبقوة ودون مواربة، بإطار يمكن من خلاله إعادة تخيل التشكيلات وأنواع الخطاب البديلة للتنمية ضمن منظومة التنمية التي تقوم على إحكام الهيمنة على الشعب وخارج إطارها.

تدخلات التنمية

ينظر المحور الثاني من محاور هذا الكتاب، والذي يحمل عنوان **تدخلات التنمية**، في الأساليب المنهجية التي تتوخاها سياسة التنمية الدولية / الوطنية في تجاهل الوقائع السياسية القائمة على الأرض، بحيث تسهم في بعض الأحيان وبصورة عفوية، وعلى نحو متعمد في أحوال كثيرة، في ترسيخ الإجراءات الاجتماعية-السياسية والاقتصادية والمكانية سيئة الطالع التي تتكفل بإدامة واستفحال الوضع القائم على نحو يلحق الضرر والأذى بالحقوق الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، يبين هذا المحور أن مشروع التنمية الحالي يعمل على إضعاف الفلسطينيين وعزلهم خارج السياق السياسي، بينما يفرض مستويات لا يستهان بها من حالات انعدام المساواة والتبعية. وتوظف الأوراق الواردة ضمن هذا القسم مواقع مختلفة في فلسطين وخارجها من البحر المتوسط إلى نهر الأردن وما وراءها إلى الشتات من أجل استعراض الطرق التي تسهم من خلالها التنمية، بأشكالها المادية والرمزية، في تشتيت أبناء الشعب الفلسطيني وتفتيت عرى التواصل بينهم. وبذلك، تسهم هذه الدراسات في إعادة توحيد جانب من مفهوم الشعب بصفته وحدة سياسية منظمة واستعادته. كما تطلعنا المقالات التي يضمها هذا القسم على معلومات وافرة حول نظرية التنمية وممارستها في السياق الفلسطيني وتخضعها للبحث والنقاش، وذلك من خلال استعراض طريقة النظر إلى هذه التنمية والتفاوض الذي يجري بشأنها وآليات تنفيذها ومواجهتها.

وفي هذا المقام، يتخذ عمر جعبري- سلامانكا من البنية التحتية للطرق مدخلاً يضع يده من خلاله على الفضاءات المضلِّلة التي يلفها طابع عنصري للتنمية في الضفة الغربية. وتبين هذه الورقة التي تستعرض حالة "نسيج الحياة" وهي عبارة عن شبكة من الطرق المنفصلة المخصصة للفلسطينيين والتي صممتها إسرائيل وتتولى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويل جانب لا يستهان به منها كيف جرى توظيف تدخلات التنمية الدولية / الوطنية في الوفاء بالمصالح الإسرائيلية على نحو يذوِّت تناقضات القوة والوقائع الكولونيالية التي يفرضها الاحتلال العسكري ويوطّنها ويلفها بهالة من الغموض. وحسب الفرضية التي يسوقها جعبري- سلامانكا، تستعين المنظومة الكولونيالية بمصادر خارجية لكي تتولى المسؤولية عن أعمال التنمية من أجل مساندة عملها الدؤوب على نزع ملكية السكان الفلسطينيين وحرمانهم من مقدراتهم وحقوقهم. وفي نهاية المطاف، تسترعي هذه الورقة انتباهنا إلى أهمية إماطة اللثام عن الخطاب الذي يوظف جملة من الروايات المتعددة والمواد والممارسات والأطراف المتعددة التي تشارك في إقامة شبكة الطرق المذكورة حتى يتيسر لنا أن نفهم أن طرق نسيج الحياة ما هي إلا محصلة للاستيطان الكولونيالي ووسيلة تفضي إليه، فضلاً عن كونها مرآة تعكس الآثار التكنوقراطية التي تنزع الصفة السياسية عن الآثار التي تفرزها أشكال التنمية الفلسطينية التي تتناقض مع طقوس بناء الدولة والأداء الاقتصادي، بدلًا من أن تتحدى الحاضر الاستيطاني الكولونيالي.

التحرير والتنمية بقيادة الشعب الأصلاني

وأخيراً، يلقي المحور الأخير من محاور هذا الكتاب، والذي يأتي تحت عنوان **التحرير والتنمية بقيادة الشعب الأصلاني**، نظرة نقدية على الآثار التي تخلفها برامج الدمقرطة (أو البرامج التي تقوض دعائم النظام الديموقراطي) التي ترعاها المنظومتان النيوليبرالية والإنسانية والدول المانحة على الشعب الفلسطيني وعلى حركة النضال التي يخوضها. ويتتبع هذا القسم مسيرة المقاومة الفلسطينية في ضوء تكاتف هذه القوى مع الاستيطان الكولونيالي، ويحدد بعض الممارسات الناشئة التي تعارضها وتواجهها على أرض الواقع. وتشترك المقالات التي يجمعها هذا المحور في تحديد البدائل المطلوبة وتستعرض شكلاً مادياً محسوساً للمخيلات الاجتماعية التي تنضوي تحتها والتي تسعى إلى إعادة ربط التنمية بحركة النضال التي يخوضها الفلسطينيون في سبيل التحرر. وبذلك، تسهم هذه المقالات بمجموعها في طرح رؤية جديدة للجدال الدائر حول الآثار التي تفرزها المساعدات وأطر التنمية السائدة، كما توسع من نطاق الإمكانيات المتاحة أمام الفلسطينيين للنظر إلى ما وراء عملية أوسلو وإعادة تشكيل حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

ويتتبع توفيق حداد، في مقالته، الطبيعة المتشابكة للمنظومة النيوليبرالية ومشروع بناء الدولة الذي تطرحه اتفاقيات أوسلو ويعود بهما إلى المخططات الإمبريالية الصهيونية والأمريكية التي تسعى إلى فتح الأسواق في الشرق الأوسط ووضعها تحت هيمنة الرأسمالية الكولونيالية الإسرائيلية، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على تطبيع الصهيونية. ويفترض حداد بأن الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية «تنظر إلى مشروع بناء الدولة كما لو كان وسيلة لإدارة ومهادنة مطالب التحرر الوطني التي يرفعها الفلسطينيون وتسكينها، دون الوفاء بها أو إنجازها» (ص. 10). ومع ذلك، يقترح حداد بأنه جرى ربط المنظومة النيوليبرالية بالعمل على تعميق الأشكال المتداخلة من الهيمنة السياسية والاقتصادية، بما ينطوي عليه ذلك من مسايرة «القضية الفلسطينية الثورية (من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية العسكرية إن اقتضى الأمر ذلك عن طريق إسرائيل) والسماح بـ»تنفيذ الأعمال كالمعتاد» في جميع المناطق الأخرى من العالم العربي (ص. 12). كما يدرس حداد الآثار الوخيمة التي تفرزها المنظومة النيوليبرالية على حركة النضال التي يخوضها الفلسطينيون للتحرر من المشروع الكولونيالي ويرسم مقتطفات لما قد يبدو عليه البديل الذي يحل محل إطار التنمية الوطنية.

وتذكِّرنا ليلى فرسخ، في ورقتها، بالموقع المركزي الذي تتبوؤه منظمة التحرير الفلسطينية ودورها في إنشاء منظومة ديمقراطية وطنية وشمولية تمثل جميع أبناء الشعب الفلسطيني. وفي سياق مسعاها نحو خلخلة رواية أوسلو وتقويضها، تعيد فرسخ إعادة طرح الهياكل الديمقراطية التي اتشحت بها حركة التحرر الوطني، والتي خبا ضوؤها بقيام السلطة الفلسطينية، كما تلقي الضوء على الطريقة التي انتهجتها برامج الدول المانحة في نزع الصفة الديمقراطية عن الشعب الفلسطيني ووضعه خارج سياقها. وتفترض الكاتبة بأن هذه البرامج عملت على استمالة الفلسطينيين المقيمين في الأرض المحتلة واحتوائهم ضمن النظام المؤسسي الذي يسم السلطة الفلسطينية، مما أفضى إلى إقصاء الغالبية العظمى من المواطنين الفلسطينيين واستبدال الحياة السياسية الجماعية بالعلاقات الفردية مع هذه السلطة. وتمعن فرسخ النظر، وهي إذ تبحث فيما وراء هذه الوقائع المادية التي تقوم على القمع والاضطهاد في أساسها، في بعض المتطلبات اللازمة لإعادة بناء حيز ديموقراطي وطني يضم بين جنباته كل أبناء الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة في العام 1948 والأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967 وخارجها.

وتضع ليندا طبر يدها، في مقالتها، على الطابع المهدئ الذي يسم المساعدات الإنسانية وتتناولها بالمناقشة والتحليل، وهي تركز في سياق ذلك على المساعدات الغذائية الدولية الموجهة إلى الفلسطينيين، والتي تبقي على الأنماط الراسخة التي يعتمدها المشروع الاستيطاني الكولونيالي في العنف والقمع والاضطهاد. وترى طبر بأنه مع الضعف المتزايد الذي بات يمس الهيئات المحلية، يتم إنتاج التدخلات الإنسانية التي تتولى إدارة هذه الظروف وتهدئة القوى المناهضة للمشروع الكولونيالي، وذلك على نحو يتناقض مع إسناد حركة النضال التي يخوضها الشعب الواقع تحت نير الاستعمار في سبيل التحرر والعدالة. وتنظر المؤلفة إلى الوسائل التي تطبقها الحركات الشعبية في خلق بدائلها الخاصة للمساعدات الغذائية من خلال ربط المقاومة باستعمار الأرض وبالنضال الذي يرمي إلى تطوير الإنتاج الزراعي المحلي في فلسطين، كما تقترح بأن هذا النضال يعمل في هذه الآونة على تشكيل نموذج للحركة الوطنية بجميع محاورها ودعائمها. وتدعو هذه المقالة إلى الاستيعاض عن العمل الإنساني بالتضامن والتكافل مع حركات النضال الشعبي في مواجهة الرأسمالية والاستيطان الكولونيالي والإمبريالية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

وفي الواقع، تشجعنا هذه الدراسات وتأخذ بيدنا للتفكير في الأنواع السائدة والمهيمنة من خطاب التنمية وفي أشكال الهيمنة والعلاقة التي باتت متأصلة ومتجذرة بين قطاعيّ التنمية والأمن، والنظر فيما ورائها كذلك (Cramer, 2012). وتُجمع الدراسات المذكورة على فكرة استعادة المقاومة المتداخلة والمتشابكة لهياكل الهيمنة باعتبارها جزءًا ضروريًّا لا غنى عنه من التنمية في ظل النظام الكولونيالي، واستعادة الحيز السياسي من تدخلات التنمية البيروقراطية. وتتيح المقالات التي يشملها القسم الأخير من هذا الكتاب الحيز المطلوب لاعتماد وجهة راديكالية تسمح لنا بإعادة التفكير والنظر في التنمية الفلسطينية من أجل وضع حد للتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والمشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني ومقاومة المنظومة الرأسمالية العالمية أيضًا. وتعيد هذه المقالات تخيل التنمية باعتبارها إعادة تشكيل مبتكر ومبدع لنظام ديموقراطي وطني وشمولي يضم جميع أبناء الشعب الفلسطيني في طياته، ويتجاوز بالضرورة مشاريع التنمية الفنية ويستوجب إعداد عملية سياسية تفضي إلى إعادة بناء النقابات والأحزاب السياسية والحركة الشعبية من أساسها حتى أعلى المستويات فيها. وفضلاً عن ذلك، تدعو هذه الدراسات إلى تعزيز التكافل على أساس المبادئ السياسية المشتركة والسياسة التي تناهض الأنظمة الرأسمالية والإمبريالية والعنصرية، باعتبارها رداً وتصويباً لمنظومة التنمية العالمية التي يجب أن تقع ضمن سياق التنمية وخارجها.

الخلاصة

يعكس هذا الكتاب لحظة مشهودة تجتمع فيها القوى السياسية وتيارات الفكر النقدي، على المستوى الداخلي في جميع أنحاء فلسطين وعلى المستوى الخارجي في الشتات وخارجه، على تفكيك هيمنة التنمية التي جاءت بها عملية أوسلو بأشكالها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية. وبناءً على ذلك، تستعرض المساهمات التي يضمها هذا الكتاب بين دفتيه أفكاراً تجريبية وتفكيراً نظرياً جديداً ينظر بصورة شمولية في المشكلات التي تفرزها الأسس المادية والمنطقية التي تستند إليها التنمية في فلسطين. وفي مرحلة عملت فيها الثورات الشعبية العربية على تفكيك ونسف الأطر الفكرية المهيمنة، بما تشمله من أشكال الخطاب العالمي المتصل بالتنمية، وفتحت الباب على مصراعيه أمام إمكانيات جديدة لحركات النضال ضد الأنظمة الإمبريالية والرأسمالية والكولونيالية في المنطقة، يسعى هذا الكتاب إلى إثارة التساؤلات الجوهرية حول تجربة التنمية النيوليبرالية التي طرحتها اتفاقيات أوسلو في فلسطين وإطلاق النقاشات السياسية والفكرية التي تتناول ما وراء النظام الكولونيالي الذي جاءت به هذه الاتفاقيات.

وبينما دأبت الصور التي تُذاع عن فلسطين ولا سيما تلك الصور التي يرسمها خبراء الاقتصاد وعلماء السياسة

والجهات القائمة على إعداد سياسات التنمية بصورة أعم على تحويل التنمية إلى دالّة فارغة وفئة قائمة بذاتها ومسلوخة عن السياق والقوى العالمية والإقليمية التي تشكلها وتمثل جزءاً لا يتجزأ منها، فنحن ندعو في معرض هذه المقدمة إلى اعتماد تحليل دقيق ومركز يأخذ في عين الاعتبار العلاقة المعقدة التي تقوم على التواطؤ بين المشروع الاستيطاني الكولونيالي والتنمية النيوليبرالية وحركة النضال المناهضة للمشروع الكولونيالي. ونحن نقترح بأن إعادة وضع القوة والسياسة والتاريخ في قراءة التنمية يساعدنا على خلخلة مقاربات التنمية وتوجهاتها الحالية في فلسطين. وفي هذا الخصوص، يركز هذا الكتاب على أربع نقاط جوهرية ويعترض عليها: أولها الحالة الاستثنائية المتواترة التي تؤطر فلسطين وتتجاهل الطريقة التي يتم فيها تشكيل وإعادة إنتاج مسار التنمية الراهن في فلسطين في سياق الاستيطان الكولونيالي والرأسمالية العالمية، وثانيها المنطق الذي تتأسس عليه مشاريع التنمية والموجه في حد ذاته نحو تذويت هياكل القوة والتبعية ولفها في ثوب من الضبابية والغموض وتعزيزها وترسيخها، وثالثها العمل التدريجي والمتأني على تفتيت الشعب الفلسطيني باعتباره وحدة سياسية منظمة وتقطيع أوصاله، ورابعها التهميش المتواصل للسياسة التحررية والمقاومة من مشاريع التنمية. وبناءاً على ذلك، تقدم الأوراق التي يضمها هذا الكتاب مساهمة قيّمة في العمل على زعزعة ونقض المقاربات التقليدية للتنمية التي ترافقت مع اتفاقيات أوسلو، في ذات الوقت الذي تستشرف فيه البدائل التي تعيد اللُّحمة والوحدة بين التجمعات الفلسطينية مجدداً وتسهم في إعادة تعزيز مخيال سياسي وطني مشترك وإرساء دعائمه.

ونحن يحدونا الأمل، إذ نلتزم بوجهة نظر نقدية نحلل فيها معطيات الاقتصاد الكولونيالي والسياسي وطبائعه، بأن تسهم هذه المجموعة من المقالات، والتي لا تُعتبر حصرية في موضوعها في أي حال من الأحوال، في الوصول إلى فهم لظواهر التنمية المعقدة التي نستعرضها بالبحث والدراسة فيها. ويتمثل أحد التحديات الجوهرية التي تواجه الفلسطينيين في المرحلة الراهنة في فهم الطريقة المتبعة في إنتاج مَواطن التوتر والتناقضات التي تحملها التنمية وإعادة إنتاجها من الناحية العملية، وذلك إذا ما أردنا أن نهيئ البيئة التي تمكننا من اعتماد تفكير مختلف وفتح المجال أمام الخروج بأشكال أصلانية معارضة لمشاريع التنمية الحالية، بحيث تساند البدائل التي تحل محل الرأسمالية النيوليبرالية وتعضد مسيرة التحرر الوطني وترفدها بما تحتاج إليه من الدعم. ومن شأن هذه المقاربة أن توسع من نطاق الأدوات المتاحة أمام الفلسطينيين، وحركة التكافل التي تساندها، وأن تعيد ربط هذا النضال بتاريخه في مناهضة الدولانية الكولونيالية. وتؤكد هذه المقاربة الدولانية، في صلبها وجوهرها، على أنه لا يمكن للانتصار أن يكون حليف حركة النضال التي يخوضها الفلسطينيون ضد المشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني إلا في حال انضوائها تحت حركات نضالية أشمل بما فيها جميع الحركات التي تقاوم الإمبريالية والعنصرية والحركات النسوية وتعززه وتشد من أزره من أجل إتاحة الفرصة أمام خلق عالم آخر (Jabary et al, 2011).

المراجع

- Abed, G. T. (Ed.). (1988). The Palestinian economy: studies in development under prolonged occupation. Routledge.
- Afzal-Khan, Fawzia, and Kalpana Seshadri-Crooks, eds. The pre-occupation of postcolonial studies. Duke University Press: 2000.
- Ahmad, E (1998) "After the peace of the weak" Al-Ahram Weekly, 402. http://weekly.ahram.org.eg/1998/402/op2.htm [accessed May 2013]
- Ahmad, E., Bengelsdorf, C., Cerullo, M., & Chandrani, Y. (2006). The selected writings of Eqbal Ahmad. Columbia University Press.
- Baaz, Maria Eriksson (2005) "The Omniscient Self and the Backward, Passive and Unreliable Partner." The Paternalism of Partnership: A Postcolonial Reading of Identity in Development Aid. London: Zed Books.
- Bebbington A. J. (2003) "Global Networks and Local Developments: Agendas for Development" Geography Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie 94(3): 297-309
- Bouhabib, A. (1994). The World Bank and international aid to Palestine. An interview with Abdallah Bouhabib. Journal of Palestine Studies, 23(2), 64-74.
- Clarno, A. J. (2009). The Empire"s New Walls: Sovereignty, Neo-liberalism, and the Production of Space in Post-apartheid South Africa and Post-Oslo Palestine/Israel. ProQuest.
- Collins, J. (2011). Global Palestine. Columbia University Press.
- Cook, Jonathan (2008) Disappearing Palestine: Israel"s Experiments in Human Despair. London: Zed Books.
- Cowen, M. and Shenton, R (1996) Doctrines of development. London: Routledge.
- Cramer, Christopher (2012) "Neoliberalism and the Political Economy of War to Peace Transitions." Lecture, Birzeit University, Birzeit, West Bank, November 7, 2012.
- Dossa, Shiraz (1986) "Lethal Fantasy: Hannah Arendt on Political Zionism", Arab Studies Quarterly 8(3).
- Duffield, M. (2007). Development, security and unending war. Polity. Eid, Haidar (2009) "Gaza 2009: De-Osloizing the Palestinian Mind", Palestine Chronicle March14, 2009. http://palestinechronicle.com/old/view_article_details.php?id=14912 [accessed May 2013]
- Fanon, Frantz (1963) The Wretched of the Earth. New York: Grove Press.
- Farah, Randa (2010) "Uneasy but Necessary: The UNRWA-Palestinian Relationship", Al Shabaka Policy Brief December 2010.
- Farah, Randa (2012) "Keeping an Eye on UNRWA", Al Shabaka Policy Brief January 2012.
- Ferguson, James (1994) The Anti-Politics Machine: "Development," Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Foucault, Michel (1990) "Right of Death and Power Over Life." The History of Sexuality Volume 1: An Introduction. New York: Vintage Books.
- Gassner, Ingrid Jaradat (2000) "The Evolution of an Independent, Community-Based Campaign for Palestinian Refugee Rights", BADIL - Information & Discussion Brief 3, March 2000.
- Giacaman, Rita, Islah Jad and Penny Johnson (1995) "For the Public Good? Gender and Social Policy in Palestine. The PLO"s National Plan for Social Welfare", Gender and Society Working Paper No 2 Women Studies Programme, Birzeit University, September 1995.

- Giroux, Henry A. (2005) "The Terror of Neoliberalism: Rethinking the Significance of Cultural Politics", College Literature 32(2): 1-19.
- Hammami, Rema (1995) "NGOs: The Professionalisation of Politics", Race and Class 37(2): 51-63.
- Hammami, Rema and Eileen Kuttab (1999) "The Palestinian Women"s Movement Strategies Towards Freedom and Democracy", News From Within 15 (4): 3-9.
- Hanafi, Sari and Linda Tabar (2002) "NGOs, Elite Formation and the Second Intifada", Between the Lines October, 2 (18): 31-37.
- Hanafi, Sari and Linda Tabar (2005) The Emergence of a Palestinian Globalised Elite: Donors, International NGOs and Local NGOs. Muwatin and the Institute for Jerusalem Studies: Ramallah.
- Hanieh, Adam (2003). From state-led growth to globalization: The evolution of Israeli capitalism. Journal of Palestine Studies, 32(4), 5-21.
- Hanieh, Adam (2008) "Palestine in the Middle East: Opposing Neoliberalism and US Power" MRZine 19 July. http://mrzine.monthlyreview.org/2008/hanieh190708b.html [accessed May 2013]
- Hanieh, Adam (2013) "The Oslo Illusion" Jacobin Issue 10. http://jacobinmag.com/2013/04/the-oslo-illusion/?r44b=no [accessed May 2013]
- Harvey, David (2005) The New Imperialism. Oxford: Oxford University Press.
- Hass, Amira (2012) "2279 Calories Per Person: How Israel Made Sure Gaza Didn"t Starve", Haaretz, October 17. http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/2-279-calories-per-person-how-israel-made-sure-gaza-didn-t-starve.premium-1.470419 [accessed May 2013]
- Honig-Parnass, T., & Haddad, T. (2007). Between the Lines: Israel, the Palestinians, and the US War on Terror. Haymarket Books.
- Imseis, Ardi (2010) "Speaking Truth to Power. On Edward Said and the Palestinian Freedom Struggle" in Iskander, A., & Rustom, H. (2010). Edward Said: A Legacy of Emancipation and Representation. Univ of California Press.
- Jawad, Saleh Abed (1998) "War by Other Means", Al Ahram Weekly January 8 – 14, 1998. http://weekly.ahram.org.eg/1998/1948/359_salh.htm [accessed May 2013]
- Kapoor, Ilan (2008) The Postcolonial Politics of Development. London, Routledge
- Khalidi, Raja and Sobhi Samour (2011) "Neoliberalism as Liberation." Journal of Palestine Studies 40(2).
- Khalidi, Raja (2012) "Where does the Arab Economy in the State of Israel Stand?" Jadal 14, July 2012: 1-4.
- Khan, Mushtaq (2010) "Post-Oslo State-Building Strategies and their Limitations" Transcript of the Yusif A. Sayigh Development Lecture. MAS (The Palestine Economic Policy Research Institute), Ramallah, 1st December 2010
- Kothari, Uma (2002) "Feminist and Postcolonial Challenges to Development." In Uma Kothari and Martin Minogue (eds). Development Theory and Practice: Critical Perspectives. Palgrave Macmillan.
- Kothari, 2011, Vienna Keynote lecture
- Kuttab, Eileen (1989) "Community Development under Occupation: An Alternative Strategy", Journal of Refugee Studies 2(1).
- Kuttab, Eileen (2007) "Gender, Class, and Representation in the Al Aqsa Intifada: An Interview with Eileen Kuttab." In Tikva Honig Parnass and Toufic Haddad (eds). Between the Lines: Israel, the Palestinians and the US War on Terror. Haymarket Books.

- Le More, Anne (2008) International Assistance to the Palestinians After Oslo: Political Guilt, Wasted Money. New York: Routledge.
- Li, Tania Murray (2007) The Will to Improve: Governmentality, Development, and the Practice of Politics. Duke University Press.
- Maan (2012) "Electricity Company Protests Debt Amnesty for Refugees." Maan, December 31.
- Massad, Joseph (1994). "Repentant Terrorists, Or Settler-Colonialism Revisited: The PLO-Israeli Agreement in Perspective", Found Object no. 3.
- Massad, J. A. (2006). The persistence of the Palestinian question: Essays on Zionism and the Palestinians. Taylor & Francis.
- McEwan, Cheryl (2001) "Postcolonialism, feminism and development: intersections and dilemmas," Progress in Development Studies, (1)2: 93-111.
- McEwan, Cheryl (2008) Postcolonialism and Development. Routledge.
- McMichael, Philip (2008) "Development and Globalization: Framing Issues." Development and
- Social Change: A Global Perspective. Cornell University.
- Mitchell, Timothy (1995) "The object of development. America"s Egypt", in Crush (1995), 129-157;
- Mitchell, Timothy (2002) Rule of Experts. Egypt, Techno-Politics, Modernity. Berkeley, University of California Press
- Mohanty, Chandra Talpade (2002) ""Under Western Eyes" Revisited: Feminist Solidarity through Anti-Capitalist Struggles", Signs, 28(2): 499-535.
- Munck, Ronaldo (1999) "Deconstructing Development Discourses: of Impasses, Alternatives and Politics." In Ronaldo Munck and Denis O"Hearn (eds). Critical Development Theory: Contributions to a New Paradigm. London: Zed Books.
- Nakhleh, Khalil (2012) Globalized Palestine: The National Sell out of a Homeland. New Jersey: Red Sea Press.
- PNA (2007) Building a Palestinian State: Towards Peace and Prosperity. Palestinian Reform and Development Plan (PRDP), 2008-2010. December 2007.
- Pappe, Ilan (2002) "The "48 Nakba and the Zionist Quest for Its Completion", Between the Lines October issue 2002. http://www.bintjbeil.com/articles/en/021020_pappe.html [accessed July 2005]
- Pappe, Ilan (2011) The Forgotten Palestinians: A History of Palestinians in Israel. New Haven: Yale University Press.
- Petras, James (1999) "NGOs in the Service of Imperialism," Journal of Contemporary Asia, 29(4).
- Prashad, Vijay (2012) "Dream History of the Global South," Interface: A Journal For and About Social Movements 4(1): 43-53.
- Rad, Sahar (2011) The Political Economy of Palestinian Aid. London: Routledge.
- Samara, A. (2000). Globalization, the Palestinian Economy, and the" Peace Process". Journal of Palestine studies, 20-34.
- Samara, A. (2001). Epidemic of Globalization.
- Samara, Adel (2005) Beyond De-Linking: Development by Popular Protection Vs. Development by State. Ramallah: Al-Mashriq Al-A"amil for Cultural and Development Studies.
- Said, E. (1993). The Morning After. London Review of Books, 15(20), 3-5. Retrieved from http://www.lrb.co.uk/v15/n20/edward-said/the-morning-after.

- Said, E. W. (2007). The end of the peace process: Oslo and after. Vintage.
- Sayigh, Yusif (1988) "Dispossession and Pauperisation: The Palestinian Economy under Occupation", George Abed (ed). The Palestinian Economy: Studies in Development Under Prolonged Occupation. London: Routledge.
- Seikaly, Sherene (2012) "Counting Calories and Making Lemonade in Gaza," Jadaliyya, November 12, 2012. http://www.jadaliyya.com/pages/index/8339/counting-calories-and-making-lemonade-in-gaza [accessed May 2013]
- Shafir, G., & Peled, Y. (2000). The new Israel: peacemaking and liberalization. Westview Pr.
- Shaw, Martin (2010) "Palestine in an International Historical Perspective on Genocide", Holy Land Studies 9(1): 1-24.
- Stewart-Harwira (2005) The New Imperial Order: Indigenous Responses to Globalization. London: Zed Books.
- Stop the Wall Campaign (STW) (2008) Development or Normalization? A Critique of West Bank Development Approaches and Projects. http://www.stopthewall.org/briefing-development-or-normalisation-critique-west-bank-development-approaches-and-projects [accessed May 2013]
- Tabar, Linda (2012) "The "Urban Redesign" of Jenin Refugee Camp: Humanitarian Intervention and Rational Violence." Journal of Palestine Studies, XLI (2).
- Taraki, Lisa (1989) "The Development of Political Consciousness Among Palestinians in the Occupied Territories, 1967-1987", Nasser Aruri (ed). Occupation: Israel Over Palestine. Belmont: Association of Arab American University Graduates Press.
- Traboulsi, Fawwaz (2011) "Revolutions Bring Down Ideas as Well!" People"s Power: The Arab World in Revolt. Heinrich Boll Stiftung.
- Tucker, Vincent (1999) "The Myth of Development: A Critique of a Eurocentric Discourse." In Ronaldo Munck and Denis O"Hearn (eds). Critical Development Theory: Contributions to a New Paradigm. London: Zed Books.
- Turner, M (2009) "The Power of "Shock and Awe": The Palestinian Authority and the Road to Reform," International Peacekeeping 16, no.4 (August 2009), pp. 562–77
- UN Country Team (2012) Gaza in 2020 A Livable Place? United Nations Country Team Occupied Palestinian Territory, August 2012.
- Usher, G. (1999). Dispatches from Palestine: The rise and fall of the Oslo Peace Process. Pluto
- Veracini, L. (2006). Israel and settler society. London: Pluto Press.
- Wainwright, Joel (2008) Decolonizing Development. Colonial Power and the Maya. Oxford, Blackwell.
- Willis, Katie, Adrian Smith and Alison Stenning (2008) "Introduction: Social Justice and Neoliberalism", In Adrian Smith, Alison Stenning and Katie Willis (eds). Social Justice and Neoliberalism: Global Perspectives. London: Zed Books.
- Wolfe, Patrick (2006) "Settler Colonialism and the Elimination of the Native", Journal of Genocide Research, 8:4.

التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين

آدم هنية

التنمية كأداة للنضال[5]

إن الأرض الفلسطينية المحتلة منطقة من أكثر المناطق "اعتمادا على المساعدات" (عند حساب المساعدات على شكل نسبة من إجمالي الدخل القومي) بين مناطق العالم (فقد بلغت تلك النسبة 49% سنة 2002 وظلت مرتفعة خلال الأعوام اللاحقة).[6] ولا يقتصر توزيع تلك المساعدات على السلطة الفلسطينية وحدها، بل إننا نجد على أرض الواقع مئات المنظمات التنموية المشاركة في تلقي تلك المساعدات وتوزيعها حيث تشمل هذه القائمة الطويلة على منظمات غير حكومية محلية ودولية، وعلى هيئات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا بالإضافة للمساعدات التي تصرف من خلال العلاقات الثنائية مع الممولين مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والدائرة البريطانية للتنمية الدولية.[7] فضلا عن التمويل المباشر الذي تقدمه تلك المنظمات فهي أيضا توظف عدداً كبيراً من الفلسطينيين ومكنها هذا الحال من أن تصبح أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني.[8]

وبالنظر لضخامة حجم تلك المساعدات وللاهتمام البالغ المخصص لقضية "التنمية" في الأرض الفلسطينية المحتلة – الذي لا يتناسب في حجمه مع هذا الاهتمام المكرس لمناطق أخرى في العالم – فإننا نقف مذهولين أمام العجز الفادح لتلك النشاطات. فعلى سبيل المثال تشير الوكالة الكندية للتنمية الدولية إلى أنه «على الرغم من تدفق المساعدات الضخمة [إلى الأرض الفلسطينية المحتلة] يظل الزحف نحو تحقيق أهداف التنمية الألفية بطيئا بل إن الأوضاع

5 تعتمد هذه الورقة على محاضرة ألقيت في مؤتمر "التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: تأملات نقدية في الممارسات الحالية وفتح المجال أمام التفكير في مناهج بديلة"، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين 23 حزيران 2011.

6 Shir Hever (2010). The Political Economy of Israel"s Occupation: Repression Beyond Exploitation. Pluto Press: London. p.31

7 في دراسة أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سنة 2008، قدرت أن هناك نحو 1200 منظمة غير حكومية في الضفة الغربية وحدها (مشروع مسح المنظمات غير الحكومية، 2008، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). كما قدر تقرير صادر عن البنك الدولي سنة 2010 أن هناك 2100 منظمة غير حكومية مسجلة في الضفة الغربية وغزة وأن تلك المنظمات قد تلقت ما مجموعه 258 مليون دولار من التمويل الخارجي سنة 2008 ("البنك الدولي "وثيقة تقييم المشروع بخصوص منحة مقترحة قيمتها 2 مليون دولار من التمويل الخارجي للضفة الغربية وغزة لصالح مشروع منظمة غير حكومية فلسطينية"، 27 أيار 2010، 2). أما وحدة الأبحاث في منظمة أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) فقد وجدت أن عدد المنظمات غير الحكومية النشيطة في الأرض الفلسطينية المحتلة قد ارتفع بشكل مذهل بنسبة 61.5% ما بين 2000 و2007 (ماس "مسح المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة" 2007). للاطلاع على نظرة نقدية شاملة على هذا القطاع، اطلع على جميل هلال (" المجتمع المدني في فلسطين: مراجعة للأدبيات"، أوراق بحثية للمؤتمر الإقليمي للأبحاث عن منظمات المجتمع المدني: الوضع الحالي والآفاق، كانون الثاني 2010).

8 يشير هلال (2010، ص. 28) إلى أنه بحسب مسح أجري سنة 2007 فإن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية كانت تستخدم ما معدله 20 بالمائة من الموظفين بأجر. وعند استخلاص هذا الرقم الإحصائي على أساس حجم القوة العاملة (848,000) وبتقدير عدد المنظمات غير الحكومية على أنه يبلغ 2100 منظمة، فإن هذا يعني أن نحو 5% من القوة العاملة كانت مستخدمة بشكل مباشر في قطاع المنظمات الأهلية. ويجب أن نضيف لهذا الرقم الإحصائي عدد الفلسطينيين العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات متعددة الأطراف.

تزداد سوءاً مع ارتفاع مستويات الفقر والجوع وتراجع وضع الصحة والتعليم والبيئة.»[9] ويظل الفلسطينيون من بين الشعوب الأكثر فقراً في الشرق الأوسط مع تسارع تباعد الفجوة بين الطبقات. فسيطرة إسرائيل الفعلية على السكان الفلسطينيين قد تزايدت رغم إنشاء السلطة الفلسطينية ورغم ضخامة الدعم الأجنبي الفني والمالي لبناء المؤسسات. حيث تُنفق مليارات الدولارات على المساعدات ولكن دون أن يؤدي هذا إلى تقويض سلطان إسرائيل – في الواقع قد يكون الوصف الأفضل للنتيجة هو أنه "انحطاط للتنمية".[10] هذا بالإضافة إلى أنه مع تدهور مؤشرات التنمية، فقد قيل بأن سماسرة "صناعة التنمية" قد تحولوا إلى نخبة جديدة في المجتمع الفلسطيني وهي نخبة تابعة للشبكات المعولمة لتدفقات المساعدات الخارجية.[11]

وتعزو هذه الورقة السبب المركزي وراء تراجع التنمية إلى الفشل في تكوين فهم حقيقي وكامل لطبيعة السلطة والسيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة. فيمكننا توصيف السيطرة الإسرائيلية على المنطقة على أنها قد صممت أساسا لتسهيل استلاب الثروات والموارد من الشعب الفلسطيني مع ضمان التوسع الاستيطاني لقسم من السكان الإسرائيليين في الضفة الغربية والإخضاع الكامل للسكان الفلسطينيين. وهذا هو جوهر الكولونيالية الاحتلالية [التي تستبدل شعبا بشعب]. فبينما يمكن للسيطرة الإسرائيلية أن تتخذ اشكالاً مختلفة كأن تكون بيروقراطية أو قانونية أو اقتصادية إلا أن كافة محاولات التنمية تحدث في هذا السياق.

مع ذلك يظل نهج التنمية عاجزاً عن استيعاب علاقات القوة هذه في الإطار الذي ينطوي تحته. حيث تظل النظرة للتنمية على أنها أمر حيادي وعملية تقنية صرفة، كل ما يلزمها هو مواصلة دعم المانحين مع التفاوض على تخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة مع مزج الكميات المناسبة من السياسات المؤسسية بإسم السلطة الفلسطينية. وتعتبر هذه العملية خالية من علاقات القوة أو مغيبة لها لتظهر كما لو كانت في مجملها – إيجابية – وأن ما يعيقها هو غياب التنسيق بين "أصحاب الشأن" وليس كونها مبنية أصلا بالكامل على تواصل النشاط الاستعماري لإسرائيل في المنطقة.

تصور التنمية يعكس، ويتعزز أيضا، بفعل البرنامج الاقتصادي الليبرالي الجديد الذي تعتنقه السلطة الفلسطينية. فالليبرالية الجديدة عبارة عن مجموعة من السياسات كانت نشأتها في ثمانينات القرن الماضي حتى باتت اليوم النمط المهمين والرسمي للتفكير التنموي على مستوى العالم. وهي عبارة عن برنامج اقتصادي يرد المشاكل في الجنوب إلى ضعف مفترض في القطاع الخاص وإلى "النهج الريعي" الذي يلهث وراءه رجال الدولة. ومن هنا فإن الليبرالية الجديدة تعزو انعدام التنمية في المجتمعات الفردية إلى أسباب داخلية في تلك المجتمعات في الجنوب وتعرض صورة أسواق عالمية غير استغلالية فيها تدفقات لرأس المال والسلع بين الدول تحقق الفائدة المتبادلة (والتي عبر عنها على سبيل المثال بالمذهب الاقتصادي المسمى بالميزة المقارنة).[12]

---

9 CIDA, West Bank and Gaza, http://www.acdi-cida.gc.ca/acdi-cida/ACDI-CIDA.nsf/Eng/JUD-124144933-R9J

10 Roy, S. 1995. The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development. Washington, D.C.: The Institute for Palestine Studies; Samara, A. 2001. Epidemic of Globalization: Ventures in World Order, Arab Nation and Zionism. Glendale, CA: Palestine Research and Publishing Foundation.

11 Sari Hanafi and Linda Tabar (2005). The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs. Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies.

12 See Saad-Filho, A., and D. Johnston. (1995). Neoliberalism: A Critical Reader. London: Pluto Press.

ومن هنا فإن الحل لمشاكل التنمية في الجنوب هو فتح أسواقها أمام العالم الخارجي ورفع القيود المفروضة على الاستثمار في المجالات الأساسية للاقتصاد وسن قوانين لتحرير الملكية ووضع حد للدعم المالي المقدم للفقراء للحصول على الغذاء وغيره من المواد الضرورية وزيادة المنافسة في السوق. ومن خلال تمكين الأسواق من تسيير حركتها بحرية يتحول القطاع الخاص إلى المحرك الرئيس للنمو وبهذا يساهم في احتضان المبادرات الريادية ويؤدي إلى خلق الوظائف وتحقيق الرخاء.

تعرض هذه الورقة تقييماً نقدياً لهذا الإطار التنموي الليبرالي الجديد حيث تطرح الحجة التي مفادها أنه يكرس وبالتالي يعزز من واقع السيطرة الاستعمارية الإحلالية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتركز الورقة على ما يتم عمله لإنكار علاقات القوة تلك فهي حتى عندما تقر [تقبل] من خلال الهيئات التنموية صراحة بواقع "الاحتلال الإسرائيلي" فإنها لا تحاول إبعاده عن السياسة بل تعرف عناصر ثلاثة تلتحم معا لتعيد تعريف واقعه وبهذا تطمس معالمه الفعلية:

- أولا، نجد إنكاراً كاملاً للتاريخ حيث أن هناك فصلاً كاملاً بين احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والمشروع الاستعماري الإسرائيلي الشامل. فهذا المشروع ومنذ العام 1948 يظل هو الذي يشرذم الشعب الفلسطيني برمته.
- ثانياً، تم تغييب مفهوم السيطرة عن تحليل الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى حد أن بنى الاحتلال بذاتها أصبحت تشكل جزءاً متجسداً في استراتيجية التنمية الفلسطينية الرسمية.
- وأخيراً، فإن السلطة الفلسطينية تتبنى الليبرالية الجديدة بناءاً على تصور أن الأسواق محايدة وأنه سيكون هناك نمو يقوده القطاع الخاص وتوقعات بأن التنمية الاقتصادية هي هدف وعملية منزوعة المصالح تسمو على علاقات القوة.

إنه لمدعاة لسخرية كبيرة أن تكون منطقة الشرق الأوسط التي تتأثر بهذا الشكل بتوزيع القوة قد شهدت تحليلاً لما يحدث فيها يبتعد تمام الابتعاد عن خطاب التنمية وفهمه من خلال علاقته بتلك القوة. لا بد من استعادة فهم احتياجات القوة إلى طريقة تصور التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة واسترداد نموذج بديل يرى التنمية على أنها نضال. لتحقيق هذه الغاية تبدأ الورقة بمناقشة معنى "السلطة/ القوة" وعلاقتها بالليبرالية الجديدة. ثم تنتقل لمناقشة كيف تم التغاضي عن الواقع الحالي للاستعمار الإحلالي الإسرائيلي من خلال منظور النقاط الثلاث التي بيناها فيما سلف. وتختتم الورقة بملاحظات مختصرة حول كيفية استخدام هذا النقد لخلق إطار جديد يعبر عن استراتيجية بديلة.

"التمكين" بدون تمكن

من المواضيع الشائعة التداول في مشاريع المنظمات غير الحكومية والمتعددة الأطراف في الأرض الفلسطينية المحتلة يأتي موضوع "التمكين" بصفته أحد أهداف التنمية الرئيسية. ويتحدث البنك الدولي بملء الصوت عن "تمكين المواطنين" على انه شرط أساسي لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط.[13] ويصرف البنك نفسه عشرات الملايين من

13 وهناك مثال حدث مؤخرا على هذا الأمر في حديث رئيس البنك الدولي، روبر زويليك في 6 نيسان 2011 بعنوان "تمكين المواطنين، الحكم، مفتاح للشرق الأوسط" http://go.worldbank.org/HOECHJLHM0

الدولارات لتمويل مشاريع تحاول جاهدة إنجاح تلك الفكرة.[14] وتردد المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الحديث نفسه في عناوين مشاريعها ووثائقها الاستراتيجية. فنجد على سبيل المثال مؤسسة فلسطينية لتمويل المشاريع الصغيرة تتحدث عن «الحاجة لتمكين اقتصادي لكافة شرائح المجتمع ... مع الحاجة للتركيز بشكل خاص على النساء وإشراك هؤلاء النساء بزخم وفعالية في هذه العملية.»[15] وبدورها وزارة الخارجية الأمريكية تمول من خلال مبادرة الشراكة الخاصة بها مع الشرق الأوسط "برنامج تمكين القيادات" الذي وفر منحا بلغت 2.2 مليون دولار «لتعزيز ثقة المجتمعات المحلية المستهدفة وإيمانها بالزعماء المجتمعيين المحليين من خلال خلق مساحات مجتمعية آمنة ورفع مستوى النشاط المجتمعي.»[16] وتقوم مؤسسة اليونيسف مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية بتمويل "مجالس الأطفال البلدية"" في الضفة الغربية حتى «يتذوق الأطفال نكهة التمكين.»[17] وتمول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بغية «تمكين الشباب الفلسطيني والبالغين الذين يخدمونهم بحيث تصبح المجموعتان كلتاهما قياديين محليين أقوياء وصناع التغيير».[18]

هذا الترويج لما يبدو في ظاهره توجيهاً نحو النشاط المبادر يشكل جزءاً من تحول أوسع على مستوى العالم في الممارسات التنموية. فمنذ ثمانينات القرن الماضي فصاعداً، باتت الجهات المانحة الحكومية والمتعددة الأطراف تذهب تدريجياً إلى تبني مفهوم "التمكين" – إلى جانب مصطلحات أخرى على شاكلة "التحول نحو اللامركزية" و"الحكم" و"المشاركة" – معتبرة تلك المصطلحات على أنها السمة الرئيسية للمساعدة التنموية في الجنوب. وقد تزامن هذا مع تحرك نحو نموذج التنمية الليبرالية الجديد المدفوع بقوة الأسواق وما تبع ذلك بشكل مباشر من موضة اعتبار أن المنظمات غير الحكومية هي العناصر الرئيسية المحركة للتنمية.[19] إضفاء تلك الصفة الفرسانية على التمكين – وما يتبعه من مصطلحات مثل الحكم الرشيد والتحول نحو اللامركزية – يلقي بالثقل في العملية التنموية

14 For one example, see the 2008 Village and Neighborhood Development Project, http://web.worldbank.org/external/projects/main?pagePK=64312881&piPK=64302848&theSitePK=40941&Projectid=P104257

15 Asala, The Palestinian Businesswomen"s Association, ""Women"s Economic Empowerment in the West Bank, Palestine", p.9, October 2010.

16 http://www.medregion.mepi.state.gov/leadership-empowerment-program.html

17 http://www.unicef.org/infobycountry/oPt_24557.html

18 http://www.equip123.net/webarticles/anmviewer.asp?a=639.

19 Katie Willis (2005), Theories and Practices of Development, Routledge, p.97. من الناحية النظرية فإن التحول باتجاه المنظمات غير الحكومية برر من خلال التصور بأنها على اتصال بالمجتمعات المحلية وبالتالي مساءلة أمامها ما يجعلها أكثر استجابة لاحتياجات "المجتمع" وأنها تتمتع بكفاءة ألعى في تنفيذ المشاريع (Willis 2005, pp. 98-99)).– حسبما تصف روبنسون سياسة التنمية التي يتبناها البنك الدولي وغيره من المنظمات متعددة الأطراف في بداية ثمانينات القرن الماضي – فإن أجندة السياسة الجديدة قد رسمت رابطة واضحة بين السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة والتركيز على حوكمة [إدارة] المؤسسات.

Robinson, M. (1994) "Governance, Democracy and Conditionality: NGOs and the New Policy) Agenda", in A. Clayton (ed), Governance, Democracy and Conditionality: What Role for NGOs? (Oxford, Intrac). In turn, this strategy opened the space to NGOs as the new mode of service-delivery (See Hulme, D., M Edwards. (1997) NGOs, States and Donors: Too Close for Comfort?. Basingstoke: Macmillan, for an early discussion of these themes).

على خيارات الفرد (مثل برامج التمويل الصغير) أو تلك المصطلحات الأسطورية مثل "المجتمع المحلي" (الذي أفرغ من أي اختلافات متأصلة فيه للسلطة).

ويمكن تصوير إنفاق الدولة على برامج اجتماعية على أنه غير ذي كفاءة وأنه جبهة معيقة لـ "حرية" الأسواق والأفراد. قصر الديمقراطية على الفضاء السياسي وتوسيع مفهوم الحرية ليشمل الأسواق عمل كحجاب يخفي علاقات القوة الضرورية المتأصلة في الرأسمالية وحجب صراحة قدرة الدولة على تحديد استخدام وملكية وتوزيع مواردها الاقتصادية.

ومن هنا فإن أي شكل من السيطرة الديمقراطية على الاقتصاد التي تقودها الدولة والتي، بحكم تعريفها، يلزمها تقييد نشاطات القطاع الخاص، تم استثناؤها حيث صنفت على أنها انتهاك لـ "الحكم الرشيد". ومن خلال تنصيف الفرد (أو المجتمع) في مقابل الدولة الطماعة في جوهرها، يسهل إضفاء الشرعية على الدعوات لإلغاء قدرة الدولة على التدخل في عملية تسيير السوق.

وقد شهدنا بشكل جلي العلاقة بين اللغة التي تبدو في ظاهرها تقدمية وبين الليبرالية الجديدة في أدبيات التنمية. حيث يشير موهان وستوك مثلاً إلى أن استخدام مصطلحات على شاكل التمكين من قبل المؤسسات المالية الدولية يعمل على الاستحواذ على – وبالتالي تحييد – اللغة النقدية التي يحملها اليسار (وبخاصة الناشطات النسويات). والنتيجة إذن هي تقويض مقاومة البرنامج الليبرالي الجديد الأوسع للمؤسسات المالية الدولية من خلال إنتاج مستوى عال من الاتفاق بين الفاعلين والمؤسسات من هذا اليسار "الجديد" وهذا اليمين "الجديد" رغم حمل كل طرف منهم لأجندات مختلفة بشكل كبير. وقد حل مكان النقد الجذري للدولة «نشوء "المستوى المحلي" على أنه موقع التمكين وبالتالي مستقر توليد المعرفة والتدخل التنموي.»[20] وبنفس الطريقة في حال البرامج التي تركز على النوع الاجتماعي في الهند نجد تعليق شارما ومفاده أنه: «بحكم مزاجه الذي يركز على تفكيك أنظمة الرفاه وممارسة الضبط المالي وتخصيص خدمات الدولة فإن منطق التمكين الذي تم تخيله من منطلق الليبرالية الجديدة يسعى إلى تمكين الفاعلين من القاعدة وبخاصة النساء من تلبية احتياجاتهم عبر آليات السوق بدلاً من الاعتماد على نفحة كرم الدولة.»[21] وهنا يطلق هذا الفهم تحذيراً لنا حول أهمية التحري عن المعنى الفعلي لتلك الكلمات «التي تبدو ذات وقع رفيع» وتستخدم في سياسات التنمية، لكي ندرك أنها تلعب دوراً يتخطى «مجرد عرض وجهة للسير: فهي تضيف شرعية يحتاج لها الفاعلون التنمويون لتبرير تدخلاتهم.»[22]

---

20 Giles Mohan and Kristian Stokke (2000). "Participatory development and empowerment: the dangers of localism", Third World Quarterly, Vol 21, No 2, p.247.

21 Aradhana Sharma (2008) Logics of empowerment: development, gender, and governance in neoliberal India, (Minneapolis: University of Minnesota Press). p. xvi

22 Andrea Cornwall and Karen Brock (2005), "What do Buzzwords do for Development Policy? A critical look at "participation", "empowerment" and "poverty reduction"" Third World Quarterly, Vol. 26, No. 7, p.1044. Cornwall and Brock go on to note that empowerment has thus lost "its original emphasis on building personal and collective power in the struggle for a more just and equitable world" (p.1046).

ونعرض نقاشاً لتشخيص الليبرالية الجديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة فيما يلي. ولكن في هذه المرحلة من المهم التركيز على ظاهرة رافقت الاستخدام المتنامي لتلك "الكلمات ذات الوقع الحسن". أي تزامن التركيز على التميكن والمشاركة المجتمعية ومسائل الحكم الرشيد، نشأ تلكؤ مطرد في الإقرار بالأبعاد المختلفة لهيكلية السلطة التي تشكل العمليات التنموية برمتها في الجنوب وبالتالي لم يتطرق النقاش لتلك الأبعاد. من النظرة الأولى قد يبدو هناك تناقض ما في هذا الطرح ولكنه ينم عن أن التركيز على "المستوى المحلي" يعمل على التقليل من أهمية تأثير مجمل العلاقات الاجتماعية التي تعيش فيها المجتمعات كافة بالضرورة. تحولت مسألة الديمقراطية إلى مشكلة مردها إلى الفرد (أو المجتمع) ويمكن حلها بشكل أفضل من خلال هذه الوصفة السحرية المسماة "التمكين". ومن هنا فإن انحطاط التنمية هي خطأ ارتكبه المقموعون أنفسهم – وليس شيئاً تشكل أساساً بحكم بنى القوة المسيطرة – ومن هنا فإن التحدي يصبح إطلاق سراح الطاقة الكامنة للتنمية التي يفترض أنها عنصر متأصل موجود في داخلنا. هناك منظمة غير حكومية فلسطينية تتبنى هذا الشعور ببراءة مشيرة إلى أن «الشباب الفلسطيني أصلاً متمكن حيث يحمل في داخله القدرات الإبداعية لإحداث التغيير ... ودور البرنامج هو توفير المنتديات للشباب لاحتضان أفكارهم وأحلامهم وإطلاق زمامها على أرض الواقع.»[23]

وبالطبع الأمر هنا ليس إنكاراً أن الشعوب تمتلك بالفعل القدرة على المقاومة والوقوف في وجه القمع – ولا نجد تعبيراً أفضل عن هذا الأمر من الشعب الفلسطيني. ولكن للقيام بهذا الأمر يعني الاعتراف بأن علاقات القوة هي حتما متأصلة في كافة عمليات التنمية وأن التحدي الأساسي يجب أن يتمثل في قلب وإنهاء علاقات القوة هذه. الاعتقاد – وهو ما يتعزز بشكل مثير للدهشة في السياق الفلسطيني – بأنه من الممكن الانخراط في التنمية بدون قلب بنى القوة هذه لهو طريق ضلال ولا يخدم بالفعل سوى تعزيز وتقوية أواصر النظام الاجتماعي القائم مخفياً وراءه تلك الممارسة نفسها لعلاقات القوة هذه. يصبح التمكين بلا مغزى إذا لم يوضع في مواجهة وفي صراع مع القوى المنهجية. هذا ليس هو نهج معظم العمل التنموي في الأرض الفلسطينية المحتلة الذي يميل إلى التغاضي عن المشكلة الأوسع للقوى بالكامل. وهو بالتالي يعكس نموذج تنمية يحاول التعايش مع المحددات الهيكلية للكولونيالية الإسرائيلية. وفي أسوأ الأحوال فإن تلك النماذج التنموية تحاول فعلياً تجسيد الاستعمار الإسرائيلي في ممارسة التنمية بحد ذاتها.

يلاحظ موهان ستوكي أن هذا التصور للمفهوم شائع في الكثير من مزاولات التنمية في الجنوب ويستند هذا التصور في نهاية المطاف إلى نموذج سلطة متناغم فيه ترزخ القوة في سطوة الأفراد في المجتمع ويمكن أن تزداد بفعل السعي الناجح لتحقيق الأهداف الفردية والجماعية. وهذا ينطوي على تمكين حالة العجز وقلة الحيلة التي تتحقق داخل النظام الاجتماعي القائم بدون أي تأثيرات سلبية كبيرة على سطوة الأقوى.»[24] نتيجة هذا التوجه هي أن مزاولة التنمية تميل نحو «السعي إلى تحسين القابعين في الهامش ضمن الأنظمة القائمة بدون أن تشكك فعليا بالديناميكيات غير المتساوية للقوى التي تعتبر أصلا السبب وراء ظهور تلك الفجوات في المقام الأول.»[25]

23 Ruwwad, About Us. http://www.ruwwad.org/?rt=SitePages/AboutUs

24 Mohan and Stokke (2000), p.248

25 Saraswati Raju (2005). "Limited Options—Rethinking Women›s Empowerment "Projects" in Development Discourses: A Case from Rural India", Gender Technology and Development July vol. 9 no. 2 p.255.

تتعرض باقي الورقة بشكل أساسي لمناقشة بعض سمات السلطة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية على مجموع السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وتبعاتها على التنمية. ولكن، قبل التطرق إلى هذا النقاش، من الضروري الحديث بشكل مختصر عن كيفية فهم مصطلح «القوة» فيما يلي من نص. استناداً للنقاش الموسع لهذا المفهوم في أدبيات التنمية نجد ثلاثة معاني أساسية مترابطة له نستخدمها فيما يلي من نص.[26] المعنى الأول هو الفهم الأساسي للقوة بصفتها "القدرة على السيطرة". ومن هنا تصبح القوة هي مصدراً نابضاً يجبر الناس على التصرف بشكل معين. وقد ينجم هذا عن السطوة العسكرية أو السيطرة على المقدرات الاقتصادية والحدود أو من القيود على حركة السلع والأفراد.

المعنى الثاني المستخدم في التحليل الآتي يتصور القوة على أنها في اتجاه غير مباشر. قد يتصرف الناس بطرق معينة ليس لوجود تهديد مادي أو قوة نابضة بل لأنهم يعتقدون أن هذا ما يخدم مصلحتهم الفضلى ويتصرفون بهذه الشاكلة لأنهم لا يقدرون على إيجاد طرق بديلة. من هنا فإن السيطرة عليهم تنبع من عدم "قدرتهم على رؤية أو تصور بدائل". وهذا شكل من أشكال الهيمنة النفسية. وهناك أسباب بنيوية لعمل ذلك ولكن النتيجة هنا هي أن الناس يسلكون وجهة ما لأنهم يعتقدون أنه لا توجد إمكانيات أخرى – حتى وإن كان هناك احتمال لوجود تلك الإمكانيات.[27] كما سنطرح في النقاش التالي، فإن هذا المفهوم للقوة يرتبط ارتباطاً خلقياً بكيفية بناء تصورات الرواية التاريخية والهوية الوطنية. ينبغي أن تقوم استراتيجية التنمية البديلة بنبذ هذا التأطير بشكل واع وإدراكي.

وفي مسار متصل بشكل وثيق بما سبق، فإن المعنى الثالث للقوة ينقل مشاعر "القيمة الذاتية والتقدير للذات الذي يحمله الناس لشخصهم." ويمكن أن يحملوا تلك المشاعر على مستوى الفرد وكذلك يمكن أن تكون معممة تتشارك فيها مجموعات مختلفة من المجتمع. من الواضح أن هذا شديد الارتباط بطرق التعبير عن النوعين الأولين للقوة. هنا تكون القوة شيئاً له تأثير نفسي أكثر من أي تأثير آخر. فبدون مشاعر قيمة الذات وتقدير الذات – وهذا الأمر المهم التشديد عليه لا يشير فقط إلى الحس الفردي بل يشير بشكل كبير جداً إلى الروح الجماعية – يصبح من الصعب الإيمان بوجود بدائل مختلفة أو حتى تصورها ناهيك عن النضال من أجلها. تأثيرات السيطرة الاستعمارية في ملاحظات فرانتز فانون قبل بضعة عقود – تتميز بقدرتها على إنتاج «شعب خلق في روحه عقدة نقص».[28] يتوجب على الفلسطينيين مقاومة كافة أشكال القوة هذه عند محاولة فهم آثار الاستعمار الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية. يركز باقي هذه الورقة على كيفية تفاعل أشكال القوة هذه – وكيفية تخفيها – تحت إبط النهج المهيمن على التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

26 These definitions are drawn from Willis (2005), p.102. For more discussion of these themes and their relationship to development theory and practice, see Jo Rowlands, 1995, "Empowerment examined", Development in Practice 5 (2), Oxfam, Oxford; Naila Kabeer, 1994, Reversed Realities, Verso, London; Steven Lukes, (1974), Power: A Radical View London, Macmillan; Zoe Oxaal and Sally Baden (1997). Gender and empowerment: definitions, approaches and implications for policy – briefing for Swedish International Development Cooperation Agency (Sida) Institute for Development Studies, University of Sussex.

27 تعكس هذه الصورة للقوة/ السطوة ملاحظات غرامتشي حول هيمنة الطبقة الحاكمة. في أي مجتمع، النخبة الحاجمة – ما يصفه غرامتش على أنه التكتل التاريخي – لا تعمل حصريا من خلال الممارسة الصرفة للقوة والسطوة بل أيضا من خلال عرض مصالحها على أنها تنسجم مع مصالح المجتمع بكامله.

28 Frantz Fanon (1967) Black Skin White Masks, Grove Press, New York, p.18.

الشرذمة وانكار التاريخ

عكفت الحركة الاستعمارية الإسرائيلية على مدار ستة عقود كاملة على تقسيم الشعب الفلسطيني وتفكيك أوصاله مبعدة بأفراده عن بعضهم البعض. فمنذ موجات الاستعمار الأولى في فلسطين كان هناك مشروع عن سابق إصرار وترصد لبعثرة الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال عزل الفلسطينيين في بقاع منثورة ومبعثرة هنا وهناك مطورة بذلك تشكلات اجتماعية متمايزة تختلف بين البقعة والأخرى.[29] ويتضح هذا تماماً في التسميات المختلفة المستخدمة لوصف الشعب الفلسطيني: فنجد اللاجئين الفلسطينيين وهم حاليا أكبر مجموعة لاجئين في العالم؛ والفلسطينيين الذين ظلوا في أراضي 1948 وتحولوا فيما بعد إلى مواطنين في دولة إسرائيل؛ والانقسام داخل الضفة الغربية إلى معازل مفصولة عن بعضها البعض، وحاليا الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. تشكل هذه المجموعات كلها الشعب الفلسطيني- ولكن إنكار هذه الوحدة على مستوى الشعب بالكامل هي المنطق المهيمن على الاستعمار من قبل 1948. ولا بد من تجسيد منطق الشرذمة هذا في كيفية تصور "التنمية" في الأرض الفلسطينية المحتلة وتنفيذها. طريقة عمل السلطة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة هي أحد عناصر مشروع أشمل ما يعني أن علينا أن ننظر إلى وضع النظريات المتعلقة بمنطق الشرذمة هذا وفهمه على أنه شيء داخلي في طبيعة الاستراتيجية الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة.[30]

فعملية التقسيم لا تنحصر في تقسيم المساحات، بل ترتكز حتماً إلى زعزعة زمنية. أي بعبارة أخرى، هناك نوع من الهجوم على التاريخ نفسه يشكل سمة لا تتجزأ من كيفية تفاعل القوة/ السلطة الإسرائيلية. لقد تم إنكار تاريخ التجربة الفلسطينية وتقليصها إلى الرواية الأخيرة التي تقبل بـنتائج الشرذمة على أنها وضع دائم ومسلم به. ويصبح هنا بالإمكان الحديث عن "الغزيين" مثلا بدون الرجوع إلى كيفية بناء هذه الفئة نفسها من خلال فرض الشرذمة بالقوة على الشعب الفلسطيني برمته (أولا إبان 1948 ومن ثم من خلال الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة). ولأن تلك الفئات مقبولة على اعتبار أنها مسلمات، وأصبحت نطاق التركيز الشرعي (والحصري) لتدخلات التنمية، هنا يعاد إنتاجها بشكل دائم. من هذا المنظور يتم الإبقاء على عملية التقسيم وتغذيتها بفعل استراتيجية التنمية التي لا توجه لتلك العملية أي انتقاد والتي تنكر التاريخ الذي وصل بالمنطقة لهذا الحال وهذا ما يمنح السيطرة/ القوة الإسرائيلية أهميتها النسبية.

تندرج عملية التقسيم – المكاني والزماني – هذه بشكل واضح تحت الشكل الأول من أشكال القوة الذي ذكرناه آنفا. فإسرائيل تفرض منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم بالقوة، وتعزل الضفة الغربية وقطاع غزة عن بعضهما البعض وتفرض قيوداً إدارية على حركة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل تجاه الأرض الفلسطينية المحتلة وتسيطر سيطرة كاملة على الحركة داخل الضفة الغربية نفسها. ولكن هذا التقسيم ينعكس أيضاً على الإحساس بـ "القدرة على رؤية وتصور بدائل للتغيير". ويمكن أن نلحظ هذا الأمر بطريقة تسرب هذا التقسيم للشعب الفلسطيني إلى قلب خطاب التنمية. بخلاف استثناءات ملحوظة، فإن المنظمات غير الحكومية في الأرض الفلسطينية المحتلة تعمل كما لو كان الشعب الفلسطيني كله يتكون من المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة (ويزداد التوجه

29 See Tikva Hornig-Parnass (2007), "Zionist Principles of Separation and Ethnic Cleansing on Both Sides of the Green Line", in Between the Lines: Readings on Israel, the Palestinians and the US "War on Terror", ed. Tikva Hornig-Parnass and Toufic Haddad, Haymarket Press: Chicago.

30 من نقاط الضعف الواضحة في اتفاقيات أوسلو وإطار متابعة المفاوضات كان القبول بهذا التقسيم المناطقي. See Hornig-Parnass and Haddad (2007) particularly Chapters 1 and 3.

نحو اعتبار الشعب المقيم في إحدى هذين الشطرين من الأرض). نادراً ما نجد أي عمل تنموي يقف في مواجهة مفتوحة مع عملية التقسيم هذه ويرفضها جملة وتفصيلاً، بحيث ينظر إلى الشعب الفلسطيني بوحدته الكاملة. ونلاحظ هذه الظاهرة بشكل خاص في حالة المشاريع التي تربط المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بحيثُ أخضعت هويتهم كفلسطينيين لعملية استهداف مطولة من الدولة الإسرائيلية.

أما في سياق مجمل السكان الفلسطينيين فإن عملية التقسيم هذه تضيق من الرؤية والخيال السياسي. فهي تعبير عن الشكلين الثاني والثالث من القوة/ السلطة اللذين ناقشناهما في القسم السابق. فهناك ضياع للهوية الجماعية وتقليص للأفق الاجتماعي ضمن تلك الحدود المعزولة التي تحيط بهذه القطع المتناثرة من الأراضي التي حدث أن مارس فيها الشعب حياته.

ورام الله مثال صارخ على هذا – فبوجود مقرات الحكم الرئيسية لوزارات السلطة الفلسطينية ومقرات الجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية فيها فقد اتخذ شكلا خاصا بها للحياة. وهذا له عميق الأثر على قدرة الشعب على تصور ممرات بديلة للمقاومة كما يقوض من التماسك الاجتماعي الذي ينعكس بشكل نفسي على الشعور بالقيمة الذاتية وتقدير الذات. ويتم تطبيع هذا التضييق للرؤية والمحافظة عليه في الممارسات العملية للمنظمات غير الحكومية وغيرها من وكالات التنمية.

تغيّيب واقع الهيمنة

نفذت عملية التقسيم في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال استراتيجية هدفت إلى تحقيق حالة من "التحكم عن بعد" – أي أن إسرائيل أبقت سيطرتها على سكان فلسطينيين مبعثرين ولكن بدون أن يكون هناك تكاليف لوجودها على شكل تواجد عسكري مباشر في المدن والقرى الفلسطينية. وهذا ليس بالشيء الجديد – فخطة ألون لسنة 1967 وضعت بشكل صريح طريقة السيطرة هذه في الضفة الغربية – ومن المثير للدهشة كيف أن الحدود التي وضعتها خطة ألون ما زالت هي نفسها في الكثير من الخرائط التي تناقش "الوضع النهائي" اليوم.[31] خلال عقد التسعينات من القرن الماضي نما نظام التحكم عن بعد هذا ليتحول إلى هيكلية بيروقراطية معقدة من التصاريح والحواجز ومختلف قوانين تقسيم المناطق التي أحكمت السيطرة على حركة الأفراد والبضائع بين تلك البقاع المختلفة في أراضي الضفة الغربية (بينما ظلت غزة "قطعة مقتطعة" مكتملة وحدها). ويتواصل نظام الأوامر العسكرية الذي بسط سيطرته على الحياة الفلسطينية منذ العام 1967. كما أن إسرائيل أحكمت سيطرتها على الكهرباء والمياه والاتصالات الخلوية وحتى على الإنترنت – يمكن للشركات الفلسطينية أن تسوق هذه البنية التحتية ولكن البنية نفسها موردة من قبل إسرائيل التي تحكم سيطرتها عليها. وهذه كلها صور توضيحية للشكل الأول للقوة – القدرة على إجبار الفلسطينيين على التصرف بطرق معينة. النقطة التي يجب الانتباه إليها هنا هي أن عملية السلام المبنية على أساس أوسلو والتي انطلقت في التسعينات ورغم واجهة "الحكم الذاتي" الفلسطيني الذي أتت به فهي لم تفض إلى تخفيف السيطرة الإسرائيلية بل إنها فقط غيرت من شكلها. أصبحت السيطرة الإسرائيلية أكثر حدة وأشد قسوة طوال سنوات أوسلو ونتيجة لذلك ازداد خضوع التنمية للسلطة الإسرائيلية أكثر من أي وقت مضى في تاريخ المنطقة.

31 The failed "Village Leagues" of the 1970s was another example of this.

يتجلى أحد أهم أنماط هذه السيطرة في النظام الاقتصادي الذي تطور في ظل الاستعمار. حيث إن الاقتصاد الفلسطيني قد تشكل جوهرياً من خلال تبعيته لإسرائيل. وقد برز هذا الأمر في السبعينات والثمانينات عبر شكل الأوامر العسكرية التي منعت التنمية الصناعية والزراعية وسلسلت الفلسطينيين كقوة عاملة رخيصة رفدت بها الاقتصاد الإسرائيلي.[32] وتظهر هذه السيطرة اليوم من خلال التحكم بالبضائع الأساسية الداخلة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وتسهم هذه البنية في تعظيم أرباح كبريات الشركات الإسرائيلية عبر آليات مختلفة. أولاً، تعمل الضفة الغربية كسوق أساسي للكثير من السلع الإسرائيلية – وبما أن الاستهلاك الفلسطيني يتم تمويله بشكل أساسي من خلال تدفقات رأس المال الخارجي – يصبح هذا السوق مربحاً للغاية.[33] كما أن أشكال التنمية التي تزخر اليوم عبر بعض أجزاء الضفة الغربية – مثل المباني الجديدة والمقاهي والتجمعات السكنية ومراكز التسوق والمناطق الصناعية وغيرها تفيد بشكل رئيسي الشركات الإسرائيلية وطبقة صغيرة جداً من الفلسطينيين. توجد مناحي إضافية لهذه الهيمنة الاقتصادية، منها على سبيل المثال أن غياب العملة الفلسطينية تعني أن النظام النقدي الفلسطيني مرتبط بقرارات البنك المركزي الإسرائيلي. ومن تبعات هذا الوضع أن الفلسطينيين يستوردون التضخم المالي الاسرائيلي وهو ككل شيء آخر يفيد الشركات الإسرائيلية ولكنه يفرغ ثروات السكان الفلسطينيين.[34]

لا بد من دمج هذه الاعتبارات البنيوية في أي تحليل لعملية التنمية. فحتى نتحدث عن التنمية وبخاصة فيما يتعلق بوضع السياسة الاقتصادية بدون البدء من حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني يعمل أساسا على أنه تابع يعتمد على إسرائيل فإننا نخفي العلاقة الاستغلالية في قلب الاحتلال الإسرائيلي. ولكن هذا النهج يمر بدون أن تثار بشأنه الأسئلة لدى غالبية تقارير كبرى الوكالات المتعددة الأطراف حول التنمية الاقتصادية الفلسطينية. فالبنك الدولي على سبيل المثال يخصص آلاف الصفحات لتحليل يرسم الخطوط العريضة للخطوات اللازمة لـ "بناء الدولة" الفلسطينية يركز فيها على التدابير التي ينبغي على السلطة الفلسطينية أن تنفذها حتى تبني "دولة حديثة". ويقوم بهذا العمل من خلال معالجة عملية وضع السياسات لدى السلطة الفلسطينية وإسرائيل كما لو كانتا فضاءين متميزين مستقلين عن بعضهما البعض ويتطرق لموضوع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على أنه مجرد مجموعة من التعليمات الإدارية التي يمكن (أو لا يمكن) أن "تعيق" التنمية الفلسطينية بدلا من التركيز على حقيقة أن هذا الاستيطان هو شكل من أشكال القوة التي تتغلغل حتما في كافة مناحي المجتمع الفلسطيني. ومن خلال هذا العمل يكون التركيز على تشجيع إسرائيل على تعديل بعض المناحي القليلة في سياستها بحيث تسمح للسلطة الفلسطينية بالعمل بفعالية. وبهذا تدخل إسرائيل كشريك في التنمية الفلسطينية بدلاً من اعتبارها عاملاً معادياً لها. يشير تقرير صدر عن البنك الدولي سنة 2010 مثلاً إلى:

> الركيزتان المتوازيتان للنمو المستدام والمؤسسات الناجحة في الدولة الفلسطينية المستقلة يجب أن يكونا المسئولية المشتركة للسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل مع تضافر المجتمع الدولي. كما أشار هذا التقرير فإن هذا الثالوث قد لعب دوراً في النمو الأخير الذي شهدته الضفة الغربية وغزة حيث كان دور حكومة إسرائيل تخفيف القيود المفروضة على الحركة والقدرة على النفاذ بينما قامت الجهات المانحة بتمويل نفقات السلطة الفلسطينية. وتستمر تلك الأطراف الثلاثة بأداء أدواراً مهمة لتحويل هذا النمو

32 Farsakh, L. 2005. Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation. New York: Routledge.

33 Hever 2010, p. 36

34 Hever 2010, pp. 42-45.

الأخير إلى نمو مستدام ولكي يدعم هذا النمو المستدام التقدم المستقبلي نحو بناء جدي لمؤسسات الدولة. بالنسبة لحكومة إسرائيل لا بد من اتخاذ تدابير إضافية لتحسين الظروف على الأرض وتمكين القطاع الخاص من الانطلاق في عملية التنمية. أما السلطة الفلسطينية فعليها أن تواصل مسارها لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز موقفها الضعيف بما يسمح بانتعاش مؤسساتها. أما الجهات المانحة فعليها أن تواصل كرمها حيث إنه أمر جوهري في تعزيز المكاسب المستدامة التي حققتها السلطة الفلسطينية وتمكينها من تقليل الاعتماد على الدعم الخارجي بدون المساس بقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للسكان الفلسطينيين.[35]

يلخص هذا الاقتباس كيفية تغييب السلطة الإسرائيلية عن خطاب التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ضمن منظور البنك الدولي فإن مشكلة التنمية الاقتصادية قابلة للحل من خلال الجهود المشتركة للحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية و"المجتمع الدولي". يجب على هذه الأطراف الثلاثة كلها أن تساهم في هذه العملية، إسرائيل من خلال تخفيف القيود على الحركة وإمكانية التنقل، والسلطة الفلسطينية من خلال بناء الإطار المؤسسي اللازم، والجهات المانحة من خلال تمويل العملية الكاملة. تأكيداً على النظرة الإشرافية الليبرالية الجديدة المهيمنة في البنك الدولي فإن هذه النشاطات الثلاثة تهدف أساساً إلى تمكين القطاع الخاص الفلسطيني من النمو مما سيؤدي إلى مستقبل اقتصادي مستدام بالنسبة للسكان الفلسطينيين في تلك المناطق. ضمن هذا المنظور، لا توجد علاقة بنيوية للاستغلال والهيمنة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى نفس الشاكلة فإن مصطلح "المجتمع الدولي" يعمل أيضاً على تفريغ الاقتصاد العالمي من علاقات القوة الهرمية بشكل حاد، مؤطرة تلك العلاقة في جسم متجانس مفرغ من المصالح الفئوية يهتم فقط برفاه الشعب الفلسطيني.

35 World Bank (2010). The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee September 21, p.30.

تغييب القوة التسلطية هذا يؤدي في الواقع إلى تجسيد يدمج الاستعمار الإسرائيلي في عملية التنمية نفسها. وبهذا يستطيع البنك الدولي أن يشير إلى أن التنمية الفلسطينية تستدعي «تخفيفاً للقيود الاقتصادية [الإسرائيلية] المتواصلة»[36] – وهذه صيغة لا تطعن في حق إسرائيل في السيطرة على الحركة في حد ذاته بل على العكس إن تلك الصيغة في واقع الأمر تطالب إسرائيل بممارسة تلك الصلاحية من خلال اتخاذ القرار حول المدى الذي يسمح فيه للسلع والأفراد الفلسطينيين بالحركة. ويتجلى تغييب السطوة الإسرائيلية أيضاً في دعوة البنك الدولي للسلطة الفلسطينية «لتواصل العمل مع شركائها الإسرائيليين على محاولة عودة طاقم الجمارك الفلسطيني إلى جسر ألنبي حيث يمكنهم معاودة العمل جنباً إلى جنب مع الجمارك الإسرائيلية وممارسة كافة إجراءات الجمارك على الحدود واكتساب الخبرة اللازمة».[37] من هنا يتم تقييم طاقم الجمارك الإسرائيلي على أنهم خبراء محايدين في ضبط الجمارك وليسوا موظفين لدى السلطة الاستعمارية [الكولونيالية]. وبهذا يتحول الاحتلال إلى شريك في التنمية الفلسطينية. وتتجلى هذه العملية بوضوح أكبر في قبول البنك الدولي الصريح للجدار العازل – الذي أفتت محكمة العدل الدولية بأنه غير شرعي سنة 2004 – حيث تجلى هذا القبول في قيام البنك الدولي في تمويل نقاط التفتيش الإسرائيلية على الجدار (وكذلك في كافة أرجاء الضفة الغربية).[38]

قد يحاول البعض تبرير هذا النهج على اعتبار أنه وسيلة للتعامل مع الوضع القائم لمجرد تحسين الظروف الحياتية اليومية للفلسطينيين على الأرض. ولكن المشكلة مع هذه النظرة للأمور هي أن فرض تجسيد السلطة الإسرائيلية في عملية التنمية يسهم في تقوية أواصر تلك السلطة وشد عزمها. فمن خلال تصوير إسرائيل على أنها شريك محايد أو "صاحب علاقة" آخر تزداد صعوبة مواجهة الحالة الاستعمارية الاستطيانية الإسرائيلية بأي طريقة ذات مغزى حيث إن بنى الاحتلال تتوغل بشكل متزايد مكونة جزءا لا يتجزأ من التنمية الفلسطينية نفسها. ويمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى تغير في شكل السيطرة الإسرائيلية – فالابتعاد عن التواجد العسكري المباشر للتحول إلى الاعتماد بشكل أكبر على ممارسة سلطة بيروقراطية – قانونية – اقتصادية للدليل على هذا الأمر – ولكنه لا يغير بشكل جوهري العلاقة القائمة بين إسرائيل والمجتمع الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الليبرالية الجديدة وحيادية الأسواق

الإطار الاقتصادي الذي تبنته السلطة الفلسطينية، ألا وهو برنامج التنمية والإصلاح الفلسطيني، يعتبر تعزيزا إضافيا لكيفية إفراغ مأسسة السلطة من استراتيجية التنمية – مما أدى إلى تحول علاقات القوة إلى النمط السائد ضمن الوضع القائم بحيث عززها وقواها فعلياً. وقد تم عرض الخطوط العريضة لبرنامج التنمية والإصلاح الفلسطيني في البداية في تشرين الثاني 2007، حيث استند إلى سلسلة مفصلة من المقترحات قدمها البنك الدولي وغيره من

36 World Bank (2008). The Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank, p.viii.

37 World Bank (2011). "Building the Palestinian State: Sustaining Growth, Institutions, and Service Delivery", April. p.16. Available at http://www.worldbank.org.

38 World Bank (2005), The "Door to Door" Movement of Goods, July 5. p.6; Stop the Wall, "Development or normalization? A critique of West Bank development approaches and projects" http:// stopthewall.org. See below for further examples of this process of incorporation of the occupation into development practice.

المؤسسات المالية الدولية.[39] وقد أصبح هذا البرنامج منذ ذلك الوقت هو الإطار الموجه للسياسة الاقتصادية وبخاصة في مناطق الضفة الغربية حيث الحكم الفعلي للسلطة الفلسطينية تحت قيادة أبو مازن. الحجة التي بني عليها برنامج الإصلاح والتنمية الفلسطيني ليبرالية جديدة بمعنى الكلمة، تتعهد فيها السلطة الفلسطينية باتخاذ سلسلة من الإصلاحات الضريبية حتى تحقق «اقتصاد سوق حر متنوع ونشط يقوده أعلام القطاع الخاص ويتفاعل مع العالم العربي، [و] يكون منفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.»[40] وقد ألزم برنامج الإصلاح هذا السلطة الفلسطينية ببرنامج تقشف مالي تخطى التدابير التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أي دولة أخرى في المنطقة. فقد شملت تلك التدابير تقليص حاد في عدد العاملين في القطاع العام (حيث ألزمت السلطة الفلسطينية نفسها بتقليل وظائف هذا القطاع بنحو 21% مع حلول 2010)[41]، ووعدت بعدم رفع رواتب العاملين في القطاع الخاص، وهذا ما كان يعني في الوقع تخفيضاً حاداً في الأجور الفعلية بفعل التضخم الهائل في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ مع إنهاء الدعم المالي المقدم لفواتير الكهرباء والمياه حيث اشترطت على المواطنين تقديم «براءة ذمة» لتلقي أي خدمات بلدية أو حكومية.[42]

أما في الشق المخصص للتنمية في برنامج التنمية والإصلاح الفلسطيني فإن الهدف هو استخدام العمالة الرخيصة في المناطق والمناطق الصناعية الواقعة على الحدود التخومية للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. حيث ستضم تلك المناطق استثمارات إسرائيلية وفلسطينية وإقليمية في قطاعات السلع التقليدية ذات القيمة المضافة الضئيلة (مثل النسيج والملابس) وكذلك قطاعات التكنولوجيا المتقدمة التي من شأنها أن تكمل الاقتصاد الإسرائيلي. وهي تعطي مثالا آخر على كيفية تطبيع بنى الاحتلال وإضفاء الشرعية عليها ضمن نموذج التنمية الذي يسعى إليه البنك الدولي والسلطة الفلسطينية.[43] فعلى سبيل المثال، الأرض المخصصة للمنطقة الصناعية في جنين صودرت مرتين من المزارعين الفلسطينيين: الأولى سنة 1998 عندما روجت السلطة الفلسطينية لفكرة المنطقة الصناعية والثانية سنة 2003 عندما

---

39 See Hanieh, Adam. (2008). "Palestine in the Middle East: Opposing Neoliberalism and US Power," in MRzine, 19 July. http://www.monthlyreview.org/mrzine). For an excellent recent critique of the PRDP, see Raja Khalidi and Sobhi Samour (2011), "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement" Journal of Palestine Studies, Vol 40, no. 2 (Winter 2011), p. 6.

40 Palestinian National Authority (2007). Building a Palestinian State: Towards peace and prosperity, December, p.18. Available at, http://imeu.net/engine2/uploads/pna-full-report.pdf

41 PNA (2007), p.13

42 لقد أتى هذا الإجراء بآثار وخيمة على الفقراء حيث إن الدعم المالي لفواتير الكهرباء والمياه (أي السماح بمواصلة تقديم تلك الخدمات رغم عدم دفع الفواتير) كان السبيل الرئيسي لصمود ملايين الناس في بيئة تنحدر نحو مستويات فقر عالية بسرعة كبيرة. وكان هذا الإجراء الجديد يعني أن أولئك الذي يقدمون طلبات للحصول على مختلف الخدمات – بما في ذلك الحصول على بطاقات الهوية ورخص السيارات وتصاريح البناء وغيرها يحرمون من الحصول على تلك الأوراق الرسمية إذا كانت لديهم ديون غير مسددة. ويتم خصم ديون الخدمات العامة لموظفي القطاع العام كاقتطاعات من رواتبهم.

43 لقد وثق الباحثون في مركز بيسان للأبحاث والتنمية (www.bisan.org) التطورات الأخيرة في المناطق الصناعية بنوع من التفصيل for example, "Industrial Zone in Jalama... Sacrificing Agricultural Land in exchange for promises for solving Unemployment Problem" in Bada'el, Issue 2, December 2010.

صادرتها السلطات العسكرية الإسرائيلية لبناء الجدار العازل «المنطقة المحايدة»[44] وبهذا أصبحت مصادرة الأراضي، وهي عنصر رئيسي في استراتيجية إسرائيل الاستعمارية في الضفة الغربية، جزءاً من شق "التنمية" في برنامج الإصلاح والتنمية الفلسطينية. كما أنه من المتوقع أن يتحول جدار الفصل العنصري إلى الحدود الشمالية للمنطقة الصناعية في جنين.

لقد تعرض برنامج الإصلاح والتنمية الفلسطينية لانتقادات من قبل آخرين؛[45] وما يهمنا هنا هي الطريقة التي تعرض فيها استراتيجية السلطة الفلسطينية الاقتصادية الشاملة وحيادية المؤسسات الدولية والأهم ترويجها لحيادية الأسواق نفسها. فإن الصورة التي ترسمها المؤسسات المالية الدولية لنفسها على أنها مؤسسات محايدة تضم الخبراء الفنيين بالقضايا الاقتصادية الذين يسعون فقط لتوفير مشورة رشيدة حول قضايا السياسة الاقتصادية والحكم من خلال مؤسسات الدولة.[46] ولكن في واقع الحال فإن البنك الدولي ومنظمة النقد الدولي قد عملتا كمؤسستين رئيسيتين للترويج لليبرالية الجديدة على المستوى العالمي – حيث فرضتا هذا البرنامج الاقتصادي عبر آلية الدين. في حال فلسطين، تعزز سلطان المؤسسات المالية الدولية كثيراً بسبب تمويل الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية من خلال صندوق ائتمان مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة ويديره البنك الدولي.[47] وشرط صرف تلك الأموال هو تنفيذ برنامج الإصلاح والتنمية الفلسطيني. ومن هنا، فإن المؤسسات المالية الدولية تتحكم بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية – وعليه فإن أي فهم لعمليات التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة يستدعي التحري الكامل عن علاقات القوة المتأصلة في مؤسسات على شاكلة البنك الدولي.[48]

إن الادعاء بأن الأسواق نفسها محايدة وسوف تأتي تلقائياً بأفضل نتيجة ممكنة هو أيضاً من الفرضيات الأساسية التي يتضمنها البرنامج الاقتصادي الخاص بالسلطة الفلسطينية/ المؤسسات المالية الدولية. وعليه فقد كتب البنك الدولي بخصوص التجارة ما يلي:

> بصفتها سوق مفتوح وصغير فإن الدولة الفلسطينية المستقبلية سوف تعتمد على زيادة حجم التجارة ... زيادة التجارة والاندماج في الأسواق العالمية سوف يعطي المستهلكين إمكانية للوصول لمجموعة أشمل من المنتجات بأسعار متدنية أكثر، بينما سوف يستفيد المنتجون من الأسعار الأعلى التي نجدها في السوق العالمي... بالإضافة لذلك، فإن الدخول في المنافسة في أسواق التصدير سوف يجبر المنتجين الفلسطينيين

44 Stop the Wall, «Development or normalization? A Critique of West Bank Development Approaches and Projects,» 20 May 2008.

45 Hanieh (2008); Khalidi and Samour (2011).

46 من المثير أن نلاحظ كيف يتم استخدام كلمة "تقنوقراطي – الخبير الفني البحت" بشكل متكرر لنقل هذا الحس بوجود خبير محايد لا يألوا بالة ل "السياسة" وهو بالتالي يستطيع أن يصبح قائدا على قدر أكبر من المسئولية. وغالبا ما يتم توصيف رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض، بأنه مثال صارخ على هذا "التقنوقراطي – الخبير الفني البحت" – وهذا أداة لغوية أي أنها في هذه الحالة تؤدي دور يتم من خلاله عكس برنامج البنك الدولي الاقتصادي (الذي كان فياض أكبر مؤيديه) على أنه مشروع محايد وصحيح بشكل موضوعي.

47 JJUOZ8HYI0/org.worldbank.go//:http

48 في الواقع فإن بعض المنظمات القاعدية الفلسطينية ذهبت في حديثها بعيدا لتصف تلك المؤسسات المالية على أنها "حكومة بديلة/ حكومة ظل" بحكم الواقع في الضفة الغربية، وأنها تملي برنامج التنمية الخاص بحكومة سلام فياض." Stop the Wall (2008) "National BDS Steering Committee: Bethlehem Investment Conference: Devel-) .(opment or Normalization?" 20 May

على رفع مستوى إنتاجيتهم مما سيرفع مستوى العمالة ويرفع الأجور ويقلل من مستويات الفقر... [التجارة في المدخلات الوسيطة] توفر فرصة مهمة للدولة الفلسطينية المستقلة، التي تقع على مقربة من الاقتصاديات المتطورة مثل إسرائيل وأوروبا.[49]

ينطوي هذا المنظور على دلالة من حيث اعتباره لأن سير السوق بدون إعاقة[50]هو السبيل نحو إنتاج أفضل نتيجة ممكنة (زيادة مستوى العمالة ورفع الأجور والحد من الفقر وما غير ذلك). كما أنه مثال إضافي على "نموذج السلطة المتناغمة" – حيث أن كافة المشاركين، سواء كانوا ذوي ثروة أو فقراء، فلسطينيين أو إسرائيليين – يستفيدون من توسع انتشار علاقات السوق. هنا تختفي سطوة القوة ولا يوجد أي إقرار بأن المالكين لزمام القوة والسطوة هم القادرون على تشكيل النتائج بما يخدم أهدافهم وغاياتهم الخاصة. وفي واقع الأمر، فإن السيناريو الأكثر احتمالاً للحدوث بالنسبة للبنك الدولي – وبالذات بسبب قرب الفلسطينيين من «الاقتصاديات المتطورة في إسرائيل وأوروبا» – هو تكوين قوة عاملة متدنية الأجور ومستغلة بشكل كبير (وهو شرط مسبق «للتحول نحو سوق تصديري منافس» و«تحسين الإنتاجية»). وهنا فإن الاحتمال الأكبر هو إفقار الأغلبية وإغناء طبقة صغيرة من المجتمع الفلسطيني تتحول إلى جهة التخاطب مع رأس المال الإسرائيلي والأجنبي. وهنا تكون نهاية المطاف، كما يصورها خالدي وسمور، تبعية دائمة للفلسطينيين لإسرائيل والسماح برخاء شخصي للبعض ولكن مع إفقار جماعي لمعظم المجتمع.[51]

توجد أمثلة عديدة يمكن طرحها ضمن هذا السياق، ولكن النقطة الرئيسية هي أن فرضية حيادية السوق تعني أن أولئك الذين يستحوذون على القوة سوف يستفيدون – وفي حالة الفلسطينيين فإن هذا يعني حتماً الشركات الإسرائيلية وطبقة ضيقة من النخبة الفلسطينية – بينما سوف يشهد غالبية السكان تدهوراً في مستويات معيشتهم. ومن النتائج المحتملة للبرنامج الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، وهذا ما أثبت مؤخراً بشكل كامل ومذهل في إحصائيات الفقر الأخيرة، زيادة الفجوة في المجتمع الفلسطيني.[52] أحد تبعات ذلك هي فهم وتقييم التنمية الفلسطينية ضرورة لتخطي مجرد الإجراءات التراكمية لـ "النمو" الاقتصادي (مثل إجمالي الناتج المحلي) بغرض تكوين صورة دقيقة للرابحين والخاسرين في هذه العملية.

---

49 World Bank (2011). "Building the Palestinian State: Sustaining Growth, Institutions, and Service Delivery", April. p.13.

50 وفي قسم لاحق من هذا التقرير، يبين البنك الدولي ما يقصده: "يجب وضع السياسة لتسهيل وتيسير التجارة، وليس لزيادة إيرادات الحكومة وإعادة توزيع الموارد أو لتعزيز قطاع على حساب قطاع آخر. يجب أن تكون التعرفة متدنية ويجب ألا يتم وضع قيود كمية على العوائق التجارية التي لا تتعلق بالتعرفة. نظرا لأهمية التجارة الحيوية فلربما تفكر حكومة الدولة الفلسطينية القادمة بالانتقال نحو سياسة التجارة الحرة كما فعلت إستونيا وهونغ كونغ وسنغافورة قبلها." البنك الدولي (2011)، ص. 14.

51 Khalidi and Samour (2011).

52 يوثق جميل هلال أن "الأسر الأغنى التي تشكل 10% قد استهلكت 26.6% من إجمالي الاستهلاك الشهري سنة 2007 مقارنة مع 17.2% سنة 2006 و31.8% سنة 2008. أي بعبارة أخرى فإن أغنى 10% من الأس في الضفة الغربية وغزة استهلكت سنة 2007 ثمانية أضعف ما استهلكته أفقر 10% من الأسر" Jamil Hilal (2010). A Dangerous Decade: The 2nd Gender Profile of the Occupied West Bank and Gaza (2000 – 2010) Institute for Women"s Studies, Birzeit University The Pauperization of Women, Men and Children in the WBGS, p.2.

هناك ناحية أخيرة في الليبرالية الجديدة يجدر التركيز عليها، ألا وهي التوسع الهائل في الأسواق المالية الذي تجلى في الضفة الغربية خلال الفترة الماضية. فحسب سلطة النقد الفلسطينية فإن حجم الاعتمادات البنكية قد تضاعف تقريباً ما بين 2008 وأيار 2010 (مسجلاً ارتفاعاً من 1.72 مليار دولار إلى 3.37 مليار دولار).[53] ويأتي جزء كبير من تلك الاعتمادات من الإنفاق الاستهلاكي على العقارات السكنية وشراء السيارات أو لغايات الاستهلاك باستخدام بطاقات الائتمان – حيث توسعت الاعتمادات في هذه القطاعات الثلاثة مسجلا زيادة ملحوظة بنسبة 245% ما بين 2008 حتى 2011 (لتبلغ 466 مليون دولار في الربع الأول من 2011).[54] لا بد من مقارنة تلك الأرقام مع تفشي الفقر على نطاق شاسع في الأرض الفلسطينية المحتلة – حيث كانت معدلات البطالة سنة 2010 قريبة من ربع القوى العاملة (23.7%) وبلغ إجمالي الناتج المحلي لكل نسمة 1847 دولارا فقط. يلقي التوسع في الأسواق المالية الضوء على أن الكثير من التنمية التي تظهر في الواجهة في مجمل أنحاء الضفة الغربية (وبشكل ملحوظ في رام الله) هي تنمية وقودها الدَين. وهذا ينعكس في التحول الشكلي الساحق للمشهد في رام الله خلال السنوات الأخيرة القليلة، والانتشار الواسع لليافطات الكبيرة التي تروج للمصارف وللقدرة على شراء أغراض مثل المنازل والسيارات وغيرها من البضائع من خلال أخذ ديون [قروض].

يعتبر نمو المال من السمات الجوهرية لليبرالية الجديدة – التي تصنف حسب المؤسسات المالية الدولية على أنها "التعمق المالي" – وتلعب دوراً هاماً في كيفية التعبير عن القوة والسلطة في الأرض الفلسطينية المحتلة.[55] ويكون لهذه الأشكال من الدَين الاستهلاكي للفرد والأسرة أثراً عميقاً على كيفية نظرة الناس لقدراتهم على مواجهة الصراع الاجتماعي وعلاقاتهم مع المجتمع (الشكلين الثاني والثالث للقوة). وبشكل خاص، فإنهم يتفاعلون ليغيروا طرق سلوك الأفراد – من خلال الترويج لفكرة أن الحلول لمشاكلهم هي حلول فردية بطبيعتها وليست جماعية. وهذا ينسجم تقريباً مع التراجع في تقديم الخدمات الاجتماعية الذي يندرج تحت هذه الليبرالية الجديدة، مع تحول استخدام التمويل الخاص الآن لتلبية الاحتياجات الأساسية التي كان يمكن توفيرها خارج نطاق السوق.[56] ومع تزايد تضييق الخناق داخل شبكة العلاقات المالية، يتم تعليم الأفراد أن يلبوا احتياجاتهم من خلال السوق – غالباً عبر استدانة الأموال – بدلاً من أن يقوموا بالصراع الجماعي من أجل الحصول على حقوق مجتمعية. وهكذا يتم بناء

53 Palestine Monetary Authority, Monthly Statistical Bulletin May 2011, p.13 (Table (14): Distribution of Credit Facilities by Type and Currency).

54 Table (16): Credit Distribution by Economic Sector, p.17

55 See Anne Sassoon (1991), "Globalisation, Hegemony and Passive Revolution" New Political Economy, 6:1; Gérard Duménil and Dominique Lévy (2001). "Costs and benefits of neoliberalism. A class analysis," Review of International Political Economy 8:4 Winter: pp.578–60; David Harvey (2005), A Brief History of Neoliberalism, Oxford University Press, for various perspectives on neoliberalism, finance and political power.

Costas Lapavistas makes this point strongly in his theorization of financialization. See Lapavistas, Costas (2009). "Financialised Capitalism: Crisis and Financial Expropriation", Historical Materialism, 17, pp.114–14.

56 Costas Lapavistas makes this point strongly in his theorization of financialization. See Lapavistas, Costas (2009). "Financialised Capitalism: Crisis and Financial Expropriation", Historical Materialism, 17, pp.114–14.

الحس الفردي بالقيمة الذاتية، التي لم تعد تقاس من خلال التضامن مع المجتمع أو الصراع الجماعي، بل من خلال الممتلكات الفردية. ومع إنشاء تلك العلاقات المالية للدَين تتحول طبيعة علاقاتنا بالمجتمع إلى الطبيعة الفردوية. ويكون لها تأثير عميق على المشروع السياسي الأوسع – حيث يبدأ الناس الاهتمام بـ "الاستقرار" والقدرة على تسديد الدين – ويجتث بذلك إمكانية الكفاح/ النضال الجماعي.[57]

أحد الأمثلة الصارخة على هذه العملية هي طبيعة الصراع المتمحور حول السجناء السياسيين الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية. التحول الذي حل خلال العقد الماضي حيث حولت إدارة السجون الإسرائيلية الاعتقال إلى نطاق من "الخصخصة" حيث نقلت إلى المستوى الفردي عملية تموين الاحتياجات الأساسية للحياة بالنسبة للسجناء – حيث مكنت السجناء من شراء ما يرغبون فيه (من ملابس وأجهزة كهربائية ومواد ترفيهية وغيرها) من خلال دكان السجن - ما يبدو أن له أثراً عميقاً من حيث تحويل الانتباه عن الصراع الجماعي من أجل الحقوق.[58] ويسعى السجناء لتحسين ظروف حياتهم من خلال الاستهلاك الفردي وهنا يتحول توجه الصراع الخارجي ليركز على قيام الأسر فرادى بتجنيد الأموال لتلبية احتياجاتهم (غالبا من خلال تكبد الديون). بالطبع لم يحدث هذا الوضع بسبب خطأ ارتكبه السجناء وحدهم بل بفعل انعكاس للتغيرات الاجتماعية والسياسية الأعم التي تحدث خارج جدران السجون. ومع ذلك يعكس تماماً طبيعة الليبرالية الجديدة كشكل من أشكال القوة الاجتماعية التي تحول طريقة تخيل الناس لطاقتهم الكامنة من أجل الصراع وبناء حس لقيمتهم الذاتية.

ليس القصد من هذه المناظرة عكس حالة تشاؤمية لا يمكن الخروج منها حول إمكانية الصراع/ النضال الجماعي بل لجدولة الطريق التي يولد من خلالها نقل الاقتصاد إلى "سطوة الليبرالية الجديدة" نوعاً من التوجه نحو إقحام الصراع/ النضال السياسي في "هيمنة الليبرالية الجديدة". في الوقت ذاته يؤدي هذا أيضاً إلى نقطتين جديدتين في الصراع. فكجزء لا يتجزأ من الليبرالية الجديدة التي تقاد بالمال وحده يظهر خلل عميق في أنماط وأشكال التراكم بين مختلف القطاعات من السكان والمناطق الجغرافية؛ وهكذا تنتج تلك الليبرالية الجديدة تناقضات أكثر حدة داخل المجتمع الفلسطيني. إن الاعتراف بتلك التناقضات ضروري لتقييم مختلف إمكانيات التنمية والقدرة على حقن ديناميكية الصراع في خضم تلك العملية.

الخلاصة

لقد ناقشت هذه الورقة أنه نظراً لكون سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة شكل من الاستيطان الكولونيالي (الإحلالي) فإنه من المستحيل بمكان أن تحدث التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة بدون أن تواجه تلك السطوة. فالتنمية تتشابك دائماً مع أشكال السلطة التي تبني قدرة الفلسطينيين على المقاومة ولها تبعات نفسية على الطريقة التي يحدد فيها الشعب سلوكه وتفكيره بنفسه وبعلاقته في المجتمع. فأي مفهوم للتنمية يلزم التفكير فيه في هذا السياق – فهم كيفية تفاعل القوة، وكيف تعيد إنتاج نفسها، وما يمكن عمله لتحديها. وهذا يعني أن نفهم أن أحد الطرق التي تتفاعل فيها القوة هي من خلال حمل الناس على الاعتقاد بأنها غير موجودة من خلال

57 للمزيد من النقاش حول كيفية قيام الليبرالية الجديدة التي يوجهها التمويل بتحول أشكال التضامن الاجتماعي والصراع السياسي، اطلع على: see Greg Albo, Leo Panitch and Sam Gindin (2010) In and Out of Crisis: .The Global Financial Meltdown and Left Alternatives, PM Press: Oakland, US

58 تستند هذه الملاحظة إلى الحارات مع اثنين من السجناء السياسيين المحررين (وهما نشيطان حاليا بشأن قضايا الأسرى) في رام الله، حزيران 2011.

إقناعنا بحيادية عملية التنمية. وإذا ما قبلنا بهذا التصور، نبدأ بالتعامل مع التنمية على أنها عملية تكنوقراطية خالية من البعد السياسي، وبهذا نقوم بتعزيز ودعم الأشكال المهيمنة للقوة. لهذا بات من الملح أن نفضح تلك القوة وأن نكشفها للعيان – أو أن نفكر بشكل واع أكثر حول طريقة تأصل علاقات القوة في كافة ممارسات التنمية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.

بالنظر لتلك النقاط العامة، كيف يمكن تصور التنمية ليس كمسألة "نمو" أو "حكم" أو "مشاركة"– بل كشكل من اشكال المقاومة والصراع؟ ارتباطاً بسمات القوة التي وضحناها فيما سلف، نجد ثلاث نقاط يمكن طرحها على سبيل الخلاصة لهذه الورقة.

أولاً، إذا كان جوهر الاستيطان الكولونيالي/الإحلالي الذي تمارسه إسرائيل عبارة عن محاولة مستديمة لشرذمة الشعب الفلسطيني وإخراجه من أرضه، فإنه من الجوهري أن تعيد تأطير التنمية بحيث تواجه هذه العملية وتضمن وحدة الشعب بكامله. وهذا يعني البحث عن سبيل لبناء العلاقات والصلات عبر الحدود التي أنشئت – سواء على الصعيد المادي أو الذهني – بفعل الاستعمار. من المهم مثلاً التفكير في تعزيز الصلات بين الفلسطينيين من مواطني الأرض المحتلة سنة 1948 وسكان الضفة الغربية أو مع فلسطينيي الشتات؟ بالطبع هناك مشاكل عملية تواجهنا هنا – وهي بالتحديد نابعة من عملية تقطيع الأوصال التي باتت أمراً واقعاً بفعل الإجراءات القانونية والإدارية – ولكن المهم هنا هو أن عملية تقطيع الأوصال هذه جوهرية لإنجاح عمل قوة الاستعمار [الإحلالي].

ثانياً، من العناصر الحاسمة لمقاومة هيمنة اسرائيل يعني رفض إضفاء الشرعية عليها كما ناقشنا سالفاً، فإن جزءا كبيرا من الإطار المهمين على التنمية يتكون في الواقع من إدماج بنى الاحتلال في عملية التنمية نفسها. ويمكن أن نلحظ هذا الأمر في وضوح الإطار الاقتصادي الذي تروج له المؤسسات المالية الدولية والذي تبنته السلطة الفلسطينية – نموذج تطوير المناطق الصناعية يعتبر المثال الصارخ أكثر من غيره على هذه الظاهرة. "التنمية كجزء من الصراع" يعني تبني إطار يرفض تطبيع العلاقة مع السلطة الاستعمارية. ومن الأمثلة على هذا العمل هناك حركة المقاطعة ورفض الاستثمار وفرض العقوبات على اسرائيل التي ترفض أي نشاطات مشتركة مع مؤسسات الدولة الإسرائيلية أو مع المشاريع التي تحاول تطبيع السلطة الاستعمارية. كما ترفض هذه الحركة قبول طرح أن الحالة الفلسطينية كما لو كانت مجرد "نزاع" بين طرفين. إن نجاح حركة المقاطعة ورفض الاستثمار وفرض العقوبات على اسرائيل ينبع من الطريقة التي أبرزت فيها واقع القوة وفضحته معلنة بذلك رفضها لمنحه صفة الشرعية أو لتطبيعه. ولا بد هنا من التشديد على مفهوم مناهضة التطبيع حيث إنه ليس اختراعاً حديثاً أو مستورداً من الخارج بل هو بالذات ما لعب دوراً مركزياً في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني لعقود.

أخيراً، استراتيجية التنمية المبنية على أساس الليبرالية الجديدة التي نسختها خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ولّدت مستويات حادة من غياب المساواة في المجتمع الفلسطيني نفسه. فالليبرالية الجديدة تعمل على تفريق وتجزئة المجتمع الفلسطيني إلى وحدات مقطعة الأوصال – مما يحيد الشعب عن الصراع الجماعي لينتقل نحو النموذج الاستهلاكي الفردوي بوساطة عملية التمويل. فالمجتمع الذي يتم بناؤه على أساس هذه المبادئ يضعف من قدرته على المقاومة. لهذا السبب، فإن الصراع الداخلي ضد الليبرالية الجديدة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراع الأكثر شمولية ضد السطوة الإسرائيلية. من الناحية العملية فإن هذا يعني التركيز على تعريف الحقوق الاجتماعية وتوسيعها وعلى رفض أسطورة حيادية السوق. وقد شدد جميل هلال بشكل محدد على هذه النقطة حيث أشار إلى

أن «تمكين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من تنظيم أنفسهم والوقوف في وجه التحديات التي تفرضها دولة التمييز العنصري الكولونيالي [الإحلالي] يتطلب أن يتم توجيه هذا التمكين على أساس مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في تشكيل مجتمعهم، وعدم تركه تحت رحمة نزوات القوة الاستعمارية والمانحين والسوق.» ويواصل حديثه ليقترح حملات ممكنة، مثل «تشريع وضع حد أدنى كريم للأجور، وتوفير حماية رسمية عبر مؤسسات الدولة للعاطلين عن العمل، وإعادة تفعيل قانون الضمان الاجتماعي وتنفيذه بقدر ما تسمح به الموارد المتوفرة مع تولية اهتمام خاص لذوي الاحتياجات الخاصة. واستراتيجية توسيع توفير الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني بحيث تغطي كافة المواطنين هي الاستراتيجية القادرة على التمكين. فهذه الاستراتيجية يجب أن تستند إلى تقدير لدور المرأة في توفير الرعاية وحقها في المشاركة في القوى العاملة المدفوعة الأجر».[59]

وبالتالي فإن إيجاد إطار آخر للتنمية كوسيلة للصراع والمقاومة، تدمج فهما كاملة للسطوة الإسرائيلية – وتواجه الشرذمة بشكل واع وترفض إضفاء الشرعية على دولة إسرائيل أو تطبيع العلاقات معها، وترفض الليبرالية الجديدة – هو ما يعطى معنى حقيقيا لـ "التمكين". يبين تاريخ الشعب الفلسطيني أنه فقط في أوقات الصراع الجماهيري الجماعي، الذي تتم خلال مواجهة السطوة الإسرائيلية بكافة تجلياتها، يظهر بصيص من إمكانية تحقيق التنمية الحقيقية.

59 Hilal (2010), p.12.

التنمية في ظل الاستعمار

نيثيا ناغاراجان

المقدمة

هناك نكتة تتردد في رام الله تقول «لدينا شبكة مجاري، وليس سيادة»، يرددها الفلسطينيون للتعبير عن الحالة التي يعيشونها والمتمثلة في المشاريع الاقتصادية النيوليبرالية المطبقة في ظل واقع الاستعمار الاستيطاني الذي يمس الحياة اليومية لكافة الشرائح الاجتماعية[60]. ومن السهل ملاحظة هذا التناقض من خلال الكم الكبير من الأمثلة التي تثبت طبيعة النمط المهيمن والمتمثلة في تهدئة الناس وإيهامهم عبر التعويض المادي للفلسطينيين عن غياب سيادتهم الوطنية وحالة الإحباط التي تسيطر عليهم نتيجة لحالة الانكماش السياسي التي تواجهها قضيتهم. فعلى سبيل المثال، بالكاد تنجح المركبات الحديثة للضابطة الجمركية، والتي تجوب شوارع مدينة رام الله وغيرها من المدن، في إخفاء حقيقة أن الفلسطينيين لا يسيطرون على أي من النقاط الحدودية الخارجية. كما أن الإشارة الدائمة لدور القانون وبناء المؤسسات الفلسطينية، لن يخفي المقاطعة التي فرضها المجتمع الدولي على الحكومة الفلسطينية المنتخبة ديمقراطياً (2006- 2007)، كما لن يخفي انهيار نظام المؤسسات الفلسطينية الواقع الاستبدادي. وفي الوقت الذي تتغنى فيه مجلة (سليت) بالازدهار الذي تشهده مدينة رام الله معتبرة إياها نموذجاً مصغراً لتل أبيب، وبينما تتولى السلطة الفلسطينية مسئولية تنظيف الشوارع وتجميل المدينة، فإن الامتداد الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة يتواصل بشكل يومي. وحالياً، بات الفلسطينيون يواجهون مزيداً من الإجراءات الرامية إلى اقتلاعهم من أراضيهم إضافة إلى القيود المفروضة على حقوقهم السياسية والمدنية في ظل ضيق الأفق المتاح أمامهم حاليا لتحقيق استقلالهم الوطني وحريتهم. وهذه الأمثلة تكفي لتثبت عدم منطقية أي عملية تحليل للمشاريع التنموية المنفذة حاليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من جانبها، فإن مجلة سليت تدلل على النجاح الذي تلمح إليه من خلال حقيقة أن مدينة رام الله تسير على المسار الصحيح باتجاه التحديث كما هو حال تل أبيب، إلى حد ما، بينما لا تزال النكتة تتردد في الشارع الفلسطيني بسخرية لتدلل على عدم جدوى مشاريع التنموية في فلسطين حيث هذه المشاريع لا تعود على الفلسطينيين إلا بشبكة مجاري وليس بسيادة وطنية، بضابطة جمركية ولكن ليس بحدود سياسية، بخطاب ديمقراطي، ولكن ليس بحرية سياسية. وكذلك الأمر فمشاريع التنمية في فلسطين تنفذ في سياق لا يتوافق أبداً مع الاحتياجات السياسية الفلسطينية الطارئة. فمن جهة، نجد أن البنك الدولي، مثلاً، يعلن بوضوح أن نشاطه في الضفة الغربية وقطاع غزة يتمثل في "ضرورة العمل على توفير البنية المالية الثابتة للدولة الفلسطينية والحد من السرقات وتوفير الحكم الرشيد سواء في إطار المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني[61] من اجل تحقيق الأهداف التنموية للبنك في فلسطين. أما الخطة التنموية التي تطرحها السلطة الوطنية الفلسطينية فإنها تنسجم تماماً مع الأهداف سالفة الذكر. إلا أن الحياة اليومية للفلسطينيين ومعاناتهم من الاستيطان والاستعمار يشكل واقعاً مختلفاً ويمثل حالة تختلف تماماً عن تلك التي تتغنى بها الخطط التنموية أو البنك الدولي. وفي مقال لمجلة (نيشن) حول معاناة القرويين الفلسطينيين في منطقة بيت لحم، أشارت المجلة: «وهو جالس على شرفة منزله ونظره سارح صوب الوادي المحيط بقريته «بتير» حيث يمر القطار الذي يربط القدس بتل أبيب، يتحدث عوينة عن الوضع في قريته حيث كانت محطة للقطار في العهدين العثماني والبريطاني. إلا أن القرية فقدت ما يقرب من نصف مساحة أراضيها التي صادرتها إسرائيل ولم يعد يسمح لأصحاب هذه

60 Nu"man Kanafani, "As If There Was No Occupation: Limits of Palestinian Authority Strategy", Middle East Research and Information Project, September 2011, http://www.merip.org/mero/mero092211.

61Michael Weiss, "Palestine"s Great Hope", Slate, June 2010, http://www.slate.com/articles/news_and_politics/foreigners/2010/06/palestines_great_hope.html

الأراضي بالانتفاع منها. وفي لحظة، يمد عوينة جسده إلى الأمام ويتنهد قائلا: «وفي النهاية، سنصل إلى مرحلة يحرم فيها طلاب المدارس من الوصول إلى مدارسهم وسيحرم العمال من حق الوصول إلى عملهم، ناهيك عن منع الفلاحين من الوصول إلى حقولهم ومزارعهم». ويمضي في حديثه ليقول: «ولن يجد السكان في النهاية من خيار سوى الرحيل للإقامة في بيت لحم وهجر قريتهم»[62].

ما يرويه الفلسطينيون عن حالهم بنوع من السخرية أو المرارة، يعكس الوضع السياسي المعقد الناشئ منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، والذي جاء انسجاماً مع إجماع واشنطن. فمن حالة النضال والكفاح ضد الاستعمار إلى حالة جديدة أو نمط جديد للتنمية يركز على «النمو الاقتصادي» «وبناء المؤسسات»، «والحكم الرشيد». وفي الوقت الذي شهد فيه الانتقال من حالة النضال التحرري، للدول المضطهدة في عقدي الستينات والسبعينات، إلى التنمية الاقتصادية سلاسة واضحة، فإن الحالة الفلسطينية تعتبر إشكالية كون هذا الانتقال جاء في ظروف غير طبيعية وليس في سياق طبيعي كما ينبغي أن يحدث، بمعنى أن هذا الانتقال جاء في الوقت الذي لا يزال الاستعمار قائماً ولم يصل الفلسطينيون إلى مرحلة التمتع بأي من حقوقهم السياسية والوطنية بعد.

تهدف الورقة، ضمن ما تهدف إليه، إلى الوقوف أمام أهمية هذه النقلة التنموية في السياق الفلسطيني والتي بنيت على ما بعد إجماع واشنطن ليتم تطبيقها في سياق الاستعمار والاستيطان. وسأحاول نقاش مدى عقلانية هذا النمط التنموي ومدى تأثيره على وتأثره بالنضال الوطني الفلسطيني ضد الاستعمار. ومن خلال ما يلي، سأقف أمام ثلاث حجج: أولاً، ومن ناحية تاريخية، فإن المساعدات الدولية الهدامة للفلسطينيين تشير إلى أنه، ومنذ اتفاق أوسلو، هناك ضعف للأجندة السياسية التي تترافق مع هذه الأنماط من العمل التنموي، أي أنها هدفت إلى تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين دون أي دعوة للتخلص من الاستعمار بل التعامل معه كحقيقة واقتصار العمل على تخفيف وطأته. وهنا يشار إلى أن من أهم الآثار الناجمة عن الاستعمار والتي سعت المساعدات الدولية للتخفيف من حدتها، التوسع الاستيطاني وغيره من الممارسات القمعية بحق الفلسطينيين والتي أدت إلى آثار سياسية واقتصادية واجتماعية مهلكة طالت كافة شرائح المجتمع الفلسطيني. ثانياً، بالرغم من غياب العمل السياسي عن العمل التنموي في فلسطين، والتعامل مع العمل التنموي بمنطق حيادي وبشكل تقني، حيث تكمن المشكلة الحقيقية في هذا الشكل من الخطاب الخالي من أي بعد سياسي. وبالتالي، نجد أن المانحين قد تحولوا من الاسترشاد بالاحتياجات السياسية للفلسطينيين في عملهم (وهو الشرط الكفيل بتحقيق الأهداف الفعلية للعمل التنموي) إلى تطبيق نمط عمل نيوليبرالي وهو الاقتصاد المركز والمتمحور حول بناء المؤسسات والذي يصب في صالح تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز البيروقراطية إضافة إلى تعزيز دور المؤسسات المختلفة في العمل الاقتصادي دون الاهتمام بتأثير مثل هذا النمط من العمل على مشروع مناهضة الاستعمار. وفي ظل كون هذا السياق يبني على تجاهل بنى القوى المختلفة التي تمثل الاضطهاد، ويتجاهل في الوقت عينه الممارسات الاستعمارية، فإن القضايا السياسية لا ترد ضمن حسابات العاملين في هذا المجال أبدا بل يتم التعامل مع الاحتياجات السياسية بوصفها قضايا تقنية تحتاج لحلول ربما تكمن، من وجهة نظر العاملين في المجال، في الاستمرار في تنفيذ نفس السياق من العمل التنموي. ثالثاً، فإن هذا النمط السائد للعمل التنموي في فلسطين يعزز من الممارسات الاستعمارية ويدفع الفلسطينيين للخضوع للاستعمار والتعامل معه كحقيقة ناهيك عن تفتيت الشعب الفلسطيني وتجزئته.

62 Nadia Hijab and Jesse Rosenfeld, "Palestinian Roads: Cementing Statehood, or Israeli Annexation?", The Nation, April 2010, http://www.thenation.com/article/palestinian-roads-cementing-statehood-or-israeli-annexation

وفي الجزء الأخير من الورقة، سألقي الضوء على بعض مفاهيم العمل التنموي في فلسطين كعملية تسهم في توفير الظروف المناسبة من اجل مقارعة الاستعمار كما سأتطرق إلى الوسائل التي تعتمد عليها المشاريع التنموية لفرض سيطرتها على المتلقين إضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في عملية تفتيت البنى الاجتماعية في أوساط الفلسطينيين ووحدتهم الوطنية.

سياسة المساعدات الخارجية- ضمان استمرار الاستعمار

بالرغم من المعارضة الشديدة التي لقيتها عملية أوسلو من عدد كبير من الفلسطينيين، إلا أن المجتمع الدولي سرعان ما بادر إلى العمل على تعزيز "عملية السلام". ومنذ ذلك الحين، بات العمل التنموي مرتبطاً بالعملية السياسية التي افرزها اتفاق أوسلو وفي الحقيقة، لم يتعد هذا العمل حدود السعي للتخفيف من وطأة الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية ومساعدة الفلسطينيين على التعايش مع الوضع القائم، أي ضرورة حماية امن إسرائيل من جهة وقبول التوسع الاستيطاني الإسرائيلي من الجهة الأخرى، إلى جانب الحفاظ على استمرار السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين اجتماعياً وسياسياً وإن بات ذلك يتم عبر السلطة الفلسطينية. وكان جلياً أن أجندة المانحين قد عدلت وطوعت لتخدم الأهداف سالفة الذكر.

ومنذ بداية عملية أوسلو، بدا جلياً أن هذه العملية محكومة بالشروط الإسرائيلية. فمن جهة، كفلت الاتفاقات المذكورة استمرار الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية واستمرار النمو الاستيطاني وكفلت استمرار تطبيق الأوامر العسكرية الصادرة منذ العام 1967، إلى جانب التركيز على ضمان امن إسرائيل. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين قد أشار ومنذ البداية، منذ أيلول من العام 1993، بوضوح إلى الدور المتوقع من الحكومة الذاتية الفلسطينية: "الفلسطينيون أفضل منا نحن في محاربتها (يقصد محاربة المقاومة) كونهم لن يتركوا مجالا لرفع أي قضية ضدهم إلى محكمة العدل العليا كما لن يتركوا مجالا لمنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية لتوجيه سهام نقدها ضدهم، حيث أنهم لن يسمحوا لهذه المنظمات بالعمل في مناطقهم. سيحكمون بطريقتهم الخاصة، مما يعفي الجنود الإسرائيليين، وهذا هو الأهم، من المهام التي يقومون بها حالياً"[63].

من جانبها، فإن الدول المانحة ربطت نشاطها السياسي ضمن إطار اتفاق أوسلو مباشرة بعد توقيع الاتفاقيات المذكورة خلال أيلول من العام 1993. وكان الهدف المعلن من وراء هذا التوجه، هو دعم «عملية السلام»، من خلال الترويج للمنافع الاقتصادية المترتبة على العملية المذكورة. ولم تكد تمضي سوى بضعة أسابيع على توقيع الاتفاقيات المذكورة حتى عقد المؤتمر الأول للمانحين المحتملين. وتلا ذلك إعلان صريح صدر عن وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، وارن كريستوفر، قال فيه أن «الهدف المنشود هو توفير المصادر الكافية لضمان تطبيق الاتفاقية وضمان نجاحها. على المجتمع الدولي أن ينتبه إلى أن الاتفاقية قادت إلى نتائج ملموسة على الأرض في المجال الأمني وفي تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين والإسرائيليين. ولتحقيق السلام، يجب ترجمة الاتفاقية عملياً وتحقيق نتائج فعلية على ارض الواقع»[64]. أما حكومات دول الاتحاد الأوروبي، من جهتها، فقد أعلنت أن «أولويتها الأولى ضمن سياستها الخارجية والأمنية، هو دعم عملية السلام والاستعداد لحشد كافة مصادرها السياسية والاقتصادية والمالية لتحقيق ذلك»[65].

63 Glenn Robinson, Building a Palestinian State: The Incomplete Revolution, Bloomington:Indiana University Press, 1997, p. 189.

64 Address by Warren Christopher at Columbia University, New York, September 20, 1993.

65 Francois d"Alancon, "The EC Looks to a New Middle East," Journal of Palestine Studies 23, no. 2, Winter

وقد تضمنت اتفاقيات أوسلو عدداً من الأهداف التي شكلت الإطار الناظم لعمل الجهات المانحة، فعلى المستوى الأول، لعبت الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية الدور الرئيس في تحديد ملامح عمل الجهات المانحة في مجال دعم الإصلاحات. فقد أدرك اللاعبون الدوليون أن ضمان أمن إسرائيل في ظل استمرار الاستعمار والصراع، لن يتأتى إلا عبر تعزيز وتقوية الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وقد تجلت أهمية تقوية جهاز الشرطة الفلسطيني في حقيقة تشكيل لجنة التنسيق المحلية للمساعدات الدولية للفلسطينيين لتشكل أولى الآليات واللجان التي انبثقت عن لجنة الاتصال العالمية والمجموعة الاستشارية لتنسيق المساعدات الدولية[66]. وقد تمثل الهدف الأولي للجنة المذكورة في دعم وتدريب جهاز الشرطة الفلسطيني[67]. ومع مرور الوقت، أصبحت الأجهزة الأمنية الفلسطينية من ضمن القطاعات المركزية التي استهدفتها برامج التنمية المختلفة في فلسطين والتي نفذت تحت لواء الحكم الصالح ومبدأ سيادة القانون وهو التوجه الذي دعمته وتبنته السلطة الفلسطينية ذاتها قلباً وقالباً. فقد خصصت السلطة ما قيمته 228 مليون دولار أمريكي لإصلاح القطاع الأمني والبرنامج الانتقالي 2008- 2009[68]. ولم يقتصر هذا التطور الأمني على السماح بإنشاء مكتب التنسيق الأوروبي للقوات الأمنية الفلسطينية ودخول الجنرال الأمريكي كيث دايتون كلاعبين أساسيين في عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بل قاد إلى تحقيق أعلى مستوى من التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية ونظيرتها الإسرائيلية في ظل إدارة حكومة سلام فياض. وفي الواقع، فإن دعاة «الفياضية» يتباهون بما ورد عبر صفحات وول ستريت جورنال من أن النمو الاقتصادي البسيط المتحقق في فلسطين، مرده في الأساس إلى التطور الذي شهده القطاع الأمني الفلسطيني معتبرين ذلك نموذجا لبرنامج بناء الدولة بشكل عام[69].

ثانياً، عمل اللاعبون الدوليون على إنشاء نظام سياسي متماسك ومركزي (السلطة الفلسطينية) لينسجم في طروحاته مع ما أفرزته اتفاقيات أوسلو. والى جانب المساعدات المالية، فإن مشاريع الإصلاح التي تبنتها الجهات المانحة هدفت بالدرجة الأولى إلى دعم التوجهات السياسية للسلطة الفلسطينية والتي ارتكزت بالأساس على ما جاء في اتفاق أوسلو ذاته وفي عين الوقت، عملت هذه المشاريع على الحد من أي معارضة سياسية للمطالب الإسرائيلية. ففي تسعينات القرن الماضي. على سبيل المثال، وبالرغم من إدراكهم لسوء الإدارة واتساع رقعة الفساد في إدارة الأموال العامة في فلسطين وتصاعد دعوات المؤسسات الرسمية الفلسطينية المنادية بالإصلاح[70]، إلا أن المؤسسات المانحة لم تكن معنية بممارسة أية ضغوطات على السلطة الفلسطينية لتطبيق الإصلاحات طالما بقيت تلك القيادة ملتزمة بالخط السياسي «الصحيح». وبالرغم من الإدانة القوية التي وجهها المجلس التشريعي الفلسطيني للسلطة الفلسطينية من خلال تقرير الفساد الصادر في العام 1997، إلا أن المانحين قد أكدوا، خلال تشرين ثاني من العام 1998، التزامهم بمواصلة دعم العملية السلمية من خلال التعهد بتقديم 3.4 مليار دولار أمريكي خلال الأعوام الخمسة التي تلت[71]. إلا أن

1994:41

66 Rex Brynen, A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in West Bank and Gaza, United States Institute of Peace, Washington DC, 2000

67 Rex Brynen, A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in West Bank and Gaza, United States Institute of Peace, Washington DC, 2000

68 Raja Khalidi and Sobhi Samour, "Neoliberalism as Liberation : The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement", Journal Of Palestine Studies, Vol. 40, No. 2, Winter 2011.

69 Raja Khalidi, "Is Fayyadism Working?", Haaretz, October 2010.

70 Palestinian Legislative Council, Corruption Report, 1997

71 Palestinian Legislative Council, Corruption Report, 1997

الفترة التي تلت رفض عرفات لما عرض عليه في كامب ديفد، شهدت بداية التغيير في سياسة التعاون الدولي. فقد اقترنت المساعدات الدولية الاقتصادية باشتراط قيام السلطة بتطبيق بعض الإصلاحات والتي أدرجت ضمن خطة المئة يوم للإصلاح التي تبنتها السلطة الفلسطينية في العام 2002، إلى جانب تصاعد الدعوات الأمريكية والإسرائيلية وبعض دول العالم الأخرى، لانتخاب قيادة فلسطينية جديدة.

وتشكل المقاطعة الدولية التي فرضت على حماس عقب انتخابها في العام 2006 وتوليها مقاليد قيادة السلطة الفلسطينية، مثالاً آخر على درجة التسييس العالية التي تحكم المساعدات الإنسانية. فبعد أن أعلنت حماس غداة انتخابها، رفضها لشروط الرباعية الدولية وللشروط الإسرائيلية، بادرت العديد من الدول الغربية والعربية، إلى وقف تمويلها لوزارة الاقتصاد الفلسطينية. وقد تم الالتفاف على قيادة حماس المنتخبة وتم تطبيق إجراءات بديلة تمثلت بآلية دولية مؤقتة عملت على تقديم المساعدات للفلسطينيين، خلال العامين 2006- 2007، عبر مكتب الرئيس مباشرة. ومن خلال ذلك، فإن الممولين قد أعادوا تطبيق ما أطلقوا عليه «الإدارة الرشيدة» للأموال العامة وبالتالي فرض الإصلاح ببعدين، مركزة النفوذ والأمن، والذي نادت به الجهات المانحة في الفترة ما بين العامين 2002- 2005. إلا انه ومع تشكيل حكومة فتح لتصريف الأعمال في الضفة الغربية في العام 2007 والتي تبنت النهج النيوليبرالي، عادت المساعدات التقنية والمالية تتدفق على الفلسطينيين بالرغم من الجدل الذي ثار حول مدى شرعية الحكومة الجديدة.

التغير في النظرة التنموية- من التحرير إلى مرحلة ما بعد إجماع واشنطن

كما اشرنا سالفاً، فإنه وبالرغم من وضوح سياسة الممولين في فلسطين، فإن العاملين التنمويين يطبقون خطاباً تقنياً موضوعياً وحيادياً في مقاربة تخلو تماماً من الاعتراف بالحقائق المترتبة على وجود الاستعمار وعدم توازن القوى بين والمستعمِر والمستعمَر والذي يقف وراء الصراع ويقود إلى الأوضاع القائمة حالياً، إضافة إلى تجنب التطرق إلى سياسة الحرمان والإخضاع التي يتعرض لها الفلسطينيون. وبدلاً من ذلك، فإن النمط السائد حالياً للعمل التنموي، يظهر الفلسطينيين كأي مجموعة "نامية" أخرى تسعى لتحقيق الأهداف التنموية العالمية المتمثلة في الازدهار الاقتصادي الفردي من خلال النمو الاقتصادي الوطني وتجسيد الحكم الصالح والتمكين، انسجاماً مع تدخل ليبرالي محايد يبنى على إجماع واشنطن المشار إليه سابقاً. بالتالي، فإن نسق العمل هذا، انتقل من الترابط مع الاحتياجات السياسية الفلسطينية (وهو الشرط الضروري لنجاح أي عمل تنموي) إلى منحى نيولبرالي: اقتصاد ممركز، وتركيز على بناء المؤسسات والتي تقود إلى إعطاء الأولوية لقضايا من قبيل النمو الاقتصادي وبروز نظام بيروقراطي وكذلك بناء المؤسسات.

وقد بات الخطاب الاقتصادي النيوليبرالي والمؤسساتي هو المهيمن على الخطة الإستراتيجية التنموية الفلسطينية بدل أن يشكل البرنامج السياسي الوطني العريض البوصلة لمثل هذه الخطة. ويبدو هذا التوجه جلياً في الخطة الوطنية الفلسطينية للتنمية والإصلاح. فحسب الخطة سالفة الذكر، وكذلك الوثائق الصادرة مؤخراً عن الحكومة الفلسطينية التي تحكم الضفة الغربية، فإن التركيز على تحسين أداء المؤسسات وتعزيز دورها باعتبار ذلك السبيل لتحقيق التحرر الوطني. وإذا ما أخذنا أجندة السياسة الاقتصادية التي تبناها ما يسمى «ما بعد إجماع واشنطن»[72] كما هي، نجد أن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية تتبنى تحقيق الحكم الرشيد على أساس الأمن العام وتعزيز سيادة القانون كجزء من الأهداف الوطنية العامة. فبناء المؤسسات والشفافية وتعزيز مبدأ المساءلة لمؤسسات القطاع العام إلى جانب تحسين مستوى الخدمات المقدمة للجمهور وتنمية القطاع الخاص إلى جانب تقليص دور الدولة وتعزيز سياسة اقتصاد السوق المفتوحة، تشكل جميعا جوهر «الأهداف الوطنية» الجديدة.

72 Khalidi and Samour, op. cit.

الخطاب السابق وطريقة عرض المشاكل التنموية، دفعت بنمط المساعدات الإنسانية بعيداً عن النضال السياسي بطريقتين: أولا من خلال استبدال البعد السياسي في العمل التنموي ببعد نيوليبرالي مؤسساتي. فالأنشطة التنموية الحالية، تتجنب التطرق لنقاش الواقع الذي فرضه الاستعمار وتركز على مواضيع لا صلة لها بذلك من قبيل «الاقتصاد، السوق، المؤسسات، والفقراء»، حيث يتم التعاطي معها بمعزل تام عن مراكز القوى المهيمنة وشبكة العلاقات الاجتماعية والسياسية. كما أن المواضيع المذكورة هنا، يمكن التعبير عنها من خلال بعض الممارسات «الجيدة» والتقنيات التي تضمنها إجماع واشنطن وما تلاه. ثانياً، من خلال تجاهل الواقع الاستعماري ضمن التحليل المقدم في السياق التنموي سالف الذكر. ويبقى الأهم أن العمل التنموي يجب أن يعمل على خلخلة علاقات القوة القائمة وعدم التعامل معها بوصفها عاملاً خارجياً يجب القبول بوجوده[73].

إن التعامل مع الوضع بمعزل عن الاعتراف بحقيقة طبيعة الصراع السياسي، يدفع بالمشكلة السياسية إلى حيز البروز كمشكلة تقنية ويُقدم حلولاً تقنية لها، في الوقت الذي تتطلب فيه هذه الأمور حلاً سياسياً. وفي الصفحات التالية، سيتم تناول ثلاثة أمثلة تشير بوضوح كيف تم تطبيق منطق «ما بعد إجماع واشنطن التنموي» في فلسطين مما أدى إلى التغاضي عن الاستعمار كمشكلة في الوقت الذي يتطلب فيه الأمر العمل الجماعي السياسي ضد الاستعمار ومحاولة وضع حد لنظام الاستعمار وممارساته.

المثال الأول هو تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي حول الفقر في فلسطين ويوضح كيف أن الإشارة الموجزة والجزئية للواقع الناتج عن الاستعمار، يغيب الوجه الحقيقي للأزمة ويعرضها وكأنها فشل في تطبيق المعايير الأساسية للنيوليبرالية والتي تشكل بدورها الحل للمشكلة. فحسب التقرير المذكور، فإن السبب الحقيقي للفقر في فلسطين، يكمن في ضعف قدرة السوق المحلية وشح فرص العمل والذي يتم إرجاعه إلى حقيقة أن هناك اعتماداً كبيراً للاقتصاد الفلسطيني على نظيره الإسرائيلي وان هذا الاقتصاد يتأثر كثيراً بالحصار الذي تفرضه إسرائيل وكذلك بتحكم إسرائيل بالتجارة الخارجية الفلسطينية[74].

وبالرغم من أن قراءة استعراضية للتقرير تظهر أن هناك بعض الحقائق الناجمة عن الاستعمار وردت فيه، أي اعتماد الفلسطينيين على الاقتصاد الإسرائيلي والحصار المفروض إسرائيلياً، إلا أن التحليل الوارد فيه يبقى جزئياً ويتجاهل عدداً من العوامل الحاسمة كمصادرة موارد الفلسطينيين الطبيعية وعملية فكفكة مؤسساتهم[75] إلى جانب السيطرة الاستعمارية الكاملة المفروضة على الفلسطينيين عبر مؤسسات الاستعمار المختلفة. ولا يمكن فهم الصورة كاملة وتوضيح سبب تراجع التنمية في ظل وجود الاستعمار، إلا إذا أخذت مختلف العوامل سالفة الذكر في عين الاعتبار وأعطيت الحيز الكافي من المراجعة والنقاش. أما التقرير، فإنه يتناول، وإن بشكل جزئي، بعض القضايا التي تشكل مقدمة للدعوة لتطبيق الاقتصاد النيوليبرالي ومن بينها الحد من المعيقات الخارجية والداخلية التي تقف في وجه التجارة وكذلك تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وفي اللحظة التي يتم فيها عرض المشكلة بالاعتماد على هذه المفاهيم الرنانة، فإن ذلك يمهد الطريق أمام تقديم حلول من وجهة نظر نيوليبرالية تتمثل في الاستثمارات

73 Adam Haniyeh, "Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine", Working Paper in Progress, June 2011

74 World Bank, "Coping With Conflict: Poverty and Inclusion in the West Bank and Gaza", October 2011

75 Sara Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-development, Washington D.C: Institute for Palestine Studies, 1995

الكبيرة وكذلك تعزيز دور السوق على أساس أنها هي الحل الأنسب. وهذا ما يفسر الإصلاح الذي تشهده أجندة الجهات المانحة والتي تميل للتركيز على «تعزيز دور القانون» وتحقيق «الاستقرار السياسي»، «وخلق البيئة الداعمة للاستثمار»، كما ينادي بذلك برنامج مساعدات الشعب الأمريكي (USAID) وكذلك (BiCCLIR) حسب ما ورد في خطة الإصلاح التي قدمتها مجموعة "بوز الين هاملتون الاستشارية"[76]. وفي ظل هذا التوجه، فإن الأولوية تعطى لاحتياجات السوق لتحسين «الظروف الاجتماعية»، التماسك الاجتماعي والاستقرار، وهي التوجهات التي تبنتها السلطة الفلسطينية وأطلقت عليها الحوكمة الداخلية الرشيدة، بينما تم النظر إلى النشاط السياسي والتعبئة الجماهيرية بوصفهما مشاكل ربما تؤثر سلباً على التقدم الاقتصادي.

المثال الثاني يوضح كيف أن مقاربة التنمية الحقيقية تؤدي إلى بروز ظواهر منفصلة، كالفقر مثلاً، ليتم دراستها وطرح برامج التدخل لحلها، بحيث يتم تحليلها بمعزل عن علاقات القوة والهيمنة السائدة في السياق العام. ففي تقرير البنك الدولي سالف الذكر، تم تناول منطقة «مسافر يطا» كمثال حيث تم التعامل مع الفقر من خلال دراسة أوضاع الفقراء في فلسطين وطرح الحل للمشكلة من خلال تعزيز مستوى المساعدات الإنسانية المقدمة لهم بدلاً من تبني المقاربة التي تتناول حرمان الفلسطينيين من حق الوصول إلى المصادر كنتيجة للعلاقات السياسية والاقتصادية السائدة في تلك المنطقة منذ فترة طويلة[77] وبالتالي العمل على تغيير نمط هذه العلاقات باعتبار أن ذلك هو الحل الفعلي لمشكلة الفقر. وكان البنك الدولي قد قام في العام 2004 بدراسة أوضاع سكان الكهوف في ذات المنطقة وهي المنطقة المكونة مما يقرب من عشرين خربة في التلال الجنوبية الشرقية لمدينة الخليل ويقطنها ما يزيد عن الألف فلسطيني وفلسطينية[78]. وقد تعرض سكان منطقة مسافر يطا المذكورة إلى العديد من الحملات التي شنها الجيش الإسرائيلي ضدهم لتنفيذ مخطط الحكومة الإسرائيلية الرامي إلى تهجيرهم من اجل بناء جدار الفصل العنصري. وقد جاءت عملية التهجير هذه كامتداد لسياسة إسرائيل الهادفة إلى تهجير سكان هذه المنطقة حيث قامت إسرائيل بعدة عمليات لمصادرة الأراضي هناك وقام جيش الاحتلال بتحويل جزء من المنطقة إلى ساحة تدريب عسكري منذ سبعينات القرن الماضي، وتم تصنيف الجزء المتبقي من المنطقة باعتبارها منطقة (ج) حسب التقسيمة التي فرضها اتفاق أوسلو على الفلسطينيين، كما تم بناء عدد من المستوطنات في المنطقة لتحاصر التجمعات الفلسطينية هناك. ومن خلال ممارسات جيش الاحتلال والمتمثلة في الحصار وهدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية إلى جانب منع مشاريع البنية التحتية وخاصة الطرق وشبكات المياه، وكذلك العنف الممارس من قبل المستوطنين، باتت حياة الفلسطينيين عرضة للخطر الدائم واضطر عدد كبير منهم إلى إخلاء مناطق سكنهم والخرب التي يقيمون فيها منذ عشرات السنين[79].

76 Booz Allen Hamilton, "BizClir: For the Palestinian Economy", March 2010. http://bizclir.com/galleries/country-assessments/West%20Bank%20BizCLIR.pdf

77 David Mosse, "Power and the Durability of Poverty :A Critical Exploration of the Links between Culture, Marginality, and Chronic Poverty", Chronic Poverty Research Center Working Paper 107, December 2007.

78 World Bank, Unpublished report, 2004.

79 Author fieldwork, 2004

ما يثير الاهتمام في تقرير البنك الدولي المذكور، كونه تعامل مع هذه المجموعة من الفلسطينيين (حيث تم اعتبار إجراءات الاحتلال الإسرائيلي كواحد من الأسباب التي تحد من العمل التنموي) باعتبارها مجموعة تتشابه في ظروفها مع أي مجموعة أخرى في الدول النامية كالمجموعات المهمشة التي تحتاج لمساعدات إنسانية، ودعا إلى تقديم المساعدات اللازمة من اجل المساهمة في تحسين ظروفهم المعيشية. وحسب التقرير، فإن المساعدات المطلوبة يجب أن تشمل المساعدات الاجتماعية، شبكات المياه، مصادر الدخل، المدارس، بالإضافة إلى الحكم الرشيد وبناء القدرات. ومع أن التقرير دعا إلى توفير الدعم للمناطق المصنفة (ج) والتي يتجاهلها العديد من الممولين، إلا انه لم يقدم تحليلاً منطقياً للفقر كونه تعامل مع القضية من زاوية الأفراد والمجموعات التي تعاني من الحرمان بينما الصحيح هو تناول القضية من زاوية علاقات القوة السائدة في المنطقة والعنف الذي يمارسه الاحتلال ضد هؤلاء الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم ومصادرهم الطبيعية واعتبار أن ذلك هو السبب الحقيقي للفقر في المنطقة. وفي الوقت الذي يرحب فيه السكان بمبادرة الممولين لتوفير مأوى لهم أو صهاريج المياه، فإن خلو مثل هذه المبادرات من الأنشطة السياسية المناهضة لممارسات الاستعمار والاحتلال، لن تؤدي إلى نتيجة ايجابية كون الاحتلال سيستمر في تدمير ممتلكات الفلسطينيين ومصادرة مقدراتهم. وبالتالي، فإن مساعدات الجهات المانحة لن تتعدى حدود توفير حلول مؤقتة لمشاكل سطحية ومساعدات طارئة ولن يتم العمل على حل المشكلة السياسية والتي تشكل الأساس لكافة الأزمات الناشئة.

أما المثال الثالث فيتناول مقاربة التنمية في فلسطين والتي هدفت إلى إخفاء الصورة الحقيقية لعلاقات القوة وعدم استقلالية الفلسطينيين بحيث بات دور السلطة الفلسطينية في حدود متابعة الأمور المحاسبية للمساعدات الإنسانية. وبالرغم من أن السلطة الفلسطينية حرمت من الميزة التي تتمتع بها الدول الحديثة من السيادة والاستقلالية كون اتفاق أوسلو قيد صلاحيات السلطة المذكورة داخل المناطق الفلسطينية ذاتها، فإنها أيضا لم تتمتع بالاستقلال السياسي والاقتصادي وتأثرت بالفاعلين الخارجيين، إلا أن التعاطي معها تم على أساس أنها صاحبة سيادة كاملة. ويتم التعامل مع السلطة المذكورة بوصفها حكومة وطنية فعالة ومحايدة تعبر خير تعبير عن الاحتياجات التنموية للفلسطينيين ويتم التعامل معها على قدم المساواة مع إسرائيل ومجتمع المانحين. وفي العادة، فإن أدبيات الممولين وتحليلاتهم للواقع توجه إلى ثلاثة جهات: السلطة الفلسطينية، إسرائيل، والجهات المانحة بحيث يتم التعامل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية بوصفهما جسمين منفصلين ومستقلين عن بعضهما البعض بينما يتم النظر إلى الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي بوصفه جزءاً من مجموعة من الظروف الإدارية التي قد (وقد لا) تؤثر على الأنشطة التنموية في فلسطين بدلاً من التعامل معها بوصفها السبب الحقيقي للعديد من المشاكل التي يعاني منها الفلسطينيون على أكثر من صعيد. وبالتالي، فإن التركيز بات على تشجيع إسرائيل لتقديم بعض التسهيلات في جوانب محددة مما سيتيح المجال أمام السلطة الفلسطينية للقيام بدورها بشكل فعال. ويتم التعامل مع إسرائيل بوصفها شريكاً في عملية التنمية في فلسطين بدلاً من التعامل معها بوصفها العقبة الحقيقية في وجه تحقيق الأهداف التنموية المنشودة[80]. من هنا، فإنه وتحت شعار تحقيق الحكم الرشيد، المحاسبة، والشفافية فإن مقاربة العمل التنموي الحديث تتجاهل علاقات القوة والهيمنة وعدم استقلالية السلطة الفلسطينية ويتم التركيز على الحلول التقنية كبناء المؤسسات وبناء الدولة. وعليه، فبدل التركيز على مواجهة جوهر المشكلة وعلاقات القوة والهيمنة يتم التركيز على بناء المؤسسات «والحكم الرشيد».

80 Adam Haniyeh, "Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine", Working Paper in Progress, June 2011

التنمية الاقتصادية في فترة ما بعد أوسلو مقابل النضال ضد الاستعمار

ولكن، ما هي انعكاسات هذا الوضع على السياق الاستعماري؟ إلا انه من المفيد هنا أن نفهم المقصود بنسق العمل السائد قبل محاولة الإجابة على السؤال السابق. ولا بد لنا هنا من الإشارة أولاً إلى الطرح الذي يساوي ما بين التنمية والنمو الاقتصادي وعملية بناء المؤسسات والحكم الرشيد والفهم الليبرالي للتمكين وكذلك تناول جوهر الأهداف التنموية التي وردت في «ما بعد إجماع واشنطن». وبشكل أهم، لا بد من تناول قضية الفصل ما بين العمل التنموي وعدم ربط ذلك بالسياق الاستعماري وشبكة علاقات القوة الناشئة نتيجة لذلك بوصفها السبب الحقيقي للحرمان الذي يعانيه الفلسطينيون. فهذا النهج هو الذي يعطي السوق الأهمية الكبرى كمحرك للتنمية على المستوى الوطني ويتعامل معه وكذلك مع الاقتصاد، بوصفهما ظواهر مستقلة منفصلة عن السياق الاجتماعي تحكمهما أبعاد دولية والمنطق التاريخي لتطورهما[81]. ومن المفاهيم المركزية المرتبطة بهذا النسق، مفهوم الاقتصاد ولكن ليس بوصفه من ساحات المواجهة لمقارعة الاستعمار الإسرائيلي، بل باعتباره مساحة للعمل بعيداً عن الجوانب السياسية. من هنا، فإن التنمية، وكذلك الاقتصاد، منفصلة تماماً عن العمل السياسي الوطني ومقاومة الاستعمار.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معظم جوانب حياة الفلسطينيين تتأثر بالاستعمار وممارساته، فإن هدف هذا النمط من العمل، والذي يتجاهل علاقات القوة والهيمنة، يصبح تجسيد الاستعمار كواقع من خلال العمل على تعزيز التبعية الاقتصادية وتفتيت التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية إلى جانب تفكيك مكونات الشعب الفلسطيني وتحويله إلى فئات اجتماعية متباعدة. وبالتالي، فإن ذلك يؤدي إلى إعادة نسج شبكة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني بشكل يؤثر سلباً على النضال السياسي الجماعي للفلسطينيين.

النمو الاقتصادي كاقتصاد سلام: تكريس الخضوع لسيطرة الاستعمار

اعتمدت إسرائيل ومنذ وقت طويل على إلحاق الفلسطينيين بالاقتصاد الإسرائيلي ومصادرة ممتلكاتهم والحد من التنمية في أوساطهم، وكذلك فكفكة مؤسساتهم الوطنية، كجزء من إستراتيجيتها وسياستها للسيطرة على الشعب الفلسطيني والتي تصاعدت منذ عهد الانتداب البريطاني واستهدفت الأرض والسكان معا[82]. من جانبها، تشير سارة روي إلى أن السياسة الاقتصادية الإسرائيلية، حتى منذ عهد الانتداب البريطاني، تصمم بطريقة تخدم فيها أهداف الحركة الصهيونية السياسية. ومن بين هذه الأهداف، إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي عبر سلسلة من الإجراءات الرامية إلى منع أية آفاق للتنمية في أوساط الفلسطينيين من خلال تقييد الصناعة وسياسة تشغيل جذبت انتباه العدد الأكبر من أفراد قوة العمل الفلسطينية وكذلك العلاقات التجارية والتي جعلت المنتجات الإسرائيلية تحتل المكانة الأولى في واردات الفلسطينيين. وفي بعض الأحيان، يتم تنفيذ بعض السياسات الرامية إلى نفخ الروح في الاقتصاد الفلسطيني من خلال سياسات التطبيع وبناء الجسور المفتوحة مع الاقتصاد الإسرائيلي بالإضافة إلى التكاملية ما بين الاقتصادين، حيث هدفت هذه السياسات بالأساس إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني وحماية المصالح الاستعمارية الإسرائيلية طالما بقيت إسرائيل تفرض سيطرتها على الفلسطينيين بالمطلق[83].

81 Paul Langley and Mary Mellor, ""Economy", Sustainability and Sites of Transformative Space", New Political Economy, Vol. 7, No. 1, 2002, pg. 50

82 Sara Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-development, Washington D.C: Institute for Palestine Studies, 1995

83 Sara Roy, op. cit.

أما نظام الجمارك الموحد الذي اقره اتفاق أوسلو، فيؤكد أن ليس هناك أي فصل ما بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي والذي يعتبر الأساس لتحقيق حل الدولتين، كما أن هذا النظام يعزز تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي[84]. وحسب البروتوكولات الملحقة باتفاقيات أوسلو، لا تتمتع السلطة الفلسطينية بأي سيطرة على الأنشطة الاقتصادية الكبرى أو التجارة الخارجية، وبالتالي، فإن قراراتها الاقتصادية تبقى رهنا بحجم السيولة المالية المتوفرة في خزائنها[85]. ولا يمكن للسلطة الفلسطينية أن تتحكم بنسبة الفائدة أو التضخم ما لم يكن لديها بنك مركزي كما لا يمكن لها تحديد قيمة صرف العملات بشكل مستقل. كما أن علاقات القوة القائمة على أساس التماثل بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تبدو جلية من خلال عمل العديد من اللجان المشتركة التي أفرزتها الاتفاقيات وأطلقت يد إسرائيل للتدخل في شؤون الفلسطينيين الداخلية ورفض أي قرار اقتصادي تتخذه السلطة الفلسطينية إلى جانب إعطاء إسرائيل الحق في التحكم بالتجارة الخارجية والجمارك وكذلك التحكم بالموارد الطبيعية. وإضافة إلى ما سبق، فإن الفترة التي تلت توقيع اتفاقيات أوسلو، شهدت انطلاق العديد من المشاريع الصناعية المشتركة ومشاريع التجارة المشتركة ما بين رجال الأعمال الإسرائيليين ونظرائهم من رجال الأعمال الفلسطينيين وكذلك مع النخب السياسية الاقتصادية الفلسطينية الناشئة، بالإضافة إلى التعاون ما بين المؤسستين الأمنيتين من الجانبين، قد أدى إلى ظهور الاحتكارات الكبرى في السوق الفلسطينية كاحتكار الوقود والاسمنت، وكذلك الأمر بروز المشاريع الاقتصادية المشتركة الكبرى كمشروع الكازينو في أريحا وغيره من المشاريع الصناعية[86]. وقد تم تنفيذ هذه المشاريع المشتركة باعتبارها جزء من السلام الاقتصادي مما أدى إلى ربط مصالح النخبة الاقتصادية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي ومصالح الاستعمار.

وعليه فإن منطق النمو الاقتصادي الحالي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم «السلام الاقتصادي» وذلك من خلال التركيز على مناح معينة لتحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني دون العمل على وضع حد لتحكم إسرائيل بالاقتصاد الفلسطيني وممارسات الاستعمار التي أدت إلى تبعية هذا الاقتصاد لنظيره الإسرائيلي. أما برامج السلطة الفلسطينية الرامية لتحقيق الازدهار الاقتصادي في ظل الاستعمار واستبدال استراتيجيات المقاومة بمثل هذه المشاريع، لن يقود في المحصلة إلا إلى تعزيز هيمنة الاستعمار على فلسطين. كما أن التركيز على النمو الاقتصادي وحده سيؤدي إلى بروز براغماتية اقتصادية والتي ترى أن تدخل الممولين وكذلك مشاريع السلطة الفلسطينية تخضع لسيطرة موازين القوى المهيمنة مما يجعلها تلعب دوراً في تعزيز سيطرة الاستعمار الإسرائيلي على مختلف جوانب حياة المجتمع الفلسطيني. وكما أشار كل من الخالدي وسمور، فإن الوضع في فلسطين يشكل المرآة التي تعكس استراتيجيات إسرائيل لتفكيك المجتمع الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، يسعى كل من مجتمع المانحين وكذلك السلطة الفلسطينية إلى دعم وتشجيع التعاون الاقتصادي وكذلك مشاريع تأهيل الطرق والتي تخدم مشروع إسرائيل للفصل ما بين الشوارع المتاحة للفلسطينيين وتلك المخصصة للمستوطنين، إلى جانب تشجيع المشاريع التي تسعى لتعزيز فعالية

84 Leila Farsakh, "Independence, Cantons, or Bantustans : Whither the Palestinian State ?", Middle East Journal, 59, 2, Spring 2005

85 Leila Farsakh, "Independence, Cantons, or Bantustans : Whither the Palestinian State ?", Middle East Journal, 59, 2, Spring 2005

86 Markus E. Bouillon, The Peace Business: Money and Power in the Palestine Israel Conflict, I.B. Taurus, May 2004; Peter Lagerquist, "Privatizing the Occupation: Political Economy of an Oslo Development Project", Journal of Palestine Studies, Vol. 32, No. 2, Winter 2003.

الأداء الاقتصادي الفلسطيني بالرغم من الجدار ونقاط العبور التي يفرضها الاحتلال، كما أن العمل في المناطق المصنفة (ج) وبالرغم من الإجراءات المعقدة التي تفرضها إسرائيل على العمل في هذه المناطق، تشكل جميعاً أمثلة على ديناميكية العمل التنموي الراهن في فلسطين.

من جهة أخرى، يبدو واضحاً توجه الممولين والسلطة الفلسطينية لدعم المشاريع المشتركة مما يجعل الاستعمار الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية المحتلة يظهر وكأنه أمر عادي. وفي ظل الترويج لها بوصفها مشاريع لخلق فرص عمل تستوعب قوة العمل الفلسطينية، سيتم العمل على تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية المشتركة. إلا أن هذه المشاريع ستخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة من ناحية التخطيط وحرية الوصول إلى أماكن العمل فيها وكذلك نوع الخدمات التي تقدمها وظروف العمل المتاحة للفلسطينيين فيها. فعلى سبيل المثال، فإن المنطقة الصناعية المشتركة في جنين ستقوم على أراضٍ فلسطينية خاصة صادرتها إسرائيل لصالح بناء جدار الفصل العنصري. أما الخطة التنفيذية للمشروع، فتأتي انسجاماً مع التقسيمة التي فرضتها اتفاقية أوسلو على الأراضي الفلسطينية (أ، ب، ج) وتؤكد تحكم إسرائيل بالمشاريع التنموية في فلسطين. فالمنطقة المذكورة تقع في الأراضي المصنفة (ب)، بمعنى أنها خاضعة للسيطرة الإسرائيلية من الناحية الأمنية والتخطيط العمراني وظروف العمل. بالتالي، فإن هذه المنطقة خاضعة لأي اتفاق يمكن أن يتم ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية وخاصة في مجال حرية تنقل البضائع والأفراد وكذلك مصادر الطاقة الكهربائية والماء لتشغيلها إلى جانب الآثار البيئية الناجمة عن المشروع[87]. وفي المحصلة، فإن ما يهدف إليه هذا المشروع هو استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة من اجل إنتاج بضائع للسوق الإسرائيلية بالرغم من الإجراءات المعقدة التي تفرضها إسرائيل وتقييدها لحرية حركة الفلسطينيين ومواصلة هيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني. كما أن خضوع المنطقة للقانون الإسرائيلي، وكون المنتجات ستتجه إلى السوق الإسرائيلية، فإن إسرائيل هي المتحكم الفعلي بهذا المشروع وستصبح قوة العمل الفلسطينية خاضعة للشروط الإسرائيلية والقرارات السياسية لحكومة الاحتلال. ولن تختلف حال هذه المنطقة الصناعية عن تلك التي أقيمت في حاجز ايرز على مدخل القطاع حيث خضعت للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وأغلقت في النهاية بفعل الحصار الذي فرضته إسرائيل مما افقد عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين مصادر رزقهم. وهناك نموذج آخر يتمثل في المشروع المسمى «ممر السلام والازدهار» حيث قامت وكالة التعاون الدولي الياباني (جايكا) بتمويل إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتجات الزراعية في غور الأردن تحت شعار تعزيز النمو الاقتصادي المحلي. وقد لقي المشروع ترحيبا كبيرا من الرباعية الدولية حيث دعا توني بلير إلى تقديم الدعم التكنولوجي والتسويقي للشركات الإسرائيلية «العاملة في الخارج» والتي تنشط في منطقة غور الأردن. أما حملة «أوقفوا الجدار»، فقد أشارت من جانبها إلى أن هذه الشركات الإسرائيلية المذكورة، هي امتداد للشركات الإسرائيلية المعروفة بتسويقها لمنتجات المستوطنات والتي يعتبرها القانون الدولي غير شرعية[88].

من جهة أخرى، فإن البراغماتية الاقتصادية دفعت بالسلطة الفلسطينية إلى دعم مشاريع شبكات الطرق في الضفة الغربية والتي تنسجم مع المشروع الإسرائيلي الرامي إلى الفصل ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين مما يمهد الطريق أمام تحقيق الغاية الإسرائيلية المتمثلة بضم مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية ومنع أي تواصل جغرافي بين

87 Palestinian Grassroots Anti Apartheid Wall Campaign, "Development or Normalization?: A Critique of West Bank Development Approaches and Projects", undated, pg. 25.

88 Palestinian Grassroots Anti Apartheid Wall Campaign, ibid, pg. 35a

ما تبقى من هذه الأراضي. ومن الأمثلة على المعضلة التي تواجهها السلطة الفلسطينية في هذا السياق، طريق وادي النار التي تربط رام الله ببيت لحم. ففي ظل منعهم من المرور عبر القدس، وهي الطريق الأقرب ما بين رام الله وبيت لحم، يضطر الفلسطينيون إلى سلوك طريق وادي النار الجبلية، الأكثر طولاً وصعوبة. وبالرغم من أن العمل على تحسين وضع الطريق المذكورة سيجعلها أكثر أمنا ويعود بالمنافع الاقتصادية، إلا أن ذلك سيعني إذعاناً من السلطة الفلسطينية لقرار الحكومة الإسرائيلية بأن القدس ستبقى بوضعها الحالي ويبقى دخولها محظوراً على الفلسطينيين من الضفة الغربية[89]. ومع ذلك، قررت السلطة الفلسطينية المضي قدماً في مشروع تأهيل الطريق المذكورة. ومما لا شك فيه، أن هذه الحالة من فقدان البوصلة في الاختيار ما بين مقارعة الاستعمار وتحسين الظروف المعيشية ووسائل الصمود، تشكل واحدة من المعضلات التي واجهتها القيادة الفلسطينية منذ بداية استعمار فلسطين. إلا أن النمط الحالي السائد للعمل والذي يميل لتبني مقاربة النمو الاقتصادي، يشكل إذعاناً من جانب الفلسطينيين للسيطرة الاستعمارية المفروضة عليهم. ومن الأمثلة الجلية على هذا التوجه، اتفاقيات التعاون القائم بين السلطة الفلسطينية والوكالة الأمريكية للتنمية في مجال تأهيل الطرق. ففي العام 2004، قدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية مقترح مشروع للجهات المانحة لتمويل مشروع شبكة طرق بديلة بطول 500 كيلومتر في المناطق الفلسطينية المحتلة، وهي الشبكة التي تحتاجها إسرائيل لتمزيق أشلاء المناطق المحتلة. ويكمن الهدف الحقيقي وراء شبكة الطرق المذكورة إلى إكمال شبكة الطرق الالتفافية التي أقامتها إسرائيل وبالتالي حرمان الفلسطينيين من استخدام الطرق الرئيسة في الضفة الغربية[90]. وبالرغم من إدراكها للأهداف السياسية لخطط الوكالة الأمريكية للتنمية، إلا أنها تعاطت مع التمويل الذي قدمته هذه الجهة لشبكة الطرق والتي تتماشى مع الخطة الإستراتيجية الإسرائيلية بحيث تم منذ العام 2004 وحتى الآن انجاز ما قيمته 22% من الخطة المذكورة. ففي قرية بتير في محافظة بيت لحم، على سبيل المثال، قامت السلطة الفلسطينية الوكالة الأمريكية للتنمية، بحفر نفق ليربط القرية المذكورة بمدينة بيت لحم ولم يسمح للفلسطينيين بالمرور عبر طريق رقم 60، الطريق السريع المار في الضفة الغربية، والتي تربط القرية ببيت لحم. ومع اكتمال بناء النفق المذكور، ستتمكن إسرائيل من ربط مجمع مستوطنات غوش عتصيون بإسرائيل بشكل منفصل تماماً عن الفلسطينيين. ولا يقف دور النفق عند حد الانسجام مع خطة الضم الإسرائيلية، بل يتعداها لدرجة انه سيسمح لها بالسيطرة على حركة الفلسطينيين من والى مدينة بيت لحم، حيث تكفي سيارة عسكرية واحدة لتتحكم بعملية المرور عبره. وبعيداً عن الآثار التي تعود بها هذه المشاريع على الأراضي الفلسطينية، فإن وزير الأشغال الفلسطيني السابق، محمد اشتية، قد عبر عن براغماتية العمل التي تتبناها السلطة الفلسطينية حين قال: «جل هذه المشاريع ساهمت في تحسين البنية التحتية في المناطق الفلسطينية وجاءت انسجاماً مع خطط الحكومة»[91].

ومن ناحية أكثر عمومية، فإن سياق العمل التنموي الحالي يسهم في تعزيز خضوع الفلسطينيين للسيطرة الإسرائيلية من خلال تخويل إسرائيل بسلطة تحديد طبيعة المشاريع التنموية المطلوبة في الأراضي الفلسطينية وطريقة تنفيذ مثل هذه المشاريع. ومن المفارقات في هذا السياق، أن الجهات المانحة تعزف عن تمويل المشاريع في المناطق المصنفة (ج) أو في القدس الشرقية مما يعني قبولاً من هذه الجهات لسياسة إسرائيل الرامية إلى تمزيق الأراضي والمواطنين

89 Nu"man Kanafani, op. cit.

90 For discussion of segregated road networks, see MA"AN Development Center, "Apartheid Roads: Promoting Settlements Punishing Palestinans", December 2008

91 Nadia Hijab and Jesse Rosenfeld, op. cit.

الفلسطينيين[92]. كما أن اللجان المشتركة كاللجنة الاقتصادية ولجنة المياه وكذلك الحال لجان الجمارك والتجارة، تخضع جميعا للسلطة الإسرائيلية وللقانون الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، اقر البنك الدولي أن بإمكان إسرائيل المحافظة على أمنها من خلال تطبيق الإجراءات التي تكفل توفير الحماية ومنع الاختراقات الأمنية عبر استخدام التكنولوجيا في عمليات التفتيش على الحواجز العسكرية[93]. أما بال تريد، مركز التجارة الفلسطيني، فيمضي في الأمر إلى ابعد من ذلك الحد إذ يشير في احد تقاريره: «من حق إسرائيل أن تحمي مواطنيها من الهجمات، إلا انه لا بد من نقاش بعض الإجراءات التي تتخذها إسرائيل كسياسة الإغلاق كون مثل هذه الإجراءات تعتبر مبالغة ويمكن الاستغناء عنها»[94]. وهنا نلاحظ أن قضية الأمن باتت تحتل الأولوية مما دفع بالمؤسسة الفلسطينية للمطالبة بالحوار حول طبيعة ممارسات الاستعمار. وعند الحديث بشكل موسع عن دور وجهود الممولين، نشير إلى ما ذكره الخالدي وسمور: «عشرات الساعات من المفاوضات تضيع فقط في محاولة الحصول على موافقة الاحتلال لبناء الطرق واستيراد المعدات وبناء المنشآت الصناعية وتسريع إجراءات مرور البضائع عبر النقاط الحدودية وتقليل تكاليف الواردات وما إلى ذلك. إلا أن ما لا معنى له هو لماذا الإصرار على المضي في مثل هذه المفاوضات بالرغم من أنها قضايا لها علاقة بإجراءات الاحتلال وممارساته والخوض فيها ضرب من ضروب العبث»[95].

التجزئة

وبعيداً عن كون هذا النمط من التقدم الاقتصادي يقود إلى إخضاع الفلسطينيين للسيطرة الإسرائيلية ويزيد من اعتماد اقتصادهم على نظيره الإسرائيلي، فإنه أيضاً ساهم في خلق طبقات اجتماعية جديدة وعزز الصراع الطبقي بدل أن يلعب دورا في تعزيز وحدة الفلسطينيين وتماسكهم.

وهناك العديد من الطرق التي تساهم فيها الأنشطة التنموية الحديثة في تعزيز حالة التمزيق والتشتت المفروضة على الفلسطينيين. فمن جهة، شهدت المرحلة التي تلت توقيع اتفاقيات أوسلو، بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى والتي لعبت دورا في تركيز رأس المال السياسي والاقتصادي في يد نخبة قليلة مرتبطة بالسلطة الفلسطينية ونظامها. كما يتصاعد الفصل ما بين الطبقات في المجتمع الفلسطيني مع بروز نخبة سياسية تستغل فرص المنافع الناجمة عن اتفاقيات التجارة ما بين السلطة الفلسطينية والجهات الإسرائيلية[96]. فبينما تشكل السياسة الموروثة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية احد أهم العوامل التي تفسر هذه الديناميكية، فإن المنحى النيوليبرالي للنمط التنموي السائد حاليا، يساهم في تعزيز هذا التوجه كونه يشجع الفردانية ويعزز دور القطاع الخاص وبالتالي تصبح المنفعة صاحبة الأولوية تطغى كهدف على الأهداف الوطنية الكبرى وحتى أن الأهداف الوطنية تتلاشى ولا تعود جزءاً من المشهد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن النيوليبرالية تتجاهل صراعات القوى وراء الوضع الراهن وتركز على الأنشطة الاقتصادية وأنشطة السوق كبديل لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن آدم هنية يتناول بشكل مكثف دور الأنماط والمقاربات التنموية الحديثة في تعزيز حالة التجزئة والتشتيت السائدة. أما كيف يتم ذلك، فحسب ما

92 Adam Haniyeh, op. cit.

93 Adam Haniyeh, op. cit.

94 Adam Haniyeh, op. cit.

95 Khalidi and Samour, op. cit., pg. 10

96 Mushtaq Khan and I. Amundsen (eds), State Formation in Palestine: Viability and Governance During a Social Transformation, Routledge, 2004.

يشير الكاتب، إما من خلال تبني استراتيجيات الاستعمار ذاتها أو من خلال الترويج للنيوليبرالية وملامحها كالإقراض والتمويل والتي لا تحقق أي نتائج[97]. كما أن الاستهلاك يشكل احد أهم ملامح المشاريع التنموية الحالية إذ بات التركيز على الاستهلاك بالدرجة الأولى ضمن اغلب هذه المشاريع، مما يعزز من الفردانية ويجعل مثل هذه المشاريع خالية من أي بعد سياسي[98].

من الناحية السياسية، فإن هذه الديناميكيات لعبت دوراً ملحوظاً في بروز المجموعات المنتفعة وذات النفوذ، والتي ترتبط مصالحها وعلاقاتها بالاستعمار على عكس حال غالبية الفلسطينيين، كما أن هذه المجموعات تعلن طلاقها من المشروع الوطني السياسي. كما أن بعض هذه المجموعات أعلنت براءتها من المشروع الوطني والمصلحة الوطنية وتفضل بقاء الوضع على ما هو عليه وبقاء السلطة الفلسطينية بذات الحالة أو تعلن تناقضها، كمجموعات، مع المصالح الوطنية الفلسطينية. وفي دراسة صدرت مؤخرا، اتضح أن "الفلسطينيين ينفقون داخل إسرائيل ضعفي ما ينفقونه تقريبا في الضفة الغربية"، حيث وصلت قيمة الاستثمار الفلسطيني داخل إسرائيل وفي المستوطنات ما يقرب من 2.5 مليار دولار أمريكي[99].

السلطة الفلسطينية ومشروع بناء الدولة

مع توقيع اتفاقية أوسلو، والوعد الذي تضمنته تلك الاتفاقيات بإقامة دولتين كحل للصراع، بات بناء قدرات السلطة الفلسطينية باعتبارها من ستتولى إدارة الدولة الفلسطينية المنشودة، من ضمن أولويات الجهات المانحة. ولم تقف المساعدات التي قدمها الممولون عند حد ضخ السيولة النقدية في موازنة السلطة، بل أيضا تمويل مشاريع الحكم الرشيد لتعزيز قدرات السلطة في هذا المجال وكذلك تعزيز الشفافية وسيادة القانون، وتجسيد مبدأ المساءلة للحكومة. إلا انه، وبعيدا عن تعزيز ديمقراطية السلطة وتسييس عملها كحكومة، إلا أن أجندة السلطة الفلسطينية ومشروع بناء المؤسسات الذي تبنته، قد ساهم في زيادة تفكيك العمل السياسي في أوساط الفلسطينيين.

فأولاً، نجد أن بنية الجهات المانحة وإطار عملها قد تم تشكيلهما بما يتناسب ودعم بعض الأهداف التي تضمنها اتفاق أوسلو وتحديدا إقامة سلطة فلسطينية معتدلة يمكنها أن تتماهى مع الاشتراطات الأمنية الإسرائيلية وتعمل على حمايتها وكذلك احتواء المعارضة الفلسطينية. فالمساعدات التنموية والتي ركزت على مشروع بناء الدولة، ساهمت في تحويل السلطة الفلسطينية إلى مؤسسة سياسية فلسطينية مهيمنة تسترشد بالتوجهات السياسية لقيادة السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير. فمن جهة، باتت السلطة الفلسطينية ذاتها هي المستهدفة بالدرجة الأولى بالمساعدات التنموية حيث تم تخصيص المصادر التمويلية الكافية لتعزيز عملها ودورها. وفي حديثه عن دور صندوق هولست، أحد المؤسسات الممولة الخاضعة لرقابة البنك الدولي والتي مولت برنامج التشغيل في العامين 1996- 1997، يشير ركس براين إلى أن المشروع لم ينسجم مع الإطار التقليدي للمساعدات التنموية، وفي الواقع، فإنه ومن وجهة نظر العديد من المؤسسات المانحة، فإن المشروع المذكور كان هدرا للمصادر كونه عزز من اعتماد المستهدفين على المساعدات الخارجية ولم يسهم في تحقيق نمو دائم. إلا انه في الضفة الغربية وقطاع غزة، باتت

97 Adam Haniyeh, op. cit.

98 Adam Haniyeh, op. cit.

99 Haaretz, "Study: Palestinians invest twice as much in Israel as they do in the West Bank", Nov. 22, 2011, http://www.haaretz.com/print-edition/features/study-palestinians-invest-twice-as-much-in-israel-as-they-do-in-west-bank-1.396979

الحاجة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي أكثر إلحاحية في الوضع الراهن[100]، إلا أن السلطة الفلسطينية غدت القناة الرسمية الفعلية للمساعدات التنموية. وقد مهد التركيز على بناء الدولة الطريق أمام تعزيز قوة السلطة الجديدة. فمن جهة، فإن المساعدات المالية لموازنة السلطة مهدت الطريق أمامها لتلعب دور الدولة من خلال تطوير قدرتها في مجال توفير الخدمات الاجتماعية والتشغيل في القطاع العام مما عزز من قدرة السلطة الفلسطينية على فرض سيطرتها السياسية والاجتماعية. ومن جهة أخرى، فإن هذا التركيز للتمويل عزز من سطوة البيروقراطية، والتي، حسب ما يقوله جيمس فيغسون، تبدو نتاجاً طبيعياً للمشاريع التنموية التي تحمل أكثر من بعد في عملية بناء الدولة[101]. ومن ابرز نتائج هذه الحالة، أن السلطة الفلسطينية باتت تتحكم بالمشاريع التنموية وبالتالي تقرر أي من مؤسسات المجتمع المدني يسمح لها بالانخراط في هذه المشاريع وأيها تعاقب بالاستبعاد. أما المرحلة التي سبقت توقيع اتفاقيات أوسلو، فإن النفوذ كان يتوزع في سياق شرعي عبر عدد من اللاعبين بما يشمل التنظيمات السياسية المنضوية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الحركات الإسلامية، المجالس المحلية، اللجان الشعبية، الحركة الطلابية، الحركة النقابية، المجموعات النسوية، وغيرها من المنظمات والمؤسسات الجماهيرية، لكن السلطة نجحت، عبر أجهزتها البيروقراطية، في الحد من دور هذه المؤسسات في التعبئة السياسية واحتكرت العمل السياسي. أما المؤسسات غير الحكومية والتي كان من الممكن أن تشكل مساحة للمعارضة السياسية، فقد تم محاصرتها من قبل السلطة الفلسطينية وفرضت عليها السيطرة حيث بات جسم الدولة الرأسمالية المتمثل في السلطة الفلسطينية، يتحكم في عمل هذه المؤسسات[102]. كما أن السلطة الناشئة، من ناحية سياسية، قلصت مساحة العمل والمشاركة السياسية وكذلك الأنشطة الاجتماعية التي تخرج عن إطار العمل السياسي المترتب على اتفاق أوسلو أو الإطار السياسي لعمل السلطة الفلسطينية.

ثانياً، من خلال تجاهل علاقات القوة السياسية والاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والفاعلين الخارجيين وتحديداً إسرائيل والمجتمع الدولي، إلى جانب الديناميكيات الفاشية الداخلية، فإن الممارسات المبنية على «ما بعد إجماع واشنطن»، وخاصة تلك المرتبطة ببناء المؤسسات والحكم الرشيد، قد شوهت مفاهيم المشاركة السياسية والتمكين وقادت بشكل أو بآخر، إلى إلغاء الدور السياسي للمجتمع المدني وإفقاد التعبئة السياسية في أوساط الفلسطينيين لمضمونها في المرحلة التي تلت توقيع اتفاقيات أوسلو. فالتركيز على بناء المؤسسات ضمن مفاهيم «التمكين[103] والمساءلة» قد لعب دورا في تحويل دور الفاعلين التنمويين من نشطاء، إلى ما بات يطلق عليه الحيادية «المهنية». فبدلا من التركيز على التعبئة والأنشطة السياسية التي ميزت عقدي السبعينات والثمانينات، فإن كلا من السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني تغرق حاليا في التركيز على المجموعات البؤرية التشاركية، ورش العمل للمؤثرين والمتأثرين، تحضير الميزانيات، لقاءات بناء القدرات، تدريبات مهارات القيادة، وإعداد مقترحات التمويل لتحقيق «الحكم الرشيد». فقد حلت خطة الإصلاح والتنمية التي أطلقتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي التابعة للسلطة الفلسطينية، محل البرامج السياسية، بالرغم من أن هذه الخطة اقترحت في الأصل من قبل مجموعة من المستشارين التابعين للبنك الدولي والتي تعبر عما ورد في «ما بعد إجماع واشنطن» والتي تعتبر وصفة لكافة الدول النامية.

100 Rex Brynen, op. cit., pg. 200

101 James Ferguson, The Anti-Politics Machine, Minneapolis: University of Minnesota Press , 1994

102 Rex Brynen, op. cit. pg. 189

103 For a discussion on "instrumental" versus resistance based conception of empowerment, see article by Eileen Kuttab, "Empowerment as Resistance: Conceptualizing Palestinian Women"s Empowerment", Development 53 (2), 2010

وفي هذا الإطار، يتم التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني بوصفها جهات غير سياسية تعمل في مجال توفير الخدمات وتتكامل في عملها مع الدولة سواء من خلال التركيز على تقديم الخدمات، أو من خلال التعبئة الجماهيرية ومراقبة أداء المؤسسات الحكومية لضمان تطبيق مبادئ الحكم الرشيد. بالتالي، تصبح قانونية المؤسسات غير الحكومية وتمويلها وآفاق مشاركتها في العملية التنموية الحديثة، مشروطة بقدرة هذه المؤسسات وجاهزيتها للعمل ضمن السياق المهيمن. أما في حالة قيام بعض المؤسسات بانتقاد النهج التنموي السائد في فلسطين والمطالبة بإعادة صياغته، تكون النتيجة استثناؤها من العمل بذريعة كونها مؤسسات سياسية راديكالية لا قيمة لها ولا يمكن لمواقفها أن تؤثر على السياق العام للعمل التنموي. وقد أدى الضغط في المحصلة إلى تبني الخطاب التقدمي الداعي لتبني نهج بناء المؤسسات سواء من قبل المؤسسات ذاتها أو حتى من قبل الأفراد حيث أن النمط التقني السائد هذا قد نجح في استبدال الحراك الاجتماعي بالالتفاف حول مشروع بناء المؤسسات، ودفع بمؤسسات المجتمع المدني إلى «الابتعاد عن الأجندة الوطنية»[104]

إعادة صياغة مفهوم التنمية

في القرن التاسع عشر وفي نقده لتطبيق نهج الاقتصاد الليبرالي بمعزل عن السياق العام والذي طبق في الهند الخاضعة للاستعمار، يقول الاقتصادي الهندي، ماهادف كوفند رانادي: «طالما انه في دراسة العلوم السياسية والإنسانية، يتم الأخذ بعين الاعتبار الظروف الزمانية والمكانية وقدرات الأفراد وظروفهم وعاداتهم إلى جانب طبيعة مؤسساتهم وقوانينهم وماضيهم، فإن من الغريب انه وحين الحديث عن الجوانب الاقتصادية لحياة البشر، لا يتم تطبيق ذات الفلسفة ويتم الافتراض بأن هناك منظومة واحدة صالحة لكل زمان ومكان...»[105]

واحدة من أهم النقاط في الورقة التي بين أيدينا هذه تكمن في أن نمط التنمية النيوليبرالية المطبق في فلسطين حاليا، لا يأخذ بعين الاعتبار أياً من هذه المتغيرات وتحديداً التاريخ السابق والسياق الحالي. فهذا السياق هو احد نتائج الهيمنة الاستعمارية كما هو حال التجزئة المفروضة على الأرض والسكان، بالتالي، فإن وضع حد لهذا الحال، يتطلب قبل كل شيء الالتفاف حول الأهداف الوطنية والنضال الجماعي من اجل التحرير. إلا أن هذه الميزات بالذات، هي التي سعى العاملون على تطبيق سياسات ومقاربات «ما بعد إجماع واشنطن»، إلى إضعافها والقضاء عليها.

من هنا، يبدو أن الخطوة الأولى على طريق طرح نسق تنموي بديل في فلسطين، تكمن في إعادة صياغة مفهوم التنمية ذاته. ولا بد من إعادة الاعتبار للعمل التنموي القائم على أساس مناهضة المشروع الاستعماري وتغيير نمط العمل السائد حالياً والفهم الحالي للتنمية. وفي ظل رفضنا لنمط التنمية السائد حالياً في العالم ومحدودية قدرتنا على تغييره وبقائنا فقط في دائرة توجيه النقد، فإن من واجبنا العمل على التأصيل التاريخي للعمل التنموي ومحاولة تحديد مفهومه ليتناسب مع الوضع المحلي في فلسطين. بالتالي، فإن ذلك يتطلب إعادة صياغة مفهوم التنمية في فلسطين باعتبارها عملية تسهل وتدعم النشاطات المناهضة للاستعمار وهيمنته وموازين القوة التي يفرضها إلى جانب مناهضة المشروع الرامي إلى فرض التجزئة على الشعب الفلسطيني.

---

104 Sari Hanafi and Linda Tabar, The Emergence of a Palestinian Globalized Elite, Muwatin and the Institute for Jerusalem Studies, 2005

105 Mahadev Govind Ranade, "Indian Political Economy" (1891), in Bipan Chandra, Ranade"s Economic Writings, Delhi: Gyan Books Pvt. Ltd, 1990, pg. 324-325

وقبل الخوض عميقاً في هذا النقاش، سيكون من المفيد التوقف أمام سياق مناهضة الاستعمار في أماكن أخرى، حيث سأقف تحديداً أمام تجربة جنوب آسيا. وبالرغم من أن طبيعة أهداف الحركة الاستعمارية في جنوب آسيا تختلف عنها في فلسطين، إلا أن ما تشير إليه الحركة الوطنية الهندية حول آثار الحركة الاستعمارية، يعبر عن المشاكل التي يعاني منها الفلسطينيون من جراء الاستعمار والتي سأتناولها في القسم الأخير من الورقة. كما أنها تحدد كذلك استراتيجيات المقاومة الوطنية والتي تعتبر الأساس فيما لو فكرنا في طرح مقاربات تنموية بديلة في السياق الفلسطيني.

وقد وجه المفكرون الوطنيون الهنود نقداً مؤثرا للهيمنة الاستعمارية البريطانية المطبقة على شبه القارة الهندية خلال القرن التاسع عشر من جهة، وللزج بالاقتصاد الهندي ضمن منظومة الاقتصاد الرأسمالي من جهة أخرى. ومن خلال تحليلهم للآثار الامبريالية على الاقتصاد الهندي ودمج هذا الاقتصاد بالنظام العالمي في ظل الهيمنة البريطانية عليه، أشار المفكرون الهنود إلى أن بلادهم تتحول إلى مزرعة للمواد الخام التي تنتظرها السفن البريطانية لتعود بها إلى بريطانيا، أو أن يتم تشغيل الشعب الهندي في النسيج برأس مال وتقنيات بريطانية ليتم شحنها إلى بريطانيا وتحويلها إلى منتجات من القماش البريطاني ويعاد تصديرها إلى الهند عن طريق الشركات البريطانية الكبرى، مما يعزز من اعتماد الشعب الهندي في احتياجاته على قوة الاستعمار البريطانية»[106]. ومن خلال ذلك، نجحت الحركة الوطنية الهندية في رفض «طبيعة القانون الاقتصادي» المرتبط بالنظريات الاقتصادية التقليدية السائدة آنذاك، وأكدت تلك الحركة أن فصل الأنشطة الاقتصادية عن سياقها وعزلها عن مسارها التاريخي وتطبيق مبادئ التجارة الحرة، هدف بالأساس لخدمة مصالح الامبريالية البريطانية من خلال تجاهل موازين القوى السائدة وسيطرة التجارة العالمية.

مستعيداً النقد الحديث الموجه للتجزئة والتشتيت الذي قاد إليه نهج وسياسات التنمية النيوليبرالية في فلسطين، فإن راندي، ينتقد هذه الحالة مسترشداً في كتابته بتجربة الهند في القرن التاسع عشر. ويمضي في نقده ليشير إلى أن النظريات الاقتصادية الكلاسيكية قد أسهمت في فك الارتباط ما بين العمل الوطني والأهداف التنموية، حيث يقول حول النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

«يتم منح الأفضلية للمصالح الفردية بشكل ممنهج. فمن خلال الافتراض بمركزية المصالح الفردية، يتم تجاهل المصالح العليا للشعب والتنازل عنها ويصبح بالتالي الاقتصاد ليس إلا علما نظرياً بلا انطباق عملي». ولا بد وأن تتكامل مصالح الأفراد مع المصالح العامة ومصالح الشعب ككل. أما السعي لإعادة البعد المعياري للنظرية الاقتصادية التقليدية، فقد جاء على شكل الدعوة إلى تطبيق الاقتصاد السياسي والنموذجي. «المصالح الفردية ليست القضية التي على النظرية التركيز عليها... التركيز الحقيقي يجب أن يكون على الجسم السياسي والذي يشكل الفرد في النهاية عضواً فيه كما يجب مركزة المصالح الجماعية كالسلامة العامة، التعليم المجتمعي، والنظام، وغير ذلك، سيعني بالضرورة أن هذه النظرية ستقوم على مفهوم الدولة اليوتوبيا[107]».

106 Manu Goswami, "From "Swadeshi to Swaraj: Nation, Economy, Territory in Colonial South Asia 1870-1907", Comparative Studies in Society and History, Vol. 40, No. 4, October 1998.

107 Mahadev Govind Ranade, «Review of free trade and English Commerce,» in Ranade"s Economic Writings, Bipan Chandra, 1900 [1881]. ed. Delhi: Gian Publishers. pg. 149-150, in Manu Gosawmi, op. cit., pg. 619.

أما الحركة الوطنية الهندية، فقد ردت على ذلك من خلال التعبئة الجماهيرية لدعم فكرة الاقتصاد الوطني لتحدي شرعية الاستعمار. ومن أهم عناصر هذه الإستراتيجية، عرض الاقتصاد الهندي بوصفه اقتصاداً مستقلاً خاضعاً للاستعمار والدعوة إلى فهم هذا الاقتصاد في سياقه الوطني والتاريخي. وفي حالة شبيهة بالحملة الشعبية التي شهدتها فلسطين خلال الانتفاضة الأولى، انطلقت في الهند الخاضعة للاستعمار سلسلة من الحملات الشعبية حملت تسمية حملات «سواديش» حيث سعت هذه الحملات إلى دعم المنتجات الوطنية للسكان الأصليين وإعلان الإضراب والمقاطعة في وجه الواردات البريطانية.

وقد يكون أهم الدروس المستقاة على مدار القرن من التجربة الهندية وكذلك من التجربة الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى أن الفعل الاقتصادي ليس منفصلا بالمرة عن الفعلين السياسي والوطني. وهنا نذكر أن الفصل ما بين الاقتصاد/ الخدمات من جهة والسياسة من الأخرى، لا يفرض فقط عبر الوسائل السياسية والمساعدات المشروطة، بل يمتد عميقاً أيضاً في عمق المفهوم الاقتصادي السائد وجذور هذا المفهوم.

ومن المهم أيضا الانتباه إلى حقيقة أن الاقتصاد يشكل جبهة من جبهات المقاومة وساحات النضال التي يمكن للفلسطينيين الاعتماد عليها لتحقيق أهدافهم الوطنية. المقاربة الحديثة للتنمية والتي تتبناها القيادة الفلسطينية، تتمثل في تطبيق مفاهيم النيوليبرالية العالمية للوصول إلى ما يمكن اعتباره نمواً وازدهاراً اقتصادياً يؤشر عليه «نشاط السوق» المنفصلة تماماً عن السياق الاجتماعي. إلا أن الإستراتيجية الاقتصادية الفلسطينية يجب أن تُراجع في ضوء الأهداف الوطنية الفلسطينية الكبرى على طريق تحقيق السيادة وكيفية ارتباط الاقتصاد بالمشروع الوطني وكيف السبيل لتجيير كافة الاستراتيجيات الاقتصادية لخدمة الأهداف الوطنية. ومثل هذه القضايا التي تروج لها النيوليبرالية، تتطلب سياسات تهدف للترويج لنمو اقتصادي معزول عن السياقات الاجتماعية والسياسية، بينما المطلوب أن يتم استبدال هذه المقاربة بأخرى تقر بوجود صراعات القوى الناتجة عن وجود الاستعمار والتي تؤثر بدورها على جميع جوانب حياة الفلسطينيين الاقتصادية وتسعى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين على طريق خلق مجتمع متماسك، وفي ذات الوقت، تعزيز حركة النضال ضد الاستعمار.

وفي الواقع، فإن التعامل مع الاقتصاد بوصفه من جبهات مقارعة الاستعمار وأنظمته، يشكل مكوناً أساسياً من مكونات النضال الفلسطيني التاريخي، سواء عبر الدعوات التي يوجهها المثقفون للقيام بذلك، أو عبر الممارسة الفعلية. وتعود جذور هذا النضال إلى ثورة 1936- 1939 والإضراب الوطني الفعال الذي رافق تلك الثورة إلى جانب المقاومة الاقتصادية التي اشتهرت في سبعينات وثمانينات القرن الماضي وصولا إلى تجربة الانتفاضة الأولى وغيرها من المبادرات التي شهدتها السنوات الأخيرة.

فعلى سبيل المثال، وكدليل على عدم إمكانية تحقيق التنمية في ظل سيطرة الاستعمار وسياساته الرامية إلى إخضاع الاقتصاد الفلسطيني ومصادرة الموارد الطبيعية، عبر الفلسطينيون، خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الآفل، عن أولويات النشاط الاقتصادي من خلال مفهوم الصمود والصمود المقاوم. ويعبر مفهوم الصمود عن استراتيجيات البقاء المتمثلة في كون «أي نشاط اقتصادي في المناطق الفلسطينية المحتلة يعتبر شكل من أشكال المقاومة السياسية التي تهدف لتقوية وتمتين علاقة الفلسطينيين بأرضهم»[108]. وعلى العكس تماماً من «شروط الاقتصاد المتحول[109]»، فإن

108 Sara Roy, op. cit. pg. 150.

109 Sara Roy, op. cit. pg. 150.

هدف التنمية في إطار مقاربة الصمود «كان بهدف «تقديم الخدمات للفلسطينيين وحماية وجودهم على أراضيهم والعمل على الحد قدر الإمكان من الهجرة باعتبار ذلك الهدف الحقيقي وراء هذا النهج في العمل»[110]. إلا أن مقاربة الصمود الجامدة والتي حملت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، لواء التنظير لها، قادت في العام 1978 إلى إنشاء اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة والتي تم عبرها توفير التمويل لمشاريع البنية التحتية وقطاعي الصحة والتعليم وقطاع الخدمات الاجتماعية كذلك.

ومع تصاعد النقد الشديد للممارسات، التي رافقت مقاربة الصمود الجامدة، من قبل المثقفين والنشطاء المحليين والتي تم التعامل معها بوصفها مقاربة سلبية قادت إلى تعزيز سيطرة النخبة التقليدية والمجموعة المرتبطة بالأردن، برز على السطح مفهوم «الصمود المقاوم»[111]. وقد تبنى هذا المفهوم مقاربة الصمود الأصلي القائم على أساس تعزيز دور الأنشطة الاقتصادية الداعمة للمقاومة حيث أن جوهر هذه المقاربة يكمن في حقيقة «أن التنمية تشكل احد أهم مكونات [112]المقاومة الأساسية». وفي المؤتمر الذي عقد في العام 1982 حول دور التنمية في تعزيز الصمود، تم التعبير عن محددات الصمود المقاوم فيما يلي: «... الصمود في وجه الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي يتطلب مراجعة منهجيات العمل السابقة لوضع حد للتدهور المستمر الناجم عن السياسات الإسرائيلية. كما يتطلب ذلك تحديد مستوى معيشي مقبول في أوساط الفلسطينيين لتعزيز قدراتهم على مواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال ضمن استراتيجيات واضحة الملامح. ومن الضروري التعامل في هذه الحالة مع التنمية كأحد أهم الوسائل الفعالة للضغط على الاحتلال...»[113].

وقد لعبت حالة الصمود المقاوم دوراً في إحداث نقلة نوعية في نمط العمل التنموي الذي برز في عقد الثمانينات وتحديدا خلال الانتفاضة الأولى من خلال تركيز مشروع التنمية على تحقيق الاكتفاء الذاتي أولاً. وثانياً تعزيز دور الجماهير والمنظمات الجماهيرية والمؤسسات غير الحكومية في النضال الوطني. ومن الأمثلة البارزة على مبادرات المقاومة الجماعية خلال الانتفاضة الأولى، الإضرابات الشاملة (إضراب الطلاب وأصحاب المحلات التجارية، والعاملين في مجال الخدمات المدنية) وكذلك مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وتحريم بيع الأراضي، وتنسيق الجهود للحفاظ على المنتجات الزراعية المحلية، وتلك التابعة لبعض العائلات[114].

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن استعراض ديناميكيات المقاومة الفعالة خلال الانتفاضة الأولى وغيرها من المراحل السابقة، لا يعني بالضرورة العمل على خلق شروط وظروف شبيهة (كون ذلك عملية مستحيلة التحقيق) من اجل إعادة تطبيق ذات الاستراتيجيات التي كانت سائدة في تلك الفترة. القضية هي كيف يمكن لنا أن نستفيد من تجارب الماضي ومن الفترة التي لقي فيها الاقتصاد اهتماماً جماعياً وكيف تم الربط بين النشاط الاقتصادي والرؤية السياسية، حيث توحدت الجهود الفردية والجماعية مع أهداف وأولويات المشروع الوطني العام. كما أن ذلك يمهد لطرح بعض من المبادئ الأساسية (سيتم تناولها لاحقا) والتي تعتبر مهمة جدا خلال الفترة الحالية من اجل العمل على خلق إستراتيجية تنموية وطنية في فلسطين.

---

110 Sara Roy, op. cit. pg. 150.

111 Ibrahim Dakkak, op. cit.

112 Ibrahim Dakkak, op. cit.

113 Ibrahim Dakkak, op. cit. pg. 294.

114 Jamal Nassar and Roger Heacock (editors), Intifada: Palestine at the Crossroads, New York: Praegar Publishers, 1990.

أولاً: مبدأ الصمود والهادف لدعم الفلسطينيين للبقاء على أراضيهم باعتبار ذلك الأساس لمواجهة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي كبناء جدار الفصل العنصري وخلق المناطق المحرمة إلى جانب حملات تفريغ مساحات واسعة من الأراضي المصنفة (ج)، من سكانها.

ثانياً: كافة الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسات والمبادرات المختلفة، يجب أن تتركز حول مواجهة ممارسات الاحتلال الرامية إلى إخضاع الاقتصاد الفلسطيني والوصول إلى حالة من الاعتماد الاقتصادي على الذات في أوساط الفلسطينيين. وقد شكلت هذه الحالة واحدة من القضايا التي احتلت حيزا كبيرا في أذهان المفكرين الفلسطينيين لفترات طويلة بمعنى الوصول إلى حالة من التنمية الاقتصادية الفاعلة تضمن للفلسطينيين حياتهم في ظل الاستعمار، إلا أن ذلك يجب أن لا يتم عبر تعزيز الاعتماد على الاحتلال وإضعاف النضال الوطني لمقاومة الاستعمار. فعلى سبيل المثال، في تناوله لآثار نمو إستراتيجية الصادرات في ثمانينات القرن السابق، يشير إبراهيم الدقاق إلى أن ذلك عزز من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وتحكمه بالاقتصاد الفلسطيني، كما أن ذلك قد يؤدي إلى خلق حالة من الاستقطاب الداخلي في المجتمع الفلسطيني كنتيجة للصراع المتوقع أن يدور حول آليات الوصول للأسواق المختلفة بين المصدرين الفلسطينيين[115].

ومع الإدراك لحقيقة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الإسرائيلي، وأن إسرائيل تفرض سيطرة مطلقة على حياة الفلسطينيين، إلا أن المفكرين الاقتصاديين الفلسطينيين الحاليين، يطالبون باستمرار تحقيق الاستقلال الاقتصادي في أوساط الفلسطينيين قدر الإمكان في ظل الظروف الحالية. ومن بين التكتيكات التي ينادي بها المعنيون في هذا المجال، إعادة التفكير في الاستهلاك والإنتاج لتحقيق الرضا وتلبية الاحتياجات المحلية وبالتالي تقليل الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية. في هذا السياق، تبرز الزراعة المنزلية كإحدى الوسائل لتحقيق ذلك من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية بالاعتماد على المنتج المحلي كما كان الحال خلال الانتفاضة الأولى. وفي الوقت الذي تتحكم فيه إسرائيل بمصادر المياه والتجارة الداخلية، وتمارس سياسات استعمارية بهدف تجزئة الأراضي الفلسطينية وقطع إمكانية التواصل بين المناطق المختلفة، والتحكم الاقتصادي بالفلسطينيين، فإن المقاربة السابقة يمكنها أن تساهم في الحد من الاعتماد على المنتجات الزراعية الإسرائيلية وفي ذات الوقت تساهم في دعم صمود الجماهير الفلسطينية في ظل هذه الأزمات. أما المثال الثاني، فيتمثل في الدعوة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية تماشيا مع حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها. وهذه الحملة لا تهدف فقط للتقليل من الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية، بل تسعى أيضاً إلى قطع الطريق أمام مشاريع التطبيع مع النظام الاستعماري الإسرائيلي.

115 Ibrahim Dakkak, op. cit., pg. 296.

ومن الآليات الأخرى لتقليل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الإسرائيلي، توسيع قنوات التجارة الفلسطينية. في هذا الإطار، فإن تجارة الأنفاق التي برزت كضرورة في قطاع غزة في أعقاب محاصرة إسرائيل للقطاع، يمكن أن تعتبر شكلا من أشكال المقاومة. وفي تحليله لاقتصاد الأنفاق في قطاع غزة، يقول نيكولاس بيلهام: «لا تشكل الأنفاق متنفسا للحياة فقط، بل هي أيضا تلعب دوراً في تقليل اعتماد غزة على الاقتصاد الإسرائيلي... فمن خلال تحرير غزة من اشتراطات بروتوكول باريس الاقتصادي، فإن الجزئية التي أخضعت الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي ضمن اتفاق أوسلو، قد سقطت بفعل اقتصاد الأنفاق ليشكل ذلك تطبيقا للبرنامج الانتخابي الذي طرحته حماس للانتخابات. وقد استطاعت غزة فرض السيطرة على موارد البضائع الخاصة بها وفتحت لنفسها قناة مع العالم الإسلامي وتحررت من نظام الجمارك الإسرائيلي المفروض على الواردات من مصر»[116].

أما المبدأ الثالث فيتمثل في خلق تنمية بديلة تتحدى حالة التجزئة التي تفرضها إسرائيل على المناطق الفلسطينية باعتبار ذلك من ضمن الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الاستعمار. وفي حديثه عن هذه التجزئة، يقول آدم هنية: «من أهم الأساسيات لإعادة تشكيل مفهوم التنمية هو مواجهة عملية التجزئة التي يفرضها الاستعمار وإعادة الوحدة إلى الشعب الفلسطيني. وهذا يتطلب العمل على بناء العلاقات عبر الحدود التي فرضها الاستعمار سواء الحدود الفيزيائية أو الحدود النفسية»[117].

من أهم القضايا الواجب تناولها هنا، النمو المضطرد لظاهرة عدم المساواة في الضفة الغربية ذاتها. في هذا الإطار، من المهم العودة إلى تجربة الانتفاضة الأولى وتحليل ما جرى خلالها حيث أن الائتلافات الوطنية التي تشكلت آنذاك، عبر مختلف الطبقات الاجتماعية شكلت المحرك الأساسي للحملات الجماهيرية والنضال الجماعي[118]. أما السؤال المحوري هنا، فهو كيف يمكن خلق الظروف التي تمهد لحالة من النضال الجماعي. وهنا نشير إلى أن تحقيق الاستقلال الاقتصادي يعتبر من أهم الوسائل للوصول إلى ذلك، وبالتالي تطبيق نهج اقتصادي يتماشى مع الأهداف الوطنية والاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة في أوساط الفلسطينيين. وبما أن الخوض في تفاصيل السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تقود إلى ما سبق ليس من ضمن ما تحتويه هذه الورقة، إلا انه من المفيد القول هنا أن الإستراتيجية الاقتصادية (ضمن المساحة المتاحة للسلطة الفلسطينية للمناورة) يجب أن تقوم على أساس تنمية هذه القطاعات، كونها قطاعات إنتاجية وتعود بالفائدة على قطاع واسع من الجماهير الفلسطينية. من جهة أخرى، فإن مثل هذه المنهجية تتطلب توفير الحماية لحقوق العمال وتحسين ظروف العمل والأجور، وتوفير الحماية للعمال العاملين في المناطق الصناعية جراء المخاطر التي قد يتعرضون لها. ثالثا، يجب استبدال التوجه نحو خصخصة قطاع الخدمات، ببرنامج تنموي يضمن توفير الحماية الاجتماعية ويضمن لكافة الفلسطينيين إمكانية الوصول إلى مصادر الخدمات المختلفة.

116 Nicholas Pelham, "Gaza"s Tunnel Complex", Middle East Research and Information Project, 261, Vol. 41, Winter 2011.

117 Adam Haniyeh, op. cit.

118 Joost Hiltermann, Behind the Intifada: Labor and Women"s Movement in the Occupied Territories, Princeton University Press, 1993, pg. 8.

ومن الأبعاد الأخرى المطلوب العمل عليها لوضع حد لحالة التجزئة المفروضة على الفلسطينيين، العمل على خلق روابط اقتصادية مع الفلسطينيين في الشتات وفي المناطق المحتلة عام 48. وقد كانت هذه القضية من ضمن مجموعة القضايا التي تناولها إبراهيم الدقاق في نقاشه للعلاقات بين الداخل والخارج خلال ثمانينات القرن الماضي. وبالرغم من أن الدقاق دعا إلى ضرورة التواصل ما بين استراتيجيات الداخل التي يتبناها النشطاء الفلسطينيون، والحركة الوطنية الفلسطينية العامة التي قادتها منظمة التحرير. وهنا نشير إلى أن هذا العمل يشكل حاليا حاجة ملحة لمشاريع التنمية الفلسطينية. إلا أن السؤال كيف يمكن توحيد العمل على الأهداف الوطنية والاقتصادية للفلسطينيين في الداخل وفي الشتات. أما السؤال الثاني فيكمن في كيفية مأسسة الدعم المقدم من الفلسطينيين في المهجر وكيف يمكن جمع مثل هذا التمويل وتقنيته باتجاه المناطق المحتلة ليشكل بديلا عن المساعدات الخارجية المشروطة وبالتالي، يمكن الاعتماد على التمويل من الفلسطينيين المهجرين من اجل الحد من التجزئة التي يفرضها الاستعمار على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن مثل هذا التمويل يمكن أن يشكل مقاربة تنموية يمكن الاعتماد عليها من اجل رفض التقسيمة التي فرضها اتفاق أوسلو على المناطق الفلسطينية المحتلة وبالتالي تسمح بالعمل في المناطق المصنفة (ج) ودمجها مع بقية المناطق الفلسطينية ضمن مشروع تنموي موحد يستجيب للاحتياجات الفلسطينية.

رابعاً، إذا كانت التنمية يمكن أن تشكل مقاربة لوضع حد لممارسات الاستعمار، فإن النضال الشعبي والتعبئة الجماهيرية تعتبران الأساس من اجل خلق تنمية بديلة. أما جوهر هذا النهج في العمل، فيكمن في كيفية العمل الجماعي وإمكانية بروز وكالة جماعية مقاومة للاستعمار ترد على النهج التفكيكي الذي تسعى سياسات الاحتلال لتحقيقه.

واحدة من المقاربات اللازمة في هذا السياق، تتطلب توسيع البنية التحتية المؤسساتية للمنخرطين في المشروع التنموي حيث يمكن إعادة صياغة المنهجية التنموية على أساس كونها مشروع مقاومة وتحدي للاستعمار وممارساته. في هذا السياق، تبدو تجربة الانتفاضة الأولى هي الأساس لذلك، حيث كان هناك العديد من المؤسسات شبه القانونية المرتبطة بالتنظيمات السياسية المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب بعض المؤسسات الجماهيرية الأخرى والتي عملت على تعبئة الجماهير وتوفير احتياجاتها الأساسية، بينما كان التعبير عن الهم الوطني كجزء من النشاط اليومي لهذه المؤسسات والمنظمات[119]. فبينما الأجندة السياسية وتحدي ممارسات الاستعمار، لها آثارها السلبية، فإن تعدد قنوات التعبئة الجماهيرية ودمج الجماهير في الأنشطة الوطنية، يمكن أن يشكل التحدي الحقيقي لممارسات الاستعمار ويمهد لخلق وكالة جماعية مقاومة وهو الأمر القابل للتحقيق في ظل ظروف الاستعمار[120]. إعادة صياغة نهج العمل التنموي باعتباره ضرورة للمقاومة والنضال، يتطلب دمج الجماهير في النضال الوطني المقاوم والعمل على مأسسة التنمية وعدم اقتصار العمل التنموي على قطاع محدد، وفي ذات الوقت العمل على رفض المقاربة التقنية للعمل التنموي.

119 Joost Hiltermann, op. cit., pg. 5.

120 Joost Hiltermann, op. cit., pg. 5.

وهذا يتطلب دعم النشطاء الجماهيريين العاملين على توعية الجماهير بحقوقها والعمل على رفع قدراتها للدفاع عن هذه الحقوق. وأنا لا أؤمن أن «نهج تنمية بديل»يمكن أن يساهم في تحريك النضال الاجتماعي وتعبئة الجماهير. ومع ذلك، فإن أشكال المقاومة التي تطبق حاليا في فلسطين وتتخذ أشكالا عدة من بينها حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات، حملة أوقفوا الجدار، اللجان الشعبية في العديد من القرى والتي تنظم المظاهرات الأسبوعية المناهضة للجدار كالحال في بلعين والنبي صالح والحملات التي يشهدها غور الأردن وغير ذلك الكثير من الأمثلة.

وبما أننا نسعى هنا إلى إعادة تقييم مفهوم التنمية، فقد يكون من المفيد الإشارة إلى ما ذكره فيرغسون:

«يبدو من الواضح أن التحولات الأهم والتغييرات ذات المعنى، لا تتأتى كمنة من التكنوقراط، بل هي نتاج عملية نضال طويلة لا تتطلب فقط انخراط الدولة ووكلائها، بل بانخراط جميع الأطراف المؤثرة في هذه العملية والمتأثرة بها، باشتراك كافة الفئات الاجتماعية والذين يعملون على التكيف مع الظروف المفروضة عليهم، حيث يمكنهم خلق التحول المنشود بالاعتماد على وسائلهم الخاصة ويناضلون كذلك ضد البنية الطبقية الناشئة. وكما أشار فوكو في وصفه للسجون، عندما يتحول النظام «فإن ذلك ليس نتاج خطط الإصلاح التي تدور في أذهان العاملين الاجتماعيين، بل عندما يدرك من يعانون من تبعات الوضع القائم، الحاجة إلى التحالف مع بعضهم البعض ومع ذواتهم بعد وصولهم إلى حائط مسدود في التعامل مع المشاكل التي يواجهونها. التحول في النظام طريقه من خلال المواجهة والصراع مع ما هو قائم من ظلم واضطهاد، خطط الإصلاح لا تحقق التحول وإنما نقد الوضع القائم والعمل على تغييره، هو الكفيل بتحقيق ذلك (فوكو، 1981: 13)»[121].

121 James Ferguson, op. cit., pg. 281

طرق "نسيج الحياة" وفضاءات التنمية في الضفة الغربية:

عندما يتحول الاستيطان الكولونيالي إلى "تنمية"

عمر جعبري سلامانكا

مقدمة

نشرت مجلة "الأمة" (The Nation) الأسبوعية، قبل ثلاث سنوات، مقالة استقصائية بعنوان "الطرق الفلسطينية: تعزيز المساعي التي ترمي إلى إقامة الدولة المستقلة، أم الضم الإسرائيلي؟" (2010)، لنادية حجاب وجيسي روزنفيلد.[122] وتركز هذه المقالة على الطابع السياسي الذي يغلف المشاريع الرئيسية التي يجري تنفيذها لتطوير شبكات الطرق في الضفة الغربية. وعلى وجه التحديد، تثير المؤلفتان أسئلة واستفسارات حول الدور الذي تضطلع به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والسلطة الفلسطينية في دعم إنشاء شبكة طرق فلسطينية تتواءم مع السياسات الكولونيالية التي تنفذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وتيسّرها وتسهّلها. وتفترض هذه المقالة الاستقصائية بأن هذه الطرق التي تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل شقّها وإنشاءها تشكل محوراً من محاور خطة سبق لإسرائيل أن قدمتها إلى الدول المانحة والسلطة الفلسطينية خلال العام 2004، غير أنها لم تحظَ بالقبول في حينه. وفي الواقع، سعت حكومة إسرائيل إلى الحصول على التمويل من الدول المانحة لشق 500 كيلومتر من الطرق التي أطلقت عليها مسمى طرق "نسيج الحياة"، وذلك بعد الضغوط الدبلوماسية التي مورست عليها من أجل التخفيف من الإغلاق المحكم الذي فرضته على أبناء الشعب الفلسطيني عقب اندلاع الانتفاضة الثانية. وبناءاً على ذلك، اقترحت حكومة إسرائيل، في إطار سعيها إلى إعادة تشكيل "نسيج الحياة" للسكان الفلسطينيين الأصلانيين، إقامة شبكة طرق منفصلة يقتصر استخدامها على الفلسطينيين لكي تضمن استدامة نظام الإغلاق الصارم الذي تفرضه عليهم وترسيخه، عوضًا عن إزالته. ويتألف نظام الإغلاق الإسرائيلي من شبكات البنية التحتية المادية –التي تتضمن الحواجز العسكرية وإغلاق الطرق والجدار العازل - إلى جانب القيود العسيرة التي تفرضها إسرائيل على حركة المواطنين الفلسطينيين وتنقّلهم، بما تشمله من نظام استصدار التصاريح الذي ينتهك حريتهم في الحركة والتنقل.

ويثير هذا الجدل ويدفع إلى الواجهة قضايا حاسمة تنطوي على الجغرافيا السياسية التي تقف وراء أعمال تطوير شبكات البنية التحتية. وعلى وجه التحديد، يتناول هذا النقاش الأساليب التي تيسر تجسيد "التنمية" في المكان، وذلك على نحو يعزز المشهد الذي يتم إضفاء طابع عنصري عليه في الضفة الغربية. فبدلاً من التركيز بصورة حصرية على بنية الاحتلال الإسرائيلي، تلفت هذه الحالة نظرنا إلى جوانب معقدة غالباً ما يجري تجاهلها في سياسة التنمية والأطراف التي تشارك في تشييد البيئة المادية الفلسطينية وبنائها. وبالفعل، فعندما تسعى حكومة إسرائيل إلى الحصول على دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والسلطة الفلسطينية وتحصل عليه لتمويل إعادة تنظيم المكان "الأصلاني" وبنائه، فما الذي يبيّنه هذا الأمر بشأن الدور الذي تؤديه مشاريع التنمية الفلسطينية والأطراف الوطنية والدولية في إنتاج الاحتلال الكولونيالي وإرساء دعائمه؟ وكيف يتم تشييد هذه المشاريع وشرعنتهامن الناحيتين المادية والرمزية؟ وعلى أي وجه يتم تحويل التنمية إلى آلية للتعامل مع الاحتياجات الفلسطينية القصيرة الأمد التي تنشأ عما تفرضه ضرورات الاستيطان الكولونيالي؟ وكيف يؤول المطاف بطرق "نسيج الحياة" إلى التعبير عن متلازمة المكان التي تنطوي عليها الإجراءات المنهجية التي تستهدف الاستيلاء على شبكة الطرق الفلسطينية التقليدية وعلى عموم

122 نُشرت هذه المقالة باللغة الإنجليزية تحت عنوان: Hijab, Nadia, and Jesse Rosenfeld, "Palestinian roads Cementing (Statehood, or Israeli annexation?" (2010

جغرافيا الضفة الغربية وتدميرها وإغلاقها وإعادة تشكيلها؟ إن النظر إلى ما وراء ما يظهر من هذه الطرق يتيح لنا أن نميط اللثام عن المنطق السياسي الذي يقف وراءها من جانب، وعن العلاقات القائمة بين أجندة السلطة الفلسطينية وأجندة الدول المانحة وخطابهما المتزامن بشأن التنمية الاقتصادية وبناء الدولة، إلى جانب الحقائق الكولونيالية التي غُرست في بنية اتفاقيات أوسلو من جانب آخر. وفي نهاية المطاف، وكما سنرى في ثنايا هذه الورقة، لا ينطوي السؤال الذي تثيره حجاب وروزنفيلد في جانب كبير منه على ما إذا كانت الطرق الفلسطينية تعزز الجهود التي تسعى إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة أوترسخ الإجراءات التي تنفذها إسرائيل في سبيل ضم الأرض الفلسطينية إلى إقليمها، وإنما يركز هذا السؤال على إمكانية النظر إلى هذه الطرق باعتبارها تتواءم مع هذين الهدفين وتتناغم معهما في الوقت نفسه. وهذا هو الواقع حتى في الوقت الذي ما تزال فيه المفارقة تذكّرنا «بأنه تم الحصول على القبول الرسمي لإقامة الدولة تمامًا مثلما بدا أن "الوقائع [التي فرضتها إسرائيل] على الأرض" قد صُممت لإفراغ هذا القبول من معناه»، مثلما يذكّرنا نايجل بارسونز (Nigel Parsons) بذلك أيضًا (2007:529).

ومن أجل استكشاف الجوانب الخفية والمعقدة التي تلف مشاريع تطوير البنية التحتية التي يجري تنفيذها في الضفة الغربية، تستعرض هذه الورقة وجهة نظر الاستيطان الكولونيالي، التي تجمع بين الأدبيات والدراسات المتصلة بجغرافيا البنية التحتية وإنتاج المكان وبين دراسات نقد التنمية. وبناءً على نتائج الأبحاث الميدانية المكثفة والمقابلات التي أجريناها وبحسب تقارير التنمية المنشورة في هذا المقام، ندرس في هذه الورقة الجغرافيا السياسية التي تتخفى وراء طرق "نسيج الحياة" في ضوء إستراتيجيات التنمية التي باشرت السلطة الفلسطينية العمل على إعدادها ونشرها عقب إبرام اتفاقيات أوسلو. وإذ تنطلق هذه الورقة من مفهوم يرى بأن تطوير البنية التحتية يشكّل، في جوهره، ممارسة مادية إلى جانب كونه مشروعًا فكريًا يوظف خطابًا يقدم التبريرات التي تتناسب معه (Apter, 1997)، فهي تُستهل بطرح نقاش نظري حول ما يمكن للطرق أن تطْلعنا عليه عن فضاءات التنمية، وعن العلاقات المتداخلة والمعقدة القائمة بين ترويج البنية التحتية للاستيطان الكولونيالي وإجراءاته والتنمية على وجه الخصوص. وفي المقام الثاني، تستعرض هذه الورقة الجدل الدائر حول طرق نسيج الحياة وتضعه في السياق الأعم للاحتلال الكولونيالي وسياسات تطوير البنية التحتية التي تعرّفه وتحدده. ويجسد هذا الجدل الإجراءات التوليدية التي يتم تشكيل جغرافيا الإقصاء من خلالها، إلى جانب المنهجيات المنطقية والبنيوية التي توضَع فيها الشعوب من الناحية المكانية والعنصرية ضمن مخططات الكيانات الجماعية الاستيطانية الصهيونية (في ذات الوقت الذي يتم فيه فصلها وعزلها عنها). وتنظر هذه الورقة، في الجزئية الثالثة منها، في الأساليب المعتمدة في تبرير طرق نسيج الحياة باعتبارها أصولاً ضرورية لا تستغني عنها الجهود الوطنية والدولية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وأخيرًا، نختتم الورقة بالتركيز على أن نظرة عن قرب على تطوير مشاريع البنية التحتية، والتي يُنظر إليها على أنها عملية رمزية ومادية تتسم بصفة طارئة وباستمراريتها في الوقت نفسه، تضعنا في موقع قوي يمكّننا من استكشاف فضاءات التنمية وما تخبرنا به عن مساعي التنمية المتواصلة في السياق الفلسطيني.

فضاءات تطوير شبكات البنية التحتية في ظل الاستيطان الكولونيالي

لا تفتأ الأدبيات والدراسات الأكاديمية والسياساتية تركز على أهمية شبكات البنية التحتية - كالطرق وشبكات تزويد المياه والكهرباء - في عمليات التنمية التي تنفَّذ في معظم الدول الواقعة في جنوب الكرة الأرضية. وبينما يثور الاعتراض على الترتيب المناسب لمشاريع البنية التحتية والتنمية، يفترض "معظم القائمين على إعداد خطط التنمية – وعلى هدي المراحل الالغائية التي يراها روستو للنمو الاقتصادي (Rostow, 1960) - بأن شبكات البنية التحتية تمثل شرطًا

مسبقًا ضروريًا وكافيًا لـ"انطلاق" الحركة الاقتصادية، وأنها تشكل بناءاً على ذلك مؤشراً مناسباً للتقدم" (Grandia, 2013:233). وفي الواقع، فقد باتت شبكات البنية التحتية منتشرة في النقاشات التي تتناول مواضيع التنمية، كما أصبحت "مرادفة [لعبارة] الشرط المسبق، بحيث صارت بمثابة أسلوب معتمد في وسْم جميع الأشياء المفقودة في العالم المتخلف - بمعنى كل شيء يعزل حالة التخلف عن حالة الحداثة" (Rankin, 2009:70). وتظهر العلاقة المتوازية بين تطوير شبكات البنية التحتية والنمو الاقتصادي بصورة واضحة وجلية في الأدبيات التي تركز على ما يُعرف بالسيناريوهات المتأثرة بالنزاعات، والتي توسَم بإرث من شبكات البنية التحتية المادية المعطلة والمهمَلة التي لا يتيسر للمواطنين الحصول عليها على قدم المساواة فيما بينهم. وفي هذه السياقات، يرتبط نجاح الجهود التي تُبذل في سبيل إرساء دعائم الاستقرار وتوجيه مساعدات التنمية إلى المناطق "التي خرجت لتوها من الصراعات التي كانت تعصف بها" بإعادة بناء القدرات المؤسساتية للشعوب الأصلانية وشبكات بنيتها التحتية (Barakat, 2005). وبناءً على ذلك، وعقب التوقيع على اتفاقية سلام وبصرف النظر عن مدى هشاشتها من الناحية السياسية فغالبًا ما تسارع الدول والجهات المانحة إلى إعداد الخطط التي ترمي إلى تشييد مشاريع البنية التحتية في محاولة لإعادة تفعيل القطاعات الإنتاجية والارتقاء برفاهية السكان في المناطق المعنية (Del Castillo, 2008). وفي هذا الإطار، يُنظر إلى شبكات البنية التحتية والإحساس القوي بالتنمية التي تَعِد بها على أنها تحتضن آمالاً أوسع بالتوصل إلى السلام الليبرالي وإقامة الدولة وعلى أنها بمثابة أداة لا تخفى قيمتها وتعود بفوائد ملموسة على السكان وتبرِز مدى شفافية الدول المانحة فيها (انظر Collier 2007, Le More 2005).

ومع ذلك، لا تتسم هذه النظرة الإلغائية للتنمية بأنها تملك قوة محدودة من ناحية تفسير الدور الذي تضطلع به شبكات البنية التحتية في تعزيز النمو الاقتصادي، ناهيك عن تعزيز أواصر الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع (Jones and Howart, 2012)، بل لا توفر هذه النظرة سوى قدر ضئيل من المعرفة بالأساليب التي تميل مشاريع البنية التحتية إلى اعتمادها في تعزيز أنماط التشرذم وانعدام المساواة (Graham and Marvin, 2001; McFarlane and Rutherford, 2008). وبناءً على ذلك، يميل أصحاب هذه النظرة الإلغائية إلى التشديد على القيمة التقنية والاقتصادية التي تزخر بها مشاريع البنية التحتية في ذات الوقت الذي تغض الطرف فيه عن معناها الاجتماعي-السياسي والمكاني. ولا يثير هذا الأمر الدهشة بالنظر إلى أن التيار الغالب من أدبيات التنمية، من قبيل الروايات التقليدية التي ترد حول السياسة الحضرية، عادةً ما تنظر إلى هذه الشبكات كما لو كانت تشكّل مجال اختصاص المهندسين أو التكنوقراطيين، مما يحولها إلى مشاريع سياسية ولا تستحق أن يُعار إليها الانتباه في حد ذاتها (انظر Coutard, 1999; Graham and Marvin, 2001). وفي المقابل، شرعت الدراسات المتعددة الاختصاصات الحديثة - ولا سيما الجغرافيا النقدية - في استكشاف مدى مركزية البنية التحتية في إجراءات التنمية من خلال النظر إلى الطرق التي تتجسد فيها هذه الشبكات في المكان، حيث تعمل في حالات ليست بالقليلة على تعزيز علاقات القوة و"الطريقة التي تكتسب فيها شبكات البنية التحتية أهمية في الحيز السياسي، وذلك من ناحية الخطاب الذي يبررها وباعتبارها مجموعة من المواد" (McFarlane and Rutherford, 2008:364). وبذلك، تبين لنا الأبحاث التي تُعَدّ في هذا الشأن بأن البنية التحتية التي تشيَّد على نحو لا يراعي المساواة في أنماطها ولا في الحصول عليها والاستفادة منها في دول النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، ولا سيما في الدول التي خضعت للاستعمار والدول التي يُزعم بأنها خرجت من رحى الصراعات التي كانت تدور فيها، تُعتبر أيضًا نتاجًا لممارسات محددة من ممارسات التنمية الدولية التي تشكلها علاقات القوة المتجسدة في إرث البنية التحتية الكولونيالية (McFarlane, 2008; Kooy, 2008). وبناءً على ما تقدم، فبينما يُحتمل أن تعود شبكات البنية التحتية بالفائدة على مبادرات التنمية العامة وعلى مشروع بناء الدولة بعمومه، فهي تستطيع في الوقت ذاته أن تشترك بصورة فاعلة وبطرق لا يتوقعها المرء في أحيان كثيرة في عملية تعبّر عن تناقضات القوة وتمثلها.

ويتيح لنا الاحتكام إلى هذه الرؤية النقدية،التي تفرز أثرها على التفسيرات التقليدية التي تسوقها دراسات التنمية للبنية التحتية، أن ندرك الطبيعة السياسية المتأصلة لهذه الشبكات، كما يمكّننا من قراءة ممارسة التنمية باعتبارها عملية تنطوي على إعادة تنظيم المكان بصورة مستمرة، حيث يتم فيها إنتاج البنية التحتية والإقليم وتحويلهما معًا في الوقت ذاته. ويسترعي هذا الفهم المكاني لتطوير شبكات البنية التحتية انتباهنا إلى المشهد الذي تنعدم فيه المساواة وتسوده الاختلافات القائمة على أساس عنصري، وذلك على نحو لا تستطيع منهجيات التنمية المكانية المجردة أن تنتجها. ففي الواقع، تضطلع شبكات البنية التحتية بدور فعال ومحوري في تشييد الإقليم لأنها تقيم نقاط الالتقاء والترابط بين الأماكن والأشخاص وتعزلهم عن بعضهم بعضًا كذلك، مما يسهم في إعادة تعريف العلاقات المكانية من النواحي المادية والاقتصادية والسياسية (انظر Brenner and Elden, 2009; Zanon, 2011). وتكتسب هذه المقاربة المنطقية لتطوير شبكات البنية التحتية، والتي تقوم في أصولها على التاريخ العريق الذي يميز النظرية المكانية في الجغرافيا، أهمية أكبر في سياقات الاستيطان الكولونيالي - من قبيل جنوب أفريقيا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو إسرائيل. فبينما يمثل الاستيلاء على الأرض وما يوازيه من استئصال كافة السكان الأصلانيين العلامات الفارقة التي تسم الاستيطان الكولونيالي في مثل هذه البيئات، فإن القدرة الأولية على نزع ملكية هؤلاء السكان وترسيخ الاستيلاء عليها في نهاية المطاف، تستند بصورة رئيسية إلى القوة المادية التي تتمتع بها الدولة الاستيطانية والبنية التحتية التي تساندها (Harris, 2004). وبناءاً على ذلك، تشكل شبكات البنية التحتية مادة ضرورية ووسيلة رمزية يتم من خلالها غرس المجتمع الاستيطاني في الإقليم المعني في ذات الوقت الذي يجري فيه طرد الدخلاء الأصلانيين من إقليمهم وتفريغه منه. ومع انتشار مشاريع البنية التحتية الاستيطانية الكولونيالية، عادةً ما يتم تطبيع هذه المشاريع في الحالات التي ترتبط فيها بمجازات الحداثة والتقدم والتنمية. ويسمح لنا استحضار الإدراك المكاني والسياسي للأساليب التي تكتسب فيها شبكات البنية التحتية صفة إقليمية في أوضاع الاستيطان الكولونيالي باستكشاف فضاءات التنمية - وهي عبارة عن اصطلاح يشدد على إنتاج المكان باعتباره ممارسة مادية توظف الخطاب في نهجها[123].

ومن شأن هذا الانتباه إلى نظريات الجغرافيا الراسخة في مجال التنمية أن ترقى بفهمنا للمساعدات التي تقدمها الدول المانحة وممارسات التنمية الوطنية التي تميل إلى تعزيز وإعادة إنتاج طابع شبكات البنية التحتية الكولونيالية في السياق الفلسطيني، وهو طابع يلفه غطاء عنصري ويقوم على أساس تجزئة الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصالها وتنعدم فيه المساواة. ففي فلسطين، وفي الضفة الغربية المحتلة على وجه الخصوص[124]، يفترض النموذج الذي اعتمده القائمون على إعداد خطط التنمية على مدى العقدين الماضيين - أي منذ التوقيع على اتفاقيات السلام "المؤقتة" في أوسلو - بأن الاحتلال يُعتبر حدثاً مؤقتاً وعابراً، ولا يُنظر إليه باعتباره حالة بنيوية. وهذا هو النموذج الذي يسود في المراحل التي تعقب انتهاء الصراعات. ولا تميل هذه النظرة إلى استيعاب الوقائع الحالية على الأرض فحسب، بل إنها تثير الالتباس بين الصراع القائم والاستيطان الكولونيالي. وبحسب التفسير الذي يراه جون كولينز (John Collins)، فإن استعمال مصطلح الصراع في فلسطين دونما تمييز أو تحديد لمضمونه يضفي الغموض والضبابية على المشروع الاستيطاني الكولونيالي الذي لا تنفك إسرائيل تنفذه، ناهيك عن الهيكليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في أساسها على استخدام العنف والتي تعرّفه وترسي دعائمه، بما فيها شبكات البنية التحتية (2010). ونتيجة لذلك،

123 للاطّلاع على تفسير جغرافي لفضاءات التنمية في حالة زيمبابوي انظر: Donald Moore"s Suffering for Territory (2005).

124 بينما تركز هذه الورقة على الضفة الغربية المحتلة، يمكننا معاينة الطبيعة العنصرية لشبكات البنية التحتية التي تشيدها إسرائيل في الكثير من المناطق الأخرى، من قبيل قطاع غزة أو القرى غير المعترف بها في صحراء النقب.

عملت دولة إسرائيل الاستيطانية على تحويل شبكات البنية التحتية إلى أصول تخلق أشكالاً مكانية مزدوجة من خلال الشبكات التي تقوم في جوهرها على أسس إثنية. وقد أعادت السلطات الإسرائيلية تصميم هذه الشبكات بصورة فعلية، حيث حولتها من غايتها الأصلية والنفعية في حقيقتها إلى أدوات سياسية ورمزية للمشروع القومي الإثني الذي ترعاه إسرائيل (انظر Azaryahu, 2001; Weizman, 2004; Jabary Salamanca, 2013). وبناءاً على ذلك، فقد باتت شبكات البنية التحتية توظَّف في إعادة التعبير عن المكان بطرق تشكل مصدرًا للارتباط، وباعتبارها وسيلة تفضي إلى إزالة ارتباط السكان الأصلانيين بهذا المكان وممارسة التمييز ضدهم وإحكام السيطرة عليهم كذلك (انظر Halper, 2000; Weizman, 2007; Jabary Salamanca, 2010). وفي الوقت نفسه، توصف السياسات الإسرائيلية التي تستهدف شلّ شبكات البنية التحتية من خلال الإجراءات البيروقراطية التي يطبقها الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى تدميرها بالوسائل العسكرية، على أنها أسلوب بتسبب في "عوق تنمية" (Roy 1987, 2004) المجتمع الفلسطيني أو "تعطيل تحديثه بصورة قسرية" (Graham, 2002a, 2002b). وعلى الرغم من ذلك، فقد اتجه القائمون على إعداد خطط التنمية نحو الاستثمار في الشبكات الفلسطينية التي تستوعب الاحتلال الكولونيالي عوضًا عن تحدي ومجابهة الطابع العنصري الذي يلف البنية التحتية، سواء كان عن طريق ما تسهم به في ترسيخ انعدام المساواة في الاستفادة من شبكاتها وتعزيز الاعتماد على إسرائيل - كما هو الحال في قطاعيّ الكهرباء والماء – أو من خلال المصادقة على العزل العنصري - كما هو الحال في شبكات الطرق.

وتشكل الطرق حالة خاصة لأنها تمثل معْلمًا من المعالم التي تجسد السياسات الكولونيالية وسياسات الفصل العنصري التي تميز دولة إسرائيل (Jabary Salamanca, 2013). ومن وجهة نظر المواطنين الفلسطينيين، تمثل شبكات الطرق التي تشقها إسرائيل، في واقع الأمر، طرقاً التفافية تيسر للإسرائيليين التنقل بين مختلف الأماكن، ولكنها تجعل من تنقلهم وحركتهم أمرًا مستحيلاً. كما تمثل هذه الشبكات أحد أبرز ملامح الكولونيالية الثابتة والباقية، لأنها تزخر بآثار العنف الذي مارسته إسرائيل في ترحيل الفلسطينيين عن أراضيهم وديارهم بصورة قسرية ونزع ملكيتهم لها، ناهيك عن العزل العنصري الذي مارسته بحق الفئات الحضرية والريفية الأصلانية من أبناء الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، فبينما تقر الأدبيات التي تتناول فلسطين بالدور المحوري الذي تضطلع به شبكات الطرق التي تشقها إسرائيل وما يقترن بها من سياسات الإغلاق وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية في فرض القيود على مساعي التنمية، فنادرًا ما تولي هذه الدراسات انتباهها إلى الأساليب التي تسهم بها مشاريع شبكات البنية التحتية "الوطنية" الفلسطينية في تقويض هذه المساعي نفسها كذلك. فلو كانت الطرق التي شيدتها إسرائيل في الضفة الغربية ترسي دعائم الاستيطان الكولونيالي وتتسبب في نزع ملكية السكان الأصلانيين وحرمانهم من أراضيهم ومقدراتهم فيها، لتحول العمل الجاري حاليًا على إنشاء شبكة طرق مستقلة للفلسطينيين إلى نتيجة طبيعية لا مفر منها. وسوف نأخذ شبكة طرق نسيج الحياة، في الفصول التالية من هذه الورقة، باعتبارها النقطة التي ننطلق منها لاستكشاف ما توحيه مشاريع "التنمية" بشأن فضاءات تطوير شبكات البنية التحتية بعد مرور عقدين على إبرام اتفاقيات أوسلو وفي سياق الاستيطان الكولونيالي الذي طال أمده في الأراضي الفلسطينية. وفي حين يرى خطاب التنمية بأن هذه الطرق هي بمثابة أدوات تستهدف تحسين حركة المواطنين الفلسطينيين وتسهيل تنقّلهم وتوسيع آفاق النمو الاقتصادي وتعزيز المساعي التي ترمي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فنحن نرى بأن السمة المادية التي تسم شبكات البنية التحتية هذه، والخطاب الذي يعمل على تمكينها وإيجاد التبريرات لها، تُستثمر مع العلاقات الاجتماعية-السياسية والاقتصادية والمكانية الوافرة التي تعزز العلاقات الكولونيالية. وبدلاً من الاحتكام إلى الوسائل المحايدة التي تيسر الوصول إلى الغايات الحقيقية، فنحن نفترض بأن شبكة الطرق الفلسطينية التي تمول الدول المانحة شقها وتشييدها في الضفة الغربية تتشح بهندسة علاقات القوة التي تحتل مكانة مركزية في العمل

الدؤوب على إعادة صياغة الفضاء الاستيطاني الكولونيالي. ومن خلال إماطة اللثام عن الخطاب الذي يوظف جملة من الروايات المتعددة والمواد والممارسات والأطراف المتعددة التي تشارك في إقامة شبكة الطرق المذكورة، فسوف يتيسر لنا أن نفهم أن طرق نسيج الحياة ما هي إلا محصلة للاستيطان الكولونيالي ووسيلة تفضي إليه، فضلاً عن كونها مرآة تعكس الآثار التكنوقراطية التي تنزع الصفة السياسية عن الآثار التي تفرزها أشكال التنمية الفلسطينية التي تتناقض مع طقوس بناء الدولة والأداء الاقتصادي، بدلاً من أن تتحدى الحاضر الاستيطاني الكولونيالي.

إعادة هندسة نسيج حياة السكان الأصلانيين

لقد أثارت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، المعروفة بانتفاضة الأقصى والتي اندلعت في شهر أيلول/سبتمبر 2000 في معرض الرد على السياسات الكولونيالية الإسرائيلية المتواصلة، حملة وحشية أطلقتها إسرائيل لقمعها ووأدها في مهدها. وقد أفضت هذه الحملة إلى قتل واعتقال الآلاف من المواطنين الفلسطينيين، وإعادة احتلال المدن والبلدات والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدمير أعداد كبيرة من منازل المواطنين الفلسطينيين وشبكات البنية التحتية التي مولتها الدول المانحة. وكان من جملة التدابير الدراماتيكية التي نفذتها إسرائيل، والتي لم تكن أقل في آثارها التدميرية، نظام الإغلاق الشامل الذي عمل على تغيير المشهد الجغرافي الفلسطيني على نحو لا يمكن تصويبه أو الرجوع عنه، وتدمير الاقتصاد وتقطيع أوصال الحياة الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تجسد هذا الإغلاق وبصورة تدريجية في مجموعة متنوعة من شبكات البنية التحتية المادية التي أقامتها إسرائيل - من قبيل الحواجز العسكرية وإغلاق الطرق وشبكات الطرق المستقلة والجدار العازل –إلى جانب القيود العسيرة التي فرضتها على حركة المواطنين الفلسطينيين وتنقّلهم –من خلال نظام المرور العسكري البيروقراطي –مما حرمهم من حقهم في حرية الحركة. وبينما مكّنت مشاريع البنية التحتية "المادية" إسرائيل من استعمار الأرض الفلسطينية من خلال الإجراءات التي استهدفت تقطيع أوصال المكان وتفتيته، تكفّل نظام المرور بتحويل الحق العام إلى امتياز يُمنح لقلة قليلة من المواطنين الفلسطينيين وعلى أساس كل حالة على حدة (Hass, 2004). وغني عن القول أنه لو تحول الإغلاق إلى إجراء استثنائي خلال الانتفاضة من ناحية نطاقه ومدته وقساوته، فلم تكن هذه السياسة جديدة في واقع الأمر. فقد شرعت إسرائيل، بحسب ما دأبت عميرا هاس (Amira Hass) على الافتراض، في فرض القيود الشاملة على حركة المواطنين الفلسطينيين خلال شهر كانون الثاني/ يناير 1991، وتحولت هذه القيود على مدى سني اتفاقيات أوسلو من كونها تدبيرًا مؤقتًا إلى سياسة دائمة ومُحكمة توظفها إسرائيل في مواجهة السلطة الفلسطينية واللامبالاة الدولية (2004). وقد أضحت هذه العلاقة الوثيقة بين الهيمنة على الأرض والسيطرة على حركة البضائع والأشخاص هي ما يعرّف استعمار فلسطين ويعزز أواصره بصورة جوهرية (Brown, 2004).

ومع بداية الانتفاضة، تحول فرض القيود على الفلسطينيين ومنعهم من السفر والتنقل على الطرق الرئيسية والثانوية في الضفة الغربية إلى جزء محوري من نظام الإغلاق الذي فرضته إسرائيل عليهم. وتبرر إسرائيل هذه السياسة غير المكتوبة والتي تنفذها لدواعٍ أمنية تحت ذريعة أن جميع الفلسطينيين يشكلون خطراً أمنيّاً عليها. ومع ذلك، فقد كان المنطق الذي يقف وراء "نظام منع السفر على الطرق" (B"Tselem, 2004)، كما بات واضحاً مع مرور السنوات، يتمثل في الدافع نحو فرض الفصل على أسس إثنية. ويأتي ذلك في إطار السعي إلى فصل المستوطنين في حركتهم وتنقلهم وأماكن إقامتهم وعيشهم عن السكان الفلسطينيين الأصلانيين (انظر Weizman, 2007; Parizot, 2009). وبناءً على ذلك، ففي الوقت الذي كان المستوطنون يستطيعون فيه السفر والتنقل بحرية بين مناطق الضفة الغربية على الطرق السريعة المخصصة لهم دون غيرهم (والتي شقتها إسرائيل وشيدتها على الأراضي التي صادرتها من أصحابها الأصلانيين) وعلى الطرق الرئيسية التي تضمها الشبكة الفلسطينية، بات معظم الفلسطينيين مجبَرين على

استخدام طرق بديلة طويلة ومتعرجة وغير معبدة في بعض الحالات لغايات التنقل من منطقة إلى أخرى. وعلاوةً على ذلك، فقد تسبب نظام منع الفلسطينيين من السفر على الطرق وغيره من القيود التي فرضتها إسرائيل على حركتهم في منع الغالبية الساحقة منهم من الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومصادر المياه والمؤسسات التعليمية والمراكز الصحية التي لا غنى لهم عنها، وإلى بقية مكونات نسيج الحياة كذلك. وخلال العام 2004 وحده، مُنع الفلسطينيون من استخدام 41 طريقًا، يبلغ مجموع طولها 732 كيلومترًا، في الضفة الغربية لأنها كانت إما مغلقة بالكامل أو بصورة جزئية أمامهم، أو لأنه كان يتوجب عليهم الحصول على تصاريح خاصة تسمح لهم بالسفر عليها أو لأن قيودًا أخرى كانت مفروضة على السفر عليها (B"Tselem, 2004). كما نشرت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من 674 عائقاً، بما فيها من الحواجز العسكرية والسواتر الترابية والبوابات وغيرها، بغية التحكم في حركة الأشخاص ونقل البضائع من تجمع سكاني إلى آخر (World Bank, 2004a). وفضلاً عما تقدم، عمل الجدار العازل، الذي شرعت إسرائيل في تشييده في العام 2002، على تعزيز آثار الإغلاق، بل واستفحالها في بعض التجمعات السكانية الفلسطينية. وقد استتبع هذا الأمر ارتفاعًا باهظًا في تكاليف المواصلات وأحدث تغييرًا جوهريًا في عادات السفر لدى الفلسطينيين، الذين لم يعد بإمكانهم تخطيط مسار سفرهم بصورة اعتيادية ولا الوصول إلى العديد من المناطق الحضرية والريفية التي بات يستحيل عليهم الوصول إليها. وبهذه الطريقة، فرضت إسرائيل على الفلسطينيين ظروفًا تجعل حركتهم وتنقلهم أمرًا مستحيلاً، وهو ما أدى إلى "تعطيل حياتهم" خلال الفترة التي بلغت الانتفاضة فيها ذروتها.

وقد تسبب الطابع التدميري، الذي اقترن بنظام الإغلاق، بالمسؤولية عن خلق أزمة إنسانية صنعتها إسرائيل وجعلت شرائح واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني يكابدونها ويعانون منها. وبموجب ما جاء في تقارير البنك الدولي التي صدرت في هذا الخصوص، كان الإغلاق هو العامل الرئيسي الذي تسبب في معاناة الشعب الفلسطيني من "واحدة من أسوأ فترات الركود التي شهدها التاريخ الحديث". وقد أفضت هذه المعاناة بما يقرب من نصف السكان الفلسطينيين إلى العيش تحت خط الفقر (World Bank, 2004b:1). وبالفعل، فإذا كانت حرية الحركة هي بمثابة مورد يتساوى في أهميته مع الأرض أو المياه لكونها تيسر وسائل الإنتاج في المجتمع وتمكنها (Hass, 2004)، فقد بات الحرمان منها وفرض القيود العسيرة التي تنظمها تشكل معْلماً أصيلاً من معالم الإجراءات التي انتهجتها إسرائيل في قمع الفلسطينيين واضطهادهم وعوق مشاريع التنمية التي يحتاجونها وتأخيرها في مناطقهم (Roy, 2004). فمن خلال حرمان الفلسطينيين من الحركة ومنعهم من الوصول إلى المدخلات الحيوية التي لا يستغنون عنها لتعزيز النمو داخل تجمعاتهم، فقد أسهم نظام الإغلاق ومنع حرية الحركة إسهامًا كبيرًا في انهيار الاقتصاد الفلسطيني وتحجيم تطوره إلى حد لا يمكن تخيله (Roy, 1987). وقد استتبع هذا الوضع الذي لم يعُد الفلسطينيون يطيقونه ضغطًا كبيرًا مارسته الهيئات الدبلوماسية والدول المانحة ومؤسسات حقوق الإنسان التي عبّرت عن إدانتها للحكومة الإسرائيلية وطالبتها بإزالة ما تفرضه من قيود على حركتهم وتنقلهم لكي تعود حياتهم إلى "طبيعتها". وقد ألقت هذه الأصوات، التي انضمت إليها فتوى محكمة العدل الدولية بشأن انعدام الصفة القانونية لتشييد الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة ونظام الإغلاق المرتبط به (ICJ, 2004)، بظلالها على دولة إسرائيل.

تدفق الحياة في نسيج الطريق

في شهر كانون الثاني/يناير 2004، وبعد حوالي أربع سنوات من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وفي إطار الاستجابة للضغوط الدولية المتزايدة، شكّل وزير الدفاع الإسرائيلية فريق عمل للتعامل مع موضوع "نسيج الحياة" الفلسطينية (وهي عبارة تعني «ميكرام حاييم» بالعبرية). وقد قُدمت هذه اللجنة، التي ترأسها الجنرال المتقاعد باروخشبيغل، على أنها مبادرة إنسانية من شأنها ضمان الوفاء بالاحتياجات الأمنية الإسرائيلية بطريقة تتيح «وإلى أقصى حد

ممكن، نسيج حياة كريمة وإنسانية للفلسطينيين» (Haaretz, 2004). وقد سعى برنامج هذه اللجنة، في جوهره، إلى حياكة نسيج جديد لشبكات البنية التحتية للسكان الفلسطينيين، حيث كان يقضي باستيعاب السياسات الإسرائيلية التي ترمي إلى تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتفتيتها وعزل التجمعات السكانية فيها عن بعضها بعضًا وفرض الإغلاق عليها، إلى جانب محاولة تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية التي أفضت إليها تلك السياسات على مدى العقود السابقة. وعلى وجه التحديد، كان الدافع الذي يقف وراء مبادرة نسيج الحياة يتألف من شقين. فمن جانب، تتيح هذه المبادرة لإسرائيل الاضطلاع بالإدارة الجزئية للأراضي الفلسطينية وتجنُّب استفحال الأزمة الإنسانية التي كان من الممكن أن تجبر الحكومة الإسرائيلية على التدخل عن طريق تقديم المساعدات الغذائية والأساسية للسكان الفلسطينيين (Weizman, 2004). ومن جانب آخر، تسمح المبادرة المذكورة بإعادة ربط شبكات البنية التحتية الفلسطينية – كشبكات الطرق والكهرباء والماء –التي جرى تعطيلها وقطعها بسبب بناء الجدار العازل وغيره من مشاريع البنية التحتية الكولونيالية. وبالفعل، فإذا كان التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على السياسات الكولونيالية الإسرائيلية هو السبب الذي يعيد نسيج الحياة إلى مجاريه، حسبما افترضته حكومة إسرائيل، فإن تقديم "حلول" مجتزأة وآنية لشبكات البنية التحتية والأمور اللوجستية المرتبطة بها قد تحول إلى شأن عملياتي أساسي تشتغل بهذه الحكومة في أعمالها اليومية.

وبينما سعى برنامج نسيج الحياة في بادئ الأمر إلى التعامل مع المعاملة اللاإنسانية التي يعامل بها جنود الجيش الإسرائيلي المواطنين الفلسطينيين على الحواجز العسكرية وبوابات الجدار العازل التي تنتشر في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أنه حوّل اهتمامه بالتدريج إلى الوقائع الجغرافية التي نجمت عن نظام منع السفر على الطرق. وبذلك، ففضلاً عن"إضفاء صبغة مدنية" على الحواجز العسكرية، أصبح العمل على تصميم شبكة طرق بديلة للفلسطينيين لتيسير حركة الأشخاص ونقل البضائع يشكل أحد الأولويات الرئيسية التي يعمل هذا البرنامج على تنفيذها. ولهذه الغاية، أعد الجيش الإسرائيلي خطة شاملة للطرق المخصَّصة لاستخدام الفلسطينيين دون غيرهم. وتهدف هذه الخطة إلى الحيلولة دون تسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين في شلّ حركتهم في بعض المناطق، في ذات الوقت الذي تعزز فيه الفصل بينهم وبين الإسرائيليين وترسخه. وقد دعت هذه الخطة، التي جاءت تحت عنوان "كل شيء يتدفق"، إلى إنفاذ الفصل التام بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال تخصيص الطرق الرئيسية في الضفة الغربية لاستخدام المستوطنين، وترك شبكة من الطرق الثانوية التي تمر عبر القرى ومراكز المدن للفلسطينيين. ولكن إسرائيل سحبت هذا البرنامج، عقب الانتقادات التي وُجهت إليه[125]، واستبدلته بما يعرف بـ"خطة الطرق والأنفاق". وفي هذه النسخة المنقحة من مبادرة نسيج الحياة، تم إنجاز الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال الجسور وتقاطعات الطرق، حيث يسافر المستوطنون على الطرق العلوية بسرعة عالية ويسافر الفلسطينيون على الطرق السفلية، وهي الطرق التي يُشار إليها بطرق "نسيج الحياة". وتسمح هذه الخطة، التي تنص على تشييد ما يزيد عن 24 نفقًا و56 طريقًا، للمركبات الفلسطينية بالسفر على ما لا يتجاوز 20% من الطرق المخصَّصة لسير المركبات الإسرائيلية. وقد بات العزل يشكّل المنطق الذي يقف وراء هذه الترتيبات الجديدة لشبكات البنية التحتية، حيث تم تخصيص شبكتين منفصلتين للمستوطنين والفلسطينيين في الضفة الغربية. ووفقًا لما اقترضته مؤسسة الدفاع الإسرائيلية، فقد جاءت هذه الخطة «نتيجة لسياسة الحكومة التي ترمي إلى تسريع وتيرة

125 فقد اشتكى مجلس التجمعات اليهودية في يهودا والسامرة (المعروف بـ»مجلس ييشا» - YESHA Council) من أن هذه الخطة قد لا تسمح بتشييد المزيد من الطرق التي تخدم الإسرائيليين لأن البعض سيحتج بأنها لا تخدم سوى "المحتلين"، مما ينزع الصفة القانونية عنها. انظر الموقع الإلكتروني: http://www.imra.org.il/story.php3?id=28151

الفصل عن الفلسطينيين» (BBC, 2006). وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تحظَ بالمصادقة الرسمية، فقد تم تنفيذ طائفة واسعة من بنودها ومحاورها، وما يزال العمل جاريًا على شق طرق نسيج الحياة وتشييدها منذ صدورها.

لقد كانت طرق نسيج الحياة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخطة "فك الارتباط" التي أعدها أريئيل شارون، والتي ساعدت إسرائيل على إحكام قبضتها على أراضي الضفة الغربية وفرض هيمنتها عليها تحت ذريعة سحب المستوطنين من قطاع غزة، وتخليص نفسها من صفة القوة القائمة بالاحتلال. ووفقاً لما تلاحظه هذه الخطة، كانت إسرائيل تنوي تقديم يد العون والمساعدة لتحسين البنية التحتية لشبكة المواصلات من أجل توفير تواصُل في شبكة المواصلات في الضفة الغربية.[126] وبهذه الطريقة، أضحى «تواصل شبكة المواصلات» يشكل وسيلة تستهدف استبدال تواصل الأراضي من خلال إعادة ربط المراكز السكانية الفلسطينية المتضررة من نظام الإغلاق بصورة مصطنعة وعبر شبكة الطرق والأنفاق التي يشملها برنامج نسيج الحياة. و»من خلال تحويل حركة السير الفلسطينية ونقلها بعيدًا عن المناطق التي تقع تحت السيطرة الحصرية للمستوطنات الإسرائيلية»، أسهمت طرق نسيج الحياة في مأسسة نظام الإغلاق في ذات الوقت الذي أضفت فيه صفة شرعية على التوسع المحموم الذي تشهده المستعمرات (المستوطنات) وبناء الجدار العازل والتعديات المتواترة على أراضي المواطنين الفلسطينيين (دائرة شؤون المفاوضات، 2005). وفي نهاية المطاف، كانت الغاية من إنشاء هذه الطرق تكمن في إيجاد حل لمشكلة إستراتيجية أكبر كانت متأصلة في الإطار الإقليمي الذي أسبغت اتفاقيات أوسلو طابعًا رسميًا عليه. وبعبارة أخرى، «ما هو السبيل إلى تمكين الفلسطينيين من السفر والتنقل بين الجزر الإقليمية التي تقررها اتفاقيات أوسلو - مناطق (أ) و(ب)، والتي تبلغ نسبتها ما يقرب من 40% من مساحة الضفة الغربية - على طرق لا يستخدمها المستوطنون» (FMEP, 2004). وبناءً على ما تقدم، تحولت طريق نسيج الحياة إلى النتيجة الطبيعية التي أفرزتها البنية التحتية التي تتواءم مع هيكلية الاحتلال وبنيته. وفي هذا المقام، فلو كانت اتفاقيات أوسلو تتعلق بشرعنة استعمار ما تبقى من أراضي الفلسطينيين من أجل ترسيخ المجتمع الاستيطاني وتثبيته فيها، فذلك يمثل زرع نظام اجتماعي ومكاني جديد في هذه الأراضي. وبالتالي، فإن تحويل نسيج الحياة للسكان الأصلانيين كان يعبّر عن محاولة لإعادة موضعة السكان الفلسطينيين ضمن نطاق حدود جديدة تُفرض عليهم وتجسد الجيوب التي يتزايد عزلهم فيها. وبعبارة أخرى، كان من الواجب تقطيع أوصال نسيج الحياة للسكان الأصلانيين وإعادة تجميعه من أجل توفير الحماية المطلوبة للمستوطنين وتوسيع نطاق نسيج حياتهم المادية.

استحضار الجانب الإنساني لبرنامج "نسيج الحياة"

تمكّنت الحكومة الإسرائيلية، من خلال تعريف ما يجب أن يكون نسيج الحياة الفلسطينية عليه، من إعادة الاستيلاء على حياة الفلسطينيين وإعادة تشكيلها وإعادة بنائها في نهاية المطاف بما يتوافق مع ضرورات الاستيطان الكولونيالي. ومع ذلك، كان هذا الاستيلاء يوظف خطاباً يبرره بقدر ما أصبح برنامج نسيج الحياة يمثل مؤشراً "إنسانيّاً" يستحضر الاحتياجات الأمنية والقضايا التي تمس حياة الفلسطينيين: بمعنى اعتبارها عيناً من الأعيان التي يمكن تعطيلها وتدميرها من أجل حماية المشاريع الاستيطانية، كما يمكن تطويرها وتنظيمها بطرق تخفف من العنف في صورة "إنسانية". فبالنسبة إلى حكومة إسرائيل، تنبع هذه المعادلة الأمنية-الإنسانية من منطق "أهون الشرين"، بمعنى أن إسرائيل تتقبل السير في مسار لا ترغب فيه من أجل الحيلولة دون وقوع ظلم أو حيف أكبر. وفي هذا المقام، يفترض إيال وايزمان (Weizman Eyal) بأن العمل الذي يقوم على عقد التوازن بين هذين الأمرين يُستنبط من مبدأ

126 انظر المبادئ الرئيسية التي تنص عليها خطة فك الارتباط في هذا الشأن. وهذه الخطة منشورة على موقع دائرة شؤون المفاوضات: http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=108

"التكافؤ" القانوني، الذي يمثل أبلغ مظهر من مظاهر "أهون الشرين"في القانون الدولي الإنساني (2012). وفي معرض استناده إلى قضية الجدار العازل الذي تشيده إسرائيل في الضفة الغربية، يبين وايزمان كيف أن مبدأ "التكافؤ" يصبح مغروسًا في أشكال مكانية ومعمارية مادية من خلال سجل إنساني وقانوني، وهذا بدوره خلق الظروف المواتية التي حولت الجدار من قضية جغرافية رئيسية إلى قضية إنسانية أضفت عليه صفة شرعية في نهاية المطاف. وكما هو حال "الجدار الإنساني"، شكلت طرق نسيج الحياة محاولة للتعمية على العنف وفضاءات الاستيطان الكولونيالي وإخفائها وإضفاء الطابع المدني عليها من خلال استحضار الموقف النبيل الذي تبنته إسرائيل تجاه الفلسطينيين. وفي واقع الحال، فقد عمل برنامج نسيج الحياة على "تحويل "النزعة الإنسانية" إلى فئة إستراتيجية ضمن العمليات العسكرية الإسرائيلية" (Weizman, 2004:149).

وتتحول بلاغة الخطاب "الإنساني" الذي يشكل المرحلة الحالية من الاحتلال الكولونيالي، والذي تصاعد بالتوازي مع التدخلات الإنسانية واسعة النطاق التي تلت اندلاع الانتفاضة، إلى محاولة لتطبيع هذا الاحتلال (Weizman, 2004). وطبقًا لما جاء على لسان وايزمان، فإن "ضابط الشؤون الإنسانية" المسؤول عن برنامج نسيج الحياة، وهو باروخشبيغل، يمثل "أفضل تجسيد للمحاولات التي تبذلها إسرائيل في سبيل حكم الأراضي المحتلة، وذلك عن طريق "إدارة" الوضع الإنساني باعتباره أداة من أدوات سياسة الدولة" (2012:83). وبناءً على ذلك، فلم يعُد الطابع الإنساني يمثل إجراءً يحد من العنف أو يحجّمه، وإنما "بات يرافق العنف ويجعل منه أمراً ممكناً"- بحسب ما يفترضه كوتيف (Kotef) (2010:181). لقد كانت هذه القشرة الإنسانية التي طُعِّم بها برنامج نسيج الحياة وغُرست فيه هي ما مكّنت حكومة إسرائيل في نهاية المطاف وعلى عدة أصعدة من المشاركة في الانتقادات التي كانت توجَّه إلى المؤسسات الإنسانية ومشاريع التنمية التي كانت تمارس الضغوط عليها من أجل التوصل إلى حلول فورية للآثار الاجتماعية والاقتصادية التي اتبعها نظام الإغلاق واستيعابها ومعالجتها. وطبقًا لما يراه وايزمان، "يعني التواجد المكثف لضباط الشؤون الإنسانية في ميدان العمليات العسكرية أن الجيش لم يعُد ينظر إليهم على أنهم هامشيين في العمليات التي ينفذها، بل بات يحرص على مشاركته في البيئة العسكرية، تمامًا كما حول حال السكان الذين يقبعون تحت نير الاحتلال ومنازلهم وشوارعهم وبنيتهم التحتية" (2004:152). وبهذه الطريقة، انتهى المطاف بالجيش الإسرائيلي إلى التعاون مع الدول المانحة والمؤسسات المالية ومنظمات حقوق الإنسان - وهي عينها الأطراف التي يعارض سياساتها -وذلك في سياق الجهود التي يبذلها لتحويل مسار تدفق البضائع والأشخاص عبر شبكة بديلة من الطرق المخصصة للفلسطينيين ونتيجة لذلك، فلم يعمد برنامج نسيج الحياة وما اقترن به من حلول البنية التحتية والحلول اللوجستية إلى خلق واقع جغرافي جديد بما يشمله من بنية تحتية جديدة، بل شكّل محاولة لإعادة تعريف العلاقات القائمة بين المستوطنين والمؤسسات الإنسانية ومنظمات التنمية أيضاً.

الاستيطان الكولونيالي يستجدي التنمية

في ضوء ما تقدم، شكّلت خطة الطرق والأنفاق أحد المساعي الرئيسية التي نفذتها حكومة إسرائيل لإعداد الخطط والموازنات وتسويق الجانب الإنساني الذي يغلفها. وقد نجحت هذه الخطة وإلى حد بعيد في احتواء سيل الانتقادات الدولية التى وُجهت إلى إسرائيل. وبعد ما يزيد عن عقد من إعمال سياسات الإغلاق الإسرائيلية وبعد أربعة عقود من إهمال البنية التحتية وعوق مبادرات التنمية ومشاريعها في الأرض الفلسطينية المحتلة، مكّنت الخطة المذكورة وللمرة الأولى مهندسي سلطات الاحتلال من تصميم وتنفيذ شبكة شاملة من الطرق التي يقتصر استخدامها على الفلسطينيين في الضفة الغربية. ومع ذلك، فلم تُبدِ حكومة إسرائيل الاستعداد للتعامل بمفردها مع العبء المالي

الذي يفرضه مشروع ينطوي على إنشاء شبكة طرق يبلغ طولها 500 كيلومتر، ويشتمل في معظمه على إعادة تأهيل الطرق الثانوية وتبلغ تكلفته الإجمالية 200 مليون دولار. وفي هذا السياق، توجهت حكومة إسرائيل، خلال شهر أيلول/سبتمبر 2004 وفي إطار استغلالها للأزمة الإنسانية التي افتعلتها، إلى الدول المانحة من خلال البنك الدولي وطلبت المساعدة التي تحتاج إليها لتمويل خطتها. ولم يكن الوقت الذي اختارته الحكومة الإسرائيلية غير ذي أهمية، لأن هذا المشروع الحيوي الذي يرمي إلى تطوير البنية التحتية جاء ضمن إطار خطة فك الارتباط عن قطاع غزة، وفي سياق المفاوضات المكثفة التي كانت تدور بين المجتمع الدولي وإسرائيل بغية إعادة إحياء الاقتصاد الفلسطيني (Le More, 2008). وفي حقيقة الأمر، فقد نُشرت التقارير التي تفيد بأن هذا المقترح مثل ردّاً من جانب الحكومة الإسرائيلية على التقرير الذي أصدره البنك الدولي تحت عنوان "فك الارتباط، والاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات"، والذي شدد فيه على أن انتعاش الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على تنفيذ تحوُّل جذري في سياسة الإغلاق الداخلي. ووفقًا لما تلاحظه آني لو مور (Anne Le More)، "فلم يكن بوسع الدول المانحة سوى إبداء غبطتهم وسرورهم بنية إسرائيل تسهيل الحركة والتواصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو أمر لم تفتأ هذه الدول تقول أنه يمثل شرطًا مسبقًا لضمان انتعاش الاقتصاد الفلسطيني" (2005:132). وبذلك، كانت إسرائيل تطلب من الناحية العملية من الدول المانحة أن تمول ممارساتها الكولونيالية وفقًا للتصور الذي تراه في استبدال تواصل الأراضي بـ"تواصل شبكة المواصلات" في الضفة الغربية، مما أدى بالتالي إلى تفريغ أي إمكانية لبسط السيادة الفلسطينية على إقليمها من فحواها ووأدها في مهدها.

وقبل عرض خطة الطرق والأنفاق بصورة رسمية على الدول المانحة، طلب البنك الدولي من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA))) إعداد دراسة يحلل فيها الخرائط المرفقة بالخطة الإسرائيلية بغية الوقوف على ما يُحتمل أن تفرزه من آثار وتبعات (انظر الشكل 1 أدناه). وقد أماط مكتب الأمم المتحدة اللثام في التقرير الذي أعده في هذا الخصوص عن الطابع السياسي المتأصل الذي يسِم هذه الخطة، وذلك بناءً على دراسة التداخل القائم بين الطرق والأنفاق التي تقترحها وشبكة المواصلات والمستوطنات الكولونيالية والجدار العازل. وفضلًا عن ذلك، بيّن هذا التقرير أن إسرائيل كانت قد تقدمت بطلب إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتمويل تشييد شبكة طرق نسيج الحياة (والتي كان يبلغ طولها 136.4 كيلومتراً)، وكان جزء من هذه الطرق (54.2 كيلومترًا) قيد الإنشاء بالفعل. وكان هذا الطلب قد قُدم إلى الوكالة بموافقة السلطة الفلسطينية. واستعرض مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية النتائج التي تفضي إليها هذه الخطة في اجتماع اصطبغ بالتعقيد مع ممثلي الدول المانحة، حيث وقف فيه ممثل سويسرا، حاملة لواء القانون الدولي الإنساني، خلال الكلمة التي ألقاها وعبّر بغضب عن امتعاضه من هذا المقترح الذي لم يكن مقبولاً فحسب، وإنما شكّل انتهاكًا للقواعد الدولية[127]. وفي نهاية المطاف، رفضت السلطة الفلسطينية وجميع الدول والجهات المانحة، بما فيها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المشاركة والاستثمار في خطة تنطوي على الاعتراف الواقعي بالاحتلال الكولونيالي وتقديم الدعم له. وبحسب ما جاء على لسان وزير التخطيط الفلسطيني السابق غسان الخطيب، تعمل هذه الخطة على «الإبقاء على المستوطنات وتعزيز قيام نظام الفصل العنصري» (Hass, 2004). ومن بين النتائج المباشرة التي أفضى إليها الاجتماع المذكور تشكيل لجنة فلسطينية خاصة بناءً على قرار أصدره مجلس الوزراء الفلسطيني في هذا الشأن. وتضم هذه اللجنة في عضويتها ممثلين عن مختلف الوزارات وعن المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) ووحدة دعم المفاوضات، وأُنيط بها تقييم المشاريع التي تُطرح في

127 مقابلة مع موظف سابق لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آب/أغسطس 2012.

المستقبل لإعادة تأهيل الطرق في الضفة الغربية على أساس كل حالة على حدة[128]. وبحسب ما تلاحظه عميرا هاس، فقد كان قرار مجلس الوزراء الفلسطيني استثنائيًا لأنه رفض المنطق الذي يقف وراء شبكة طرق نسيج الحياة، وهو ما شكل علامة فارقة في التاريخ الطويل للسلطة الفلسطينية التي دأبت على الإحجام عن رفض السياسات الإسرائيلية، ولا سيما سياسات الإغلاق وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتفتيتها أو اتخاذ أي إجراء إزاءها (Hass, 2004).

وقد جاء امتناع الدول المانحة عن الموافقة على الخطة الإسرائيلية المذكورة، في جانب كبير منه، نتيجة للآثار القانونية التي أفرزتها فتوى محكمة العدل الدولية بشأن انعدام الصفة القانونية لتشييد الجدار ونظام الإغلاق المرتبط به- بما يشمله من الطرق والحواجز العسكرية والمستوطنات. وقد حددت فتوى المحكمة "قواعد جديدة تنظم مشاركة" الدول والجهات المانحة لأنه اشتمل على تحذير من المساعي التي ترمي إلى الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي يفرزه الجدار أو تقديم العون أو المساعدة للإبقاء على الوضع المترتب على تشييده. وفيما يتصل بشق الطرق وإنشائها، قررت إحدى الوثائق التي أعدتها السلطة الفلسطينية بالتعاون مع وحدة دعم المفاوضات وقدمتها إلى الدول المانحة أن "تشييد أو إعادة تأهيل الطرق أو الأنفاق أو الطرق التحتية أو غيرها من الممرات التي تعزز القيود التي يفرضها الجدار والنظام المرتبط به [...] يتعارض مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية" (Hampsen and Abou, 2005:14). وكان هذا الأمر ينسحب على طرق نسيج الحياة، حيث سبق لقوات الدفاع الإسرائيلية أن أقرت بأنها تشكل "جزءًا لا يتجزأ من مشروع السياج الأمني [الجدار] ... والذي يهدف، في أساسه، إلى استبدال الطرق الأخرى التي لم يعُد من الممكن الوصول إليها وسلوكها بسبب مسار السياج" (B"Tselem, 2004:117). وفي نهاية المطاف، كان هذا الأمر يعني إمكانية خضوع الدول والجهات المانحة للمسؤولية القانونية عن دعم المشاريع التي تضفي الصفة الشرعية على الاحتلال، وذلك من قبيل مشاريع إنشاء الطرق. وعلى الرغم من ذلك، كانت المواقف التي تبنّتها الدول المانحة بعيدة كل البعد عن التوافق أو الانسجام فيما بينها. فالتقرير نفسه يشير إلى أنه بينما عبّر بعض المانحين عن دعمهم القوي للمشاريع التي تخفف من آثار الجدار العازل لاعتبارات إنسانية، عبّر آخرون عن قلقهم منها لاعتبارات سياسية. ومع ذلك، رفضت جهات مانحة أخرى، كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التعليق على هذا الجانب بسبب المخاوف السياسية التي كانت تضعها في اعتبارها.

128 تم تشكيل هذه اللجنة بناءً على القرار الصادر عن مجلس الوزراء في يوم 4 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

الشكل (1): البرنامج الإسرائيلي المقترح لإعادة تأهيل الطرق والتمويل الذي قدمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للطرق التي كانت قيد الإنشاء. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2004)

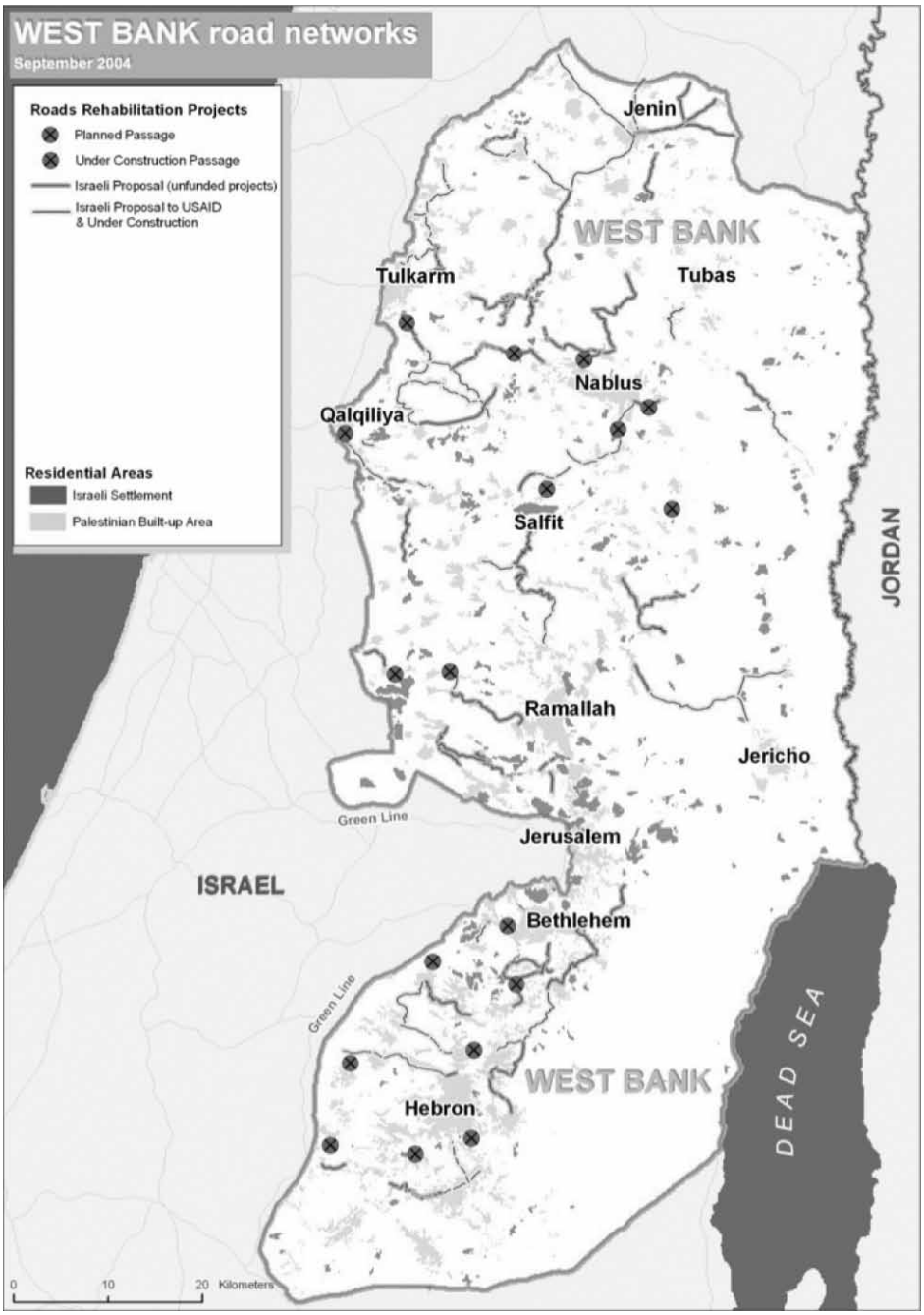

تشييد مشروع "نسيج الحياة"

في العام 2010، وبعد ست سنوات من الرفض القاطع لخطة الطرق والأنفاق، أشار تقرير استقصائي نشرته نادية حجاب وجيسي روزنفيلد إلى أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كانت تمول إنشاء طرق نسيج الحياة وتشيدها بموافقة السلطة الفلسطينية. وبناءً على البيانات المحدَّثة التي حصلت عليها المؤلفتان من معهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج)، بيّن التقرير بأن ما نسبته 32% من الطرق التي شقتها السلطة الفلسطينية وأعادت تأهيلها بتمويل الوكالة الأمريكية التي أشرفت على تنفيذها (في الفترة الواقعة بين العامين 1999 و2010) كانت تتقاطع مع الخطة التي سبق لإسرائيل أن قدمتها إلى الدول المانحة في العام 2004. وهذا يعني أن السلطة الفلسطينية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نفذتا بالفعل ما نسبته 22% من الخطة الإسرائيلية (التي يقترب طول الطرق التي ترى إنشاءها من 114 كيلومتراً).

وبعبارة أخرى، فقد تم تشييد ما مجموعه 60 كيلومتراً من طرق نسيج الحياة منذ إنشاء اللجنة الفلسطينية التي أُوكل إليها مراقبة مشاريع البنية التحتية الحساسة[129]. وبعد مرور شهر على صدور هذا التقرير، نشر الصحفي جوناثان كوك (Jonathan Cook)، الذي يقيم في مدينة الناصرة، مقالة نقدية فاصلة بعنوان "الولايات المتحدة تمول شبكة طرق "تقوم على أساس الفصل العنصري" في إسرائيل"[130] (2010). ومن ناحية أساسية، يعيد كوك صياغة الفرضيات الواردة أعلاه، ويشدد في الوقت ذاته على التأثير الذي مارسته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على القرارات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية بشأن إجراءات تخطيط الطرق. وعلى وجه التحديد، تركز المقالة التي نشرها كوك على الطرق التي خضعت فيها السلطة الفلسطينية «للابتزاز من أجل الموافقة على تشييد البنية التحتية للطرق التي تريدها إسرائيل». وفي هذا المقام، يقتبس كوك ما جاء على لسان سهيل خليلية، رئيس وحدة مراقبة الاستيطان في معهد الابحاث التطبيقية - القدس (أريج)، من أن «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقدم صفقة تشتمل على رزمة من المنح لمشاريع البنية التحتية في الضفة الغربية. ويواجه الفلسطينيون خياراً إما بقبولها أو رفضها. وعلى هذا النحو، تُضطر السلطة الفلسطينية إلى قبول شق طرق لا تريدها.» وفي الوقت الذي لم تعلّق فيه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الأمر، فقد تحملت السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن هذا الموقف الذي سبّب الحرج لها. وبالفعل، ردّ غسان الخطيب، الناطق الرسمي باسم المركز الإعلامي الحكومي في ذلك الوقت، على الانتقادات التي وُجهت إلى السلطة الفلسطينية ببيان عام، وذلك في حركة غير مألوفة جاءت على قدر كبير من السرعة. وقد رفضت السلطة الفلسطينية، في هذا البيان، جميع الاتهامات التي وُجهت إليها، وقالت بأنه لم يكن ثمة طرق جديدة يجري تشييدها في الضفة الغربية، وأن الأمر لا يتعدى "إعادة تعبيد" الطرق الموجودة وإعادة تأهيلها، وأن السلطة الفلسطينية هي صاحبة القرار النهائي بشأن الطرق وليس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وأن كافة الطرق المخططة تشكل جزءاً من خطة فلسطينية تتقاطع في بعض بنودها مع الخارطة الإسرائيلية (Khatib, 2010).

---

129 تعكس الخارطة الواردة أعلاه، بالإضافة إلى شبكة طرق نسيج الحياة التي اقترحتها إسرائيل وشيدتها، المشاريع التي مولتها وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتشتمل بعض هذه المشاريع على إعادة تأهيل طرق تثير الجدل والمشاكل، من قبيل طريق وادي النار وطريق المعرجات، إلى جانب الطرق الواقعة في المناطق المتضررة من الإغلاق، مثل محافظة بيت لحم والمناطق الجنوبية الشرقية من محافظة رام الله.

130 العنوان الأصلي لهذه المقالة كما ورد في الإنجليزية هو: "US funds "apartheid" road network in Israel "(2010)

وعلى الرغم من الأدلة الدامغة التي تثبت أن طرق نسيج الحياة كانت قيد التشييد على أرض الواقع، فقد ركز البيان الذي أذاعته السلطة الفلسطينية على جوانب هامشية لم تقدم شيئًا ذي بال لمواجهة الوقائع التي وردت في التقارير ذات الصلة. فبادئ ذي بدء، فإن الفكرة التي تقول بأن الخطة لم تكن تشتمل على إنشاء طرق جديدة، وإنما تقتصر على إعادة تأهيل الطرق الثانوية، هي بالتحديد الأساس الذي تقوم عليه شبكة الطرق التي اقترحتها حكومة إسرائيل، مثلما رأينا أعلاه. وبحسب ما جاء على لسان أحد موظفي وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، "فإن إعادة تعبيد الطرق وإعادة تأهيلها ما هي إلا تعابير مجازية عن المصادقة على مشاريع الطرق التي تنأى بالفلسطينيين عن مناطق المستوطنات التي لا تنفك تشهد توسعاً محموماً"[131]. وفي الواقع، لا تكمن المشكلة في إعادة تأهيل الطرق، وإنما في أن هذه المشاريع تنطوي على فرض الإغلاق التام على مقاطع حيوية من شبكة الطرق الفلسطينية في نهاية المطاف. وثانيًا، يُعتبر الاحتجاج القائل بأن السلطة الفلسطينية هي صاحبة القرار في الطرق التي تحتاج إلى التطوير بناءً على التقييم الذي تعدّه اللجنة الوزارية التي شكّلتها لهذه الغاية في العام 2004 قولا يجانب الدقة كذلك. فبعد أن فازت حركة حماس بالانتخابات التشريعية في العام 2006، تمت إعادة تشكيل جميع اللجان القائمة، بما فيها هذه اللجنة التي تشرف على الطرق. وهذا يعني أن اللجنة توقفت عن مزاولة عملها على مدى سنوات، ولم تلتئم مرة أخرى إلا في العام 2009.[132] وفضلًا عن ذلك، فقد كان يتعين على السلطة الفلسطينية أن تعدّ إستراتيجية شاملة للطرق لأنها تفتقر حتى هذا اليوم إلى خطة رئيسية لقطاع المواصلات (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2010). وأخيرًا، فبالنظر إلى أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي من يتولى المسؤولية عن بناء قدرات السلطة الفلسطينية في مجال البنية التحتية اللازمة لإنشاء الطرق، بالإضافة إلى أنها هي الجهة الحصرية التي تُجري المفاوضات مع إسرائيل بشأن جميع مشاريع الطرق منذ بدايتها وبالنظر إلى سجلّها الحافل في هذا المجال في المنطقة[133]، فإن الادعاء القائل بأن هذه الوكالة لا تتدخل في الخطط التي تعدّها السلطة الفلسطينية، سواء كانت تتعلق بالطرق أم بغيرها، يفتقر إلى المصداقية. ومع ذلك، يصرح عدد من المهندسين العاملين في وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية بأن «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقترح بين الفينة والأخرى مشاريع طرق تتناسب مع الأهداف الإسرائيلية»، وذلك تأكيداً على ما جاء على لسان سهيل خليلية في هذا الشأن[134]. ومما يثير الاهتمام أنه في

131 مقابلة مع أحد المهندسين العاملين في وزارة الأشغال العامة والإسكان، رام الله، آب/أغسطس 2012.

132 مقابلة مع أحد المسؤولين في وزارة التخطيط، رام الله، آب/أغسطس 2012.

133 لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تُتهم فيه الوكالة بالتعاون في تطوير شبكات البنية التحتية اللازمة للمستوطنات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية المحتلة. فقبل سنوات من انطلاق ما يُعرف بعملية السلام في أوسلو، أصدر ميرون بنفيننستي (Meron Benvenisti)، رئيس بلدية القدس السابق وأحد كبار المدراء في مشروع بيانات البنك الدولي (WB Data Project)، تقريرًا تناول فيه الأساليب التي عملت إسرائيل من خلالها على تحجيم الأموال التي تقدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتحويلها إلى المشاريع التي كانت تتناسب مع المشاريع الكولونيالية والأشغال العامة وشبكات البنية التحتية الإسرائيلية، من قبيل شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي (WB Data project). وعلاوة على ذلك، وبحسب ما تفترضه روي (Roy)، "طالما استخدمت السلطات الإسرائيلية المساعدات الخارجية - والمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص - من أجل تعزيز أهدافها السياسية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على نحو يحول دون تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي الضرورية وتكفل استمرار اعتماد الفلسطينيين عليها" (Roy, Geographies of Aid? – وهي دراسة غير منشورة بعد).

134 وهذا هو الحال في مشاريع من قبيل مشروع طريق وادي سعير الذي يربط محافظة الخليل بمحافظة بيت لحم أو طريق المعرجات الذي يشكل طريقًا بديلًا عن طريق رقم (1). ويصر مهندسون من وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية على أن هذه الطرق تشكل جزءًا من محور المواصلات الشمالي-الجنوبي والشرقي-الغربي البديل في الضفة الغربية، والذي يجري العمل على تطويره على نحو يتواءم مع الخطط الإستراتيجية التي وضعتها إسرائيل لتطوير شبكات البنية التحتية. مقابلة مع مهندسين في وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، رام الله، آب/أغسطس 2012.

الوقت الذي كانت فيه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تتبنى موقف السلطة الفلسطينية نفسه فيما يتصل بانتقاد خطة الطرق والأنفاق، كانت الشكوك تساور هذه الوكالة حول وجود أي خطة إسرائيلية في هذا الشأن في الأصل. وبحسب أقوال أحد كبار المسؤولين في الوكالة، «ينتاب الناس القلق من أن خطة أعدتها إسرائيل بشأن [الطرق] ليست موجودة [...] فاليساريون يعتقدون بوجود مؤامرة تستهدف فصل الطرق الإسرائيلية عن الطرق الفلسطينية، ولكن هناك الكثير من السفاسف التي لا تستحق التعويل عليها!»[135] ويثير هذا الأمر الدهشة بالنظر إلى أن الخطة الإسرائيلية، مثلما رأينا فيما تقدم من هذه الورقة، كانت معروفة حق المعرفة في أوساط المجتمع الدولي. ولم تكن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في تل أبيب بمنأى عن العلم بها كذلك، حيث نُشرت التقارير التي أشارت إلى أن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي إفرايم سنيه (Sneh Efraim) قدم عرضًا موجزًا لمسؤولي السفارة حول ما كانت إسرائيل تنوي القيام به، وعلى وجه الخصوص تشييد شبكة من "الطرق التي تقوم في أساسها على الفصل العنصري" (Wikileaks, 2006).

ولغايات التوضيح، فمن الصعوبة على المرء أن ينكر الأهمية التي تكتسبها الطرق البديلة بالنسبة إلى الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين، لأن هذه الشبكة توفر لهم الوسيلة التي لا يستغنون عنها في تنقلهم وسفرهم وتكفل لهم تجاوز الحواجز التي تقيمها قوات الاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي وما يقوم به من تقطيع أوصال تجمعاتهم السكانية وسياساته التي تستهدف عزلها عن بعضها البعض. ومع ذلك، فمثلما رأينا أعلاه، تنبِئ الأساليب المتبعة في تعبيد هذه الطرق وإعادة تأهيلها عن منطق يشوبه الخطأ: فهذا المنطق يتعامل مع الاحتياجات الفلسطينية الفورية الناشئة عن السياسات الكولونيالية الإسرائيلية المستفحلة، وهو لا يعالج الأسباب الجذرية السياسية التي تقف وراء هذه المعضلة. وبناءً على ما تقدم، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والسلطة الفلسطينية، ومن خلال المساعدات التي تقدمانها في سبيل تطوير طرق نسيج الحياة، لا تعفي إسرائيل - بصفتها القوة القائمة بالاحتلال - من التزاماتها بتقديم المساعدة والخدمات للسكان الفلسطينيين القابعين تحت نير احتلالها بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني وقواعده فحسب، بل إنهما تتورطان كذلك - وبصرف النظر عن حُسن نيتهما - في تمكين الاستيطان الكولونيالي وشد أزره.

الانتعاش الاقتصادي وبناء الدولة

إذا كان تخطيط شبكة طرق نسيج الحياة وتمويلها وتشييدها، بحسب ما نراه هنا، يشكل ممارسة من ممارسات التنظيم المكاني الذي يرمي إلى إعادة إنتاج المظالم الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، فلا تقل شبكات البنية التحتية التي يجري العمل على إعادة تأهيلها في فداحتها وضررها عن هذه المشكلة. ونحول انتباهنا فيما يلي من هذه الورقة إلى الأساليب المتبعة في تطبيع طرق نسيج الحياة من خلال طقوس التنمية الاقتصادية والمساعي التي أُطلقت بعد انتهاء الانتفاضة من أجل بناء الدولة الفلسطينية، وتضمينها في هذه الطقوس كذلك. ففي الواقع، شكّلت هذه الطقوس عملية تكفلت بتحويل هذه البنية التحتية الكولونيالية إلى توصيف محايد لمختلف الشروط المسبقة التي ينبغي الوفاء بها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وإقامة الدولة الفلسطينية. ونتيجة لذلك، عمل هذا التحول الدلالي، الذي أفرزته سياسة المساعدات الدولية، من طرق نسيج الحياة إلى فكرة البنية التحتية (التي تُفهم على نحو فضفاض) على إخضاع المشاريع التي ترمي إلى تشييد شبكة طرق بديلة ومنفصلة للفلسطينيين للتحليل والأفكار الاقتصادية التي تصب في مساعي إقامة الدولة. وبهذه الطريقة، تحولت شبكات البنية التحتية إلى وسيلة للحديث

135 مقابلة مع أحد مسؤولي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تل أبيب، آب/أغسطس 2012.

عن ضرورات التنمية دون حاجة إلى اللجوء إلى السياسة. ولا يشدد هذا الأمر على الغطاء التكنوقراطي والسياسي الذي يغلف مثل هذه الإستراتيجيات فحسب، بل إنه يبرِز أيضاً الأخطاء الفادحة التي تسترشد بها أطراف التنمية في "افتراضها البدائي والعام حول التقدم الذي يتوازى مع السلام والأمن والتنمية" (Le More, 2005:7).

تطبيع الإغلاق

تمثَّل رد الدول المانحة على تصعيد السياسات الكولونيالية وسياسات الإغلاق الإسرائيلية، عقب انتهاء الانتفاضة، في تخصيص مبالغ طائلة من الأموال، التي جاءت على شكل رُزم من المساعدات، من أجل التخفيف من وطأة التدهور الذي طرأ على الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة. فعوضًا عن مواجهة الإغلاق وغيره من السياسات الإسرائيلية من الأصل، ردّت الدول التي تقدم المساعدات المذكورة «بالتحول إلى تقديم المساعدات الطارئة في ذات الوقت الذي حاولت فيه المحافظة على غطاء التركيز على التنمية على المدى المتوسط وتمسكت بخطابها الذي يضع برامج المساعدة التي ترعاها ضمن إطار الهدف الأعم الذي يسعى إلى إقامة الدولة» (Le More, 2005:14). وبذلك، لم تستمر الدول المانحة في تجاهل تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتفسيخ عراها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية أو التقليل من شأن هذه الممارسات بصورة متعمدة ومقصودة، بل إنها عملت كذلك على تقديم شبكة أمان للانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين. وكان من شأن هذه الشبكة أنها أفرغت الحاجة الملحّة إلى إيجاد حل سياسي يكفل تجاوز الوضع القائم "الجديد" من معناه. وتكمن المفارقة، التي تصيب لو مور (Le More) في وضع يدها عليها، في أنه على الرغم من أن "الوقائع التي فرضتها إسرائيل على الأرض" باتت تجسد نكرانها للمساعي التي ترمي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، فقد أصر المجتمع الدولي على عناده في التمسك بفكرة الإبقاء على "عملية سلمية" عقيمة لم يعُد منها أي طائل، وذلك من خلال تقديم مبالغ لم يسبق لها مثيل من المساعدات (في العام 2005). ويبدو هذا التناقض أكثر جلاءً إذا ما نظرنا إلى الموقف الذي دأبت الدول المانحة على تبنّيه بشأن الإغلاق والقيود التي تفرضه إسرائيل على حركة المواطنين الفلسطينيين وتنقّلهم. فمنذ الدراسة التي نشرها البنك الدولي في العام 1993 "الاستثمار في السلام" (Investment in Peace)، والتي أضحت تشكل المعْلم الذي يوجه تدخل الدول المانحة وعززت إبرام اتفاقيات أوسلو، إلى بروتوكول باريس الاقتصادي والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي شهدتها حقبة أوسلو، أجمعت كل الوثائق التي صدرت في هذا الخصوص على ضرورة تطوير بنية تحتية ملائمة لقطاع المواصلات وإزالة الحواجز والعوائق التي تحول دون حرية حركة الأشخاص والبضائع باعتبارهما شرطًا مسبقًا لضمان نجاح مشاريع التنمية الاقتصادية التي يطلقها الفلسطينيون وكفالة إقامة دولتهم التي تتسم بقدرتها على الحياة والبقاء. ومع ذلك، فعلى الرغم من هذا التشخيص الواضح ورسوخ نظام الإغلاق على مر السنين، فقد تخلفت الدول المانحة عن أخذ هذه الحقائق في عين الاعتبار، والأهم من ذلك أنها باتت تُحجم عن إدراج هذه المبادئ الكولونيالية ضمن السياسات التنموية التي تعدّها وتعمل بموجبها.

لقد لفتت الطرق التي يجري إنشاؤها على أساس الفصل العنصري، وبصورة فعلية، النظر إلى رسوخ اتجاه تميل بموجبه بعض الدول المانحة إلى المصادقة على نظام الإغلاق المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة وتقطيع أوصالها وعزل التجمعات السكانية فيها عن بعضها البعض. وتزايد ميول بعض الجهات المانحة التي لم تكن تملك القدرة أو الاستعداد لتحدي هذه السياسات ومجابهتها على الصعيد السياسي، كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي، إلى اعتماد المنطق الإسرائيلي الذي يقوم على تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى بانتوستانات، باعتباره وسيلة ترمي إلى إحياء "مفاوضات السلام" التي امتدت على مدى عقد كامل وإضفاء المصداقية عليها. وعلى أرض الواقع،

وبحسب ما تفترضه سارة روي (Sara Roy)، فقد أفضى الإحباط الذي نشأ عن السياسات الإسرائيلية والاعتقاد باستحالة وضع حد للاحتلال الكولونيالي أو العودة عنه، "بإسرائيل والمانحين الرئيسيين إلى إضفاء صفة رسمية على الإجراءات التي تسعى إلى تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتفتيت عرى التواصل بين سكانها ووضعهم في كانتونات وعزل تجمعاتهم السكانية عن بعضها البعض، بالإضافة إلى مأسسة هذه الإجراءات والتسليم بها" (2010:4). ويمكن وضع ما جرى من تعزيز هذا التحول نحو تطبيع الإغلاق والبنية التحتية التي تقترن به (بمعنى طرق نسيج الحياة والحواجز العسكرية) في إطار خطة فك الارتباط أحادية الجانب التي نفذتها إسرائيل، وعلى وجه التحديد في إطار اتفاقية الحركة والعبور التي توسطت الولايات المتحدة الأمريكية في التوصل إليها وإبرامها (في العام 2005). وفي الواقع، فقد جرى تصميم هذه الاتفاقية لغاية وحيدة تتمثل في التعامل مع مسألة الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة بهدف تعزيز مبادرات التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع الإنساني. ومن الجدير بالذكر أن هذه المبادرات برزت إلى حيز الوجود في أعقاب خريطة الطريق التي أصدرتها اللجنة الرباعية الدولية، حيث شكلت المصادقة الرسمية على نية إسرائيل بشأن الاحتفاظ بالمستوطنات الكولونيالية الكبرى والبنية التحتية المتصلة بها في الضفة الغربية كجزء من أي اتفاقية سلام تتوصل إليها مع الفلسطينيين – وقد كانت هذه هي المجالات التي تبنتها غالبية الدول المانحة من أجل ضمان انتعاش الاقتصاد الفلسطيني وإصلاح المؤسسات الفلسطينية وتعزيز الجهود التي ترمي إلى إقامة الدولة الفلسطينية على مدى السنوات القادمة.

تحويل البنية التحتية للإغلاق إلى مسألة تكنوقراطية لا صلة لها بالسياسة

تحتل اتفاقية الحركة والعبور أهمية خاصة لأنها حولت نظام الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة والبنية التحتية المرتبطة بها إلى مسألة فنية لا دخل للسياسة بها (انظر Ferguson, 1990; Li, 2007). وبالتوازي مع ذلك، اشتملت هذه الاتفاقية على إجراءين متزامنين تكفّلا بتطبيع نظام الإغلاق في أوساط أطراف التنمية، في ذات الوقت الذي صنّفا فيه طرق نسيج الحياة والحواجز العسكرية باعتبارهما معالم أصيلة من معالم اقتصاد السوق الذي بدأ يتشكل في ظل الاحتلال. ومن جانب آخر، وضعت الاتفاقية المذكورة الشروط "الأمنية" التي ساقتها إسرائيل ومنحتها الأفضلية على حرية الفلسطينيين في الحركة والتنقل، ناهيك عن حقوقهم الأساسية الأخرى. وفي هذا المقام، تنص اتفاقية الحركة والعبور على أنه "بما يتماشى واحتياجات الأمن الاسرائيلي ولتسهيل حركة الناس والبضائع عبر الضفة وللحد من معاناة الحياة الفلسطينية سيتم تسريع العمل المتواصل بين اسرائيل والولايات المتحدة لوضع قائمة بالعوائق التي تحد من الحركة ولتطوير خطة للتقليل من هذه العوائق قدر المستطاع" (2005). ومن باب المصادفة أن هذا الإجراء الذي يرمي إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الأمن الاسرائيلي وتسهيل حركة الناس والبضائع هو نفسه الفرضية التي يقوم برنامج نسيج الحياة على أساسها، مثلما لاحظنا ذلك فيما تقدم من هذه الورقة. وبهذه الطريقة، فلم يقتصر الأمر على أن بقيت حركة المواطنين الفلسطينيين خاضعة للسياسات الكولونيالية الإسرائيلية فحسب، بل إن هذه الاتفاقية أدلت بدلوها في التوفيق والمواءمة بين الإجراءين المذكورين. وبحسب ما افترضه البنك الدولي في التقارير التي أصدرها في سياق متابعة العمل على تنفيذ اتفاقية الحركة والعبور، "يُعتبر الهدفان المتلازمان بشأن ضمان الأمن الإسرائيلي وتحسين حركة الفلسطينيين متوائمين على المدى القريب" (2006:1). ومن جانب آخر، سعت هذه الاتفاقية إلى التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية التي تحتاجها فلسطين ونظام الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل من خلال تحسين هذا النظام نفسه وتطويره، دون إزالته أو تقويضه. فوفقًا لما جاء في تقارير البنك الدولي، "لا يمكن استعادة النشاط الاقتصادي إذا لم يُتح المجال لحركة الأشخاص ونقل البضائع وبدرجة مقبولة من الكفاءة" (المصدر السابق). وقد افترض البنك بأنه يمكن تحقيق هذه الكفاءة من خلال "اعتماد أساليب الإدارة الحديثة

وتقنيات التفتيش الجديدة [التي] تسمح بإنشاء نظام يوفر مستويات متقدمة من الأمن لإسرائيل وتضمن فعالية التبادل التجاري" (المصدر السابق، ص. 4). ونتيجة لذلك، أفضى العمل على تنقيح نظام الإغلاق بغية إرساء الدعائم اللازمة لاستقرار الاقتصاد الفلسطيني - وذلك من خلال تحديث الحواجز العسكرية وتحديث إجراءات النقل من شاحنة إلى شاحنة وإعادة تأهيل الطرق والبنية التحتية اللازمة لقطاع النقل والمواصلات - إلى خلق حلقة وثيقة بين الإجراءين المذكورين، ناهيك عن تطبيع الإجراءات البيروقراطية والبنية التحتية التي يقوم نظام الإغلاق عليها. وقد انتهى المطاف بالممارسة التكنوقراطية، التي كان من المقرر أن تعمل على إزالة القيود المفروضة على الحركة، إلى تفريغ نظام الإغلاق من معناه السياسي وحوّل هذه القضية الأساسية إلى شأن اقتصادي محض. وفي نهاية المطاف، وبحسب ما يفترضه صايغ، كانت اتفاقية الحركة والعبور تمثل "أكثر المحاولات المتطورة والمفصلة التي سعت إلى الإبقاء على جوهر التوجه الدولي الراسخ، في ذات الوقت الذي عملت فيه ضمن إطار الأمن الإسرائيلي العام وسيطرة إسرائيل على الأرض وإحكام قبضتها الإدارية عليها" (Sayigh, 2007:10).

تشكل المشاريع التي أطلقتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتحسين الحركة والتنقل في الضفة الغربية حالة تستحق الدراسة لأنها تتواءم بحذافيرها مع المنطق المزدوج الذي جاءت به اتفاقية الحركة والعبور – وهو المنطق الذي يقوم على تطبيع الإغلاق والتوفيق بينه وبين آفاق انتعاش الاقتصاد الفلسطيني والمساعي المبذولة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وفيما يتصل بطرق نسيج الحياة، فمما يثير الانتباه أن نرى أن الطابع السياسي الذي يثير الجدل لهذا المشروع بات يتلاشى بصورة تدريجية بعد أن تم إدراجه ضمن الخطاب والبرامج التي تعتمدها الوكالة في الخطة الرئيسية التي وضعتها بشأن مشروع احتياجات البنية التحتية (Infrastructure Needs Project INP). ويمثل هذا المشروع، الذي أطلقته الوكالة خلال العام 2008 وتعهدت برصد موازنة تفوق مليار دولار لتنفيذه، خطة شاملة لتطوير شبكات البنية التحتية - بما فيها شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي. ويسعى هذا المشروع إلى "دعم الحكومة الفلسطينية المعتدلة من خلال إعادة تأهيل شبكات البنية التحتية القائمة وبناء الشبكات الجديدة التي تحتاجها الدولة الفلسطينية التي تتميز بقابليتها للحياة والبقاء" (USAID, 2010b:1). وبما أن برنامج طرق نسيج الحياة كان يندرج ضمن مشاريع قطاع النقل والمواصلات التي يشملها مشروع احتياجات البنية التحتية، فقد تم وسم هذا البرنامج بصفات وخصائص جديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن غايته الأصلية، بل وتخفيها وتعمي عليها. وبهذه الطريقة، يمكن النظر إلى طرق نسيج الحياة في ضوء الأهداف المدروسة التي حددتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للبنية التحتية اللازمة لتشييد شبكات الطرق في إطار أعم وأشمل. وبعبارة أخرى، يسعى هذا البرنامج إلى تسهيل حركة وعبور الأشخاص والبضائع، ومساندة العمل على تنمية الاقتصاد المستدام، وتشييد شبكة طرق تتسم بترابط أجزائها وتواصلها مع بعضها البعض وتحسين جودة حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية (USAID, 2013). ومع ذلك، فلا تشكل هذه الطرق الوسيلة الوحيدة التي تساهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلالها في تقديم التبريرات المادية والرمزية للإبقاء على نظام الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفضلاً عما تقدم، تستثمر الوكالة قدرًا هائلًا من الموارد المالية والفنية في تحديث الحواجز العسكرية الإسرائيلية والبنية التحتية المرتبطة بها داخل الضفة الغربية وعلى طول حدودها مع إسرائيل، وذلك بناءً على توصيات البنك الدولي وعلى أساس من التنسيق الوثيق مع برنامج نسيج الحياة الذي طرحه الجنرال شبيغل[136]. وتقدم هذه المشاريع،

136 تضم المشاريع التي يجري العمل على تنفيذها في الضفة الغربية الطريق الذي يصل إلى حاجز قلنديا العسكري في منطقة رام الله وحاجز «الكونتينر» في محافظة بيت لحم. وتشمل المشاريع المقامة على حدود الضفة الغربية حاجز حوارة العسكري.

التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشروع طرق نسيج الحياة، على أنها مشاريع "ترتبط بالحركة التجارية" الفلسطينية وعلى أن الغاية منها تتمثل في تسهيل تدفق البضائع وحركة الأشخاص بموجب المبادئ التي تنص عليها اتفاقية الحركة االعبور. ويُعتبر مشروع الترتيبات المتكاملة للتبادل التجاري في فلسطين (Palestinian Integrated Trade Ar-rangements (PITA)) من جملة الشواهد الجلية في هذا المضمار. فقد طُرحت هذه الترتيبات باعتبارها رزمة مساعدات تقدَّم إلى الفلسطينيين بهدف "تسريع وتيرة وضمان كفاءة وأمن التدفقات التجارية الفلسطينية إلى الضفة الغربية وغزة ومنهما إلى الخارج" (USAID, 2005). ومن الناحية العملية، قدم هذا المشروع، الذي وردت المزاعم بأنه فُرض على السلطة الفلسطينية[137]، للحكومة الإسرائيلية المساعدات الفنية والتقنيات المستخدمة على المعابر الحدودية - ولا سيما أجهزة مسح وتفتيش الحاويات البحرية (container scanners) - بهدف الإشراف على مرور البضائع التجارية الفلسطينية على المعابر الحدودية الرئيسية مع الأراضي الفلسطينية. وقد بلغت قيمة هذه المساعدات التي قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإسرائيل في هذا المجال ما مجموعه 50 مليون دولار. وفي الواقع، فلم يُفضِ هذا التصرف إلى تعزيز وجود الحواجز العسكرية فحسب، بل إنه أضاف عبئاً أمنياً آخر تسبب في زيادة تعقيد الإجراءات المرهقة التي تطبقها السلطات الإسرائيلية على المعابر الحدودية، والتي تتسم بتكاليفها الباهظة ولا تعامل الفلسطينيين على نحو يحفظ كرامتهم الإنسانية (Thagdisi-Rad, 2010). وباعتماد هذا التوجه المحدد في آليات التبادل التجاري، تمت إعادة وضع شبكات البنية التحتية في نطاق اقتصاديات التجارة على نحو يمنح الأولوية للمخاوف الأمنية الإسرائيلية ويقدمها على تحقيق الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني (المصدر السابق). ومع ذلك، تُعتبر هذه المحاولات التي ترمي إلى إصلاح المعابر الحدودية زائدة ولا حاجة لها في الحالات التي لا يمكن فيها دخول البضائع أو الأشخاص أو خروجهم من الأراضي الفلسطينية بسبب نظام الإغلاق الداخلي والخارجي الذي تتحكم فيه السلطات الإسرائيلية بصورة عشوائية وتخضع إجراءاته لأهوائها ومزاجها. وبناءً على ما تقدم، فليست هذه المشاريع، ومن جملتها مشروع الترتيبات المتكاملة للتبادل التجاري في فلسطين، سوى وسيلة تستهدف تيسير إجراءات الاحتلال، وهي مشاريع تبتعد كل البعد عن كونها أداة من أدوات التنمية.

محاكاة المساعي التي ترمي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

إذا كانت الاعتبارات الاقتصادية هي ما يوجب تطبيع البنية التحتية المتصلة بنظام الإغلاق في نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي، فبالنسبة إلى السلطة الفلسطينية يمكن المصادقة على مشاريع تثير الجدل، كمشروع طرق نسيج الحياة، باعتبارها محاولات ترمي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وتتيح لها بسط سيادتها على البانتوستان التابع لها من خلال طقوس بناء الدولة وما تقترن به من تطوير شبكات بنيتها التحتية. فبالفعل، بات العمل على إصلاح البنية التحتية الخاصة بالطرق وإعادة تأهيلها وتشييدها يضطلع بدور لم يفتأ يتصاعد ويبرُز في برنامج عمل السلطة الفلسطينية عقب انتهاء الانتفاضة. وتعكس خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية هذا التوجه، حيث تشدد على الدور المحوري الذي يؤديه تطوير شبكات البنية التحتية السليمة، كالطرق والكهرباء والماء، باعتبارها عماد الاقتصاد وتيسر للحكومة إحراز التقدم نحو تنفيذ أجندة سياستها الوطنية بحذافيرها (انظر خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2007، 2011). وتفترض هذه الخطة بأن خلق "الوقائع الفلسطينية على الأرض"، وذلك على شاكلة المؤسسات وشبكات البنية التحتية التي تتميز بكفاءتها، سوف يضمن تحقيق النمو في جميع القطاعات التي ترعاها الحكومة وييسر العمل على إقامة الدولة العتيدة. وبحسب ما جاء على لسان رئيس الوزراء السابق والعقل المدبر لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية سلام فياض، يتمحور عمل الحكومة الفلسطينية على إقامة

137 مقابلة مع مستشار سبق له أن عمل لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رام الله، آب/أغسطس 2012.

شبكات البنية التحتية ومؤسسات الدولة حول «قوة الأفكار التي تُترجم إلى وقائع على الأرض – بحيث تأخذ المساعي التي تستهدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من مفهوم مجرد إلى واقع ملموس» (Fayyad, 2010). وعلى الرغم من هذه المُثل العليا التي تواجهها الوقائع المرة التي يفرضها الاحتلال وعلاقات القوة التي تفتقر إلى التوازن أو التجانس، فقد انتهى المطاف بالسلطة الفلسطينية إلى تبنّي منطق يسعى إلى التكيف مع الظروف التي يفرضها الاستيطان الكولونيالي وتحسينها بحيث تتواءم مع بعض المشاريع التي تنص خطة الإصلاح والتنمية على تنفيذها. وهذا هو الحال في برنامج "تحسين شبكة الطرق" الذي يركز على إعادة تأهيل شبكة الطرق الفلسطينية من خلال إدراج طرق نسيج الحياة فيه، من قبيل طريق وادي النار المشؤوم. وكما هو حال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تعمل السلطة الفلسطينية على إخفاء الطابع السياسي الذي يغلف هذه الطرق باعتبارها أصولاً تتكفل برفع مستوى الازدهار والرخاء على المستوى الوطني، أو الارتقاء بنوعية حياة المواطنين، أو استعادة النمو الاقتصادي أو خلق البيئة المواتية لتنمية القطاع الخاص (خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، 2007). ومع ذلك، فلا تُعَدّ الطرق الحالة الوحيدة التي اضطُّرت السلطة الفلسطينية فيها إلى تقديم مصادقتها الرسمية على مشاريع البنية التحتية المرتبطة بالمستوطنات، والتي تعمل على تقويض أي إمكانية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والتحرر من الاحتلال. ففي واقع الأمر، تكفّل إطار أوسلو بتيسير هذه الممارسات في جملة من الحالات، من قبيل المصادقة على مشاريع البنية التحتية المائية التي تمكّن المستوطنات الكولونيالية من التوسع على حساب الأراضي الفلسطينية (Selby, 2013).

إن توظيف السمة الرمزية والمادية التي تكتسيها شبكات البنية التحتية وتشويهها يبين لنا أن المصادقة على طرق نسيج الحياة قد تحولت إلى وسيلة تثير التناقض والتعارض بين جهود "التنمية" والكفاح ضد الاحتلال من جانب. ومن جانب آخر، تشير هذه المصادقة إلى الهوس الذي يدفع السلطة الفلسطينية إلى الظهور بمظهر "حقيقي" من خلال تمثيل المساعي التي ترمي إلى اعتماد سياسات الدولة، التي تَعتبر أنها تتواءم مع "القواعد" الدولية، مما يمهد لها نيل الاعتراف المحلي والدولي بها حال إقامتها. وبالتالي، لا يمثل إضفاء الصفة الشرعية على طرق نسيج الحياة والبنية التحتية المرتبطة بنظام الإغلاق وسيلة للتغطية على السياسات الكولونيالية العنصرية التي تستهدف تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، بل إنها تجسد محاولة يائسة للإشارة إلى أن الجيوب الفلسطينية المعزولة، كما هو حال البانتوستانات التي كانت منتشرة في جنوب أفريقيا مثل بانتوستان ترانزكي (Transkei)، قد "اكتسبت "المرافق الحديثة" التي تم تشييدها وتلقى الفلسطينيون التدريب على تشغيلها وإدارتها من خلال المشاريع المرموقة والقواعد الحديثة" (Jones, 2002:39). وكما دأب فياض على القول، "عندما نجبر العالم أجمع على التفكير في أننا مستعدون لإقامة دولتنا - بأنها تبدو شبيهة بالدولة وبأن هناك إجراءات حكومية وبنية تحتية - يكون الشيء الوحيد الذي يبقى علينا التعامل معه حينئذ هو إنهاء الاحتلال" (Sanders, 2011). ويشدد هذا الموقف على أن السياسة تُعتبر بمثابة إلهاء لا يعود بالفائدة على عمل مبادرات التنمية، بمعنى السياسة باعتبارها كلمة قذرة تُستخدم في سياق الاحتلال العسكري. وفضلاً عن ذلك، لا يعزز الإيمان بالطقوس العامة التي تواكب بناء الدولة التناقضات القائمة بين أهداف التنمية التي وضعتها السلطة الفلسطينية والأوضاع الاستيطانية الهيكلية القائمة على الأرض، بل إنها تزيد أيضاً من رقعة انسلاخها عن أبناء شعبها واتساع الهوة بينها وبينه. وفي واقع الأمر، فحتى لو أسهمت هذه "الإنجازات الوطنية في قطاع البنية التحتية" في تحسين حياة العديد من أبناء الشعب الفلسطيني على المدى القصير، فإن الموقف السياسي ينظر بعين الشك والريبة إلى هذه المشاريع على أرض الواقع. انظر، مثلاً، إلى الأقوال التالية التي جاءت على لسان بعض المواطنين والتي تحمل دلالات قاطعة في طياتها: "السلطة الفلسطينية تعبّد الطريق إلى تقرير المصير بالأسفلت"، أو "نحن نملك شبكات الصرف الصحي، وكل ما تبقى هو السيادة"، أو "شوارع رام الله مرصوفة بحجارة بِيض، من يحتاج إلى القدس؟" (Kanafani, 2011).

هذا هو مجموع طقوس التنمية وبناء الدولة التي تغذي الجدال الذي ثار حول الطرق التي تقوم على الفصل العنصري في أساسها والتي تبرِز الجوانب المادية والرمزية لفضاءات التنمية في السياق الفلسطيني. وتبين تلك المحاولات التي تبذلها أطراف التنمية الوطنية والدولية في سبيل تطبيع طرق نسيج الحياة بأن هذه المحاولات لا تصوَّر على نحو خادع باعتبارها رموزًا للتقدم الذي يتساوق مع إنجاز مشاريع التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل يُنظر إلى تطبيعها كذلك على أنه يشكل مصدرًا للقوة والشرعية، وعلى أنه شكل يبرِز "الدولة وهي في طور البناء". والأهم من كل ذلك أن المصادقة الرسمية على هذه المشاريع يضفي في نهاية المطاف الصفة الشرعية على السياسات الكولونيالية التي تنفذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وتعززها وترسخها. وبناءً على ذلك، ومثلما يفترض كريستوفر باركر (Christopher Parker)، فإن منح المساعدات، ونضيف نحن إليها تنفيذ مشاريع التنمية الوطنية على نحو لا يلتزم مع القواعد النزيهة "لا يؤدي إلا إلى تعزيز العمل على إضعاف الفلسطينيين تحت شعار الاستقلال الذي يتحقق على المدى القصير، في ذات الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى تحقيق مصالحها الإستراتيجية المتمثلة في فرض سيادتها على الأرض وعلى مواردها". وتكمن المفارقة، بحسب ما يفترضه باركر، "في أنه من أجل ضمان استدامة عملية يُزعم أنها تفضي إلى بناء دولة فلسطينية، فإن التكتيكات التي توظَّف من أجل تعزيز استدامة هذه العملية تقوض قدرة تلك الدولة على ضمان بقائها هي نفسها في المستقبل" (Parker, 1999:226).

النتائج والتوصيات

استعرضت هذه الورقة إطاراً لاستكشاف الطابع الذي يفتقر إلى المساواة وتلفه صبغة عنصرية في تطوير شبكات البنية التحتية في سياق الاستيطان الكولونيالي المعاصر، وذلك في الوقت الذي أولت فيه انتباهها للنقاد الذين يفترضون بأن دراسات التنمية وأدبياتها تركز - وعلى نحو ضيق - على شبكات البنية التحتية دون الالتفات إلى علاقات القوة التي تُستثمر فيها هذه الشبكات، بالإضافة إلى أولئك الذين يدعون إلى إيلاء قدر أكبر من الانتباه لاستكشاف الطبيعة المكانية التي تميز الاستيطان الكولونيالي وتعرّفه (Banivanua Mar and Edmonds, 2010). وهذا السياق قد يكون هو الوحيد الذي يخضع لشكل من أشكال الاستيطان الكولونيالي ويتلقى الدعم من مجموعة واسعة من الأطراف المعنية بالتنمية ومن المؤسسات المالية من أجل ضمان استدامته ودفعه إلى إعادة إنتاج نفسه على أرض الواقع. فلو كانت الفكرة المبتكرة والإبداعية التي ساقتها اتفاقيات أوسلو، حسب افتراض نيفي غوردون (Neve Gordon)، تكمن في نقل المسؤولية التي يتحملها الاحتلال إلى إدارة وطنية (Gordon 2008)، فلا يقل فعاليةً وكفاءةً عن ذلك ما قامت به إسرائيل من الدخول في ائتلاف واسع مع الدول والجهات المانحة من أجل منحها غطاءً من الشرعية والموارد المالية السخية التي عززت عملها الدؤوب على نزع ملكية السكان الفلسطينيين وحرمانهم من مقدراتهم وحقوقهم.

فمن خلال إعادة بناء مكونات طرق نسيج الحياة في الضفة الغربية، بينت هذه الدراسة أن هذه الشبكة تنطوي على رزمة إجراءات جيو-سياسية وجيو-اقتصادية أعم وأشمل في نطاقها وفحواها. كما حققت هذه الدراسة في قدرة هذه الشبكة على الالتزام برؤية تنموية بالنظر إلى أن الحالة التي استعرضناها فيها تثبت أنها تنتج أنماطًا من العزل العنصري على أرض الواقع. وبناءً على ذلك، تبين هذه الورقة بأن الأساليب المعتمدة في تضمين هذه الطرق في ممارسات التنمية وخطابها، والتي تتمحور في بنيتها حول روايات مُحكمة عن تحقيق النمو الاقتصادي والسلام وبناء الدولة، هي في واقع حالها روايات تشوه الوقائع المادية التي ينطوي عليها الخضوع للاستيطان الكولونيالي وتبررها وترسخها. ومن خلال الكشف عن الافتراضات والمقدمات المادية والرمزية التي تقف وراء تطوير شبكة طرق نسيج

الحياة، ترسم هذه الورقة صورة واضحة لـ"هندسة علاقات القوة" التي تشكل هذه الشبكات. وتتسم هذه العلاقات بتعقيدها وباكتسابها صفة طارئة (Massey, 1993). كما تبين هذه الدراسة بأن تلك العلاقات هي نتاج للوساطة بين المصالح والمطالب التي تفرضها مجموعة واسعة من الأطراف المعنية - التي تمارس تأثيرها ونفوذها على الوقائع الجغرافية الفلسطينية وتعيد تشكيلها. وهذا لا يميط اللثام عن مدى تورط مشاريع التنمية الدولية والوطنية في تشكيل الاستيطان الكولونيالي فحسب، بل يبين لنا كذلك أن هذا النوع من الاستيطان لا يُعتبر نتاجاً لخطة متوازية يعدّها طرف واحد، وإنما هي عبارة عن عملية طارئة تتأتى من اجتماع أفعال متحولة وانتهازية نابعة من المصالح السياسية والاقتصادية الذاتية. إن تحذيرًا من قبيل ما تطرحه هذه الورقة يسمح لنا بالانتقال إلى ما وراء الروايات التي تقلل من شأن الدور الذي تضطلع به أطراف معينة يُنظر إليها على أنها حيادية أو على أنها تسعى إلى تعزيز المصالح الفلسطينية على نحو يثير أسئلة حاسمة إلى إخضاع تلك الأطراف إلى المساءلة والمحاسبة عن أعمالها.

ونحن يحدونا الأمل بأن نكون قد ساهمنا بالتوصل إلى فهم أفضل للتحديات السياسية المعاصرة التي تواجه مساعي التنمية التي تشهدها فلسطين من خلال هذه الدراسة النقدية التي سلطنا فيها الضوء على مشاريع البنية التحتية، التي تشكل معْلمًا مركزيًا من معالم مشاريع التنمية ومبادراتها. وبذلك، لم تبين دراسة الحالة التي ضمّنّاها في هذه الورقة بأن مشاريع معينة تفرز آثارًا إيجابية قصيرة الأمد ومن شأنها أن تعزز ما ترمي إليه السياسات الكولونيالية من تفتيت الكينونة السياسية الفلسطينية على المدى الطويل فحسب، بل تسعى كذلك إلى التشديد على الجوانب الأعم التي يشملها المشروع التنموي الفلسطيني. وعلى وجه الخصوص، بينت هذه الورقة أن انعدام المساواة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، والتي جرى تضمينها في بنية اتفاقيات أوسلو، قد جرى توطينها وتأصيلها وإجلاؤها من خلال فضاءات التنمية في الضفة الغربية. وفي نهاية المطاف، سعت هذه الورقة إلى بيان الطرق التي يستحضر فيها الاستيطان الكولونيالي مشاريع التنمية باعتبارها وسيلة لغرس نفسه في الإقليم الذي يستوطنه وعلى نحو يسمح له بأن يضفي صفته عليه. وبعبارة أخرى، بينت هذه الورقة كيف يتم تحويل التنمية إلى نتيجة منطقية مترتبة على الاستيطان الكولونيالي. ومع ذلك، لا يكمن الهدف الذي تسعى إليه هذه الورقة في رفض التنمية بمجملها، لأننا بحسب ما جاء على لسان وينرايت (Wainwright)، "لا نستطيع أن نرفض التنمية" (Wainwright, 2008:10)، وإنما ينصب هدفنا على معالجة المشكلة التي يفرزها الالتباس الذي يهيمن عليها والتفاؤل الذي يحمله البعض في هذه الآونة حول الأشكال الحالية من مشاريع التنمية والإمكانيات التي يمكن أن توفرها في ظل نظام استيطاني كولونيالي طال أمده.

المراجع

- Apter, D. E. (1987). Rethinking development: modernization, dependency, and postmodern politics (p. 20). Beverly Hills, CA: Sage.
- AMA (2005). "Agreed documents by Israel and Palestinians on Movement and Access from and to Gaza". Agreement. http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/C9A5AA5245D910BB852570BB0051711C#sthash.HvTJLg91.dpuf (accessed 10 August, 2013).
- Azaryahu, M. (2001) "Water towers: a study in the cultural geographies of Zionist mythology", Cultural Geographies, 8(3), pp. 317-339.
- Barakat, S. (Ed.). (2005). After the conflict: reconstructions and redevelopment in the aftermath of war (Vol. 1). IB Tauris Publishers.
- Banivanua-Mar, T., & Edmonds, P. (Eds.). (2010). Making Settler Colonial Space: Perspectives on Race, Place and Identity. Palgrave Macmillan.
- BBC (2006) "Israel›s separate road plans criticized by settlers, Palestinians", BBC Monitoring International Reports. http://www.accessmylibrary.com/article-1G1-142562438/israel-separate-road-plans.html (accessed 10 August, 2013).
- Brenner, N., & Elden, S. (2009). Henri Lefebvre on State, Space, Territory1.International Political Sociology, 3(4), 353-377.
- Brown, A. P. (2004). The immobile mass: movement restrictions in the West Bank. Social & Legal Studies, 13(4), 501-521.
- B"Tselem (2004) Forbidden Roads Israel"s Discriminatory Road Regime in the West Bank. Jerusalem
- B"Tselem (2007) Ground to a halt. Denial of Palestinian"s Freedom of Movement in the West Bank. Jerusalem.
- Collier, P., (2007), Post-Conflict Recovery: How Should Policies be Distinctive?, Centre for the Study of African Economies, University of Oxford, May
- Collins, J. (2011). Más allá del» conflicto»: Palestina y las estructuras profundas de la colonización global. Política y sociedad, 48(1), 139-154.
- Cook, J. (2010). "US funds ‹apartheid› road network in Israel", The National. http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/us-funds-apartheid-road-network-in-israel#ixzz2blhLw1ek (accessed 10 August, 2013).
- Coutard, O. (ed.) (1999). The Governance of Large Technical Systems, Routledge: London.
- Del Castillo, G. (2008). Rebuilding War-Torn States: The Challenge of Post-Conflict Economic Reconstruction: The Challenge of Post-Conflict Economic Reconstruction. Oxford University Press.
- Fayyad, S. (2010). "Why I›m Building Palestine", Foreign Policy. http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/11/29/why_im_building_palestine (accessed 10 August, 2013).
- Ferguson, J. (1990). The anti-politics machine: development, depoliticization, and bureaucratic power in Lesotho. CUP Archive.
- FMEP (2004). "Israel Proposes a Separate Road Network for Palestinians", Settlement Report 14(6). http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-14/no.-6/israel-proposes-a-separate-road-network-for-palestinians (accessed 10 August, 2013).
- Gordon, N. (2008). Israel›s occupation. University of California Pr.

- Graham, S. and S. Marvin (2001). Splintering urbanism: networked infrastructures, technological
- mobilities and the urban condition. Routledge: London
- Graham, S. (2002a). Bulldozers and bombs: the latest Palestinian–Israeli conflict as asymmetric urbicide. Antipode, 34(4), 642-649.
- Graham, S. (2002b) "Clean territory: urbicide in the West Bank", Open Democracy. http://www.opendemocracy.net/ecology-politicsverticality/article_241.jsp (accessed 10 August, 2013).
- Grandia, L. (2013). Road Mapping: Megaprojects and Land Grabs in the Northern Guatemalan Lowlands. Development and Change, 44(2), 233-259.
- Halper, J. (2000). "The 94 Percent Solution: A Matrix of Control", Middle East Report, 216:14-19. http://www.merip.org/mer/mer216/94-percent-solution (accessed 10 August, 2013).
- Haaretz (2004). "Behaviour at the checkpoints". Opinion. http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/behavior-at-the-checkpoints-1.132641 (accessed 10 August, 2013).
- Hampsen, A. and Abou, A. J. (2005) "Wall Mitigation: Implications for Donors and Implementing Agencies Operating in Areas Affected by the Separation Barrier". Report submitted to the Local Aid Coordinating Committee. http://unispal.un.org/unispal.nsf/3822b5e39951876a85256b6e0058a478/cbd658e94a5a342185257066006b53eb/$FILE/WallMitigationReport_LACC.pdf (accessed 10 August, 2013).
- Harris, C. (2004). How did colonialism dispossess? Comments from an edge of empire. Annals of the Association of American Geographers, 94(1), 165-182.
- Harvey, P., & Knox, H. (2012). The Enchantments of Infrastructure. Mobilities,7(4), 521-536.
- Hass, A. (2002). Israel›s Closure Policy: an ineffective strategy of containment and repression. Journal of Palestine Studies, 31(3), 5-20.
- Hass, A. (2004). "Donor countries won›t fund Israeli-planned separate roads for Palestinians", Haaretz. http://www.haaretz.com/print-edition/news/donor-countries-won-t-fund-israeli-planned-separate-roads-for-palestinians-1.141761(accessed10 August, 2013).
- Hijab, N. and Rosenfeld, J. (2010) "Palestinian Roads: Cementing Statehood, or Israeli Annexation?", The Nation. http://www.thenation.com/article/palestinian-roads-cementing-statehood-or-israeli-annexation# (accessed 10 August, 2013).
- ICJ (2004) "Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory". Advisory opinion. http://www.icj- cij.org/docket/index.php?pr=71&code=mwp&p1=3&p2=4&p3=6 (accessed 10 August, 2013).
- Jabary Salamanca, O. (2010). "Unplug and play: manufacturing collapse in Gaza", in Human Geography, 4(1): 22-37.
- Jabary Salamanca, O. (2013). "Road 443: cementing dispossession, normalizing segregation and disrupting everyday life" in Infrastructural Lives, ed. McFarlane, C. & Graham, S. (forthcoming, Routledge).
- Jones, P. S. (2002). The etiquette of state-building and modernisation in dependent states: performing stateness and the normalisation of separate development in South Africa. Geoforum, 33(1), 25-40.
- Jones, S., & Howarth, S. (2012). Supporting Infrastructure Development in Fragile and Conflict-Affected States: Learning from Experience.
- Kanafani, N. M. (2011) "As If There Is No Occupation. The Limits of Palestinian Authority Strategy",

Middle East Report. http://www.merip.org/mero/mero092211 (accessed 10 August, 2013).
– Khatib, G. (2010). "PA to EI: No new roads being built with USAID funding" Electronic Intifada (20 May) (http://electronicintifada.net/content/pa-ei-no-new-roads-being-built-usaid-funding/8836)
– Kooy, M. É. (2008). "Relations of power, networks of water: governing urban waters, spaces, and populations in (post) colonial Jakarta". PhD dissertation, University of British Columbia.
– Kotef, H. (2010). Objects of Security: Gendered Violence and Securitized Humanitarianism in Occupied Gaza. Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, 30(2), 179-191.
– Le More, A. (2008). International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political guilt, wasted money. Routledge.
– Li, T. M. (2007). The will to improve: governmentality, development, and the practice of politics. Duke University Press.
– Massey, D. (1993). Power-geometry and a progressive sense of place. Mapping the futures: Local cultures, global change, 1, 59-69.
– McFarlane, C. (2008). Governing the Contaminated City: Infrastructure and Sanitation in Colonial and Post-Colonial Bombay. International Journal of Urban and Regional Research, 32(2), 415-435.
– McFarlane, C., & Rutherford, J. (2008). Political infrastructures: Governing and experiencing the fabric of the city. International Journal of Urban and Regional Research, 32(2), 363-374.
– Moore, D. S. (2005). Suffering for territory: Race, place, and power in Zimbabwe. Duke University Press.
– MoPAD (2010). "Transport sector strategy 2011-13". Report. http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=4812 (accessed 10 August, 2013).
– NAD (2005). "Israel"s Roads and Tunnels Plan". Report. http://www.nad-plo.org/etemplate.php?id=154 (accessed 10 August, 2013).
– OCHA (2004) "Proposed Road Rehabilitation Projects". Report. http://www.ochaopt.org/documents/WestBank_Roads_NOV04.pdf (accessed 10 August, 2013).
– Parizot, C. (2009). Temporalités et perceptions de la séparation entre Israéliens et Palestiniens. Bulletin du Centre de recherche français à Jérusalem, (20).
– Parker, C. (1999) Resignation or Revolt? Socio-Political Development and the Challenges of Peace in Palestine. I.B. Tauris
– Parsons, N. (2007). Palestinian Statehood: Aspirations, Needs, and Viability after Oslo: Review Article. The Middle East Journal, 521-529.
– PRDP (2007). "Building a Palestinian State Towards peace and prosperity". Report. http://unispal.un.org/pdfs/PRDPFinal.pdf (accessed 10 August, 2013).
– PRDP (2011). "National Development Plan. Establishing the state, building our future". Report. http://www.apis.ps/up/1332062906.pdf (accessed 10 August, 2013).
– Rankin, W. J. (2009). Infrastructure and the international governance of economic development, 1950–1965. InternatIonalIzatIon of Infrastructures, 61.
– Roy, S. (1987) "The Gaza Strip: A Case of Economic De-development", Journal of Palestine Studies, XVII, Number 1, pp 56-88.
– Roy, S. (2004) "The Palestinian-Israeli Conflict and Palestinian Socioeconomic Decline: A Place Denied", International Journal of Politics, Culture and Society, 17(3), pp. 365-403.

- Roy, S. (2010) "Perspectives on Palestinian (de-) Development" Unpublished paper presented at the Geographies of Aid Intervention in Palestine conference, Birzeit University, Palestine. (27-28 September).
- Sanders, E. (2011) "Leader Salam Fayyad seeks to make Palestinian statehood inevitable", Los Angeles Times. http://articles.latimes.com/2011/jan/21/world/la-fg-palestinian-fayyad-qa-20110121 (accessed 10 August, 2013).
- Sayigh, Y. (2007). Inducing a failed state in Palestine. Survival, 49(3), 7-39.
- Selby, J. 2013. Cooperation, domination and colonisation: The Israeli-Palestinian Joint Water Committee. Water Alternatives 6(1): 1-24
- Taghdisi-Rad, S. (2010). The political economy of aid in Palestine: relief from conflict or development delayed?. Taylor & Francis US.
- USAID (2005) "Palestinian Integrated Trade Agreeement". Task Order. http://egateg.usaid.gov/sites/default/files/West%20Bank-Gaza.pdf (accessed 10 August, 2013).
- USAID (2010a). "Road Rehabilitation Briefing". Presentation including Major Road Criteria.
- USAID (2010b). "Request for qualifications under Infrastructure Needs Program II". Solicitation. https://www.fbo.gov/index?s=opportunity&mode=form&tab=core&id=1aef882be2e305c7d556b413f6ee6a3d&_cview=0 (accessed 10 August, 2013).
- USAID (2013). "Water and Infrastructure". USAID INP description for the West Bank and Gaza.
- http://www.usaid.gov/west-bank-and-gaza/water-and-infrastructure (accessed 10 August, 2013).
- Wainwright, Joel (2008) Decolonizing Development. Colonial Power and the Maya. Oxford, Blackwell.
- Weizman, E. (2007). Hollow land: Israel›s architecture of occupation. Verso Books.
- Weizman, E. (2012). The Least of All Possible Evils: Humanitarian Violence from Arendt to Gaza. Verso Books.
- Wikileaks (2006) "Deputy Defence Minister Sneh describes to Ambassador MOD steps to reduce obstacles to movement". Cable. http://wikileaks.org/cable/2006/12/06TELAVIV4995.html (accessed 10 August, 2013).
- Wolfe, P. (2006). Settler Colonialism and the Elimination of the Native. Journal of Genocide Research, 8(4), 387-409.
- World Bank (2004a). "Stagnation or revival? Israeli Disengagement and Palestinian Economic Prospects". Report. http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2005/07/19/000160016_20050719120558/Rendered/PDF/329720GZ0Stagn1cember0200401public1.pdf (accessed 10 August, 2013).
- World Bank (2004b). "Disengagement, the Palestinian Economy and the Settlements". Report. http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/psannexdiseng.pdf (accessed 10 August, 2013).
- World Bank (2006). "An Update on Palestinian Movement, Access and Trade in the West Bank and Gaza". Technical Team Report. http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/M&ASummary+Main+MapAugust31.pdf (accessed 10 August, 2013).
- Zanon, B. (2011). Infrastructure network development, re-territorialization processes and multilevel territorial governance: a case study in Northern Italy.Planning Practice and Research, 26(3), 325-347.

الليبرالية الجديدة والتنمية الفلسطينية: تقييم وبدائل

توفيق حداد

ملخص

النيوليبرالزم (الليبرالية الجديدة) عبارة عن مصطلح موسع يصف رزمة من الأفكار والممارسات التي نشأت في كنف بنيان الاقتصاد الكينزي (نسبة إلى كينز)، وبعد انهيار المعسكر الشرقي ونشوء النظام العالمي ذي القطب الواحد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها.

فمن جهة يجمع مزيجاً من الرؤى المفاهيمية تجاه نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي معين بينما يجمع على الجانب الآخر السياسات المعاشة والممارسات المصاحبة لها التي يتم تنفيذها عبر عناصر تتمركز في مؤسسات تقوم بتحويل التنظيم المادي وغير المادي للإنتاج وأطرها وأساليب الحياة السابقة لها.ما يجعل الممارسة النيوليبرالية في نهاية المطاف شكلا متقدما من أشكال الرأسمالية المعاصرة التي تعمل كآلية للتسجيل الاقتصادي والاجتماعي الذي يستخرج أشكالاً من الريع حسب المصالح السائدة والمصالح الفرعية للمنتمين له والقائمين عليه.

يستكشف هذا البحث تغلغل المفاهيم المتبلورة لليبرالية الجديدة في النظام السياسي الفلسطيني المعاصر وخطة التنمية التي اعتمدها. كما سيطرح المشكلة المتعلقة بتبعات تلك الأفكار على حركة التحرير الوطني وأهدافها التاريخية بينما ينعكس بشكل أكبر هذا التحليل على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ومن جهة أخرى، سوف تسعى هذه الورقة إلى تعقب الشكل الذي يمكن أن يكون عليه النهج التنموي البديل، من خلال تحدي الإطار الحاضن والفرضيات الكامنة والسياسات والأولويات العامة لمحور التنمية الفلسطيني الحالي.

الاقتصاد السياسي لليبرالية الجديدة

قد تكون التجربة الفلسطينية مع الليبرالية الجديدة عصية على التحليل ولكن لا بد من إجراء هذا التحليل بسبب تلك الطريقة المتهورة والتجريبية تقريباً التي تجسدت فيها التجربة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في الضفة الغربية في ظل المسار الذي تبنتهُ حكومة أبو مازن/ فياض. لقد فرضت هذه التجربة على الواقع الفلسطيني بحيث تزامنت مع أجندة الحراك من أجل التحرر الوطني الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية بحيث يقتصر تنفيذها (أي التجربة) في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني الذي يظل حكماً اسمياً بدون تحديد اختصاصه المكاني في ظل السلطة الفلسطينية.

ويخلق هذا الوضع سياقاً فريداً من نوعه يستحق الدراسة عن جدارة. ففي كل الحلبات التي فرضت فيها تلك الليبرالية الجديدة كان الاستقلال السياسي والسيادة الجغرافية على الأراضي التي يتم فرضها فيها شرطا مسبقا حتميا لكي يبدأ تنفيذ تلك السياسات أصلا، حتى وإن كان النقد يوجه لتلك السياسات ذاتها على أنها تقوض تلك السيادة وتقلل من سلطتها. ولكننا لا نجد وضعا كهذا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل نجد سياقا يقبع فيه الفلسطينيون تحت احتلال استعماري يشهد على رزمة أكثر تعقيدا من الديناميكيات. أي أن سياسات الليبرالية الجديدة الفعلية التي نجدها على المحك في هذا السياق بخصوص السياسات الاقتصادية وبنى الحكومة والمؤسسات التي يتم تنفيذها من خلال أجهزة السلطة الفلسطينية تشكل بعدا فريدا لتجسيد الليبرالية الجديدة وهو بعدا لا يمكن قراءته بمعزل عن الديناميكيات الدائرة على المستوى المحلي (فلسطين/ إسرائيل) والإقليمي (الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا).

إذا ما أردنا تجزئة الطريقة التي تسربت فيها الليبرالية الجديدة إلى حلبة الاقتصاد الفلسطيني، وإذا ما حاولنا وضع توجهات السياسة النظرية والتطبيقية التي يمكنها أن تشكل بديلا عن تلك السياسات فإن هذا يقودنا إلى الكشف المتأني عن التفسيرات النظرية والتاريخية والسياسية التي توجهها السياسات والتي لم يقم حتى الآن أي بحث ميداني بتوثيقها أو حتى فضحها بشكل شامل. في واقع الأمر فإن نقاش هذه الليبرالية الجديدة بشكل عام ومناقشة وضعها في المنطقة العربية متأخر عن أي من الأعمال الفكرية البحثية الأخرى رغم أن تلك المنطقة مسرح ساخن لتطبيق تلك الأفكار. هذا وقد أسهم تفجر "الربيع العربي" في شتاء 2011-2010 والذي ما زال يتواصل حاليا في رفع مستوى الاهتمام بهذا التحليل كما ألقى الضوء على تطبيقه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلها. مع ذلك، يظل التطرق لهذا الموضوع نادرا من خلال بحث جدي لما آلت إليه تلك السياسات في السياق الفلسطيني رغم وجود بعض المساهمات المفيدة المتناثرة. (انظر خالدي وسمور 2010 وهنية 2008 وسمارة 2000 و2001). ومن هنا ينبغي النظر إلى تلك الدراسة على أنها تطرق أرضاً مهجورة لم يجرؤ أحدا على الدخول إليها من قبل، سواء من خلال الدور التحليلي الذي تعرضه أو من خلال المقترحات التي تعرضها.

سوف تسعى هذه الدراسة لوضع يدها على الطريقة التي تمكنت من خلالها أفكار الليبرالية الجديدة من التغلغل إلى قلب السياسة التنموية الفلسطينية. ومن ثم سوف تحاول طرح بدائل عن هذا المحور من خلال تشكيل معاكس لفرضياته الأساسية وتنفيذه العملي في الحدود التي يكون فيها هذا ممكنا وينصح به.

إن العمل على التحليل أو على طرح البدائل يعتبر جهداً كبيراً وثقيلاً ومسألة الوقت والموارد تحد بالتالي مما تستطيع تلك الدراسة فعله. ونظراً لضيق الوقت لم يكن هناك بداً من المرور سريعاً على مجموعة منتقاة من التعاريف التي تظهر خلال العمل ويتم استخدامها في بناء وهيكلة التحليل والحجج المرتبطة به. إن هذا هو الممكن ضمن الوقت المتاح وبهذا فإن هذه الدراسة تعترف أنها قد لا تتناول جميع التفاصيل وبهذا تنأى بنفسها عن النقد المحتمل الذي قد يقلل من أهمية التحذيرات التي تطلقها في الحجج التي تعرضها. ومن هنا فإن المؤلف يعتذر مسبقا. طالما أن دراسة من هذا النوع قد صممت لإيجاد إجابات فإن أي بحث صادق يجب أن ينطلق من فهم ما هي الأسئلة المطروحة أصلا. ونأمل أن نتمكن من الإجابة على بعض تلك الأسئلة التي نطرحها في معرض الدراسة.

الليبرالية الجديدة والتنمية

لكي نفهم كيفية تجسّد الليبرالية الجديدة في فلسطين، ولكي نطرح بدائل عن هذه الأجندة، لا يمكننا تفادي أن نضع لأنفسنا أسسا نبنى من خلالها تعريفا صلفا لما نقصده عندما نستخدم مصطلح «الليبرالية الجديدة». فالمصطلح بحد ذاته له صلة بالأفكار وبالسياسات على حد سواء وهو يأتي على مسار رحلة طويلة من الأفكار والمذاهب التي لها وزنها وثقلها أيضا. لهذا يركز هذا القسم على محاولة كسب السيطرة على ما نقوله عندما نشير إلى هذا المصطلح. كما يحاول أن يضع تعريفاً له واضعاً إياه في السياق السياسي والتاريخي ذي الصلة الذي يشكل الإطار الحاضن المسبق الذي أتت من خلاله المرحلة التي ولدت فيها تلك الأفكار في المسرح الفلسطيني.

يمكن تعريف الليبرالية الجديدة وأجندة التنمية الملاصقة لها على أنها جسم من الأفكار والممارسات التي تجد جذورها في النظريات الاقتصادية النيو-كلاسيكية، التي بدأت تتشكل في سياسات الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية طوال فترة منتصف السبعينات من القرن الماضي وحتى وقتنا هذا. ارتفاع الدين؛ والتضخم؛ وأزمات النفط في السبعينات؛ وأزمة التكديس المفرط؛ وفشل عمليات التصنيع لاستبدال الواردات؛ وقوة العمالة المنظمة؛

ونهاية معيار الذهب [لحساب قيمة الدولار المرتبط بسعر الذهب] – كلها عوامل أسهمت في بناء صرح نموذج كينز الاقتصادي الذي تجلى بعد الحرب العالمية الثانية، وفي رفعة وسط سياسي مؤيد للأفكار النيو-كلاسيكية في الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية ونخبة بيئة الأعمال. تركز مدرسة كينز على تدخل الحكومة في الاقتصاد بصفتها قوة ناظمة لتضمن بعض أنواع الحماية في ظل الرفاه الاجتماعي. ولكن المدرسة النيو-كلاسيكية اعتبرت أن تلك السياسات عدوانية وتشكل عائقا أمام نمو "الأسواق الحرة" التي أبرزت الحجج التي اعتبرت تلك الأسواق ضرورية لتحقيق التنمية والحرية وتكافؤ الفرص. ومن هنا فإن الاقتصاديين وغيرهم من العاملين في هذا المجال الذي اعتنقوا تلك الأفكار كانت تتم الإشارة إليهم (بشكل نقدي) على أنهم "الليبراليون الجدد" لأنهم كانوا يدافعون عن إعادة تخليق التوجهات التي تحرر الأسواق بدلا من أن تضع القواعد الناظمة لها.

وقد عرف جون ويليامسون عشر سياسات جوهرية في أجندة الليبرالية الجديدة التي أصبحت تعرف بـ " إجماع واشنطن" (ويليامسون، 1990). وقد شملت على الضبط المالي، وإعادة توجيه النفقات العامة؛ وإصلاح النظام الضريبي؛ وتحرير معدلات الفائدة المصرفية؛ وإدارة معدلات سعر صرف العملات؛ وتحرر التجارة وتحرر الاستثمار الأجنبي المباشر وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة؛ وتخفيف النظم الرسمية للاقتصاد؛ وضمان حقوق الملكية وإنفاذها (فان ويينبيرغ، ي. 2006: 26).

وقد حصدت تلك السياسات تأييداً على المستوى العالمي بفعل الدول الغربية المتنفذة والمؤسسات المالية الدولية التي ذهبت إلى أن تلك السياسات قادرة على تمكين الاقتصاديات النامية من النهوض و"الانطلاق". ولكن وراء تلك السياسات استوطنت فرضية أكثر جوهرية تتمحور حول دور الأسواق وتحريكها لحياة الناس: حيث تحولت الأسواق إلى المفتاح لحل مجموعة موسعة من مشاكل الناس – وبخاصة الاقتصادية ولكنها امتدت لتطال المشاكل السياسة والاجتماعية كذلك.

إن التوسع في استخدام الأسواق يقلل من الضغط على النسيج الاجتماعي من خلال جعل الانصياع للقواعد ذاتها أمراً غير ضرورياً في أي نشاط يحتضنه السوق. كلما توسع نطاق النشاطات التي يغطيها السوق كلما قلت القضايا التي تستدعي صدور قرارات سياسية صريحة وبالتالي قلت ضرورة الحصول على اتفاق (فريدمان، م. 1962: 24).

إن تركيز ميلتون فريدمان على "جعل الامتثال لنظام واحد أمراً غير ضروري" يعرف علاقة تصورية معينة بين الأسواق والتنظيم الاجتماعي والوعي السياسي. حيث يعتبر الاقتصاد مفصولاً بحكم طبيعته عن السياسة، من خلال فتح الأسواق، يمكن تفكيك الأساليب التنظيمية والاعتمادية المتبادلة التي كانت قائمة سابقاً على اعتبار أنها أقل كفاءة وتشكل عبئاً؛ ويمكن التقليل بشكل كبير من الحاجة للممارسات السياسية وصنع القرار السياسي من خلال المبادرة إلى عملية تمكن الأسواق من عملية انتقاء وصفت بأنها في نهايتها "فنية". "تسمح الأسواق بتفكيك المشاكل السياسية والاجتماعية إلى قضايا صغيرة يمكن معالجة كل واحدة منها كل على حدا وعلى حد القول بطريقة خالية من التصميم السياسي".

يقع في قاعدة المنطق الليبرالية الجديدة فرضية مسبقة مفادها وجود رعية مستقلة ذاتيا وتعمل من أجل منفعتها الخاصة وتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه لنفسها وتتفاعل بمفردها في تلك الأسواق لكي تدفعها (أي الأسواق) قدما وتضمن لها القدرة على التنظيم الذاتي على المستوى الجماعي." ترى الليبرالية الجديدة في حتمية قيام الفرد في السعي وراء "الحرية الاقتصادية" على أنها الأساس الجوهري الذي يحقق "الحرية الكاملة". ومن هنا فإن دور

الحكومة هو تحديد "قواعد اللعبة" وفي أداء دور "المحكم في تفسير وتنفيذ تلك القواعد التي يتم اتخاذ القرار بشأنها." ولكن لا يكون للحكومة رأي في تحديد ما هي هذه القرارات (نفس المصدر السابق: 15). ويجب أن يتم تطبيق أسلوب الحكم الذي يقوم "قدر الإمكان بالترويج لهذا النوع من النشاط الحر وزرع عادات مناسبة بين الرعايا المخضعين للحكم تمكنهم من التنظيم الذاتي." (هندنيس 2002 في ويليامز 2008:11).

إجماع ما بعد واشنطن

التجربة المخيبة للآمال التي عصفت ببلدان عدة تبنت المذهب الليبرالي الجديد إبان الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أفضت إلى بروز نظرة نقدية للمذهب الليبرالي الجديد المتشدد لتذهب إلى ما يشار إليه الآن باسم «إجماع ما بعد واشنطن». وقد ظهر وحي هذا الإجماع على يد الاقتصاد الجديد المؤيد للمؤسسات، والذي طرح حجة مفادها أن المؤسسات تؤدي دوراً حاسماً في الأداء الاقتصادي (هاريس، ج، 1995). وأصبحت الممارسات الشفافة والخاضعة للمساءلة للحكومة والمؤسسات ضرورة وشرطاً مسبقاً إذا ما أردنا للأفكار النيو-كلاسيكية «الصحيحة بحكم طبيعتها» النجاح وأخذ يدنا نحو «انطلاقة» اقتصادية.

تبنى إجماع ما بعد واشنطن المفاهيم الجوهرية لليبرالية الجديدة وطورها بغرض تحقيق ما سرى الاعتقاد بأنه مساراً أكثر استقراراً للنمو؛ وهو مسار افترض أنه أقل اعتماداً على إملاءات المؤسسات المالية الدولية ويخدم بشكل أفضل السياسات المنغرسة والمحتضنة لدى المؤيدين المستقرين اجتماعياً/طبقياً. كان على المنضمين المحليين أن «يمتلكوا» عمليات التنمية الخاصة بهم من خلال مأسسة نظام تحفيز مناسب. بهذه الطريقة يمكن للمجتمع وحكومته أن يتوجهوا نحو مشروع جماعي للتنمية والنمو.

بدأت المؤسسات على شاكلة البنك الدولي ترى أن فرض التعديلات المؤسسية وتوافق ما بعد واشنطن يؤدي إلى «تحول كامل في كل ناحية من التنظيم المجتمعي»، دون أن يقتصر على الممارسات الحكومية. ولكن الأخيرة تظل ضرورية لضمان كفاءة العملية في قلب أية سياسة تنموية تسعى إلى «إيجاد وإنفاذ حقوق ملكية كفؤة» (فوكوفاما: 22-25).

جوزيف ستيغليتز، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي من 1997 – 2000 اقترح أن المواطنين الذين ستغطيهم نشاطات التنمية عليهم أن يشاركوا في عمليات التنمية وأن يمتلكوها بحيث تستطيع الأسواق أن تعمل بكفاءة أكبر وبحيث يمكن تكوين مجتمعاً جديداً من خلال الانتقائية في السوق. ومن خلال تقوية امتلاك المجتمعات المتلقية ومشاركتها على الأقل بين الطبقات المستقرة من المجتمع المتلقي، يمكن تقوية «رأس المال الاجتماعي» وتعتبر»التنمية» عندها أكثر استدامة (ستيغليتز، 1998).

ويتحول القطاع الخاص والدولة (القطاع العام) والمجتمع والعائلة وحتى الفرد جميعهم إلى هدف لحوافز سياسة التنمية مع اعتمادها المتلازم على انتقائية السوق. القطاع الخاص، كما هو الحال في هيئته في إجماع واشنطن السابق، يظل المحرك السياسي للتغيير، ولكن دور الدولة يتعزز أكثر، حيث تعتبر الدولة القوة المكملة والناظمة لتسهيل تقليل تكاليف العمليات التبادلية. أخيراً يطرح إجماع ما بعد واشنطن دمج كافة الطبقات في عملية التنمية بينما يتم دمج النظام برمته ضمن رأس المال العالمي: «على كل مستوى، يجب أن تكون الاستراتيجية متناغمة مع البيئة التي تتجسد فيها، على المستويات الأعلى والأدنى. وتتجسد تلك الاستراتيجيات كلها في بيئة عالمية دائمة التغير» (ستيغليتز 1998).

نظرية النقدية

تتعرض مجموعة كبيرة من الأدبيات الأكاديمية إلى نطاق واسع من التأثيرات السلبية التي ولدتها تلك السياسات عموماً وفي سياقات العالم الثالث خصوصاً. يطرح كاماك فكرة أن سياسات المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر، تسعى نحو «إعادة تشكيل العلاقات والمؤسسات الاجتماعية» في العالم النامي، بغرض «تعميم وتسهيل المراكمة العمالية والتراكم الرأسمالي على النطاق العالمي، وبناء سيطرة رأسمالية بالتحديد من خلال الترويج للمشاريع الشرعية للمشاركة المجتمعية وامتلاك البلد (للتنمية)» (كوماك، 2004:190). ويقال بأن نية المانحين هي «الضبط أكثر من كونها التمكين»، ويتفق مفكرون آخرون على هذه النقطة (نفس المصدر السابق: 190؛ وليامز د. 1996).

يشترك سعد فيلحو في تحليل شبيه ولكنه يضع عملية مراكمة العمالة هذه في إطار «التشديد على دور رأس المال على خمسة مستويات وهي»: تخصيص الموارد المحلية، والاندماج الاقتصادي العالمي، وإعادة إنتاج الدولة، والأيديولوجية وإعادة إنتاج الطبقة العاملة (سعد فيلحو، 2011).

أما ديفيد هارفي فيقرأ آلة الليبرالية الجديدة على أنها شكل متقدم من أشكال التراكم الرأسمالي الذي يتم التشديد عليه باسم الدول الغربية القوية التي تشارك باستمرار في محاولة لتحقيق الاستقرار في النظام الرأسمالي نفسه الذي هو غير مستقر بطبيعته (أزمة التراكم المفرط وتراجع معدلات الربح). وهذا يدفع برأس المال إلى السعي وراء أو تصنيع وسائل جديدة للتراكم يمكن أن تتخذ أشكالاً عدة بما فيها التعديل المتلازم وخصخصة الأصول العامة والموارد والعمالة؛ والتحويل النقدي للتبادلات ونظام الضرائب وتعزيز نظام الائتمان (القروض).

يجب قمع البنى الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي كانت قائمة من قبل بشكل عنيف أو استقطابها بحيث يمكن التجهيز لحقول جديدة للتنمية الرأسمالية واستغلالها ودمجها في عملية التراكم الرأسمالي. هنا تلعب الدولة دوراً جوهرياً مؤسسياً للتنظيم والضبط مدعومة بـ «سيطرتها على العنف وتعريف ما هو قانوني» (هارفي، 2003: 145).

أما تيموثي متشيل فيلفت الانتباه إلى كيفية قيام ممارسات التنمية الليبرالية الجديدة بالتأثير على المناطق الشبيهة بالشرق الأوسط حيث تتداخل السلطة الاقتصادية والسياسية بشكل متقارب للغاية (ميتشل، 200). استشارات وممارسات وسياسات المؤسسات المالية الدولية والحكومات الغربية تخفي وتتجاهل «الدائرة الريعية» للقطاع الخاص وصلتها بالنخب العسكرية والسياسية. الإصلاح الاقتصادي للسوق الحر هو في الواقع أكثر من مجرد «تعديل معقد للشبكات المتصلة ودمج لعدة أصول ممتلكات وسلطات قانونية ومصادر معلومات وتدفق الإيرادات»، تخدم النخب (المصدر السابق: 281). هذا يسهم في رأس المال والتشكلات الاجتماعية الذكورية الجديدة الملازمة له التي تبحث عن مسارات لتحقيق أرباح سريعة تركز على الاقتصاديات في قطاعات مثل السياحة والعقارات والأغذية والمشروبات – شكل من التنمية غالباً ما يسمى بـ «رأسمال الكازينو (المقامر)» (سفرانج، 1986).

يركز جامي بيك وآدم تكيل على كيفية عمل أجندة التنمية الليبرالية الجديدة لإعادة تعريف «قواعد» التنافس بين المستويات المحلية وتشكيل «أنظمة القياس التي يقاس بموجبها التنافسية الإقليمية والسياسة العامة وأداء الشركات أو الإنتاجية الاجتماعية» (بيك، وتكيل، أ. 2002: 387). إن هذه القدرة على العمل على الإطار الحاضن الذي تحدث فيها الوساطة من خلال العلاقات بين المستويات المحلية التي تؤثر حتماً على التوازن السياسي والاقتصادي لبيئته. حيث يعاد تكوين العلاقات الاجتماعي «على شكل قراءة عنيفة لحتميات السوق التنافسي» (نفس المصدر السابق: 384-5). بينما في الوقت ذاته «تكون أنظمة الحكم الليبرالي الجديدة مضللة بشكل محير» (نفس المصدر السابق:

400). وهذه السلطة غير البارزة للعيان على ما يبدو والتي تمارسها الأجندة الليبرالية الجديدة على رعاياها، تؤدي إلى تمييز اجتماعي وسياسي مع شرذمة وحالة من النشاز لا يمكن فهمها إلا من خلال إعادة نسج تلك القطع المتناثرة مع بعضها البعض لتشكل منطقاً شاملاً لليبرالية الجديدة وللأجندات السياسية والاقتصادية والجيو – استراتيجية المحركة من ورائها.

الاقتصاد السياسي والليبرالية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إن المفاهيم المحركة لليبرالية الجديدة، في الصيغتين المشكلتين لها في إجماع واشنطن وإجماع ما بعد واشنطن، مع الانتقادات المرفوعة ضدهما، لها صلة كبيرة بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إبان صعود عملية السلام (1993-2000) وسقوطها (2004-200) ومحاولة إحيائها (2005-حتى وقتنا الحاضر) في ظل حكومة فياض/أبو مازن. خلاصة القول هنا أن عملية السلام برمتها قد بنيت بطريقة تنسجم مع مفاهيم التنمية النيو– ليبرالية سواء في نهجها الشمولي أو الصغير في التعامل مع تسوية «النزاع».

تحولت الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى «مختبر لتكنولوجيات السيطرة» (فايزمان، 2007)، لا تقتصر فيه الاختبارات على تجربة التكنولوجيات العسكرية بل تمتد لتطال أسلوب الحكم والهندسة الاجتماعية وعملية المأسسة المتجسدة التي يتم اختبارها مسبقاً على يد ممارسين رفيعي المستوى لهذه الأجندة. من هنا فإن «التكوين المعماري للاحتلال الإسرائيلي يمكن اعتباره على أنه تسريع للعمليات السياسية العالمية الأخرى، حسب أسوأ سيناريو للعولمة الرأسمالية وسقوطها المكاني» (نفس المصدر السابق 10-9).

النظام السياسي الحالي الذي يعمل فيه الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة أنشئ كواحد من وظائف أجندة الولايات المتحدة النيو– ليبرالية العالمية الموسعة، التي اعتبرت استخدام مفاهيم الليبرالية الجديدة على كل مستوى من مستويات سياستها ومساعداتها وكذلك على المساعدة التي تقدمها عناصر أخرى من مجتمع المانحين إلى المنطقة.

فهم كيفية نشوء هذا الوضع وإلى أي أثر حتمي لغايات استيعاب كيف ولماذا تبدو التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة كما هي. فقط عبر الفهم الاقتصادي السياسي الجوهري لليبرالية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يمكن اقتراح البدائل الممكنة لمحور التنمية النيو – ليبرالي القائم حالياً.

الاقتصاد السياسي لنشوء الليبرالية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لم تخلق الليبرالية الجديدة من العدم. بل تعمل من خلال عناصر مفعلة لها، تقف وراءها الدول الغربية القوية التي تقود تلك السياسات وبوجود أطراف محركة على المستوى الأدنى دورها أن تكون القنوات الموصلة التي تتجسد فيها تلك السياسات على الأرض ومن خلال المؤسسات (الدولة) وممارساتها وشبكاتها ذات الصلة.

لكي نفهم السياق الفلسطيني في جزئيته المتعلقة بالليبرالية الجديدة يعني أن نفهم مكانة الأراضي الفلسطينية المحتلة في حركة التوازن الأشمل للقوى تجاه مصالح رأس المال العالمي. فقط عندما يتم ذلك، سنستطيع أن نفهم كيفية حدوث ممارسات الليبرالية الجديدة في كافة أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال جعل حكومة مازن/ فياض قادرة على ذلك كما يمكننا أن نرى ما هي البدائل الأخرى التي يمكن طرحها.

وصف كل من أشقر، وأمين وهارفي بشكل كاف كيف أن الشرق الأوسط يشكل جزءاً من "المحيط المسيطر عليه" في "العلاقة الثلاثية" (الولايات المتحدة، أوروبا الغربية والوسطى، واليابان) وأنه يخدم مصلحة جيو استراتيجية معينة بالنسبة لتلك القوى بسبب "ثروته النفطية، وموقعه الجغرافي في قلب العالم القديم، وكونه يشكل بطانة ناعمة للنظام العالمي" (أمين، 2004). يلتقط هارفي الأهمية المضخمة لهذه المنطقة من حيث تراكم رأس المال حيث اقترح أن "من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على موطن النفط العالمي ومن يسيطر على موطن النفط العالمي يستطيع السيطرة على الاقتصاد العالمي، أقله في المستقبل القريب" (هارفي، 19:2006). يضيف أشقر أن إعادة تدوير دولارات النفط لردها إلى الخزنات الغربية من خلال شراء المعدات العسكرية ومشاريع البناء واستثمارات الودائع المصرفية في الخزانة والأوراق المالية يلعب أيضا دورا مهما في الدعم المالي والمحافظة على استقرار اقتصاد الدول الأوروبية (أشقر، 2004: 34-33).

ومن هنا أصبح تعزيز وبسط السيطرة الموسع على كامل الشرق الأوسط هدفاً رئيسياً لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة للولايات المتحدة ما أفضى إلى قمع أي نشوء لميول سياسية تهدد هذا الأمر (الشيوعية السوفييتية، الأممية، القومية العربية/ الإيرانية، التوسع الإسلامي وغيرها). "فالعالم العربي الغني والقوي والحديث يستدعي التشكيك في حق الغرب في التنعم بموارده النفطية التي تعتبر ضرورية لتواصل الهدر المرتبط بالتراكم الرأسمالي" (أمين، 2004).

وبرزت إسرائيل كـ "ورقة استراتيجية رابحة" في هذه الأجندة بعد هزيمتها سنة 1967 للزعيم العربي الكبير ناصر، وللزحف السوفييتي الذي تسارع إلى المنطقة في تلك الفترة. كما تمكنت إسرائيل من لعب "دور عسكري ككلب حراسة للمصالح الإمبريالية في المنطقة"، بينما "حصدت واشنطن على منافع سياسية في أعين الدول العربية من خلال الظهور كما لو كانت القابضة على سلسلة عنق كلب الحراسة هذا" (أشقر، 2004: 19).

بعد حرب الخليج سنة 1991، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز موقعها المهيمن الذي حفرته لنفسها في الشرق الأوسط على امتداد الخمسين سنة السابقة وذلك في مؤتمر مدريد (إطار تسوية الصراع الإقليمي من أجل السلام العربي – الإسرائيلي) وعملية السلام في أوسلو (بالنسبة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي). انسجم سياق هذه البنية الأخيرة ومحتواها مع خطط إسرائيل الاستراتيجية بعد 1967 بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة (والتي تعرف بخطة ألون)، وهي خطة وضعت للمحافظة على (الهوية "الصهيونية" "اليهودية-الديمقراطية") الأيديولوجية وعلى المصالح الجيو استراتيجية (السيطرة على الأرض والموارد في المنطقة الفلسطينية المحتلة). (أشقر، 2004). سمحت عملية السلام بظهور مرحلة جديدة في التوسع الكولونيالي الصهيوني الذي انفتح بمصادقة صريحة من الولايات المتحدة ما أدى إلى قيام إسرائيل بمضاعفة عدد المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة في سبع سنوات فقط (2000-1993) وبهذه الطريقة، تكون "إسرائيل والقوى الغربية الداعمة لمشروعها، قد فرضت حالة حرب دائمة في المنطقة"، بينما كانت تدعم عملية السلام. (أمين، 2004).

في الوقت ذاته، رأت الولايات المتحدة أن الآفاق بعيدة المدى لعملية السلام العربية/ الفلسطينية الإسرائيلية تشكل فرصة للعمل لاحقا على إنشاء "شرق أوسط جديد" من خلال إبرام اتفاقية تجارة حرة شرق أوسطية بين مختلف الأطراف العربية في المنطقة. (هنية، أ، 2008) كان مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" قد ظهر أصلا كشعار رفعه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريس (بيريس، 1993) وقد لعب دورا هاما في الرأسمالية الإسرائيلية الداعمة لعملية السلام في مراحلها الأولى (هنية، 2003؛ بيليد، 2008؛ نيتزان، 2002). حيث يكون دور دول الخليج

توفير رأس المال بينما ترفد الدول العربية الأفقر هذا النظام بالعمال. رغم عدم ظهور ثمار لتلك الخطط فقد تم تصور الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها المساحة الانتقالية التطبيعية بين إسرائيل والعالم العربي (هنية، 2008).

كان لدى إسرائيل مصالح ليبرالية جديدة خاصة بها على المحك في اتفاقيات أوسلو وتأطيرها وبخاصة في بروتوكول باريس الاقتصادي لسنة 1994. وصف نيتزان وبشلر كيفية سعي التشكلات الرأسمالية الإسرائيلية للانسلاخ عن حاضنتها التي تغذيها الدولة الاسرائيلية واقتصادها الحامي، وللاندماج في رأس المال المسيطر. دعمت اتفاقيات أوسلو "البوابة الأمامية السياسية" لحدوث هذا التحول وسمحت بتفكيك المقاطعات العربية الأولوية والثانوية وإزالة ضوابط إسرائيل الخاصة على رأس المال. "كانت الأرباح ستتحقق من خلال أسواق مفتوحة لكل من السلع والبضائع عوضا عن الحرب والصراع".

انكسار عملية السلام سنة 2000 تحت وطأة تناقضاتها العديدة أدت إلى اندلاع حقبة جديدة من العنف والدمار استمرت لفترة طويلة شارفت على خمس سنوات. قدرة رأس المال الإسرائيلي على التراكم على أساس إعادة موضعة نفسه في تخصصاته التقليدية في التكنولوجيات العسكرية والصراع تعززت خاصة في ظل شن الولايات المتحدة لـ "حرب عالمية على الإرهاب" بعد أحداث 11 أيلول 2001. أما النخبة الإسرائيلية التي كانت أصلاً موجهة وتزداد اندماجاً مع رأس المال المهيمن بفضل عملية السلام فلم يكن لها مصلحة في مواصلة السعي وراء نهاية للصراع مع الفلسطينيين والعالم العربي لأنها لم تكن تندرج أصلا تحت المصالح المتصورة الجيو استراتيجية والاقتصادية للصهيونية الأيديولوجية – حيث كانت الأخيرة تعمل بشكل متزايد على تصويب المشاكل التي مست بالتماسك الاجتماعي في إسرائيل بسبب تبعات الليبرالية الجديدة محلياً، ولم تكن تندرج أيضاً تحت البيئة السياسية / الوطنية المشحونة في الانتفاضة الثانية (هونيغ – بارنس، 2007).

انهيار "عملية السلام" وما صاحبها من تواصل الدعم الغربي للنظام الزبائني المنتفع منه في إسرائيل، دفع بالحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية على الإسراع في خطط بناء الدولة الفلسطينية. واعتبر بناء الدولة طريقة لتهدئة مطالب التحرر الوطني الفلسطيني بينما كانت تسهم في خلق نظام مؤسسي اندمج مع الدور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يفترض بالفلسطينيين أن يؤدوه في الـ (لا) نظام الإقليمي.

وتحول "بناء الدولة" إلى الفضاء المشترك الذي تمكنت فيه الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من إيجاد أرضية مشتركة. ولكن في الوقت ذاته أحجمت الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية عن ممارسة أي ضغط سياسي حقيقي على إسرائيل بغية إنشاء دولة فلسطينية فعلاً مستقلة وبدلاً من ذلك دعمت سياسات إسرائيل الإحتلالية من خلال فشلها في فرض رقابتها على سياسات إسرائيل الاستيطانية وجرائم الحرب المتكررة التي ترتكبها تلك الدولة. وقد أبرز هذا للعيان اختلاف الفهم بين الرؤية الفلسطينية ورؤية الحكومات الغربية لحالة الدولة. بالنسبة للجبهة الأولى فإن الدولة الفلسطينية تعني أن تكون الخطوة الأولى إنهاء الاحتلال وتنفيذ تقرير المصير الوطني. أما بالنسبة للمجموعة الثانية فإن الدولة تعني إنشاء المؤسسات، الأنظمة الأمنية والحوافز التي تلزم هذا النظام لتعزيز أمن إسرائيل والأمن الاقتصادي للفلسطينيين (أقله بين "القطاع الخاص") على أمل أن يؤدي هذا إلى الاستقرار السياسي، دعم المسار السياسي الذي تبناه فياض/أبو مازن على حساب حكومة حماس المنتخبة ديمقراطيا اعتبر كطريقة للدول الغربية لتتحالف مع جناح من الحركة الوطنية ولم تر تناقضا على المستويين الأيديولوجي أو السياسي مع هذه الأهداف نظرا لأن جناح أبو مازن/ فياض آمن أيضاً بالتنمية الإقليمية الليبرالية الجديدة وقد اعترف مسبقاً بإسرائيل في إطار حل الدولتين ورفض نهج المقاومة الموجهة في التحرر.

من هذا المنطلق لابد من رؤية الليبرالية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أن لها دورا مزدوجا: فمن جهة هناك الأهمية الشمولية والجيو استراتيجية للقضية الفلسطينية في مواجهة كذب الغرب في أهميتها السياسية وهناك عامل قوى زعزعة الاستقرار تجاه إسرائيل والمنطقة. لذا كان الهدف وراء التدخلات الليبرالية الجديدة المدعومة من الغرب هو خدمة ما يتحول في النهاية إلى ريع سياسي وإن كان سلبياً – القضاء على التطرف.

من جهة أخرى تتم إدارة الريع السياسي من خلال توفير أنظمة ريعية اقتصادية (مساعدات المانحين في الأراضي الفلسطينية المحتلة) على أمل أن يتم طرح التطلعات بعيدة المدى لاستخراج الريع الاقتصادي – إن لم يكن في فلسطين بشكل مباشر، ففي المنطقة كلها، وهذا هو الأهم.

الليبرالية الجديدة على أرض الواقع

السلطة الفلسطينية و"التنمية الوطنية"

إن رسم حدود الليبرالية الجديدة في فلسطين أمر معقد بفعل أسئلة فلسفية لها علاقة بالإطار المرجعي الذي ننطلق منه. فمن أي ناحية سوف نقوم بتحليل سياسات الليبرالية الجديدة؟ وهل الأمر بتلك البساطة، فعلى سبيل المثال إذا قمنا بمقارنة قائمة جون ويليامسون للمفاتيح العشرة للسياسات الليبرالية الجديدة مع خطط حكومة فياض لنرى مواطن الشبه بينهما؟ هل يتعلق الأمر بالنظر إلى ما يقوم به البنك الدولي من حيث التنفيذ والترويج لأفكار إجماع ما بعد واشنطن الخاصة بالحكم الرشيد والشفافية، من خلال مؤسسات حكومية فاعلة؟

رغم أهمية هذه النواحي في عرض الآثار التي تجسد الليبرالية الجديدة، إلا أن هذا النهج يظل قاصراً عن إيجاد تفسيرات مرضية للوضع القائم بدون فهم البعد السياسي – الاقتصادي السالف الذكر دون إدخاله في عملية التحليل. وكما وضحنا سابقا "التحرك الدولي لتجسيد الليبرالية الجديدة في السياق الفلسطيني هو أمر يتعلق باستخراج الريع السياسي. فالحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية تستثمر بشكل أساسي في مشروع سياسي – وليس فقط في مشروع اقتصادي، والذي رغم أهميته، يأتي بالمنزلة الثانية من حيث الأهداف قصيرة ومتوسطة المدى التي تدعمها تلك القوى وتيسر لها تلك السياسات أصلا". فالمساعدات الدولية الموجهة للأراضي الفلسطينية المحتلة لا تركز أساساً على استخراج الموارد الطبيعية أو على استغلال العمالة أو على تخفيف الأنظمة التي يضعها الاقتصاد الذي توجهه الصادرات، كما هو الحال "المتعارف عليه بالعادة" في تجسيد الليبرالية الجديدة في كافة أرجاء أفريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية.

لا يوجد في الضفة الغربية أو قطاع غزة سوق استهلاكي كبير بشكل خاص، فمعظم سكان المنطقة فقراء وغير قادرين على شراء المنتجات التي يتم تصنيعها في الولايات المتحدة. إذا الليبرالية الجديدة في فلسطين هي أمر سياسي بحت: تحقيق الأمن لإسرائيل حليفة الغرب وتهدئة القضية الفلسطينية المتمردة (بوسائل اقتصادية أو عسكرية إذا لزم الأمر من خلال إسرائيل) والسماح بـ "سير العمل كالمعتاد" في كافة أنحاء ما تبقى من العالم العربي (وبخاصة استخراج النفط والعبور الآمن على طرق التجارة)، وإن أمكن التوسع داخل المنطقة للوصول للأسواق العربية (منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط).

إذا ما توصلنا لهذا الفهم فإنه يجب رؤية السلطة الفلسطينية وسياساتها في ضوء آخر. كونها الناتج المباشر للمساعدة المالية التي تقدمها الحكومات الغربية والمشورة الفنية والعقوبات السياسية وبمصادقة القوة الإسرائيلية المحتلة، لقد

أنشئت السلطة الفلسطينية سنة 1994 من البقية المتبقية من منظمة التحرير الفلسطينية المترهلة وحصلت على تمويل وصلاحية منقوصة تقتصر على بعض العمليات التي تخدم الأهداف الليبرالية الجديدة لإسرائيل والداعمين لها في الغرب.

كان إدوارد سعيد قد انتقد منذ أمد بعيد اتفاقيات أوسلو لكونها تتعلق بـ "الحكم الذاتي" حيث تعمل فيها السلطة الفلسطينية كجهاز متعاقد من الباطن مع الاحتلال الإسرائيلي على مستويين أساسيين وهما: "الأمن" (للمواطنين والمستوطنين الإسرائيليين وللجيش الإسرائيلي وغيره) والمستوى الإداري (أي ما يتعلق بالصحة والتعليم والخدمات الأساسية وغيرها) (سعيد، 1995). ويجب القول أنه ينبغي قراءة التعاقد من الباطن مع الاحتلال – في هذه الحالة، عسكرياً وإدارياً – على أنه يتوافق مع تجسيد الليبرالية الجديدة لأنه يفضي إلى استخراج الريع (السياسي) بالذات الذي اعتبر ضرورياً لإحداث العمليات الشمولية للتكديس الاقتصادي الليبرالي الجديد واستخراج الريع على المستوى الإقليمي وفي الواقع على المستوى العالمي.

يستند هذا الفهم إلى لم الشمل ما بين الاقتصادي والسياسي ويتم تقسيمه بشكل صناعي من خلال الانضباط الاقتصادي تحت التيار السائد. كما أنه يستند إلى مفهوم أن الدول الغربية القوية تستخدم أدوات مختلفة لتعزيز مصالحها الاستراتيجية بشكل أكبر. وهذا يشمل السياسات الاقتصادية (الليبرالية الجديدة)، والسياسات العسكرية (الحرب)، والسياسات العسكرية من الباطن (السياسات العسكرية للدول الزبائن) والسياسات الاقتصادية من الباطن (الليبرالية الجديدة في المؤسسات المالية الدولية). ولكن يجب النظر إلى كل هذه المكونات على أنها تعبير عن نفس المصالح الرأسمالية المحددة للدول نفسها مع تكييفها حسب ظروف معينة.

إن استخدام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تتبنى "ملكية" هذا المشروع بدلاً من استقدام شريك من الباطن من خارج النظام يضيف أصداء لحتمية "الانتماء لإجماع ما بعد واشنطن، من الملاحظ هنا النجاح في المحافظة على نظام اقتصادي وسياسي وربما نرى في الواقع استقراراً أكبر عندما تتم إدارة السياسات الاقتصادية من خلال قوى محلية من داخل النظام ترى أن مصالحها مرتبطة بنجاح تلك المشاريع بشكل عام. ويتم كل هذا بينما تظل السيطرة الفعلية – والواقع الاستعماري – ملازما لهذا النظام.

عندما ننظر للأمور بتلك العين، وطالما أن السلطة الفلسطينية تراعي المرتكزات والمحددات والنطاق الاختصاصي لأساس التفويض المؤسس لها (إعلان المبادئ، بروتوكول باريس، وغيره) فإنها لا تستطيع أن تتفادى تجسيد جهاز ليبرالي جديد، بسبب موقعها الوسيط بين القوة الاستعمارية المحتلة والسكان المستعمَرين القابعين تحت الاحتلال. وبدون أن تنشق عن محاور الفصل الجغرافي الثابت (مناطق أ وب وج؛ والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ والأمن ("التنسيق الأمني") والشركاء الاقتصاديين (بروتوكول باريس) التي تقيد العمل الوظيفي للسلطة الفلسطينية في نطاق معين تظل طبيعة جهاز السلطة الفلسطينية هي الكيان المتعاقد من الباطن مع هذه الليبرالية الجديدة.

فقط عندما يتم استيعاب هذه الطبيعة البنيوية للسلطة الفلسطينية نصبح قادرين على دراسة التوجه المحدد لنهج التنمية الذي تعتمده السلطة الفلسطينية. فتحليل المحور التنموي للسلطة الفلسطينية بمعزل عن فهم لموقعها في االبنيان الكامل يشابه تحليل المهام الإدارية والتسييرية للعبيد في اقتصاد ما قبل الحرب في الولايات المتحدة – كيف يمكن شراء وإبعاد وإطعام وتوفير الكسوة وضبط سلوك وإدارة العبيد وغير ذلك – بدون تقييم دورهم في بناء الإنتاج. بكلمة واحدة هذا التحليل ينظر إلى الغابة بدون أن يأخذ الأشجار بالحسبان.

لهذا السبب، من الحتمي أن نتذكر أن أي نموذج فلسطيني للتنمية يعمل ضمن هذا الإطار. وهذا يعني أنه من الضروري أيضاً أن نقر بأنه بسبب وجود هذا الإطار الفوقي، فإن الأدوات الأساسية اللازمة لتبني خطة تنمية شاملة هي ببساطة غير متوفرة في أيدي الفلسطينيين.

كما ذكر مشتاق خان، "في حين أن السلطة الفلسطينية قد حازت على صلاحية ممارسة العمل الشرطي على سكانها، فإنها غير قادرة على ممارسة العمل الشرطي على حدودها والتفاوض على اتفاقيات تجارة مستقلة؛ فهي لم تحصل على عملتها الخاصة ولا تستطيع منح مواطنة محددة. نتيجة لذلك ظل بقاؤها الاقتصادي وعلاقاتها مع العالم محكومة من خلال إسرائيل بطرق غالباً ما تزيد سوءاً من الوضع الهش أصلا لكثير من الفلسطينيين" (خان وجقمان 2004).

وقد عرّف الخالدي وسمور أيضاً هذا الموقع الهش المحدود من حيث غياب "مساحة سياسة" مناسبة – في هذه الحالة لتنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة:

"السلطة الفلسطينية محرومة من أدوات السياسة اللازمة لتمكينها من تنفيذ الرزمة الكاملة لمعظم السياسات الليبرالية الجديدة المتعارف عليها. [...] بدون بنك مركزي فإن السلطة الفلسطينية لا تحظى بوسيلة لتخفيض معدلات الفائدة والتضخم أو وضع معدلات تنافسية لصرف العملة لدعم إجراءات النمو الاقتصادي المرتكز على التصدير الذي يأتي في الوصفات التي يقدمها البرنامج الليبرالي التقليدي الجديد. وبنفس الشاكلة، فإن التزامها ببروتوكول باريس الاقتصادي يعني أنها لا تستطيع أن تقوم بشكل مستقل بتخفيض معدلات التعرفة أو ضرائب القيمة المضافة ما يعني أن تحريرها للتجارة يجب أن يقتفي أثر إسرائيل. [...]. واقع احتلال إسرائيل ومواصلة مصادرتها للأرض ممزوجا مع محدودية ولاية السلطة الفلسطينية يعيق أيضا السعي الكامل وراء ما هو أيضاً وصفة سياسة أخرى (للمؤسسات المالية الدولية) وهي حماية حقوق الملكية وتنفيذ تلك الحقوق بشكل معرف تماماً وهي ما يعتبر شرطاً مسبقاً للبيئة الصديقة للاستثمار والتي يتم اعتبارها على أنها سياسة اقتصادية ليبرالية جديدة. أي بعبارة أخرى، مهما كانت جهود السلطة الفلسطينية في عرض الضفة الغربية على أنها وجهة جاذبة للاستثمار ومهما حاول توني بلير الحصول على موافقة إسرائيل على هذا التصريح أو ذاك لتنفيذ المشاريع، تظل إسرائيل هي القابضة على مفاتيح اللعبة كلها."

خطط التنمية الفلسطينية

في هذا السياق إلى أي حد يمكن أن يكون هناك جدوى من الحديث عن خطط التنمية وانتمائها لمنطق الليبرالية الجديدة؟

لا يمكن الإجابة على هذا السؤال بشكل تخيلي. فمكان السلطة الفلسطينية في صرح جهاز الليبرالية الجديدة لا يستبعد ضرورة تحليل التبعات السياساتية الأكثر تحديداً لخطط التنمية الفلسطينية. في الواقع فإن معرفة التكوين والنطاق الجغرافي الأكثر تجسيداً لليبرالية الجديدة القائمة في جميع سياسات التنمية تمدنا بأسس إضافية للتشكيك في منطقها وعكسه (أي المنطق).

كما تزودنا بأساس لمقارنة المعلومات والتحليل مع مناطق جغرافية أخرى وهذا يضيف قيمة في عملية وحملات التوعية، في الوقت ذاته يجب أن يتم هذا دائما ضمن إطار فهمنا لمكانة الأراضي الفلسطينية المحتلة البنيوي اتجاه مصلحة مؤيدي الليبرالية الجديدة الغربيين والإسرائيليين بشكل عام.

هناك مبررات أخرى تدفعنا إلى طرح هذا التساؤل. من منظور أكاديمي ومتوجه نحو السياسات، فإن الحاجة للتحري عن النماذج التنموية المعاصرة التي يتم تصميمها وتنفيذها من قبل السلطة الفلسطينية ضروري لأن ما يتم توجيهه هنا هو رد فعل معاكس لهذه الطاقة المعاصرة الداعمة لليبرالية الجديدة.

لقد شيدت الأبعاد البنيوية، التي أنشأت أساس تفعيل الليبرالية الجديدة في أجهزة السلطة الفلسطينية قبل عدة سنوات. فما الذي يمكننا أن نقوله عن تطور الوضع منذ تلك الأيام؟ وكيف تكون علاقة ذلك بالدور الوظيفي للتكوين البنيوي للسلطة الفلسطينية الذي وصفناها فيما سبق؟

ربما من المناسب أن نقر بأن البنك الدولي بصفته القلب النابض المغذي لمناصرة الليبرالية الجديدة في العالم اليوم، قد عمل بنشاط مفرط في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث قاد ما لا يقل عن 74 مشروعا بين 1994 حتى وقتنا الحالي، مستثمرا بذلك 2,86 مليار دولار في تلك المشاريع (موقع البنك الدولي الإلكتروني). وقد تسارعت وتيرة مشاريعه خلال السنوات الأخيرة حيث انطلق ما لا يقل عن 40 مشروعا منذ وفاة رئيس منظمة التحرير عرفات (تشرين الثاني 2004). وتناولت هذه المشاريع مجالات شتى تطال البنية التحتية والمياه والصحة والإصلاح القانوني وتطوير نظام التقاعد وإدارة مرافق الخدمة العامة والمالية وتطوير المنظمات غير الحكومية من بين أمور أخرى – مما يظهر تنوعا كبيرا في المواضيع التي يتطرق إليها. في الواقع إذا ما حكمنا من خلال أداء البنك الدولي في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة فإنه (أي البنك الدولي) لم يخجل حتى من تصعيد دعوة إجماع ما بعد واشنطن لعمل تحول شامل في المجتمع.

في الوقت ذاته، فإن هذا التواجد الذي له وزنه المعتبر يجب بلورته بحسب البيئة السياسية التي تم فيها تبني تلك السياسات. لقد صادق رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على قرابة 30 مشروعاً للبنك الدولي مستخدما صلاحيته في إصدار مرسوم رئاسي لتعيين سلام فياض كرئيس وزراء ورئيس لحكومة تسيير الأعمال (أواسط 2007). هذه الخطوة المشكك في مدى ديمقراطيتها تثير بالتأكيد تساؤلات على مدى ديمقراطية الولاية الممنوحة لفياض وحق حكومته في تنفيذ خطط التنمية الكبرى هذه بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الغربية دون أن تكون هناك رقابة برلمانية على تلك السياسات. يتم تجسيد «إصلاحات» كبيرة للبنية التحتية وأنظمة المال والحكم التي «تحبس» العوامل الرئيسية للتوجه المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني والنظام الاجتماعي الملازم له وتنفيذه على الأرض بدون أن تكون هناك مساءلة ورقابة ديمقراطية – وهذه قضية تضيف مصداقية للانتقادات السابقة لتلك المؤسسات ولليبرالية الجديدة بشكل عام حيث وصفت بأنها غير ديمقراطية.

بالطبع، كما هو الحال في سياقات أخرى، كل هذا ما كان سيحدث بدون وجود الشركاء المحليين المستعدين لتسهيل تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع. فحكومة فياض وخطط الإصلاح التنموية الصادرة عنها (2011-2008) وما تبعها من الخطة الوطنية للتنمية (2013-2011) والتي صيغت كلها بتعاون حثيث مع البنك الدولي وغيره من الهيئات الدولية والحكومات المانحة، تحولت إلى أدوات سياسية رئيسية لسحب فتيل النهج الليبرالي الجديد في التنمية وتفعيله في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. مع ذلك، رغم أن هذه الدراسة لا تهدف إلى عمل وصف شامل لكيفية تناغم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية وما تلاها من أطر تنموية فلسطينية أو انحرافها عن الشكل الذي تجسدت عليه الليبرالية الجديدة في مسارح أخرى تم فيها تنفيذ هذه الأجندة ذاتها من خلال مؤسسات بريتون وودز، يظل من الضروري التركيز على بعض السمات الليبرالية الجديدة الأساسية لهذا «الإطار الاستراتيجي للسياسة والإنفاق» الذي يصف نفسه بنفسه.

هنا فإن نموذج التنمية لدى فياض/ أبو مازن يؤيد صراحة المناهج الليبرالية الجديدة في التنمية رغم الانتقادات المعروفة لتلك المناهج عندما تم تنفيذها في الدول النامية. مثلا، فإن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية تصف «الدولة الفلسطينية المحتملة» على أنها:

> تخلق بيئة ممكنة للاقتصاد الحر واقتصاد السوق المفتوح» ستكون الدولة الفلسطينية متجاوبة مع احتياجات مواطنيها، وتقدم خدمات أساسية بفعالية، وتخلق بيئة ممكنة لازدهار القطاع الخاص [...]. ويكون الاقتصاد الفلسطيني مفتوحاً على الأسواق الأخرى في العالم ويسعى لإنتاج قيمة مضافة عالية وسلع وخدمات تنافسية وعلى المدى الطويل يطمح إلى أن يكون اقتصاد معرفة [معلوماتية].

وينظر إلى الأسواق المفتوحة والنمو المبني على التصدير على أنهما الطريق نحو التنمية، رغم أن سجل تنفيذ تلك السياسات في عدد لا حصر له من الدول في أنحاء أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كان مخزيا. فقد بينت التجربة في الدول المتطورة وجود الحاجة الدائمة لقيام الحكومة بحماية صناعاتها الناشئة واحتضانها على الأقل في المرحلة التي تبعت استقلال تلك الدول مباشرة. ولكن في سياق الأراضي الفلسطينية المحتلة التي لم يتم فيها تحقيق الاستقلال بعد أن تم اعتماد الأسواق المفتوحة والنمو المبني على التصدير حتى قبل أن يكون هناك أساس إنتاجي كبير للاقتصاد، ناهيك عن السيطرة على المعابر.

الازمة أن «القطاع الخاص الفلسطيني يجب أن يكون هو المحرك للنمو الاقتصادي المستدام» هو ما نسمعه باستمرار في كل أجزاء نموذج فياض للتنمية، بناءً على الاعتقاد السليم بأن تلك السياسات «تولد عمالة منتجة» وتنتج سلعاً وخدمات ذات قيمة مضافة عالية وتعزز الرخاء الوطني.» ولكن تلك التصريحات لا تعطي أي تفسير عن السبب الذي يجب بمقتضاه على القطاع الخاص أن يعمل كمحرك للنمو كما أنها لا تعرف بشكل مناسب مصطلح «الرخاء الوطني».

يبدو أن هناك معادلة ضمنية بين «نمو القطاع الخاص» و«الرخاء الوطني» التي تطابق بين المنفعة الخاصة والصالح العام. من هنا فإن هذا الخطاب يمحو بالضرورة اختلاف الطبقات ويرفض أن يعترف بأن الربح والنمو يمكن أن يتكدس في يد طبقة دون أخرى مع تنمية اقتصادية بدون أطر ناظمة مع سوء توزيع وتمييز كبيرين، حيث الشرائح الأضعف والأكثر فقرا في المجتمع لا تستطيع تأمين القدر ذاته من الرخاء الذي يظل في يد القابضين على السلطة والتعليم ورأس المال.

«الانضباط المالي» أصبح أمراً مركزياً في التنمية التي مضت حكومة فياض في مسارها ولم يكن هذا مرده فقط إلى انسجام هذا الانضباط مع مناهج الليبرالية الجديدة التي تدعم «التقشف» بل إنه أيضاً أحد المجالات القليلة التي تحظى فيها السلطة الفلسطينية بمستوى كاف من «مساحة السياسات».فقد دعت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية صراحة إلى «تقليل عدد العاملين» في السلطة الفلسطينية مما يؤدي إلى خفض التكاليف وبخاصة على فاتورة الرواتب والأجور. واعتبرت الخطة هذا التقليص شرطاً اساسياً مسبقاً لتحقيق الاستقرار المالي.» ونفذت الإصلاحات المالية لشد حزام النفقات الجارية خافضة إياها من 50.3% من إجمالي الناتج المحلي إلى 41.2%؛ ولم يتم إدخال أي زيادة عامة على أجور القطاع العام خلال السنوات الثلاثة التي تبعت البدء بخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية في حين كان من المتوقع خفض فاتورة الأجور من 27% من إجمالي الناتج المحلي إلى نحو 22% بفضل خفض عدد العاملين في القطاع العام وتجميد أي عمليات تعيين جديدة.

وكان مجال التدخل الآخر على هذا الصعيد هو تخفيض الدعم المالي لرسوم الخدمات العامة («صافي الإقراض») وهنا مارست السلطة أيضا «ضبط مالي». فرضت وزارة المالية أثناء تنفيذ هذه العملية تخفيضا تدريجيا لصافي الإقراض من 10.6% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2007 إلى 7.8% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2010. وقد قامت بهذه الخطوة لاعتقادها أن «توفير الخدمات العامة سوف يستند إلى مبادئ اقتصادية وسيتم تزويد تلك الخدمات على أساس التغطية الكاملة للتكاليف.» وقد أصبح هذا الأمر ممكنا من خلال ادارج آلية اشترطت على المواطنين تقديم «براءة ذمة» عن أي فواتير خدمة عامة بغية الحصول على الخدمات العامة.

المفارقة هي أن مسار التنمية لدى السلطة الفلسطينية يبدو مدركاً للمشاكل الكامنة في تلك السياسات في الممارسة بالذات فيما يخص الدعم المالي للخدمات العامة، على سبيل المثال، وبالذات فيما يتعلق بقطاعات السكان الأكثر وضوحاً اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة– وهي غالبا اللاجئين سكان المخيمات. لهذا السبب، تستخدم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية وغيرها من أدبيات التنمية عبارة تصف فئة من المجتمع وهي «الأكثر فقرا» بحيث نقرأ: «سوف يتم تحديد الفئات «الأكثر فقراً» باستخدام عملية موضوعية وشفافة تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية حيث يتم تزويد هذه الشريحة بخدمة الكهرباء إلى حد «الإكتفاء» لضمان عدم حرمان الأسر الفقيرة والمنكشفة؟ من إمكانية الحصول على تلك الخدمة.» وفي مناطق أخرى يتم التشديد على كيفية قيام الحكومة بـ «المحافظة على سلامة ورفاه المجموعات المنكشفة بينما تواصل عملها الحثيث لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص.» وهي تؤمن أنها قادرة على تحقيق تلك المعادلة من خلال «الاستثمار في التنمية الاجتماعية ومن خلال مواصلة بناء آليات فعالة للمساعدة والحماية الاجتماعية»، كوسيلة للوقاية من التمييز الاجتماعي والاقتصادي المعروف عن نشوئه من الرأسمالية الصرفة.

والمضحك هنا أن تلك التصريحات تأتي بالطبع في الوقت ذاته الذي تعلن فيه الحكومة عن تدابيرها التقشفية على مستوى تجميد الإنفاق والتعيينات وفاتورة الرواتب والأجور أو الترشيد وربط الحزام. هل هذا في الواقع «استثمار في التنمية الاجتماعية» التي يشاع أنها تقي القطاعات الأضعف وتشجع المساعدة والحماية الاجتماعية؟

وينبغي توجيه نقد متعمق أكثر على مستوى المبدأ نفسه. في حين تستطيع بعض الحالات الفردية بالتأكيد الاستفادة من تلك التدخلات، يظل السؤال قائماً حول ما إذا كان السماح بإحداث التنمية من خلال القطاع الخاص هو النهج الأفضل لمعالجة الظروف الحرجة حيث ترتفع معدلات البطالة والفقر كما هو الحال فعلياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع احتمال تدهور السياق عند إطلاق سراح الرأسمالية في سوق حر؟ أو إذا ما كان النمو المبني على التصدير هو الحل عندما تكون قاعدة الإنتاج الفلسطينية ضعيفة إلى هذا الحد وغير قادرة على المنافسة مع المنافسين الأرخص. ومن هنا فإن إنقاذ "الأكثر فقرا" لن يكون سوى "إنقاذ" السكان من الموت جوعا أو توفير بعض الكهرباء لهم ولكن يتم التغاضي هنا عن حقيقة أنه في ظل هذا النظام يصبح الرفاه الاجتماعي امتيازا وليس حقاً.

وهذا يثير سؤالاً أعمق حول حقوق الفلسطينيين – الوطنية والاقتصادية والإنسانية – ومكانها في استراتيجية التنمية التي تطبقها السلطة الفلسطينية. ولكن الإطار الذي يطرحه فياض يتغاضى عن مسألة الحقوق تماماً. ويستعيض عنها برزمة من الأهداف السياساتية الوطنية التي تشبه بشكل فادح الرؤى التي تبناها إجماع ما بعد واشنطن للتنمية الليبرالية الجديدة وتعكس استراتيجيته أيضا المطالب التي وضعتها إسرائيل والمجتمع الدولي على القيادة الفلسطينية. فـ «أهداف السياسة الوطنية» التي تصفها حكومة فياض تحمل مسميات «السلامة والأمن»، و»الحكم الرشيد» و»زيادة الملكية الوطنية» و»تحسين نوعية الحياة». ويجب ملاحظة كيف أن تأطير تلك السياسات الوطنية

يغيب المصطلحات التي تستند إلى الحقوق مستبدلة إياها بسياسة قائمة على أهداف. وإعادة الصياغة الطفيفة هذه تحول شكل الصرح الذي بنيت عليه المطالب الفلسطينية – من تيار ينبع من مطالب بالحقوق الإنسانية والوطنية التي لم يحصل عليها الفلسطينيون مع التزامات المجتمع الدولي ليعزز إطار موجه بمجموعة من الأهداف على شاكلة أهداف السياسة التنموية في أي دولة مستقلة.

وهذا انحراف عن محور الصراع يتغاضى عن الحقوق التاريخية والنضال التاريخي للحركة الوطنية ويرفع مستوى الممارسات المؤسسية إلى مطاف الأهداف الوطنية لكي تستحوذ على هذه الصفة وحدها دون أي أهداف أخرى.

وبهذه الطريقة فإن التنمية الفياضية تنسجم مع محو الطبيعة الاستعمارية الاحتلالية التي يمارس في ظلها الفلسطينيون حكمهم. وبهذا الشكل من العمل كما لو كنا داخل نفق، تصف السياسة مراراً وتكراراً نيتها «إنشاء بيئة آمنة ومستقرة داخلية يمكن أن تحدث فيها التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي يمكن فيها إرساء البنية التحتية للدولة الفلسطينية وتطويرها وجعلها تزدهر»، بدون أن توضح الآلية الفعلية لكيفية قيام الإصلاحات المرتبطة بالخدمات على مستوى المؤسسات والحكم وما يصاحبها من نمو القطاع الخاص والأمن بتحقيق التحرر الوطني.

والخوف هنا بالطبع هو أن تلك السمات – التي يتم طرحها على أنها الأهداف الوطنية أيضاً – تطيل فعلياً من سمات الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية، ما يجعل منها (أي السلطة) أداة ليبرالية جديدة أكثر كفاءة بينما وظيفتها في واقع الأمر هو شكل من أشكل الاحتلال من خلال جهاز التحكم عن بعد. وبينما يقوم محور فياض بالتأكيد من خلال استخدام تلك العبارات الرنانة التي تشمل على حقوق الفلسطينيين – الدعوة إلى حوار سياسي جدي ومستدام وخطوات ملموسة والتزامات من كافة الأطراف نحو السلام الدائم – فإن عدم وجود آلية فعالة لتحريك هذا الحوار السياسي الجدي "والالتزامات" يظل يشكل نقطة الضعف الأكبر في تلك المعادلة.

وهذا يجعل نجاح حكومة فياض قابلا لخلق الظروف لكي يفشل: فكلما زادت كفاءة الفلسطينيين في حكمهم الذاتي كلما قل شعور إسرائيل والمجتمع الدولي بالحاجة لإنشاء دولة نظرا لأن الريع السياسي المرغوب فيه – الإدارة الذاتية والاستقرار – قد استخرج بالفعل.

بدائل عن التنمية الليبرالية الجديدة في فلسطين

ما الذي يبينه لنا هذا المسح لليبرالية الجديدة في فلسطين؟ وكيف يمكن أن نستخدم هذا الفهم في بناء رؤية لخطة تنمية فلسطينية بديلة؟

تتجسد الليبرالية الجديدة من خلال مزيج من الأفكار والممارسات التي أثرت على إطار ومحتوى طريقة تشكل العلاقات بين الناس والمجتمعات وبينهم وبين العالم أجمع. في الأراضي الفلسطينية المحتلة نرى هذا الأمر على المحك على عدة مستويات:

على المستوى الذي يمكن أن نسميه بـ «الإطار العلوي» نرى بناء السلطة الفلسطينية، حسب صيغتها في اتفاق أوسلو، والذي يجعلها أداة فعلية في تصميم الليبرالية الجديدة. حيث أن التكوين الجوهري الليبرالي الجديد ينبع من تركيزه على الأمن والأنظمة الإدارية والاقتصادية والسياسية، التي تولتها المؤسسات القوية ورأس المال العالمي وإسرائيل لتنفيذها على مناطق جغرافية محددة.

بالإضافة لهذا الإطار العلوي هناك أبعاد شاملة وحتى مجزأة للمشروع الليبرالي الجديد. ونلحظ هذا في السياسات الاقتصادية وسياسات الحكم المحددة التي تتبعها حكومة فياض، والتي تعيد بناء النسيج الفعلي لمنظومة موسعة من المعايير والممارسات في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة – تطال العلاقات الاجتماعية واستخدام المساحة وأسواق العمل والمجتمع المدني وعلاقات النوع الاجتماعي.

في مجموعها يمكن القول أن تلك السياسات تهدف إلى استخراج الريع السياسي لخدمة الغاية الأكثر عمومية وهي التأكيد على الحكم الرأسمالي على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية بما يخدم مصالح أطراف (رأس المال) الكبرى (الدول الغربية وإسرائيل) وسمسارها (رأس المال الفلسطيني).

مع هذا التفسير الواضح للبنية الحالية للتنمية الليبرالية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي بين يدينا، اسمحوا لنا أن ننظر في النهج البديل الذي يلزم للوقوف في وجه التحديات وقلب النموذج القائم.

هنا لا بد من إعطاء الأسبقية والأولوية للتعامل مع البعد السياسي أولاً، لأنه لا يمكن أن تكون هناك خطة تنموية دون التشديد على الرؤية العالمية السياسية لها على انها تشكل أساساً لنموذج التنمية الفلسطيني البديل:

يجب أن يتجذر أساس إطار التنمية الفلسطينية البديلة في بلورة مشروع يسعى لوضع حد لاستخراج الريع السياسي الغربي/ الإسرائيلي؛ ويجب أن يتحدى ويقلب حكم رأس المال بصفته القوة المحركة للتنمية الفلسطينية؛ وأن يطلق سراح الطاقات الكامنة الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني المستندة إلى الالتزام الأساسي بالحقوق الفلسطينية الفردية والجماعية.

ومن هنا تجدر الملاحظة أنه ليس هناك معنى لرسم أساس جوهري للتنمية الفلسطينية من واقع «تعزيز المصالح الوطنية» أو «الحقوق» في مقابل تلك التي تطرحها الليبرالية الجديدة. لماذا؟ لأنه لا يمكن تفادي حقيقة أن القومية الوطنية تحمل معانٍ متعددة الأشخاص بينما تتبنى الطبقات الاجتماعية المختلفة وتعطي الاولوية لمعانٍ مختلفة لتلك المفاهيم التي يمكن قولبتها في قوالب مختلفة. في حين أن بعض النواحي المتعلقة بالنخبة الفلسطينية المتمثلة في حكومة فياض قد تعطي الأولوية للمصالح والحقوق الفلسطينية من خلال التشديد على الحاجة للدولة الفلسطينية من خلال الصرح الليبرالي الجديد، قد يشدد اللاجئون الفلسطينيون على تصورهم للحقوق الوطنية على أنها التنفيذ الفوري لحقهم في العودة. يمكن المحاججة بأن كلا البعدين ينسجمان مع التفسير الشرعي للأهداف الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني وسعيه نحو تقرير المصير الوطني. وما يميز بين المفهومين هو الأمور المتعلقة بالإستراتيجية والتكتيكات والأولويات.

من الواضح أن بعض عناصر النخبة السياسية والاقتصادية الفلسطينية مرتبطة بالاستثمار في نموذج «الليبرالية الجديدة على أنها التحرر» الذي نرى أن سياسات حكومة فياض تشدد عليه. بينما هناك ضرورة ملحة لانتقاد هذا التوجه يظل علينا أن نتفادى انتقاده بالاقتصار على المصطلحات القومية الوطنية لأن هذا يقحمنا على الفور في الجدل حول ما هو أكثر أو أقل وطنية. وهذا يبدأ من عملية إعادة إبراز القضية الوطنية ومثلها والتي تتحدث عن الشكل الذي يجب أن يكون عليه التحرر الوطني الفلسطيني – تحرر الشعب وأرضه من تلك القوى التي تخضعه وتستغله. وعوضاً عن ذلك هناك قيمة أكبر للتشديد على رؤية بديلة للتنمية تتحول هي بحد ذاتها إلى موضوع يحفز رؤيتنا ومشروعنا التحرري.
ما الذي نعنيه بالمبادئ التوجيهية المؤسسة للإطار التنموي الفلسطيني؟

رفض/ إنهاء استخراج الريع السياسي

إن رفض/إنهاء استخراج الريع السياسي (political rent extraction) الغربي والإسرائيلي يؤدي إلى دعم مشروع سياسي يرفض أو ينكر بكل بساطة الاستقرار السياسي المزيف الذي يشكل جوهر وفحوى مشروع الليبرالية الجديدة وتصميمه للأراضي الفلسطينية المحتلة – ذاك الاستقرار الذي خلق من خلال تشييد هيئة حكم ذاتي (السلطة الفلسطينية) كذراع متعاقد من الباطن مع الاحتلال الإسرائيلي. وهذا يعني في أقله سحب صفة الشرعية عن المشروع الذي يقمع الفلسطينيين ويتسبب في نزوحهم وينكر عليهم حقوقهم الأساسية.

في الواقع، هذا يعني في حده الأدنى سحب الاعتراف بدولة إسرائيل ما يضع الحركة الصهيونية في إطار مشروع إجرامي عنصري استعماري إحتلالي ويعارض بوضوح السياسة الخارجية للغرب والولايات المتحدة التي تدعم وتيسر السياسات الإسرائيلية حيث تصبح تلك الحركة المستفيد النهائي من عملية استخراج الريع أصلاً.

بدون تحديد إطار يبرز منظومة القيم التي تقر بوجود قامع ومقموع وجهة استعمارية وجهة مستعمَرة سوف نفقد أساس بناء مشروع تنموي ناهيك عن إيجاد مشروع تحرر.

في المجمل فإن الركيزة الأساسية لنموذج التنمية البديل هو تصريح يرفض الوضع القائم بناءً على فهم القمع القائم والحاجة لمقاومته. إنه خط مرسوم على الرمال – التنمية والتحرر المستندين لمفهوم المقاومة. كيف، أي، باستخدام أي استراتيجيات وتكتيكات – هذا ما يجب تحديده من قبل كافة المنتمين لهذا النموذج والقائمين عليه. ولكن بناء نموذج التنمية البديل بحيث يقوم على أساس المقاومة هو البعد الأهم للمشروع برمته. من خلال الإعلان عنه "التنمية تحت الاحتلال" حسب دعوة المشروع الليبرالي الجديد والنموذج المدعوم من قبله، تصبح أمرا مرفوضا بالكامل. فيما بعد "التنمية" – إذا ما ظل هذا المصطلح أصلا ذا صلة وفائدة بالنسبة للعمالة – يصبح ملازما لمشروع المقاومة.

الوقوف في وجه حكم رأس المال وتغيير واقعه

إن الوقوف في وجه رأس المال هو صفة خاصة في طبيعة هذا المشروع الذي يقوم على أساس المقاومة. ويحمل رؤية لا تضع الأولوية لحقوق أصحاب رأس المال على حساب حقوق المعدمين، وبخاصة القوى العاملة. إنها طريقة نقول من خلالها أن أولويات مشروع التنمية والتحرر لن تخضع لتحكمات الدوافع الربحية المالية وحوافز تحقيق الربح، بل لمجموعة من الأولويات يحققها المنتمون لهذا المشروع – ألا وهم الشعب الفلسطيني – وما يرون أنه ينبغي فعله لإحياء مشروع التنمية الذي توجهه المقاومة وإحقاق حقوقهم في تقرير المصير الوطني والحرية والعودة.

هنا يكون رأس المال بدون تطلعات وطنية – سواء كانت غربية أو إسرائيلية أو فلسطينية. ومن الحتمي التركيز على هذا الأمر بصفته الدافع الأكثر أهمية لتسريع الانقسام الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة الذي تم من خلال إطلاق سراح رأس المال الفلسطيني في ظل ظروف اقتصادية رهينة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال إطار أوسلو والفياضية الليبرالية الجديدة بشكل عام. وذلك من خلال إزالة سطوة رأس المال، والأولوية المكرسة لمكانة الأرباح، بصفتها القيم المتأصلة في خلق «السوق الحر» – من خلال محو هذه، والتأكيد على الحاجة لملعب أكثر تكافؤا تنشأ بين الأطراف المحركة والمنتفعة من المشروع أصلاً.

إن استقراء الوضع على أساس هذا البعد ضمن شكل من المشاريع الاقتصادية المعينة والاستثمارات والمناهج القطاعية يتخذ صيغاً محتملة كثيرة، ولكن في هذه المرحلة يكفي التأكيد على ضرورة احتواء تأثير دوافع الربح الفردي وانتقائية السوق وانتشار رأس المال ووضع حد لهذا البرنامج بغية تحفيز العناصر الداعمة لبرنامج التنمية/

المقاومة. وفي مكان تلك الدوافع، يجب بناء المشاريع بحيث تضع أنظمة الحوافز الأولوية على المشاركة الجماعية وتوزع مزاياها بالتساوى على المجتمع.

تغير دور السلطة الفلسطينية التنموي

بعد أن أدرجنا المبادئ التوجيهية لنهج التنمية البديل، نصل الآن إلى محاولة لاستبدال الدور التعاقدي المناط في جهاز السلطة الفلسطينية الذي يجعل منها وكيل ليبرالي جديد للاحتلال ورأس المال الأجنبي.هناك مكونان أساسيان لهذا الدور السمساري: الأمن والإدارة.

هذا ويسبق ويؤطر إمكانية وجود هذا الدور السمساري أصلا بعدان إضافيان هما: الخريطة السياسية والبعد الاقتصادي. فكلا العنصرين يثبتان وجود إطار محدد يمكن فيه لهذا الدور السمساري أن يتم. يجب الوقوف في وجه العناصر الأربعة التي تفعل الطبيعة السمسارية لجهاز السلطة الفلسطينية وتشكل مكوناته إذا ما أردنا وضع نهج بديل للتنمية.

البعد الأمني

قد يكون هذا هو البعد الأسهل من حيث المعالجة. فبموجب إطار أوسلو، كان تصور الأجهزة الأمنية على أنها أذرع تتعاقد من الباطن مع الاحتلال العسكري الإسرائيلي تم تصميمها أصلاً لتحقيق أمن المواطنين الإسرائيليين والمستوطنين وطواقم الجيش الإسرائيلي وللجم الشعب الفلسطيني على المستوى المحلي. لقد ارتكز قلب استخراج الريع السياسي من خلال تنفيذ الليبرالية الجديدة على هذا الأمر وكان دائما يشكل الأولوية الأولى في برنامج العمل الليبرالي الجديد، مع توزيع غير متناسب للموارد التي يتم إنفاقها لتحقيق تلك الغاية.

في ظل هذا التصور البديل لن يعود هذا الدور قائماً بالنسبة لقوات الأمن الفلسطينية بل سيتم إعادة تعريف ما هو الأمن بحيث يصبح صون حقوق الشعب الفلسطيني وممتلكاته من أي اعتداء داخلي أو خارجي. على مستوى القاعدة فإن هذا يؤدي بالأقل الى وضع حد للتنسيق الأمني مع جيش الاحتلال الإسرائيلي والطاقم العسكري الأمريكي (بعثة دايتون وهيئة الاستخبارات الأمريكية) ومع الشرطة الأوروبية. كما يؤدي إلى الإقرار بشكل صريح ومباشر بأن المقاومة ضد إسرائيل هي أمر شرعي حيث يتم تشجيع الشعب وتمكينه من أداء مهمته بالطريقة التي يراها هو (الشعب) أو قيادته على أنها الطريق الأمثل للمقاومة. ويصبح هناك أهمية لحماية الفلسطينيين من الجيش الإسرائيلي ومستوطنيه. ولا بد أيضا من معالجة تعدي الفلسطينيين على الموارد العامة أو الحقوق الجماعية.

ليس من مسئولية مؤلف هذه الورقة وضع الخطوط العريضة المحددة للتكتيكيات أو الاستراتيجيات التي سيتبناها هذا النهج. لأنه إن قام بذلك فإنه سيأتي بفعل غير ديمقراطي بينما يكون يقلب رأساً على عقب الطبيعة الجدلية الحتمية لما ينطوي عليه الوصول إلى تلك الخطة. وفي هذا الصدد فإنه في ظل هذا البرنامج البديل للتنمية/ المقاومة يصبح تأمين السبل الديمقراطية كفاية للتنظيم والتوصل إلى قرار جماعي يلتزم به الشعب وينفذه يحمل نفس أهمية القرار المتخذ. لأنه بدون منهجية للتواصل وبدون وضع عملية لجمع المعلومات واتخاذ القرارات وتنفيذها فإن الطاقة الجماعية والموارد قد تتجزأ وتتفكك ويكون للمصلحة الذاتية للمجموع إمكانية الصعود والتحكم. وهنا يصبح دور القادة السياسيين وفضاء الخطاب/ الشعارات الصحية تعزيز وتعميق التيارات السياسية القائمة بحيث يمكن إخراج الظروف الكفيلة بتنفيذ مشروع التنمية/ المقاومة.

البعد الإداري

لقد رفع إنشاء السلطة الفلسطينية عبئاً كبيراً عن كاهل الاحتلال الإسرائيلي. هل من المنطقي محاولة قلب هذا الوضع لكي تعود تلك المهام لتلقى على كتف الاحتلال حتى يتحقق التحرر أو الاستقلال الحقيقي؟ هل هناك بديل ثالث؟

وإن كانت الفكرة تبدو متطرفة فإن آفاق إعادة المهام الإدارية التي تولاها الفلسطينيون بمقتضى اتفاقيات أوسلو أمر يجب أخذه بعين الاعتبار بشكل جدي وقد يكون في الواقع هو الطريق الأقصر لبدء عملية بناء تنمية ومقاومة وتحرر فلسطيني حقيقي.

المشكلة البنيوية في الإطار الحالي هو أنه يسمح بالسيطرة الفلسطينية على مناحي محدودة من خدماتها الاجتماعية (التعليم والصحة ما يلبي قائمة محددة من الحقوق)، ولكن يتم توفير تلك الحقوق على حساب الحدود والحقوق السياسية والحقوق في الاستقلال وتقرير المصير والعودة وغيرها. عدم القدرة على التمتع بأي حقوق سياسية حقيقية – بما في ذلك حق التحكم بحدود البلد الذي تديره والحصول على الموارد الطبيعية والحق في إصدار الجنسية وهو في الواقع الحق في أن يكون لك كافة الحقوق الأخرى وأن تحددها – يعني بشكل أساسي أن التنمية الفلسطينية مستحيلة إلا إذا ما كانت تلك الأدوات في أيد الفلسطينيين. فأوسلو يقسم بشكل واضح بين القضايا التي أرادت إسرائيل أن تبقي سيطرتها عليها وتلك التي رغبت في نقل التعاقد عليها للسلطة الفلسطينية. وبهذا أتت مساعدات المانحين لهذا الشق الثاني كدعم مالي لهذه المهام الأخيرة. ويسعى نهج فياض في التنمية إلى تخفيف التكاليف الإجمالية من خلال وضع موازنات سوية ونظام الضرائب والتقشف وغيره.

ما الذي يمكن عمله؟ تستند الحجج المعارضة لإعادة المسئوليات الإدارية إلى مفهوم أن هذا العمل سوف يضر بالفلسطينيين فقط. فلن تعود المدارس والمستشفيات والضروريات الإدارية اليومية تحت السيطرة الفلسطينية وقد لا يتم توفيرها على الإطلاق. بينما يمكننا أن نفهم تلك المخاوف، ولكن هذا السيناريو لا يبدو تشاؤميا كما هو معروض في هذا الحديث ومن الجدير الحديث عن السمات الإيجابية لمثل هذا الموقف وهي:

التخلي عن السلطة والعودة عن قاعدة الحكم الذاتي يعيد نصاب الوضع السياسي للصراع الفلسطيني واضعا العبء الإداري والقانوني في عنوانه الصحيح – الاحتلال الإسرائيلي والمجتمع الدولي. وهذا سيؤدي إلى توضيح كامل لدور المجتمع الدولي – على مستوى الحكم والمجتمع المدني وبين القوى الشعبية. من خلال الإعلان عن مسئولية إسرائيل القانونية عن رفاه السكان الفلسطينيين وهنا يظهر الفلسطينيون أنهم يمتنعون عن الوقوع في فخ الحكم الذاتي والمفاوضات اللانهائية – وبهذا فإن الجل الأعظم من التناقضات التي تغوص فيها حاليا القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني تعود بثقلها على الاحتلال الإسرائيلي، ودولة إسرائيل وشعبها والمجتمع الدولي ككل – على النواحي المالية والسياسية والأخلاقية. وهذه الراحة في التخلي عن القضية الفلسطينية كما حدث بعد اتفاقيات أوسلو سوف تنتهي. سحب الاتفاق على المسائل العملية سوف يبرز بقوة نهاية استخراج الريع السياسي ويظهر على الفور للأطراف الخارجية مشكلة القوى الدولية التي تقود المشروع الليبرالي الجديد.

على المستوى الفلسطيني فإن هذه الخطوة ستلعب دوراً محفزاً وموحداً مهماً. وهنا يتم وضع حد لأسطورة تحقيق الدولة من خلال التنمية الليبرالية الجديدة والمفاوضات مع إسرائيل الصهيونية ما يضع الفلسطينيين على تقاطع طرق – حيث يخلق من الناحية الاستراتيجية الظروف للفلسطينيين لكي يسعوا بشكل جماعي لإيجاد حل لمشكلتهم.

من المشاكل الأساسية في نموذج التنمية على طريقة أوسلو/ الليبرالية الجديدة أنه يرفع ويعزز المصالح الفردية والتوزيع الفردي للموارد عوضا عن المصالح الجماعية وتقاسم الجماعة للموارد.

في الوقت ذاته، فإنه يعطي قوة إضافية لأولئك القادرين على اقتناص المنافع من تلك الظروف (الرأسمال الفلسطيني والنخب)، بينما يدير ظهره للغالبية العظمى غير القادرة. في المحصلة لا يوجد «نفحات حقيقية للطبقات الدنيا» من تلك السياسات بينما يتم اجتثاث أشكال التضامن الاجتماعي – الضرورية لتسيير برنامج المقاومة. إن التنازل عن السلطة يعطي توجها واضحا للمشروع الفلسطيني من خلال الرفض السياسي لمفهوم الحكم الذاتي بدلاً من السيادة وتقسيم الحقوق الفلسطينية عموماً. وهذا يشدد على الحاجة لأشكال التكافل الجماعي عوضا عن المصالح الفردية ما يخلق الأساس السياسي والمادي لتنظيم محور التنمية/ المقاومة.

في الوقت ذاته، يحتاج الفلسطينيون بشكل واضح لوضع خطط طوارئ لتعبئة المجتمع وتنظيمه لتفادي الفوضى ووضع خطة مقاومة والمحافظة على الحد الأدنى من تواصل تقديم الخدمات وتهيئة الظروف للاكتفاء الذاتي الاقتصادي – على الأقل في حدود ما يسمح به تواصل ميزان القوى الحالي. وبالطبع سوف تحاول إسرائيل الرد على هذا التوجه وردعه وتستخدم الأدوات الرئيسية المتاحة لها لتجعل تلك الإجراءات مؤذية وتأتي بنتائج عكسية قدر الإمكان. وهنا يتم رفع حتمية القيادة وتوفر الموارد والإدارة بينما تلعب مشاركة القسم الأكبر من القطاعات الاجتماعية ووحدة المشاركين أدوراً رئيسية في تقوية المشروع وكفاءته.

قد يطرح بعض النقاد حجة أن إعادة السلطة في الوقت الذي يتم فيه تحضير خطط طوارئ من شأنه فقط أن يعيد توليد السلطة الفلسطينية في حلة جديدة. ففي حين أنه من جهة قد تكون بعض هذه العناصر حقيقية فإن هذه العملية سوف تنزع أساس شرعية الحكومة الفلسطينية من إطارها الحالي تحت السلطة الفلسطينية/ أوسلو/ الليبرالية الجديدة وسوف تفعل ديناميكية تمنح الحياة لإطار بديل غير ملتزم بمسار أوسلو. وعوضاً عن قيام الأسواق ونظرات المؤسسات الجديدة والبنك الدولي والجيش الإسرائيلي "باختيار" مسار التنمية الفلسطيني، سيضطر الفلسطينيون للاعتماد على أنفسهم وعلى مواردهم الذاتية وبناء التحالفات – مع بعضهم البعض ومع شبكات التضامن – لتلبية احتياجاتهم وحقوقهم. وهنا تبدأ عملية انتخاب سياسي وتنظيمي طبيعي بدلاً من الانتخاب من خلال السوق بالهيمنة.

الجغرافيا والبعد التجاري

يبدأ هذا بالاندماج مع مسألة البعد الجغرافي وأنظمة التجارة التي تشكل جزءاً أساسياً من سترة السجن الليبرالية الجديدة التي يعيش بداخلها فلسطينيو الأراضي الفلسطينية المحتلة. فتقسيم الفلسطينيين في تجربة الأراضي الفلسطينية المحتلة عن بعضهم البعض (بين فلسطينيي غزة والضفة الغربية وبين أقسام الضفة الغربية)؛ وبين الأراضي الفلسطينية المحتلة وفلسطينيي 1948 وبين فلسطيني الأراضي المحتلة والشتات) هو تخليق مقصود قامت به إسرائيل واتفاقيات أوسلو والنظام الليبرالي الجديد الذي تمثله. ويتم فرض بروتوكول باريس الاقتصادي بشكل فوقي على هذه الجغرافيا ما يضمن الإبقاء طبيعة التجارة الفلسطينية من خلال خضوعها لاحتياجات رأس المال الإسرائيلي. هل يمكن عمل أي شيء حقيقي بخصوص هذا الوضع طالما ظلت إسرائيل تحمل المفاتيح على شكل "السيطرة المحكمة" التي شيدتها على مدار السنين – أي على شكل «الحدود» والجدار العنصري ونقاط التفتيش والطرق الالتفافية والمستعمرات والنقاط العسكرية وعملية تحويل المنطقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى جزر معزولة تحمل مسميات أ وب وج.

رغم وضوح سيطرة إسرائيل المادية على الفلسطينيين هناك تناقضات مع الهيكلية الحالية التي يمكن استغلالها. أي أنه بانتظار مطالب أو احتياجات محددة من مشروع المقاومة/ التنمية يمكن إيجاد زوايا للدخول في المشاكل ضمن البنية التي خلقتها أوسلو وكذلك في إنجازات المقاومة الفلسطينية حتى اليوم.

على سبيل المثال، في الوقت الحالي فإن الوصول من الضفة الغربية إلى جانب فلسطينيي 1948 يظل مفتوحاً. ويمكن الوصول إلى غزة من خلال سيناء إلى حد ما. والفلسطينيون من حملة جوازات السفر الأجنبية يحظون بنوع من حرية الحركة أقله في الضفة الغربية. كما يحظى المواطنون الدوليون وحلفاء إسرائيل بحقوق مشابهة.

بالإضافة لهذا فإن دور الإنترنت وقنوات التلفزيون الفضائية وسرعة الاتصال جعلت بالإمكان ومن خلال مواقع على شبكات الفيس بوك وتويتر – التي أوجدت قنوات اتصال بين الفلسطينيين أنفسهم وبين الفلسطينيين والعالم الذي يصعب استهدافه في الواقع الحقيقي. حتى أن هناك شبكات إسرائيلية يمكن استخدامها كملاذ أخير للتواصل.

رغم وجود حدود على ما يمكن تحقيقه في الفضاء الجغرافي والتجاري بينما ما زالت إسرائيل تحمل مفاتيح السجن إلا أن ما نريد قوله هنا هو التشديد على ما يأتي:

الحاجة أم الاختراع. هذا إن توفرت الإرادة السياسية المبنية على الاحتياجات والحقوق الشرعية؛ إذا ما أجريت أبحاث ووضعت خطط كافية وتوفرت الموارد والأدوات – يمكن إيجاد حلول جزئية أو كاملة للمشاكل الجغرافية والاقتصادية المختلفة التي خلقتها خريطة أوسلو واتفاقيات باريس. أقله، إذا لم يكن بالإمكان إيجاد حل يكون هناك أساس لتعبئة حملات التضامن بخصوص تلك العوائق والتركيز عليها.

بالإضافة لذلك، حتى يمكن كسر سترة الحبس الليبرالية الجديدة التي أتت بها عملية أوسلو هناك حاجة محددة للتفكير «خارج الإطار التقليدي» وللتشديد بشكل دائم على الروابط بين المناطق المختلفة للجسد الفلسطيني (الأراضي الفلسطينية المحتلة وأراضي 1948 والشتات) لمواجهة عملية الشرذمة التي عصفت به على يد إسرائيل والسوق الليبرالي الجديد. وبالطريقة ذاتها فإن تشكيل وتعميق التحالفات الاستراتيجية بين الفلسطينيين والعالمين العربي والإسلامي وكذلك مع العالم الغربي – بحيث يستهدف بشكل واع المجتمع المدني في هذا العالم الغربي والطبقة العاملة بدلا من استهداف الحكومات أو النخبة التجارية من المؤسسات – يمكن أن يسهم في تحرير الموارد والشبكات القادرة على المحافظة على مشروع التنمية/ المقاومة الفلسطيني ووقايته من أي ضربة إسرائيلية متوقعة.

على أية حال، لا بد من التوضيح من البداية أن المقاومة/ التنمية التي نتحدث عنها هنا بعيدة عن الربحية المالية أو النمو الكلاسيكي لإجمالي الناتج المحلي حسب طريقة احتسابه في النماذج الاقتصادية. وعليه لا بد من معايرة التوقعات مع هذا المشروع. بحيث ينتقل التركيز إلى محاولة خلق الاكتفاء الذاتي الفلسطيني من خلال تنظيم الموارد والحلفاء وتنظيم تقسيمها الاجتماعي؛ والاعتماد على أكبر دائرة ممكنة من مشاركة الفلسطينيين في برامج/ مشاريع التنمية الخاصة بهم؛ وبشكل ضروري التأكد من النقل الفعال لتلك الجهود ومن اطراد الرسالة التي توجهها.

حالة غزة

يرتبط الكثير من النقاش المشار سالفاً بحالة الضفة الغربية حيث تواصل آليات الليبرالية الجديدة تكوين البنى الجوهرية وإدارة تفاصيل الحياة اليومية. في الوقت ذاته فقد مرت التجربة في غزة خلال السنوات الخمس الماضية بمرحلة تنم عن الشيء الكثير ويمكن للضفة الغربية أن تستفيد منها نظراً لوجود نموذجين منفصلين للتنمية خلال تلك الفترة الزمنية، تأطر كل واحد منهما بناء على الرؤى المتباينة بين فصيلي فتح وحماس.

بشكل مختصر فإن حكومة حماس التي تبوأت إدارة قطاع غزة بعد أحداث صيف 2007 أبرزت دلالات على إمكانية قلب النموذج الليبرالي الجديد إذا ما توفرت العزيمة السياسية الكافية. استطاعت حكومة حماس رفض الاعتراف السياسي بإسرائيل وبالصهيونية وبعملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة (استخراج الريع السياسي)؛ ورفضت أن تكون الوكيل الأمني وبهذا أنشأت مشروعا سياسيا وعسكريا واجتماعيا يستند إلى بلورة صريحة للمقاومة وطورت قنوات بديلة للإمدادات كسرت بروتوكول باريس واعترفت بالإنتاج واستخدام الموارد العامة والضرائب والزراعة وغيرها من النواحي الأخرى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية مع نموذج في أقله لا ينسجم مع التصاميم الإقليمية الاقتصادية الليبرالية الجديدة. يصعب القول إذا ما كان هذا المشروع يشمل عددا أكبر من فئات المجتمع أو يضمن توزيع المنافع على فئات أكثر رغم وجود ما يدل على حدوث هذا الأمر.

ولكن هذا لا يعني أن ننسى الثمن الباهظ الذي دفعه سكان غزة على يد الحصار الإسرائيلي المفروض عليهم والذي ترصد بكل من حماس وسكان غزة حيث تمت بلورته لمعاقبة الطرفين لمحاولة الانسلاخ عن القالب الذي وضعه نموذج أوسلو. كما لا يجوز التغاضي عن المسائل الإشكالية التي تتعلق بالتجسد الديمقراطي وظروف العمل أو ظروف النظام الاقتصادي الجديد التي تولد في ظل اقتصاد غزة الجديد. على كافة الصعد يصعب أيضا تحديد ما إذا كان هذا النموذج أبعد أو أقرب إلى التحرر بدون تسوية موضوع الوحدة الوطنية.

على أي حال فإن موضوع مشروع التنمية الذي توجهه حماس تتم إثارته ليس لطرحه كنموذج للتقليد. بل نتطرق عليه بصفته يعرض نموذجا بديلاً للتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي يتحدى بالاسم الركائز الأساسية للنظام الليبرالي الجديد في مناحي مهمة. هناك ضرورة لعمل دراسات إضافية لمعرفة إلى أي مدى يمكن البناء على هذا النموذج وكيف يمكن دمج تلك الأفكار في برنامج أشمل للتنمية/ المقاومة لا يقتصر على الضفة الغربية بل يضم كافة أطياف الفلسطينيين – حيث يقع جزء كبير من الناس والموارد الخاصة بالقضية الفلسطينية والذين تم إهمالهم حتى هذه اللحظة أو تهميشهم. ما هي الدروس التي يمكن استسقاؤها من تجربة حماس؟ كيف يمكننا تفادي تكرار أخطائها؟ كيف يمكن توسيع وتعميق نواحي المقاومة في التنمية الفلسطينية من خلال الاعتماد على دوائر أوسع من المشاركين ومن خلال التوزيع على نطاق أوسع في المجتمع بمنافع المشاركة في هذا المشروع؟ كيف يمكن لجهود المقاومة هذه أن تضع أسوساً للاكتفاء الذاتي الاقتصادي وللحماية الاجتماعية وللتضامن المجتمعي التي يمكنها أن تجتذب الدعم السياسي والمادي على المستويين الدولي والإقليمي بغرض كسر التحالف مع القوى التي تقمع وتستعمر وتنزع الفلسطينيين قسرا من هياكلهم؟

ملاحظات ختامية

يعمل نموذج التنمية الفلسطيني المعاصر في ظل فرضية أساسية مفادها أن إطار أوسلو يوفر مساحة كافية للمناورة من أجل الرخاء الاقتصادي والتحرر الوطني. ولكن رغم مرور نحو 20 سنة على التجربة في ظل هذا النموذج لا يمكننا الإشارة سوى إلى جزء يسير من الرخاء والتحرر. فغياب التوازن في القوى الأساسي بين الفلسطينيين والتحالف الإسرائيلي – الأوروبي الغربي/الأمريكي أعاق بشكل كاف ودائم أي تقدم حقيقي في المفاوضات بخلاف الحدود المرسومة – وهي نتيجة لا يمكن وصفها سوى بعد مرور الوقت بحكم تصميمها.

لقد حاول هذا البحث وصف كيف أن عملية أوسلو كانت خلق لعقلية الليبرالية الجديدة التي انتشرت في التسعينات عندما حاولت الولايات المتحدة أن تقوي أواصر سيطرتها الأحادية على الساحة العالمية. وكجزء من هذا التفكير تم إنشاء السلطة الفلسطينية لتعمل كمتعاقد من الباطن مع الاحتلال الإسرائيلي. ولكن هذا الدور لم يقف عند هذا الحد. فهي لم تقم بدور الوسيط بين الاثنين فحسب بل طالبت أداء المهمة المستحيلة لإدارة توقعات وإدارة سكان مستعمرين يسعون لتحقيق التنمية والتحرر. ومع تدعيم تصورات الليبرالية الجديدة على المستوى الدولي واتضاح رفض الفلسطينيين الانصياع لها بالكامل بدأ التحالف الإسرائيلي – الغربي البحث عن طرق للتعامل مع تلك "العقبات". أولاً أتى القمع المادي للشعب الفلسطيني في سياسات إسرائيل المتجسدة على الأرض خلال الانتفاضة الثانية. ثم أتى التخطيط المؤسسي على شكل «السلطة الفلسطينية بعد الإصلاح». وأصبحت سياسات التنمية الليبرالية الجديدة هي نقطة الالتقاء بين القوى الغربية والمؤسسات المالية الدولية لتنضم إليها الطبقة الرأسمالية الفلسطينية للبحث عن الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي والسياسي لتحقيق منافع متبادلة. وكما هو الحال دائما مع الليبرالية الجديدة هناك طبقة معينة من المجتمع المحلي تستفيد من تلك السياسات بينما لا تحصد الغالبية منها شيئاً. كذلك فإن هذه السياسات تميل إلى تمزيق المجتمعات على أساس خطوط حدودية سابقة لأنها تشعل فتيل ديناميكيات السوق والمنافسة داخل السوق المحلي التي يحصد ثمارها القوي وينقل القطاع العام للخاص ويضع الحقوق في إطار الامتيازات.

اليوم يتم استخدام الليبرالية الجديدة عن وعي كأداة من قبل الدول القوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لمنح مكافآت سياسية – وهي مكافأة لا يمكن توصيفها في المحصلة سوى على أنها تصفية للقضية الفلسطينية وللتشكلات الاجتماعية – السياسية التي تواصل المطالبة بالحقوق الفلسطينية.

في هذا السياق ما هو معنى «الكلمة الرنانة» مثل التنمية؟ لا يكون للفلسطينيين بديل في ظل هذه الظروف عن الاستسلام لمدارس ومذاهب المقاومة التي تحاول تنظيم وتعزيز مواردهم المادية وغير المادية والبشرية بغرض البقاء على قيد الحياة تحت آلية الممارسات اليومية للكولونيالية الإسرائيلي ومقاومة هذا التيار برد عكس في محاولة لاكتساب حقوقهم. كلما زاد وضوح رؤيتهم للقوى التي تقمعهم كلما اتضحت الردود التي سوف يطرحونها لمحاولة مقاومتها.

في هذا الصدد يقع الفلسطينيون هنا في موقف لا يحسدون عليه حيث تقمعهم قوى الصهيونية الاستيطانية – الاستعمارية والإمبريالية الأمريكية والمدرسة النيوليبرالية. ولا بد لأي خطة تنمية بديلة أن تتولى مهمة مقاومة الأثر التقسيمي لهذه القوى الثلاث.

في ظل هذه الظروف، يجب إعطاء الأولوية الأولى لتأمين حماية صارمة للمصلحة العامة والصالح العام على حساب المكاسب الفردية والأرباح الخاصة التي تجتث سلسلة التضامن الاجتماعي وتفرغ القضية الفلسطينية من مصدر قوتها. كما أشار الخالدي وسمور، «الملكية العامة والخدمات العامة والاستثمار العام والرفاه العام يبدو هو الابتكارات السياساتية الأساسية للفترة القادمة.» طالما أنه يمكن تنفيذ هذا النهج العام تجاه السياسات في سياق إطار عام توجهه المقاومة، فليكن الأمر إذاً. كلما زاد تحضير الفلسطينيين وتقويتهم وتنظيمهم لمجتمعاتهم ومواردهم كلما أصبحوا في موقف أقوى يستطيعون فيه مقاومة الضربات المتوقعة ضدهم واكتساب أنصار لقضيتهم ولحقوقهم بشكل عام.

المراجع:

- Achcar, G. (2004) Eastern Cauldron: Islam, Afghanistan, Palestine and Iraq in a Marxist Mirror, Pluto, London.
- Amin, S. (2004) "U.S. Imperialism, Europe, and the Middle East", Monthly Review, November
- Bichler, S and Nitzan, J. (2002a), The Global Political Economy of Israel, Pluto Press, London.
- Friedman, M. (1962) Capitalism and Freedom/ with the assistance of Rose D. Friedman, University of Chicago Press, Chicago
- Fukuyama Francis (2004) State-Building: Governance And World Order In The 21st Century Profile Books, London
- Hanieh, A. (2008) "Palestine in the Middle East: Opposing Neoliberalism and US Power" Parts 1 & 2, MR Zine 19/07/08
- Harriss, J. Hunter, J. and Lewis, C. (1995) The New Institutional Economics and Third World Development. Routledge, London.
- Harvey, D. (2006) The Limits to Capital, London: Verso.
- Hindness, B. (2002) "Neoliberal Citizenship", Citizenship Studies 6, 2: 127-43
- Honig-Parnass, T. and T. Haddad (eds) (2007) Between the Lines: Readings on Israel, the Palestinians and the US "War on Terror", Chicago, Ill. : Haymarket.
- Khalidi R. and S. Samour (2011) "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement" Journal of Palestine Studies Vol. XL, No. 2, pp. 6–25,
- Khan, M. (2004) State Formation In Palestine: Viability And Governance During A Social Transformation / with George Giacaman and Inge Amundsen. RoutledgeCurzon, London.
- Saad-Filho, A. and D. Johnston. (2005) Neoliberalism: A Critical Reader London: Pluto Press, 2005.
- Saad-Filho, A. (2005)"From Washington to Post-Washington Consensus: Neoliberal Agendas for Economic Development" in Saad-Filho A. and D. Johnston Neoliberalism: A Critical Reader, Pluto Press, London: 113-119
- Saad-Filho, A. (2011) "Crisis In Neoliberalism Or Crisis Of Neoliberalism?", Socialist Register: 337-345
- Samara, A. (2000) "Globalization, the Palestinian Economy, and the "Peace Process": Journal of Palestine Studies, Vol. 29, No. 2: 20-34
- Samara, A. (2001) Epidemic of Globalization: Ventures in World Order, the Arab Nation and Zionism, Glendale: Palestine Research and Publishing Foundation.
- Said, E. (1995), Peace and its Discontents: Gaza-Jericho 1993-1995 London : Vantage.
- Stiglitz, J. E. (1998) "Towards a New Paradigm for Development: Strategies, Policies, and Processes." Paper given at 1998 Prebisch Lecture. Geneva: UNCTAD; October 19, 1998
- Van Waeyenberge, E. (2006) "From Washington to Post Washington Concensus" Illusions of Development" in Jomo K.S. and B. Fine. (eds) (2006) The New Development Economics: After the Washington Consensus, Zed Books: London.pp.21-45
- Williamson, J.(1990) "What Washington means by Policy Reform" in John Williamson (ed) Latin American Adjustment: How Much has Happened?" Washington D.C.: Institute for International Economics

بعد التجزئة: الروابط التي تجمع الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وعام 1967

غاي بورتن

تساهم هذه الورقة في بحث تلك العلاقات والتفاعلات بين الفلسطينيين الذين يعيشون على جانبي الخط الأخضر. وهو الموضوع الذي تناولته عديد من دراسات الباحثين والمهنيين. وهو ما يعكس تأثير عملية أوسلو للسلام (-1993 2000)، التي شكلت اطاراً تحليلياً للأوضاع الفلسطينية، التي نصت على أن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تعتبر حيزا لحق تقرير المصير الفلسطيني المستقبلي والدولة من جهة، فيما يدمج الفلسطينيون –إلى حد ما- الذين يعيشون في إسرائيل في تلك الدولة من جهة أخرى (أنظر ستاف، 2001؛ روحانا وصباغ-خوري، 2011).

وضمن هذا السياق، تهدف هذه الورقة إلى، أولاً: دراسة العلاقات بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 بالفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ووضعها تحت المجهر. ثانياً: مسح التكوين الحالي لتلك العلاقات، وفحص لأي مدى تمثل نموذجاً بديلاً للتنمية الفلسطينية. للإجابة على تلك التساؤلات، من الضروري فهم النموذج السائد للتنمية القائم حالياً في العلاقة بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. ومن الممكن تلخيص السؤال الثاني من خلال مسارين متشابكين: من جهة، السياسات التنموية ذات الطابع السياسي التي تؤسس لدولتين كما كان مبيناً في اتفاقية أوسلو؛ ومن جهة اخرى، النموذج الاقتصادي السائد الذي يساعد في تأسيس الليبرالية الجديدة في كلتا الدولتين.

تلك العمليات التكميلية- دولتين لشعبين وتقديم الليبرالية الجديدة لشعبين- يمكن القول انها حدت من تصور واعتبار الفلسطينيين لانفسهم كشعب واحد. لقد أدت اتفاقية أوسلو لذلك -بشكل صارخ- من خلال سعيها لتحقيق دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تاركةً وضع الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل على جنب- والذين يشكلون ربع سكان تلك الدولة. لقد حصلت أهداف اتفاقية أوسلو –ايضاً- على الشرعية الدولية، والذي انعكس على ظهور طرف ثالث في الصراع الإسرائيلي/الفلسطيني، وهو مجتمع المموليين (الغربي على الأغلب)، والذي يوفر المساعدة المالية لدعم تلك الأهداف (لي مور، 2004). في ذات الوقت، فإن دعم المموليين هو دعم مشروط، بمساعدة تعتمد بشكل كبير على (او مطابقة لـ) نموذج الليبرالية الجديدة. من الممكن فهم الليبرالية الجديدة كنموذج مبسط من الرأسمالية، والتي احدى مميزاتها هي تحديد دور الدولة مقابل دور أكبر للقطاع الخاص. لإدراك ذلك في السياق الفلسطيني، عمل الفاعلين المحليين والعالميين جنباً الى جنب مع خبراء الاقتصاد الفلسطيني على تطبيق رؤية الليبرالية الجديدة من الخصخصة، فك القيود الاقتصادية، منذ التسعينات (خالدي وسمور، 2011).

النتيجة أعلاه نابعة في الأساس، من تحليل النمط الليبرالي الجديد، الذي أفضى لتنمية غير متكافئة وغير متساوية بين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، التي بدأت تظهر مؤخراً مع وجود العقارات، والائتمان، والاستهلاك غير المنطقي "البالون" في رام الله مقارنة بالفرص الاقتصادية المحدودة في اي مكان آخر في الضفة الغربية، دون ذكر قطاع غزة. في ذات الوقت، تأثر الفلسطينيون الذين يعيشون في إسرائيل أيضاً بشكل غير مباشر في عمليات الليبرالية الجديدة (حيث بدأت الليبرالية في اواخر الثمانينات وتسارعت في أوائل التسعينات). هذا شمل اقتطاعات في مصروفات الدولة، وتخفيضات في القطاع العام واقتطاعات من الإعانات التي تقدمها الدولة لقطاع الصناعة وجزء كبير من قطاع الزراعة، وتقليص المخصصات الاجتماعية للفلسطينيين وخلق بنية جديدة للسوق،

ونماذج "للشراكات الخاصة-العامة" والتي من خلالها تمت تنحيتهم بشكل كبير أو اعاقت تقدمهم (اليزور، 2007؛ فولك 1990). تأثر الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل بهذه السياسات بشكل قوي- سواء كانوا مقيمين في إسرائيل أو الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة- من خلال التخفيضات في المعونات الإسرائيلية السابقة للقطاعات الانتاجية والمرتبطة بحجم اكبر من العمالة الفلسطينية، خاصة في القطاع الزراعي، والبناء، والتصنيع بالتعاقد من الباطن أدى إلى تقليص الاجور وانعدام شبكات الحماية لهؤلاء العمال، والى ظهور فروقات حادة بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين (ويسيكوف، 1990) .

بالتالي تهتم هذه الورقة بفحص إن كانت البدائل لهذا الشكل الاستبعادي للتنمية الاقتصادية والسياسية قد ظهرت او حصلت نتيجة لعقدين من الليبرالية الجديدة وعملية السلام. من أجل القيام بذلك، تحاول هذه الورقة اكتشاف عوامل التغلب على التجزئة التي نتج عنها الفصل بين الفلسطينيين، والجهود من أجل إعادة تشكيل الروابط بين الفلسطينيين الذين يعيشون على جانبي الخط الاخضر في الميادين السياسية، والاقتصادية والثقافية. من أجل ذلك تقوم الدراسة بشكل خاص بفحص طبيعة الروابط السياسية من ضمن نسيج الروابط الاجتماعية-الاقتصادية. يعالج القسمان الأساسيان الهيكل السائد الذي يجد الفلسطينيون من خلاله انفسهم ويعملون بالجهود الحالية، من اجل اعادة تكوين حياتهم المشتركة الاقتصادية والسياسية. تشابهت حقب تاريخية متعددة من حيث الأجواء السياسية الاقتصادية للتجربة الفلسطينية، فترة الفصل ما بين 1967-1948 عندما تم فصل الفلسطينيين من خلال الخط الأخضر.

عندما قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وحتى فترة بداية التسعينات، اصبح هناك امكانية اكبر للتواصل بين الفلسطينيين المتواجدين داخل «إسرائيل» وأولئك المقيمين في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ويمكن تقسيم المرحلة اللاحقة والتي تقع بين بداية التسعينات حتى الآن، إلى ثلاث فترات: فترة اتفاقية أوسلو بين الاعوام (2000-1993)، والانتفاضة الثانية ما بين الاعوام (2005-2000)، والفترة التي تليها أي ما بعد العام (2005).

حققت اتفاقية أوسلو تحديد القيادة الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية لرؤية دولتين – فلسطين وإسرائيل- اللتين كان من المتوقع أن تباشرا العمل على جانبي الخط الاخضر خلال سنوات قليلة. مع ذلك، في ذات الوقت الذي كانت فيه القيادتان الفلسطينية والإسرائيلية تبحثان موضوع الفصل، سمحت اتفاقية أوسلو لنمو تداخل سياسي، اقتصادي واجتماعي بين الفلسطينيين عبر الخط الاخضر. حاولت إسرائيل تقويض تلك الروابط خلال الانتفاضة الثانية لاحقاً بادخال حواجز مادية تشمل "جدار الفصل"[138] وعوائق اخرى صُممت لتقييد الحركة بشكل

138 لا يوجد مصطلح مثالي لوصف البناء الذي قامت إسرائيل ببناءه بشكل مباشر منذ العام 2002. تعمل البيانات الاسرئيلية على التقليل من اهميته من خلال الادعاء انه عبارة عن اداة امن وسياج بينما تعتبره حركة مناهضة الجدار على انه «جدار الفصل العنصري» (انظر، كمثال، نايجيل بارري، «هل هوسور؟ هل هوجدار؟ لا، انه جدار فصل، الانتفاضة الالكترونية، الاول من آب 2003) http://electronicintifada. net/content/it-fence-it-wall-no-its-separation-barrier/4715 أو»دلالات على الانترنت والانتفاضة الالكترونية، الرابع من آذار 2004, http://electronicintifada. net/content/israels-west-bank-barrier-semantics-internet/5005). ليس تعبير سياج ولا تعبير جدار هما دقيقين لسبب ان البناء يحتوي على مكونات متعددة: ملامح جدار كالاسمنت في بعض المناطق واستخدام سلسلة من السياج المكهرب في مناطق اخرى. في نفس الوقت، وعلى الرغم من ان إسرائيل تدعي بانه اداة "للحماية"، هذا لا يعكس الحقيقة التي يواجهها الفلسطينيين الذين يعيشون ذلك الواقع. معظم اساسات الجدار تبدأ في مناطق الخط الاخضر، فعليا تشمل اكبر كمية من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية الى الجانب الإسرائيلي وتقطع صلتها عن التواجد الفلسطيني المحيط. الأثر بالتالي هواستعماري، يهدف الى "فصل" الفلسطينيين عن الارض. بسبب الاختلافات في المكونات الهيكلية للجدار ودوره كأدوات مستخدمة لتجريد الفلسطينيين عن اراضيهم، فقد تم استخدام مصطلح "الجدار العازل" هنا.

حاد بين الأراضي الفلسطينية عام 1948 والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ومع نهاية الانتفاضة الثانية أصبح هناك إحياء لتلك العلاقات لغير النخبة بين الفلسطينيين، على الرغم من أن عليهم العمل ضمن الصعوبات التي وضعتها إسرائيل، بالأخص امكانية عبور الفلسطينيين من الضفة الغربية الى مناطق ما وراء الجدار العازل. وبالاضافة الى الجدار العازل، حصار إسرائيل لقطاع غزة ما بعد العام 2005.

فيما يلي العرض التقديمي لبعض الطرق التي يسلكها الفلسطينيون لعبور الخط الاخضر، تتضمن الورقة بعض الملاحظات حول الاتجاهات المحتملة في المستقبل. بشكل أدق تشير الى أنه بينما ساهمت هذه العلاقات بحس جماعي للهوية الفلسطينية ومقاومة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في المجتمع، من الممكن أن تكون غير كافية بحد ذاتها لتحدي بنية القهر والتهجير التي يواجهونها حالياً. الضغوط المستمرة التي تضمنت الجهود الإسرائيلية لتفرقة الشعب الفلسطيني، والمخاطر التي يعيشها الفلسطينيون للاستقرار خلال الإجراءات الحالية (خصوصاً مقارنة بمستوى العنف والإعاقات خلال الانتفاضة الثانية)، والتحديات التي تضمنت أشكال التدريج الذي شملها الارتباط (والمقاومة)، والمخاطر التي من الممكن أن تظهر، والحد الذي من الممكن أن يحتفظ من خلاله النشاط بالشكل الحالي للتنظيم الافقي المتحرك، جميعها تم اخذها بعين الاعتبار.

اخيراً، قبل تحليل اعادة الترابط، بالطبع هناك حاجة لقائمة من التسميات. هناك العديد من المصطلحات المسندة للفلسطينيين الذين يعيشون على كلا الجانبين من الخط الاخضر، واكثرها استخداماً -بالطبع- كان لهؤلاء الذين يعيشون أو يقيمون في إسرائيل. لقد تمت تسميتهم بالفلسطينيين الإسرائيليين، الإسرائيليين الفلسطينيين، عرب إسرائيليين، العرب في إسرائيل او فقط العرب. من المهم معرفة أي مصطلح يتم استخدامه حيث أنه يضفي التزاماً سياسياً معيناَ. بالطبع ليس غريباً على اليهود الإسرائيليين أن يصنفوا الشعب الفلسطيني بـ"العرب". هذا عادة يتم كنوع من انكار المطالب الفلسطينية كشعب أصلي في الارض، وبالتالي اهميته في تقرير المصير، اضافة الى أنه يعود الى الوراء إلى حقبة الاحتلال البريطاني الذي يؤطر الصراع من خلال مصطلحات العرب واليهود (والدولة العربية واليهودية). في هذه الورقة، سيتم استخدام مصطلحات "فلسطينيي 1948" و"فلسطينيي 1967" بشكل رئيسي. عادة ما يتم استخدامها من قبل الفلسطينيين انفسهم، "فلسطينيي 1948" هم الذين يتواجدون في إسرائيل (سواء مواطنين أو مقيمين) بينما "فلسطينيي 1967" هم الذين يعيشون على الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها من قبل إسرائيل عام 1967 والتي أصبحت تعرف بالضفة الغربية وقطاع غزة. بالرغم من أن اصول تلك التسميات نبعت من الفلسطينيين، الا أن هناك محددات معينة في هذه المصطلحات. فقد يشملون اللاجئين الذين يعرفون انفسهم بفلسطيني 1948 لأن اسرهم طردت من بيوتها ولجأت إلى الضفة وغزة واصبحوا يعرفون بفلسطينيي 1967. بشكل مشابه، فرضت إسرائيل اختلافات بين الفلسطينيين في الضفة الغربية المقيمين في القدس وباقي المقيمين في الضفة الغربية، السابقة تشتمل "داخل" إسرائيل كنتيجة للانفراد الإسرائيلي- الضم في العام 1980 غير المعترف به دولياً- للقدس الشرقية، والمصطلح الأخير "خارج" ويعني بقية الاراضي في الضفة الغربية.

إعادة التواصل السياسي بين الفلسطينيين

إن الخطاب السياسي المهيمن الذي ارتبط بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهو دولتين لشعبين. الذي تأسس من خلال عملية أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي كان الهدف منها العمل من أجل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد حصلت هذه الرؤية على الشرعية الدولية من خلال مجتمع المانحين والذي يُعتبر ممِول للسلطة الفلسطينية بشكل فعال. بالمقابل، لا تمثل السلطة الفلسطينية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948. بدلاً من ذلك ينظر اليهم من قبل السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي كمقيمين في إسرائيل، بالرغم من مطالبهم المتكررة من اجل الاعتراف بهم كمجموعة وطنية تتميز بحقوق جماعية. إن عملية تبني المنظور في هذه الورقة، يتضمن تحدي لهيمنة خطاب الدولتين. بعبارة اخرى، هذا يعني التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني والأرض، وتجاهل الفصل المفروض عليهم بشكل غير طبيعي. هذا الفصل الذي بدأ مع عملية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والذي نتج عنه الفصل بين الفلسطينيين على طول الخط الأخضر ما بعد العام 1948. وتحليلنا نابع من خلال نظرة ترفض الفصل المفروض على الفلسطينيين، سواء من خلال إسرائيل والمجتمع الدولي او من خلال القيادة الفلسطينية الممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني والتي وافقت على حل الدولتين واعلانها لوثيقة الاستقلال في الجزائر في تشرين ثاني من العام 1988.

تفحص الاقسام التالية هذا التوجه المعاصر، من خلال التركيز على طبيعة ومدى الترابط الفلسطيني، وانقطاع التواصل مع الفلسطينيين داخل الخط الاخضر واعادته على مدى فترات متعددة: ما قبل العام 1967، وما بين عامي 1967-1993 (التي شملت ظهور النشاط التضامني وخلال الانتفاضة الأولى)، وخلال فترة أوسلو (2000-1993)، والانتفاضة الثانية (2005-2000)، والفترة منذ ذلك الحين حتى اللحظة. في جميع الاحوال من الممكن التمييز ما بين أهداف النخبة والأهداف الوطنية والاجتماعية الأوسع. من الجدير بالذكر أشكال التداخل التي حدثت –سواء كانت رمزية اومادية- فقد تمت خارج إطار النخبة، وكانت ظاهرة في أشكال متعددة، شملت التسلل الى أراضي ما قبل العام 1967، والاحتجاجات لدعم يوم الأرض والانتفاضة الأولى، وزيادة اعادة التواصل والارتباط الاجتماعي، خصوصاً منذ اتفاقية أوسلو. الفترة منذ العام 2005 هي مهمة بالتحديد حيث انها تزامنت مع بروز حركات اجتماعية افقية منظمة من جهة، التي كانت نشطة بشكل عام خارج نخب منظمة التحرير ذات البنية الأكثر تقليدية وهرمية، والفصائل السياسية والسلطة الوطنية.

التواصل السياسي ما قبل العام 1967

تعرض الشعب الفلسطيني بشكل مستمر لانكار حقه في تقرير مصيره الوطني. فطبيعة السياسات الفلسطينية وتركيبتها خلال فترة ولاية الحكم البريطاني ما قبل العام 1948 لها صلة بذلك، خصوصاً أنها اصبحت منذ ذلك الوقت تلك الهوية الوطنية الفلسطينية الحديثة والنزعة القومية التي ظهرت مبكرا. خلال هذه الفترة كانت قلة من العائلات المهمة «الوجهاء» هي المهيمنة، والسياسات انطوت على نزاعات فاصلة بينها (خلف، 1991؛ قمصية، 2011). كانت الروابط السياسية تميل لتكون عمودية وتعتمد على علاقات القرابة وروابط العشيرة. في ذات الوقت، شهد المجتمع الفلسطيني تغييرات اجتماعية واقتصادية متنوعة، شملت التمدن، وتشكيل الحركة العمالية والمنظمات الممثلة لهم بشكل أساسي في مدينة حيفا الساحلية. مع ذلك، لم تؤدِ جميع هذه التطورات الى أي تغيير معين في النظام السياسي(خلف،1991). كنتيجة لذلك، فوجئ الوجهاء الفلسطينيون على حين غرة بظهور الانتفاضات الشعبية خلال الثلاثينات من القرن الماضي ضد الاستيطان الاستعماري اليهودي والحكم البريطاني (ستيبانباكر، 2009؛ ماثيوز، 2006؛ قمصية، 2011).

خلال الاربعينات من القرن الماضي، تنامى عدم الاستقرار ما بين المستوطنين الإسرائيليين والشعب الفلسطيني الأصلي وخصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد فشلت بريطانيا بشكل كبير في الحفاظ على النظام وحولت الطلب الخاص بالمستقبل الفلسطيني الى هيئة الأمم المتحدة، معلنة عن عزمها التخلي عن الولاية ومغادرة فلسطين في ايار 1948. في كانون ثاني 1947 قامت بالتصويت على قرار التقسيم الذي فاقم التوتر. قدمت بريطانيا القليل من اجل كبح هذه التوترات، متنحية جانباً في الوقت الذي قامت فيه القيادة الصهيونية بالإعداد لسياسية الطرد والتطهير العرقي ضد الفلسطينيين خلال شهور قبل مغادرة بريطانيا لفلسطين. استمرت هذه العملية خلال الحرب ما بين إسرائيل (التي تم الاعتراف بوجودها من قبل القيادة اليهودية في ايار 1948) والعديد من الدول العربية، شاملة الفلسطينيين (فينكلشتين، 1992).

انتهى الصراع داخل الدولة في العام 1949، ونجحت إسرائيل في توسيع الحدود بشكل ملحوظ للدولة اليهودية المرسومة حسب خطة التقسيم، وتم تهجير 800,000 فلسطيني، الذين اصبحوا لاجئين في العديد من الدول العربية المجاورة. تضمنت عملية خلق إسرائيل كدولة يهودية انكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن ثم تجزئته عبر حدود دولية متعددة. يعتبر 150,000 فلسطيني والذين تمكنوا من البقاء على اراضيهم في إسرائيل الآن اقلية من ضمن الشعب الإسرائيلي (يقدرون بحوالي 18% في أراضي 1948، انظر الى جهاز الإحصاء الفلسطيني، 2009) بينما بقي هؤلاء الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة المباشرة للحكم الاردني والمصري على التوالي. بقي هذا الوضع حتى العام 1967 عندما شنت إسرائيل عدوانها، وهزمت مصر، والاردن، وسوريا، والضفة الغربية وغزة المحتلتين اللتين اصبحتا تعرفان بالاراضي الفلسطينية المحتلة.

تميل الفترة ما بين عامي 1967-1948 لتكون فترة ضعف بالنسبة لتكون النزعة الوطنية، وخصوصاً للفلسطينيين الذين ظلوا في إسرائيل. يشير بشارة (1997) الى انه تم تقسيم المجتمع الفلسطيني في إسرائيل الى ثلاث مجموعات رئيسية في هذه الفترة المبكرة: (1) بين هؤلاء الذين تم اختيارهم من قبل الحكومة الإسرائيلية؛ (2) هؤلاء الذين دعموا التعايش والمساواة ما بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين (مثال الشيوعيين)؛ و(3) حركة عربية منظمة وطنية فضفاضة (مثال حركة الارض). نتيجة لذلك، قبل العام 1967 لم تكن هناك منظمة وطنية قوية واضحة بين فلسطينيي العام 1948. على الرغم من أن المجلس الوطني الفلسطيني قد تأسس في العام 1964 ليكون جسماً ممثلاً للفلسطينيين، فقد واجه عدد من التحديات في لم شمل جميع الفلسطينيين بمن فيهم الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل. اكدت الجهود التي قام بها القادة العرب كجمال عبد الناصر- رئيس مصر- على الوحدة العربية على مدى معين من المشاعر القومية، ورخضت القيادة التقليدية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى حد كبير لهذه الرؤية. فقط بعد العام 1967 وبعد الهزيمة الإسرائيلية للعرب اخذت فكرة العروبة بفقدان اللمعان، وبدأت الحركات الفلسطينية الوطنية المتميزة بأخذ زمام الأمور (سيلا، 1997؛ ساحلية، 1997).

مع ذلك، مقابل هذا المنظور التقليدي، ظهرت نظرة اكثر تطرفاً، تشدد على المقاومة الفلسطينية خلال تلك الفترة ما قبل العام 1967، على حد سواء داخل إسرائيل وعبر الخط الاخضر. تم الاحتفاظ بالهوية الوطنية الفلسطينية في إسرائيل، بينما تم ذلك بتحفظ، بشكل عام- خلال العمل من قبل الحزب الشيوعي كتعبئة جماهيرية لفلسطينيي 1948. فقد قام بذلك من خلال تنظيم تظاهرات واحتجاجات، لتشجيع اللاجئين للعودة بدون تصاريح وتحدي التنسيقات. انتقد المراقبون العرب هذا الحزب كونه «غير كاف وطنياً» (كوهين، 2010)؛ يشير فتاح (2012) الى أن الالتزام التاريخي للحزب الشيوعي بعلاقات الاخوة العربية اليهودية التي ادت الى عدم تحدي الطبيعة الصهيونية الكامنة للدولة والتمييز المتأصل للحقوق الجماعية للفلسطينيين.

مقابل ذلك، يمكن الحديث في هذه الفترة عن أن قيادة وحركة فلسطينيي 1948 كانت مكسرة ومجزأة بسبب تأسيس إسرائيل وفرض الحكم العسكري الذي كان هدفه تقويض القومية الفلسطينية. بالتتابع، كانت المساحة للنشاط السياسي الفلسطيني محدودة نسبيا، مع حقيقة ان الحركة الشيوعية بطبيعة الحال كانت في طليعة حركة المعارضة الفلسطينية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 خلال خمسينات القرن الماضي (كوهين، 2010). بالاضافة الى النشاط الشيوعي، حيث كانت الأعمال التي تقوم بها لاكثر من 20,000 فلسطيني الذين رفضوا تأسيس الحاجز بين عامي 1949-1948، وكانوا يتنقلون ذهاباً وايابا خلال الخط الاخضر بين عامي 1948 و1953. في نهاية المطاف اعترفت إسرائيل بصعوبة منع التسلل ومنحتهم الجنسية الإسرائيلية (كوهين، 2010).

بالإضافة الى وجود تطورات ثقافية معينة من الممكن القول انها ساعدت من جهتها في اتخاذ مواقف قومية فلسطينية اكثر صراحة منذ اواخر ستينات القرن الماضي. هذا شمل العديد من الشعراء والكتّاب اللامعين من فلسطينيي 1948 كمحمود درويش، وتوفيق زياد، واميل حبيبي ولحق بهم سميح القاسم، والذين تمت تسميتهم بـ «شعراء المقاومة». بالرغم من أن عملهم كان ادبياً إلاّ أن كان له بعد سياسي مهم، ظهر من خلال تصحيح الشعور بالهوية الفلسطينية من ناحية ونشاطهم السياسي المتزايد علناً من خلال الحزب الشيوعي الداعم لتقرير المصير الفلسطيني والحقوق المدنية من ناحية اخرى، بالاضافة الى ارتباطهم بالمنظمات الوطنية خاصة بعد العام 1967.[139]

ارساء اسس التضامن بين الفلسطينيين، 1967-1993

ما بعد العام 1967 أي باحتلال إسرائيل لما تبقى من الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، تكرس وضع جديد قوامه إعادة التوحيد المادي لفلسطين التاريخية. هذا ساعد في تسهيل الحركة عبر الخط الأخضر وبناء علاقات اكثر واعمق بين الفلسطينيين الذين يعيشون على جانبي الخط الاخضر. على الرغم من أن فلسطينيي 1948 كما فلسطينيي 1967 عانوا من التمييز والتهميش، كانت هناك فوارق بين المجموعتين كنتيجة لوضعهم القانوني المفروض من قبل إسرائيل. بينما كان يصنف فلسطينيي 1948 كمواطنين إسرائيليين، وبالتالي كان من المفترض أن يخضعوا للقانون المدني بعد نهاية الحكم العسكري في العام 1966، كان الفلسطينيون الذين قبعوا حديثا تحت الاحتلال –أي بعد احتلال -1967 يعتبرون غير مواطنين، وكانوا تحت السيطرة بناء على نفس قانون الحكم العسكري الذي تم تطبيقه حتى العام 1966 في إسرائيل. هذا التمييز كان له آثار على المقاومة الفلسطينية خلال العقود التي تلت: في حالة فلسطينيي 1948 ركز النضال على انهاء التمييز والحصول على الاقامة الكاملة والحقوق المتساوية في دولة تعرف نفسها يهودية وديمقراطية. ادى جزء من العملية الى زيادة المطالب للحقوق الجماعية الوطنية جنباً الى جنب مع الحقوق الفردية التي كانوا يتمتعون بها نظريا (لوستك، 1980؛ رخيس، 1991؛ روحانا، 1991؛ بابي، 2011؛ زريق، 1993؛ الحاج، 2005؛ وغانم، 2002). بالمقابل، لم يتمتع الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة بنفس الحقوق للوصول إلى اركان العدالة المدنية كالمواطنين الإسرائيليين. نتيجة لذلك، كان نضال الفلسطينيين يركز على رفض النظام الإسرائيلي والانفصال عنه ويشمل ذلك الاحتلال، بدل المطالبة بالحقوق المدنية الكاملة تحت السيادة الإسرائيلية (روحانا، 1991 ،1990 ،1989).

139 هذا التداخل بين النشاط الثقافي والفعل السياسي هوموضوع مستمر في النشاط الفلسطيني الوطني، كما ظهر من خلال مشاركة الناشطين الشبابيين المعاصرين الذين رفضوا الهيكليات السياسية التقليدية لفتح وحماس لصالح القيام اكثر بنشاطات "ثقافية". هذا قد يكون ايضا لتفادي اجتذاب الاهتمام غير المرغوب به من قبل السلطات اليهم.

بالرغم من الاختلافات بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967، فقد قامت المجموعتان –واستمرتا- بالتشارك بالعديد من الاهداف المتشابهة. بدأت اشكال التضامن بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 تتبلور بتكرار اعظم وشفافية ما بين سبعينات وثمانينات القرن الماضي. وهنالك امثلة متعددة جديرة بالملاحظة في هذا الصدد، احداها كانت ظهور ووجود مكانة لمنظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الدولية والحصول على الاعتراف الدولي الدبلوماسي نتيجة لذلك. فقد تزامن ظهور منظمة التحرير مع نقل القيادة الوطنية: بينما كانت سابقاً مهيمن عليها من قبل الوجهاء التقليديين الذين اكتسبوا شعبية اوسع عربياً بالاضافة الى القومية الفلسطينية. بعد العام 1969 تمت السيطرة عليها من قبل فصائل المقاومة، وخاصة حركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح (سيلا، 1997). ساهم هذا بتوجيهه نحو الحس الوطني والفخر بالهوية في الخط الأخضر – بالرغم من أن هذا ادى الى اشكال مختلفة من الدعم.

ركزت منظمة التحرير الفلسطينية ما بعد العام 1967 على حشد الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في الاراضي الفلسطينية المحتلة (ساحلية، 1997). وقد تم تحقيق هذا التعبير في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الانتخابات للعديد من الافراد الذين اعلنوا انفسهم افراداً من منظمة التحرير، كرؤساء البلديات في المدن والقرى الفلسطينية خلال سبعينات القرن الماضي. بينما كانت علاقات منظمة التحرير مع الشعب الفلسطيني عام 1948 اكثر تناقضاً. لقد نوه بشارة (1997) الى أن العلاقات بين فلسطينيي 1948 ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت ضعيفة حتى سبعينات القرن الماضي عندها بدأت العلاقات تتوطد. اما ساحلية (1997) فقد ناقش ان رؤية منظمة التحرير للعلاقات مع فلسطينيي 1948 كانت «مفيدة ومرغوبة، ولكن ليست ضرورة ملحة»؛ كنتيجة، مالت سياسة منظمة التحرير الى أن تكون اكثر فاعلية بهذا الصدد.

نظراً للاختلاف السياسي بين اجندات التشكيلات الفلسطينية المهيمنة في إسرائيل وتلك التي تتبناها منظمة التحرير الفلسطينية، انعكس وجود الحركات الوطنية الفلسطينية المستمر في ظهور منظمات اخرى في إسرائيل. احدى اهم هذه المؤسسات الجديرة بالذكر التي ظهرت في بداية سبعينات القرن الماضي هي منظمة ابناء البلد. هذه المنظمة مكونة من المثقفين اليساريين وخريجي الجامعات خصوصاً من مدينة ام الفحم، وكانت تشمل هذه الحركة المنشقين عن حركة الارض الوطنية. عرفت منظمة ابناء البلد بشكل مؤكد انها موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ودعمت تأسيس دولة علمانية، بشكل ضمني؛ رفضت الدين (وبالتالي اليهودية) بشكل حصري (يشاي، 1981؛ فتاح، 2012). لقد تحالفت منظمة ابناء البلد مع مجموعات محلية لبناء وتنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي. وبرزت هذه الحركة بشكل متزايد في نشاطات يوم الارض في العام 1976، وفي العديد من الاحتجاجات والتظاهرات التي نظمت من خلال فلسطينيي 1948 ضد القرار الإسرائيلي لمصادرة اراضي منطقة الجليل.

بعد قيام الجيش والشرطة الإسرائيلية بإصابة وقتل ستة متظاهرين، خرجت تظاهرات مشابهة للدعم والتعاطف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تدريجيا وصلت الى مخيمات اللاجئين في المنفى. بعد عقد من الزمن تم الاعتراف بخبرة فلسطينيي 1948 كجزء من المقاومة التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية من خلال تبنيها ليوم الارض في العام 1988 (كيمبرلنغ وميجدال، 2003؛ بابي،2011؛ الحاج، 2005؛ فتاح، 2012) وظهور شعار الحشد: شعب واحد موحد. ايضاً خلال السبعينيات من القرن الماضي، ادت الانتخابات المحلية في إسرائيل الى ظهور رؤساء بلديات كتوفيق زياد في الناصرة وقادة اخرين من الحزب الشيوعي الذين تم تعريفهم كداعمين للوطنيين الفلسطينيين وقضية التحرر، بسبب التزامهم بالوطنية الفلسطينية ومناداتهم بعلمانية الدولة. فقد سعت إسرائيل لمعاقبتهم من خلال حجب التمويل عن خدمات البلديات. استجابة لذلك، تم التحريض على عمل مخيمات تطوعية في مدينة الناصرة من

اجل ضمان بنية تحتية كافية وخدمات اخرى تمت الاستجابة لها. بالاضافة الى الانخراط في المجتمع المحلي، كان فلسطينيي 1967 بارزين من خلال مشاركتهم في هذه الجهود للحركات الوطنية (الطويل، مقابلة، 2012).

ساهمت الانتفاضة الفلسطينية الاولى خلال ثمانينات القرن الماضي بزيادة التضامن بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967. لقد اندلعت الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1987 كانتفاضة شعبية عفوية، تقود الى عملية العصيان المدني ضد الاحتلال العسكري. شكّل اندلاع الانتفاضة الاولى مفاجأةً لمنظمة التحرير الفلسطينية المنفية في تونس. وتمت الدعوة الى القيام بأشكال متعددة من الفعل المباشر من قبل القيادة الوطنية الفلسطينية من اجل التصعيد الذي تلا اندلاع الانتفاضة ببضعة أشهر. شمل ذلك التظاهرات، والاحتجاجات، ومقاطعة العمل والضرائب التي ادت الى سيطرة اكبر وتنسيق من قبل القيادة الفلسطينية داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. بالتحديد، يجادل رخس (1991) أن الاختلافات في الاهداف بين الفلسطينيين تم تضييقها كنتيجة للانتفاضة الأولى، فقد مكنت هذه الافعال جميع الفلسطينيين من التوحد تحت اطار النضال التحريري الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية. في ذات الوقت، كانت هناك اساليب لتقديم التضامن من قبل فلسطينيي 1948 مع فلسطينيي 1967. لقد تم تقديم اشكال التضامن هذه بشكل رمزي وعملي، شاملة استخدام التظاهرات من جانب، وتقديم المساعدة المادية من لوازم الطعام والدواء من جانب آخر (رخس،1991). بالرغم من أن هذه النشاطات لم تكن موحدة بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967؛ الا انه تم التنسيق لها من خلال اجسام منفصلة، في حالة فلسطينيي 1948، من خلال لجنة المتابعة، التي تم تأسيسها بداية ثمانينات القرن الماضي من اجل توفير صوت للفلسطينيين خلف الفصائل الفلسطينية.

على الرغم من الاحساس المتزايد بالوعي الجماعي ما بين فلسطيني 1948 وفلسطينيي 1967، بلورت الانتفاضة الاولى أيضا اختلافات بينهم. هذا اصبح واضحاً بشكل متزايد مع الاخذ بعين الاعتبار السياق المختلف الذي عمل من خلاله فلسطينيي 1948 وفلسطينيي1967، مثلاً كموضوع مواطنين وغير مواطنين (بابي، 2011؛ روحانا، 1991، 1990، 1989). بشكل خاص، فقد توضحت هذه الاختلافات من خلال عناصر من القيادة الفلسطينية باتجاه انهاء السنة الاولى من الانتفاضة في العام 1988. خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية بصراحة- بصفتها» الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» شاملة جميع الفصائل للشعب الفلسطيني- اعلنت الالتزام بحل الدولتين كحل للصراع مع الإسرائيليين.

استنادا الى حمامي وتماري (2001)، لقد عكس زخم قرار الانفصال النسبي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتنظيمها المتناثر الذي لحق ابعادها من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي في العام 1982. فقد كانت هذه ايضا الخطوة المنطقية الى الامام في مسار تم تشريعه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1974، عندما تمت المصادقة على «برنامج الخطوات العشرة» الذي مهد لتأسيس الدولة الفلسطينية/الكيان/السلطة في الاراضي الفلسطينية المحتلة (المحررة). مع ذلك، كان لعام 1988 آثار مباشرة وانعكاسات على الشعب الفلسطيني خلال التاريخ الفلسطيني، وجدير بالذكر هؤلاء الذين في المنفى: بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تطالب بإقامة دولة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، عنى ذلك أن نضال فلسطينيي 1948 المستقبلي قد تكون نتيجته فقط للبقاء داخل إسرائيل. للتأكيد على هذه النقطة، قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتشجيع فلسطينيي 1948 لممارسة حقوقهم السياسية في انتخابات العام 1988 (كيمرلنغ ومجدال، 2003)، وبشكل صريح، في انتخابات العام 1992 التي اعادت حزب العمال مجددا الى مركز القوة.

الانتقال الى مرحلة ما بعد التضامن بين الفلسطينيين، 2000-1993

شهدت الفترة ما بين عامي 2000-1993 ديناميكيتين متناقضتين نتجتا عن عملية أوسلو التي اعلنت في العام 1993. كما تمت الاشارة سابقاً، من جهة كانت عملية أوسلو عبارة عن حركة صريحة للقيادة الفلسطينية وإسرائيل باتجاه تأسيس «دولتين لشعبين»، على الاقل كان هذا توجه ومنطق منظمة التحرير الفلسطينية للتخلي عن ما سميت بـ «الفترة الانتقالية». من جهة اخرى مكنت عملية أوسلو من ايجاد سياق لتعميق العلاقات بين الفلسطينيين، من خلال فتح الحدود، والتضامن السياسي وتفاعل اعظم بين الفلسطينيين عبر الخط الاخضر.

جاء قرار منظمة التحرير الفلسطينية من عدة اعتبارات، لتبني حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة كحدود جغرافية من اجل ادراك المشروع الفلسطيني لتقرير المصير. في اوائل تسعينات القرن الماضي كانت منظمة التحرير الفلسطينية في وضع مالي ضعيف نسبياً، وموقف جغرافي-سياسي؛ بينما لم تكلف الانتفاضة الاولى إسرائيل تكاليف عالية، بعد ان بدأ وضعها المالي بالتحسن بعد نهاية حرب الخليج عام 1991. بدلاً من ذلك بدأت بتقوية حملتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقامت بتبديل العمالة الفلسطينية بعمالة مهاجرة من اوروبا الشرقية وجنوب آسيا. بالاضافة الى ذلك، فقدت منظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها من قبل الدول العربية كنتيجة لدعم ياسر عرفات لصدام حسين بعد اجتياحه للكويت. نتيجة لذلك تم تسريح العديد من العمال الفلسطينيين من دول الخليج، وبالتالي التقليل من التحويلات المالية الى الأراضي الفلسطينية المحتلة (روي، 1999؛ فريدمان،1991). مع بداية التسعينات من القرن الماضي، كانت منظمة التحرير الفلسطينية اكثر استعدادا من اي وقت مضى للتسوية مع إسرائيل على شروط اكثر ليونة، تم التمهيد لها في العام 1988، اقل بكثير من التي تم التمهيد لها في العام 1974 والتي نصت على «تأسيس سلطة وطنية مناضلة على كل انش من فلسطين المحررة».

بالرغم من أن اتفاقية أوسلو لم تنص على تطبيق حل الدولتين، مهما كانت اعتقادات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (او مهما طالبت بشأن ايمانها المعلق من قبل المعارضين): فقد قامت بالمقابل بتقديم اطار للمفاوضات من الممكن ان يؤدي لذلك الحل. الزمت الاتفاقيات كلا الطرفين بالقيام بعملية يتم انهاؤها خلال خمس سنوات، التي خلالها ستقوم إسرائيل بالانسحاب من أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخلال ذلك الوقت «وضع مؤقت» ستتم المفاوضات حول الموضوعات المؤجلة والتي تشمل المستوطنات، القدس، اللاجئين والحدود و(بشكل ضمني فقط) إقامة الدولة الفلسطينية، كان من المفترض أن يتم حلها من خلال مفاوضات ثنائية. كان الانسحاب الإسرائيلي مرسوماً لوقت لاحق ليكون على ثلاثة اقسام من الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي سميت منطقة أ، ب، وج. كانت منطقة أ محصورة في المدن بوجود أعلى نسبة من الفلسطينيين (558,000 على 2.7% من الارض) بينما منطقة ب (25.1% من الارض) ومنطقة ج (72.2% من الارض) مع مراعاة الكثافة الفلسطينية لتكون قليلة وأقل بالترتيب. في كلتا منطقتي ب و ج، ستواصل إسرائيل فرض السيطرة على امور الأمن (بالاضافة الى امور الادارة في منطقة ج). بالرغم من أن التوقعات من انسحاب إسرائيل كانت ثابتة، حتى تموز 2011 ما زالت إسرائيل تمثل لأكثر من 60% من الأراضي الفلسطينية المحتلة (مكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للامم المتحدة، 2011).

بالاضافة الى موضوع الانسحاب، قدمت اتفاقية أوسلو سلطة فلسطينية لتخدم الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق أ وب. بينما لم تكن لديها اي سيادة على الارض او الحدود، وفي ذات الوقت كانت إسرائيل معفية من مسؤولية توفير الخدمات والأمن كقوة مستعمرة. لقد ظهر مكان إسرائيل طرف ثالث: مجتمع المانحين الدولي الذي وفر المساعدة المادية للسلطة الوطنية والفلسطينيين من اجل استمرار عملية أوسلو ودعم بناء المؤسسات الفلسطينية والتطوير

الاجتماعي- الاقتصادي (لي مور، 2004). حتى العام 1999 لم يتم ادراك وجود الدولة الفلسطينية. بعد فوات الأوان، من الممكن القول انه في نية إسرائيل الانسحاب الكلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، عوضا عن ذلك فقد وفرت لإسرائيل غطاء لاستكمال بناء وتوسيع المستوطنات (أبو نعمة، 2006).

لقد كان أثر اتفاقية أوسلو يتعدى فلسطينيي 1967- فقد اثر بشكل كبير في الفصل في القيادة الفلسطينية- بين الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل، ومن يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. رؤية الدولتين تضمنت توجهات مختلفة بين فلسطيني 1948 وفلسطيني 1967: بينما كان من المفترض ان يكون فلسطيني 1967 هم المنتفعين الحاليين من الدولة الفلسطينية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان قدر فلسطيني 1948 ان يرتبطوا بالجنسية الإسرائيلية. ولم توفر اتفاقيات وعملية أوسلو أي رؤية للترتيبات المستقبلية لفلسطيني 1948 واهدافهم الوطنية، على وجه آخر قامت بتصنيفهم كمجموعة اقلية في إسرائيل، ونضالهم هو الحصول على الاقامة للجميع والحقوق المتساوية بدولة يهودية ذات اغلبية يهودية (بابي،2011؛ الحاج، 2005؛ وينجرود ومانا، 1998؛ زريق، 2003).

في نفس السياق، جاء دور حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الصدارة، بتنافس وفوز عدد مميز من اصوات فلسطينيي 1948 في انتخابات عام 1996. حسب عزمي بشارة، قائد الحزب، فقد سارعت الفترة ما بين اتفاقية أوسلو والانتخابات لتبني فلسطينيي 1948 «فكر سياسي جديد يربط بين العوامل الوطنية والمدنية للهوية العربية في إسرائيل. . . [ليكونوا] كلا الجنسيتين العربية والإسرائيلية، مثالاً؛ بانهم كانوا اقلية اثنية وطنية. يجب البحث عن نوع من التوازن بين ان يكونوا مواطنين إسرائيليين يطالبون بالمساواة مع اليهود ضمن دولة إسرائيل وان يكونوا جزءاً من الامة العربية والشعب الفلسطيني (بشارة، 1997).» مؤخراً، أشار القائد في حزب التجمع الوطني الديمقراطي عوض عبد الفتاح (2012) الى ان عملية أوسلو فرضت على الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1948 إعادة تقييم مركزهم كأقلية في إسرائيل. بالرغم من حقوقهم الفردية، عانى فلسطينيو 1948 من الشخصية الصهيونية للدولة التي تجاهلت اي احساس بالهوية الوطنية الفلسطينية، بالتالي كانت هناك حاجة للدعوة للحقوق الجماعية، التي ادت الى عملية حشد حزب التجمع الوطني الديمقراطي وقبل ذلك الحزب الشيوعي.

بالاضافة الى حزب التجمع الوطني الديمقراطي برز تجمع سياسي آخر بين مجتمع فلسطيني 1948: الحركة الاسلامية، تحديداً فرع الشمال الذي تأسس على يد الشيخ رائد صلاح حيث نمت تأثيراته منذ تسعينات القرن الماضي من خلال دعمه للحقوق الجماعية من جهة والسعي لتحقيق الاعتماد على الذات من جهة اخرى. بالتالي قام فرعه في الشمال بمقاطعة الانتخابات الإسرائيلية وقد أثر بشكل قوي في سياسات السلطة المحلية. بالضبط كما بنت حماس مصداقيتها مع فلسطينيي 1967 في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قامت الحركة الاسلامية بتطوير شبكة من المنظمات المحلية والتي توفر خدمات عامة لفلسطينيي 1948 (روزمر، 2012). تم تصميم هذه المساعدة من اجل التغلب على التمييز الذي يواجهه فلسطينيي 1948 في إسرائيل، بالاضافة الى فصل وعزل المجتمع عن إسرائيل.

كما ساهمت عملية الفصل بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 في ظهور التجمعات السياسية بين فلسطيني 1948، ايضا عملت على تطوير اشكال جديدة من التضامن بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967. من المفارقة ان عملية أوسلو وفرت مساحة لفرص اكثر من التفاعل والتبادل، شاملا هؤلاء الذين كانوا مناهضين لعملية أوسلو. بالاضافة، ان هذه الترابطات لم تأتِ من الاعلى، لكنها ايضا من خلال المجتمع وبين افراد مختلفين، ومجموعات وحركات اجتماعية، عابرة مجالاً واسعاً من موضوعات واهتمامات مشتركة. شمل هذا النقاش المستمر حول قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية بالاضافة الى التعبئة السياسية التي تحدث عملية أوسلو ورأت ان دورها بشكل اساسي

يضع الاستعمار الإسرائيلي في المقدمة ويقسم الشعب الفلسطيني. دعا حزب التجمع الوطني الديمقراطي الى دولة ثنائية وطنية «لجميع مواطنيها». حسب ما اشار اليه بشارة (1997): «هذا ممكن ان يعني وحدة سياسية يهودية ووحدة سياسية فلسطينية، واللتين معا ممكن أن تشكلا نظاماً سياسياً يهودياً عربياً مع دوائر تشريعية منفصلة مع برلمان مشترك. . . انا لا اشير الى دولة ديمقراطية علمانية ولكن الى دولة ثنائية، نظام فيدرالي او كونفدرالي يشمل مجتمعين اثنين وطنيين. في سياق كهذا فقط من الممكن حل المشكلات كموضوع اللاجئين والمستوطنات. لن يطول وضع المستوطنات كصعوبات لا يمكن التغلب عليها ضمن سياق في دولة واحدة ذات قوميتين: اذا اراد الإسرائيليون البقاء في الضفة الغربية، ليكن، ونحن ايضا سيكون لدينا الحق في الاقامة في يافا، على سبيل المثال.»

بالاضافة الى الثنائية القومية، ظهور حركة مستقلة على اساس القاعدة الشعبية للدفاع عن حقوق اللاجئين سواء للمجتمعات الفلسطينية 1948 و1967 ، ايضا قدمت تحدي لخطاب أوسلو الذي يستند على حل الدولتين، فقد تم تحفيز هذه المجموعات من خلال التحقق من ان عملية أوسلو قلّلت من اهمية موضوع حقوق اللاجئين في العودة على الاجندة السياسية، والذي نتج عنه ظهور منظمات جديدة مدافعة عن هذه الحقوق على طرفي الخط الاخضر. بالاضافة الى انه ومنذ اواخر تسعينات القرن الماضي طورت هذه المنظمات استراتيجيات لتحدي عملية أوسلو وتحفيز التضامن مع اللاجئين، والتوعية العامة والدفاع عن حقوق اللاجئين (بديل، 2000).

يركز اخرون ما بعد هذه البرامج والأعمال المناهضة لعملية أوسلو على اهمية مناحي الحياة، مثال على ذلك مجموعات النساء الفلسطينيات من داخل إسرائيل ومن الضفة الغربية وقطاع غزة. كان يعتمد ارتباط كهذا سابقا على التعبير عن التضامن، ولكن خلال فترة أوسلو اصبحت العلاقات اعمق وتعتمد على التعليم المقارن. مجموعات النساء الفلسطينيات من ضمن مجموعات النساء الإسرائيليات في فلسطين 1948 متزامنا مع الفصل المتزايد والاستقلالية، هذا ركز الاهتمام على موضوعات عديدة وجديدة ومشتركة كتعديل قانون العائلة الشخصي، والعنف الاسري وتوفير مراكز الايواء وخطوط المساعدة (روحانا، مقابلة، 2012).

الانتفاضة الثانية وتفكك الروابط بين الفلسطينيين

نتيجة للانتفاضة الثانية التي بدأت في ايلول من العام 2000 تفككت الروابط عبر الخط الاخضر، وكان ذلك ناجما بشكل كبير عن الاحباط الذي ارتبط باتفاقية أوسلو التي وصلت الى طريق مسدود. على الرغم من أن النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي أدى الى بيئة اكثر استقراراً سياسياً من جهة، ومن جهة اخرى كان هناك استياء متزايد. بينما كان الرافضون لعملية أوسلو من كلا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني موجودين منذ البداية، أخذ الوضع يتفاقم مع انتخابات عام 1996، التي جلبت حزب الليكود مجدداً الى السلطة، الذي كان معاديا لعملية السلام وعملية أوسلو منذ البداية، ولاحقاً تم استبداله بحكومة عمالية في العام 1999، اعتبرت إسرائيل والحلفاء الدوليين انه كرما منهم أن يعرضوا "حلاً نهائياً" وشاملا للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، خلال محادثات كامب ديفيد في العام 2000. ومع ذلك، هذا توخى حدود صارمة للسيادة الفلسطينية، مع إسرائيل التي عرضت معلومات اولية عن دولة فلسطينية على 73% من الضفة الغربية والوجود المستمر لأكبر المستوطنات الإسرائيلية. لم يتم التوصل الى أي اتفاق. بعد شهرين منذ ذلك الحين، قام رئيس المعارضة في إسرائيل ارائيل شارون بزيارة استفزازية لقبة الصخرة، مؤدياً ذلك الى احتجاجات من قبل الفلسطينيين والعديد من القتلى. في المرحلة الاولية من الانتفاضة الثانية، قُتل عدد من فلسطينيي 1948 من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، خلال استجابة تضامنية لذويهم في العام 2000 خلال ما سميت بـ"الهبة"، على الرغم من أن العديد من التطورات التي حدثت والتي سببت صعوبات متتالية في عملية عبور الخط الاخضر.

اولاً، اختلفت الانتفاضة الثانية في درجة العنف. بينما حدثت الانتفاضتين بشكل عفوي، تختلف الاثنتان في التصور العام. بينما ادت الانتفاضة الثانية الى هجوم مسلح "عمليات استشهادية" في المدن الإسرائيلية، والاستهداف المباشر والدمار الفعال من قبل إسرائيل للبنية التحتية للامن الفلسطيني (ايبوسيتو، 2005)، تمت العودة بالذاكرة الى الانتفاضة الاولى حيث كان يُنظر الى الجهود الاجتماعية بعد فوات الاوان على انها ايجابية وناجحة (عزام، 2012). ما بين عامي 2004-2000 عانى الفلسطينيون ثلاثة اضعاف الخسائر البشرية: 3600-2800 فلسطيني قتلوا مقابل 1000 إسرائيلي، بينما 3700 فلسطيني دمرت بيوتهم و115 ألف فلسطيني تضررت بيوتهم؛ وكانت الخسائر المالية الناتجة ما بين 3.2 بليون دولار و10 بليون دولار (ايسبوسيتو، 2005).

ثانياً، عملت إسرائيل على احتواء الفلسطينيين بشكل كامل خلال الانتفاضة الثانية. هذا اخذ شكل الفعل العسكري المباشر وتجزئة الضفة الغربية وفك الارتباط من طرف واحد من قطاع غزة (والحصار) بعد العام 2005 من جهة ثانية. على نقيض الانتفاضة الاولى فقد عنى هذا وجود إسرائيلي مباشر في العديد من المدن والقرى الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشييد "الجدار العازل" بعد العام 2002. فقد خلق وجود الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة طوقاً حول المدن والقرى الفلسطينية (بشارة، 2000). على الرغم من انه تم الادعاء رسمياً أن "جدار الفصل" عبارة عن تدبير أمني لمنع التسلل الفلسطيني، تم ايضاً تصميمه لخلق حقائق على الارض من خلال الضم الفعلي للارض ضمن الخط الأخضر.

لقد عنى الجدار والسيطرة الإسرائيلية على الارض أن نطاق التفاعل بين فلسطينيي 1948 وهؤلاء الذين يعيشون في الضفة وقطاع غزة اصبح أكثر صعوبة، فقد اصبح الاتصال باتجاه واحد، حيث ان فلسطينيي 1948 واجهوا قيودا اقل لامكانية تحركهم في المناطق شاملا ذلك الضفة الغربية. في دراستها لنظام التصاريح والبطاقات الإسرائيلية درست طويل-سوري (2012) كيفية فرض التمييز على فلسطينيي 1948 كمواطنين من الدرجة الثانية، وفلسطينيي 1967 كغير مواطنين، تقييدا لحركتهم، بينما في ذات الوقت السماح لليهود الإسرائيليين بالمرور دون عوائق. هذا النظام يخلق حدودا بين الناس (مثال؛ الإسرائيليين اليهود والفلسطينيين) اكثر من الارض (مثال؛ بين إسرائيل والارض الفلسطينية). بالاضافة الى القيود المفروضة على الفلسطينيين، قامت إسرائيل بجهود اخرى من جانب واحد من اجل الفصل، شمل ذلك انسحاب إسرائيل من قطاع غزة بعد منتصف العام 2005. بينما تمت ازالة المستوطنات والمستوطنين من قطاع غزة والاحتلال المباشر والحصار تم لقطاع غزة، استكملت إسرائيل السيطرة على دخول الاراضي وأحكمت الإغلاق على الارض، والبحر والجو متلازما مع غارات دورية (فعلية أو غير فعلية)، بما يعرف خلال الصراع ما بين 2009-2008 (الجمعية العمومية للامم المتحدة، 2009).

علاوة على ذلك، يمكن القول ان الانتفاضة الثانية ادت الى تعميق توجهات المجتمع الإسرائيلي الغاضبة على الفلسطينيين بشكل عام. انعكس ذلك من خلال زيادة التعصب والتمييز الإسرائيلي. وتفاقم الوضع بالنسبة لفلسطينيي 1948 من حيث التهميش والتمييز في المجتمع الإسرائيلي. من الامثلة على ذلك ان الانطباعات عن فلسطينيي 1948 يشكلون تهديدا على الإسرائيليين والمقاطعة اليهودية الدرامية لقطاع الأعمال والعمال، والقرى لسنوات عديدة ما بعد اضطرابات كانون اول من العام 2000. هذا هدد باضعاف فلسطينيي 1948 اقتصاديا وتثبيطهم من القيام بالمشاركة لدعم فلسطينيي 1967 (بشارة، 2000).

جنبا الى جنب مع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لفرض الفصل على الفلسطينيين، درجة التنافس الداخلي في النخبة فاقمت الامور. خلال السنوات التي تلت الانتفاضة، حدث اشتباك بين الفصيل المهيمن في السلطة الوطنية

الفلسطينية، فتح، والمعارضة الرئيسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، الحزب الاسلامي، حماس. لقد تضخمت الاختلافات بينهم بسبب مساهمات المجتمع الدولي للممولين، عندما تم فرض عقوبات على حكومة حماس التي وصفت ب"الارهابية" التي تشكلت ما بعد انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الوطنية في العام 2006. تم احتواء الاختلافات ما بين الفصيلين مؤقتا تحت ظل حكومة وحدة وطنية في العام 2007، التي سرعان ما انهارت. خلال منتصف العام 2007 حصل انقسام سياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع فتح في السلطة الفلسطينية بالسيطرة على الضفة الغربية، وحماس في السيطرة على قطاع غزة. توافد الممولون لدعم السلطة الوطنية للتخلص من حماس في الضفة الغربية، من خلال اطار للسعي لتحقيق برنامج التطور الليبرالي الجديد المرتبط بدور الدولة ومشاركة اعظم للقطاع الخاص. من الممكن القول ان هذا الاهتمام الذي انعكس من المجتمع الدولي لتعزيز استراتيجية "الضفة الغربية اولا" التي من الممكن ان تستخدم للمساندة المالية لبناء الضفة الغربية، لتكون نموذجا أفضل للفلسطينيين من ذلك الذي تمارسه حماس في قطاع غزة (براون، 2010).

ما بعد الانتفاضة الثانية: اعادة التواصل على مستوى القاعدة الشعبية

في ذات الوقت، تفتت سياسات النخبة تلك كانت سائدة سابقا، وبدأت تغييرات اوسع بالظهور في المجتمع الفلسطيني، داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان هناك فصل متزايد ما بين السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني الأوسع. والذي بدا جليا من خلال طرق متعددة. اولا، كان هناك نقص بالتدخل الاجتماعي في العملية السياسية. طريق آخر وهو ان المجتمع الفلسطيني الأوسع مال الى ان لا يكون منخرطا او جزءاً من الاختلافات الفصائلية بين فتح وحماس التي نشبت بسبب الانقسام في العام 2007. في الوقت الحالي، ما يعترف به النشطاء هو ظهور حركات اجتماعية غير فصائلية وسياسية بشكل اكبر خلال نصف العقد الماضي (ناصر، روحانا، البكير، الخضري، مقابلات، 2012). هذا يعكس خيبة أمل عامة من الفصائل السياسية والقيادات الرسمية، ويعكس رفضهم للانضمام الى الحركات السياسية التقليدية (على سبيل المثال؛ من خلال المشاركة في الحركات الشبابية لمنظمة التحرير الفلسطينية أو حماس).[140] نشاطاتهم تتم على أسس غير منظمة نسبيا، ويعملون على اقامة نشاطات المجتمع المدني على مستوى من الموضوعات، تشمل مثلا الموضوع الثقافي مع قطاع غزة، ومعضلة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والموضوعات المحلية لفلسطينيي 1948.

بالاضافة الى الاشكال غير الهرمية " غير- السياسية" ظهرت حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، والتي ضمت اكثر من 170 مؤسسة فلسطينية، وافراداً بارزين من داخل فلسطين وخارجها. مستوحاة من وعلى غرار الحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا، حركة المقاطعة، وسحب الاستثمارات والعقوبات ترفض الاستعمار الإسرائيلي، بما يشمل رفض استعمار الضفة الغربية وقطاع غزة، والتمييز ضد فلسطينيي 1948 وانكار حقوق اللاجئين في العودة. من اجل انهاء هذه السياسات تطالب الحركات باجراءات للضغط على إسرائيل للامتثال للشرعية الدولية (مثال؛ على الجدار الفاصل، الحق في العودة). اجراءات كهذه تشمل المقاطعة التعليمية، والثقافية والاستهلاكية، بالاضافة الى فرض العقوبات وسحب الاستثمارات.

وخلال العام 2011 طفت على السطح حركة احتجاجية (على غرار وبالتزامن مع تلك التي ظهرت مع الربيع العربي)

140 انه من الصادم ان عددا من الذين اجابوا في المقابلات لعمل هذه الورقة، لم يروا ان هذه الانشطة سياسية بشكل واضح، نادر الخزندار على سبيل المثال، اوضح انه ناشط اجتماعي اكثر من كونه ناشط سياسي والذي انعكس على مدونته عن حياته اليومية في قطاع غزة. بالاضافة الى انه اشار الى انه هناك مخاطر لاتخاذ اشكال اكثر تقليدية للنشاط السياسي (مثال، التظاهرات والاحتجاجات العامة) حيث ان السلطات ممكن ان ترد عليها بشكل سلبي.

كحركة الخامس عشر من آذار -حركة غير تابعة لفصيل- بين فلسطينيي 1967، تطالب بالوحدة الوطنية بين فتح وحماس. في نفس الوقت، بدأ النشطاء الشباب بتوسيع أفعالهم الفردية والمشتركة بشكل أكبر من أجل تضمين موضوعات اجتماعية وثقافية (ناصر، حلوي، البكر، الخضري، مقابلات، 2012). نظرا لقلقهم بشأن توثيق التاريخ الفلسطيني، والموسيقى، والتراث، يمكن القول ان ارتباطات كهذه شملت شكلاً من المقاومة ضد الاحتلال ودعم الصمود الفلسطيني ايضا، بما في ذلك ما هو موجود في إسرائيل، وانخرط الفلسطينيون ايضا في نشاطات غير حزبية، شاملين بذلك المجموعات المؤسسة القديمة والجديدة. من بين ما سبق شملت صعود الحركة الاسلامية بشكل اوضح التي تأسست منذ تسعينات القرن الماضي وحملتها "الأقصى في خطر". فهي ترسل بشكل منتظم من فلسطينيي 1948 (الناصرة، حيفا، يافا) الى القدس لحضور الصلوات في مسجد الأقصى أيام الجمعة.

في الوقت الحالي، فقد ارتأى فلسطينيو 1948 ان يحددوا توجهاً لمجتمعهم المحلي. في العام 2006، جمع رئيس لجنة المتابعة في المحكمة العليا للعرب في إسرائيل واللجنة الوطنية لرؤساء المجلس العربي المحلي، شوقي خطيب، اكثر من 40 مثقفاً وعضواً حزبياً سياسياً من فلسطينيي 1948. اثمرت استشاراتهم لاصدار "الرؤية المستقبيلة للفلسطينيين في إسرائيل" (غانم، 2007). طالبت الورقة ان تقوم إسرائيل بالاعتراف بالهوية الفلسطينية بشكل متميز، وضمان المساواة بين جميع الفلسطينيين، بشكل فردي أو جماعي. بشكل محدد سيتم تحقيق ذلك من خلال القبول الكامل لحقوق الفلسطينيين كمواطنين في إسرائيل ومن خلال إدخال التناغم الفلسطيني في شؤون التعليم، والديانة، والثقافة والاعلام للفلسطينيين (اللجنة الوطنية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، 2006). في نفس الوقت، عرضت الوثيقة قبولاً للدولتين الحاليتين بالتتابع. فعلت هذا من اجل عكس الآراء المختلفة الموجودة بين الفلسطينيين، معبرة عن الدعم لحق تقرير المصير الفلسطيني، وتمكين المشاركين من التركيز على اهتمامات فلسطينيي 1948 (غانم، 2007). وبالرغم من انه ما زالت الوثيقة عبارة عن نص من المقترحات، كغيرها مثل وثائق "الرؤية"، يجب ان تؤخذ على محمل الجد من خلال اي فصيل فلسطيني في إسرائيل (زريق، مقابلة، 2012). على سبيل المثال عرض اعلان حيفا، نموذجاً اكثر وضوحا للمساواة المستقبلية للفلسطينيين في إسرائيل، مطالبين بدولة مناهضة لدولة إسرائيل الصهيونية.

أدت النقلة من دوائر النخبة الضيقة الى المساحة الشعبية ايضا الى الحد الذي بدأت به بالظهور اعادة بناء الروابط بين الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. هناك العديد من الطرق التي من الممكن ان ينعكس ذلك من خلالها: بالاشكال الفكرية، والرمزية، والعملية والتنظيمية. هناك تدوال متزايد ما بين النخبة الفلسطينية المثقفة والناشطين السياسيين حول فكرة دولة واحدة لشعبين. تعبيرا عن هذا التطور، ارتفع صوت مجتمع فلسطينيي 1948 ومطالبهم الواضحة بالحقوق المتساوية، والاقامة من جانب والحث على حقوق اللاجئين بالعودة من جهة اخرى. هذه المطالب تم ترديدها بشكل متناغم ومتزايد وطراز عام منذ تسعينات القرن الماضي من خلال مناصرة الحزب الديمقراطي التجمعي نحو دولة لشعبين كما المطالبة باستقلال مجموعات فلسطينيي 1948 و1967 الذين يعملون على الدفاع عن حقوق اللاجئين.

هذا يعكس الفشل الذريع في حل الدولتين الذي تأسس مع اتفاقية أوسلو، والانطباع العام ان السلطة الفلسطينية لن تقوم مجددا على اهتمامات النضال الفلسطيني الوطني. بالعكس، تم فهم ذلك من خلال الكثيرين على انه وكيل للاحتلال الإسرائيلي، خاصة في مجال التعاون الامني والتنسيق. واشار ناقدون الى رفض السلطة الفلسطينية لظهور مجموعات من القاعدة الشعبية ضد الاحتلال وتسييسها (اوسيلا، 2012؛ السعافين، 2012؛ ثرال، 2012). ويلعب المثقفون الاقدم والاصغر عمرا دورا مهما في مقدمة هذه العملية، مدعومين بجزء من خلال التحاق فلسطينيي 1948

العاملين في الجامعات، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية (غانم، زريق، مقابلات، 2012). بينما لم تنهر بعد محاولات كهذه، يقترح بولنغ ان الرأي العام يتآكل مع السنين وبين المؤيدين. في العام 2006 حوالي 40% من فلسطينيي 1967 اقروا في احدى استطلاعات الرأي درجة من الدعم لدولة واحدة (فرسخ، 2011). في تشرين الثاني من العام 2007 اصبحت النسبة 46.5% (14.7% مع دولة لشعبين و 31.8% مع دولة فلسطينية على ارض فلسطين التاريخية)؛ لكن في نيسان 2012 اكثر من ثلاثة ارباع من قاموا باستطلاع الرأي (76%) رفضوا فكرة دولة واحدة (الشرق الادنى للاستشارات 2007أ، 2007ب، 2012).[141]

من خلال فكرة دولة لشعبين، تدور نقاشات حاليا حول خدمات تنمية الأعمال التجارية واستراتيجيتها، بالاضافة الى ان أصولها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ايضا ما زالت تتخلل تماما مجتمع فلسطينيي 1948 (زريق، مقابلة، 2012). بدأت التوعية للموضوع بالنمو، لكن يشير النشطاء والمثقفون الى تحد اعظم لفلسطينيي 1948 للانضمام اليها بشكل فعلي، من الجدير بالذكر انهم يعيشون ويعملون في بيئة تحت القوانين الإسرائيلية بالكامل (ناصر، مقابلة، 2012).

تظهر الرمزية في اعادة الارتباط ما بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 أكثر وضوحا في النشاط المشترك الذي يحدث ضد مظاهر مختلفة من قبل الاحتلال. ممكن ان تكون إما مباشرة على شكل تظاهرات واحتجاجات مواجهة من جانب، او بشكل غير مباشر من خلال استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من جهة اخرى. وشملت الافعال المباشرة تلك التي ضد جدار الفصل، شاملة حملة اوقفوا الجدار، ولجان المقاومة الشعبية، في القرى والمجتمعات المتاثرة كبلعين ونعلين. بالاضافة، انها حصلت في المناطق التي تؤدي فيها النشاطات الاستيطانية لعرقلة أو منع وصول الفلسطينيين الى مصادر رزقهم، كما في حالة قرية النبي صالح. كانت هناك مؤخرا تظاهرات لدعم الاسرى المضربين عن الطعام الرافضين للاعتقال الاداري منذ اواخر العام 2011 (ناصر، مقابلة، 2012).

تم استخدام النشاطات غير المباشرة من اجل التسهيل على الفلسطينيين قدر الامكان من المشاركة، خصوصا في حالة ان وجودهم المادي غير ممكن. كنتيجة اصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مفيدة عمليا، مسهلة للنشطاء لتنبيه بعضهم البعض ومشاركة المعلومات، وللاتفاق على نشاطات مشتركة واشكالها (شعيبي، قرعان، غانم، مقابلات، 2012). وقد أثبت هذا الأسلوب نجاعته في حالة قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث أن الفلسطينيين هناك غير قادرين على المشاركة مباشرة مع فلسطينيين آخرين من إسرائيل او الضفة الغربية. في نفس الوقت كشف نمو النشاط عبر خطوط التواصل عن التعقيد التكنولوجي المتزايد حيث أن النشطاء استغلوا اللوغرتمات لزيادة التضخيم لنشاطاتهم من خلال التغطية والتوجيه (الخزندار، مقابلة، 2012). على الرغم من ذلك من المهم الاشارة الى المحددات التي احاطت بهذه التكنولوجيا. اولاً، التكنولوجيا هي وسيطة وتتطلب التفاعل بين الافراد، والمجموعات والمواد. بالتتابع، هذه التفاعلات بحاجة الى ان تكون فعلا ولا يمكن أن يتم تصنيعها بالتقليد. فهي تميل لتعكس ترابطات

141 هناك تحديات من الجدير ذكرها عندما يكون الحديث عن تقييم الدعم (كثافة العمل الفردي) لدعم الفلسطينيين للعديد من الخيارات بما يخص موضوع الدولة. هذا بسبب الطريقة التي يمكن ان يتم تقديم السؤال من خلالها، كما هومبين عن الطريقة التي قامت بها مؤسسة الشرق الادنى للاستشارات بالسؤال وكيفية تغطية الموضوع. في شباط 2007 قامت شركة الشرق الادنى بعمل مسح لمستجيبين ان كانوا "داعمين او رافضين لحل الدولة الواحدة في فلسطين التاريخية حيث يكون للمسلمين، المسيحين واليهود الحقوق المتساوية والمسؤليات ذاتها. " في كانون ثاني 2007 تغير هذا التوجه مع المستجيبين الذين تم سؤالهم ان كانت اجاباتهم تتماشى مع "دولتين لشعبين" (53.5%) "كانوا مع دولة لشعبين على ارض فلسطين" بينما (14.7%) او"دولة فلسطينية على كل فلسطين التاريخية" (31.8%). اعتمدت نتيجة العام 2012 على التلخيص الخاص بشركة الشرق الادنى لاستطلاع الرأي الذي قامت به، ولا تفصل كيف تم السؤال.

اجتماعية قبل أن توجد، تعتمد على العائلة وعلاقات الصداقة (شعيبي، مقابلة، 2012). ثانياً، استخدام التكنولوجيا ليس محميا فهي تتطلب طاقة وهي مرهونة بانقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة بشكل متواصل (الخزندا، مقابل، 2012). بالاضافة الى أن إسرائيل تسيطر على البنية التحتية التي تعتمد عليها تكنولوجيا التواصل، وهذا يعني انها ممكن ان تقوم بالمساعدة كما انها تقوم بقطع النظام عندما تراه مناسبا (طويل-سوري، 2012،2011ب).

بالنسبة الى الارتباط العملي بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967، احدثت النشاطات المشتركة أثراً مميزاً ما وراء الرمزيات. لقد ساهم في التأثير في الحياة الافضل والتنمية البشرية للفلسطينيين المتضررين. العمل على المستوى المحلي، أوقفوا الجدار، عملت المجموعات الزراعية ومؤسسات حقوق الانسان من كلا الجهتين على "جدار الفصل"، عملتا معا من اجل القيام باعمال مشتركة تطوعية من اجل المساعدة في الحراثة وقطف الثمار(حمودة، مقابلة، 2012). هذا اكد على أن الحياة الزراعية لم تتم عرقلتها وأن النشاطات الانتاجية ما زالت تتم، والتي تؤدي الى الانتاج والدخل للمزارعين والاعتراف السياسي والجماعي من قبل المعنيين.

حول موضوع التنظيم، فإن كثيرا من التفاعلات التي تحدث بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 انتفع منها الطرفان من خلال عدم اتباع شكل تقليدي من التنظيم. فعلى العكس من المنظمات التي أسست بنيتها على صيغة الترتيب العمودي بين القيادة والقاعدة، فإن الحركات الاجتماعية تعمل اليوم بشكل افقي؛ على الرغم من المحددات التي تواجهها، سيما عندما يتعلق الأمر بقدرتها على الحشد. ففي حالة الحركات الشبابية، انتقلت في السنوات الأخيرة –وبفضل وسائل التواصل الحديثة- إلى حالة أكثر مرونة، مما كانت عليه هياكلها التقليدية التي تعاني من البطء والترهل، بل وأبعد من ذلك أن الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة يحد أساسا من إمكانيات التواصل عبر مثل تلك الهياكل (قرعان، مقابلة، 2012). أحد الأمثلة الحية على تلك التجربة، التي تمثل أخذ الشباب لزمام المبادرة بأيدهم خارج أطر الفصائل السياسية، الحملات المختلفة التي تمت في موضوع قانون الخدمة المدنية (البديل عن الخدمة العسكرية بالنسبة لفلسطيني 1948)، هنا انتقلت الحملات بيسر لفلسطيني 1967 الذين انخرطوا مبدين موقفهم من ذلك (ابوهلال، مقابلة، 2012). لقد عكس ذلك بوضوح استخدام العلاقات الافقية ووجود طموحات مشتركة، وهو الأمر الذي تكرر في تجارب أخرى، مثل اللجان العامة ضد جدار الفصل. وبحسب الحركة الشبابية بعد ذلك، اشتملت اللجان على المستوى المحلي من خلال الافراد في القرى المتأثرة، والانخراط بالاجتماعات العامة حيث يستطيع أي شخص حضورها في حاله رغبته (عزام، 2012).

اعادة التواصل الاقتصادي بين الفلسطينيين

اي تحليل للعلاقات الاقتصادية بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 يجب ان يأخذ بعين الاعتبار العلاقة الاقتصادية المتباينة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في إسرائيل، والضفة الغربية وقطاع غزة. بسبب القوة والمصادر الاقوى في الاقتصاد الإسرائيلي. في هذا الجزء من الدراسة، نحاول التعرف على طبيعة هذه العلاقات، من خلال مقابلات عقدت مع رؤساء الغرف التجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في اربع مدن: نابلس، الخليل، جنين، وقطاع غزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والناصرة في إسرائيل. ويعتبر التركيز على الغرف التجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ذو صلة بالموضوع، كونها تمثل مقطعاً طولياً من القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة في جزئية مشاريعها الصغيرة والمتوسطة، ما بين 7000-6500 مشروعاً متركزة في جنين والخليل على التوالي وهما أعضاء في الغرف التجارية في كل موقع (عطياني، صيادة، مقابلات،2012). بشكل مشابه، الغرفة التجارية في الناصرة ايضا مهمة، حيث انها الغرفة التجارية الفلسطينية الوحيدة العاملة والغرفة الوحيدة المهيمنة في إسرائيل؛

عضويتها تتعدى وجودها الجغرافي في المنطقة الى المناطق الاخرى في الجليل لتشمل مشاريع فلسطينية في حيفا، ويافا والقدس ايضا (الفار، مقابلة، 2012). وبالتالي، ليس مطلوباً من الشركات ان تتبع الغرف التجارية في إسرائيل، بما انها بالنسبة لتشريعات السلطة الفلسطينية امتداد للغرفة التجارية في الناصرة، والذي يعني أنها تعمل على نطاق واسع في القطاع الخاص الفلسطيني في إسرائيل.

بين المنطقة الاساسية والمحيطة

إن قراءة متمعنة للتطور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يستنتج أن الاستقرار والسلام يشكل بيئة ايجابية لنمو الاقتصاد الفلسطيني والازدهار المتزايد. خلال فترة أوسلو في تسعينات القرن الماضي، ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للفرد بنسبة 8.7% في السنة. كان هذا خلال فترة الرخاء في العلاقات بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. على العكس، انحدر مستوى النمو ما بعد العام 2000. انعكس ذلك من خلال التضييق الإسرائيلي وتقييد الحركة من خلال البطاقات الشخصية، التصاريح، الحواجز وسياسات جدار الفصل لاحقا لاندلاع الانتفاضة الثانية. بين عامي 2009-2000 هبط المستوى الاقتصادي بنسبة 6% كمعدل عام (البنك الدولي، 2011). بينما يتطلب الاستثمار في النصيب الاقتصادي تقديراً اكثر تفصيلا للديناميكيات القائمة بين العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية الاقتصادية. بالطبع، طالما ان القطاع الفلسطيني الخاص متسامح مع تصعيد الاستعمار الرأسمالي الإسرائيلي في الضفة الغربية، والحصار العسكري على قطاع غزة، والتمييز ضد فلسطينيي 1948، فإن الحديث عن استراتيجية تنموية بديلة تكون اكثر مساواة وعدالة اجتماعية (لمنفعة جمهور اوسع من الفلسطينيين اكثر من منفعة الوجهاء فقط) تبقى هدفاً خيالياً. من المهم اذا اعتبار العوامل الاخرى في العلاقات الاقتصادية، من اجل تقدير الى اي مدى تم تهميش الفلسطينيين اقتصاديا، بما يشمل السيطرة الرأسمالية التي تحول دون الاستفادة المحتملة من نسيج العلاقات الاقتصادية عبر الخط الاخضر.

من الملفت للنظر أن الكثير من الأدبيات مالت للحديث عن العلاقة بين إسرائيل "المحتلة" والفلسطينيين الذين يتعرضون الى الضغط، خاصة في العلاقة مع الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر او فلسطينيي 1948 الذين يعانون من التمييز (انظر فان اركادي، 1977؛ أمون، 2007؛ الموسى والجعفري، 1995؛ فرسخ، 2005؛ فريكبرغ، 2007؛ حيدر، 1995؛ خالدي، 1988؛ خوري، 1980؛ مالكاوي، 2009؛ نقيب، 2000). على هذا النحو لا يوجد اهتمام بالعلاقة بين الفلسطينيين أنفسهم على جانبي الخط الاخضر. المركز الهامشي للفلسطينيين كان معكوسا بشكل خاص في الفرص الاقتصادية المحدودة المتوفرة لديهم، مع اغلبية فلسطينية لديهم وظائف ذات مستوى متدنٍ، ودخلٍ متدنٍ وكفاءات متدنية (حيدر، 1995؛ امون، 2007؛ بولمر، 2003؛ فرسخ، 2005؛ خالدي، 1984، يوناي وكراوس، 2001).

هذه ربما تكون بداية التغيير، لكن لقلة مختارة جدا من الذين يتلقون مرتبات عالية ويعملون في مجالات ذات كفاءة عالية (مثال عليه؛ صناعة البرمجيات او اجزاء من قطاع الخدمات كالخدمات البنكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة). بدلاً من ذلك، الاتجاه العام في الادبيات يشير الى عكس ذلك. ومن ثم، تحليلات العلاقات الاقتصادية بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 اصبحت تعتبر اشكالية خاصة، باعتبار انها لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار سابقاً. بالاضافة، عندما حدثت، كانت علاقات التابع بالتابع، والتي من خلالها لم تكن هناك فرصة مميزة للحصول على تغيير مميز للحياة الجماعية. بالطبع، عندما ارتبط فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 اقتصاديا،لم تكن حدود ذلك واضحة تماما، ففي حالات اتجه فلسطينيو 1948 ليكونوا الوسطاء بين إسرائيل وفلسطينيو 1967 (بشارة، 1997).

تعود اصول التبعية والتهميش الاقتصادي الى عصر الانتداب. حيث بدأت عملية مأسسة اقتصادين، اليهودي والفلسطيني، بدعم السلطات البريطانية ما بعد العام 1920. هذا كان بعكس الجهود السابقة غير المجدية من اليهود لمأسسة فصل اقتصادي في ظل الحكم العثماني، مما أفضى إلى أن يصبح الاقتصاد اليهودي مفروضا بقوة على الاقتصاد الاصلي. مع العام 1930 اصبح هناك اقتصادان قائمين (سميث، 1993)، حيث تشكل قطاع رأسمالي يهودي في ظل اقتصاد عربي كنتيجة للتمدن الآخذ بالنمو، والتغييرات في حيازة الأراضي، والنمو في أجور العمل (خلف، 1991)، لم يكن من الممكن الحفاظ على هذا المسار في ظل اقتصاد يهودي يتمتع بقوة أكبر. فقط ما بين عامي 1936-1939 (أي مع ثورة 1936 وما تلاها) واندلاع الحرب العالمية الثانية بدأ المد والجزر في العلاقة، مع ازدياد الحاجة للبضائع المحلية، وازدياد فرص العمل للمهاجرين الى المدن، ذات النمو الاقتصادي السريع (نادان 2006). علاوة على ذلك، أشار خلف (1991) الى انه بالرغم من التغيرات الاقتصادية الاجتماعية، لم تتغير السياسة الفلسطينية، النموذج التقليدي للوجهاء والانقسامات السياسية والذي اعتمد الانقسامات العمودية بقي موجودا. مما كان له آثار على السياسة الاقتصادية: فبالرغم من ظهور الاتحادات التجارية العربية لأول مرة في طرق سكك الحديد والميناء في حيفا، لم يكن على نفس المستوى من المحاولات المشتركة مع القيادة الفلسطينية كما كانت مع الوكالة اليهودية واتحادات التجارة اليهودية، والتي دعمت المصالح "الوطنية" اليهودية من خلال دعم العمال ومن اجل هجرة اكبر لليهود (بوير، 1998).

المهم هنا، رؤية الاختلاف بين الاقتصادين، حيث أخذ الاقتصاد اليهودي بالنمو والتنوع، ومراكمة رأس المال، دون أن ينعكس ذلك على الاقتصاد العربي وإمكانياته. خاصة إزاء توحد المجتمع اليهودي على أهداف واحدة ومؤسسات تعمل في تناغم، مما ضاعف من قدرتها على الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني (الضعيف أصلا)، اولاً في إسرائيل ما بعد العام 1948 ومن ثم في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما بعد العام 1967. لاحظ حيدر (1995) ان خطط التنمية الإسرائيلية في إسرائيل لم تأخذ اهتمامات فلسطينيي 1948 بعين الاعتبار. جعلت سياسات الدولة الزراعية والصناعية الفلسطينيين في موقف ضعيف، مما ادى الى اعتمادهم على مصادرهم، شاملا ذلك قطاع زراعي الاقل تقدماً. في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ركزت إسرائيل على الفرص الاقتصادية على المستوى الفردي بينما كانت النظرة نحو الافقار الجماعي. ما بعد اتفاقيات أوسلو، وقعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية، والذي شكّل الاتحاد الجمركي الموجود منذ احتلال عام 1967. بالرغم من ان إسرائيل كانت انتقائية بتطبيق البروتوكول، كنتيجة، كانت السلطة الفلسطينية غير قادرة على تأسيس سياسة اقتصادية مستقلة (خالدي وتاغديسي-راد، 2009). من خلال تطبيقه في قطاع غزة، تم وصف هذا النموذج كمثال على "نكوص التنمية"، وهو المصطلح الذي استحدثته الباحثة "سارة روي" (1987) في ظل هذا النموذج، لم يعد الاقتصاد الفلسطيني قادراً على مراكمة رأسمالٍ كافٍ او هيكلية مناسبة لدعم الشعب.

توفر البيانات حول هيكلية العمل الفلسطينية، ومصادر الدخل في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، رؤية اوسع للتهميش والتبعية الاقتصادية. فقد تركزت الفرص الاقتصادية للفلسطينيين على جانبي الخط الاخضر، بشكل كبير على القطاعات ذات الكفاءة والاجور المنخفضة (الاشكال 1،2،3،4). كما أن نسبة العاملين وغير العاملين تنوعت حسب التجمعات السكانية المختلفة. من جهة هناك تشابه في النصيب الاكبر للعمالة للذكور في التوظيف اكثر من الاناث في إسرائيل، والضفة الغربية وقطاع غزة؛ وبشكل متشابه جزئيا فإن عمالة الذكور تميل لتكون في قطاعات البناء، الصناعة والتجارة. فيما مالت النساء لتعمل في وظائف الخدمات، شاملة التعليم (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2011-1995؛ جمعية الجليل، 2005، 2008).

شكل 1: توزيع الذكور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل حسب القطاع الاقتصادي، 2004،2007

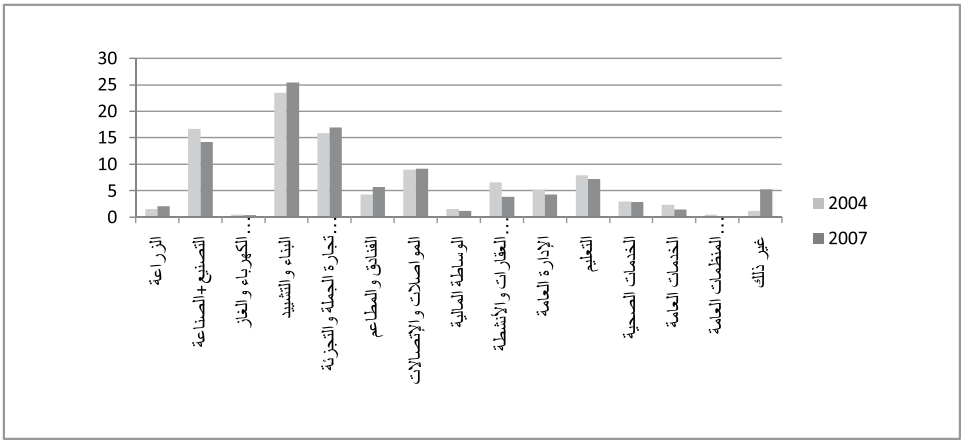

المصدر: جمعية الجليل 2005، 2008

شكل 2: توزيع الاناث الفلسطينيات العاملات في إسرائيل حسب القطاع الاقتصادي:2004 و2007

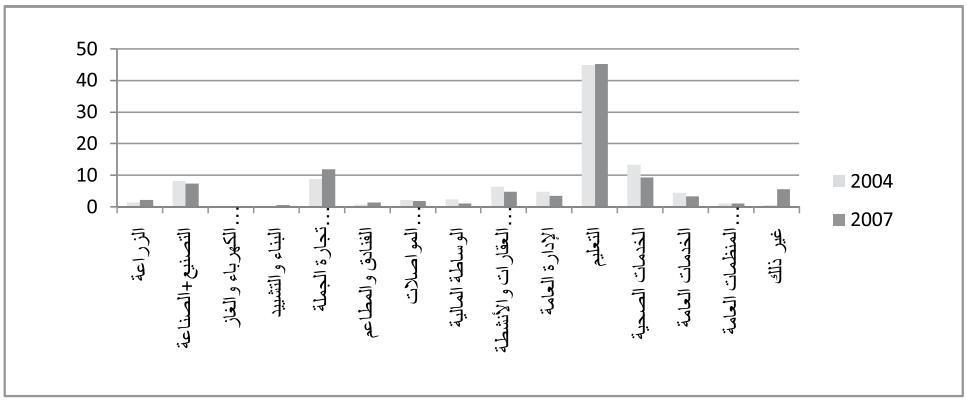

المصدر: جمعية الجليل 2005، 2008

شكل 3: توزيع الذكور العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القطاع الاقتصادي،1995،2011

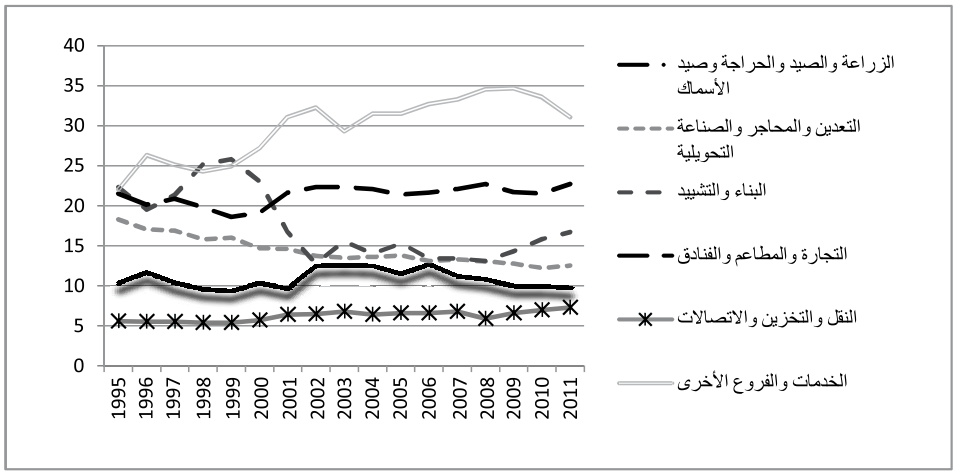

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1995-2011

شكل 4: توزيع العاملات الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القطاع الاقتصادي، 1995-2011

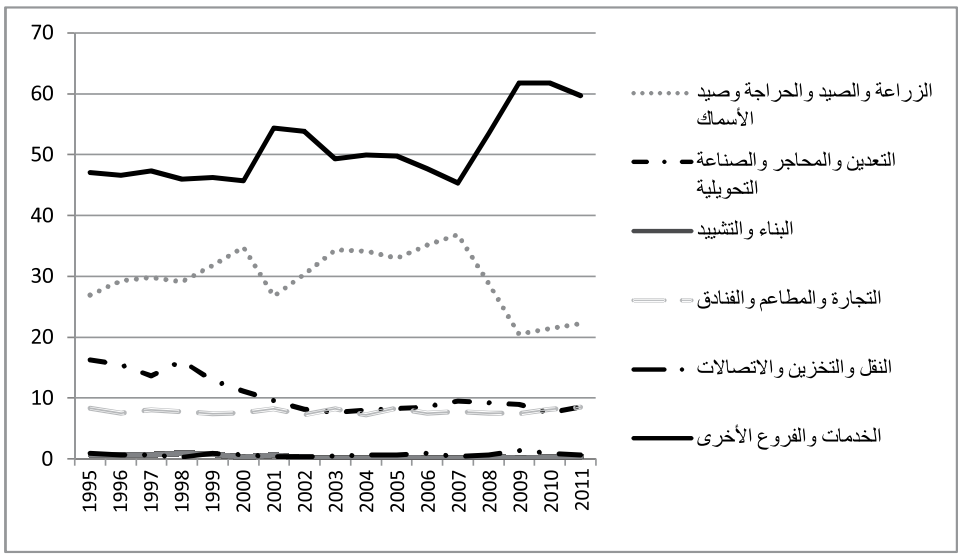

المصدر: **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** 1995-2011

من جهة اخرى، تنوع مستوى التوظيف بين الاقتصادات المختلفة: في إسرائيل تقريبا ثلث فلسطينيي 1948 من الذكور كانوا غير عاملين في العام 2007 بينما في الضفة الغربية حوالي الخمس من الذكور كانوا غير عاملين في محافظات طولكرم، قلقيلية، والخليل في العام 2011 (جمعية الجليل، 2008:162؛ جهاز الاحصاء المركزي -1999 2011). حتى في محافظة رام الله، التي كان ينظر لها على انها الاكثر استثمارا خلال نصف العقد الأخير، تضاعفت بطالة الذكور ثلاث مرات بين عامي 1999-2011، الى 15.6%. بينما تضاعف في قطاع غزة عدد العاطلين عن العمل ليصل الى 24.4% بين عامي 1999-2011 (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 1999-2011).

طبيعة الوظائف ذات المهارات المتدنية الموجودة عكست مستوى الدخل، وخاصة اعتماد الفلسطينيين على إسرائيل (شكل 5 و6). بالنسبة لفلسطينيي 1967، الاجور الحقيقية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ليست فقط اقل من تلك التي في إسرائيل والمستوطنات، انما ازدادت في إسرائيل خلال العقد الأخير بينما تدنت الاجور في الضفة الغربية وقطاع غزة. كان ذلك حافزاً لفلسطينيي 1967 (بشكل رئيسي في الضفة الغربية) الذين بحثوا عن العمل في إسرائيل والمستوطنات. بالنسبة لفلسطينيي 1948، أغلبية الأسر- اكثر من الثلثين- أقروا اعتمادهم على المصادر الإسرائيلية- مثال؛ القطاع الإسرائيلي الخاص والعام او المخصصات الإسرائيلية- كمصدر دخل رئيسي لهم (انظر شكل رقم 6). يمكن القول ان هذا يضع فلسطينيي 1948 في موقف ضعيف عندما يرغبون في البحث عن علاقات اقتصادية بديلة. توضح الخبرة مع بداية الانتفاضة الثانية هذه النقطة، عندما وجد فلسطينيو 1948 اقتصادهم يتناقص بشكل جذري مع خيارات قليلة لمواجهة المقاطعة لخدماتهم وتوظيفهم في إسرائيل. هذا الأمر مهم لفهم حدود النشاط الوطني الفلسطيني في إسرائيل، وربما –أيضا- قد يقودنا للاستنتاج بأنه ربما قد ساهم في توجه اكثر تحفظا من قبل فلسطينيي 1948 فيما يتعلق بتنمية علاقاتهم الاقتصادية والتضامن مع فلسطينيي 1967.

شكل 5: معدل الاجر اليومي الحقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة (ثابت بالشيكل)

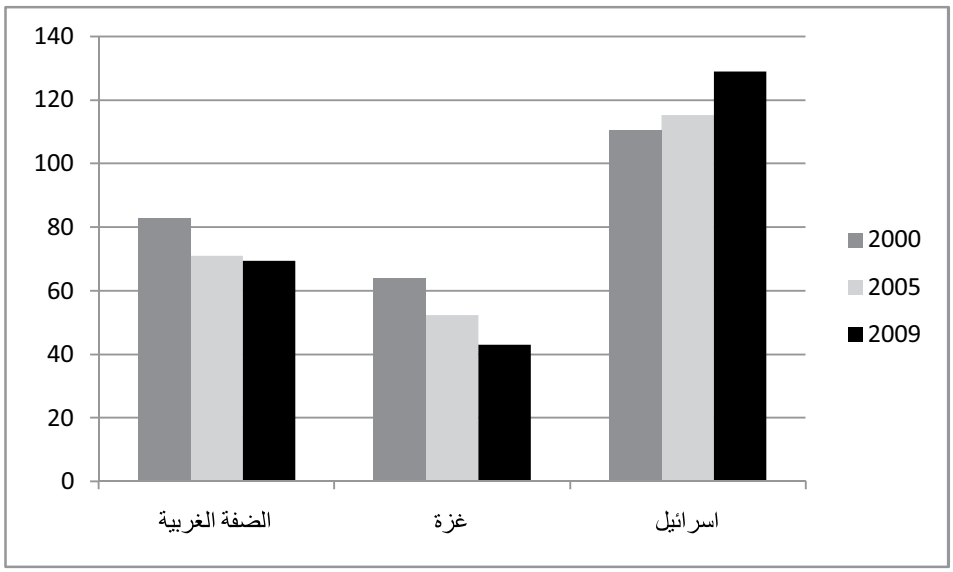

المصدر: حسابات المؤلفين من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011-2000 وبيانات الامم المتحدة

شكل 6: مصدر الدخل الرئيسي للأسر الفلسطينية في إسرائيل (%)

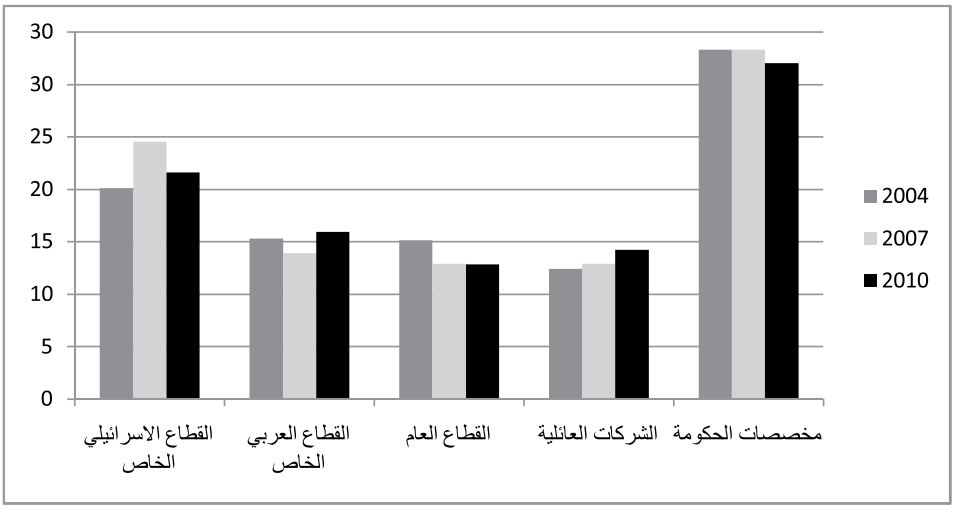

المصدر: جمعية الجليل 2005،2008

الخصائص الرئيسية لاقتصاد الفلسطينيين: العمالة، التجارة، الليبرالية الجديدة

بالرغم من القيود والتحديات الاقتصادية التي واجهها الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر، فإن الفرص لاعادة الارتباط كانت واضحة منذ الاحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية المحتلة من خلال قناتين رئيسيتين: في شكل العمالة ومن خلال الاستهلاك. بينما، مالت توجهات هذه العمليات لتكون باتجاه واحد، وهو من الاراضي الفلسطينية المحتلة الى إسرائيل في مجالات العمالة، وشراء فلسطينيي 1948 للبضائع والخدمات من الاراضي الفلسطينية المحتلة.

كانت هناك دائما هجرة للعمالة الفلسطينية الى إسرائيل. جنبا الى جنب مع تسلل الفلسطينيين للانضمام الى عائلاتهم بين عامي 1967-1948، كان هناك ايضا تهريب واسع للبضائع (كوهين، 2010). ما بعد العام 1967 قام الاحتلال بالتسهيل على فلسطيني 1967 من خلال البحث العلني عن توظيف في إسرائيل؛ خلال فترة الانتفاضة الأولى كان ما يقارب 155,000 فرد يعملون في إسرائيل (سمارة، 2005). العديد من هؤلاء العاملين حصلوا على وظائف ذات مهارات محدود واجور قليلة والتي قام فلسطينيو 1948 بأدائها بعد ان هجرها اليهود الإسرائيليون (حيدر، 1995). بينما عمل البعض منهم مع ارباب العمل الفلسطينيين في إسرائيل، الاغلبية عملت لدى ارباب العمل الإسرائيليين. من الصعب الحصول على بيانات حول هذا التمايز، كما ان الارقام الاحصائية الحالية لا تفرق بين طبيعة ومكان ارباب العمل. ومع ذلك، بالرغم من القيمة المتدنية للعمال من فلسطينيي 1967، فقد وفرت مساهمة مميزة للدخل لديهم، كما وفرت لهم مصدر تأثير مهم على السياسات المحلية الإسرائيلية. كان هذا واضحا خلال فترة الانتفاضة الأولى: مقاطعة قصيرة الامد للمنتجات الإسرائيلية وارباب العمل ساعدت في تحفيز الصناعة الفلسطينية والانتاج الزراعي (سمارة، 2005). في ذات الوقت، بالرغم من انسحاب العمالة الفلسطينية ادت الى مشاكل عابرة في إسرائيل، فقد استطاعت التغلب عليها من خلال زيادة الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفيتي سابقا (روي، 1999) وتقليل عدد تصاريح العمل الممنوحة للعمال الفلسطينيين. جنبا الى جنب مع انخفاض العمالة والتحويلات من دول الخليج خلال تسعينات القرن الماضي، الا ان معدل دخل فلسطينيي 1967 بقي مرتفعاً الى حد كبير، فقد ارتفع نصيب الفرد من 925 الى 936 دولار بين عامي 1987 الى 1993 (الامم المتحدة، غير مؤرخ).

وفرت قنوات تجارة البيع بالتجزئة ايضا وضعاً مهماً للتفاعل بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967. هذا مال ليكون في واحدة من طريقتين: اما (1) من خلال المبيعات المباشرة لمنتجات الضفة الغربية من ملابس، احذية ومنتجات الالبان من الخليل الى التجار من فلسطينيي 1948 في المدن الفلسطينية المجاورة للخط الأخضر (وخاصة في شمال الضفة الغربية)؛ او (2) من خلال تصدير منتجات الضفة الغربية كالرخام في منطقة الخليل، الذي يتم ارساله عبر الخط الأخضر الى الزبائن في السوق الفلسطيني في إسرائيل (سيدة، مقابلة، 2012). اغلب التجارة ما بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 تركزت على المنفعة المشتركة من حيث السعر الأقل في الاراضي الفلسطينية المحتلة. الدخل أعلى في إسرائيل منه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشجعاً فلسطينيي 1948(والإسرائيليين حتى الانتفاضة الثانية) للسفر الى الاراضي الفلسطينية المحتلة للتسوق باكبر قدر ممكن لبيوتهم من هناك.

العديد من تلك العلاقات تركزت على علاقات سبق لها الوجود، بما في ذلك الزواج بين العائلات. مثال على ذلك ممكن أن يوجد في منطقة جنين، حيث هناك العديد من الروابط الاسرية على جانبي الخط الأخضر (عطياني، مقابلة، 2012). بشكل مشابه، الأعمال في نابلس انتفعت من التجارة والاسواق التي جذبت فلسطينيي 1948 ما قبل الانتفاضة الاولى، هذه اعتمدت بشكل مشابه على علاقات عرفت سابقا (خياط، مقابلة، 2012). توفر الحركة الاسلامية ايضا فرص اقتصادية، من خلال تشجيع فلسطينيي 1948 للقيام بعمليات التسوق (وصلوات الجمعة) في القدس المحاصرة (وحتى العام 2000، الى قطاع غزة). مؤخرا، وفر المشهد الليبرالي الاجتماعي والثقافي في مدن رام الله – القدس- بيت لحم، والتنوع في فرص التوظيف عامل جذب للمهنيين الشباب من "الشمال" والقادمين بشكل متزايد والنشطاء السياسيين من فلسطينيي 1948. على العكس من ذلك، مناطق اخرى من الاراضي الفلسطينية المحتلة لم تكن بنفس الدرجة والعمق من التواصل مع فلسطينيي 1948، كنتيجة، روابط اقتصادية كهذه كانت مميزة في مناطق اخرى.

تركزت انماط التوظيف والاستهلاك عبر الخط الأخضر بشكل كبير على مستوى الفرد أكثر من المجتمع أو السوق. ادى هذا بشكل واضح الى تقييد تأسيس نماذج بديلة للتنمية الاقتصادية، والتي ممكن ان تحول الخبرة الجماعية للفلسطينيين ككل، باتجاه تقويض العلاقة بين إسرائيل والاقتصاديين الفلسطينيين. بالطبع، السياسة الاقتصادية الحالية تبدو انها تفاقم الوضع بشكل اوسع من خلال السعي لتحقيق الليبرالية الجديدة من خلال كلا القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية. ملامح الليبرالية الجديدة متعددة، تشمل؛ دوراً اصغر للحكومة وتركيز اكبر على القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي؛ خصخصة مؤسسات الدولة، والغاء الضوابط التنظيمية، والالتزام بالتجارة الحرة. بالنسبة الى الليبرالية الجديدة ازالة الحواجز سينتج عنه ايجابيات ومنافسة اكبر، مع افتراض أن ذلك من شأنه أن يعود بالنفع على المجتمع ككل.

لم يخلُ أي جزء من العالم من التأثر برياح الليبرالية الجديدة، بما يشمل إسرائيل والسلطة الفلسطينية. منذ العام 1948 شجعت إسرائيل على النزعة التوسعية للدولة، بما في ذلك الاعانات العامة، وحماية الصناعة المحلية (لليهود الإسرائيليين) والرعاية للقطاع الخاص، هذا تم استكماله في سبعينات القرن الماضي، ولكن التكلفة بدأت بالارتفاع ما بين الاعوام -1978 1985 كنتيجة لذلك ارتبط بالاحتلال كلا الضفة الغربية (حيث انها دعمت بناء المستوطنات) ولبنان (بعد الاجتياح عام 1982). استجابة لذلك قدمت إسرائيل خطة الثبات الاقتصادي في العام 1985 والتي ادت الى اقتطاع الانفاق العام لقطاعات البناء، الزراعة والتصنيع- القطاعات التي يعمل بها الفلسطينيون (ويسيكوف، 1990). الانكماش في دخل الفلسطينيين عجل في عودة الكثيرين الى قراهم سواء في إسرائيل او في الضفة الغربية.

في ذات الوقت، تسربت الليبرالية الجديدة للسلطة الفلسطينية نتيجة للتفاعل بين الاقتصاديات، وتأثيرات البنك الدولي على سياسات السلطة وتوجهاتها الاقتصادية، منذ اتفاقيات أوسلو. هذه الافكار المشتركة استمرت حتى ما بعد العام 2000، ولكنها حصلت على زخم اعظم بعد الانتفاضة الثانية مع اصدار الخطط التنموية للسلطة الفلسطينية. لاقت هذه

الخطط القبول العام من مجتمع الممولين الدولي والتي شملت الخطة الفلسطينية للاصلاح والتنمية 2010-2008، وانهاء الاحتلال، وتأسيس الدولة في العام 2009 وخطة التنمية الوطنية في 2013-2011. في كل خطة هناك تأكيد على اهمية التعديل الهيكلي والتحرر الاقتصادي، والذي يشمل دور الدولة، والقطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي (تيرنير، 2011؛ خالدي وسمور، 2011). بينما تبعت السلطة الفلسطينية الليبرالية الجديدة بمساعدة الدعم العالمي، تم اهمال قطاع غزة الذي سيطرت عليه حماس، بالرغم من انه لا يوجد دليل على ان الايديولوجيا الاقتصادية لحماس (بقدر وجودها) تعيق الاقتصاد الرأسمالي نفسه الذي تتبناه السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع ذلك، قامت السلطة الفلسطينية والداعمين الدوليين معاً بتبني استراتيجية "الضفة الغربية اولا" بشكل فعال، والتي هدفت الى عرض الآثار والاخطار لحكم حماس على الشعب الفلسطيني (براون، 2010). نتيجة واحدة وهي ان اقتصاد قطاع غزة ما زال موجودا على اساس البقاء، مع تشويه الاسواق بسبب الحصار الإسرائيلي والاعتماد على استخدام الأنفاق بين قطاع غزة ومصر للحصول على المواد التي يحتاجونها. بين منتصف عام 2005 حتى نهاية عام 2008، عندما تم القيام بعملية الرصاص المصبوب، ازدادت ايرادات التجارة عبر الانفاق من 30 مليون دولار في السنة الى 36 مليون في الشهر؛ في العام 2009 أسست حكومة حماس عمولة سلطة الأنفاق والتي جلبت مكاسباً بقيمة 200-150 مليون دولار. بعد ذلك، وبرغم ان الايرادات بدأت بالتناقص بسبب ان الاقتصاد القائم على الانفاق وصل حد الاشباع، وحصل تقليص للوظائف ما بين عامي 2012-2010 (بيلهام، 2012).

التواصل الاقتصادي: ما بعد اتفاقيات أوسلو حتى الانتفاضة الثانية

تصادف ظهور الليبرالية الجديدة في السياق الفلسطيني مع ثلاثة احداث رئيسية: عملية أوسلو، والانتفاضة الثانية، والفترة الحالية ما بعد الانتفاضة الثانية بعد العام 2005. كان لممثلي قطاع الأعمال -في كل فترة- نوعية فريدة. خلال فترة أوسلو، كان ثمة إجماع بأنها فترة جيدة للتبادل التجاري عبر الخط الأخضر- خاصة على مستوى الافراد. ممثلي قطاع الأعمال الذين تم مقابلتهم لهذه الدراسة، ادعوا ان فترة أوسلو كانت جيدة، من حيث ان فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 استطاعوا القيام بنشاطات اقتصادية مشتركة، بشكل كبير كنتيجة للاستقرار السياسي والذي مكنهم من التفاعل من اجل الازدهار (خياط، سيدة، عطياني، الفار، مقابلات، 2012). بشكل عام هذا الترابط شمل الارتباط في قطاعات موجودة سابقا، كالصناعات الخفيفة (مثال؛ الملابس، الاحذية، الأثاث، المحاجر) اكثر من تطوير صناعات جديدة. تم الشعور بهذا الشيء من ناحية مالية، حيث ارتفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد في الاراضي الفلسطينية المحتلة من 936 الى 1332 دولاراً بين عامي 2000-1993، مع التأثير الغالب على الأعمال المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي يمكن تصنيف غالبيتها ضمن المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وهي التي تتضمن 20 عاملاً او اقل (خياط، سيدة، عطياني، مقابلات،2012). ارتفع النمو الاقتصادي، بالرغم من انه ليس واضحا حتى الآن ان كان ظهور الطبقة الرأسمالية بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 ادت الى اي استثمار مميز، سواء مع الإسرائيليين او مع الاراضي الفلسطينية المحتلة او بين الاثنتين (خالدي، 2008؛ خالدي، مقابلة، 2012).

الفترة خلال الانتفاضة الثانية (2005-2000)، اعتبرت من قبل ممثلي قطاع الأعمال على انها فترة تدمير لمصالح الاقتصاد الفلسطيني. كما تمت الاشارة سابقا، زادت إسرائيل مستوى التدخل في الحياة اليومية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال القيود على الحركة والنفاذ (سيدة، مقابلة، 2012). إضافة إلى ذلك، أدت تلك الفترة الى ارتفاع الشك السياسي وبالتالي المخاطرة الاكبر التي ثبطت المستثمرين- كلا فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967- في الاراضي الفلسطينية المحتلة (عطياني، مقابلة، 2012). ادى هذا الى تقليل في التنوع في التبادل التجاري. اولا- والاكثر شيوعا- الاسواق في جنين ونابلس جذبت عدداً اقل من الزوار من فلسطينيي 1948، وخاصة مع الصعوبات التي يواجهونها في دخول المناطق (عطياني، خياط، مقابلات، 2012).

علاوة على ذلك، انخفضت التجارة بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967. مثال على ذلك؛ حوالي 80 مصنعاً في منطقة جنين والتي كان لديها عقود من الباطن من شركات فلسطينية لقطاع تصنيع الملابس والاقمشة، رأت ان التجارة انهارت بشكل كبير ما بين عامي 2009-2000 (عطياني، مقابلة، 2012). في نابلس، حيث كانت صناعة الحجر، والرخام والأثاث كانت هامة، انخفض الانتاج بحدود النصف في بعض المصانع. تفاقم الوضع بسبب الشكوك المفروضة على التجارة، من خلال وجود الحواجز والتي تتطلب نقلاً يدوياً للبضائع من شاحنة الى اخرى، وتشغيل اجهزة المسح التي كانت بحالة تدهور، وتخضع للإجراءات التعسفية الاحتلالية كإغلاق الحواجز بشكل اعتباطي عندما يناسبها ذلك (خياط، مقابلة، 2012). أخيرا، حصل تدهور حاد في عمالة فلسطينيي 1967 في إسرائيل ما بعد اندلاع الانتفاضة، حيث تدنت من 21% الى 14% من نسبة العمال ما بين عامي 2011-2000. على العكس، بين العاملين في قطاع غزة فقد تدنت النسبة بشكل ملاحظ وبشكل اكبر، مما يقارب 13% في العام 2000 الى اقل من 0.5% في العام 2005، إلى ان انعدمت القيمة، وصولا الى الصفر منذ العام 2007 (شكل 7).

بالرغم من هبوط أعداد فلسطينيي 1967 العاملين في إسرائيل بعد العام 2000، لم يكن هناك انقطاع كامل. بالطبع، الارقام في الشكل (7) ممكن ان لا تكون دقيقة تماما، في حين ان العديد من فلسطينيي 1967 اكلموا عملية البحث عن عمل ما وراء جدار الفصل والخط الاخضر ليجدوا عملاً (اميري، 2010)، كما الحال في المستوطنات الإسرائيلية وكذلك في الاراضي الفلسطينية المحتلة. هذا يعكس التجاهل المستمر من الفلسطينيين للخط الاخضر والذي يعود الى تقسيم الدولة ومثابرة الفلسطينيين لعبور "الحدود" ما بعد العام 1948. هذا الشكل من الافعال مرتبط بطريقين متشابهين غير موثقين وغير ملموسين الذين تبعهما الفلسطينيون في المقاومة حتى الآن. احدهما هو التفاعل ما بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 على جانبي جدار الفصل العنصري لدعم بعضهم البعض متجنبين ومتحاشين السلطات الإسرائيلية على مدى جدار الفصل، هذا يشمل تنبيه بعضهم البعض، بوجود او غياب الجيش وحرس الحدود (غانم، مقابلة، 2012). الآخر انعكس في حدوث "اقتصاد الحواجز". مثال ذلك هو قلنديا، حيث بالرغم من الوجود للجيش الإسرائيلي والسيطرة التكنولوجية، فتح الحاجز اشكالاً جديدة من النشاط والتبادل الاقتصادي (مثال؛ الباعة المتجولون، خدمات المواصلات غير المرخصة، الخ) (طويل-سوري، 2009).

شكل 7: نسبة العاملين الفلسطينين في إسرائيل والمستوطنات: 2011-2000

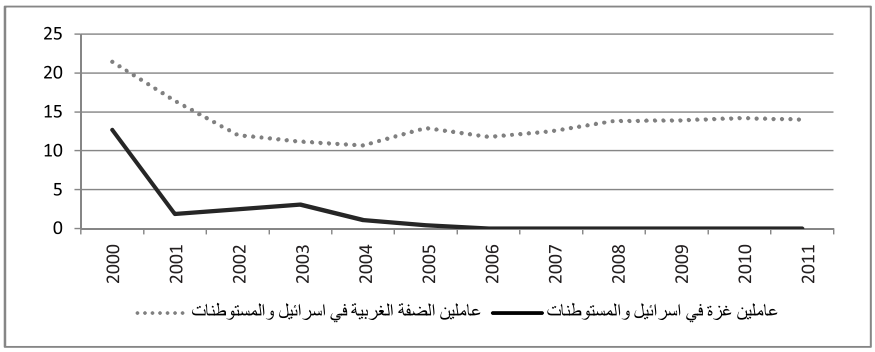

المصدر: جهاز الاحصاء الفلسطيني المركزي 2011-2000

الانتفاضة الثانية

بعد انتهاء الانتفاضة الثانية، تولد شعور عام بين ممثلي قطاع الأعمال بوجود حالة من الاستقرار. يتجلى هذا من خلال التسهيل الجزئي للقيود على الحركة، وبذلك تمكين اعادة بناء الاتصالات بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 (بالاحرى الفلسطينيين في الضفة الغربية على وجه الخصوص). كما كان خلال فترة أوسلو، كان تركيز هذه العلاقات على اشكال الاستهلاك الموجودة اكثر منه على استراتيجية بديلة للتنمية. أحد أوجه تلك العلاقات الاقتصادية كما سبق وذكرنا تعتمد على التكلفة الاقل لمنتجات وخدمات معينة في الضفة الغربية مقارنة بالتي في إسرائيل، وكذلك الاذواق والافضليات الثقافية. النتيجة هي الزيادة الواضحة في اعداد فلسطينيي 1948 الزائرين لمناطق جنين، نابلس، والخليل للتسوق، سواء بشكل مستقل او من خلال جولات سياحية منظمة من قبل الشركات الخاصة، منذ العام 2008 الى نابلس ومنذ العام 2010 الى الخليل (عطياني، سيدة، خياط، مقابلات، 2012). بالنظر لذلك من خلال زاوية اخرى، يبدو واضحا ان الفترة الحالية ادت الى تنمية اقتصادية غير كافية من جهة، والفشل في النهوض الى مستوى مشابه لما قبل الانتفاضة الثانية من جهة اخرى. بناءً على ما سبق، تظهر هناك قدرة غير كافية لنشاطات التنمية الاقتصادية والتبادل خلف الاسلوب المهيمن لميزة التكلفة النسبية (مثال عليه؛ الاسعار الاقل في الضفة الغربية). تم دعم هذا من خلال غياب نسبي لاستثمارات القطاع الخاص الكبيرة في نشاطات اقتصادية فلسطينية مشتركة وتبادل ما بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967. من ناحية ممكن ان يكون هذا بسبب بنية اقتصاد كل من فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 والمسيطر على كليهما من خلال علاقات الملكية العائلية للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر. كنتيجة، فإن ذلك يعني محدودية رؤوس الأموال، والتي تصعب الفرص أمام الاستثمار المباشر او توفير الضمانات اللازمة للاقتراض البنكي. وهنالك مشكلة اخرى وهي عدم التأكد من الوضع السياسي، وخاصة في منطقة (ج)، حيث تتمتع إسرائيل بالسيطرة الكاملة على قرارات التخطيط (عطياني، مقابلة، 2012). في الوقت الحالي، يواجه قطاع الأعمال الفلسطينية تحديات في الخروج من تلك الحالة المتدنية من الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، فإن 70% من صناعة الحجارة والرخام في الخليل يتم تصديرها الى إسرائيل بحوالي 20 مليون دولار، ويتم اعادة تصدير حوالي 50-60% من هذه الكمية كمنتجات إسرائيلية بنحو 40-35 مليون دولار (سيدة، مقابلة، 2012).

التبادل التجاري في النظام الليبرالي الجديد بشكل عام، وحالة فلسطينيي 1948 وفلسطيني 1967 تدور بشكل عام حول مصالح شخصية بحتة. من الممكن القول أنه يمكن ان تكون اكثر من ذلك الآن، كنتيجة للتفريق بين دولتين/كيانين أي إسرائيل والسلطة الفلسطينية- بالرغم من أن الأخيرة تفتقر الى الكثير من مقومات الدولة. ان الاستعداد لقبول التمييز بين الدولتين هو شيء واضح من خلال العديد من الاحاديث مع ممثلي قطاع الأعمال. على سبيل المثال، التجار الفلسطينيون من 1948 في الناصرة والجليل اعتمدوا على الرحلات المنظمة لعمل جولات في الضفة الغربية للغرفة التجارية لديهم، مدعين ان هذا يعني نزول في الاسعار مما يعني انخفاض التجارة لديهم. في نفس الوقت، الشركات في الضفة الغربية عارضت الأعمال المقدمة الى فلسطينيي 1948. مثال على ذلك كان رجل اعمال من فلسطينيي 1948 (من الجليل) ربح اتفاقية مع السلطة الفلسطينية لتزويد ابواب الى ابنية البلدية في طولكرم، ونابلس، ورام الله، تمت معارضة الاتفاقية من قبل العديد من الشركات في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي ادعت ان رجل الأعمال كان «إسرائيلياً» بناءً على ان شركته ليست مملوكة بأغلبية فلسطينية. وعلى العكس، تمت ترتيبات بين مستوردين من فلسطينيي 1948 وشركة بوظة وحلويات في نابلس، سرعان ما ألغيت –أي تلك الترتيبات- بحجة ان الشركة لا تستوفي المعايير الإسرائيلية (الفار، خياط، مقابلة ،2012).

فوق هذا كله، يستمر الحصار على قطاع غزة. ما أدى لانهيار صادرات العمالة والبضائع الغزية الى إسرائيل (والضفة الغربية). في العام 2005 قام قطاع غزة بتوريد نصف منتجاته من المزروعات والباقي كانت أثاثاً وملابس. كانت قيمتها حوالي 110 مليون دولار. مع العام 2007 نزلت هذه الصادرات الى 80 مليون دولار، لتتوقف الصادرات بشكل شبه تام هذه الأيام. بينما ما قبل العام 1994 كانت ثلاثة ارباع صادرات قطاع غزة تذهب الى إسرائيل (و25% الى الاردن)، لكن ادت الترتيبات الحالية الى ان توجهات القطاع الخاص الغزي تتزايد للوصول الى مصر كسوق رئيسي لها (مرتجى، مقابلة، 2012).

نظرة مستقبلية: مقترحات واستراتيجيات

هدفت هذه الورقة الى استكشاف الروابط االسياسية والاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي الخط الاخضر. وتتبعها تاريخيا، من اجل فهم كيف توسعت هذه الروابط وتعاقدت عبر الزمن. من الجدير بالذكر انه حتى في حالة ان الاتصالات الرسمية كانت مقيدة، استمر التفاعل بشكل غير رسمي. من الامثلة على ذلك التسلل الفلسطيني عبر الحدود الى إسرائيل خلال الفترة ما بين 1967-1948، وحركة فلسطينيي 1967 خلف وحول جدار الفصل للبحث عن عمل خلال العقد الاخير، ناهيك عن الوصول الروتيني لفلسطينيي 1948 الى مناطق السلطة الفلسطينية للعمل، والتوظيف، والاستهلاك او الترابط الاجتماعي.

بالرغم من هذه الاهداف والنتائج، فإنه من المهم الاعتراف ان هذه الورقة تقدم عرضا عاما لهذه العلاقات السياسية والروابط الاقتصادية، خاصة إزاء محددات الوقت والبيانات المتوفرة. ما يدعونا للقول، أن أحد أهداف هذه الورقة هو الحث على التوسع في فحص واستكشاف وتحليل تلك الروابط. ومن الاهمية بمكان هنا، الاعتراف بالطبيعة الجزئية لهذه الترابطات، وطبيعتها غير الرسمية، والتي جاءت بشكل كبير من مبادرات مجتمعية بعيدة عن القيادة الفلسطينية. وكنتيجة، يمكننا في الختام عرض بعض أهم التحديات، والتوصيات في هذا المجال.

اولاً: وضوح الفصل بين الفلسطينيين واستمراره. تعترف الورقة بهذه الحقيقة من خلال التفريق بين مجموعتين من الفلسطينيين: هؤلاء الموجودين في إسرائيل (48)، وهؤلاء الموجودين في الاراضي الفلسطينية المحتلة (67). وقد يصح القول أن الفلسطينيين أنفسهم قد ساهموا في هذه التفرقة، جنبا الى جنب مع عوامل اخرى خارج حدود سيطرتهم. من جهة، تبنت القيادة الفلسطينية مع المجتمع الدولي نموذج الدولتين الذي ترافق مع اتفاقية أوسلو، والذي لم يفصل فقط دولتين، وانما الفلسطينيين العرب في هاتين الدولتين. تفاقمت المشكلة مع حقيقة ان اتفاقية أوسلو واستراتيجية الدولتين اصبحتا الخطاب المهيمن، على حساب الافكار السياسية، الاهداف والتحركات التي تأسست مع الحركة الوطنية الفلسطينية. هذا لا يشمل فقط مشروع دولة ذات شعبين ولكن ايضا حركات تأسست مع خدمات تنمية الحركات التجارية، تدافع عن حقوق اللاجئين على جانبي الخط الأخضر وحملات ذات موضوعات متنوعة مميزة.

وكنتيجة لصمت اتفاقية أوسلو اتجاه وضع الفلسطينيين في إسرائيل، فقد شكلت انفساخ بين الاهداف الوطنية الفلسطينية: في حالة فلسطينيي 1948 أدى ذلك الى البحث عن المواطنة الكاملة ضمن إسرائيل، اما بالنسبة لفلسطينيي 1967، كان هناك نضال لنيل الاستقلال خارج إسرائيل. جميع هذا لم يبدأ مع اتفاقية أوسلو، ولكن على العكس قبول منظمة التحرير الفلسطينية لدولتين في الجزائر عام 1988 مهد الطريق بهذا الاتجاه، ضمن رؤية بدأت منذ منتصف سبعينات القرن الماضي. وقد اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية، ولادة السلطة الفلسطينية في العام 1994 عبارة عن خطوة تطبيقية أولى بهذا الاتجاه، والتي لم تتقدم نتيجة تعثر مسار التسوية، وبالتالي تقزمت الخطوة وتضاءلت نتائجها على الأرض.

قد يكون هناك طريق واحد للتغلب على الفصل، يتمثل برفض نموذج الدولتين، واستبداله بدولة واحدة حسب الرؤية التي سبق طرحها من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي يمكن أن تشكل نقلة –أو بالمعنى الأدق- عودة ثورية لرؤية أهملت منذ أربعة عقود. وهنا يمكن الإشارة، إلى أن بعض استطلاعات الرأي تعكس توجها فلسطينيا –شعبيا- متزايدا نحو هذه الرؤية (حل الدولة الواحدة)، غير أن القيادة الفلسطينية لا ترغب في دعم هذه الرؤية، نظرا لاستثمار معظم وقتها في حل الدولتي، واعتمادها المالي الحالي على مجتمع الممولين الدوليين، الذين كرسوا دعمهم لعملية التسوية القائمة على حل الدولتين. ويبدو أن كلا من القيادة الفلسطينية والمجتمع الدولي، يصر على الإبقاء على مسار الدولتين، حتى لو بدا مشوها أو غير واقعي، أو حتى لو وصلت السلطة لحافة التفكك. (زريق، مقابلة، 2012).

لأجل حدوث نقلة كهذه يتطلب الامر، بناء على رأي فرسخ (2011)، الانتقال بحق تقرير المصير بعيدا عن التركيز على الدولة الفلسطينية، وباتجاه واحد وهو التركيز على حماية الحقوق الفلسطينية. بالنسبة لفتح (2012)، هذا يعني اعادة بناء الوحدة الوطنية على جانبي الخط الأخضر خلف مشروع مشترك يرفض الصهيونية. بالرغم من ذلك، فإن مشروعاً كهذا لن يكون سهلا: فهو يتطلب التغلب على الاختلافات الموجودة بين الفلسطينيين والمثابرة على خطاب الدولة الواحدة مع العديد من الجهات الفاعلة، فضلا عن الجمهور الذي يجب ان يلتف حول هذه الرؤية.

بالاضافة الى ذلك، يمكن أن نعتبر أن الغياب الحالي للمواجهة الموسعة مع اسرئيل مقبول للكثير من الفلسطينيين، الذين يعتبرون الوضع الراهن أقل تكلفة من حيث التواصل مع من يعيشون خلف الخط الاخضر (من إسرائيليين وفلسطينيين). وهو ما يبدو بشكل كبير –وأكثر من غيرهم من الشرائح - عند مجتمع الأعمال الذين تمت مقابلتهم إثناء إعداد هذه الورقة. ففي الوقت الذي يقر هؤلاء –مجتمع الأعمال الفلسطيني- بانعدام العدالة ولا شرعية الاستعمار الإسرائيلي، فهم يحكمون على الوضع الحالي بأنه "أفضل" لقطاع الأعمال بشكل كبير من ذي قبل. نتيجة لتسهيل القيود المفروضة على الحركة (مثال، حول نابلس) مقارنة بالنصف الاول من الفترة ما بعد العام 2000 خلال الانتفاضة الثانية.

إن تعميق الروابط بين الفلسطينيين على جانبي الخط الاخضر يتطلب مساحة مفتوحة من الحوار الاعظم والتفاعل بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. بالطبع، ظهرت مأسسة اشكال جديدة من التنظيم السياسي والنشاط، شاملة التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الاسلامية التي رفضت التعامل مع الصهيونية وضغطت باتجاه الحقوق الجماعية لمجتمع فلسطينيي 1948 بينما قامت بالارتباط مع الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة. في نفس الوقت، وبالرغم من ان اتفاقية أوسلو شكّلت شعوراً زائفاً بالسلام لاجل غير مسمى. بالطبع كما بينت المقابلات مع الممثلين لقطاع الأعمال، الاستقرار السياسي والامان مكن التواصل واعادة الارتباط عبر الخط الاخضر، بينما ساهمت ايضا باتجاه تنمية ونمو اقتصادي اكبر (الفار، صيادة، مقابلات 2012). بكلمات اخرى، كما هدفت الورقة لأن تعرض ان كان هناك وجود مدى واسع من التواصل بين الفلسطينيين عبر الخط الأخضر: بعض القنوات الاقتصادية اتجهت باتجاه تحسين الحياة في ظل الاحتلال، بينما ركز التضامن السياسي على اهداف اكثر طموحا، لانهاء ممارسات الاستعمار الإسرائيلي والاحتلال. بالتالي، المدافعين يجب ان يكونوا واضحين في حملاتهم، لكي يؤكدوا ان انهاء الاحتلال هو هدف رئيسي بدلا من التحسين.

ثانياً: تحدي مهم يتعلق في الروابط ما بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967 هو الاهتمام بكيفية توسيع نطاقها. عرضت الورقة عدداً من الحالات حيث الارتباط الجمعي تدرج من الرمزي الى المادي، ساهم الكثير منه في المقاومة على الارض. بالرغم من أن اي منها لم يصل الى الكتلة الحرجة. افعال كهذه تساعد في انكشاف اهتمامات الفلسطينيين ومطالبهم من جهة والبحث لكشف توجهات الاستعمار والجيش الإسرائيلي من جهة اخرى، ولكنه ليس من الواضح حتى الآن انهم قادرون على التحقق منها. هذا يتم تمييزه من خلال الحركات نفسها الى حد معين، ويشجعهم على الربط مع مجموعات اخرى.

تشير فرسخ (2011) الى القدرة النسبية لمجموعات الناخبين الفلسطينيين المختلفة (مثال، فلسطيني 1948 و1967، والفلسطينيين في الخارج واللاجئين) للمطالبة والترويج لخيار الدولة الواحدة. من بين هؤلاء فلسطيني 1948 فهم الانسب ليقوموا بقيادة المشروع، نظرا لخبرتهم الذاتية في النضال ضد التمييز في إسرائيل ونضالهم من اجل الحقوق المتساوية (على عكس فلسطيني 1967 الذين يتمركز اهتمامهم للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي). بالرغم من ذلك، من اجل الوصول الى هذه الاهداف، فإن فلسطيني 1948 بشكل عام والحركات الاجتماعية والمجموعات الناشئة عبر الخط الاخضر يجب ان تكون واعية ان الوصول الى انهاء الاستعمار والاحتلال يضعهم في مسار تضارب مع فاعلين أقوياء، النخبة الفلسطينية والكيانات الحامية لها (مثال، السلطة في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة) من جهة وإسرائيل من جهة اخرى. كلتا السلطتين الفلسطينية والإسرائيلية تميلان لاتخاذ اجراءات صارمة ضد المتظاهرين افرادا ومجموعات من اجل ان يحسبوا حساباً ان مطالبهم والوضع الراهن بدأت تصل الى تحديهم (البكر، مقابلة، 2012). تخوف كهذا ليس في محله، خصوصا ان الفصل متنامٍ بين القيادة الفلسطينية والمجتمع الاوسع (السعافين، 2012؛ مجموعة الكوارث العالمية، 2012).

بالنسبة لإسرائيل، من الممكن القول انه بالرغم من النشاط الحالي والنشاط المشترك، فإن الوضع الحالي محاصر نظرا لانه يلحق غرامة عالية على التمييز الإسرائيلي للفلسطينيين في إسرائيل واستعمارها واحتلالها للاراضي الفلسطينية المحتلة. بالرغم من ذلك، هناك طرق ينبغي على إسرائيل فعلها، كطرف اقوى، من الممكن ان تكون قادرة على الحاق المعاناة بالفلسطينيين شاملا ذلك طرق غير عسكرية. بالتالي الحركات الاجتماعية والمجموعات التي تأسست لتناضل ضد الاحتلال وضد الاستعمار تحتاج الى ان تضع بعين الاعتبار استجابات للحركات المحتملة من قبل إسرائيل. سيكون من الضروري ان تعمل، مع الاخذ بعين الاعتبار ان إسرائيل وقدرتها على التدخل بجميع مناحي حياة الفلسطينيين، من الناحية الاجتماعية والسياسية الى الاقتصادية والثقافية (خالدي، زريق، مقابلات،2012). أخيرا، هناك حاجة لناشطين مؤهلين لمواجهة قوة كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل بطريقة تنقل استراتيجيات مقاومتهم من مجرد البقاء، إلى إحداث تغيير.

ثالثاً: هناك حاجة الى التفكير في بنية الروابط التي تتطور بين فلسطيني 1948 وفلسطيني 1967. في الوقت الراهن، هذه الروابط هي عضوية بشكل كبير، توضح طبيعتهم العمودية. من جانب آخر هذا يعكس قراراً واعياً من خلال هذه الحركات الاجتماعية لتقديم بديل لنخبة فلسطينية منظمة بشكل رسمي اكثر. فائدة واحدة من هذا التوجه، انها شاملة للغاية، تسمح لأي شخص ان يندمج ويشارك. فائدة اخرى، هو انها تساعد المجموعات المختفلة على المشاركة بدون تمييز بين مجموعة على حساب الأخرى. بالطبع يبدو هذا ظاهرا في الحركات الاجتماعية المختلفة والتي ظهرت خلال العقد الماضي، والتي تشترك باهداف مشتركة لانهاء الاحتلال ومشاركة الناس الموجودين عبر الخط الاخضر. في نفس الوقت، هذا التوجه المؤسسي له محدودياته. فالاعتماد على الروابط الفردية يمكن ان يعني

الضعف في التنسيق والمأسسة بين الافراد والمجموعات ضمن الحركة. وابتعاد عدد قليل من الافراد الفاعلين ممكن ان يكون كافياً لاضعاف نطاق عمل الحركة. بشكل مشابه، إن الضعف في البنية ممكن ان يضعف شرعية العمل أو الفعل (شعيبي، قرعان، مقابلات، 2012). لكن برغم ذلك يبدو أن بعض النشطاء واعين لهذا الموضوع، ويشيرون إلى ضرورة مراجعة الترتيبات، باتجاه إحداث توازن بين المرونة والبنية المؤسسية.

في الختام، إن الربط أعلاه بين بعض التحديات الماثلة، والطرف الممكنة لمواجهتها، هو شيء مهم، لكنه غير كاف لانهاء الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي، فالأمر يبقى مفتوحا أمام شتى الآراء والاجتهادات. وهو أحد غايات هذه الورقة، أي تمهيد الطريق أمام حوارات أوسع حول الروابط العضوية المعطلة -والتي ما زالت تنبض- بين فلسطينيي 1948 وفلسطينيي 1967.

المراجع

- Interviews conducted by the author
- Abu Hilal, Hazem. Youth movement activist. 28 May, Ramallah.
- Al Khuzundar, Nader. Youth and social media activist, Gaza. 5 June, telephone
- Atawil, Husayn. General Union of Palestinian Workers. 9 May, Ramallah.
- Atyani, Nasr. Director, Jenin Chamber of Commerce. 6 June, Jenin.
- El-Baker, Rana. Youth activist, Gaza. 2 June, telephone.
- El-Fahr, Hani. Director, Nazareth Chamber of Commerce. 30 May, Nazareth.
- El Khoudary, Yasmine. Cultural and youth activist, Gaza. 18 June, telephone.
- Ghanem, Honaida. Director, Madar – Palestinian Forum for Israeli Studies. 17 May, Ramallah.
- Hammoudeh, Dawood. Stop the Wall Campaign. 12 June, telephone.
- Hilwi, Rasha. Youth activist, Akka. 5 June, telephone.
- Khalidi, Raja. UNCTAD. 24 May, telephone.
- Khayyat, Nameer. Director, Nablus Chamber of Commerce. 9 May, Nablus.
- Mourtaja, Bassem. Director, Gaza Chamber of Commerce. 14 June, telephone.
- Quran, Fadi. Youth movement activist. 28 May, Ramallah.
- Nasser, Irene. Youth activist, Just Vision. 13 June, Jerusalem.
- Rouhana, Hoda. Adalah, 4 June, Ramallah.
- Sayyedh, Jawwad. Director, Hebron Chamber of Commerce. 26 May, Hebron.
- Shuaibi, Zaid. Youth movement and BDS activist. 28 May, Ramallah.
- Zreik, Raef. Tel Aviv University. 11 June, telephone.
- Abunimah, Ali. 2006. One Country: A Bold Proposal to End the Israeli-Palestinian Impasse. New York: Metropolitan Books.
- Al-Haj, Majid. 2005. Whither the Green Line? Trends in the Orientation of the Palestinians in Israel and the Territories. Israel Affairs, 11(1): 183-205.
- Alsaafin, Lina. 2012. Why the Palestinian Authority is afraid of the "intifada in Israeli jails." Electronic Initfada. 11 May. http://electronicintifada.net/blogs/linah-alsaafin/why-palestinian-authority-afraid-intifada-israeli-jails (Accessed 30 June 2012)
- Amiry, Suad. 2010. Nothing to Lose But Your Life: An 18 Hour Journey with Murad. Qatar: Bloomsbury Qatar Foundation.
- van Arkadie, Brian. 1977. The Impact of the Israeli Occupation on the Economies of the West Bank and Gaza. Journal of Palestine Studies, 6(2): 103-129.
- Arnon, Arie. 2007. Israeli Policy towards the Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension, 1967-2007. Middle East Journal, 61(4): 573-595.
- Azzam, Ala. 2012. Non-violent Civil Resistance in the West Bank – the Case of the Popular Struggle Committees. Birzeit: Centre for Development Studies.
- BADIL. 2000. The Evolution of an Independent, Community-Based Campaign
- for Palestinian Refugee Rights: Palestinian Refugees in the 1967 Occupied Palestinian Territories and 1948 Palestine/Israel Coping with the Post-Oslo Conditions. Working Paper/Outline. Prepared for the TARI Conference: "The Right of Return: Palestinian Refugees and Prospects for a Durable Peace."

Boston, 8 April.
- Bishara, Azmi. 1997. Bridging the Green Line: The PA, Israeli Arabs, and Final Status. An Interview with "AzmiBishara. Journal of Palestine Studies, 26(3): 67-80.
- Bishara, Azmi. 2000. "A Double Responsibility": Palestinian Citizens of Israel and the Intifada. Middle East Report, 217: 26-29.
- Brown, Nathan. 2010. The Hamas–Fatah conflict: shallow but wide. Fletcher Forum of World Affairs, 34(2): 37–51.
- Bulmer, Elizabeth. 2003. The Impact of Israeli Border Policy on the Palestinian Labor Market. Economic Development and Cultural Change, 51(3): 657-676.
- Central Bureau of Statistics. 2009. Israel in Statistics: 1948-2007. Jerusalem: Central Bureau of Statistics. http://www1.cbs.gov.il/statistical/statistical60_eng.pdf (accessed 20 November 2012).
- Cohen, Hillel. 2010. Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948–1967. Berkeley: University of California Press.
- Elizur, Yuval. 2007. Formulating Israel"s Foreign Trade Policy. Israel Journal of Foreign Affairs, 1(2): 97-106
- Elmusa, Sharif and Mahmud El-Jafari. 1995. Power and Trade: The Israeli-Palestinian Economic Protocol. Journal of Palestine Studies, 24(2): 14-32.
- Esposito, Michele. 2005. The Al-Aqsa Intifada: Military Operations, Suicide Attacks, Assassinations, and Losses in the First Four Years, Journal of Palestinian Studies, 34(2).
- Falk, Pamela, ed. 1990. Inflation: Are We Next? Hyperinflation and Solutions in Argentina, Brazil, and Israel. London: Lynne Rienner.
- Farsakh, Leila. 2005. Palestinian Labor Flows to the Israeli Economy: Labor, Land and Occupation. London: Routledge.
- Farsakh, Leila. 2011. The One-State Solution and the Israeli-Palestinian Conflict: Palestinian Challenges and Prospects, Middle East Journal, 65(1): 55-71.
- Fattah, Awal Abdel. 2012a. The One-State Solution and Rebuilding the Palestinian National Movement: An Interview with Awad Abdel Fattah (Part One). Jadaliyya, 16 November. http://www.jadaliyya.com/pages/index/8432/%E2%80%98it%E2%80%99s-time-for-palestinians-in-israel-to-stand-fir (Accessed 2 December 2012)
- Fattah, Awal Abdel. 2012b. The One-State Solution and Rebuilding the Palestinian National Movement: An Interview with Awad Abdel Fattah (Part Two). Jadaliyya, 16 November. http://www.jadaliyya.com/pages/index/8433/the-one-state-solution-and-rebuilding-the-palestin (Accessed 2 December 2012)
- Finkelstein, Norman. 1992. Rejoinder to Benny Morris, Journal of Palestine Studies, 21(1): 61-71.
- Freedman, Robert. 1991. Introduction. In The Intifada: Its Impact on Israel, the Arab World and the Superpowers. Robert Freedman, ed. Gainesville: University Press of Florida.
- Frykberg, Mel. 2007. Twisting the Screw. The Middle East (November). 20-22
- Galilee Society. 2005. Palestinians in Israel: Socio-Economic Survey: Main Findings 2004. Shea-Amr, Israel: Galilee Society.
- Galilee Society. 2008. The Palestinians in Israel: Socio-Economic Survey 2007. Shefa-Amr, Israel: Galilee Society.

- Galilee Society. Not dated. The Palestinians in Israel 3rd Socio-Economic Survey 2010: Executive Summary. Shefa-Amr, Israel: Galilee Society.
- Ghanem, As"ad. 2002. The Palestinians in Israel: political orientation and aspirations. International Journal of Intercultural Relations, 26(2): 135-152.
- Ghanem, As"ad. 2007. The Future Vision of The Palestinian-Arabs in Israel. Al Majdal: Defining the Conflict, Spring.
- Haidar, Aziz. 1995. On the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy. London: Hurst & Co.
- Hammai, Rema and Salim Tamari. 2001. The Second Uprising: End or New Beginning? Journal of Palestine Studies, 30(2): 5-25.
- ICG (International Crisis Group). 2012. The Emperor Has No Clothes: Palestinians and the End of the Peace Process. Middle East Report No. 122. 7 May. http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/israel-palestine/122-the-emperor-has-no-clothes-palestinians-and-the-end-of-the-peace-process.aspx (Accessed 1 July 2012)
- Khalaf, Issa. 1991. Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration 1939-1948. Albany: State University of New York Press
- Khalidi, Raja. 1984. The Arab Economy in Israel: Dependency or Development? Journal of Palestine Studies, 13(3): 63-86.
- Khalidi, Raja. 2008. Sixty Years After the UN Partition Resolution: What Future for the Arab Economy in Israel? Journal of Palestine Studies, 37(2): 1-17.
- Khalidi, Raja and Sobhi Samour. 2011. Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement. Journal of Palestine Studies, 40(2): 6-25.
- Khalidi, Raja and Sahar Taghdisi-Rad. 2009. The economic dimensions of prolonged occupation: Continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy. New York and Geneva: UNCTAD.
- Khouri, Rami. 1980. Israel"s Imperial Economics. Journal of Palestine Studies, 9(2): 71-78.
- Kimmerling, Baruch and Joel Migdal. 2003. The Palestinian People: a history. Cambridge: Harvard University Press.
- Le More, Anne. 2004 "The international politics of aid in the occupied Palestinian territory," Humanitarian Exchange Magazine, 28(November). http://www.odihpn.org/humanitarian-exchange-magazine/issue-28/the-international-politics-of-aid-in-the-occupied-palestinian-territory (Accessed 1 April 2012)
- Lustick, Ian. 1980. Arabs in the Jewish State: Israel"s Control of a National Minority. Austin: University of Texas Press.
- Malkawi, Bashar. 2009. Palestinian economic (under)development: the hurdles. The International Journal of Human Rights, 13(4): 530-543.
- Matthews, Weldon. 2006. Confronting an Empire, Constructing a Nation: Arab Nationalists and Popular Politics in Mandate Palestine. London: I.B. Tauris.
- Ministry of Finance. 2011a. "General Government Operations 2010-Table 1," Ramallah: Palestinian National Authority, 2011, http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/General%20Government%20Operations%202010%20-%20table%201.pdf (Accessed 1 April 2012);

- Ministry of Finance. 2011b. "General Government Operations 2010-Table 2," Ramallah: Palestinian National Authority, 2011, http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/General%20Government%20Operations%202010-%20table%202.pdf (Accessed 1 April 2012)
- Nadan, Amos. 2006. The Palestinian Peasant Economy under the Mandate: A Story of Colonial Bungling. Cambridge, Mass: Harvard University Press.
- Naqib, Fadle. 2000. Economic Relations Between Palestine and Israel During the Occupation Era and the Period of Limited Self-Rule. Canada: University of Waterloo.
- National Committee for the Heads of the Arab Local Authorities in Israel. 2006. The Future Vision of the Palestinian Arabs in Israel. Nazareth: National Committee for the Heads of the Arab Local Authorities in Israel
- Near East Consulting. 2007a. Palestinian Political Pulse: February 2007. http://www.neareastconsulting.com/surveys/ppp/p22/out_freq_q27.php/ (Accessed 30 June 2012)
- Near East Consulting. 2007b. General Monthly Survey: November 2007. http://www.neareastconsulting.com/surveys/all/p211/out_freq_q21.php/ (Accessed 30 June 2012)
- Near East Consulting. 2012. In a Recent Poll Conducted by Near East Consulting. http://www.neareastconsulting.com/press/2012/April2012-PR-EN.pdf (Accessed 30 June 2012)
- O"Ceallaigh, Eoin. 2012. "We will not be silenced": Stop the Wall youth activist speaks on repression and resistance. Electronic Intifada. 17 May. http://electronicintifada.net/content/we-will-not-be-silenced-stop-wall-youth-activist-speaks-repression-and-resistance/11304 (Accessed 30 June 2012)
- OCHA (Office of Coordination for Humanitarian Affairs). 2011. **Humanitarian Factsheet on Area C of the West Bank. July (updated through to December).** http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_Area_C_Fact_Sheet_July_2011.pdf (Accessed 1 July 2012)
- Palestine Economic Policy Research Institute. 2007. The Economics of Agriculture in the Qalqilya and Tulkarem Districts: Improving the Profitability of Farmers Affected by the Separation Wall. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute. http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=2102 (Accessed 22 November 2012).
- Palestine News Network. 2011 Report: 2010 Increase in Palestinian Workers in Settlements. 28 April. Occupied Palestine. http://occupiedpalestine.wordpress.com/2011/04/29/report-2010-increase-in-palestinian-workers-in-settlements/ (Accessed 27 June 2012).
- Parry, Nigel. 2003. Is it a Fence? Is it a Wall? No, it"s a Separation Barrier, Electronic Intifada, 1 August 2003. http://electronicintifada.net/content/it-fence-it-wall-no-its-separation-barrier/4715 (accessed 20 November 2012).
- Parry, Nigel. 2004. Semantics on the Internet, Electronic Intifada, 4 March 2004. http://electronicintifada.net/content/israels-west-bank-barrier-semantics-internet/5005 (accessed 20 November 2012).
- PCBS (Palestinian Central Bureau of Statistics). 1995-2007. Percentage Distribution of Employed Persons in the Palestinian Territory by Sex, Place of Work and Region, 1995-2007. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/lab13.htm (Accessed 1 July 2012)
- PCBS (Palestinian Central Bureau of Statistics). 1995-2011. Percentage Distribution of Employed Person in the Palestinian Territory by Sector and Region, 2000-2011. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Employed%20Person%20by%20sector.htm (Accessed 23 November 2012)
- PCBS (Palestinian Central Bureau of Statistics). 1995-2011. Percentage Distribution of Employed

Persons in the Palestinian Territory by Economic Activity and Sex, 1995-2011 http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Employed%20Person%20by%20sector.htm (Accessed 23 November 2012)

- PCBS (Palestinian Central Bureau of Statistics). 1999-2011. Unemployment Rate Among labour Force Participants in the Palestinian Territory by Governorates and Sex, 1999-2011.
- http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Unemployment%20Rate.htm (Accessed 23 November 2012)
- PCBS (Palestinian Central Bureau of Statistics). N.d. Average Daily Wage in NIS for Wage Employees in the Palestinian Territory by Sector and Region, 2000-2011. http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Average%20Daily%20Wage.htm (Accessed 22 November 2012)
- Pappé, Ilan. (2011) The Forgotten Palestinians: A history of the Palestinians in Israel. New Haven: Yale University Press.
- Power, Jane. 1998. "Real Unions": Arab organised labor in British Palestine. Arab Studies Quarterly, 20(1): 13-29.
- Qumsiyeh, Mazin. 2011. Popular Resistance in Palestine: A History of Hope and Empowerment. London: Pluto Press.
- Rekhess, Elie. 1991. The Arabs in Israel and the Intifada. In The Intifada: Its Impact on Israel, the Arab World, and the Superpowers. Robert Freedman, ed. Miami: Florida International University Press, 343-369.
- Rosmer, Tilde. 2012. Resisting "Israelization": The Islamic Movement in Israel and the Realization of Islamization, Palestinization and Arabization," Journal of Islamic Studies, 23(3): 325-358.
- Rouhana, Nadim. 1989. The Political Transformation of the Palestinians in Israel: From Acquiescence to Challenge. Journal of Palestine Studies, 18(3): 38-59.
- Rouhana, Nadim. 1990. The Intifada and the Palestinians of Israel: Resurrecting the Green Line. Journal of Palestine Studies, 19(3): 58-75.
- Rouhana, Nadim. 1991. Palestinians in Israel: Responses to the Uprising. In Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian-Israeli Conflict. Rex Brynen, ed. Oxford: Westview. 97-117.
- Rouhana, Nadim and Areej Sabbagh-Khoury. 2011. The Palestinians in Israel: Readings in History, Politics and Society. Haifa: Mada al-Carmel: Arab Center for Applied Social Research.
- Roy, Sara. 1987. The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development. Journal of Palestine Studies, 17(1): 56-88.
- Roy, Sara. 1999. De-development Revisited: Economy and Society Since Oslo. Journal of Palestine Studies, 28(3): 64-82.
- Sahliyeh, Emile. 1997. The PLO and the Politics of Ethnonational Mobilization. In The PLO and Israel: From Armed Conflict to Political Settlement, 1964-1994, Avraham Sela and Moshe Ma"oz, eds. New York: St Martin"s Press.
- Said, Edward. 1985. An Ideology of Difference, Critical Inquiry, 12(1): 38-58.
- Samara, Adel. 2005. Beyond de-linking development. Ramallah: Al-Mashrig/Al-A"mil for Cultural and Development Studies.
- Sela, Avraham. 1997. Introduction. In The PLO and Israel: From Armed Conflict to Political Settlement, 1964-1994, Avraham Sela and Moshe Ma"oz, eds. New York: St Martin"s Press.

- Smith, Barabara Jean. 1993. The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-29. London: I.B. Tauris.
- Stav, Arieh. 2001. Israel and a Palestinian State: A Zero Sum Game? Shaarei Tikvah, Israel: Ariel Center for Policy Research.
- Steppanbacker, James. 2009. The Palestine Communist Party from 1919-1939: A Study of the Subaltern Centers of Power in Mandate Palestine. MA thesis, Ohio State University.
- Tawil-Souri, Helga. 2009. New Palestinian centers: An ethnography of the "checkpoint economy." International Journal of Cultural Studies, 12(3): 217-235.
- Tawil-Souri, Helga. 2011. Hacking Palestine: A digital occupation. Al Jazeera. 9 November. http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/11/201111715155960195 7.html (Accessed 25 June 2012)
- Tawil-Souri, Helga. 2012a. Uneven Borders, Coloured (Im)mobilities: ID Cards in Palestine/Israel. Geopolitics, 17(2): 1-25.Tawil-Souri, Helga. 2012b. Digital Occupation: Gaza"s High-Tech Enclosure, Journal of Palestine Studies, 41(2): 27-43.
- Thrall, Nathan. 2012. The Third Intifada is Inevitable. New York Times. 22 June. http://www.nytimes.com/2012/06/24/opinion/sunday/the-third-intifada-is-inevitable.html (Accessed 30 June 2012)
- Turner, Mandy. 2011. Aid and the "Partners For Peace" Paradigm in the Occupied Palestinian Territory," Bulletin of the Council for British Research in the Levant, 6(1): 35-42.
- UN. Not dated. Per capita GDP at current prices – US dollars. http://data.un.org/Data.aspx?q=Occupied+Palestinian+Territory&d=SNAAMA&f=grID%3A101%3BcurrID%3AUSD%3BpcFlag%3A1%3BcrID%3A275 (Accessed 1 July 2012)
- UN Data. N.d.1 Israel. http://data.un.org/CountryProfile.aspx?crName=Israel (Accessed 22 November 2012)
- UN Data. N.d.2 Occupied Palestinian Territory. http://data.un.org/CountryProfile.aspx?crName=Occupied%20Palestinian%20Territory (Accessed 22 November 2012)
- UN General Assembly. 2009. Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict: Executive summary. A/HRC/12/48 (ADVANCE 1) 23 September. http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/12session/A-HRC-12-48_ADVANCE1.pdf (Accessed 30 June 2012)
- Weisskoff, Richard. "The Political Economy of the Israeli Inflation." In Inflation: Are We Next? Hyperinflation and Solutions in Argentina, Brazil, and Israel. Pamela Falk, ed. London: Lynne Rienner.
- Weingrod, Alex and Adel Manna. 1998. Living Along the Seam: Israeli Palestinians in Jerusalem. Journal of Middle Eastern Studies, 30(3): 369-386.
- World Bank. 2011. West Bank and Gaza at a Glance. http://devdata.worldbank.org/AAG/wbg_aag.pdf (Accessed 4 April 2012)
- Yishai, Yael. 1981. Challenge Groups in Israeli Politics, Middle East Journal, 35(4): 544-446.
- Yonay, Yuval and Vered Kraus. 2001. Strategies of economic endurance: Israeli Palestinians in the ethnic economy and the public sector. Research in Social Stratification and Mobility, 18(3): 207-247.
- Zreik, Raef. 2003. The Palestinian Question: Themes of Justice and Power. Part II: The Palestinians in Israel. Journal of Palestine Studies, 33(1): 42-54.
- Zureik, Elia. 1993. Prospects of the Palestinians in Israel: I. Journal of Palestinian Studies, 22(2): 90-109.

المساعدات الإنسانية ودورها في اضعاف مقاومة الاستعمار: نحو إحياء بدائل تضامنية

ليندا طبر

المقدمة

«المساعدات الإنسانية هي مساحة للعمل على مستوى العالم عبر شبكات دولية تضمن تدفق المعلومات عبر وسائل الإعلام والتشبيك الدولي عبر منتجات المساعدات.

روني برومان وايان وايزمان «الدعم الإنساني».

«الأفراد والمجموعات والشرائح الاجتماعية التي ترغب في أن تكون، أو تصبح فعلاً محكومة بتاريخها الخاص تعيش حالة من التوتر كونها تتأرجح بين الاغتراب وانتقاد الوعي السائد، بين الهيمنة والتحرر، وبين الاتكالية والاستقلالية.

هيراكيو مارت ي كارفليو «استقلالية حركة العمال الريفيين من غير الملاك»

تتناول هذه الورقة، ومن زاوية نقدية، نسق المساعدات الإنسانية والكم الهائل منها والتي تدفقت على الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الانتفاضة الثانية التي اندلعت ضد الاستعمار، حيث تهدف إلى سبر أغوار العلاقة ما بين حركات مناهضة الاستعمار ومؤسسات المساعدات الإنسانية وكذلك تحديد الظروف التي تتمكن فيها حركات مناهضة الاستعمار من اجتياز العوائق القائمة في وجهها والناتجة عن تدخل مؤسسات المساعدات الإنسانية وخلق طبقة حكومية مسيطرة تتحكم بعمل الأجسام والمؤسسات المختلفة.

وتأتي الدراسة في لحظة حساسة مع تصاعد الأصوات الراديكالية في أوساط الفلسطينيين التي تطالب بإعادة النظر في نمط التنمية المهيمن والسياق النيوليبرالي الذي يترافق مع تسييس المساعدات الإنسانية بهدف ضمان بقاء عملية سلام أوسلو على قيد الحياة. وهذا النمط السائد للتنمية، تعامل مع حقيقة الاستيطان الاستعماري بوصفه عاملاً خارجياً، أي "متغير" قابل للإسقاط أو التجاهل، كما لو أن هناك إمكانية لتجاوزه في إطار مشروع بناء الدولة. من هنا، واعتماداً على ما سبق وسعيه لخلق تنمية في أوساط الفلسطينيين، فإن النسق المذكور ترك الفلسطينيين عرضة للنظام الاستعماري العنصري الإسرائيلي محاولا إظهار أن الحياة "ممكنة" في ظل نظام القمع المذكور (طبر، 2011). واليوم، نجد الفلسطينيين يعودون لتبني ما أعلنه يوسف صايغ من قبل، أن ما من تنمية تحت الاحتلال (خالدي، 2011)، وتتعالى الأصوات المطالبة باعتماد نسق تنمية بديل قادر على تحقيق الاعتماد على الذات، ومقارعة الاستعمار وتحقيق العدالة ضمن مفهومها الأوسع (جقمان وآخرون، 2011: 556)[142]. وهنا، نشير إلى أن هذه الورقة تأتي كإسهام في هذه العملية من خلال المساعدات الإنسانية التي استهدفت شريحة محددة من الفلسطينيين، أي المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية في ظل كون عملية سلام أوسلو كانت جزئية من الناحية الجغرافية وهدفت إلى استثناء الغالبية العظمى من الفلسطينيين.

142 Interview with Prof Rita Giacaman, , Institute for Community Public Health, Birzeit University, November 3rd, 2011.

تدفقت المساعدات الإنسانية الضخمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة للمرة الأولى في العام 2002 مع تصاعد ممارسات التطهير العرقي ومصادرة الأراضي من قبل المستعمر الإسرائيلي إلى جانب شروعها في بناء جدار الفصل العنصري. إلا أن المجتمع الدولي لم يبادر إلى العمل على الحد من، أو وقف، التسارع الذي شهدته الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية وشرذمة الأراضي والسكان الفلسطينيين (اوفير، 2010: 76) ضمن محاولة إسرائيل المستمرة لتدمير هذه الأراضي وتجزئتها إلى كنتونات ومعازل متباعدة، بل بادر المجتمع الدولي إلى صب كم كبير من المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبدأ بتنفيذ برنامج مساعدات غذائي ضخم للغاية. ومع حلول العام 2008، احتل الفلسطينيون المرتبة الأولى على مستوى العالم من ناحية كم المساعدات الإنسانية قياساً بعدد الأفراد، بحيث شكل الغذاء نصيب الأسد من هذه المساعدات.

ومن وجهة نظر الفلسطينيين العاملين في مجال التنمية، فإن هذا الكم السخي من المساعدات الإنسانية، يعكس غياب إرادة سياسية غربية لمواجهة الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية ومعالجة جذور المشكلة المتمثلة في الارتفاع الحاد للفقر والفاقة في أوساط الفلسطينيين وعجز العديد من العائلات عن توفير احتياجاتها. وهنا، وكما هو الحال في السياقات الشبيهة، فإن الحجم الكبير للمساعدات الغذائية الإنسانية يتم تسييسه لتغطية ملامح القضية الأصلية (سليم، 2002:، 6). في هذا السياق، فإن نضال الشعوب المستعبدة للصمود على أراضيها ومواجهة محاولات الاستعمار لخلق أزمة اقتصادية خانقة في أوساطهم، يتم التعامل معه بوصفه أزمة غذاء أو نقص في المواد الغذائية المتاحة، وبالتالي ما هي إلا علامة على وشوك بروز كارثة إنسانية في أوساط الفلسطينيين في الأراضي المحتلة (اوفير، 2010: 77).

بالرغم من أن المساعدات الغذائية تساهم في الحد من الفقر الناجم عن الاستيطان الاستعماري، إلا انه لا يعالج الأسباب التي تقف وراء ندرة الغذاء في هذه الأراضي ولا يوفر الحلول الجذرية، كما انه لا يتيح المجال أمام الأفراد للاعتماد على ذواتهم في مثل هذا السياق. وفي الواقع، فإن مثل هذا الكم من المساعدات، يشكل محفزاً لتعزيز الاتكالية في أوساط المتلقين لها. وفي الصفحات التالية، سأسعى لأثبت أن نسق المساعدات الإنسانية المقيد، يعتبر شكلا من أشكال الشفقة على الضحايا السلبيين، أي المجموعات التي تعاني بصمت ولا تبادر بأي شيء (فيدمان، 2009: 31) وأن هذه المساعدات تعتبر وسيلة لتحرير الجهات الرسمية من مسئولياتها. وقد قاد التدفق الكبير للمساعدات الغذائية إلى بروز طبقة متحكمة بيروقراطية تسعى لمراقبة وإدارة كمية السعرات الحرارية التي يحتويها غذاء الفلسطينيين محولين الأفراد إلى مجرد أجسام تفتح أفواهها لمن يطعمها، أي تهدئة هذه الأجساد. وستحاول هذه الورقة استعراض المساعدات الإنسانية والأثر الذي يتركه نهج المساعدات غير المسيس (مامداني، 2008) على المضطهدين. كما أن هذا الشكل للمساعدات يوضح كيف تلعب المساعدات الإنسانية دوراً في دفع الأمور إلى الحافة وتلوح بإمكانية عودة العنف إلى السياق العام للمجتمع مما يقود إلى تدمير مؤسساته ويفقدها دورها، لتصبح، على حد وصف ريتا جقمان[143]، عديمة الجدوى وبلا معنى لوجودها.

وإذا كانت سلسلة الدراسات المذكورة تسعى إلى تحليل أنماط التنمية السائدة، فإن هذه الدراسة تركز أكثر على خصوصية المساعدات الإنسانية وتسعى للوقوف أمام أنماط المساعدات الإنسانية الهادفة «للحد من المعاناة» «وإنقاذ الضحايا»، أي السكان في دول العالم الثالث الخاضعة للاستعمار. وقد انطلقت الورقة من فرضية أن المساعدات الإنسانية بنيت بالأساس على الفرضية البطريركية القاضية بأن العالم الثالث هو موضوع «للشفقة والإنقاذ» على عكس ما يفترضه منطق العدالة (مانجي كما اقتبسه سليم، 2002: 6). وبدلاً من التعامل مع السكان

143 Interview with Prof Rita Giacaman, ibid.

الأصليين بوصفهم مواطنين لهم كرامتهم وهم يخوضون معركتهم من اجل الحرية والخلاص من الاستعمار، فإن هذا النسق للمساعدات يتعامل معهم بمنطق فوقي بين الغربي الفاعل والسامي وغير الغربي الذي يعتبر ضحية ووضيعا بلا حول ولا قوة (اريكسون باز، 2005) بالتالي، فإن الأراضي المتلقية للمساعدات الإنسانية تبرز على مستوى العالم بوصفها مناطق «للشفقة والرعب» مما يحول دون تشكل حركة تضامن عالمية مع النضال ضد الاستعمار (قادري، 2011). كما أن الورقة هذه تسعى إلى تناول التقاطع ما بين المساعدات الإنسانية والاستعمار، حيث ترمي إلى استعراض آثار المساعدات الإنسانية على مقاومة الاستعمار.

ارتفاع حجم المساعدات الإنسانية: الانسان الغربي والآخر عديم الفائدة

سيكون من الضروري البدء بتتبع منحنى الارتفاع في المساعدات الإنسانية بوصفها فلسفة وسلسلة من العمليات وشكل من أشكال السلطة التي تلعب دورا في إبراز العديد من حركات النضال السياسي في العالم الثالث على مستوى العالم. فالارتفاع المذكور، والذي يطلق عليه البعض تسمية «نظام المساعدات الإنسانية العالمي»، تعود جذوره إلى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الذي تلاه (ليستر، 2002 كما اقتبسه نيار، 2010: 9) حيث استهدفت هذه المساعدات مجموعات الرهبان المسيحيين في أوروبا (وورتل، 2009:782)، دور الأيتام الأوروبية وكذلك الفئات المعدومة من السكان الأصليين في المستعمرات لتحسين ظروفهم المعيشية (نيار، 2010: 9). إلا أنني أرى هنا أن المساعدات الإنسانية تمتد في جذورها أكثر من ذلك لترتبط بوجود الإنسان والوكالة البشرية والمعاناة.

يتحدد نسق المساعدات الإنسانية نتيجة للعلاقة غير المستقرة بين مفهوم الإنسانية والنظرة الأبوية للبشر حيث يتم التعامل مع الفرد بوصفه موضوعا للشفقة وليس، كما هو مفترض، أن يعامل على أساس انه وكيل فاعل وقادر على العمل ضمن ظروفه (مامداني، 2008) وله حقوق كاملة. فمن جهة، لعبت هذه العلاقة المتوترة بين المفهومين، سالفي الذكر، دوراً في إبراز فلسفتين أو وجهتي نظر سياسيتين لعبت دوراً في إعطاء فكرة المساعدات الإنسانية شكلها الحالي، ومن جهة أخرى، وهو ما أريد أن أؤكد عليه هنا، أن هناك ازدواجية في التعامل تقف وراء نمط المساعدات هذه.

وبالإشارة إلى الفلسفتين الموجهتين واللتين تشكلان الأساس لنمط المساعدات الإنسانية، فإنهما، من جهة، توجه أخلاقي ليبرالي نحو مجموعة إنسانية من الغرباء، ومن الجهة الأخرى استجابة لمعاناة هؤلاء الغرباء، قائمة بالأساس على العمل الخيري السياسي (كالهوم، 2008: 74)، حيث يتم معالجة المعاناة عبر "المساعدات المادية" القائمة على أساس منطق الحق والقوة.

أما فيما يتعلق بالازدواجية التي تميز نمط المساعدات المذكور، فإن نسق المساعدات الإنسانية يقر أولاً بمعاناة الآخرين، لكن التعامل مع هذه المعاناة لا يحمل بعداً سياسياً، بل يقتصر على العمل الخيري والذي يطرح كبديل للخطاب السياسي التقدمي من خلال الفصل ما بين الحرمان والقوة المهيمنة. وهذا الوضع، يقود إلى حالة إشكالية تقوم على أساس أن المعاناة الإنسانية قابلة للمعالجة عبر تدخل أخلاقي بعيداً عن السياسة (مصدر سابق: 90- 91) متيحاً المجال أمام استمرار هيمنة القوة ونظام القمع.

أما التناقض الثاني الذي يتضمنه نموذج المساعدات الإنسانية فيتمثل في الهرمية (غير المعلنة) الناشئة بين الغربي الفاعل والمؤثر والسامي وغير الغربي الوضيع المتلقي للمساعدات (اريكسون باز، 2005). وهنا تتجلى الازدواجية في النظرة إلى العالم الثالث ولكن من خلال التعامل مع إنسان العالم الثالث بوصفه ضحية بحاجة للمساعدة بدل النظر

إليه بصفته إنساناً فاعلاً يتمتع بمجموعة من الحقوق الواجب احترامها وخاصة حقه في النضال من اجل التحرر. وفي الصفحات التالية، سأحاول، بنوع من الإيجاز، رسم ملامح الأساس الذي تبنى عليه المساعدات الإنسانية. فمن خلال استعراض الجهود الأوروبية التي بذلت في القرن الثامن عشر تحت شعار (تحضير) العالم، أسعى للإثبات أن العلاقة الهرمية ما بين الغربي المميز وغير الغربي، هي التي تشكل جوهر نموذج المساعدات الإنسانية وان النظرة للمساعدات الإنسانية تعيد حالياً إنتاج ذات الفكرة وتمنع بروز أي حركة تضامن مع نضالات شعوب العالم الثالث.

وعندما انطلقت المساعدات الإنسانية أواخر القرن الثامن عشر، برزت كجزء من العملية التي أطلق عليها كالهون "تحضير العالم" (2008: 76). وكانت بدايات انطلاق هذه العملية على شكل محاولات من المسيحيين لتوفير رعاية "محايدة" لجرحى الحروب (مصدر سابق: 76) وسرعان ما تطورت لترتبط بالعمل الخيري ورعاية الأيتام. أما في القرن التاسع عشر، فقد اقترنت فكرة المساعدات الإنسانية بالفكرة الاستعمارية التي تبنت "تحضير" الشعوب المستعبدة، كما أن بعثات التبشير المسيحية قد تبنت من جانبها فكرة تقديم المساعدات الإنسانية كما برزت أيضا إلى السطح، حركات الإصلاح الأخلاقي في أوروبا والتي نادت بتحرير الرق وتحرير العبيد (المصدر السابق: 76). كما يدعي كاليهون أن المساعدات الإنسانية كانت جزءاً من عملية العقلنة والتي فسحت المجال أمام بروز أشكال من الحكم الذي عمل على إنتاج النظام (مصدر سابق: 76). وفي ظل التناقض الذي تنطوي عليه عملية المساعدات الإنسانية، كما اشرنا أعلاه، وفي ظل استعراض القواعد المحافظة التي انطلقت منها فكرة المساعدات الإنسانية في القرن الثامن عشر، فإن فانيسا بوبافاك، تشير إلى أن تدفق المساعدات الإنسانية البريطانية جاءت تعبيراً عن الذعر من التغير السياسي الراديكالي وتعاظم دور الجماهير بعد الثورة الفرنسية (2010: 130). ومع مرور الزمن، تعزز هذا المنحى السياسي، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومع الارتفاع الكبير في عدد المهجرين خلال تلك الفترة، برز إلى السطح نمط جديد للمساعدات الإنسانية ووكالات جديدة عملت على ذلك وباتت جزءاً من الإستراتيجية الهادفة إلى إبقاء اللاجئين بعيداً عن أوروبا (هيندمان، 2000: 2). وقد قادت عملية "العقلنة" إلى بروز نظام من السلطة يتدخل حالياً في المساعدات الإنسانية وإدارة هذه العمليات عبر جيش من العاملين في مجال المساعدات (برومان ووايزمان، 2011). ومع إضافة بعد آخر لهذه العملية، هدف إلى التركيز على علاقة الذات مع الآخر والتي تحكم نموذج المساعدات الإنسانية وتحدد ملامح التناقضين اللذين ينطوي عليهما هذا النسق للمساعدات.

إشكالية الفصل بين المساعدات الإنسانية الأخلاقية والسياسة

«ومهما كانت الأهداف النبيلة، فإن أي عمل خيري لا يترافق مع تضامن سياسي، يؤدي إلى توسيع نطاق الظلم السائد وإطالة أمده» (برغوثي، 2011: 12).

تبنى فكرة المساعدات الإنسانية للحد من المعاناة، على أساس الادعاء أنها يجب أن تنفذ في سياق غير سياسي بمعنى أن تقدم خارج إطار أي عمل سياسي (فيلدمان، 2009: 32). ومن المهم هنا البدء بالإشكالية التي ينطوي عليها هذا الادعاء من خلال تناول المفاضلة بين النمط الخيري، والذي يشير إلى أنه من الممكن الحد من المعاناة دون التطرق إلى مناقشة بنى القوة والسياسة وأنظمة القمع، وبين الادعاء السابق بأن هناك افتراض بوجود حيز غير سياسي أو أخلاقي بحت للمساعدات الإنسانية.

أما هوغو سليم، فيذكرنا أن كلا من ماركس وانجلز وجها نقداً لاذعاً للأعمال الخيرية معتبرينها وسيلة للحد من المعاناة الاجتماعية، وأنها، والحال هذه، تهدف إلى التخفيف من "حدة الصراع الطبقي وبالتالي تضمن استمرار وبقاء

المجتمعات البرجوازية" (ماركس وانجلز كما اقتبسهما سليم، 2002: 2). ومن اجل فهم أعمق لإشكالية المساعدات الخيرية، فإن بوبافاك تميط اللثام عن الفكر المحافظ وراء هذه المساعدات. ففي كتاباتها، تشير الكاتبة إلى أن وليام ولبرفورس والذي عمل في مجال المساعدات الإنسانية في بريطانيا في القرن السابع عشر ونال شهرة واسعة عبر إنشائه للعديد من الهيئات الخيرية لمساعدة الفقراء، كان من المعارضين للفكر السياسي التقدمي وأبدى تقبله حتى للظلم الاجتماعي الذي كان سائدا في تلك الفترة (2010: 131). أما رفض ولبرفورس للعبودية فكان مبنياً على رفضه للظاهرة من منظور أخلاقي كونه اعتبرها خطيئة (المصدر السابق: 132). أما على مستوى نظرته الأكثر شمولية للعالم، فإن ولبرفورس يرى الهرمية المجتمعية والفقر "كظروف طبيعية" وافترض أن الأفراد قادرون على التعايش مع الظلم الاجتماعي وعدم المساواة (المصدر السابق: 132).

ما ورد أعلاه يشير إلى أن مشاكل العمل الخيري تتكرر في كل مرة، فهي عملية رد فعل أبوي وأخلاقي على الحرمان والاضطهاد، بدل أن تكون عملية سياسية. وبالتالي فإنها لا تقود إلى القضاء على نظام القوة المهيمن كما يفترض أن يحدث. وهذا يؤدي بدوره إلى إطالة أمد الظلم، كما أشار البرغوثي (2011). فالادعاء بإمكانية العمل خارج النطاق السياسي، قضية مثيرة للجدل خاصة في السياق الاستعماري حيث القوة والهيمنة تسيطر على المجتمع وعلى كافة المستويات. ففكرة العمل من خارج المجال السياسي يلقي بالغطاء على علاقات القوة وحقيقة الاستعمار والحقوق الثابتة للشعوب والتي، عادةً ما تتعزز في سياقات الاستعمار (سليم، 2002: 5). ولا يقف بها الأمر عند حد إخفاء ملامح ظروف الهيمنة فقط، بل تتجاهل أيضا عملية تقاطع هذه الظروف مع المساعدات الإنسانية.

العلاقة الهرمية بين الذات والآخر

التناقض الثاني يكمن في الهرمية التي تنتجها المساعدات الإنسانية. ويكفي هنا استعراض موجز لما كتبه جان بيكتت لإلقاء الضوء على الهرمية المذكورة. وكان الكاتب قد تناول المبادئ التي انطلق منها الصليب الأحمر وغيره من مؤسسات المساعدات الإنسانية خلال خمسينات القرن المنصرم إلى جانب تناوله مفاهيم الإنسانية، النزاهة، الحيادية، والاستقلال (وورتل، 2009: 780). وقد قامت فلسفة بيكتت على الدمج ما بين فكرة الإنسانية والمفهوم المسيحي للعمل الإنساني حيث يترادف مفهوم الإنسانية مع مفهوم العمل الخيري «أحبو جيرانكم» (المصدر السابق: 786). فبالنسبة لبيكتت، فإن العمل الخيري هو «السلوك الروحاني تجاه أبناء البشرية» (بيكتت، 1956، كما اقتبس في المصدر السابق). والتركيز هنا هو على الأنا المهيمنة: وهي الناجمة عن الأنا الأوروبية التي تشعر بالتفوق الأخلاقي، والتوجه لعمل الخير للآخرين. إلا أن السؤال المستعصي على الإجابة هنا: من يحدد أن هذا هو «الخير» الذي يحتاجه الآخرون؟

وأمام فلسفة بيكتت للمساعدات الإنسانية، تصمت بقية الفلسفات[144]. فهنا، نجد الإنسان الأوروبي المتنعم في حياته يقرر أن الجهود الجزئية للحد من المعاناة تسمو فوق مبادئ العدالة والجهود الرامية لوضع حد للظلم إلى الأبد. فالمواطن غير الأوروبي، في الحالة هذه، هو إنسان صامت لا يترك له المجال ليعبر عن مفهومه للخير الذي يناسبه ويحرم من حقه في التعبير عن ذاته والمطالبة بسيادة مفهوم العدالة. وهنا تبدو المطالب بتحويل إنسان العالم

144 Pictet places a higher premium on charity, depicting it as somehow being a superior arbiter of the good than justice. According to him "while justice gives to each according to his rights, charity apportions its gifts on the basis of the suffering endured in each case...It refuses to weight the merits and faults of the individual" (emphasis added, Pictet, 1956, quoted in ibid: 788).

الثالث إلى صامت وإبرازه كضحية بريئة، ومختلف عن الإنسان الأوروبي (تعزيز الأنا الأوروبية الايجابية)، وسيلة لضمان استعمار إنسان العالم الثالث إلى الأبد.

واليوم لا زالت نفس الفكرة تهيمن على نموذج المساعدات الإنسانية السائد، إذ يسعى لتعزيز العلاقة الهرمية ما بين الغربي «الخير» وغير الغربي عديم الحيلة والقوة والذي يحتاج لجهود الأول من اجل إنقاذه (اريكسون، باز، 2005: 109- 123). إلا أن المضطهدين في العالم الثالث يرفضون أن يكون هناك من يتحدث باسمهم أو يتصرف نيابة عنهم سواء بقصد إنقاذهم أو تطويرهم بدوافع عمل الخير وما إلى ذلك، وكما قال يوليوس نيير في عبارته الشهيرة: «لا يحتاج البشر لمن يطورهم، بل هم الوحيدون القادرون على تطوير أنفسهم» (كما اقتبسه كارمن، 1996: 206). فالنظرة الأبوية تحول الإنسان إلى موضوع للشفقة مما يتناقض مع مبدأ المشاركة ومبادئ الحقوق والعدالة. فهذا المنطق لا يترك للآخر مجالا للتعبير عن ذاته أو أن يدخل معه في حوار (بن حبيب، 1990: 119). وما عليك إلا أن تترك لهذا الإنسان المجال للعمل على حشد التضامن السياسي مع قضيته.

واليوم، فإن المساعدات الإنسانية تتحكم بإمكانية أن تنجح الشعوب المضطهدة في إبراز قضيتها العادلة على مستوى العالم. فمن خلال المساعدات الإنسانية ومحاولات منع الكوارث الإنسانية والحد من الفاقة، وسد رمق الأفراد، تؤدي جميعا إلى ازدواجية في النظرة لإنسان العالم الثالث وهي نظرة تتنكر لوجوده كإنسان، وتعترف بذلك الوجود في الوقت ذاته. فالمساعدات الإنسانية تخلق مشهداً من الشفقة يستحث كرم الناس لتقديم الدعم المالي (اريكسون باز، 2005: 122). ويتم عرض صورة للضحايا المحتاجين للمساعدة (وهي الصورة المستساغة في الوعي الغربي) كبديل للصورة الحقيقية لمواطني العالم الثالث كأصحاب حقوق إنسانية ووطنية مغتصبة (سليم، 2002: 11). وهذه الصورة للعالم الثالث وعملية "العطاء" تستبدل صورة بنى القوة الغربية والعالمية (كاليهون، 2008). فمن خلال إبرازهم بالصورة السالفة، والنظر إليهم باشمئزاز، يتم تقديم مواطني العالم الثالث باعتبارهم "غير كاملي الإنسانية" أو أنهم "لا يشبهوننا" مما يساهم في تعزيز النظرة الاستعمارية للعالم الثالث في أوساط الأوروبيين (سليم، 2002: 12). كما أن هذا يمنع الاعتراف بالأفراد من الشعوب الخاضعة للاستعمار بوصفهم بشراً لهم حقوق إنسانية ويتشاركون مع بقية الشعوب في الحق بالعدالة والحرية ضمن نظام عالمي موحد (قادري، 2011). وهذه المعيقات (الناجمة عن النظرة المذكورة) والهرمية الناشئة هي التي تمنع تشكل حركة تضامن عالمية مع حركة النضال المناهضة للاستعمار في العالم الثالث.

وفي الصفحات التالية، سنتطرق لتأثير المساعدات الإنسانية على الوكالة المناهضة للاستعمار وعلى النضال السياسي. صحيح أن العديد من المؤسسات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية قد باتت مؤخراً تتبنى معايير الحقوق والضغط والمناصرة، إلا أننا فيما يلي، سنتناول هذه المبادرات من زاوية راديكالية وما تشكله من تحد في وجه بروز حركة تضامن عالمية.

المساعدات الإنسانية في سياق الاستيطان الاستعماري: الانتفاضة الثانية وتسارع سياسة التهجير

شهدت الانتفاضة الفلسطينية الثانية المناهضة للاستعمار، والتي اندلعت أواخر أيلول من العام 2000، تسارعا في المحاولات الاستعمارية الإسرائيلية لتشتيت شمل الفلسطينيين والزج بسكان الأراضي المحتلة داخل معازل وجيوب متباعدة في الوقت الذي تكثفت فيه الممارسات الاستعمارية. وقد فرض على الفلسطينيين نظاماً جديداً تمثل في تفكيك وشرذمة الأراضي المحتلة (اوفير، 2010: 76). وقد تراوحت الممارسات الاستعمارية بين فرض الإغلاق والحصار، تقييد

حرية الحركة، حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم أو إلى الأسواق، إضافة إلى الزج بالسكان في جيتوهات ومعازل ضمن سلسلة من الباندوستانات والكانتونات. أما جدار الفصل العنصري، والذي شرعت إسرائيل ببنائه خلال حزيران من العام 2002، فقد شكل تكثيفا للممارسات الاستعمارية. وكوسيلة للتطهير العرقي ومصادرة الممتلكات، فإن الجدار المذكور يخنق العديد من التجمعات الفلسطينية وحتى يفصلها عن أراضيها ومصادرها الطبيعية كونه يصادر الأراضي لصالح الاستخدام الحصري من قبل اليهود. وفي اللحظة التي يكتمل فيها بناء الجدار حسب المخطط المعد لذلك، فإنه سيؤدي إلى محاصرة 270 ألف فلسطيني عبر الزج بهم في سبعة وعشرين معزلاً متباعداً ويحرمون في العديد من الأحيان من حق الوصول إلى الأسواق[145]. وقد أدت هذه الممارسات إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني بحيث لم يقتصر أثرها على تدمير المنتجات الصناعية والزراعية فقط (زيادة تكاليف الإنتاج وتعقيد المعاملات التجارية ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية أو الوصول إلى الأراضي) (كنفاني والبطمة، 2008: 38)، بل إن هذه الممارسات، تؤدي كذلك إلى القضاء على القدرة الإنتاجية الفلسطينية المحلية (المصدر السابق: 38)[146]. أما الآثار التي تتراكم من جراء هذه الممارسات، فتتمثل في حرمان الفلسطينيين من سبل الحياة وإفقارهم لدرجة أن نصف الفلسطينيين انحدروا تحت خط الفقر خلال العام 2004 (المصدر السابق: 38).

ولا بد من التعاطي مع الممارسات الجديدة في سياق المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي. فمنذ بداياته، سعى المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني لتهجير السكان الفلسطينيين الأصليين واستبدالهم بسكان يهود. ومنذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، وضعت إسرائيل نصب عينيها مجموعتين من الأهداف: أولا مارست سياسة عدوانية لاستعمار الأرض ارتكزت بالأساس على خطة الون الصادرة في العام 1967 والتي تقوم على «زيادة مساحة الأراضي الخاضعة لسيطرتها، تعزيز الأمن، وتقليل عدد العرب» (سيجال ووايزمان، 2003). وثانيا، وعلى المستوى الاقتصادي، سعت إسرائيل جاهدة وبشكل ممنهج لكبح جماح التطور الصناعي والزراعي الفلسطيني. فخلال عقد السبعينات والثمانينات من القرن الآفل، حاولت منع هذا التطور بالقوة وعبر مجموعة من الأوامر العسكرية (هنية، 2011) وحاولت تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سوق لمنتجاتها فقط (المصدر السابق). وقد تواصلت هذه السياسات خلال فترة أوسلو وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، منعت إسرائيل الفلسطينيين خلال فترة أوسلو من الاستفادة من 85% من مساحة الأراضي الرعوية والأراضي الزراعية الخصبة في الضفة الغربية (برنامج الغذاء العالمي، 2010:5) والتي تقع في الأراضي المصنفة (ج) والخاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية الكاملة.

وبالرغم من كون هذه المعطيات غير قابلة للمقارنة بشكل كامل، إلا أنها توفر لنا فكرة واضحة عن الدمار الذي تعرضت له عملية إنتاج الغذاء في فلسطين كنتيجة للممارسات الاستعمارية الإسرائيلية والإجراءات القمعية التي استهدفت قطاع الزراعة. ففي الفترة التي سبقت ممارسة إسرائيل لإجراءاتها المذكورة، أي قبيل اندلاع الانتفاضة

145 Palestinian Population Centres Between Isolation and Expulsion - Threatened Villages. The Grassroots Palestinian Anti-Apartheid Wall Campaign. http://www.stopthewall.org/downloads/pdf/ThreatenedvillagesFS.pdf

According to UNCTAD, as a result of Israel imposed shackles on the Palestinian economy, in 2009 the agricultural sector"s value added was as much as 47% below its level in 1999 (UNCTAD, 2011: 2).

146 According to UNCTAD, as a result of Israel imposed shackles on the Palestinian economy, in 2009 the agricultural sector"s value added was as much as 47% below its level in 1999 (UNCTAD, 2011: 2).

الثانية، فإن 70% من الاحتياجات الغذائية للفلسطينيين كانت تنتج محليا بالرغم من أن منتجات اللحوم والألبان كانت تستورد من الخارج (كنفاني والبطمة، 2008: 41). وإذا كان الفلسطينيون ذات مرة قد حققوا حالة من الاكتفاء الذاتي، إلى حد ما، فإنهم حاليا يعتمدون بشكل شبه كامل على المصادر الخارجية لتوفير احتياجاتهم، إذ يستوردون 96% من احتياجاتهم الأساسية والغذائية من الخارج حسب معطيات منظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء.[147]

وهناك معطيات أخرى تؤكد السابق وتقرع ناقوس الخطر. ففي العام 1997، بلغ عدد الفلسطينيين الذين تلقوا مساعدات إنسانية بما فيها المساعدات الغذائية، ما مجموعه مائتي ألف شخص (8.5% من مجمل السكان). وفي العام 2001، أي بعد بدء إسرائيل بإجراءاتها الاستعمارية القمعية المباشرة، قفز عدد الفلسطينيين المتلقين للمساعدات الإنسانية بشكل مخيف ليصل إلى 1.7 مليون فرد (ما نسبته 51% من المجموع الكلي لعدد السكان) (المصدر السابق: 40). وفي ظل كون المشكلة طويلة الأمد، وفي ظل كون الإجراءات الاستعمارية تؤثر على كافة مجالات الحياة في الأراضي المحتلة، فإن تقديرات برنامج الغذاء العالمي تشير إلى أن 50% من الفلسطينيين كانوا عاجزين عن توفير احتياجاتهم الغذائية في العام 2010، من بينهم 33% يعيشون حالة من انعدام الأمن الغذائي و17% منهم عرضة لفقدان الأمن الغذائي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2010: 5).

هذا الارتفاع المفاجئ في عدد الفلسطينيين العاجزين عن توفير احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الغذائية يؤشر على بروز مرحلة سياسية جديدة تصبح معها الحياة نفسها عرضة للخطر (فاكولت، 1990) نتيجة لنظام استعماري يسعى تدريجيا للزج بالفلسطينيين في جيتوهات وباندوستانات وسجون ضخمة مفتوحة، بحيث تتحول الأراضي الفلسطينية إلى ما يشبه المحميات مع تدمير لقدراتها الإنتاجية، كما هو الحال في قطاع غزة. وهنا، لا تصبح المجاعة نتيجة لظروف مؤقتة كحالة جفاف مثلا. فالحالة هذه تعبر عن ممارسات الاستعمار بحق السكان الأصليين والمتمثل أساسا بالرغبة في التخلص منهم، كما تتجلى في هذه الحالة العلاقة الوثيقة ما بين الممارسات الاستعمارية وتوجهات الرأسمالية النيوليبرالية للهيمنة على السكان الأصليين بشكل كامل والحد من قدراتهم على الإنتاج (مبيمي، 2011؛ قادري، 2011). وفي هذه الحالة، تبرز إلى السطح مفاهيم كالفقر والبطالة وسوء التغذية كنتاج لممارسات الاستعمار، وفي الواقع فإنها جميعا تشكل غطاءً لممارسات العنف الهادفة لتدمير السكان الأصليين وتشتيتهم وإلغاء وجودهم (مبيمي، 2011). وهنا، تبدأ قوة الاستعمار بالتحكم في حياة السكان الأصليين، حيث تتولى إدارة هذه الحياة بشكل كامل فإما أن تسمح بها، وإما أن تعمل تدريجيا للقضاء على حياة السكان الأصليين ودفعهم إلى حافة الموت (فاكولت، 1990: 138). ولا بد من اخذ هذه الظروف بعين الاعتبار لفهم عملية المساعدات الإنسانية للتحديد فيما إذا كانت تؤثر سلباً، تشكل تحدياً، أو تواطؤاً مع هذه الممارسات (اوفير، 2010).

الرد الدولي: مساعدات غذائية وعدم تسييس واقع الاستعمار

في العام 2002، وغداة الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية، بادرت مؤسسات المساعدات الإنسانية العالمية بالرد على ذلك. إلا أن هذه المؤسسات، لم تتناول جذور المشكلة المتمثلة في البنى الاستعمارية ونظام الفصل العنصري. وبدلا من ذلك، تدفقت المساعدات الإنسانية السخية لتبرز المشكلة وكأنها الخشية من تدهور الأوضاع الإنسانية إلى حافة

147 http://www.wfp.org/content/emergency-operation-occupied-palestine-territory-107740-emergency-response-high-food-prices-west-ban [accessed December 2010]

الهاوية بدل التعامل معها بوصفها مشكلة ناجمة عن «الاحتلال»[148]، وعليه، تم الترويج للحالة تلك بوصفها أزمة غذائية، أو سوء تغذية، أو الحاجة لتوفير القوت للفلسطينيين (اوفير، 2010: 77). فمن خلال صبغ القضية بصبغة أزمة غذائية أو سوء تغذية مزمن، تدفقت الكميات الهائلة من المساعدات الإنسانية وبالتالي تم إلغاء الصبغة السياسية للممارسات الاستعمارية الوارد ذكرها أعلاه في محاولة لإخفاء حقيقة الأمور. بالتالي، لعبت هذه المنهجية دورا في التأثير السلبي على نضال الفلسطينيين ضد الاستعمار. ولا يقف دور المساعدات الإنسانية عند حد إعادة تشكيل الأزمة، بل يتعداه لدرجة أن التركيز يصبح فقط على توفير المساعدات الإنسانية ضمن سياق يخلو من أي بعد سياسي ويركز فقط على الاحتياجات الآنية للسكان (سليم ، 2002: 10).

يمكن للمرء أن يرى فهم مؤسسات المساعدات الإنسانية للمشكلة. فبرنامج الغذاء العالمي والذي نشط خلال السنوات الأولى من الانتفاضة الثانية قبل أن يتحول لاحقا إلى منهج مؤسساتي، اختزل المشكلة التي يواجهها الفلسطينيون لتبدو وكأنها ليست إلا أزمة اقتصادية. وحسب برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للغذاء، فإن أسباب الأزمة (عدم توفر الأمن الغذائي) التي يواجهها الفلسطينيون تعود إلى التضخم الشديد الذي شهدته أسعار المواد الغذائية إلى جانب التدهور في الظروف المعيشية للسكان وعدم قدرتهم على التكيف مع الظروف الصعبة التي يعيشون فيها (برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة، 2009: 7). بالتالي، يتم التعامل مع الفقر وتدهور الظروف المعيشية للأسر (المصدر السابق: 6)، وإمكانية الوصول إلى الغذاء (ورقة الموقف الموحدة لمؤسسات الأمم المتحدة، 2011: 36)، بوصفها جميعا الأسباب الرئيسة لحالة انعدام الأمن الغذائي التي يعانيها الفلسطينيون. وهذا الوصف الضيق للمشكلة ينطوي على اختزالها لمستوى قدرة الفرد اقتصاديا على الوصول إلى مصادر الغذاء، وبالتالي تجاهل الأسباب البنيوية الناجمة عن وجود الاستعمار. وفي ظل هذه النظرة الضيقة للأمور، نجد الأمم المتحدة تتغنى بدور العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في الحد من آثار انعدام الأمن الغذائي خلال العام 2010 عبر برامج توزيع الغذاء السخية (الاحتياجات الأساسية والأغذية الطازجة)، توزيع الكوبونات الغذائية، وجبات خفيفة لطلبة المدارس، إلى جانب توفير الضيافة والوجبات للدورات التدريبية، ومبادرات العمل مقابل الغذاء (ورقة الموقف الموحد لمؤسسات الأمم المتحدة، 2011: 13). ومن وجهة النظر الاقتصادية الضيقة هذه، فإن الحل لمشكلة عجز الأفراد عن الوصول لمصادر الغذاء، يكمن في توزيع المساعدات الغذائية عليهم. وبالتالي، فإن الأسباب الحقيقية للمشكلة، والمتمثلة بوجود الاستعمار، تبقى دون معالجة وما تلبث تتعمق. وفي العام 2010، قام برنامج الغذاء العالمي بتوفير الغذاء لما يقرب من 1.7 مليون شخص فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى الستمائة ألف لاجئ والذين يتلقون مساعدات غذائية عن طريق وكالة الأمم المتحدثة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا). وعليه، يكون عدد الفلسطينيين الذين تلقوا المساعدات الغذائية قد وصل خلال ذلك العام إلى ما يقرب من المليوني شخص (معهد ماس، 2011: 5).

وإذا ما أخذنا الأرقام سالفة الذكر بعين الاعتبار، يتضح لنا حجم عمليات المساعدات الإنسانية حاليا. وبالتالي، يتضح لنا دور المساعدات الإنسانية في تشكيل النظرة العالمية للقضية وفهم ظروفها. بالتالي، نرى كيف يمكن لوكالات المساعدات الإنسانية أن تتحكم بفهم الآخرين للقضية وحقيقتها (كوثري، 2002: 152). ومما لا شك فيه أن المساعدات الإنسانية ساهمت في توفير الغذاء الصحي للأسر في ظل محاولات الاستعمار لتأزيم ظروفها المعيشية. إلا انه في المقابل، تؤدي المساعدات الإنسانية إلى تركيز الاهتمام على الاحتياجات الآنية والرد عليها من زاوية العمل

148 Jean Ziegler, the UN special rapporteur on the right to food to the UN secretary general, quoted in Ophir, 2010: 77.

الإنساني، وعليه فإن اختزال القضية إلى أزمة اقتصادية فقط يخلق خطابا مختلفا يؤثر على فهمنا للمشكلة الحقيقية وبالتالي فصلها عن سياق الاستعمار الذي يشكل السبب الحقيقي لها. وهذا بدوره يفرض علينا رؤية مضللة تعتمد على النظر إلى معاناة الأفراد تحت الاستعمار واحتياجاتهم الاقتصادية الطارئة دون النظر إلى القضية بشموليتها وبوصفها استعمارا للسكان الأصليين. بالتالي تصبح المشكلة في الإجراءات البيروقراطية التي تعترض الحلول المقترحة وليس في جوهر القضية ذاتها.

مؤسسات المساعدات الإنسانية كأدوات لإدارة شؤون الخاضعين للاستعمار

نحن لا نواجه مشكلة قصيرة الأمد، كالجفاف مثلا. فمن ناحية زمنية، ففي ظل استعمار طويل الأمد، كما هي حالتنا، فإن المساعدات المؤقتة لن تقود إلى تخفيف المأزق الذي يعيش فيه الناس والجوع وفقدانهم لأراضيهم. وحده التدخل للضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها ومعالجة جذور المشكلة، سيضع حدا لمعاناتنا[149].

وبدلا من الضغط على إسرائيل لإنهاء ممارساتها الاستعمارية والعنصرية، فإن المساعدات الإنسانية الهائلة التي تدفقت على الضفة الغربية في العام 2002 وتدفقت لاحقاً على قطاع غزة، خلقت بنية جديدة تولت إدارة أمور الخاضعين للاستعمار. وفي ظل الوصف الوارد أعلاه وعمليات المساعدات الإنسانية الضخمة، لن يكون من المبالغ فيه وصف برنامج الغذاء الإنساني الضخم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بكونه شكل من أشكال الإدارة ذات السيادة الكاملة وان مؤسسات المساعدات الإنسانية باتت تمتلك سلطة موازية للسلطة الفلسطينية. وحسب اوفير، فإن هذا الشكل من الحاكمية الذي تمثله مؤسسات المساعدات الإنسانية يلعب دورا في جعل الأفراد مرئيين، يمكن وصف أوضاعهم، ويمكن تحليل ظروفهم وبالتالي التنبؤ بتوجهاتهم المستقبلية والتعاطي معها بشكل وقائي (2010: 62). من خلال عملها على توزيع المساعدات الإنسانية، فإن المؤسسات العاملة في هذا المجال تشكل نظاما فعليا من القوة والمعرفة. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلقت سلطات مؤسسات المساعدات الإنسانية طبقات جديدة، نوعاً جديد من المعرفة، ونظاماً شمولياً جديداً يراقب عدد السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد ويحدد كذلك مستويات الأمن الغذائي والفقر (معهد ماس، 2011).

وهنا، لا بد من الوقوف أمام ملاحظتين أود طرحهما، الأولى، أن هذا النظام يدفع إلى العيان الخطر القائم، حيث وبالإشارة إلى ما ورد أعلاه، أرى أن خطر الاستعمار يطال الحياة نفسها. ويتمثل هذا الخطر في تحويل القضية السياسية إلى مسألة تقنية تتعثر بالبيروقراطية السائدة (فيرغسون، 1994) مما يحولها إلى مسألة محايدة تتعلق بكمية الغذاء المتاح للفلسطينيين وإدارة شؤون المطبخ.

ثانياً، فإن سلطة المساعدات الإنسانية تشكل قوة تأديبية تسعى لاحتواء الآثار التدميرية الناجمة عن الاستيطان الاستعماري. أما الوسيلة التي تعتمدها لتحقيق ذلك، فتتمثل في محاولة حماية المنظومة الأخلاقية في ظل هذه الظروف. وفي ظل النظام البيروقراطي الذي يحكم عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية والتي تعود جذورها إلى الازدواجية التي تحكم عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية، فإنها تتناقض مع الفكر السياسي الراديكالي ولا تتعامل مع إنسان العالم الثالث بوصفه وكيل فاعل وله حقوق. ومن خلال المساواة بين من يستحقون الشفقة واؤلئك الذين يعانون دون حول ولا قوة، فإن هذه القوى (تعاقب) قوى الاستعمار، من خلال اخذ المسئولية على عاتقها لتشكيل وكالة مناهضة للاستعمار، وتظهر السكان الأصليين كمجموعة ضعيفة بلا حول ولا قوة.

149 Interview with Sami Khader, ibid.

وسيتم فيما يلي تناول كل نقطة من هذه النقاط بشكل موجز. ومن اجل التأكد من وجود نظام السيطرة في أوساط مؤسسات المساعدات الإنسانية، يكفي المرء استعراض الأدوات والوسائل التي تعتمدها هذه المؤسسات في الإشراف على أدائها مما يخلق قانوناً اجتماعياً عالمياً جديدا. وفي العام 2003، مباشرة بعد بدء تدفق المساعدات الإنسانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، قامت منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي بأول دراسة مفصلة حول مستوى الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث عملت ذات الدراسة وللمرة الأولى بتصنيف وتحديد مستويات الأمن الغذائي (كنفاني والبطمة، 2008: 41). ومنذ ذلك الحين، برز إلى السطح نظام جديد يتكون من طبقات جديدة، مؤشرات ومعايير قياس، مراقبة دائمة، تحديد النظام الغذائي اليومي للفلسطينيين ومدى إنفاق العائلات على الغذاء وكذلك معايير لتحديد مستويات الفقر(انظر/ي على سبيل المثال: منظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء وبرنامج الغذاء العالمي ومعهد ماس2011). كافة هذه المؤشرات والمعايير ما هي إلا جزء من نظام جمع المعلومات الجديد والذي يراقب عدد السعرات الغذائية الداخلة إلى جسم الإنسان الفلسطيني. وكما اشرنا، فإن هذا النظام يدفع إلى العيان خطراً جديداً يتهدد الحياة نفسها (فاكولت، 1990)، أو كما وصفه اوفير: تهديد بكارثة وشيكة (2010:74). ومع ذلك، وبدل من تسمية هذا الخطر بخطر سياسي، فإن نمط المساعدات الإنسانية القائم حاليا يحوله إلى مجرد مشكلة بيروقراطية حيث يتم إبراز المعدمين في هذه الحالة بوصفهم الأكثر تضررا من هذه الظروف وبأمس الحاجة لتدخل إنساني لإنقاذهم.

في العام 2011، بلغت قيمة المساعدات الغذائية ضمن عمليات مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ما قيمته 204 مليون دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 183 مليونا في العام الذي سبق (معهد ماس، 2011: 1) حيث استهدفت هذه المساعدات الأفراد ممن يعيشون في ظل أزمة خانقة أو أولئك القاطنين في الأراضي التي لا تغطيها عمليات السلطة الفلسطينية، وخصوصا اللاجئين. وقد باتت برامج المساعدات الاغاثية تشكل بديلا للأنشطة الاغاثية التي يفترض أن تنفذها السلطة الفلسطينية، كما باتت هذه البرامج تشكل مكوناً رئيساً من مكونات نظام الرعاية الاجتماعية (كنفاني والبطمة، 2008: 42). وفي ظل الاعتماد الكبير للسلطة الفلسطينية على التمويل الخارجي، فإن نظام المساعدات الغذائية دفع وزارة الشؤون الاجتماعية إلى تبني منهج المساعدات الخيرية بدلاً من منهج الإعانات الاجتماعية، حيث تستهدف بأنشطتها الأفراد المعدمين لتوفر لهم الغذاء أو بعض المساعدات النقدية المتواضعة في بعض الحالات[150]. وفي العادة، فإن نظام المساعدات الخيرية، يستهدف الأفراد المعدمين على العكس من نظام الرفاه الاجتماعي الذي يقوم على مبدأ الحقوق الاجتماعية. وبالتالي، فإن نظام العمل الخيري الذي تتبناه السلطة الفلسطينية يثبت أن الأفراد هم الضحايا ولا بد من التدخل من زاوية العمل الإنساني لإنقاذهم[151].

وقبل الخوض في تفاصيل الآثار التي تتركها سلطة المساعدات الإنسانية على المقاومة الوطنية، من الضروري التساؤل حول إذا كان الهدف من هذه المساعدات هو حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وبقائهم على قيد الحياة، وما هو دور المساعدات الإنسانية في فرض السيطرة على الأفراد وإدارة شؤونهم؟ البعض يرى هنا أن المساعدات الإنسانية تعمل على منع وقوع كارثة إنسانية إلا أنها في النهاية تصبح هي ذاتها كارثية (اوفير، 2010: 65). إلا أن الواقع الحقيقي أن المساعدات الإنسانية تلعب دورا في إبقاء الأفراد المستهدفين بها على قيد الحياة (آجامبين، 1998). ومن خلال الازدواجية في التعامل، الإقرار بمحاولات الاستعمار للتطهير العرقي للسكان الأصليين والرد على

150 Interview with Khalid Barghouti, Deputy Director Poverty Alleviation Unit, Ministry of Social Affairs, Ramallah October 2nd, 2011.

151 Interview with Prof. Rita Gicaman, ibid.

هذه الممارسات بتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للخاضعين للاستعمار واللازمة للبقاء على قيد الحياة، فإن سلطة المساعدات الإنسانية تدفع بالأفراد للبقاء عرضة لهذه المخاطر (طبر، 2012) ولا تحقق شيئاً سوى المحافظة على بقاء السكان الأصليين على قيد الحياة في ظروف لا فرق بينها وبين الموت[152].

«إنقاذ» الإنسان: شل المقاومة المناهضة للاستعمار وتغييب الموضوعية

حيز المساعدات الإنسانية والذي ينتجه العاملون في هذا المجال، ويشكل في الوقت ذاته نطاق عملهم، لا يشكل مكانا للتدخل الإنساني فحسب، بل مكانا يعيش فيه بعض الأفراد سواء نتيجة لكونهم ضحايا، أو أنهم لا يستحقون الاهتمام (فيلدمان، 2009: 32).

سننتقل الآن لتناول كيفية تفكيك المساعدات الإنسانية للوكالة المناهضة للاستعمار. وفي العادة، فإن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية يدعون أن تدخلهم حيادي وأنهم يقومون بعملهم من منطلق أخلاقي للحد من المعاناة خارج إطار السياسة. أو يدعون أن المساعدات الإنسانية، كالمساعدات الغذائية مثلاً، هي شكل من أشكال الصمود كونها تسهم في توفير الاحتياجات الأساسية للمستهدفين مما يعطيهم المساحة في الحالة هذه للقيام بدور ما (من الناحية النظرية، مواجهة العلاقات غير المتكافئة)[153]. إلا أن هذه الادعاءات، تفترض أن هناك دوافع نبيلة وراء المساعدات الإنسانية كما أنها تتجاهل الدور الذي تلعبه المساعدات الإنسانية في تشويش دور وكالة مناهضة الاستعمار. فهم يتجاهلون حقيقة أن دمج الأفراد في مشاريع التنمية أو تزويدهم بالمساعدات الإنسانية يعتبر شكلاً من أشكال القوة والتحكم (كاثوري، 2002: 142). ومنذ البداية، أشرت إلى أن نسق المساعدات الإنسانية يقوم على أساس العلاقة الفوقية بين الأنا الغربية والآخر السلبي. وكما أشرت، فإن هذا السياق لا يتعامل مع الآخر بوصفه وكيلاً فاعلاً له حقوق. بل يتم التعامل معه بوصفه سلبياً، ضحية بريئة، وبالتالي من المفترض أن يتقبل بإذعان كل ما يقدم له. وهذا يمثل ممارسة للقوة بحق الأفراد مما يؤثر على هؤلاء المفترض أن لديهم كافة الدوافع لمقارعة علاقات القوة القائمة وعليه، يتم إضعافهم بدل تمكينهم لمواجهة العلاقة الهرمية المفروضة عليهم (النص بالخط المائل مقتبس من المصدر السابق، 143). أما كيف تعمل المساعدات الإنسانية على إضعاف الأفراد، فهو ما سأتناوله أدناه.

«إذا أهنت أحداً، فسيرد عليك بنفس الطريقة»

خلال الانتفاضة الأولى، أعرب العديد من النشطاء الفلسطينيين والقادة الشعبيون والمثقفون، عن رفضهم المطلق لمبدأ المساعدات الخيرية. فقد اعتبروا أن هذا النهج هو وسيلة لتفكيك حالة الاستقلال التي يتمتع بها الفلسطينيون (دقاق، 1988: 318) كما أنها اعتبرت انتهاكا لكرامة الفلسطينيين وقد تؤثر سلباً على إرادتهم الجماعية (الديك، 1988: 315). أما اليوم، فإن سلطة المساعدات الإنسانية باتت تشكل واحدة من بنى الحكم في المجتمع الفلسطيني

152 See for instance the Humanitarian Country Team (HCT) in the oPt"s humanitarian response plan for area C, presented to the Israeli occupation forces in January 2010. While the HCT recognized the "worrying trends regarding displacement of Palestinians in Area C" (OCHA, 2011: 2), in the absence of political will on the part of western donors to pressure Israel to end its ethnic cleansing of area C, the HCT"s plan aims to access to "minimal amount of water for vulnerable communities, providing safe access to primary education for children, and allowing basic shelter, at a minimum, to be weatherproofed. The plan also calls for a moratorium on all demolition in Area C" (ibid: 19).

153 Interview with Khaled Barghouti, ibid.

والتي إلى جانب المساعدات النقدية التي تقدمها السلطة الفلسطينية، تحول الأفراد إلى عاجزين ومتلقين فقط للمساعدات. وهذا النمط استبدل عملية الحراك الوطني الجماعي التي ميزت الفلسطينيين في عقد السبعينات من القرن المنصرم والتي شكلت المحفز للانتفاضة الأولى حيث تميز الحراك الجماهيري بكونه تطوعيا لتؤكد رغبة الفلسطينيين بتحقيق الاستقلال الذاتي كأولوية. وقد ساهمت هذه الحركة في التقنية لطاقات الأفراد باتجاه العمل التطوعي، كاستصلاح الأراضي أو تأهيل الطرق وبالتالي الدمج ما بين احتياجات السكان الاقتصادية- الاجتماعية الأساسية وتعزيز الوعي الوطني المقاوم. وكما تشير ليزا تراكي، فإن الحركة المذكورة رفضت جملة وتفصيلا البنية الهرمية والسلوك اللا ديمقراطي الذي يميز عمل المؤسسات الخيرية، حيث أطلقت على هذه الحركة تسمية «اطر الديمقراطية الجماهيرية» لتميزها عن مؤسسات العمل الخيري (1989: 62). وهذه الحركة هي التي مهدت الطريق أمام ولادة القيادات النسوية والشبابية والعمالية (المصدر السابق: 60).

وعلى النقيض من هذا النموذج الوطني، فإن وكالات المساعدات الإنسانية، بما فيها الاونروا، تركز على الأفراد بوصفهم الفئة المستهدفة تاريخيا بالمساعدات الإنسانية. وتتجاهل هذه الوكالات حقيقة أن مساعداتها تؤدي إلى إضعاف الأفراد وليس تمكينهم كونها تحولهم إلى سلبيين ومتلقين للمساعدة ليس إلا حيث نجدهم ينتظرون رحمة وكالات المساعدات الإنسانية البيروقراطية (طبر، 2012). فالوكالات المقصودة تتصرف نيابة عن الأفراد محولة إياهم إلى متلقين للمساعدات بلا حول ولا قوة (كارمن، 1996: 2) ولا تتيح لهم المجال للتعبير عن ذاتهم ونضالهم. فالمؤهل لتلقي المساعدات هو فقط الضحية والضعيف، وبالتالي تدفع بالخاضعين للاستعمار للتكيف مع ظروفهم والاستسلام للقهر. كما أن هذه القوة التي تتمتع بها وكالات المساعدات الإنسانية تعمل على تفكيك الوكالات المناهضة للاستعمار ومؤسسات الشعوب المضطهدة ليخلو لها المجال كمؤسسات فاعلة وحيدة.

وفي مقابلة أجريتها مع لاجئة من مخيم جنين حول المساعدات الإنسانية التي قدمتها لهم الاونروا بعد تدمير المخيم من قبل الجيش الإسرائيلي في العام 2002، أعربت هذه السيدة عن إحباطها واستيائها من التعامل مع الفلسطينيين بوصفهم أناس يحتاجون للمساعدة فقط:

«على الاونروا أن تتوقف عن تحويلنا إلى شحاذين ولا تنظر إلينا إلا بعين الشفقة. ومن اجل حل قضية اللاجئين، لا بد أن تفهم الاونروا ظروف الناس وقضيتهم. الاونروا لا تكترث بتحسين الظروف أو تلقي بالا لاهتمامات اللاجئين. ومنذ نصف قرن، لا تزال الاونروا كما هي ولم تتطور. ولا بد أن تغير الاونروا من شكل علاقتها مع اللاجئين ونظرتها إليهم»[154].

الاقتباس الوارد أعلاه يشير بوضوح إلى القيود التي تفرضها مؤسسات المساعدات الإنسانية على الأفراد. من خلال قولبة الأفراد في إطار كونهم سلبيين، ومتلقين للمساعدات الإنسانية، فإن صفة المستحقين لها هي الأهلية للشفقة ضمن معادلة المساعدات الإنسانية. وهذه هي الحالة التي يدفع إليها مجموعات البشر ممن يمتلكون قضية عادلة وبالتالي إنكار دور وكالتهم وحقهم للظهور كأصحاب حق وتقديم الدعم لنضالهم. فالمساعدات الإنسانية تحول المتلقين لها إلى جموع من المتسولين ليس إلا. وقد أكدت هذه الحقيقة المهندسة هداية نجمي والتي عملت مع الاونروا على احد مشاريع البناء التي نفذتها وكالات الأمم المتحدة، حيث تشير إلى أنه ومن خلال المساعدات الإنسانية يزج بالمضطهدين في خانة الإهانة، حيث يعود ذلك بسلسلة من الآثار السلبية على الإنسان:

154 Interview with female refugee, whose house was partially destroyed during Israel"s invasion, Jenin camp, February, 22 2007.

«إذا أهنت شخصاً ما، فلن يرد الإهانة إلا بالإهانة. إذا عاملت الأفراد من زاوية العمل الخيري وأنهم ينتظرون عطاياك، فمن الطبيعي لجوؤهم لممارسة العنف ضدك، أو ببساطة استخدام العنف للحصول على احتياجاتهم»[155].

ما ورد أعلاه يشير إلى أن رد الأفراد المضطهدين عليك، سيكون بنفس طريقة تعاملك معهم، فإذا أهنتهم ولم تتعامل معهم بوصفهم فاعلين وأصحاب حق أو تعاملت معهم بوصفهم مستحقين للعمل الخيري والشفقة فقط، فسيكون ردهم عليك بذات الأسلوب. كذلك فإن سلطة المساعدات الإنسانية ستدمر نموذج الوكالة الخاص بالمضطهدين وتبرزهم بصورة سلبية محولة إياهم إلى «مجموعة من الجياع المعتمدين على الآخرين ليوفروا لهم بعض القوت» (كنفاني والبطمة، 2008: 44). وليس السبب في ذلك كون المضطهدين ساذجين أو ضعفاء، بل لأن سلطة مؤسسات المساعدات الإنسانية تمتلك القدرة على المنح أو الحرمان، فهي التي تحدد المؤهل لتلقي المساعدة وتحدد المعايير التي تفقد شخصا ما مثل هذه الأهلية وتطبق ذلك حتى على الجوعى أنفسهم. ومن خلال تحويل الأفراد إلى سلبيين على النقيض من دورهم الفاعل في قضيتهم، فإنها تحدد الارتباط ما بين الوكالات المحلية المناهضة للاضطهاد وتدمر نماذج الوكالات المحلية الخاصة بالمضطهدين.

من جانبه، نجد فؤاد أبو سيف، من لجان العمل الزراعي، يصف بشيء من الدقة، حالة التحول التي شهدها المجتمع الفلسطيني بعد تدفق الكم الهائل من المساعدات الإنسانية بداية من العام 2002، حيث يقول:

«الأمن الغذائي هو النمط السائد ضمن المساعدات الإنسانية حاليا. وقد لمسنا اثر هذا النهج على المزارعين الذين عملنا معهم وكيف بدأت أوضاعهم تتغير منذ العام 2000. فقبل بدء هذه المساعدات، اعتدنا استقبال المتوجهين إلينا لتلبية احتياجاتهم، كما عملنا أيضا مع المزارعين البسطاء لتنميتهم. أما بعد البدء بتنفيذ برنامج المساعدات الغذائية الطارئ، تغير تفكير المستفيدين تماما، إذ باتوا يعتبرون أنفسهم «أصحاب حق» في هذه المساعدات، حتى لو كان لديهم مصدر رزق آخر أو كانوا عمال. فقد أصبح الناس متسولين، ولا يسعون إلا إلى مصادر المساعدات»[156].

ويمضي أبو سيف في حديثه ليشير إلى كيفية لعب المساعدات دورا في تنشئة الأفراد:

«برامج العمل مقابل الغذاء، فعالة من جهة، وهدامة من الأخرى. فلم يعد احد يعمل في الأرض إلا إذا كان هناك مقابل من المساعدات... فقد أصبح المزارعون يتوجهون إلى الأراضي للقيام بأي عمل غير ذي جدوى كون هدفهم هو تحقيق الأهلية لتلقي المساعدات (بعض الزيت أو الدقيق وما شابه) وليس العمل الحقيقي لتنمية أراضيهم والانتفاع منها. وفي الكثير من الأحيان، عزف الأفراد عن مواصلة العمل في الأراضي بمجرد انتهاء البرنامج. فالمشكلة، هي تعويد الأفراد على أن هناك مقابل لعملهم، وبالتالي لن يعملوا أبدا دون توفر هذا المقابل»[157].

وكما ورد أعلاه، فإن سلطة المساعدات الإنسانية تفرض على الأفراد عادات وسلوكيات جديدة وتصنفهم إلى مؤهلين وغير مؤهلين. كما عملت على تفكيك القيم التي ميزت المجتمع الفلسطيني خلال الانتفاضة الأولى وتفكيك مفاهيم كالعمل التطوعي والاعتماد على الذات وحولت الأفراد إلى منتظرين للمساعدات الخيرية، أو مستعدين للعمل فقط إذا كان هناك في المقابل مساعدات، حيث يؤكد فؤاد أبو سيف على هذا المنحى قائلاً:

155 Interview with Hidaya Najami, Project Architect, Jenin Camp Reconstruction Project, February 26, 2007.

156 Interview with Fuad Abu Saif, Programmes Director, UAWC, Part one, Ramallah, August 8, 2011.

157 Interview with Fuad Abu Saif, Programmes Director, UAWC, Part one, Ramallah, August 8, 2011.

«اعتدنا خلال الانتفاضة الأولى على تنفيذ الأعمال التطوعية في القرى بمشاركة المئات من المتطوعين. واليوم، إذا ما وجهت دعوة لتنفيذ عمل تطوعي، تنهال عليك الأسئلة حول المقابل الذي ستقدمه، حيث أدى ذلك إلى تدمير مفهوم العمل التطوعي على مستوى المجتمع بحيث لم يعد العمل التطوعي ذا قيمة ويحتل مكانة في الوعي الجماعي الفلسطيني»[158].

بكلمات أخرى، نجد أن نمط المساعدات الإنسانية يحطم نموذج المقاومة الوطنية ويفرض منظومة جديدة من العادات تتميز بتعزيز الاتكالية على الآخرين وفرض السيطرة المطلقة على الأفراد. من جانبه، فإن خالد البرغوثي، من وزارة الشؤون الاجتماعية، يشير إلى أن العائلات خلال الانتفاضة الأولى عملت على إنتاج احتياجاتها الأساسية حيث اعتمد الأفراد على أنفسهم مما شكل مصدر قوة لهم[159]. وفي ظل غياب أي سلطة وطنية قوية، لعبت المساعدات الإنسانية دوراً في تفكيك هذا النموذج وقضت على روح العمل الجماعي (دكس، 1988). والوم:

«تغيرت المعايير وهذا اثر بدوره كثيرا على الأفراد. ففي الماضي كان الأولوية الأولى تعطى لتحقيق الاستقلال، الاعتماد على الذات، والمقاومة. أما اليوم، فالفقراء باتوا هدفا لتوفير الغذاء لهم»[160].

وهذا يدمر الأفراد، كما يشير أبو سيف:

«إذا قدمنا المساعدة لمزارع ما لمدة ستة أشهر، فإننا نعلمه الاتكال على الآخرين لتوفير احتياجاته الغذائية بدل أن يبادر لمواجهة الظروف المفروضة عليه كشكل من أشكال الصمود والمقاومة».

وبدلاً من التأثير سلبياً على السكان باستخدام المساعدات الإنسانية، فإن اتحاد لجان العمل الزراعي يعمل على:

مساعدة المزارعين على الوصول إلى الأراضي والمصادر مما يوفر لهم إمكانية الاعتماد على الذات وتوفير مصادر دائمة للغذاء.

وفي ظل عدم توفر حركة منظمة قادرة على تنظيم الأفراد القاعديين، ستبقى المساعدات الإنسانية ماضية في تفكيك المجتمع لقدرتها على إعادة تشكيل المجتمع ككل كما يوضح ذلك مدير اتحاد لجان العمل الزراعي في الجفتلك:

«المشكلة الأولى التي تعترض عملنا هي الاحتلال الإسرائيلي، ولا نريد أن نتحول إلى متسولين، فمشكلة المساعدات الغذائية أنها تبدأ بالتحكم بنا تدريجياً. كما أن السكان يشرعون بالتوجه صوب وزارة الشؤون الاجتماعية طلبا للإعانات. وأنت بحاجة إلى وعي سياسي ناضج لضمان البقاء مستقلا وعدم الاستسلام للحالة التي تفرضها المساعدات الإنسانية من إتكالية وسلبية. وقد اتضح لنا أن أكثر الأفراد تأثرا بهذه الحالة، هم اؤلئك الذين يفتقدون الوعي السياسي الكافي»[161].

وهناك آخرون، ومن بينهم فتحي خضيرات، احد النشطاء الجماهيريين في غور الأردن، يعتبرون أن بعض المتلقين للمساعدات الإنسانية يسعون لاستغلال المؤسسات التي تقدم لهم المساعدة لإدراكهم أن هذه المؤسسات لا تتعامل معهم بطريقة داعمة لنضالهم ضد الاستعمار والتمييز العنصري:

158 Interview with Fuad Abu Saif, Part two, ibid.

159 Interview with Khaled Barghouti, ibid.

160 Interview with Khaled Barghouti, ibid.

161 Interview with Hussein Eidi, UAWC, Jiftlek, August 11, 2011.

«بدأ الناس بالعمل على خداع هذه المؤسسات أو استغلالها بعد إدراكهم أن وجودها لا يكترث أبدا باهتمامات الفلسطينيين ولا يعيرها أي اهتمام. فالناس هنا باتوا على وعي تام أن هذه المؤسسات لا تعمل أي شيء لمناهضة الاستعمار. فالمؤسسات الاغاثية الدولية ومن بينها اوكسفام، لا تسعى لدعم صمودنا في غور الأردن ولا تبادر لدعم نضالنا العادل ضد الاستعمار، فقد بات الفلسطينيون على يقين تام أن هذه المؤسسات لا تحترم قضيتنا العادلة وحقوقنا الوطنية ونضالنا من اجل الحرية»[162].

انتاج الضحايا

يعود السبب في عدم عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية على فتح المجال أمام شعوب العالم الثالث للتعبير عن حقوقها ونضالها، لكون هذه المؤسسات تستهدف في أنشطتها الضحايا فقط. ففي الحالة هذه، يتحول إنسان العالم الثالث إلى صامت وسلبي ومتلق للإعانات فقط، حيث تؤكد ريتا جقمان على ذلك حين تقول:

"في ظل هذا النسق على مستوى العالم، علينا أن نغمض أعيننا أمام واقع الاستعمار المفروض علينا، وعلينا أن نكون حياديين، أو علينا أن نظهر بثوب الضحايا لنلفت الانتباه إلينا ونتلقى المساعدات"[163].

وكما تشير جقمان، فعلى المضطهدين لعب دور الضحايا (كوثري، 2002: 149) لتصبح لهم قيمة ويدخلون ضمن أعداد المستهدفين والمستحقين للشفقة (فيلدمان، 2009: 31) من وجهة نظر مؤسسات المساعدات الإنسانية. أما إذا لم يظهروا بصفتهم ضحايا بريئة أو تنطبق عليهم المعايير التي تضعها مؤسسات المساعدات الإنسانية ليدرجوا ضمن المجموعات المستحقة للمساعدات (المصدر السابق: 31)، فإنهم يفقدون حقهم في تلقي المساعدات. وهذا النمط بحد ذاته، يشكل حالة من استعمار الشعوب المضطهدة ووكالاتهم الوطنية المناهضة للاستعمار. فالمجموعة الوحيدة التي تستحق المساعدة، هي المجموعة التي «تعاني بصمت وبلا حراك» (المصدر السابق: 31). وفي اللحظة التي يتمرد فيها المضطهدون على هذا الدور وتتوقف معاناتهم ويبادرون إلى العمل على حماية حقوقهم الوطنية ومقاومة الاستعمار، يفقدون حقهم في تلقي المساعدات كما حصل مع الفلسطينيين بعد انتخابهم لحركة حماس في انتخابات ديمقراطية في العام 2006 (المصدر السابق: 31).

وقد وجهت دراسة تحليلية لنمط المساعدات الإنسانية في فلسطين، نقدا لاذعاً لتوجه المؤسسات العاملة على ذلك لتحويلها الفلسطينيين إلى ضحايا صامتة. ومن بين الجوانب التي انتقدت في هذا السياق، عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية على منع الأفراد من المبادرة لمناهضة الظلم المفروض عليهم من الاستعمار، أو العمل على تحقيق الاستقلال الذاتي، وبدلا من ذلك، فإن هذه المؤسسات تتعامل مع الفلسطينيين بوصفهم ضحايا وأن ظروفهم مستمرة في التدهور ما يبرر عمل مؤسسات المساعدات. وقد عبر سامي خضر عن هذا النقد خير تعبير حين قال:

162 Interview with Fathy Khdirat, head of Jordan Valley Solidarity Campaign, Jiftlek, August 11, 2011.

163 Interview with Rita Giacaman, ibid.

«ليس هناك من اثر حقيقي للمساعدات الغذائية ولا توفر هذه المساعدات أي شكل من أشكال الاستمرارية عدا عن آثارها المدمرة... فهذه المساعدات تؤثر سلبا على كرامتنا الوطنية وقيمنا وأهدافنا طويلة الأمد. فالمساعدات الغذائية تحولنا إلى سلبيين بلا قدرة على الفعل وتجعلنا نعتمد كليا على المساعدات الخارجية. نحن نحتاج إلى برامج مختلفة يمكنها أن تحقق لنا التنمية ونحتاج للترويج لأهمية الأرض واستصلاحها وزراعتها. فبدل المساعدات الغذائية، نحتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز مقاومتنا للاستعمار».[164]

ويتفق مع هذا الطرح، فؤاد أبو سيف من اتحاد لجان العمل الزراعي حيث يقول:

«لماذا نقدم المساعدات الغذائية ومساعدات الطوارئ؟ فالناس لا يحتاجون لمساعدات مؤقتة، بل يحتاجون حلولا حقيقية. فهم بحاجة لاستصلاح أراضيهم وزراعتها فهي كفيلة بتوفير الاكتفاء الذاتي للفلسطينيين. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تحقق الأمن الغذائي وتضمن ديمومة الإنتاج الزراعي وسد حاجات العائلات».

وكما يشير أيضا، فإن القضية الأهم أن مؤسسات المساعدات الإنسانية تتعامل مع توجه الفلسطينيين لاستعادة السيطرة على أراضيهم ومصادرهم وانتزاعها من أيدي الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، بوصفه عملاً سياسياً بحتاً:

«المشكلة هي في سياسة الممولين والمؤسسات الدولية، فلا رغبة لديهم للتدخل في دعم قطاع الزراعة (والذي يشكل جوهر المشروع الاستيطاني الاستعماري) لكونهم يعتبرون ذلك عملاً سياسياً بامتياز. بالتالي، فإنهم يتعاملون معنا كما يتعاملون مع ضحايا المجاعة في إفريقيا ويسعون لطرح البرامج الاغاثية المؤقتة، وذلك بدلاً من تناول جوهر المشكلة والقضايا الأساسية: استعمار الأراضي والسياسات الاستعمارية الإسرائيلية التي تؤدي إلى نشر الفقر في أوساط الفلسطينيين»[165].

وبالإشارة إلى النقد الوارد أعلاه، فإن من حق الشعوب الإفريقية أن تتساءل هي الأخرى عن مدى فاعلية المساعدات الغذائية كونها عديمة الفاعلية وتحد من قدرة الشعوب للاعتماد على ذاتها (1944: 14). وبالرغم من هذا النقد الذي يمس جوهر عمل نمط المساعدات الإنسانية ذاته، لا تزال الدول العاملة على تقديم المساعدات، تصر على التعامل مع الشعوب المضطهدة بوصفها شعوبا سلبية لا ينفع معها إلا تقديم المساعدات.

وفي ظل هذا الوضع، نجد أن المساعدات الإنسانية تسعى لضمان بقاء الشعوب المضطهدة في صورة الضحايا العاجزين. كما أنها تفرض على المضطهدين الظهور بثوب الضعفاء والتصرف كضحايا بلا حول ولا قوة لحماية حقهم في تلقي المساعدات الإنسانية. ومن خلال مرافقة العاملين في برنامج الغذاء العالمي أثناء زياراتهم الميدانية للعائلات المستفيدة من البرنامج في الضفة الغربية، يمكن للمرء أن يلحظ السلوك السابق بجلاء بين الأفراد المستفيدين. ويبدو الحال السابق واضحاً في الأسئلة التي يطرحها العاملون في البرنامج على الأفراد، أسئلة من قبيل: كم استهلكت من الطعام خلال الأسبوع الماضي؟»، «هل المساعدات التي تتلقاها مهمة بالنسبة لك؟»، «هل كمية المساعدات التي تتلقاها تفي بحاجة عائلتك؟». وعليه نجد ردود الأفراد تأتي في ظل الشعور والخنوع والامتنان كونهم يعتبرون أن هذه المساعدات هي التي تحميهم من الفقر والجوع. ويبدو واضحا من منهجية الأسئلة المطروحة أن الجواب المنتظر في النهاية هو «أعطونا مزيداً من المساعدات الغذائية» حيث هذا هو ما يسعى العاملون في البرنامج لسماعه.[166]

164 Interview with Sami Khader, ibid.

165 Interview with Fuad Abu Saif, Part two, ibid.

166 On October 12, 2011 I accompanied a WFP field officer on family visits in the Bethlehem region

التعايش مع الاضطهاد

من خلال الربط بين المعاناة والأهلية لتلقي المساعدات والتركيز على الاحتياجات الآنية، بدل مواجهة القوى المضطهدة، فإن سلطة مؤسسات المساعدات الإنسانية تعتبر امتدادا لسلطة قوى الاستعمار وتعمل على الدفع بالشعوب للتكيف والتعايش مع ظروف القهر والحرمان. ففي غور الأردن، وهي منطقة مصنفة (ج)، أي خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، نجد الفلسطينيين هناك عرضة لعملية تطهير عرقي تدريجية على أيدي الإسرائيليين من خلال منعهم من الوصول إلى الأراضي ومصادر المياه وبالتالي لدفعهم لترك أماكن سكنهم ومصادر رزقهم. وكان عدد الفلسطينيين في هذه المنطقة يتراوح بين 200- 320 ألفا عشية الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967، ومنذ ذلك الحين، اخذ هذا العدد بالتراجع إلى أن وصل إلى مستويات مقلقة حالياً، بحيث بالكاد يصل عددهم إلى 56 ألفا (STC- UK, 2009: 2). أما خضيرات، فيصف أحوال الفلسطينيين في تلك المنطقة بالقول:

"هناك ستة آلاف مستوطن إسرائيلي في منطقة غور الأردن ويسيطرون على ما نسبته 98% من مصادر المياه المتاحة. وهذا الحال يشكل خير دليل على ممارسات التمييز العنصري إذ أن الماء والكهرباء حكر على المستوطنين فقط ويحرم منها السكان الأصليون. كما أننا لا نستطيع إصلاح منازلنا، أو بناء منازل جديدة، بينما نسمع خرير المياه وهي تمر بالقرب منا دون أن يسمح لنا بالانتفاع منها»[167].

بالنسبة لخضيرات وغيره، فإن مفهوم مؤسسات العمل الإنساني لدورها النبيل في الحفاظ على استمرارية المساعدات الإنسانية تعمل على استمرار بقاء الفلسطينيين في ظل ذات الظروف من التمييز العنصري والظروف المعيشية المستمرة في التدهور. وبالنسبة لهم، فإن الشكل الحقيقي للمساعدات يجب أن يتمثل في وضع حد للممارسات الاستعمارية الرامية لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم ومساعدتهم على تحصيل حقوقهم الوطنية والإنسانية الكاملة. فبدلا من حماية حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، فإن مؤسسات المساعدات الإنسانية تعمل على مساعدة الفلسطينيين على التكيف مع أوضاع الاضطهاد الناجمة عن الاستعمار الإسرائيلي. ويمضي خضيرات في حديثه ليصف رد مؤسسات المساعدات الإنسانية على هذه الأوضاع قائلا:

«لم تبادر أي من مؤسسات العمل الإنساني لبناء ولو غرفة واحدة في منطقة (ج) كرد على السياسة الإسرائيلية التي تمنع أو تقيد البناء في مثل هذه الأراضي. كما لا يمارسون أي ضغط على إسرائيل لتوفير المياه للفلسطينيين الذين يعانون من شح كبير في هذه الأراضي، وأمام هذه القضايا، نجدهم يغمضون أعينهم ويسدون أفواههم. ونحن، كشعب خاضع للاحتلال، لنا الحق في الوصول إلى كفايتنا من الماء، فنحن جزء من المجتمع الدولي وعلى هذا المجتمع أن يتحمل مسئوليته تجاهنا، إلا أنه لا يحرك ساكنا».[168]

أما سامي خضر، فيمضي إلى ابعد من ذلك بكثير، إذ نجده يسخر من الأنشطة الاغاثية المؤقتة معتبراً أن هدفها تدجين الفلسطينيين والتكيف مع الأوضاع المفروضة عليهم وأن يتقبلوا حقيقة خسارتهم التدريجية للمزيد من الأراضي ومصادر المياه. ويشير إلى أن الدور الطبيعي للمؤسسات الدولية يجب أن يتمثل في العمل على الحد من الممارسات العنصرية الإسرائيلية:

167 Interview with Fathy Khdirat, ibid.

168 Ibid.

«في غور الأردن، نجد المؤسسات الدولية تعمل على توفير صهاريج المياه للتجمعات السكانية الصغيرة وللمزارعين الذين لا يجدون مصدرا آخر للماء بالرغم من وفرة المياه في الأراضي التي يعيشون فوقها وبالرغم من أن صوت مضخات الماء وجريانها في الأنابيب يخترق آذانهم صباح مساء، ولكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمنعهم من الاستفادة منها. فهل هذا منطق؟ على المؤسسات الدولية أن تمارس الضغوطات على إسرائيل لوقف ممارساتها العنصرية هذه كونها تشكل انتهاكا لحقوق الفلسطينيين الإنسانية. إلا أن دور المؤسسات المذكورة يقتصر على توزيع صهاريج المياه على المزارعين. وهذا نمط مساعدات عديم الجدوى، فها هي حصتنا من المياه تتناقص سنويا. فمؤسسات المساعدات الإنسانية يجب أن تعمل على مساعدتنا على حماية حقوقنا في المياه من خلال الضغط على إسرائيل لوقف نهبها لمصادر المياه الفلسطينية»[169]

وبالاعتماد على الملاحظات السابقة، نجد أن تقنية المساعدات الإنسانية بشكل ضيق والتركيز على الاحتياجات الأساسية فقط، دون العمل على خلخلة بنى القوة غير المتكافئة، ونجد كذلك أن مؤسسات المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتواطأ مع الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العنصرية. فالمساعدات الإنسانية تسعى لمساعدة الفلسطينيين في غور الأردن على التكيف مع ظروفهم المعيشية والتعايش مع ما يمارس ضدهم من عنف وتمييز عنصري. من جهة أخرى، نجد أن المساعدات المذكورة تعمل على منع التدهور المعيشي والمحافظة على الفلسطينيين على قيد الحياة في ظل تواصل الممارسات الاستعمارية والعنصرية من قبل الاحتلال الإسرائيلي. أما المشكلة الحقيقية، فهي غياب النية لمواجهة الممارسات الاستعمارية كما يشير خضيرات:

«المؤسسات الدولية تلتزم في عملها بالتعليمات والإجراءات الإسرائيلية فهي تذعن للمشروع الاستعماري الإسرائيلي ومتطلباته ولا تعمل في هذه المنطقة (غور الأردن) ولا تسعى لدعمنا أو مواجهة الممارسات الإسرائيلية. فالكثير من هذه المؤسسات تعمل من اجل إعفاء إسرائيل من مسئوليتها تجاهنا ولا تبادر إلى أي عمل من شأنه التخفيف من ممارسات الاحتلال، حيث لا يخفى على احد الأجندة الحقيقية وراء عمل المؤسسات المذكورة.[170]

وقد قام احد مدراء إحدى وكالات الأمم المتحدة بإلقاء الضوء على الدوافع وراء هذه السياسات وأكد أن العديد من المؤسسات الدولية تراقب تصرفاتها ولا تعمل إلا ضمن إطار يضمن عدم مواجهة الاستعمار الإسرائيلي لخشيتها من ردة فعل الجهات السياسية والممولين الواقفين خلفها[171]. وفي هذا الاعتراف انتقاد صريح لمفهوم «الحيادية» في عمل المؤسسات الدولية ويبدو هنا مدى دقة وصف تيتو لها حين قال: البقاء محايدا في وجه الظلم، يعني انك متواطئ مع الظالم.

نحو البدائل: ما وراء المساعدات الغذائية الإنسانية

هناك دوماً مجموعة خاضعة لغيرها. وبالرغم من أن هذه المجموعة يمكن أن تكون مغيبة تماما، إلا أنها لها

169 Interview with Sami Khader, ibid.

170 Interview with Fathy Khidrat, ibid.

171 Informal discussion with the head of a UN agency, Jerusalem, August, 2011.

خصوصيتها وتوجهاتها المقاومة الخاصة وستنهض يوما ما[172]

كما يشير الاقتباس الوارد أعلاه، وكالة المجموعات المضطهدة موجودة دائما. ومع انه، وكما ورد في مطلع هذه الدراسة، فلا بد للمضطهدين من إعادة بناء مؤسساتهم لمواجهة الظروف المفروضة عليهم كالاعتماد على الآخرين والاغتراب والهيمنة (دي كارفاليو، 2006: 182)، من اجل رفع أصواتهم عاليا ضد ما يرتكب بحقهم والدفاع عن حقوقهم الإنسانية. وفي العادة وكما يشير كارفاليو، فإن هذه العملية تتم تدريجيا بمهاجمة الاستعمار في مستويات بسيطة وعمليات تحرر بسيطة من بعض الممارسات سعيا للوصول إلى الحرية الكاملة (المصدر السابق: 182- 183).

وفي الصفحات التالية، سنستعرض عدداً من محاولات خلق البدائل لسلطة مؤسسات المساعدات الإنسانية الساعية إلى تفكيك الشعوب المضطهدة. وبشكل أكثر تحديدا، سنتناول البدائل التالية: محاولة المؤسسات الدولية تحويل نمط مساعداتها الإنسانية الضيق من خلال إعادة الاعتبار للحقوق ولصراع القوة في المنطقة، محاولات المؤسسات المحلية الفلسطينية لتحدي منهجية عمل المؤسسات الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومواجهة ممارسات الاستعمار الإسرائيلي، محاولة الفلسطينيين لاستبدال مفهوم الأمن الغذائي برؤيتهم الخاصة لذلك، التركيز على مفهوم السيادة الغذائية، وأخيرا سأتناول التحديات التي تواجه حركة التضامن مع الفلسطينيين وكذلك أهمية الربط ما بين التضامن مع الشعوب المضطهدة وتنفيذ الأنشطة التنموية.

ولدى دراستنا لهذه البدائل، كان هناك تركيز على المقاومة الفلسطينية المناهضة للاستعمار وعلى الحركة الوطنية كذلك. فالوكالة المذكورة تعمل حاليا على إعادة تشكيل ذاتها والتغلغل في أوساط الجمهور في عدة مواقع بالرغم من أن الأمور لم تبرز إلى السطح بعد ولم تنضج بما فيه الكفاية، إلا أنها باتت تطرح نفسها كبديل لنمط المساعدات الإنسانية السائد. ومن بين ما تدعو إليه هذه الحركة العتيدة، دعوة اللاعبين الدوليين لاحترام حقوق الفلسطينيين وأهداف حركتهم الوطنية المناهضة للاستعمار والساعية لتحقيق الحرية، وفي الوقت عينه التركيز على أنشطة التعبئة ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودعم نضال الفلسطينيين ضد الاستعمار ليترافق ذلك مع أي نشاط اغاثي (جقمان وآخرون، 2011: 556). ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل بدأ الفلسطينيون برفع أصواتهم عاليا معتبرين أن ما من مجال لتحقيق أي تنمية في سياق الاستعمار دون العمل على مناهضة منطق القوة الذي يحكم ممارسات الإسرائيليين. من هنا، يبدو واضحا أن الفلسطينيين يطالبون حاليا بضرورة توفير الدعم لقضيتهم وان يترافق ذلك مع أي جهود تنموية. فالتضامن المقصود هنا يتمثل في بناء علاقة مختلفة مع المضطهدين، علاقة لا تقف حدودها عند نسق التنمية السائد فقط (والذي عمل على الدفع بالفلسطينيين للتكيف مع ظروف الاستعمار والتمييز العنصري المفروضة عليهم) بل علاقة تقوم على أساس العمل على مناهضة ممارسات الاستعمار والعمل على الحد منها كونها تشكل جذور المشكلة.

وقبل المضي في حديثنا، من المهم الإشارة إلى أن التضامن المنشود يقتضي ضرورة إبداء اللاعبين الدوليين للاحترام الكامل للوكالة السياسية الفلسطينية. يجب ضمان عدم هيمنة المؤسسات الدولية على ساحة العمل السياسي الوطني الفلسطيني واستبداله بالعمل التقني غير المسيّس، أو المشاريع محدودة المدة، أو الإجراءات البيروقراطية والنيوليبرالية التي تروج للسوق المفتوحة باعتبار ذلك هو الحل للصراع. احترام استقلالية الوكالة الفلسطينية يقتضي من المجتمعات الغربية أن تتحدى ذاتها وان تتخلص من توجهها الاستعماري وان تعمل على تحقيق تنمية فعلية في دول العالم الثالث. كما لا بد من التخلي عن فكرة أن الغربي يعرف أكثر وأنه القادر على قيادة الآخرين وإرشادهم إلى

172 Interview with Fathy Khidrat, ibid.

احتياجاتهم. التضامن يعني الإصغاء لدعوات المضطهدين لدعمهم سياسيا وعدم الاستعاضة عن ذلك بتنفيذ المشاريع التنموية، فهناك فرق كبير بين هذا وذاك. وفيما بعد، سنتناول ما المقصود بالدعم المذكور. ولكن هنا نود التأكيد على أهمية أن إدراج مفهوم التضامن ضمن الممارسات التنموية يتطلب بداهةً العمل على إيجاد مساحة للعمل خارج حدود نطاق العمل التنموي من اجل فسح المجال أمام حركات التضامن لأخذ دورها في دعم المضطهدين.

المنهجية القائمة على الحقوق: إعادة تسليط الضوء على القوة والحقوق

يعتبر منهج الإدارة على أساس الحقوق من المنهجيات الحديثة نسبيا في مجال التنمية حيث تم تطويره كجزء من سياسات عمل بعض الوكالات التنموية كدائرة التنمية الدولية البريطانية (DFID) ومجموعات التفكير السياسي كمؤسسة التنمية عبر البحار (ODI) (بيرون، 2004: 4). وهذه المنهجية تعتمد إطاراً يسترشد بحقوق الإنسان لتوجيه وتنفيذ مشاريع التنمية. وما يميز المنهجية المذكورة كونها تستبدل النظرة الأبوية للفرد التي تتبناها مؤسسات المساعدات الإنسانية وتقر بوجود الفرد باعتباره صاحب حق. وحسب DFID، فإن مقاربة حقوق الإنسان تسعى لإيجاد وسائل تمكن الأفراد من "اتخاذ القرارات المناسبة لأوضاعهم بدل تحويلهم إلى سلبيين ينتظرون غيرهم ليقرر مصيرهم" (الاقتباس مأخوذ من بيرون، 2004: 4). ومن الناحية النظرية، فإن مقاربة الحقوق تستبدل الرؤية المجردة للتنمية والتي تتجاهل واقع الاستعمار، وتسلط الضوء على علاقات القوة.

وكما تشير آن نيكسون، والتي عملت على الضغط على الاونروا لتبني منهجية الإدارة بالحقوق، فإن هذه المنهجية "قادرة على تعرية العلاقات السياسية غير المتكافئة وكذلك بنى وأنظمة العنف" (2006:1). كذلك الحال، إطار الحقوق قادر على الضغط على المؤسسات الدولية لتحمل مسئولياتها تجاه انتهاك حقوق الإنسان التي اقرها القانون الدولي الإنساني وكذلك تقديم بعض المساعدة للضحايا، وعلى المدى البعيد العمل على خلق بيئة تحترم حقوق الإنسان وتدافع عنها (المصدر السابق: 1). من هنا، يمكن القول أن منهجية الإدارة بناءً على الحقوق، قادرة على تحويل نمط عمل المؤسسات الدولية بشكل عام، وتلك العاملة في مجال المساعدات الإنسانية بشكل خاص، في مناهضة الاستعمار وآثاره. وحالياً، بات هذا التحول يرسخ أقدامه في مجال المساعدات الإنسانية. وكانت وثيقة المساعدات الإنسانية التي طرحتها المنظمات غير الحكومية قد نادت بتبني منهجية العمل على أساس الحقوق والتي يشكل أساسها القانون الدولي الإنساني، قانون اللاجئين، وقانون حقوق الإنسان، وبالتالي، فإنها ستقود إلى ضمان حماية منظومة حقوق الإنسان (سليم، 2002: 18- 19).

تشكل منهجية العمل على أساس الحقوق، بديلاً هاماً لأنماط العمل السائدة، فهو قادر على تعزيز دور المؤسسات الدولية وزيادة حساسيتها لاحتياجات الشعوب المضطهدة والتصدي للتحديات التي تواجه عملية التنمية في ظل السياق الاستعماري. إلا أن هناك العديد من الأسئلة التي أثيرت حول المنهجية المذكورة لدى تطبيقها عملياً. فقد أشارت انجرد جرادات أن العديد من مؤسسات المساعدات الإنسانية تتجنب تبني هذه المنهجية في عملها بالرغم من أهميتها كونها تحمل في طياتها بعدا سياسيا وتصر على البقاء محايدة في عملها وبعيدة عن السياسة وبالتالي، فلن تسعى لخلخلة موازين القوى والذي يعتبر مقدمة لإحقاق الحقوق لأصحابها:

«العديد من مؤسسات المساعدات الإنسانية تدعي أنها تتبنى منهجية الحقوق وباتت تركز في عملها على توفير الحماية، إلا أن هناك إشكالية تواجه تبنيها للمنهجية المشار إليها. وهناك تعارض بين منهجية الحقوق والنمط

السائد لعمل مؤسسات المساعدات الإنسانية والذي يتبنى الحيادية ويرفض الاصطفاف لصالح الطرف المضطهد، وهذا لا ينسجم مع التوجه لحماية الحقوق. إلا أن من نافلة القول انك لن تنفذ منهجية الحقوق إلا إذا اعترفت بحقوق المضطهدين (بفتح الطاء) واتخذت الإجراءات المناسبة للرد على ممارسات المضطهد (بكسر الهاء)»[173].

وتضيف جرادات أن بعض المؤسسات التي تبنت المنهجية المذكورة ركزت في عملها على القضايا المجتمعية الداخلية كالعنف في المنزل إلا أنها، وبوعي تام، تجنبت التطرق إلى العنف الممنهج والمتواصل الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين، وبالتالي فإنها انحرفت بعيدا في عملها عن معالجة جذور المشكلة والمتمثلة في وجود الاستعمار، مما يستوجب تدخلا فوريا لحماية حقوق الفلسطينيين.

ومن الأمثلة الأخرى الوثيقة الصلة بالموضوع والتي توضح المشاكل التي تعانيها عملية تطبيق منهجية الحقوق، أن بعض المؤسسات الإنسانية كالانروا ومكتب تنسيق المساعدات التابع للأمم المتحدة، باتت منخرطة في العمل على توفير الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فكجزء من أنشطة الحماية التي تمارسها هذه المؤسسات، تضغط على الحكومة الإسرائيلية للسماح للمزارعين الفلسطينيين، الذين أحاط جدار الفصل العنصري أراضيهم ولم يترك لهم ممرا إليها إلا عبر البوابات التي يحرسها الجنود، بالمرور إلى أراضيهم بانتظام. ويقتصر دور هذه المؤسسات على مراقبة ساعات فتح البوابات لضمان حركة المزارعين الفلسطينيين (كالجهام وآخرون، 2009: 7). بالتالي، يبدو واضحاً انه وتحت شعار حماية الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم، نجد أن مؤسسات الأمم المتحدة تتواطأ مع الاحتلال في التنكر لحقوق الفلسطينيين. فبدلاً من أن تدعو هذه المؤسسات الحكومة الإسرائيلية إلى تفكيك الجدار والذي أكد الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية عدم قانونيته في العام 2004، فإن الأمم المتحدة تسعى لإضفاء صبغة طبيعية على سياسة الفصل العنصري وفسح المجال أمام هذا النظام لينفذ بشكل سلس. وفي ظل غياب الإرادة لفكفكة القوى المهيمنة، فإن مقاربة الحقوق تصبح غير ذات جدوى ولا قيمة لها كنهج تنموي بديل.

وهناك، في نفس الوقت، مؤسسات أخرى تنحى بمنهجية الحقوق منحى مختلف كل الاختلاف. فعلى سبيل المثال، نجد مؤسسة (STC UK) تعمل على حماية التجمعات الفلسطينية المهددة بالتهجير في الأراضي المصنفة (ج)، من خلال مشاريع البنية التحتية لتعزيز وجودهم في هذه الأراضي ومنع إسرائيل من تهجيرهم[174]. وهنا يشار إلى أن نوع الحماية التي يتم العمل عليها تعتبر الأهم في العملية ككل، فالنموذج سالف الذكر يقترب أكثر ما يكون من مفهوم (الصمود) والذي يهدف إلى تعزيز صمود السكان الأصليين في وجه سياسة الترحيل التي تمارسها إسرائيل. وبالرغم من أنها لا تواجه سياسات إسرائيل بشكل مباشر أو تسعى للضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف ممارساتها، إلا أنها تعارض بجلاء الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية وسعيها للتطهير العرقي بحق الفلسطينيين.

مقاربة الحقوق وغيرها من التدخلات كتلك التي تقوم بها STC UK، يمكن أن تشكل بداية جيدة لإعادة التفكير في منهجية عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية. وفي تقرير نشر مؤخرا من قبل Overseas Development Institute ، برزت الدعوة إلى الحاجة الماسة لإعادة التفكير بشكل راديكالي في عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية، لتجنب تورط المؤسسات الإنسانية في الأعمال التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وتساعد على نشر الظلم في العالم إلا إذا

173 Interview with Ingrid Jaradat, ibid.

174 Interview with Jennifer Moorehead, Advocacy and Policy Manger, Save the Children UK, Jerusalem, March

بدأت هذه المؤسسات العمل على التعبئة والتحشيد والضغط على إسرائيل لمعالجة جذور المشكلة وليس أعراضها (جاسبر وكاليجان، 2010: 32- 33). وفي حالة العمل على تقديم المساعدات الغذائية، فإن التقرير يطالب المؤسسات الإنسانية تنظيم حملات التضامن على المستوى المحلي جنبا إلى جنب مع تقديم وتوفير المساعدات القانونية للفئات المستهدفة لحماية حقوقها (المصدر السابق: 32).

وما تشي به التقارير سالفة الذكر، أن هناك نوعاً من إعادة التفكير في سياسة مؤسسات المساعدات الإنسانية يدور في أوساط صانعي القرار في هذه المؤسسات. وفيما يتعلق بعمل مؤسسات المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أشار احد العاملين المحليين في منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة، أن مؤسسات المساعدات الإنسانية باتت تنظر إلى ما هو ابعد من مجرد تقديم المساعدات الغذائية وباتت تركز على جوانب أخرى كتقديم الدعم لتحسين مستوى الظروف المعيشية. إلا أن هذه المؤسسات، كما يشير المتحدث، لم تصل إلى مرحلة العمل على مناهضة الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية، كما أن تحسين الظروف المعيشية يتم من خلال التركيز على إيجاد مصادر دخل للعائلات لتحسين ظروفها بالرغم من الإجراءات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي[175]. فمثل هذه الإجراءات والأنشطة، تساعد المستهدفين للبقاء على قيد الحياة بالرغم من وجود الاحتلال والسياق الاستعماري بدلا من العمل على تمكينهم لإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم ومواجهة العنف الممارس ضدهم.

المبادرات المحلية الرامية إلى دفع نظام المساعدات الإنسانية لتبني حقوق الفلسطينيين

في العام 2010، قامت مجموعات حقوق الإنسان بتوجيه نقد لاذع لنظام عمل المؤسسات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في وثيقة قدمت لمنسق المساعدات الإنسانية، ماكسويل جايلارد، وغيره من القائمين على رأس وكالات الأمم المتحدة. وتعتبر هذه المبادرة المحاولة الأولى من نوعها لمخاطبة مؤسسات المساعدات الإنسانية والضغط عليها وتوجيه النقد لنمط عملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد طالبت الوثيقة المذكورة مؤسسات المساعدات الإنسانية أن تتجاوز في عملها الحدود التي سبق وصفها أعلاه.

وفي ظل التحليل الذي قدمناه، نشير إلى أن الجزء الأول من النقد المشار إليه يتناول ممارسات فرق المساعدات الإنسانية المحلية والتي تختصر عملها في حدود معالجة أعراض المشكلة دون تناول جذورها والمتمثلة في الممارسات والممارسات الإسرائيلية الاستعمارية والعنصرية. فنظام العمل الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يركز على تحسين الوضع الإنساني دون معالجة السياسات والممارسات غير الشرعية التي تؤدي إلى «خلق وضع إنساني صعب»، وبالتالي فإنها تقود إلى وضع يصبح فيه المجتمع الفلسطيني معتمدا «اعتمادا كليا وبشكل دائم على المساعدات الإنسانية» (مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، 2002: 2). كما أن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تعتبر هذا التركيز (الذي تقوم به مؤسسات المساعدات الإنسانية) «غير فعال أبدا في تلبية الاحتياجات الحقيقية» للفلسطينيين (المصدر السابق: 2).

أما الجانب الآخر الذي تنتقده الوثيقة المذكورة، فيتناول الظروف التي قادت إلى بروز هذه الحالة، ويشير إلى أن التركيبة الهرمية لنظام العمل الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو السبب الحقيقي الذي يمنع نجاح المبادرات

175 Interview with a member of the local FAO office, Jerusalem, August 25th, 2011.

التي يطرحها الداعون إلى توفير الحماية للفلسطينيين والساعون باتجاه «خلق حالة من المحاسبة للمنتهكين لحقوق الإنسان والقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة» (المصدر السابق: 2). وتشير منظمات حقوق الإنسان المذكورة إلى أن العمل في قطاع توفير الحماية للفلسطينيين يتطلب قبل كل شيء موافقة ودعم مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في الأراضي المحتلة مع ضرورة أن «يتبنى الأمين العام للأمم المتحدة كافة مبادرات العمل السياسي التي يمكن أن تبرز في الأراضي المحتلة لتوضع على أجندة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة» (المصدر السابق: 2). وهذا المنحى التنازلي، من الأعلى إلى الأسفل، حيث أن مبادرات توفير الحماية مرهونة بالأجندة السياسية للأمم المتحدة، يحول دون نجاح المؤسسات الفلسطينية في تحديد طبيعة العمل السياسي المنشود ليترافق مع العمل الاغاثي.

فشل نظام العمل الإنساني الذي تتبناه الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حماية حقوق الفلسطينيين ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها وجرائم الحرب التي اقترفتها. ومن أهم ما ورد في الوثيقة المذكورة، أنه وبعد الحرب الإسرائيلية على غزة، فإن الفريق المتحكم بعمل المؤسسات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقف في وجه محاولات الفلسطينيين «لمحاسبة إسرائيل على الدمار المقدر بمليارات الدولارات الذي ألحقته آلتها العسكرية بالممتلكات والبنية التحتية الفلسطينية» (المصدر السابق: 3). ومن أوضح الأدلة على النفاق الذي تمارسه مؤسسات الأمم المتحدة، بادرت هذه المؤسسات في وقت لاحق، لمطالبة إسرائيل بتعويضات مالية عن الدمار الذي ألحقته الحرب بمقرات مؤسساتها في غزة (المصدر السابق: 3؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، 2010: 11).

بالنسبة للفلسطينيين، هم على يقين أن هناك حاجة لإرادة سياسية للضغط على إسرائيل ومحاسبتها على انتهاكاتها، إلا أن ذلك مرتبط بمن يتم الضغط باسمهم ليبدو جليا أن هناك هرمية تحكم الموضوع، والتي تتلاءم مع حقوق الفلسطينيين حيث لا يتم التعامل معهم بوصفهم أصحاب حقوق كاملة. ومن الأمثلة الواضحة جدا في هذا السياق، ما حدث خلال تشرين ثاني من العام 2011 من قيام وزارة الخارجية الفرنسية باستدعاء السفير الإسرائيلي للاحتجاج على هجمة جوية إسرائيلية على قطاع غزة أدت إلى إصابة احد أفراد عائلة القنصل الفرنسي وسببت الإجهاض لزوجته (معا: 2011). ولم تأت تلك الخطوة من جانب الحكومة الفرنسية إلا بعد تعرض قنصلها للأذى المباشر بينما لا تزال صامتة في وجه عمليات القتل التي يتعرض لها الفلسطينيون جراء الغارات الجوية الإسرائيلية المتواصلة.

وقد اعتمدت المنظمات الفلسطينية على تراكم عدد الضحايا وعلى الالتزام الأخلاقي للمؤسسات الدولية من اجل الضغط عليها لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها المتواصلة لحقوق الفلسطينيين الإنسانية، بدلا من الصمت أمام هذه الممارسات والذي يعتبر ضوءاً اخضر لإسرائيل للمضي في ممارساتها واضطهاد الفلسطينيين.

وقد أشارت المنظمات الفلسطينية في وثيقتها المذكورة، إلى ضرورة أن تشرع المؤسسات الإنسانية الدولية فورا في قطع الطريق أمام إسرائيل لوقف جرائمها. وهذا سيمهد الطريق أمام المقاومة الفلسطينية المناهضة للاستعمار وأمام الحركة الوطنية لتنشط. ومن بديهي القول هنا أن الحركة الوطنية ليست بحاجة للمزيد من الإعانات من المؤسسات الدولية والمنطق الاستعماري الذي يهيمن على عمل المؤسسات المانحة ومشاريع المنظمات غير الحكومية. وما تحتاجه الحركة الوطنية هو تماما ما أشار إليه كل من سوجو ودوتنغ والمتمثل في خلق بيئة ملائمة يمكن للحركة الوطنية أن تزدهر في ظلها وتصل إلى أوسع قاعدة ممكنة بدلا من المحاولات الرامية إلى تحديد مسار هذه الحركات وحتى الهيمنة عليها في بعض الأحيان (2010: 3).

تشكل محاولات المنظمات الفلسطينية للضغط على المؤسسات الدولية الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

خطوة ضرورية للشروع في الحوار بين الطرفين حول ما يحتاجه الفلسطينيون من مؤسسات المساعدات الإنسانية بوصفها من ابرز اللاعبين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في هذا السياق ولتحديد ما يحتاجه المضطهدون من الوكالات الإنسانية، من المهم الإشارة إلى أن المنظمات الفلسطينية تنتقد جوهر عمل مؤسسات المساعدات الإنسانية. فقد انتقدت المؤسسات الفلسطينية نمط عمل المؤسسات الدولية الأبوي والذي يتعامل مع شعوب العالم الثالث بوصفها «ضحايا بحاجة للمساعدة» وطالبت بدلا من ذلك بالتعامل مع المضطهدين بوصفهم «أصحاب حق على دول العالم ومؤسساته احترامهم والدفاع عنهم» (سليم: 2011: 12). وفيما يخص محاولة الفلسطينيين لانتقاد نظام عمل المؤسسات الإنسانية بالرغم من فشل هذه المحاولات وعدم تحقيقها لأهدافها كما تشير انجرد جرادات، فإن من أهم القوى المحركة لها، وجود أساس للحوار بين الطرفين. ومع ذلك، وكما تشير جرادات، فإن الحوار مع المؤسسات الدولية يتطلب وقوف المؤسسات الفلسطينية على أرضية صلبة وخلق إستراتيجية متماسكة للحركة الوطنية الفلسطينية، إستراتيجية قادرة على حشد التضامن الدولي والضغط باتجاه تعزيز دور المؤسسات الدولية واللاعبين الدوليين في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين[176].

المقاومة الناشئة: نضال القاعدة الجماهيرية وسيطرة مفهوم السيادة الغذائية

وكما اشرنا في مقدمة هذه الورقة، فإن المقاومة المهمشة موجودة وإن لم تكن مرئية بشكل كامل. واليوم، وفي مواقع عدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نجد أن المقاومة المناهضة للاستعمار تعود للبروز مجددا سواء من خلال النضال على مستوى القاعدة لحماية المزارعين وأراضيهم أو حركات التضامن مع مزارعي غور الأردن بالإضافة إلى التضامن مع الفلسطينيين في نضالهم ضد جدار الفصل العنصري. كما أن هذه الحركة الوليدة قد طورت مفهومها الخاص للسيادة الغذائية كرد على الفهم الضيق لمؤسسات المساعدات الإنسانية لمفهوم الأمن الغذائي وبالتالي تفكيك طبيعة برامج المساعدات الغذائية.

وفي الصفحات التالية، سنتناول الوكالة سالفة الذكر. وهنا أشير إلى أن الحركة الناشئة، باعتقادي، تشكل نموذجا لتنمية المقاومة والتي اقرب ما تكون إلى المشروع الوطني المقاوم. فهذه المحاولات تشكل محطة على طريق تعزيز الإستراتيجية الوطنية محاكاةً لنموذج الانتفاضة الأولى ومحاولة إعادة نسج شبكات العلاقات الداخلية بين مكونات المجتمع الفلسطيني والتي تعرضت للتدمير خلال تسعينات القرن الماضي بعد بدء عملية سلام أوسلو. وبالاعتماد على نموذج المؤسسات العاملة في الزراعة وفي الحركة الشعبية في غور الأردن، سأثبت أن الحركة الوليدة ترفض مبدأ العمل الخيري وتحاول الربط ما بين الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية للأفراد والصمود والنضال الوطني من جهة، ومن الجهة الأخرى، العمل على خلق رؤية وطنية تقدمية تؤكد على ضرورة العمل على حماية الأراضي من الاستعمار وربط ذلك باحتياجات المزارعين الصغار. وتتجذر هذه الرؤية في أوساط المجموعات القاعدية والتي تؤكد أن الأفراد هم الوكلاء ومصدر القوة الذين تبنى عليهم هذه الحركة. وتسعى إلى تعزيز التوازن النفسي الاجتماع في أوساط الأفراد مما يمنحهم القوة الكافية للتصدي للاضطهاد وفكفكة بناه (فاشة، 1989: 558). وفي الواقع، فإن هذه المنظمات نجحت في خلق نظام بديل للمساعدات الغذائية يحفظ للمتلقين كرامتهم، إضافة إلى كونها تشكل وكالة يمكن للأفراد الاعتماد عليها وتعيد إيقاظ وعيهم السياسي.

وهنا نشير إلى أن مفهوم دي كالفاريو حول التحرير الجزئي، يمكن أن يشكل مدخلا مفيدا لفهم الحركة الشعبية التي

176 Interview with Ingrid Jaradat, ibid.

أخذت تتبلور في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أن التحرير الجزئي لا يعني بالضرورة نهاية النضال، بل على العكس يعني بداية لعملية النضال من اجل التحرير، حيث انه وفي ظروف الاعتمادية، فإن الانتصارات الجزئية تقود إلى "بروز شعور بالحرية" والخلاص من الشعور بالاغتراب والذي يترافق دوما مع حالة الخضوع لهيمنة الآخرين (2006: 183). وهذه العملية تسمح للمضطهدين، والذين تم تحويلهم إلى أفراد عاجزين لفترة طويلة، بالعودة إلى وضعهم الإنساني الطبيعي والعودة إلى النضال ضد الظلم والاضطهاد. وتبدو هذه الحالة جلية للعيان حاليا، وقد وصف خضيرات دور هذه الحركة في غور الأردن قائلا:

«نحاول أن نعيد للناس الثقة بذاتهم وأنهم قادرون على إحداث التغيير وإعادة إيمانهم بمقاومتهم الوطنية وكذلك تعزيز قدراتهم لتغيير ظروفهم المعيشية حيث نسعى لتحقيق ذلك من خلال محاولاتنا لتعبئة المجموعات المستهدفة»[177].

وهناك أيضا فكرة شبيهة بين الفاعلين والمؤسسات العاملة على تطوير المزارعين القاعديين. من جانبه، يشير أبو سيف، من اتحاد لجان العمل الزراعي، أن منظمته تسعى لوقف عملية الفكفكة التي تقوم بها سلطة المؤسسات الإنسانية، من خلال إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية الممثلة للمزارعين وتعزيز دورهم في الدفاع عن حقوقهم».

«نحن نتعامل مع المزارعين بطريقة مختلفة تماما، فنحن لا نقدم لهم مساعدات. وإذا ما بادرنا إلى دعم مشروع ما، فعلى المزارعين أنفسهم تقديم مساهمة في مثل هذا المشروع، سواء كانت مساهمة عينية أو نقدية. إلا أننا في النهاية نسعى لدعم نضال هؤلاء المزارعين. رؤيتنا تقوم على حماية الأراضي وضمان توفر دخل للمزارعين، (بالتالي نضمن صمودهم في أراضيهم) كما ندعم نضالهم العادل للوصول إلى أراضيهم ومصادر المياه اللازمة وكذلك البذور لزراعة الأراضي.»

ويمضي أبو سيف في حديثه ليصف مؤسسته بشكل اقرب ما يكون إلى الحركة حيث يشير إلى أنهم يحققون بعض الانجازات هنا وهناك من خلال استصلاح الأراضي. وأضاف أن الاتحاد والمزارعين، استصلحوا ما يقرب من 2500 دونما في منطقة الخليل في الفترة ما بين 2008- 2010. وهذه المساحة لا يستهان بها، ويلاحظ أن المستوطنين اليهود استفزهم الموضوع فشنوا حملة شرسة على المزارعين والاتحاد. وكما ورد على لسان (أبي سيف)، فإن المزارعين الفلسطينيين «ينتفعون من هذه الأرض ويحمونها»[178]. ومن خلال هذه الأعمال المباشرة، يبدو جليا أن هذه المؤسسة تعمل وكأنها حركة منخرطة في النضال الجزئي للدفاع عن حق السكان الأصليين في السيطرة على أراضيهم. إضافة إلى ذلك، يعمل اتحاد لجان العمل الزراعي على دعم صمود المزارعين المهددين بالترحيل من خلال توفير حلول طويلة الأمد لمشاكلهم مما يمكنهم من البقاء على أراضيهم.

ومن الأمثلة على ما سبق أيضا، يشير أبو سيف إلى أن مؤسسته قامت بتشكيل تعاونية وبناء مصنع للبذور في غور الأردن ليوفر لقطعان المواشي الأعلاف المطلوبة (كما أن الاتحاد عمل على تخفيض أسعار الأعلاف)، وبالتالي:

«بدلا من تقديم مساعدات مؤقتة، فإننا نقدم حلولا على المدى البعيد من خلال بناء مثل هذا المصنع، فقد استطاع المزارعون الحصول على الأعلاف على مدار العام (والتي في العادة ترتفع أسعارها) بأسعار منخفضة. بالتالي، نجح المزارعون في إدارة تعاونيتهم والصمود على أراضيهم»[179].

وهناك مؤسسات أخرى، كمركز معا، تتبنى نفس المنهج النضالي القاعدي لدعم صمود المزارعين الفلسطينيين على

177 Interview with Fathy Khidrat, ibid.

178 Interview with Fuad Abu Saif, Part two, ibid.

179 Ibid.

أراضيهم، كما يشير سامي خضر:

«التنمية تحت الاحتلال تحد كبير للغاية حيث ما من سبيل لتحقيقها دون السيطرة الكاملة على الأرض والموارد الطبيعية، إلا أننا نناضل في بعض القضايا الجزئية. فبدلاً من تقديم المساعدات الغذائية نعمل على تمكين المزارعين لتحقيق حالة من الاعتماد عن الذات مما يعزز من نضالهم وصمودهم على أراضيهم».

وكما هو اتحاد لجان العمل الزراعي، فإن مركز معا يعمل أيضا في مجال استصلاح الأراضي حيث يشير سامي خضر إلى هذه القضية قائلا:

«استصلاح عشرة دونمات فقط قادر على توفير دخل ما بين 3000- 4000 شيكل للمزارع، أما إذا قدمت له سلة غذاء، فإن ذلك يعني أنني أسد رمقه ليوم واحد فقط، وبالتالي فلا قيمة لما افعله. من هنا، جاء تركيزنا على استصلاح الأراضي حيث نعمل مع شبكة عريضة من المزارعين ونقوم كذلك بمساعدتهم على تسويق منتجاتهم»[180].

مثل هذه المؤسسات، تسعى لتقديم بدائل لنمط المساعدات الإنسانية الذي يفكك المجتمع. فمن خلال العمل مع المزارعين البسطاء من القاعدة، نجد هذه المؤسسات تسعى للربط بين الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية للفلاحين وبين نضالهم لاستعادة كرامتهم إلى جانب النضال الوطني ضد الاستعمار. وتشكل هذه الأمثلة بدائل هامة كون المؤسسات المعنية أخذت تطبق برنامجا للتدخل مع المزارعين الفلسطينيين يتشابه مع النموذج الشعبي الذي ساد خلال الانتفاضة الأولى، وتعرض للتفكيك بعد عملية أوسلو التي سعت للحد من عملية تسييس العمل المجتمعي.

وبالإضافة إلى النضال الجزئي سالف الذكر، نجد أن اتحاد لجان العمل الزراعي قد تبنى مفهوم السيادة الغذائية كجزء من عملية خلق رؤية سياسية لعمل هذه المؤسسات على مستوى القاعدة الشعبية. وعبر سلسلة من المؤتمرات التي عقدت في العامين 2010 و2011 ومن خلال دعوة المؤسسات المختلفة لتوقيع وثيقة مبادئ عامة لتبني مفهوم السيادة الغذائية، فإن اتحاد لجان العمل الزراعي يسعى لخلق نموذج بديل يبدأ من القاعدة (انظر/ي على سبيل المثال: ماس، 2010: 1؛ اتحاد لجان العمل الزراعي، 2011). ويسعى هذا النموذج للرد على النمط المهيمن لسياق المساعدات الإنسانية السائد حاليا والمتميز بالحيادية والابتعاد عن السياسة والترويج للاقتصاد المتمحور حول «الأمن الغذائي». أما مفهوم السيادة الغذائية فيسعى لاستبدال هذا النسق الضيق للعمل والقائم على تقديم المساعدات للأفراد حيث يسعى للعمل ضمن إطار حماية الحقوق العامة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحمايتها من الخطر الاستعماري الإسرائيلي، حيث ينطلق أي نشاط له من قاعدة أن هناك حقوقا للفلسطينيين لا بد وان تحترم، ويسعى هذا التوجه أيضا لمقارعة ممارسات الاستعمار وحماية حق الفلسطينيين للسيطرة على أراضيهم ومصادرهم (ماس، 2010: 1). من خلال تطبيق هذا النظام، نجد أن اتحاد لجان العمل الزراعي يعمل على الرد على التوجه التفكيكي لنسق المساعدات الإنسانية، وسعي هذا النسق لتجنب طرق الجوانب السياسية ويقدم رؤية بديلة طويلة الأمد والتي تعيد نسج الروابط بين حقوق العائلات في الحصول على الغذاء والإنتاج المحلي وحق السكان الأصليين في السيادة.

مفهوم السيادة الغذائية يشكل نموذجا مميزاً يعكس توجها فكريا تقدميا ويشير بوضوح إلى كيف يمكن للرؤى البديلة أن تنتقل من مكان لمكان. فقد استوحى اتحاد لجان العمل الزراعي مفهوم السيادة الغذائية من الحركة العالمية للفلاحين La Via Campesina والتي تضم في عضويتها ما يزيد عن المائتي مليون فلاحا من شتى دول

180 Interview with Sami Khader, ibid.

العالم وتسعى للدفاع عن استمرارية المزارع الصغيرة وتروج للعدالة الاجتماعية في ظل اتساع نطاق سياسات النيوليبرالية[181]. وكانت الحركة قد تناولت للمرة الأولى مفهوم السيادة الغذائية في العام 1996 أمام قمة الغذاء العالمي كبديل لسياسات النيوليبرالية الزراعية لمنظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي. أما تعريف الحركة للسيادة الغذائية فتنص على حق الأفراد في الحصول على الغذاء، حقهم في حماية نظامهم الغذائي الزراعي، وحقهم في السيطرة على أراضيهم ومواردهم الطبيعية وذلك بدلا من جعلهم ضحايا لمنافع الشركات المختلفة[182]. وهناك حركات أخرى عرفت هذا المفهوم كما يلي:

«مفهومنا للسيادة الغذائية هو حق الأفراد لتطبيق سياساتهم واستراتيجياتهم الخاصة لضمان استمرارية الإنتاج وكذلك استهلاك وتوزيع الغذاء مما يضمن حق جميع أفراد الشعب في الغذاء» (الشبكة العالمية لمؤسسة إدارة المشاريع، 2003: 166).

من خلال تبني هذه الإستراتيجية في السياق الفلسطيني، فإن اتحاد لجان العمل الزراعي يسعى لتحدي ورفض نظام المساعدات الإنسانية والذي يعتبر أن التزايد المضطرد في عدد الفلسطينيين غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الغذائية، ليس إلا مشكلة قصيرة الأمد. وكرد على ذلك ومن خلال حشد الدعم الجماهيري لمفهوم السيادة الغذائية، فإن اتحاد لجان العمل الزراعي يصر على أن «الأمن الغذائي» لا يمكن أن يتحقق إلا إذا «استطاع الفلسطينيون ممارسة سيادتهم على المصادر الغذائية والمصادر الطبيعية في وطنهم» (ماس، 2010: 1). وبدلا من المساعدات المجزأة والمساعدات الغذائية، فإن إستراتيجية البديل تتطلب حالة دائمة من الحراك لدعمها والنضال من اجل ضمان حق الفلسطينيين بالسيادة على مواردهم الطبيعية. وكما هو حال فيا كامبيسينا في النضال المتواصل، فإن رؤية اتحاد لجان العمل الزراعي تقوم على ضرورة النضال المتواصل لحماية الكرامة وتحقيق الانجازات الجزئية وتحقيق حق تقرير المصير (2006: 182- 183) للوصول إلى السيادة الغذائية والنضال للتأكيد على:

«من حق المزارعين الفلسطينيين اخذ القرار حول ما سيزرعونه ومتى يزرعون ومن حقهم حماية أراضيهم وكذلك حق الوصول إلى هذه الأراضي بطريقة آمنة، ناهيك عن التمتع بالحق الكامل للاستفادة من مصادر المياه التي تزخر بها أراضيهم» (ماس، 2010: 1).

في ضوء ذلك، يبدو واضحا أن توجه اتحاد لجان العمل الزراعي من اجل حشد الدعم الجماهيري لمفهوم السيادة الغذائية يشكل تدخلا سياسيا في غاية الأهمية يسعى لخلق نقلة في الوعي الفلسطيني لمواجهة آثار فصل النشاط الإنساني عن السياسي الذي يميز نظام عمل المؤسسات الإنسانية ونمط المساعدات المقدم للفلسطينيين. فهذا التوجه يؤكد أن توفير الأمن الغذائي للفلسطينيين ليس بالمتاح إلا عبر ضمان استمرارية الإنتاج الغذائي المحلي ومواصلة النضال لحماية الأراضي ومصادر المياه وحق الفلسطينيين في الوصول إليها.

والتدخل سالف الذكر يحمل أهمية أخرى تكمن في حقيقة انه يساهم في إعادة تشكيل الرؤية الوطنية الفلسطينية

181 The UAWC"s has observer status in the movement. For more on La Via Campesina see: http://www.via-campesina.org/en/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=27&Itemid=44 [accessed January 2012].

182 The UAWC"s has observer status in the movement. For more on La Via Campesina see: http://www.via-campesina.org/en/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=27&Itemid=44 [accessed January 2012].

والتي تعطي الإنتاج الزراعي دورا مركزيا وتولي أهمية قصوى لحماية الأرض والحاجة لتطوير نظام محلي للإنتاج الغذائي. وتتجلى أهمية مثل هذا التوجه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مدى التهميش الذي يعانيه قطاع الزراعة في ظل السياسات النيوليبرالية التي تبنتها السلطة الفلسطينية والتي تعطي الأولوية في الدعم لرؤوس الأموال الكبيرة.

وهناك عدد آخر من المؤسسات التي تناولت هذه القضية إذ أشارت إلى أن نصيب قطاع الزراعة لم يتعد 3.1% من موازنة السلطة ضمن خطة الإصلاح والتنمية 2008- 2010، في الوقت الذي ذهب فيه ما يزيد عن 60% من الموازنة المذكورة لقطاع الأمن (STW, 2009). أما حملة أوقفوا الجدار، فقد وصفت السياسات الإسرائيلية بحق المزارعين الفلسطينيين بوصفها "حربا دائمة ضد المزارعين الفلسطينيين وضد السيادة الغذائية الفلسطينية (المصدر السابق). وعدا عن ذلك، فقد أشارت الحملة المذكورة إلى أن اغلب المشاريع التي نفذت في خطة الإصلاح والتنمية والتي لم تتناول ضرورة مقارعة الاحتلال، قد تجاهلت، أو حتى دمجت، البنية التحتية للاحتلال والاستيطان في مشاريعها الزراعية (المصدر السابق). في الوقت عينه، إستراتيجية السلطة لزيادة حجم الصادرات ودعم رؤوس الأموال الضخمة شجع ظهور قطاعات الأعمال الكبيرة مما هدد الإنتاج المحلي للغذاء واضعف قدرات المزارعين الصغار، حيث تماهت هذه الإجراءات والسياسات مع ممارسات الاحتلال إذ تشجع المزارعون الصغار للبحث عن فرص عمل في المشاريع الكبيرة وتركوا أراضيهم (المصدر السابق).

في ظل هذا السياق، وفي ظل كون سياسات السلطة الفلسطينية تدمر الفاعلية المحلية لإنتاج الغذاء والاعتماد على الذات مما يهدد صمود المزارعين الفلسطينيين على أراضيهم، تتجلى أهمية ما يقوم به اتحاد لجان العمل الزراعي. فعمل الاتحاد على استقطاب الدعم الجماهيري لشعار السيادة الغذائية، يشكل محاولة لفتح الباب أمام بروز رؤية وطنية تقدمية بديلة قائمة على ضمان العدالة الاجتماعية وحماية حقوق المزارعين الصغار مما يعيد للأرض مركزيتها في النضال الوطني التحرري. ويأتي تدخل اتحاد لجان العمل الزراعي في الوقت الذي يسعى فيه القطاع الخاص للانخراط في الصناعات الغذائية (الأيام، 2011). من هنا، نجد أن هناك محاولة لتعزيز نظام العمل الإنساني والذي سعت هذه الورقة لإظهاره بوصفه جزءاً من المشكلة كونه يعمل على إدارة شؤون الأفراد بوصفهم سلبيين وكذلك العمل على تدمير وكالتهم الوطنية مما يجعلهم فريسة لممارسات الاستيطان والاستعمار. وهنا تبدو أهمية الرؤية الوطنية البديلة جليةً للغاية، الرؤية القائمة على أساس تحقيق السيادة الغذائية.

تحديات التضامن

في ضوء الاستعراض السابق والذي حاولت فيه أن أشير بالبنان إلى المواقع والظروف التي عادت فيها الوكالة الفلسطينية المناهضة للاستعمار إلى الظهور مجددا، أود الانتقال لتناول حركة التضامن من زاوية التحديات التي تواجهها أولا، ومن زاوية الشروط الواجب توفرها من اجل نجاح مثل هذه الحركة ثانيا. ونلاحظ حاليا أن مبدأ التضامن قد عاد للظهور مجددا في إطار النضال الفلسطيني من خلال حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل واتساع نطاق حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل. فالتضامن بمفهومه البسيط كما اشرنا سابقا، يعني بناء شكل جديد للعلاقة مع الاستعمار والسكان الأصليين في العالم الثالث. كما أنها ترفض مبدأ أن تكون أوروبا هي مركز العالم والعلاقة الفوقية ما بين الأنا الغربية وغير الغربية وتسعى لخلق علاقة مختلفة تتجاوز حدود تقديم المساعدات فقط وتلقيها كطرفين لهذه العلاقة. ويبدو مبدأ التضامن عظيم الأهمية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار سعي الفلسطينيين لتطوير رؤية وطنية فلسطينية تنموية مقاومة للاستعمار.

ونشير هنا إلى أن التضامن يتطلب توفر ثلاثة شروط أساسية: تحدي التوجه القائم على فكرة أن هناك من يتصرف نيابة عن غيره، تفكيك العلاقة الاستعمارية الفوقية والممارسات العنصرية، وأخيرا يتطلب إنشاء علاقة مع المضطهدين تقوم على مبدأ تشارك المبادئ السياسية والتوجه للانخراط في النضال ضد الاستعمار لتحقيق العدالة ومواجهة أية مخاطر تترتب على ذلك. وفيما يلي، سأتناول كل شرط من هذه الشروط على حدا وسأتناول ما يترتب على التضامن من دور في تحقيق التنمية.

الشرط الأول للتضامن يتمثل في ضرورة رفع وعي العاملين في الوكالات الداعمة للعالم الثالث أن ما يقومون به ليس بهدف تطوير ومساعدة المضطهدين. فابسط متطلبات التضامن تتمثل في ضرورة التوقف عن التعامل مع المستهدفين بوصفهم بلا حول ولا قوة والتعبير عن احتياجاتهم أو السعي لاستهدافهم بمشاريع لم يكن لهم القرار في اختيارها وتنفيذها (كارمن، 1996: 2). كما أن التضامن يجب أن يقوم على حقيقة أن ما من مصلحة لدى المضطهدين لتنميتهم أو إطعامهم من قبل المؤسسات الإنسانية كونهم قادرين على القيام بذلك بأنفسهم (المصدر السابق: 52). ما يحتاجه المهمشون والمستغلون (بفتح الغين) في العالم الثالث هو الإقرار بوجود القوى المادية وحالة الهيمنة (والتي تشكل منبع الاضطهاد الذي يتعرضون له) كمقدمة قبل الخوض في أي نقاش حول التنمية ورسم مسار لها. التضامن يتطلب الاعتراف بالحقوق السياسية للأفراد أينما تواجدوا والتنازل عن الشعور بأن المتضامن يعمل انطلاقا من كونه شخصاً (كريم النفس) (المصدر السابق: 52) بل التعامل مع الآخرين مهما كانت ظروفهم سواء كأفراد أو مؤسسات بوصفهم أصحاب حق والعمل على تفكيك مباني القوة المهيمنة لتجنب المساهمة غير المباشرة في إعادة إنتاج نظام الهيمنة بأشكال جديدة. بالتالي، فالمطلوب هو رفع وعينا بالمواقع التي نحتلها ضمن السياق الإنساني والانتباه لأدوارنا تجاه الآخرين وتجاه أنفسنا.

ثانيا، وانطلاقا مما سبق، فإن التضامن يتطلب مواجهة كافة السلوكيات الاستعمارية مهما كانت والتخلص من الشعور بمركزية الأوروبي والأمريكي في العالم لوضع حد للشعور الذي يهيمن على الغربيين بالتفوق على الشعوب الأخرى (اريكسون باز، 2005: 110- 111)، مما سيسمح لهم برؤية الأمور من زاوية مختلفة ويمكنهم من الحكم على الأمور من جانب آخر والاطلاع على الأوضاع الحقيقية للآخرين. وهذا يقود إلى تحدي حالة الصمت المهيمنة على الأوروبيين ويدفعهم للانتباه لحقوق الشعوب المضطهدة والعمل على حماية هذه الحقوق. في هذا السياق، نجد أن رؤية حملة المقاطعة الثقافية والأكاديمية تدعو جميع الفاعلين إلى الاستماع للمطالب السياسية للمضطهدين وتبني هذه المطالب وتحمل عبء النضال من اجل الحرية والعدالة وليس الإملاء على المضطهدين ما يحتاجونه أو ما يجب أن يقوموا به. وكانت هذه الحملة قد نجحت في تطوير مفهوم «مبدأ التضامن» وقد يكون من المفيد هنا تناول احد الأمثلة التي توضح المعنى المقصود من ذلك. فقد قام مجموعة من اليهود الإسرائيليين من اليسار الصهيوني بالانضمام إلى حملة المقاطعة الفلسطينية، إلا أن بعضهم سعى لقصر النضال الفلسطيني ضد الممارسات العسكرية للاحتلال الإسرائيلي في مناطق العام 1967 دون تناول النظام العنصري الإسرائيلي بشكل شمولي (الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية، 2010). من خلال مثل هذا التدخل، نجد أن اليهود الإسرائيليين لا يسعون فقط للاملاء على الفلسطينيين الأهداف التي يجب أن يتبنوها، بل يسعون في الوقت عينه للمحافظة على الامتيازات الفردية التي يتمتعون بها في ظل النظام الاستعماري الإسرائيلي الشامل. إلا أن مبدأ التضامن يقتضي هنا احترام توجهات الفلسطينيين والإقرار بحق الجماهير الفلسطينية في تحديد أولوياتها وأهدافها واستراتيجياتها لحماية الحقوق الفلسطينية في ظل القانون الدولي الإنساني (الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية، 2010). وقد لا يروق هذا التوجه للمتضامنين اليهود أو العاملين في الوكالات الراغبة في تقديم المساعدة للفلسطينيين

ولنضالهم. إلا أن التضامن الحقيقي يعني القدرة على تحدي اهتماماتنا الفردية والمضي قدما لتبني اهتمامات الآخرين والسعي لتحقيق العدالة بأي ثمن. وفي حالة اليهود الإسرائيليين الداعمين للحملة، فإن هذا يعني الاستعداد للتنازل عن الامتيازات إلي منحها إياهم النظام الاستعماري من اجل الحرية والعدالة والمساواة بين الجميع.

وأخيرا، يتطلب التضامن العمل على إعادة نسج علاقة مختلفة مع المضطهدين في العالم الثالث. بمعنى ضرورة إنشاء مثل هذه العلاقة على أساس المبادئ السياسية المشتركة والإقرار بأهمية العدالة والحرية والمساواة، والاهم على الإطلاق، الاستعداد للنضال من اجل تحقيق هذه الأهداف مهما كانت المخاطر المحدقة بذلك (سليم، 2004؛ الحقوق الإفريقية، 2004). وهذه الممارسات لا تعني أن على المتضامن أن يعمل من خلال إطار التفكير المنطقي المحدد أو مشاريع المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات المانحة. فالتضامن يعني ضرورة إعادة التفكير بشكل خلاق لتجاوز حدود منطق الهيمنة الذي يحكم عمل المؤسسات الإنسانية التنموي حاليا والتركيز على توفير كافة الإمكانيات التي تسمح للمضطهدين بمواصلة نضالهم من اجل الحرية والاستقلال. بالتالي، يجب أن نعمل على الدمج ما بين العمل التنموي والتضامن مع المضطهدين حيث أن حركة التضامن يمكن أن تشكل الممثل الحقيقي لاحتياجات المضطهدين السياسية. وهذا يتطلب مبادرة الأفراد العاملين في المؤسسات التنموية التمرد على الإجراءات والأنماط التي تحكم أداء مؤسساتهم. أو بناء التحالفات من اجل فتح الآفاق للتضامن ليترافق ذلك مع الأنشطة التنموية بغية العمل على تحقيق العدالة وحماية حقوق المضطهدين والإقرار بهذه الحقوق ضمن منظومة القانون الدولي الإنساني.

ولكن، ما هي الأمثلة العملية التي يمكن أن تعبر عن ذلك؟ فمن جهة، ضرورة إعادة التفكير في التنمية واخذ المخاطرة في الانخراط في النضال من اجل الحرية والعدالة، حيث يشكل تدخل الاونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من اجل توفير الحماية للفلسطينيين، مثالا واضحا على هذا التوجه. فالاونروا يجب أن تبادر للعمل على حماية حقوق اللاجئين والضغط على إسرائيل لتفكيك جدار الفصل العنصري الذي أقامته في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما كيف يمكن للفاعلين التنمويين المخاطرة والانخراط في النضال، فإن الطريقة المثلى بالنسبة لهم تتمثل في ضرورة وضع حد لتواطئهم مع الممارسات الاستعمارية والعنصرية الإسرائيلية، وكذلك وقف دعمهم المباشر أو غير المباشر للأنشطة الاقتصادية مع المستعمرات اليهودية أو الشركات الاستعمارية الإسرائيلية أو الشركات العسكرية والتي تهيئ البنية التحتية والأدوات اللازمة لممارسة الاضطهاد (البرغوثي، 2011). كما يمكن للأفراد والمؤسسات الانضمام إلى حملة المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل وهي حملة دولية تهدف إلى الضغط على إسرائيل لوضع حد لنظام الاستعمار والتمييز العنصري الذي تمارسه بحق الفلسطينيين. التضامن لا يعني توفير التمويل وزيادة الدعم والمساعدات، بل يتعلق أولا وأخيرا بتوفر إرادة سياسية والاستعداد لأخذ الخطوات اللازمة لمناهضة الظلم والعمل على نشر العدالة. وهذا بحد ذاته هو البداية لإعادة صياغة العلاقة مع المضطهدين.

خلاصة

استعرضت هذه الورقة نظام المساعدات الإنسانية التي تدفقت على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، مع التركيز على برنامج الغذاء العالمي. كما أن الورقة ركزت على تحليل العلاقة ما بين الاستيطان الاستعماري وسلطة المساعدات الإنسانية وتفكيك وكالة المضطهدين. ومن اجل تقديم وصف دقيق لهذه الحالة، بدأنا بنقاش فلسفة المساعدات الإنسانية وجذورها السياسية وتناولت الازدواجية التي تميز عمل المؤسسات الإنسانية. فمن جهة، هناك التوجه السياسي المحافظ والذي يخشى أي تغيير سياسي راديكالي، ومن الجهة الأخرى هناك التوجه الأبوي لمؤسسات المساعدات الإنسانية والذي لا يقر بحق المضطهدين بالتعبير عن أنفسهم وحقوقهم.

وبعد استعراض تعاطي المؤسسات الإنسانية مع الواقع الاستعماري، فقد أشرت إلى أن تدفق المساعدات الهائلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 2003 خلق وضعا سياسيا جديدا بحيث باتت حياة الفلسطينية محاصرة من كافة الجوانب وتم الزج بالتجمعات الفلسطينية في غيتوهات وباندوستانات بحيث باتت الأراضي الفلسطينية المحتلة عبارة عن سجن ضخم مفتوح. وبدلا من الإقرار بوجود مثل هذا الخطر السياسي على حياة الفلسطينيين، فإن المساعدات الإنسانية قد سعت إلى إلغاء الطابع السياسي لهذه الأزمة والتعاطي معها بوصفها أزمة إنسانية ليس إلا ليشكل ذلك غطاءً للممارسات الاستعمارية التي تقوم بها إسرائيل بحق الفلسطينيين، وباتت المؤسسات الإنسانية تلقي باللوم على النظام البيروقراطي كسبب للازمة وليس على الحالة الاستعمارية كجذر للمشكلة.

كما تناولت الورقة آثار سلطة المساعدات الإنسانية على المضطهدين. فقد استهدفت المساعدات الإنسانية المجموعات الأكثر تضررا من الممارسات الاستيطانية الاستعمارية حيث أن منطق التدخل مع هذه المجموعات يقود في المحصلة إلى إضعافها وتصبح عاجزة عن مواجهة العنف الذي تمارسه القوى المهيمنة ضدها (كوثري، 2002: 143). وقد أشارت الورقة إلى أن المساعدات الغذائية تؤدي إلى تفكيك الوكالة المقاومة للاستعمار، وتجبر المضطهدين على الظهور بمظهر الضحايا من اجل أن يصبحوا مؤهلين للحصول على المساعدات الإنسانية، وبالتالي يتم التعامل معهم بوصفهم أعدادا من الأفراد ممن يحتاجون للمساعدة وبالتالي يتم القضاء على دور وكالتهم الوطنية المناهضة للاستعمار والقضاء على الإرادة الجماعية في أوساطهم كون التعامل معهم يتم على أساس فردي.

من جهة أخرى، قمنا عبر صفحات هذه الورقة، برسم خارطة لعدد من البدائل الممكنة لمثل هذا النظام. فمن جهة، قامت المؤسسات الإنسانية بتبني مقاربة الحقوق والتي تسعى للتركيز على نقاط القوة والحقوق. ومن جهة أخرى، قامت مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية بالضغط على مؤسسات المساعدات الإنسانية مطالبة إياها بالتوقف عن العمل فقط من اجل تحسين الظروف المعيشية للمضطهدين ومساعدتهم على تحمل أعباء الحياة في ظل الاستعمار بدلا من العمل على الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوضع حد لممارساتها الاستعمارية والعنصرية. إلا أن كلا الإستراتيجيتين بلا فعالية إذا لم يكن هناك إرادة لدى الفاعلين الخارجيين للضغط على إسرائيل لوضع حد لممارسات الاضطهاد والاستعمار بحق الفلسطينيين. كما تناولت الورقة أيضا بروز وكالة وطنية مناهضة للاستعمار تسعى لطرح رؤية وطنية بديلة ترفض المساعدات الخيرية والمساعدات الغذائية وتعيد القدرة للفلسطينيين للاعتماد على ذاتهم والصمود في وجه الاستعمار. وهذه الوكالة تعمل حاليا على تطوير رؤية وطنية بديلة تعيد الاعتبار للمشروع الوطني ككل. وفي ظل الآثار السلبية لنظام المساعدات الإنسانية ومن اجل تعزيز دور الوكالة الفلسطينية الوطنية الناشئة والمناهضة للاستعمار، فإن الورقة تدعو إلى ضرورة أن يتم استبدال المنطق التفكيكي للمساعدات الإنسانية بمبدأ التضامن الدولي مع الفلسطينيين. التضامن يتطلب من الفاعلين تغيير سلوكهم وإنشاء علاقة قائمة على أساس مختلف مع المضطهدين، علاقة تقوم على المبادئ السياسية المشتركة وبالتالي فإن هؤلاء الفاعلين مستعدون للمغامرة بالانخراط في النضال ضد الاستعمار.

المراجع

- African Rights (1994). "Humanitarianism Unbound? Current Dilemmas Facing Multi-Mandate Relief Operations in Political Emergencies." Discussion Paper No. 5. London: African Rights.
- Agamben, Giorgio (1998). Homo sacre: Sovereign Power and Bare Life. Stanford: Stanford University Press.
- Al Ayyam (2011). "Businessmen Insist on the Necessity of Strengthening the Cooperation between the World Food Programme and the Private Sector." Al Ayyam, December 12, 2011.
- APM World Network (2003). "People"s Right to Produce, Feed Themselves and Exercise their Food Sovereignty." Another World is Possible: Popular Alternatives to Globalization at the World Social Forum. William F. Fisher and Thomas Ponniah (eds). Nova Scotia: Fernwood Publishing.
- Benhabib, S. (1990). "Epistemologies of Postmodernism: A Rejoiner to Jean-Francois Lyotard." In. L. J. Nicholson (ed.), Feminism/Postmodernism. New York: Routledge.
- Barghouti, Omar (2011). "Resistance as an Indispensable Component of Development under Colonial Conditions" Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) as a Case Study." Working Papers Series. Centre for Development Studies: Birzeit University.
- Rony Brauman and Eyal Weizman (2011). "Humanitarian Support: Planning Emergency: Rony Brauman and Eyal Weizman in Conversation."
- http://www.mara-stream.org/think-tank/humanitarian-support-planning-emergency-rony-brauman-and-eyal-weizman-in-conversation/ [accessed January 2012]
- Calhoun, Craig (2008). "The Imperative to Reduce Suffering: Charity, Progress, and Emergencies in the Field of Humanitarian Action." Michael Barnett and Thomas G. Weiss (eds). Humanitarianism in Question: Politics, Power, Ethics. Ithaca: Cornell University Press.
- Carmen, Raff (1996). Autonomous Development Humanizing the Landscape: An Excursion into Radical Thinking and Practice. London: Zed Books.
- Dakkak, Ibrahim (1988). "Development from Within: A Strategy for Survival." George T. Abed (ed). The Palestinian Economy: Studies in Development in Under Prolonged Occupation. London: Routledge.
- De Carvalho, Horacio Martins (2006). "The Emancipation of the Movement of Landless Rural Workers with the Continual Movement of Social Emancipation." Boaventura de Sousa Santos (ed). London" Verso.
- Dick, Harold (1988). "Towards a Strategy for Development: Empowerment and Entrepreneurship." George T. Abed (ed). The Palestinian Economy: Studies in Development in Under Prolonged Occupation. London: Routledge.
- Eriksson Baaz, Maria (2005). The Paternalism of Partnership: A Postcolonial Reading of Identity in Development Aid. London: Zed Books.
- Fasheh, Munir (1989). "Al-Intifada and a New Education." Nasser Aruri (ed). Occupation: Israel over Palestine. Belmont: Association of Arab-American University Graduates Inc.
- Fassin, Didier (2010). "Heart of Humanness: The Moral Economy of Humanitarian Intervention." Didier Fassin and Mariella Pandolfi (eds). Contemporary States of Emergency: The Politics of Military and Humanitarian Interventions. Pennsylvania: Zone Books.
- Feldman, Ilana (2009). "Gaza"s Humanitarian Problem." Journal of Palestine Studies, 38(3).

- Ferguson, James. 1994. The Anti-Politics Machine: "Development," Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Foucault, Michel (1990). The History of Sexuality Volume 1: An Introduction. Translated By Robert Hurley. London: Penguin Books.
- Giacaman, Rita, Yoke Rabaia, Viet Nguyen-Gillham, Rajaie Batniji, Raija-Leena Punamaki and Derek Summerfield (2011). "Mental Health, Social Distress and Political Oppression: The Case of the Occupied Palestinian Territory." Global Public Health, 6(5).
- Hyndman, Jennifer (2000). Managing Displacement: Refugees and the Politics of Humanitarianism. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Susanne Jaspars and Sorcha O"Callagan (2010). Challenging Choices: Protection and Livelihoods in Conflict. London: Overseas Development Institute.
- Kadri, Ali (2011). "Another Famine in the Horn of Africa: Putting Hunger in Context." Centre for Research on Globalization, August 2011. http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=25972 [accessed February 2012]
- Kanafani, Nurman and Samia Al-Botmeh (2008). "The Political Economy of Food Aid to Palestine." The Economics of Peace and Security Journal, 3(2).
- Khalidi, Raja (2011). Conference paper "The Palestinian National Development Plan 2011-2013: What it is, What it isn"t, and What it Should be." Development in the Occupied Palestinian Territory: Critical Reflections on Current Practices and Initiating Debate on Alternatives Approaches. Centre for Development Studies, Birzeit University, June 2011.
- Kothari, Uma (2002). "Power, Knowledge and Social Control in Participatory Development." Bill Cooke and Uma Kothari (eds). Participation: The New Tyranny? London: Zed Books.
- Mamdani, Mahmood (2008). "The New Humanitarian Order." The Nation, September 29, 2008.
- MAAN (2011). "France Summons Israeli Ambassador over Gaza Raid." MAAN, November 16, 2011.
- MAS (2010). Food Security Bulletin, Issue 4, summer 2010, Ramallah: MAS.
- MAS (2011). Food Security Bulletin, Issue 5, winter 2011, Ramallah: MAS.
- Mbembe, Achille (2003). "Necropolitics," Public Culture, 15(1).
- Mbembe, Achille (2011). "Democracy as a Community of Life." The Johannesburg Salon, vol. 4, 2011. http//:www.jwtc.org.za/volume.4_htm [accessed February 2012].
- Nayar, Pramod K. (2010). "Postcolonialism Suffering and Affective Cosmopolitanism." International Conference: Postcolonial Literatures and the Transnational, Chaudhary Singh University, Meerut India.http//:uohyd.academia.edu/pramodKNayar/Talks/28437/Postcolonialism_Suffering_and_Affective_Cosmopolitanism [accessed December 2011]
- Nixon, Anne. 2006. "UNRWA: A Conceptual Framework for Cohesive and Integrated Operations," internal UNRWA document.
- O"Callaghan, Sorcha, Susanne Jaspars and Sara Pavanello (2009). "Losing Ground: Protection and Livelihoods in the Occupied Palestinian Territory." Humanitarian Policy Group Working Paper, ODI. London: ODI.
- OCHA (2010). Impeding Assistance: Challenges to Meeting the Humanitarian Needs of Palestinians. East Jerusalem: OCHA, May, 2010.
- OCHA (2011). Displacement and Insecurity in Area C of the West Bank. East Jerusalem: OCHA, Au-

gust, 2011.

- Ophir, Adi (2010). "The Politics of Catastrophization: Emergency and Exception." Didier Fassin and Mariella Pandolfi (eds). Contemporary States of Emergency: The Politics of Military and Humanitarian Interventions. Pennsylvania: Zone Books.
- PACBI (2010). "Boycott "Ariel" and the Rest! All Israeli Academic Institutions are Complicit in Occupation and Apartheid." PACBI: Ramallah, February 10, 2010. http//:www.pacbi.org/etemplate.php?id1175= [accessed February 2010]
- Palestinian Human Rights Organisations (2010). "The Problem with the UN Humanitarian Reform for Local Palestinian Human Rights NGOs." Position Paper prepared by Palestinian human rights organisations. Ramallah, 2010.
- Piron, Laure-Helene (2004). "Rights Based Approaches to Social Protection." London: Overseas Development Institute.
- Pupavac, Vanessa (2010). "Between Compassion and Conservatism: A Genealogy of Humanitarian Sensibilities." ." Didier Fassin and Mariella Pandolfi (eds). Contemporary States of Emergency: The Politics of Military and Humanitarian Interventions. Pennsylvania: Zone Books.
- Segal, R. and E. Weizman (2003). "Principles of Building in Heights." R. Segal and E. Weizman (eds). A Civilian Occupation, the Politics of Israeli Architecture. London: Verso.
- Slim, Hugo (2002). "Not Philanthropy But Rights: The Proper Politicisation of Humanitarian Philosophy." International Journal of Human Rights, vol. 6, no. 2.
- Slim, Hugo (2004). "Relief Agencies and Moral Standing in War: Principles of Humanity, Neutrality, Impartiality, and Solidarity." In. Haleh Afshar and Deborah Eade (eds.). Development, Women, and War: Feminist Perspectives. Oxford Oxfam Great Britain.
- Sogge, David and Gisela Dutting (2010). "Moving Targets: Notes on Social Movements." Working Paper 2, Civil Society Building Knowledge Programme. The Hague: Humanist Institute for Co-operation with Developing Countries.
- STC UK (2009). "Fact Sheet: Jordan Valley." October 2009. http://www.savethechildren.org.uk/sites/default/files/docs/English_Jordan_Valley_Fact_Sheet_and_Citations.pdf
- Stop the Wall (2009). "Realities Threatening the Agricultural Sector and Palestinian Food Sovereignty." Palestinian Grassroots Anti-apartheid Wall Campaign. March 10, 2009. http://www.stopthewall.org/realities-threatening-agricultural-sector-and-palestinian-food-sovereignty
- Tabar, Linda (2011). "Rethinking Development In a Colonial Context: The Challenge of Solidarity." Conference Paper presented at: Rethinking Global Inequality: Development (Studies) in Discourse, Critique and Practice. Department for Development Studies, Univesity of Vienna. October 2011.
- Tabar, Linda (2012). "The Reconstruction of Jenin Refugee Camp: Humanitarian Intervention and Rational Violence." Journal of Palestine Studies, 41:2.
- Taraki, Lisa (1989). "Mass Organisations in the West Bank." Nasser Aruri (ed). Occupation: Israel over Palestine. Massachusetts: Belmont.
- UAWC (2011). "Declaration of Principles: Towards Food Sovereignty from the Palestinian Perspective." Ramallah: UAWC, October 2011.
- UNCTAD (2011). Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory. Geneva: UNCTAD, September 2011.

- UN Consolidated Appeal, 2011
- WFP and FAO (2009). Socio-Economic and Food Security Survey Report West Bank. August 2009.
- WFP and FAO (2009a). Occupied Palestinian Territory: Food Security and Vulnerability Analysis Report. December 2009.
- WFP and FAO (2011). Socio-Economic and Food Security Survey: West Bank and Gaza Strip, Occupied Palestinian Territory. February 2011.
- WFP (2010). Protracted Relief and Recovery Operations – Occupied Palestinian Territory. November 2010.
- Wortel, Eva (2009). "Humanitarians and their Moral Stance in War: Underlying Values." International Review of the Red Cross, 91: 876.

الترويج للديمقراطية في فلسطين: المساعدات الخارجية ودمقرطة الضفة الغربية وقطاع غزة

ليلى فرسخ

مقدمة

منذ انطلاق عملية سلام أوسلو في العام 1993، تقدر قيمة المساعدات الإنسانية التي صبت في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يقرب من 15 مليار دولار أمريكي، أي ضعفي الناتج القومي الفلسطيني. ومع أن المساعدات للمناطق التي تشهد صراعات والمناطق التي تعيش حالة من الانتقال السلمي ليست بالأمر الغير عادي، إلا أن كم المساعدات الذي تدفق على فلسطين وإسرائيل لم يسبق له نظير في التاريخ ولا يقارن مع الدول النامية الأخرى. ففي العام 2004، بلغ معدل نصيب الفرد الفلسطيني من المساعدات ما قيمته 268 دولاراً أمريكياً مقارنة مع 215 دولاراً للفرد البوسني خلال التسعينات، أو 235 دولاراً في تيمور الشرقية[183]. ومن وجهة نظر المانحين، وكذلك السلطة الفلسطينية، فإن هذه المساعدات ضرورية لضمان نجاح عملية السلام. وقد تضافرت جهود مؤسسات الأمم المتحدة المانحة والمنظمات الدولية (ومن بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، ووكالات المساعدات التابعة لدول الاتحاد الأوروبي، وكذلك المؤسسات غير الحكومية المحلية، من اجل العمل على بناء القاعدة الاقتصادية للسلام المنشود والتي ستشكل الأساس لإقامة دولة فلسطينية مستقبلية قابلة للحياة. وقد تجلت أهمية المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في أعقاب الانخفاض في نصيب الفرد من الدخل خلال العام 1996 والانخفاض مرة أخرى بعد العام 2000. كما أولى المانحون أهمية خاصة لتمويل المشاريع الرامية لتحقيق الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية معتبرين ذلك من أهم محددات نجاح مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة.

إلا أن المساعدات الإنسانية لم تنجح في تحقيق الأهداف الثلاث التي حددّت لها: تنمية الاقتصاد، بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، والترويج للديمقراطية[184]. فبعد ثمانية عشر عاما على انطلاقة عملية أوسلو، والكم الهائل من المساعدات التي تدفقت على الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا زال الاقتصاد الفلسطيني غير قابل للحياة ومشرذماً ويعتمد على إسرائيل اعتماداً كلياً. فنصيب الفرد الفلسطيني من الدخل القومي انخفض في العام 2000 إلى مستوى اقل من ذلك الذي سجله في العام 1994، بينما سجلت البطالة نسبة وصلت إلى 37% في قطاع غزة و17% في الضفة الغربية[185]. وفي الوقت الذي شهدت فيه بعض القطاعات الاقتصادية، وتحديداً القطاع المالي، والعمل في مؤسسات الحكومة، وقطاع العقارات، نمواً وازدهاراً، فإن القطاعات الإنتاجية، وتحديداً الزراعة والصناعة، شهدت مزيداً من التدهور نتيجة للسياسات الإسرائيلية المتمثلة في الإغلاق والاستيطان. أما فرص العمل التي خلقتها مؤسسات المساعدات الإنسانية فقد استوعبت ما نسبته 12-10% من قوة العمل الفلسطينية[186]، ولكنها خلقت مشاكل جديدة تمثلت في غياب العدالة في توزيع فرص العمل جغرافياً وزادت من اعتماد فئة محددة من الفلسطينيين على المساعدات الخارجية كمصدر للعمل.

183 Le More, International Assistance to the Palestinians after Oslo, London: Routledge, 2008: 179.

184 Keating, Michael, Anne Le More and Robert Lowe (eds), Aid, Diplomacy and Facts on the Ground, London: Chatham House, 2005.

185 Palestinian Central Bureau of Statistics, Labor Statistics, at www.pcbs.org/statistics/laborsurvey, consulted December 10, 2011.

186 See Benoit Challand, Palestinian Civil Society: Foreign Donors and the Power to Promote and Exclude, London: Routledge, 2009, page72.

وفيما يخص أنشطة بناء القدرات، فقد ركز المانحون الدوليون ومنذ العام 2004 على بناء قدرات السلطة الفلسطينية لتصبح قادرة على القيام بمهام الدولة، حيث جاء ذلك عبر التركيز على تحسين الأداء الأمني للسلطة ودعم بنيتها المالية وكذلك تعزيز مبدأ الشفافية والمحاسبة إلى جانب التركيز على تحسين أداء الحكومة والجهاز القضائي التابع لها. إلا أن جهود بناء القدرات هذه باتت محل تساؤل كبير في أعقاب الانقسام بين حماس وفتح والحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع منذ العام 2006، واستمرار ممارسات الاحتلال كالجدار وتوسيع المستوطنات، ناهيك عن حقيقة أن إسرائيل تسيطر على ما مساحته 58% من الضفة الغربية (المناطق المصنفة ج). كما أن هذه الحقائق تثير التساؤل كذلك حول جدوى الترويج للديمقراطية والحكم الرشيد كأهداف تضعها الجهات المانحة نصب أعينها. وفي هذا السياق، نجد العديد من الأصوات التي تدعي أن المساعدات هي السبب الحقيقي الذي أدى إلى التراجع الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني. فمن جانبها، تشير كرمة النابلسي وغيرها من الباحثين، إلى أن المساعدات الإنسانية لعبت دورا في بروز نظام دكتاتوري شكل تهديدا للحقوق والحريات الأساسية للفلسطينيين، كما وشكل خطرا على مشروع التحرر الوطني ككل[187].

تهدف هذه الورقة لتحليل برامج الترويج للديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من وجهة نظر نقدية. في هذا السياق، سنقوم بمناقشة كمية المساعدات التي وجهت لتحقيق هذا الغرض وتحليل الفئات المستهدفة بها وآثارها على المشاركة السياسية. وسيتم التركيز على دور كل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)، الوكالة البريطانية للتنمية (DFID)، والبنك الدولي كون هذه الجهات هي الأكثر نشاطاً في هذا المضمار منذ العام 2005، إضافة إلى نجاحي في جمع المعطيات حول دور هذه المؤسسات تحديداً، حيث لم يسعفني الوقت ولا المساحة التي أفردتها لورقتي، لتناول وكالات مساعدات أخرى. وسأتناول تحليل ونقد الافتراضات التي اعتمدت كأرضية للترويج للديمقراطية، وهي التي أدت في النهاية لتشكل خطراً على الديمقراطية بدل الترويج لها. أما السبب وراء ذلك، فيكمن في حقيقة أن المؤسسات المانحة أعطت الأولوية لعمل المؤسسات غير الحكومية على حساب المؤسسات السياسية، وتحديداً الأحزاب السياسية، المؤسسات البرلمانية والاتحادات العمالية واللجان الشعبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المشاريع تتبنى أجندة النيوليبرالية والتي تجعل من السوق مركز التغيير ومساحة الدفاع عن الديمقراطية، وهي المقاربة التي قادت في النهاية إلى تراجع العمل السياسي في المجتمع الفلسطيني واستبداله بمفهوم "التمكين". وعبر التركيز على تعزيز علاقة الأفراد مع السلطة ومؤسسات الدولة كبديل لتعزيز علاقة المؤسسات مع هذه الجهات، أدت مشاريع الترويج للديمقراطية إلى إضعاف الأحزاب السياسية والانخراط المدني في العمل السياسي. كما بدا جلياً أن هذه المشاريع هدفت إلى ضمان عدم انهيار عملية السلام أكثر من سعيها لتحقيق مشاركة سياسية فعالة تضمن انخراط كافة شرائح المجتمع الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام، في القسم الأول، سأقدم مراجعة لمعنى الديمقراطية والمجتمع المدني وتاريخ المؤسسات السياسية الفلسطينية وتقاليدها الديمقراطية. أما القسم الثاني، فسيحلل طبيعة مشاريع الترويج للديمقراطية المنفذة في فلسطين والفئات المستهدفة بهذه المشاريع ويعالج الافتراضات التي بنيت عليها وبالأخص بمفهومي المشاركة السياسية والتمكين. كما سأتناول رد الجهات المانحة على الانتخابات الفلسطينية في العام 2006 والى أي مدى سعت هذه الجهات لاحتواء المشاركة السياسية الفلسطينية بدلاً من العمل على تعزيزها. أما القسم الثالث، فسيتضمن بعض التوصيات حول كيف يمكن للمساعدات أن تساهم للترويج للمشاركة الديمقراطية الفعلية في فلسطين.

187 Karma Nabulsi, "The State Building Project: What Went Wrong", in Keating, Michael, Anne Le More and Robert Lowe (eds.) Aid, Diplomacy and Facts on the Ground, London: Chatham House, 2005.

الديمقراطية والتنمية

في ظل كونها تعرف بصيغة غامضة: حكم الشعب للشعب، فإن الديمقراطية تحمل معاني وأشكال متعددة. وبشكل عام، تفهم الديمقراطية باعتبارها نظاماً سياسياً يقوم على وجود مراكز قوة بديلة ومستقلة في المجتمع مع وجود حكومة ممثلة لكافة أفراد الشعب يتم اختيارها ضمن نظام انتخابات تنافسية منتظمة[188]. ومن الناحية التاريخية، برزت الديمقراطية في أوروبا لتترافق مع التطور الرأسمالي في الغرب، إلا أن جوهرها يقوم على وجود مؤسسات سياسية تمثيلية دائمة تتنافس في الانتخابات إلى جانب وجود اقتصاد السوق ووجود مجتمع مدني فاعل.

وهنا، من المهم الانتباه إلى مدى أهمية مفهوم المجتمع المدني وكذلك صعوبة إيجاد تعريف محدد لهذا المفهوم، حيث انه من الناحية التاريخية، تم تعريفه من خلال مقارنته مع المؤسسات السياسية القائمة. ومع الزمن، بات المفهوم يستخدم ليشمل كافة الأفراد الغير منخرطين في المؤسسات السياسية، كالأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية وكذلك المنتخبين لمراكز صنع القرار، والذين يسعون لمساءلة الشخصيات العامة وتعزيز مفهوم الشفافية والمساءلة في المجتمع. وهناك من يُعرف المجتمع المدني بوصفه قوة مضادة لقوة الدولة، إلا أن من الأفضل التعامل مع المجتمع المدني ليس بوصفه منظومة ثابتة من المؤسسات أو المجموعات، بل باعتباره صيرورة «يمكن من خلالها للمواطنين مساءلة ومراقبة سلوك الدولة من جهة، ومساءلة مراكز القوى والنفوذ في المجتمع المدني كذلك»[189].

ومنذ تسعينات القرن الماضي، بات مفهوم المجتمع المدني يحتل حيزا كبيرا في الجدل حول التنمية الاقتصادية وحول الديمقراطية في دول الجنوب. وقد باتت الديمقراطية تحتل مكانة مركزية في الخطاب التنموي الذي برز إلى السطح في أعقاب الموجة الثالثة من الدمقرطة التي كانت أوروبا الشرقية ساحة لها وبرامج إعادة ترتيب بنى القوة المسيطرة التي تبنتها المؤسسات المالية العالمية في الدول النامية في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وهي المشاريع التي أثبتت عقمها في الترويج للنمو الاقتصادي. أما البنك الدولي، فيعرف المجتمع المدني على انه مجموعة من المؤسسات، الحكومية وغير الحكومية التي تعمل بمعزل عن الدولة وتسعى للترويج للتعددية والمصالح المتنوعة في المجتمع[190]. كما بات هذا المفهوم احد مكونات ما بعد إجماع واشنطن والذي سعى لدمج العمل المؤسساتي والمفاهيم السياسية ضمن أجندة النيوليبرالية لاستغلالها للترويج لاقتصاد السوق والسياسات المالية المحافظة وكذلك الترويج لدور القطاع الخاص. وهذا التطور في خطاب المؤسسات المالية العالمية والمتأثر بوضوح بفلسفة الاقتصاد المؤسساتي(Institutional economics)، يعتبر أن مراقبة أداء الحكومات والمؤسسات، من ضمن أهم المتطلبات لنجاح اقتصاد السوق الحرة والتي تعتبر المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي.

وفي هذا الخطاب، فإن النمو لا يتأثر فقط بالطريقة التي تنظم فيها الدولة أنشطتها، بل أيضاً بطريقة تنظيم وأداء المجتمع، كون أفراد المجتمع يشكلون جزءاً من العملية الإنتاجية وفي ذات الوقت يتولون مهمة الرقابة على أداء الحكومة لضمان نمو القطاع الخاص. بالتالي فإن أجندة ما بعد إجماع واشنطن النيوليبرالية، تسعى لخلق تحول

188 P.Schmitter and T.L Karl (1991) "What Democracy is … and is Not" Journal of Democracy, vol.2 no. 3, pp75-87 .

189 Challand, Palestinian Civil Society, p.28, N. Chandhoke "The "Civil" and the "Political" in Civil Society" Democratization vo. 8, no2. 2001: 22.

190 World Bank, Defining Civil Society, at http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/CSO/0,, contentMDK:20101499~menuPK:244752~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:228717,00.html.

على مستوى المجتمع ككل من خلال خطاب تنموي يركز ليس فقط على البعد الاقتصادي بل يشمل المجتمع المدني تحديداً بما يضم فيه جميع شرائح الاجتماعية. وهذه العملية تتعامل مع المجتمع من خلال تعزيز الفردانية بمعنى أن الأولوية تعطى للأفراد على حساب المجموعة وبالتالي يصبح المجتمع عبارة عن جسم مكون من أفراد كُل فيه يسعى لتحقيق اكبر قدر ممكن من الفائدة الذاتية، وعليه تصبح الدولة عبارة عن مؤسسة تدافع عن النمو بدلاً أن يُنظر إليها على أنها ساحة للمصالح المختلفة تميل لصالح مجموعة ما بالأخص مصالح طبقة رأس المال. بالتالي، ففي سياق كهذا، تتجلى أهمية قضايا محددة كقضية اندماج المجتمع المدني في الترويج للرفاهية والديمقراطية وتركيم رأس المال الاجتماعي والتي تعتبر من ابرز مكونات النمو الاقتصادي. في ظل هذا الخطاب التنموي النيوليبرالي تصبح الدولة الأداة المناسبة لترويج للحكم الرشيد وسيادة القانون والتي تعتبر من أهم العناصر المطلوبة لنجاح دمج القطاع الخاص في عملية النمو ذلك لأن هذه المصطلحات تساهم في تعزيز المنافسة الاقتصادية وتقليل فرص الفساد.

وعند الحديث عن الديمقراطية، نجد أن الجهات المانحة في الضفة الغربية وقطاع غزة ركزت على ثلاث قضايا مرتبطة بذلك: الانتخابات، الحكم الرشيد، وتمكين المجتمع المدني. فقد بادر ممثلو البرلمان الأوروبي والمؤسسات غير الحكومية الأمريكية[191] إلى المساعدة في الاشراف على تنظيم الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أُجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1996 و2006، وكذلك الحال مع الانتخابات الرئاسية في العام 2005 وقبلها في العام 1996. وبخصوص الحكم الرشيد، فقد اهتمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة البريطانية للتنمية والبنك الدولي بالتأكد من إدارة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تتمتع بالنزاهة والشفافية وانعدام الفساد أما في التسعينات، فقد كان تركيز الجهات المانحة على تعزيز البنية المؤسساتية للمؤسسات غير الحكومية لضمان توافقها مع شروط ومتطلبات المؤسسات المالية العالمية إلى جانب دعمها ماليا وضمان وصول هذه المؤسسات إلى التجمعات السكانية المهمشة لدمجها في مشاريع التنمية الاقتصادية. وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية وما اعتبر فشل عرفات في إدانة العنف وتحقيق السلام مع الإسرائيليين وتخويل البرلمان السلطات الفعلية، فإن مشاريع الحكم الرشيد أخذت تركز أكثر على إصلاح السلطة الفلسطينية ذاتها. أما الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، فقد عرفت مشروعها لدعم الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة على اعتبار انه يقوم على تحسين قدرات مؤسسات السلطة الفلسطينية وتعزيز التواصل ما بين هذه المؤسسات ومؤسسات الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني. أما البنك الدولي، والذي يعتبر الموجه الفعلي للسلطة الفلسطينية في مجال التمويل والإدارة، فيعرف الحكم الرشيد على انه: تحسين إدارة الموازنة ومكافحة الفساد وتنمية الموارد البشرية والإصلاح القانوني[192].

وهذا من وجهة نظر المؤسسة المذكورة، يعتبر الضمان لتحقيق الشفافية، المساءلة، وتطور نظام الحكم الفلسطيني. وقد جذب التركيز على المجتمع المدني انتباه الجهات المانحة منذ بدء نشاطات هذه الجهات في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال ثمانينات القرن الماضي، وعاد إلى الواجهة مرة أخرى بعد العام 2001[193]. أما المفهوم الذي ترافق

191 E.g. the Carter foundation among others.

192 World Bank, West Bank and Gaza Assistance Strategy, at www.worldbank.or/intwestbankgaza/resources/WBGStrategyFY08-FY10 and UNCTAD, Palestinian War Torn Economy: Aid, Development and State Formation, Geneva, 2006: 32.

193 The EU "The EU Role in Promoting Human Rights and Democratization in Third Countries", Michelle Pace "Democracy Promotion in the Context of an Occupied Nation? The Case of Palestine", in Michelle Pace (ed.) Europe, the USA and Political Islam: Strategies for Engagement, New York: Palgrave, 2011.

مع هذا التركيز منذ التسعينات، فهو «التمكين» والذي يعرف على انه قدرة الأفراد على التعبير عن آرائهم والمشاركة في عملية صنع القرار فيما يخص المشاريع التنموية وكذلك القدرة على محاسبة مؤسسات الحكومة ومساءلتها عن سلوكها وقراراتها. إلا أن هذا المفهوم (التمكين) يركز على الفرد والأداء الفردي وليس على المجموعات أو على المجتمع ككل. وكما سأشير لاحقا، فإن مصطلح التمكين وطريقة استخدامه في الخطاب التنموي النيوليبرالي لم يستخدم كي يمكن المواطن من مساءلة الدولة ومحاسبتها وإنما لتسهيل وضمان انسجام سياسة الحكومة مع أجندة المنهج النيوليبرالي الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. وما لم يتم أخذه بعين الاعتبار، هو كيف يمكن لهذه المقاربة الاقتصادية النيوليبرالية أن تؤدي إلى تعزيز عدم المساواة في المجتمع والتي ينم التعامل معها من زاوية التمكين الفردي أو كيف تلغي البعد السياسي من حياة المجتمع بذريعة تعزيز الشفافية والمساءلة. وحاليا، نجد أن بعض المفاهيم كالحق الوطني في تقرير المصير والمقاومة والحقوق الجماعية وإنهاء الاحتلال، ليست من ضمن ما يدور الحديث عنه في إطار نقاش مفهوم التمكين كون المؤسسات المالية العالمية تتعامل مع العلاقات الاجتماعية باعتبارها شكلاً من أشكال المنافسة ضمن السوق الحر[194] لا بكونها مشروعاً جماعياً لمناهضة الظلم الاجتماعي.

وقد ترافق تركيز الممولين على الديمقراطية بمجموعة من الافتراضات حول النظام السياسي الفلسطيني والمجتمع المدني وطبيعة وأهداف عملية السلام. التي تهدف اولاً وأخيراً إلى الحفاظ على استمرارية السلام[195] وليس على تحقيق الحماية الدولية للحقوق الفلسطينية كحق العودة وتقرير المصير. وهي بالتالي تهمش مفهوم التمكين والديمقراطية بدلاً من أن تدعمه.

الديمقراطية وتقاليدها في المجتمع الفلسطيني

النظام السياسي الفلسطيني

بالرغم من أن نشاط الممولين في المناطق الفلسطينية المحتلة بدأ منذ ما قبل أوسلو، إلا أن المشاريع الرامية للترويج للديمقراطية قد برزت بجلاء بعد العام 1994. وقد افترضت هذه المشاريع أن النظام السياسي الفلسطيني بدأ بالتشكل مع عملية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية حيث يعتبر قيام السلطة الفلسطينية من أهم الانجازات التي حققها النضال الوطني الفلسطيني[196]. فقد أتاحت السلطة الفلسطينية المجال أمام عودة قيادة المنفى إلى فلسطين التاريخية والعمل على إقامة الدولة على جزء من هذه الأرض تماشيا مع كانت تدعو إليه منظمة التحرير الفلسطينية

194 Quoted in Toufic Haddad, Neoliberalism and Palestinian Development: Assessment and Alternatives, Birzeit: Center for Development Studies, 2012, p. 8.

195 See among others, Rex Brynen, A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Band and Gaza. Washington D.C.: US Institute for Peace 2000 and Le More, International Assistance to the Palestinians after Oslo, Ch.1.

196 Before Oslo, donors" aid, generated mainly through Arab countries and the UNDP, was geared towards supporting economic projects and charitable organization that helped sustain Palestine steadfastness in the West Bank and Gaza. During the Madrid multilateral peace negotiations between 1991and 1993,the international community showed willingness to support various aspects of Palestinian rights (e.g. refugee, water, etc..) but the Palestinian leadership"s decision to sign off to the Oslo accords , redirected donors aid towards supporting the new political reality set in place with these accords.

منذ نهاية الستينات[197]. أما انتخابات العام 1996، فقد شكلت الفرصة الأولى لفلسطيني الضفة والقطاع للتصويت في الانتخابات منذ الانتخابات البلدية التي شهدها العام 1974. في العام 1996، تمكن الفلسطينيون للمرة الأولى من انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية بشكل ديمقراطي ليحمل مسمى الرئيس الفلسطيني كذلك، إلى جانب انتخاب المجلس التشريعي الذي تولى عملية إصدار القوانين الناظمة لحياة الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

إلا أن مراجعة متأنية للنظام السياسي الفلسطيني تؤكد أن وجوده سابق لعملية أوسلو وقد كان أكثر تمثيلاً وتعددياً من النظام السياسي الذي أنتجه عملية السلام وقيام السلطة الفلسطينية. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تشكل البديل لمنظمة التحرير الفلسطينية والتمثيل السياسي العريض الذي تعبر عنه المنظمة، ذلك لأن المنظمة هي المخولة بالتفاوض مع إسرائيل وأن السلطة الفلسطينية تخضع للمنظمة. ففي الوقت الذي تمثل فيه السلطة الفلسطينية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن منظمة التحرير تمثل كذلك الفلسطينيين في الشتات وفي المخيمات وكذلك الفلسطينيين في داخل إسرائيل. ومنذ العام 1974، نجحت المنظمة في تجسيد دورها عالمياً وإقليمياً وكذلك في أوساط المؤسسات الفلسطينية والفلسطينيين، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وبالرغم من الجدل الكبير الذي أثير حول مدى ديمقراطية المنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة إجراء الانتخابات المنتظمة في ظل سياق التهجير، وحقيقة أن أولوية المنظمة كانت التحرير الوطني لا تعزيز الديمقراطية، إلا أنها بقيت مؤسسة تتمتع بالتعددية، حيث ضمت تحت مظلتها العديد من المنظمات والفصائل السياسية[198].

وبالرغم من هيمنة عرفات على قيادة المنظمة على مدى ثلاثة عقود ونصف (1969- 2004)، إلا انه اعتمد على سياسات حظيت بالإجماع وأعطت الحيز لكافة المواقف والآراء السياسية. وكما أشار جميل هلال، فقبل أوسلو «لم يكن هناك أي قوة أو فصيل سياسي يحتكر وسائل وأهداف النضال الوطني الفلسطيني»[199] لوحده. ومن المهم التذكير هنا أن الانتماء لمنظمة التحرير الفلسطينية كان يقوم على أساس التوجهات السياسية للمؤسسات الفلسطينية. وقد شكلت المنظمة الوعاء الذي تضمن أصوات واهتمامات كافة الفلسطينيين، سواء المجموعات الشبابية في لبنان مثلاً، أو اتحادات العمال في مخيمات غزة واليرموك وأريحا، وكذلك الحال مع المجموعات النسوية الفلسطينية في الأردن ولبنان والخليج العربي على سبيل المثال. وفي ذات الوقت، تم تمثيل الأحزاب السياسية والفصائل الفلسطينية المختلفة ضمن إطار منظمة التحرير والذي ضم كذلك المجلس الوطني الفلسطيني، الاتحادات العمالية وجمعية لجان المرأة الفلسطينية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيرها العديد من المؤسسات والتجمعات.

أما اتفاقيات أوسلو، فقد قادت إلى تغيير في بنية النظام السياسي الفلسطيني كونها أعطت الأولوية للمؤسسات السياسية الجديدة المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة على حساب بقية المكونات السياسية للشعب الفلسطيني الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية. بالتالي، تم استثناء 60% من الشعب الفلسطيني من المقيمين في الشتات. مما خلق فجوة وانفصال بين ما بات يعرف «بالخارج والداخل». كما أدت عملية أوسلو إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية التي أفرزتها منظمة التحرير الفلسطينية من خلال خلق مؤسسات جديدة وتحديدا السلطة الفلسطينية

197 Yezid Sayigh, Armed Struggle and Search for State: The Palestinian National Movement, Oxford: Oxford University Press, 1997.

198 Jamil Hilal, The Palestinian Political Order after Oslo: a Critical Analytical Study, Ramallah: Muwatin (in Arabic) 2006 .

199 Jamil Hilal, "Problematizing Democracy in Palestine", Comparative Studies in South Asia, Africa and the Middle East, Vol. 23. No. 1&2, 2003, pp. 163-172, pp.164.

والمجلس التشريعي والتي لا تتمتع بذات الصلاحيات أو المستوى التمثيلي الذي تتمتع به منظمة التحرير. وبالتالي، قادت هذه التطورات إلى إضعاف سيادة المجلس الوطني الفلسطيني والقدرة التمثيلية لهذه المؤسسة الدستورية لصالح الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة[200]. وفي المحصلة، يمكن القول أن اتفاقيات أوسلو قد أدت إلى فكفكة النظام السياسي الفلسطيني الذي نجحت منظمة التحرير في الحفاظ عليه حتى العام 1993.

إضافة إلى ذلك، فإن عملية سلام أوسلو، وتحديدا بعد طرح خارطة الطريق في العام 2002، اختزلت الحقوق الوطنية الفلسطينية في إطار حماية منظومة الحقوق الفردية الديمقراطية للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويبدو هذا واضحا من خلال فشل عملية أوسلو في حماية حق الفلسطينيين في العودة والمعترف به عالميا وكذلك حقوق الفلسطينيين المقيمين داخل إسرائيل في المساواة القانونية، وهما القضيتان اللتان لم يتم التطرق لهما لا من قريب ولا من بعيد ضمن اتفاقيات أوسلو.

كما لم تنجح عملية السلام في وضع حد للاحتلال وهو المطلب الرئيسي لتحقيق الاستقلال الفلسطيني. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الاتفاقات المذكورة ضحت بالغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني مقابل الوعد بإقامة نظام ديمقراطي في حدود الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. وقد تم ذلك من خلال قبول القيادة الفلسطينية ومجموعة من أصحاب المصالح من الفلسطينيين المنتفعين من الوضع الناشئ في الانخراط في عملية أوسلو وتسويقها.

إلا أن اتفاق أوسلو لم يسهل عملية تطور الأحزاب السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ابرز ملامح الدولة الديمقراطية، خشية أن تعارض مثل هذه الأحزاب العملية السلمية. ومع أنها لم تلغ التعددية السياسية التي ميزت منظمة التحرير، إلا أن اتفاق أوسلو أدى إلى شق الفلسطينيين إلى مجموعتين، الأولى تلك التي دعمت الاتفاق أو قررت الانضمام للنظام السياسي الذي افرزه (فتح وبعض الأحزاب الصغيرة كالاتحاد الديمقراطي الفلسطيني- فدا) والثانية مكونة من أولئك الذين رفضوا الاتفاق كالجبهة الشعبية وحماس والجهاد الإسلامي وغيرها من الفصائل. وقد أدى هذا الاستقطاب الحاد إلى قطع الطريق أمام بروز معارضة فاعلة تشكل قوة حقيقية رافضة لعملية السلام وللحكومة الفلسطينية[201]. فقد هيمن عرفات، وحركة فتح التي تزعمها، على النظام السياسي الفلسطيني ولم يسمح بأي معارضة لسياسته كما كان الحال قبل الاتفاقيات. كما نجح عرفات وفتح في إغراء بعض الفصائل الصغيرة (فدا وبعض المستقلين) للانضمام للسلطة بينما تعززت هيمنة فتح على الأذرع التنفيذية للحكومة الفلسطينية. وقد استغل عرفات وعباس التمويل المقدم للسلطة[202] ، فيما بعد، من اجل تعزيز سيطرة النظام الناشئ على المجتمع الفلسطيني وفي نفس الوقت تقوية الحزب ذاته (فتح) على حساب الأحزاب الأخرى. وما كان رفض الأحزاب الفلسطينية الأخرى المشاركة في انتخابات العام 1996 امتدادا لرفضها لاتفاق أوسلو إلا ليسهل هيمنة حزبٍ واحد على النظام السياسي مما حد من ديمقراطية هذا النظام.

200 Karma Nabulsi, The State Building Project: What Went Wrong", pp.120.

201 Jamil Hilal, "Problematizing Democracy in Palestine", Comparative Studies in South Asia, Africa and the Middle East, Vol. 23. No. 1&2, 2003, pp. 163-172.

202 Rex brynen," Donor Aid to Palestine: Attitudes, Incentives, Patronnage and Peace" , in Keating et al (eds), Aid, Diplomacy and Facts on the Ground.

وحين قررت حماس خوض الانتخابات التشريعية في العام 2006 في تحد لهيمنة فتح على السلطة الفلسطينية، رفضت من قبل كل من فتح والمجتمع الدولي بالرغم من إصرار هذا الأخير على ضرورة إجراء الانتخابات وانتقال السلطة بشكل ديمقراطي. وقد اعتبر الغرب بروز حماس كقوة معارضة في الضفة الغربية وقطاع غزة أمرا مرفوضا وتهديدا للمبادئ الديمقراطية الغربية حيث سعت جميع الأطراف للقضاء على هذه المعارضة.

لقد مر النظام السياسي الفلسطيني منذ توقيع اتفاقية أوسلو وحتى اللحظة، بأربعة تطورات ألقت بظلالها على المستقبل الديمقراطي لهذا النظام.

أولا، هيمنة فلسطينيو الضفة والقطاع على فلسطينيي الشتات، للمرة الأولى منذ العام 1948، وبالتالي أدى ذلك إلى استثناء مجموعات هامة من المكونات الأساسية للشعب الفلسطيني، وتحديداً اللاجئين وفلسطينيي الشتات والفلسطينيين المقيمين داخل إسرائيل. وبالرغم من أن ممثلين لهذه القطاعات عينوا مؤخراً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنهم تعرضوا للاستثناء ضمن عملية سلام أوسلو. فإنشاء نظام سياسي كنتاج لاتفاق أوسلو كان يتطلب، كما حصل بالفعل، استثناء فلسطينيي الخارج وبالتالي التنكر للحق الوطني الفلسطيني بالعودة والتحرير والمساواة.

ثانياً، أدى اتفاق أوسلو إلى قيام دولة تهيمن عليها فتح وباقتصاد يعتمد على المساعدات الخارجية. وقد أدى قيام السلطة الفلسطينية إلى إنشاء قطاع عام كبير اقتضته الضرورة من اجل امتصاص قوة العمل الفلسطينية والحد من البطالة التي نتجت عن سياسة الإغلاق التي فرضتها إسرائيل، مما حول السلطة إلى بنية تشغيل تعتمد على المحسوبية والمحاباة لضمان استمرارها واستمرار شعبها المعتمد عليها كمصدر رزق. وهنا نشير إلى أن نظام المحسوبية الذي يهيمن على أداء السلطة يشكل ضربة قاسية للتوجهات الديمقراطية التي تعهدت انتخابات العام 1996 بحمايتها.

ثالثاً، شهد النظام السياسي الفلسطيني تراجعا للأحزاب العلمانية اليسارية وتصاعد قوة الأحزاب الإسلامية. وقد تصاعدت شعبية هذه الأحزاب كونها كانت خارج الحكومة وتمكنت من أن تمثل صوت الجماهير بشكل أفضل من غيرها، كما أنها مرت عبر سلسلة من التغييرات الاجتماعية والسياسية في ظل الاحتلال الإسرائيلي إلى جانب نجاحها في الحفاظ على مبادئ المقاومة الوطنية والصمود[203]. كما نجحت هذه الأحزاب أيضا في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان عبر شبكة من الخدمات التي قدمت دون الاعتماد على المساعدات الخارجية لتغطيتها. وفي أحيان كثيرة، شكلت الأحزاب المقصودة نقطة استقطاب للأصوات المحتجة والمعترضة، التي فقدت الثقة في فتح.

رابعاً: تحول النظام السياسي الفلسطيني إلى نظام قائم على حزبين أساسيين، إذ باتت فتح هي الحزب المهيمن في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تشكل حماس المعارضة الحقيقية الوحيدة. وقد قاد هذا الوضع إلى النتيجة المأساوية على القضية الفلسطينية والمتمثلة في قيام حكومتين فلسطينيتين بعد حزيران 2007، حيث تمركزت حكومة فتح في الضفة الغربية وحكومة حماس في قطاع غزة.

203 Hilal, 2006.

تمويل مشاريع تعزيز الديمقراطية: أولويات الفلسطينيين وأولويات الجهات المانحة

كما اشرنا في البداية، فإن التمويل الذي قدمه المانحون للمشاريع الرامية للترويج للديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، استهدفت مجالات ثلاث:

1- الدعم والإشراف على الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية.

2- تعزيز المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

3- تعزيز الحكم الرشيد وبناء قدرات الدولة.

أما نسبة التمويل المخصصة لكل مجال من هذه المجالات فقد تفاوتت على مدار الخمسة عشر عاما الماضية حيث ارتبطت بفهم الممولين للدور الذي يمكن للمساعدات أن تلعبه في وضع حد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي تارةً، وتارةً بفهم الفلسطينيين وتحديدهم لأولوياتهم الوطنية. في هذا السياق، ركزت القيادة الفلسطينية على هدف بناء سلطة الدولة العليا وما يترافق مع ذلك من بناء مؤسساتها والقوة التابعة لها (المؤسسات الأمنية). وقد اعتبرت الدولة الفلسطينية رمزا للتحرر الوطني الفلسطيني باعتبار أن ذلك ما تم التصويت عليه من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في العام 1988. إلا أن القيادة الفلسطينية، وطبقة رجال الأعمال، لم تعط دائما اهتماما كافيا لأولوية إنهاء الاحتلال قبل بناء الدولة أو لأولوية إعادة ترتيب منظمة التحرير الفلسطينية، بدل التركيز على السلطة الفلسطينية، باعتبار أن الأولى هي الممثل الشرعي السياسي الذي يوحد كافة الفلسطينيين.

الانتخابات

اعتبر دعم الانتخابات في فلسطين والمؤسسات السياسية المنتخبة حديثا في الضفة الغربية وقطاع غزة، كالمجلس التشريعي الفلسطيني، جزءاً أساسياً من عملية بناء الدولة الفلسطينية. في هذا الإطار، قامت الجهات المانحة بالإشراف على الانتخابات الفلسطينية في العام 1996 وقدمت التمويل اللازم لبناء المجلس التشريعي الفلسطيني ومكتبته وكذلك تدريب الطاقم العامل فيه[204]، حيث اعتبرت هذه الانتخابات قد وفرت الغطاء الشرعي للسلطة الفلسطينية الجديدة المنتخبة. إلا أنها لم تلق بالا لحقيقة أن النظام الانتخابي يحابي الأحزاب السياسية الكبرى، كفتح ويسحق الأقليات والأحزاب الصغيرة. فالنظام الانتخابي حد من إمكانية تشكيل حكومة ائتلافية حيث كثيرا ما ينتقد مثل هذا النظام من قبل المحللين السياسيين كونه لا يتيح المجال أمام تطوير نظام سياسي فعال وإن كان أكثر تمثيلا. كما لم يتم الانتباه إلى المخاوف التي أعربت عنها كل من الجبهة الشعبية وحركة حماس حول المحدودية التي تتمتع بها مثل هذه الانتخابات في ظل الاحتلال وكونها تستثني الغالبية الفلسطينية في الشتات.

وحالياً، لا يصر الممولون على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في موعدها كما ينص على ذلك القانون الأساسي الفلسطيني، أما السبب، فهو عدم رغبة الحكومة الفلسطينية ذاتها في إجراء مثل هذه الانتخابات.

ورغم قيام الجهات المانحة بالإشراف على الانتخابات الرئاسية والمحلية في العام 2005، والانتخابات التشريعية في العام 2006، وبالرغم من إقرارهم بشفافيتها، إلا أنهم رفضوا النتائج التي أفرزتها العملية الانتخابية. علاوة على ذلك قاطعت الجهات المانحة السلطة الفلسطينية المنتخبة ولم تمارس أي ضغط على إسرائيل لمنعها من اعتقال أعضاء

204 Guilain Deneoux and Robert Springborg, Promoting Democracy and State Building in Palestine: Donors Assistance to the Palestinian Legislative Council, Saffron LMEW Papers on the Contemporary Middle East, 2005.

حماس المنتخبين والذي تسبب في تعطيل عمل المجلس التشريعي وفيما بعد تدمير العملية الديمقراطية بدل العمل على حمايتها. وفي النهاية، باتت الجهات المانحة تعاقب الفلسطينيين الذين اختلفوا معها في النظرة إلى العملية السلمية، بدلاً من أن تسهل لهم حرية التعبير عن أنفسهم بشكل ديمقراطي ورفع أصواتهم المعارضة لسياسة الحكومة الفلسطينية وتعاطيها مع إسرائيل. من هنا، يبدو جلياً أن انتخابات العام 2006 ورد المجتمع الدولي عليها، تشير، إلى أن المساعدات الإنسانية للفلسطينيين لا زالت محكومة بأجندة سياسية، بمعنى أن هذه المساعدات تهدف إلى ضمان استمرار عملية سلام أوسلو وقبول التعريف الإسرائيلي لمفهوم أمنها بدلا من أن تلعب دورا في إنهاء الاحتلال والترويج للمشاركة الديمقراطية.

على مستوى الأرقام

بالنظر إلى الجدولين 1 و 2، يتضح لنا أن التمويل لمشاريع الترويج للديمقراطية هي جزء من ميزانية التنمية المخصصة للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يشكل التمويل المخصص لها ما قيمته 10% من مجمل التمويل الذي قدمته الوكالة الامريكية للتنمية الدولية للضفة الغربية والقطاع في الفترة ما بين 1994- 2010. وقد تراوحت قيمة هذا التمويل بين 25- 40 مليون دولار أمريكي سنوياً من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وحوالي 1.2 مليون دولار من قبل الوكالة البريطانية للتنمية في الفترة ما بين 2005- 2011. إلا أن هذه المبالغ تبقى متواضعة قياساً بالمبالغ المخصصة للتنمية الاقتصادية والتي شكلت ما قيمته 50% من مجمل قيمة المساعدات لذات الفترة. أما بين العامين 2006- 2008، فإن قيمتها وصلت ضعف قيمة المساعدات المخصصة للمعونات الإنسانية من ضمن ما قدمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (جدول رقم 2). وقد سجلت المساعدات الإنسانية أعلى مستوياتها في الفترة 2007- 2009 بعد فرض الجهات المانحة للمقاطعة على حكومة حماس المنتخبة والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (جدول 1 و 2).

إلا أن تعريف الممولين لمفهوم الترويج للديمقراطية يبقى مبهما ومضللا. ففي بعض الحالات، يتم دمج هذه المشاريع مع مشاريع «دعم الدولة» كما يرى الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي (جدول 1 و 3). أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فتميل إلى الفصل بين القضيتين بحيث توجه مساعدات الترويج للديمقراطية صوب المجتمع المدني بينما مساعدات بناء الدولة فتوجه للمشاريع الحكومية مما يخلق من «المجتمع المدني» قوة معارضة «للحكومة». ولا تزال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، تتعامل مع مشاريع دعم حقوق الإنسان ومشاريع دعم الحكم باعتبارها تندرج ضمن ذات الفئة بالرغم من أن هناك بون شاسع بينهما. مشاريع الديمقراطية في العادة تستهدف مؤسسات المجتمع المدني بمكوناته المختلفة (شباب، نساء، أطفال، فنون، إعلام... الخ) إلى جانب توجيهها صوب الانتخابات وبرامج تعليم الديمقراطية المنقذة من قبل المؤسسات العامة والخاصة.

فالخلط بين انتهاكات حقوق الإنسان وتعليم المواطنين الديمقراطية من اجل محاسبة حكومتهم يعكس منهجا ميكانيكيا وفرديا ولا يعكس فهما تاريخيا وسياسيا لمفهوم الديمقراطية. كما أن هذا النهج يجسد دور الحكومة ويروج للفردانية في المشاركة السياسية. فالفرد وليس المجموعة (الحزب، اتحاد العمال، اللجان الشعبية... الخ) هو وكيل الديمقراطية وحاميها دون الأخذ بعين الاعتبار أن الفرد الفلسطيني يبقى محكوما بالحدود التي يفرضها اتفاق أوسلو، ويبقى كذلك عرضة لقمع الاحتلال الإسرائيلي، ولا يستطيع عملياً أن يمارس حريته أو تحقيق الديمقراطية.

حجم التمويل المخصص «لبناء الدولة» والذي يأتي على شكل دعم لموازنة السلطة الفلسطينية والدعم المخصص لتعزيز سيطرة القانون والنظام (تطوير الأجهزة الأمنية) يشكل ما نسبته 30%- 50% من قيمة التمويل الذي يقدمه كل من الاتحاد الأوروبي و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع الإشارة إلى أن هاتين الجهتين هما اكبر الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة. أما المثير في الأمر، فهو أن حجم التمويل المخصص لبناء الدولة يشكل ضعفين إلى ثلاثة أضعاف التمويل المخصص لتعزيز الديمقراطية (جدول 1 و 2).

الحكم الرشيد: إفراغ السياسة من محتواها

لقد لقيت مسألة الحكم الرشيد اهتماما ملحوظا من قبل الممولين في سياق مشاريع بناء الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المشاريع التي التزمت بتنفيذها السلطة الفلسطينية وكذلك المجتمع الدولي. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن مثل هذه المشاريع تتوافق تماما مع الرؤية التنموية المطروحة ضمن «ما بعد إجماع واشنطن». وحتى العام 2002، صُب التمويل في هذا المجال باتجاه المؤسسات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبار أن هذه المؤسسات تشكل نظيرا للحكومة والقاعدة لخلق مجتمع مدني حيوي وفاعل. في هذا الإطار، هدف التمويل إلى تحسين أداء المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في مجال تطبيق التقنيات الإدارية الحديثة وتعزيز مهنية هذه المؤسسات إلى جانب تعزيز دور الهيئات المرجعية لها في مجال المساءلة وضمان الشفافية بافتراض أن تعزيز «الحكم الرشيد» داخل مؤسسات المجتمع المدني ذاتها، سيرفع من قدرتها على تمثيل مصالح فئات مجتمعية مختلفة سواء تلك المهمشة أو التي لا تلق تمثيلا كافيا ضمن النظام السياسي المهيمن (النساء، الشباب، الفقراء في المناطق النائية واللاجئون في المخيمات). في عام 1999 أعرب المجتمع الدولي عن قلقه من انتشار الواسطة والمحسوبية وغياب الشفافية المالية التي امتاز بها أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وفي نفس العام شكل الاتحاد الأوروبي فريقا دوليا لتوثيق شكاوى الفلسطينيين بخصوص ممارسات مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في مجالات الفساد والمحسوبية وانتهاكات حقوق الإنسان[205].

بالتالي، بات مفهوم الحكم جزءاً من مقاربة مبنية على أهمية دور الدولة في دعم المجتمع وبناء الدولة الديمقراطية في الدول النامية بشكل عام وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل خاص. ومع طرح الولايات المتحدة لخارطة الطريق، لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، في العام 2002، باتت إستراتيجية تحقيق الحكم الرشيد تحتل مكانة بارزة على مستوى مفاهيمي وعلى مستوى التمويل كذلك. ومن هنا، برزت الدعوات إلى إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل توفير الأمن والاستقرار لإسرائيل. كما طالبت خارطة الطريق بإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية من الناحيتين البنيوية والمالية. وكذلك بناء قوة شرطة فلسطينية مدربة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل إلى جانب تعزيز التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية. كما هدفت الخطة إلى خلق توازن بين مراكز القوة داخل النظام السياسي الفلسطيني، من خلال تقليل قوة الجهاز التنفيذي وتعزيز دور البرلمان ودور رئيس الوزراء. ومع أن توجه المجتمع الدولي نحو تبني مشروع بناء الدولة الفلسطينية شكل نجاحا للحركة الوطنية الفلسطينية، إلا أن المساعدات التي تدفقت لتحقيق ذلك كانت خاضعة تماما للأولويات الأمريكية والإسرائيلية. وبالتالي أجهضت إمكانية نجاح هذا المشروع خاصة وأنها لم تسع أولاً لإنهاء الاحتلال وإجبار إسرائيل على الانصياع للقانون الدولي من اجل الوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية. وبدل

205 Le More, International Assistance to the Palestinians after Oslo, pp. 157.

من ذلك، فإن المشاريع المذكورة ركزت على مسئولية الفلسطينيين لإقامة نظام ديمقراطي في ظل وجود الاستعمار[206] وممارسة القمع بحق أبناء شعبهم، ومن بديهي القول أن تحقيق ذلك ضرب من ضروب المستحيل.

أما خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008- 2010) المطروحة من قبل حكومة فياض في العام 2007، فتمثل أفضل تمثيل لفهم السلطة الفلسطينية والمانحين للحكم الرشيد بالرغم من تواصل الانتهاكات الإسرائيلية ومواصلة تجزئتها للأراضي والسكان الفلسطينيين. وحسب الخطة، فإن أهداف الحكومة الفلسطينية تتمثل في:

1. الحكم الرشيد، والذي تم تعريفه على انه فصل السلطات وإخضاع الحكومة للمساءلة والمحاسبة.
2. الأمن والأمان ويشمل تحسين قدرات الأجهزة الأمنية والإشراف الديمقراطي عليها وكذلك تعزيز دور القانون والجهاز القضائي.
3. زيادة الازدهار الوطني من خلال إنشاء نظام قانوني لضمان نمو القطاعين العام والخاص.
4. تحسين مستوى المعيشة عبر تطبيق سياسة اجتماعية تضمن للمواطنين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية[207].

بالتالي، فإن الخطة المذكورة تعزز مؤسسات الاقتصاد النيوليبرالي في الضفة الغربية، وهو التوجه الذي يتبنى معايير اقتصادية صارمة لتحفيز الاستثمار ويعطي الأمن أهمية كبرى. وتهدف كذلك إلى إعفاء السوق والقطاع الخاص من الالتزامات العامة وفي ذات الوقت، تطوير نظام قانوني تعتبره ضرورياً لخلق بيئة مستقرة للاستثمار، وتثبت للمجتمع الدولي أن السلطة الفلسطينية هي المتحكم الفعلي بالأمور الاقتصادية والسياسية والوحيدة التي تتمتع بالقوة وتحتكر حق ممارستها، وبالتالي فإنها تستحق التحول إلى دولة.

في هذا السياق، فإن خطة الإصلاح والتنمية المذكورة، تعتبر أن الشرعية تتأتى من تقديم منظومة جيدة من الخدمات للمواطنين وليس من خلال صناديق الاقتراع والمساءلة السياسية. ويتردد مثل هذا الخطاب ضمن سياسة وممارسات بعض الجهات منها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الوكالة البريطانية للتنمية ومشاريع البنك الدولي. من جانبها تهدف المساعدات التي تقدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لتعزيز قدرات وزارات السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في مجال تقديم الخدمات للمواطنين سعيا منها لمساعدة السلطة على الإعداد للتحول إلى دولة (الجدول رقم 7، مشروع PACE). وتمول دورات تهدف لتحسين إدارة الأموال والمصادر المتاحة أمام هذه المؤسسات وتعزيز مبدأ المساءلة في أوساطها وكذلك اعتماد الشفافية في أدائها وفي الوقت ذاته، تعزيز التواصل والتنسيق ما بين مؤسسات السلطة الفلسطينية من جهة، ومؤسسات المجتمع المدني من الأخرى[208]. وعليه، فإن مشاريع تحقيق

206 See among others Leila Farsakh, "The Political Economy of Israeli Occupation: What is Colonial about it", Electronic Journal of Middle Eastern Studies, No.8 Spring 2008, and Adam Hanieh, Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine, paper presented at "Development in the Occupied Palestinian Territory: Critical Reflections on Current Practices and Opening the Space for Debating Alternative Approaches" Workshop, Center for Development Studies, Birzeit University, Ramallah, Palestine, 23 June 2011.

207 The Palestinian Authority, The Palestinian Reform and Development Plan 2008-2010, Ramallah, pp. 35-36.

208 USAID, West Bank and Gaza, Democracy and Governance Projects at www.usaid.gov/wbg/dgo.html consulted March 10, 2012.

الحكم الرشيد، لم تستهدف فقط وزارات السلطة في مدينة رام الله، بل امتدت لتطال مؤسسات الحكم المحلي والبلديات والمحافظات باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لربط الحكومة بالجمهور (جدول رقم 7، مشروع LDR). كما أن هناك عدة مشاريع استهدفت الجهاز القضائي، والذي التزمت خطة الإصلاح والتنمية بإصلاحه واستهدفته مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتقويته[209].

وتبلغ ميزانية المشروع 62 مليون دولار أمريكي ويتم تنفيذه عبر 55 مؤسسة حكومية (وزارات، بلديات...)، بالإضافة إلى 65 مؤسسة مجتمع مدني، في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف «تحسين نوعية حياة الفلسطينيين وزيادة ثقتهم في عملية السلام» (جدولا رقم 7، مشروع الشراكة المدنية). ومن المثير هنا أن من ضمن المؤشرات التي تعتمدها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، للتدليل على نجاح المشروع المذكور، «زيادة المساعدات الإنسانية المتاحة للفلسطينيين في قطاع غزة»، «حرية شراء الاحتياجات الغذائية والدوائية»، «وتوفير منح التمكين الاجتماعي والاقتصادي في الخليل وفي جنين»[210]، مما يدل على أن مشاريع الحكم الرشيد لا تتطرق عملياً لقضية المشاركة الديمقراطية والمساءلة، وبدلا من ذلك، فإنها تسعى لإنتاج الشرعية تحت مسمى الشفافية، معتمدة في ذلك على العمل على الحد من الفقر وليس العمل على المشاريع التنموية.

وبالرغم من أهمية مشاريع الحكم الرشيد في توفير التدريب والتثقيف والتقنيات الإدارية، إلا أنها تبقى إشكالية. فقد أخفقت هذه المشاريع في الترويج للديمقراطية التي تبنتها منذ البداية، حيث جاء الإخفاق على مستويات أربعة:

بداية، قبلت هذه المشاريع بالاحتلال والحصار المفروض على غزة كحقائق ولم تسع لمقاومتها. ورغم الاستثمار في الجهاز القضائي وفي مجال تعزيز سيادة القانون، إلا أنها تقف صامتة أمام الممارسات الإسرائيلية وانتهاكات الاحتلال لحق الفلسطينيين في حرية الحركة وإعاقتها لعمل المؤسسة التشريعية الفلسطينية بعد انتخابات العام 2006. ولا يبدو أن مشروع الشراكة المجتمعية المذكور، قد روج فعلا للديمقراطية كونه قد تحول إلى وسيلة لتقديم المساعدات الإنسانية للأطفال الفلسطينيين بعد عملية الرصاص المصبوب الإسرائيلية. بالتالي، فإن مشاريع الحكم الرشيد تحولت عمليا إلى مشاريع تساهم في الحفاظ على عملية السلام المترنحة، بدل أن تكون مشاريعاً لإنهاء الاحتلال.

ثانياً، فشلت مشاريع الحكم الرشيد في تعزيز شفافية السلطة الفلسطينية. فبالرغم من الاستثمارات الكبيرة في الجهاز القضائي وتحسين الشفافية المالية في عمل وزارات السلطة، إلا أن النظام السياسي الفلسطيني لم يصل لمرحلة الفصل بين السلطات، بل أدت إلى تعزيز سيطرة الجهاز التنفيذي (رئيسي الوزراء والسلطة) على مقاليد الأمور، تاركة المؤسسة التشريعية مشلولة بفعل تجميد المجلس التشريعي وتجاهل قرارات المحاكم القضائية. ويشير العديد من الخبراء إلى أن ما يجري ليس بناءً للمؤسسات بقدر ما هو عملية المحافظة على المؤسسات والإجراءات النافذة لخدمة مصالح الجهات التنفيذية[211].

209 USAID, West Bank and Gaza, Democracy and Governance Projects at www.usaid.gov/wbg/dgo.html consulted March 10, 2012.

210 USAID Democracy and Governance Program, Civic Engagement Program Project Profile at http://www.usaid.gov/wbg/misc/DGO-CEP%20fact%20sheet.pdf

211 Nathan Brown, "Are Palestinians Building a State?" Commentary for Carnegie Endowment for International Peace, July 1, 2010: 5-6. http://carnegieendowment.org/2010/07/01/are-palestinians-building-state/1du.

ثالثاً، المشاريع المشار إليها محكومة بفهم نيوليبرالي للتنمية والديمقراطية، وهي بالتالي تسعى لتفريغ المجتمع من مضمونه السياسي بدلاً من العمل على تمكينه. فمن خلال العمل على تعزيز الشفافية ومبدأ المساءلة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، تحاول مشاريع الحكم الرشيد التي تنفذها السلطة، أن تعطي المجال للمجتمع المدني لينشط، ولكن ليس بالضرورة أن يشكل نداً وشريكاً سياسياً قادراً على انتقاد الواقع السياسي القائم، سواء ما يفرضه الاحتلال أو تفرضه السلطة نفسها. فهذه المشاريع تساهم في إعطاء المجال للجمهور في التعبير عن رأيه وسخطه حيال ممارسات البيروقراطية والفساد، ولكن ليس العمل على تحدي السلطة وانتقادها خاصة في ظل اعتماد الجمهور على السلطة اقتصاديا بشكل كامل، سواء من خلال المساعدات أو من خلال الانخراط بالعمل في القطاع العام. كما أن الاحتلال فرض قيوده على الحيز السياسي المتاح أمام السلطة الفلسطينية إذ انشغل الفلسطينيون في البحث عن قوت عيشهم بدلاً من أن يكونوا في وضع اقتصادي مستقر يسمح لهم بمشاركة سياسية فعالة. فمعاهدة أوسلو حرمت الاقتصاد الفلسطيني من إنشاء بنك مركزي، أو تحديد التعرفة الجمركية، أو السيطرة على مصادر المياه والموارد الطبيعية، وهي العناصر المركزية اللازمة لأي سياسة اقتصادية مستقلة وبناءة. فقد منح الاحتلال السلطة الفلسطينية خيارات مالية محدودة وخاصة في مجال النفقات العامة والتي تدعو مبادئ النيوليبرالية أصلا إلى تقييدها. وهذا بدوره أدى بالسلطة لرفع قيمة الضرائب المحلية للحد من العجز في الموازنة العامة، مما اضعف القدرة الشرائية للمواطنين، واثر سلبا على انخراطهم في السياسة. فقد بات المواطنون غارقون أكثر في البحث عن فرص العمل أو فهم الأسباب التي تضطرهم لدفع الضرائب، ولا يجدون رداً لشكواهم عندما يرفعون أصواتهم، إلا باجابتهم أن هذا خطأ الاحتلال لا خطأ السلطة كما وصف الخالدي وسمور خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية والإيفاء بوعود الحكم الرشيد: «استخدام المفردات المحايدة يعبر عن الرغبة في الهروب من السياسة، والطبيعة السياسية للمسألة الفلسطينية. برنامج الدولة يقوي فكرة قبول المواطنين للاحتلال لكن دون حرمانهم من فوائد عدة منها: تعليم ليبرالي، مؤسسات تتعامل مع المستثمرين بإيجابية، وخدمات ترفيهية للطبقة الوسطى منها توفر الفنادق الفخمة» [212].

وأخيرا، وليس آخرا، فإن مشاريع الحكم الرشيد تقود إلى كبح جماح مشروع التحرر الوطني الفلسطيني. فمن خلال التركيز على السلطة الفلسطينية وليس على منظمة التحرير ورفض نتائج العملية الديمقراطية الفلسطينية ورفض التعامل مع حماس وغيرها من الأحزاب السياسية، فإن مشاريع الحكم الرشيد تعتبر أن الفلسطينيين هم فقط أولئك المقيمون في الضفة الغربية ولا يشمل التعريف (دائما) الفلسطينيين المقيمين في غزة أو اللاجئين في سوريا ولبنان والأردن. وعليه، فإن المشاريع المذكورة تزيد من حالة التشتيت والتجزئة المفروضة على الفلسطينيين بدل احترام رغبتهم في الوحدة. ومن خلال التركيز على بناء الدولة بالرغم من استمرار الاحتلال وعدم إخضاع إسرائيل للمحاسبة، تم اختزال المشروع الوطني الفلسطيني بمفهوم «بناء الدولة». ومع أن إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يلقى إجماعا وطنيا فلسطينيا، إلا أن المحاولات الرامية لإقامتها بالرغم من بقاء الاحتلال، لا تؤدي فقط إلى «تهميش» الفكرة وإفراغها من قيمتها، بل أيضا يؤدي إلى تعميق الانقسام والتجزئة بين الفلسطينيين. بالتالي، تبدو فكرة تحديث وتطوير مؤسسات السلطة الفلسطينية، عملية مستحيلة إن لم تكن بلا جدوى إذا لم يأخذ المرء بعين الاعتبار المنافع المكتسبة من وراء مثل هذه العملية. فعلى مدار العشرين سنة الماضية، برزت في المجتمع

212 Raja Khalidi and Sobhi Samour, "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and The Remaking of the Palestinian National Movement", Journal of Palestine Studies, 158, no.2, 2011.

الفلسطيني طبقة جديدة من المنتفعين مكونة من المؤسسات غير الحكومية المهنية ، والتي ارتبطت بمشاريع السلطة النيوليبرالية لتحرير الاقتصاد. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المقارنة بين هذه الفئة من أصحاب الامتيازات، والغالبية العظمى من الشعب والتي تعاني الفقر والبطالة والإقصاء، سواء داخل أو خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن الخلاصة التي نخرج بها أن هذه المشاريع، ليست فقط «لا ديمقراطية» بل أيضا لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية غاية في الإشكال.

استهداف المجتمع المدني

اعتمدت مشاريع الترويج للديمقراطية التي تبناها الممولون في فلسطين بالعمل على المستوى الشعبي أيضاً، حيث تم التركيز على مجموعات محددة من المجتمع المدني. أما الهدف المعلن لهذه المشاريع فكان تمكين المجموعات المهمشة أو الصامتة بمعنى تعزيز قدراتها على التعبير عن احتياجاتها والدفاع عن حقوقها والانخراط الكامل في عملية بناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية. وكما يتضح من الجدول رقم 5، فإن جزءاً كبيرا من مساعدات الممولين تذهب باتجاه مجموعات حقوق الإنسان (32 مشروعا). وهذه المجموعات تضم المؤسسات غير الحكومية التي تعنى برفع التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز دور القانون وكذلك حماية حقوق المواطنين. وقد حظي الشباب والأطفال بأهمية متزايدة في هذا المجال إلى جانب التركيز على النساء حيث يتم العمل على قضية حقوق الإنسان والتربية الديمقراطية في أوساط هاتين الفئتين (الجدولين 5، 6). وكان الإعلام أيضا من ضمن القطاعات المستهدفة بشكل كبير عبر مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي حيث اعتبر الإعلام الوسيلة المناسبة لخلق «الحوار ما بين السلطة الفلسطينية والرأي العام الفلسطيني» (انظر/ي جدول رقم 7، مشروع EPIM).

إلا أن المساعدات للمجتمع المدني كانت أيضا انتقائية، فعلى سبيل المثال، حظيت مؤسسات المرأة بالأولوية في التمويل، إلا أن الجزء الأكبر من هذا التمويل ذهب إلى عدد محدود من المؤسسات خاصة تلك التي تصنف بأنها ذات مهنية متقدمة وقادرة على تلبية متطلبات الممولين والعمل ضمن معاييرهم[213]. في هذا السياق، فإن المساعدات لعبت دورا في ضرب إسفين بين مؤسسات المجتمع المدني، بين تلك التي أتقنت مخاطبة المجتمع الغربي وبالتالي باتت قادرة على تجنيد التمويل منه، وتلك التي بقيت غارقة في العمل مع القاعدة الشعبية وتعاني من شح التمويل إما لأن قدراتها في الانجليزية غير كافية أو أنها ليست علمانية بشكل مقنع بالنسبة للممولين. وقد استفادت المؤسسات التي تتمتع بالمهنية من هذه الحالة وباتت مرتبطة بالمساعدات الدولية بشكل وثيق حيث تلقت الطواقم العاملة فيها رواتب مرتفعة وتمكنت من توسيع نطاق عملها وكذلك أحدثت تغييرا حتى في نمط الاستهلاك الفلسطيني. من هنا، نجد أن المساعدات لعبت دورا في زيادة الفوارق الطبقية في المجتمع الفلسطيني بدل العمل على الحد منها في اللحظة التي لعب الاحتلال دورا في تعزيز الفروقات الطبقية في المجتمع الفلسطيني وجاءت مشاريع النيوليبرالية التي نفذتها السلطة الفلسطينية لتزيد من هذه الفروقات. وقد انخرطت بعض المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في هذه العملية جنبا إلى جنب مع المؤسسات المانحة حيث أصبح كلا الطرفين (مؤسسات المانحين والمؤسسات المحلية المقصودة) مقيدة في حدود ما فرضته عملية سلام أوسلو والتي حدت من آفاق أي عمل جدي قادر على إنهاء الاحتلال.

213 Rima Hammami, "NGOS: The Professionalization of Politics", Race and Class, vol. 37, no.2 pp. 51-63 and Challand, Palestinian Civil Society.

وبالرغم من الأهمية الواضحة لاستهداف المجموعات المهمشة وتوفير الحيز لها للمشاركة في النقاش وتلقي التدريب، إلا أن مشاريع الترويج للديمقراطية تبقى إشكالية في مجالات أربع. أولا، دفع الفلسطينيين إلى الانتفاع من السلطة الفلسطينية مقابل منحها الشرعية بدلا من تحديها.

بالتالي تهدف مشاريع الشراكة المدنية ((Participatory لاقامة حوار مع السلطة والممولين الغربيين وكذلك الإقرار بمعايير الممولين للمؤسسات المؤهلة للانخراط في هذه المشاريع. وهذا يبدو واضحا من خلال تعريف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمعايير المطلوبة للمؤسسات التي ستنخرط في مشاريع الشراكة المدنية والذي وفر ما يقرب من 161 منحة لما مجموعه 75 مؤسسة مدنية فلسطينية:

"لإعادة انخراط المجتمع الفلسطيني في عملية صنع القرار داخل السلطة الفلسطينية، مراقبة ومتابعة أداء مؤسسات الحكومة والسلطة، وكذلك الانخراط في السياق العام للمجتمع لضمان خلق حوار ديمقراطي جدي وحقيقي بين الحكومة والمواطنين حول مستقبل الدولة. وسيقوم المشروع بتوفير المساعدة التقنية لمؤسسات المجتمع المدني عبر مختلف مراحل العمل لإتاحة المجال لها لتبني واستخدام الممارسات الديمقراطية وحشد الرأي العام الداعم وإدارة البيئة الخارجية بشكل أكثر فعالية"[214].

في هذا الإطار، فإن مشروع الشراكة المجتمعية يسعى لخلق علاقة ما بين الفرد والسلطة وليس علاقة ما بين المؤسسات المجتمعية وهذه السلطة. وبالرغم من أن هذه المشاريع تعهدت «بتعليم الفلسطينيين تقنيات مراقبة أداء مؤسسات الحكومة» وكذلك «خلق حوار ديمقراطي بين الحكومة والمواطنين»، إلا أن المعطيات الواردة في جدول رقم 7 وكذلك النص المقتبس أعلاه، تثبت أن الحوار المنشود، يقوم على مستوى فردي لا جماعي. فلا دور للأحزاب السياسية أو النقابات العمالية أو مؤسسات المجتمع المدني في خلق حوار جماعي مع السلطة. فهذه المشاريع ببساطة تسعى لخلق «مجموعة من الأفراد المدربين» للعمل على محاسبة السلطة على ممارساتها كل على طريقته الخاصة. بعبارةٍ أخرى، فإن الحوار مع السلطة يجري خارج أطر العمل السياسي (البرلمان وصناديق الاقتراع وما إلى ذلك). وهذا بحد ذاته يخلق إشكالية كون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً سياسياً نشطاً، عبر في أكثر من مجال عن نقده لاتفاقيات أوسلو وكذلك للسلطة الفلسطينية وطالب بالتعددية السياسية.

ثانياً: مشاريع الترويج للديمقراطية تستثني عددا من عناصر المجتمع المدني من عملها. فبالرغم من أهمية استهداف الشباب والنساء باعتبارها من المجموعات التي تتعرض للإقصاء، إلا أن إعطاءها أولوية يجب أن لا يتم على حساب مجموعات أخرى كالعمال والاتحادات العمالية والجمعيات الخيرية باعتبار أن هذه الجهات منخرطة مباشرة في عملية بناء المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الممولين، وحتى في أوساط الفئات التي تعطى الأولوية كالنساء والشباب، يستثنون بعض المجموعات من تلك المقربة من حماس أو المؤسسات المصنفة منظمات إرهابية. وهذا بحد ذاته يقود إلى العديد من المشاكل من وجهة نظر تمكينية وتنموية كون العديد من هذه المؤسسات الإسلامية ليس بارتباط سياسي أو مالي مع حماس[215]. فمن خلال استثناء القطاع الإسلامي كاملا والذي نشط على مدار سنين في مجال بناء المجتمع والوصول إلى كافة مكونات المجتمع المدني، فإن الجهات المانحة تستثني نصف، إن لم يكن أكثر،

214 USAID Democracy and Governance Program, Civic Participation Program Project Profile at http://www.usaid.gov/wbg/misc/DGO-CPP%20fact%20sheet.pdf.

215 Sara Roy, Hamas and Civil Society: Engaging the Islamist Social Sector, Princeton: Princeton University Press, 2011.

المجتمع من التمثيل أو تلقي التمويل. كما أن استثناء أو اختيار أي مؤسسة، عملية يتم من خلال الممولين وحدهم وهذه العملية بحد ذاتها ليست ديمقراطية أبدا، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، فإنها منحازة سياسيا لجهات محددة. وهذا يدلل على أن مساعدات المانحين تبقى محكومة بالفهم الغربي لعملية السلام ومن هم الشركاء المؤهلون للمشاركة.

ثالثا، المشاريع المذكورة التي استهدفت المجتمع المدني هدفت إلى إطفاء الشرعية على عملية سلام أوسلو بدلا من العمل على تحدي هذه العملية وانتقادها. فما يقرب من نصف مشاريع المجتمع المدني التي مولت من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وجهت صوب الترويج لثقافة السلام مع الإسرائيليين وبالتالي تدفع باتجاه سياسة التطبيع (انظر/ي الجدول رقم 6). أما الوسائل التي اعتمدت لتحقيق ذلك، فشملت محطة إذاعية، برنامج تعليم الإعلام المرئي، التدريب على التعايش السلمي، فرق كرة سلة فلسطينية إسرائيلية مشتركة أو فرق التوعية البيئية المشتركة. وفي الوقت الذي تهدف فيه بعض هذه المشاريع للترويج لحل النزاع والحد من العنف في غزة عبر ممارسة الرياضة واللعب، خاصة في أوساط الأطفال والشباب، فإنها تتجاهل الجذور الحقيقية لهذا العنف والصراع والمتمثلة في مواصلة القمع والاضطهاد الإسرائيلي انظر/ ي الجدول رقم 6، مشروع CMM وبالنسبة لغالبية الفلسطينيين، فإن هذه المشاريع تشكل عقبة في وجه تحقيق السلام، لا وسيلة له كونها تعفي إسرائيل من مسئوليتها كدولة تمارس الاحتلال. كما يرفض مجتمع المانحين الإصغاء أو قبول موقف الفلسطينيين ورؤيتهم لعملية سلام أوسلو وتوجهات المجتمع لتعزيز مقاومة الاحتلال. فعلى سبيل المثال، فإن مشاريع الترويج للسلام، تتناقض مع توجهات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني حيث أن هناك ما يزيد عن 170 مؤسسة في الضفة الغربية وقطاع غزة منضوية ضمن إطار حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وهي الحملة التي انطلقت في العام 2005. وقد حظيت هذه الحملة بالمؤازرة سواء داخل أو خارج الأراضي المحتلة، إلا أن الجهات المانحة استمرت في تجاهلها لمبادئها خاصة أنها تختلف مع أهداف عملية سلام أوسلو وترفض سياسة التطبيع[216].

رابعاً: يتدخل المانحون في تقرير محتوى وتنفيذ أنشطة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بدلا من القبول باستقلالية هذه المؤسسات وأنظمته الداخلية التي تحدد الأنشطة التي تناسبها. العديد من المشاريع تنفذ تحت شعار الرغبة «تعليم الديمقراطية» أو «التطور المؤسسي للمجتمع المدني» (انظر/ ي الجدول رقم6)، بغية تحسين بنية العمل الداخلية في بعض المؤسسات غير الحكومية. والهدف يكمن في الرغبة في تعزيز شفافية عملية صنع القرار ودمج كافة أفراد المؤسسة في هذه العملية. بالتالي، فإن الجهات المانحة تقرر لمؤسسات المجتمع المدني مفهوم الديمقراطية بدل الاستماع إلى تعريف هذه المؤسسات ذاتها لطبيعة العلاقات بين مكوناتها وأفرادها. وهذا يشكل تجاهلا لطبيعة التنوع التي تميز المجتمع الفلسطيني وتجاهلا للتعددية المؤسساتية التاريخية المعروفة في أوساط الفلسطينيين. ومرة أخرى، فإن استثناء قطاع المؤسسات الإسلامية كرد على موقف حماس الرافض للاعتراف بإسرائيل، يشكل مشكلة إضافية كونه فشل في الإقرار بوجود بنى ديمقراطية داخل التيار الإسلامي، سواء على مستوى حماس ذاتها، أو العديد من الجمعيات الخيرية الإسلامية والتي لا علاقة لحماس بإدارتها لا من قريب ولا من بعيد[217].

216 European donors apply at times only boycott of Israeli products from the settlements

217 Roy, Hamas and Civil Society, ch.4 and 5.

ومع انه، ومما لا شك فيه، أن العديد من المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية لا تمارس الديمقراطية، إلا أن محاسبتها هي مسئولية المجتمع وليست مسئولية الجهات المانحة. وكما أشار راف كارمن، مشاريع الديمقراطية والتنمية التشاركية التي يطرحها الممولون، تؤدي إلى فصل السكان الأصليين عن نمط المشاركة السياسية الذي اعتادوا عليه وتدفعهم للانخراط في مشاريع صممت من قبل جهات خارج إطار وكالاتهم. وبالتالي، فإن هذه المشاريع تقود في النهاية إلى خلق آليات سيطرة اجتماعية جديدة بدلا من العمل على تحرير المواطنين وتمكينهم[218].

الخلاصة والتوصيات

مشاريع الترويج للديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تحقق التمكين الذي تبنته هدفا لها. وفي الوقت الذي وفرت فيه هذه المشاريع الحيز الكافي للفلسطينيين للمشاركة في الحوار وإضافة إلى توفيرها فرصة لتعلم المهارات التقنية وتعزيز المساءلة المالية، وفي الوقت الذي وفرت هذه المشاريع مصادر الغذاء والدواء للأطفال، سواء المحاصرين في غزة أو الذين عزلهم جدار الفصل في الضفة الغربية، إلا أنها لم تنجح دائما في تمكين الفلسطينيين سياسياَ. أما السبب، فيكمن في حقيقة أن هذه المشاريع سعت لتعزيز شرعية السلطة الفلسطينية بدلاً من إتاحة المجال أمام الجمهور الفلسطيني لتحدي هيمنة السلطة أو انتقاد تعريفها لمشروع التحرر الوطني الفلسطيني. كما أن هذه المشاريع لم تعط الاهتمام الكافي للمؤسسات المركزية اللازمة لأي نظام ديمقراطي وتحديدا البرلمان، انتظام الانتخابات، والأحزاب السياسية وغير ذلك. كما أنها بقيت محكومة لسلسلة من الافتراضات التي تضعها النيوليبرالية حيث الفرد، وليس المؤسسة، هو محور عملية التنمية والمشاركة السياسية باعتبار أن مصالح الفرد يكفلها الازدهار الاقتصادي الناجم عن السوق الحر. بالتالي، فإن الخطر يكمن في إمكانية أن تعزز هذه التوجهات وجود الاحتلال بدلا من تهيئة الظروف للتحرر الوطني وتكثيف السلطة بدلا من تمكين القنوات الناقدة لها.

كما ولا بد للجهات المانحة من التحديد فيما إذا كانت معنية بالترويج للديمقراطية أو بالحفاظ على رؤيتها الخاصة لمفهوم السلام. وإذا ما كانت الديمقراطية والتمكين هما اللتين تحتلان الاهتمام الأول بدلا من السلام مع إسرائيل والحفاظ على وجود السلطة، بالتالي فلا بد من تغيير المنهجية التي تعتمدها مشاريع الترويج للديمقراطية المذكورة. فالمجتمع الفلسطيني مجتمع حي والعمل السياسي والمعارضة تشكلان جزءاً أصيلاً من تاريخ هذا الشعب. ومن الأمثلة الصريحة على انخراط المؤسسات الفلسطينية في قضايا المجتمع الفلسطيني واحتياجاته، حملة المجتمع المدني لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، حملات شبكة المنظمات الأهلية، وكذلك حملة أوقفوا الجدار وغيرها من حملات المؤسسات ذات القاعدة الشعبية. وهذه الأنشطة تحتاج للحيز الكافي لرفع مطالبها عاليا، كما أنها تحتاج للدعم المناسب. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المؤسسات الدولية تنفذ مشاريعها من خلال الوزارات ومؤسسات الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني المحلية، فبالتالي يصبح من الضروري اخذ احتياجات الجمهور، كما يعبر عنها بنفسه، بعين الاعتبار، أي أن يتم احترام هذه الاحتياجات كما يعبر عنها أصحابها، لا كما تحددها أولويات السلطة الفلسطينية والمانحون (أو تحرفها عن مسارها الحقيقي).

في ذات الوقت، فإن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمؤسسات المجتمعية بحاجة لأن تكون أكثر حزما في مواقفها ومطالبها. كما أن هذه المؤسسات تحتاج لتوحيد جهودها المحلية من اجل تحديد أولوياتها في التمويل وان تعبر عن رفضها للمشاريع التي لا تتفق مع هذه الأولويات. بالتالي، تبرز الحاجة الملحة هنا لإطلاق حوار

218 Raff Carmen, Autonomous Development: Humanizing the Landscape: An Excursion into Radical Thinking and Practice, London: Zed Books, 1996, pp.44.

موسع مع المجتمع الفلسطيني لتحديد الأولويات الوطنية الفلسطينية بعد فشل عملية سلام أوسلو في خلق الدولة الفلسطينية على ارض الواقع. فمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية وكذلك الأحزاب السياسية، تحتاج للعمل على توحيد القيادة الفلسطينية وحماية الحقوق الوطنية الفلسطينية.

كما تحتاج هذه الجهات إلى العمل على إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وتوحيد خطابها لمجتمع المانحين الدوليين لضمان احترام أولويات المقاومة الوطنية الفلسطينية ووسائلها لإنهاء الاحتلال وحماية الحقوق الوطنية الفلسطينية المعترف بها عالميا.

أما بالنسبة لمشاريع تسويق الديمقراطية، ومن اجل ضمان نجاحها المستقبلي في تناول الهم الفلسطيني في التحرر الوطني وتمكين الفلسطينيين من تحقيق أهدافهم الوطنية، فعليها:

1. استهداف كافة الفلسطينيين وعدم اقتصار العمل على المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فليس المطلوب من الممولين احترام الخيار الديمقراطي للفلسطينيين مهما كان فقط، بل أخذ اللاجئون الفلسطينيون أينما تواجدوا بعين الاعتبار كون هذه الفئة تشكل جزءاً من الشعب الفلسطيني. كما لا بد للممولين من التعامل مع منظمة التحرير كونها تمثل الفلسطينيين أينما تواجدوا.

2. تمكين المؤسسات السياسية كون وجودها شرط إلزامي للديمقراطية. بالتالي، فإن مشاريع تسويق الديمقراطية يجب أن تركز على إعادة تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني، إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، تشجيع النقابات والاتحادات العمالية لحماية الحقوق القانونية للعمال، وإعطاء المساحة الكافية للأحزاب السياسية لتمارس حقها في التنظيم وتعبئة الجماهير للقضايا الوطنية.

3. يجب أن يتوقف الممولون عن التمييز بين المؤسسات، بمعنى استغلال القوة التي بين أيديهم لتمويل أو إقصاء المؤسسات على هواهم. وعلى الممولين قبول التنوع والوضع المركب للمؤسسات الاجتماعية الإسلامية بدل إقصاء هذه المؤسسات وكذلك دمج كافة المؤسسات في إطار الرؤية البديلة للعمل التنموي سواء كانت يسارية أو غيرها.

تمكين المقاومة الفلسطينية المناهضة للاحتلال بدل العمل على تفكيك المجتمع الفلسطيني ومكوناته تحت مسمى تحقيق الحكم الرشيد. أما مشروع الدولة الفلسطينية وكما تطرحه السلطة بدعم من المجتمع الدولي لا يمكن أن يحقق التحرر الوطني الفلسطيني ضمن استمرار الاحتلال، كما أن هذه المشاريع لا يمكنها أن تضع حدا للانقسام والتجزئة التي يعيشها الفلسطينيون. أما المقاومة المدنية الفلسطينية الرامية إلى إخضاع إسرائيل للمحاسبة حسب القانون الدولي، فيمكن أن تحقق نجاحا مميزا في هذا السياق. فالمجتمع المدني الفلسطيني يتمتع بتجربة كبيرة في مجال المشاركة المدنية في مقاومة الاحتلال، سواء داخل أو خارج المناطق المحتلة. ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال، الحملة التي أطلقتها، في العام 2005، ما يزيد عن 170 من المؤسسات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها وكذلك المظاهرات الأسبوعية المناهضة للجدار والتي تتم بمشاركة عدد كبير من المؤسسات غير الحكومية. وتشكل الأمثلة السابقة أحدث أشكال المقاومة السلمية المعتمدة في فلسطين مؤخرا حيث أن منهجية هذه المقاومة تتفق مع القانون الدولي وفي الوقت عينه، فإنها تعبر عن احتياجات ورغبات الجماهير الفلسطينية. وهذه الأنشطة، تحتاج بالضرورة إلى الدعم لتجنب بقائها ضمن حدود المبادرات الفردية.

وطالما بقي الاحتلال واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي دون محاسبة، فمن الأرجح أن يبقى المجتمع الفلسطيني معتمدا على المساعدات الخارجية. ولا يمكن للمساعدات أن تقود إلى تمكين المستهدفين من خلال جعلهم يعتمدون في معيشتهم على المساعدات أو من خلال تنكرها لحقهم السياسي وحقهم في المقاومة. كما لا بد من احترام سيادة المجتمع المدني واستقلاله وليس دفعه للاعتماد على مساعدات الممولين المحكومة بالأجندة السياسية. وكما قال راف كارمن: "نحن نرحب بالمساعدات التي تجعلنا نستمر دون مساعدات. فالاعتماد على المساعدات لا يسمح لنا بتنظيم صفوفنا كونها تدفعنا إلى حالة من الاستعباد وتفقدنا الشعور بالمسئولية"[219].

جدول 1: حجم تمويل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، الوكالة البريطانية للتنمية والاتحاد الاوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1994-2011 (بالملايين والنسب المئوية).

	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID 1994-2010	الوكالة البريطانية للتنمية DFID 2005-2011	الاتحاد الاوروبي EU Aid 2000-2003
الديمقراطية (حقوق الانسان والحوكمة)	$374,994,996 (%10.82)	£900,000 (%0.56)	
القطاعات الاقتصادية (التنمية الاقتصادية، الصحة، التعليم، الخدمات الاجتماعية)	$1,956,408,398 (%56.45)	£143,058,776 (%89)	€316,850,000 (%34)
الدولة (الموازنة العامة/ السلام والأمن)	$890,000,000 (%25.68)	£5,895,518 (%3.66)	€286,640,000 (%30.78)
المساعدات الانسانية والطارئة	$185,586,207 (%5.35)	£10,826,189 (%6.73)	€ 27,700,000 [1] (%35.19)
المجموع	US$ 3,465,341,567	£160,680,483	€ 931,190,000

ملاحظات : مجموع ال USAID بين عامي 2006 و 2010 كان 2,144.4 مليون دولار:

http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2006&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned

219 Raff Carmen, Autonomous Development, page 88.

المصادر:

- USAID, West Bank and Gaza Program Budget, Historical budget by sector (1994-2010) http://www.usaid.gov/wbg/aboutUs.html
- UKAID, data collected and calculated from DFID.gov.uk found on http://projects.dfid.gov.uk/Default.aspx?countrySelect=WB- occupied%20Palestinian%20Territories
- Commission of the European communities, Commission staff working paper, European neighborhood policy, Country Report, Palestinian Authority of the West Bank and Gaza strip, 2004/Community Assistance 2000-2003, p. 4 http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/pa_enp_country_report_2004_en.pd

جدول 2: مشاريع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2006-2010 (بالدولار الامريكي بالملايين والنسب المئوية)

	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
مساعدات تنموية						
الديمقراطية (حقوق الانسان والحوكمة)	24 (%16.16)	7.8 (%12.30)	41.9 (% 10.37)	36.9 (% 3.59)	31.9 (% 6.42)	143.3 (% 6.68)
القطاعات الاقتصادية (التنمية الاقتصادية، الصحة، التعليم والخدمات الاجتماعية)	26 (% 16.94)	28.4 (% 44.79)	319.2 (% 13)	652.5 (% 63.50)	318.5 (% 64.18)	1344.6 (% 62.70)
الدولة (موازنة الحكومة/ السلام والأمن)	95.8 (%62.45)	غير متوفر	26.4 (% 3.53)	233.5 (% 22.72)	100.7 (% 20.29)	456.4 (% 21.28)
المساعدات الانسانية والطارئة	6.8 (%4.43)	27.2 (% 42.90)	16.5 (% 4.08)	104.5 (% 10.17)	45.1 (% 9.08)	200.1 (% 9.33)
المجموع	153.4	36.4	404	1027.4	496.2	2144.4

المصادر:

- Fiscal year 2006: http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2006&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned
- Fiscal year 2007:
- http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2007&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor
- Fiscal year 2008:
- http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2008&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor
- Fiscal year 2009:
- http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2009&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor
- Fiscal year 2010:
- http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2010&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor

جدول 3: مشاريع البنك الدولي المنجزة والجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2008 - 2010 (مليون دولار امريكي)

مشاريع البنك الدولي (آذار 2008 حتى 2010)	المجموع بملايين الدولارات والنسب المؤية
الحوكمة	22.5 (10.16%)
التنمية الاقتصادية	52.6 (23.75%)
المساعدات الانسانية والطارئة	146.3 (66%)
المجموع	221.4
المشاريع المكتملة في شهر آذار 2008	**المجموع موزع بملايين الدولارات والنسب المؤية**
الحوكمة	18 (1.76%)
التنمية الاقتصادية	860.9 (84.32%)
المساعدات الانسانية والطارئة	142 (13.90%)
المجموع	1020.9

المصادر:

World Bank, West Bank and Gaza Assistance Strategy. Worldbank.org. International Bank for reconstruction and development and international development association, interim strategy for West Bank and Gaza for the period FY08-FY10 and request for replenishment of the trust fund for Gaza and West Bank, March 15, 2008. Annex 1: Summary of WG&G Portfolio as of March 2008, p.28.

http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WBGStrategyFY08-FY10.pdf

جدول 4: حجم المساعدات النقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة (سنوات مختلفة)

الدول المانحة	1996-97	2002	2003	2008	2009	2010
جامعة الدول العربية		316	124			
الكويت				100	100	100
قطر				33	33	33
المملكة العربية السعودية	22			258	258	258
الامارات العربية المتحدة				100	100	100
دول اوبك				44	44	44
الاتحاد الاوروبي	78					
المفوضية الأوروبية		217	187	635	394	228
المانيا	23	21	27	96	96	96
الدينمارك		18		3	3	3
السويد	21	16	32	110	101	101
ايطاليا		32	40	194	38	38
اسبانيا	20			151	93	86
المملكة المتحدة			43	165	165	165
الوكالة الامريكية للتنمية	66	194	224	545	1027.5	495.9
النرويج	43	44	53	166	165	165
تركيا				50	50	50
البنك الدولي	31	37	50	109	50	50

ملاحظات: المبالغ لكل من 2008، 2009، 2010 تعود الى الاموال التي تم التعهد بها في مؤتمر باريس لعام 2007، في حين أن المبالغ بالنسبة للولايات المتحدة على مدى السنوات ذاتها هي الأرقام الفعلية المصروفة من قبل الولايات المتحدة

المصادر:

- LeMore, Ann 2008. International Assistance to the Palestinians after Oslo, London: Routledge, Appendices p. 180
- World Bank, The Secretariat of the Ad Hoc liaison committee, Aid Effectiveness in the West Bank and Gaza, Draft Report, December 18, 1999. Figure 2.34:page. xxvi.
- http://www- wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2008/03/26/000334955_20080326113811/Rendered/PDF/430640WP01NO0P10Effectiveness0front.pdf
- World Bank, West Bank and Gaza Assistance strategy. International Bank for reconstruction and development and international development association, interim strategy for West Bank and Gaza for the period FY08-FY10 and request for replenishment of the trust fund for Gaza and West Bank, March 25, 2008. Annex 6: Donor pledges at Paris Conference, December 17, 2007, p. 41-42
  http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WBGStrategyFY08-FY10.pdf
- USAID to West Bank and Gaza: Fiscal year 2008:
  http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2008&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor
- Fiscal year 2009:
  http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2009&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor
- Fiscal year 2010:
  http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2010&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor

جدول 5: أعداد المشاريع التي مولها المانحون حسب المواضيع المدرجة، 2011

القطاع المستهدف	الاتحاد الاوروبي	وكالة المساعدات السويدية	وكالة المساعدات الكندية	الوكالة الامريكية للتنمية
مؤسسات حقوق الانسان	32	1		
منظمات العمل النسوي	5			
المشاركة الديمقراطية والمجتمع المدني	4			
تنظيم المجتمع المدني		1		
بناء القدرات				1
الديمقراطية العامة		14		
الحوكمة والديمقراطية			15	7
بناء السلام ومنع النزاع	8			
التعايش السلمي				11
تعزيز ثقافة اللاعنف				1

المصدر: تجميع مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

جدول 6: المشاريع التي يمولها المانحون حسب الفئة المستهدفة: 2012-2011

الفئات المستهدفة	الاتحاد الاوروبي	الوكالة السويدية للتنمية	الوكالة الكندية للتنمية	الوكالة الامريكية للتنمية
النساء	7	2	1	
الأهل	1			
الاعلام	6			2
الفنون	2			
الشباب	5	2		2
حقوق الطفل	5			
العائلة/ الصحة		1		
مكافحة الادمان		1		

حقوق العمال		1		
العمال 1				
الاتحادات النقابية	1	1		
اللاجئين		1		
بناءالمجتمع	3	1	2	
المجتمع المدني		3		2
الفقر			1	
البيئة				2
الثقافة		1		
الفئات المستهدفة	**الاتحاد الاوروبي**	**الوكالة السويدية للتنمية**	**الوكالة الكندية للتنمية**	**الوكالة الامريكية للتنمية**
القدس		1		
الانتخابات	1			
المحاكم/ الجهاز القضائي	2		1	
العدالة/ الحقوق المدنية	6		1	1
حقوق الانسان	2		2	
الحوكمة الرشيدة	1	1	2	2
الحوار الوطني	1			
التسامح / اللاعنف	1			
المصالحة بين الفلسطينيين				1
السلام مع اسرائيل	5			8
السلام/ التنمية			3	
التنمية المحلية			1	

المصدر: تجميع مركز دراسات التنمية.

جدول 7: برامج الوكالة الأمريكية للتنمية المتعلقة بالحكومة الديمقراطية ,2008

البرنامج	الهدف من المشروع	المدة الزمنية	القيمة بالدولار
برنامج تطوير استقلالية الاعلام الفلسطيني	يهدف الى تطوير القدرات المؤسسية والمهنية لوسائل الاعلام المستقلة وتعزيز الحوار بين السلطة الفلسطينية والجمهور	2009-2013	$5,999,995
برنامج العمل المجتمعي	يركز البرنامج على المنح للمؤسسات الحكومية المحلية التي تقدم بدائل ديمقراطية تبتعد عن التطرف، ويوفر أدوات للاستجابة للحالات الانسانية العاجلة الناتجة عن العمليات العسكرية	2008-2011	$62,500,000
مشاريع السلام والتعايش مع الاسرائيليين	تسعى الى دعم التعايش السلمي بين الفلسطينيين والاسرائيليين وتحسين التفاهم والحوار بين الجانبين ومشاريع السلام	2004-2013	$24,734,013 (2004-2009) $12,389,797 (2009-2013)
مشاريع المشاركة المجتمعية	تسعى لتوفير الفرص الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني لتبني واستخدام ممارسات الادارة الديمقراطية الداخلية لضمان شفافية عملية صنع القرار وتحسين مهارات التواصل التي من شانها ان تزيد من الحوكمة الرشيدة وتحسين نوعية الاداء ومصداقية الاعلام الخارجي	2010-2013	$17, 934,743
مشاريع الاصلاح الديمقراطي	تعزيز قدرات وزارة الحكم المحلي وتعزيز قدرات مؤسسات الحكم المحلي الشريكة، توسيع المشاركة المدنية والمشاركة في البلديات الشريكة	2005-2011	$36,999,952
مشاريع بناء قدرات السلطة الفلسطينية	يقدم الدعم الفني والاستشاري لمؤسسات السلطة الفلسطينية التي تستهدف تحسين قدرات ومهارات الادارة وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين. كما تهدف لتعزيز أداء مؤسسات القطاع العام ومهارات الخدمة المدنية.ويتناول البرنامج الأولويات والأهداف المحددة في استراتيجية قطاع العدل للسلطة الفلسطينية وخطة السلطة الفلسطينية للحكومة الثالثة عشرة.	2008-2011	$21,000,000
مشاريع بناء القدرات القضائية	يهدف هذا المشروع إلى تعزيز ثقة الجماهير بالنظام القضائي وحكم القانون في الضفة وغزة. يستهدف البرنامج الأولويات المطروحة في خطة السلطة الفلسطينية للقطاع القضائي وخطة الحكومة الثالثة عشرة.	2010-2014	$14,994,749

المصدر: USAID, West Bank and Gaza, Democracy and Governance Projects,at

http://www.usaid.gov/wbg/dgo.html

الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى وقوة الشعب

ليندا طبر

تحرم الكولونيالية الأشخاص الذين تُخضعهم لحكمها من حقوق الإنسان الواجبة لهم عن طريق العنف، وتُبقي عليهم في حالة من البؤس والجهل بالقوة، وهي حالة لا يجانب ماركس الصواب في تسميتها بحالة ما دون الإنسانية. وتضرب العنصرية في جذورها في الأفعال والمؤسسات وفي طبيعة الوسائل الكولونيالية المتبعة في الإنتاج والتبادل. وتعزز الأنظمة السياسية والاجتماعية بعضها بعضاً. فبما أن السكان الأصلانيين هم في مرتبة أدنى من البشر فهم منبوذون ومتروكون دون حماية من القوى غير الإنسانية – التي تستحضرها الممارسة الكولونيالية، ويولّدها النظام الكولونيالي في كل لحظة وتعززها علاقات الإنتاج التي تحدد نوعين من الأفراد – يشمل أحدهما الأفراد الذين ينعمون بالامتياز والإنسانية ويشمل الآخر الأفراد الذين يُحرمون من حقوقهم وتُفرض عليهم العقوبات والبؤس والجوع المزمن أو "مرتبة ما دون الإنسانية" بصفة عامة (Sartre, 1965: xxiv-xxv).

مقدمة

تحوّل أنظمة الهيمنة والكولونيالية والعنصرية والرأسمالية الأفراد الذين يخضعون لها إلى أدوات غير إنسانية، وتعمل على استغلالهم والحط من كرامتهم، أو تطبق في حالة النظام الكولونيالي الاستيطاني "أشكالًا مكانية من الفصل" والإستراتيجيات التي تصمّمها من أجل القضاء على السكان الأصلانيين الذين لا ترغب في وجودهم واستئصالهم على نحو بطيء (Wolfe, 2006). وتستوجب أنظمة الاضطهاد هذه إخضاع الأفراد بصورة دائمة للقوى البنيوية والأيديولوجيات ووسائل الإنتاج التي تديم الهيمنة عليهم وترسخها. فقد بعثت النيوليبرالية و"المصفوفة" التي فرضتها على الحياة الاجتماعية والسياسية وعلى خيالنا الجماعي (Munck, 2005) السياسة على نحو يسّر لها ممارسة الهيمنة وزاد من مقدار فعاليتها ونجاعتها، وذلك من خلال إحجامها عن تسييس السياسة والمساعي التي بذلتها من أجل تقويض الكيانات الجماعية التي تملك القدرة على مقاومة الهيمنة.

ومع ذلك، فنحن نشهد اليوم تحولاً في ميزان القوى العالمية لمصلحة النضال الذي تخوضه الشعوب ضد أنظمة السلطة والهيمنة المتداخلة. فقد حطمت الانتفاضات العربية، والآفاق السياسية الجديدة التي فتحتها، المفاهيم والإطار النيوليبرالي الذي استعمر مخيالنا، واستعادت مفهوم الشعب وأحيت معها مفاهيماً من قبيل "قوة الشعب" و"ديمقراطية الشعب" التي استُأصِلت من جملة مفرداتنا على مدى ردح طويل من الزمن.[220] فقد أفضى شكل جديد من أشكال سلطة الشعب في ميدان التحرير على الإطاحة بالدكتاتور الذي كان يحكم البلاد وتحرير هذا الميدان العام، الذي كان «يخلو من الناس» إبان عهد مبارك (Elshahed, 2011). وفي الحيز المحرر، لم تسهم الحركة الشعبية في عودة الشعب إلى "الحيز العام" بصورة رمزية فحسب، بل ولّدت الممارسة الثورية في ميدان التحرير آفاقًا ديمقراطية وراديكالية جديدة، وعبّرت عن المطالب بتطبيق العدالة الاجتماعية وإعادة هيكلة القوة الاقتصادية والسياسية بغية إخضاعها للمساءلة أمام الشعب. وتعكس هذه المجريات بمجموعها مدى قدرة النضال الثوري الذي تدور رحاه في مصر في هذه الآونة.

220 تستهدف الانتفاضات العربية والنضالات الثورية، التي ما تزال قائمة حتى هذه الآونة، الأنظمة الاستبدادية التي تنتفي عنها صفة الرحمة، وحلفاء الولايات المتحدة الإمبرياليين الذي يذعنون لهيمنتها في المنطقة، والرأسمالية الجشعة التي تقوم على أساس السوق الحر والتي تسببت في ثراء الأقلية ودفعت بالأغلبية في مصر وفي غيرها من الدول إلى بوتقة "الفقر الذي يذوقون فيها صنوف الذل والمهانة" (Beydoun, 2011: 26).

ومع ذلك، فقبل اندلاع الانتفاضات العربية بوقت طويل، كان الشعب الفلسطيني قد نظم حركته الشعبية التي استندت في قاعدتها إلى الجماهير ضد النظام الكولونيالي، والتي قامت في أساسها على مفاهيم "قوة الشعب" (Gaza Communique, 1988) وعلى بناء "سلطة الشعب" البديلة التي انتهى بها المطاف إلى اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987. وقد شكّلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى خبرة غنية في تشكيل قاعدة شعبية للنضال من أجل التحرر، وربطت النضال ضد الاضطهاد القومي بحركات النضال ضد الهيمنة الرأسمالية والأبوية. كما كانت الانتفاضة حصيلة لما لا يقل عن أربع عشرة سنة من الجهود التي بُذلت في سبيل تنظيم القاعدة الشعبية التي خلقت إطارًا يكفل تسييس الجماهير وتعبئتها (Taraki, 1989). وقد سعت هذه القاعدة الشعبية إلى خلق حيز يمكّنها من فك الارتباط عن النظام الكولونيالي وعن وسائل الإنتاج التي يعتمدها، وتمكين الأفراد من ممارسة القوة باعتبارهم جماعة من أجل تحرير أنفسهم من النظام الكولونيالي الاستيطاني. وفي الوقت ذاته، تمحورت فكرة القوة التي يكتسبها الشعب الفلسطيني حول إنشاء هيكليات جديدة يمكنها أن توفر بديلاً عن الاستغلال الاقتصادي الرأسمالي والهيمنة الأبوية.

ومع تحوُّل المد نحو حركات النضال الشعبية العالمية، وفي إطار النضال الذي يخوضه الفلسطينيون في سبيل بناء إطار جديد يتكفل بإعادة تشكيل حركة التحرر الوطني (Sayigh, 2010) ويعيد توحيد جميع أبناء الشعب الفلسطيني في نضالهم ضد النظام الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي،[221] تقتضي الضرورة منا أن نعيد النظر في الحركة الشعبية التي خاضها الفلسطينيون في حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. فما هي الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة الغنية في النضال الشعبي ضد الهيمنة السياسية والتبعية الاقتصادية؟ وما الذي تفصح عنه هذه التجربة بشأن الظروف والعوامل التي تمكّن الشعب من الاندماج ضمن قوة مضادة، وتنظيم نضال طويل الأمد وضمان ديمومته من أجل قلب هياكل الاضطهاد؟ وما الذي تطلعنا عليه هذه التجربة بشأن أهمية الحركة التي خاضها الشعب الفلسطيني ومكامن القوة الفريدة التي تتسم بها بالمقارنة مع أشكال أخرى من النضال؟

تكتسب هذه الدراسة أهمية قصوى في هذه الآونة لأن الأشكال المتداخلة والمتشابكة من الهيمنة الكولونيالية والرأسمالية، التي قاومها الفلسطينيون إبان الانتفاضة الأولى، باتت تندرج ضمن نظام متداخل من القمع والاضطهاد، بحيث تتوسطه السلطة الفلسطينية التي تساير هذا النظام وتذعن له. ومما يزيد من وتيرة واستفحال الإستراتيجيات الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية التي تستهدف تفتيت أواصر السكان الأصلانيين الفلسطينيين غير المرغوبين وعزلهم في غيتوهات وبانتوستانات منعزلة عن بعضها البعض، في ذات الوقت الذي تدمر فيه قدراتهم الإنتاجية الاقتصادية، أن هذه الإستراتيجيات يجري تعزيزها وترسيخها من خلال الرأسمالية النيوليبرالية التي تزيد من ثراء الأقلية الرأسمالية الخاصة، وذلك في نفس الوقت الذي تُلحق فيه البؤس بالأغلبية وتحرمهم من الأمن والأمان. وقد واجه الفلسطينيون، في العقد السابع من القرن الماضي أيضًا، مساعياً كولونيالية مشابهة ترمي إلى تفتيت أواصر مجتمعهم والحط من قدرة السيطرة عليه، وإخضاع اقتصادهم على نحو يخدم المصالح الرأسمالية والكولونيالية الإسرائيلية. وتجسّد رد الحركة الوطنية والأحزاب السياسية على تلك المحاولات في ذلك الوقت في تنظيم المجتمع عن طريق اللجان الشعبية، وتحقيق الاعتماد على الذات وخلق أشكال القوة خارج الهيكليات الكولونيالية من

221 يسعى النظام الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني إلى تسكين الشعب الفلسطيني الأصلاني وبسط السيطرة عليه لكي يتمكن من أن يحل محله في نهاية المطاف، أو تقييده في غيتوهات منعزلة بصورة دائمة في سياق مسعاه لاستعمار أرضه. ومن بين الطرق التي ينتهجها هذا النظام في سبيل تحقيق هذا الهدف تفتيت أواصر الشعب الفلسطيني وبذل المحاولات التي ترمي إلى تقسيمه. وفي هذا السياق، أسهمت عملية أوسلو في مأسسة هذا التقسيم الكولونيالي عن طريق حصر "فلسطين" و"الشعب الفلسطيني" في السكان والأرض التي ما تزال إسرائيل تحتلها منذ العام 1967، واستبعاد المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين المحتلة منذ العام 1948 واللاجئين الفلسطينيين، مما أدى إلى تفتيت الشعب الفلسطيني وتفكيكه.

أجل خوض النضال ضد النظام الكولونيالي. وقد نظر العمل على تنظيم القاعدة الشعبية، الذي باشره الشيوعيون وقادوه، إلى الشعب باعتباره مركز القوة. وبحسب ما جاء على لسان إيلين كتّاب، كان يُنظر إلى الشعب على أنه بمثابة الوسيلة التي تكفل ممارسة القوة، كما كان يُنظر إليه على أنه يشكل غاية النضال والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها (Kuttab, 1989: 137). وبناءً على ما تراه كتاب، فبوسع المرء أن يقترح بأن هذا النضال الشعبي كان يدور كذلك حول إعادة إصباغ الصفة الإنسانية على الأفراد الذين خضعوا للاضطهاد بحسب المعنى الذي يسوقه باولو فريري (Paolo Freire) بشأن خلق "إنسان" جديد خارج إطار ما يُعرف على أنه ممكن من قبل الكولونيالي الإمبريالي ونظرة الرأسمالية إلى العالم وأنظمة الهيمنة. وفضلًا عن ذلك، ارتكز تنظيم القاعدة الشعبية في أصوله على أسلوب العمل المباشر الذي أضفى صفة إقليمية على البديل الذي رآه باعتباره جزءًا من نضاله ضد النظام الكولونيالي. وبعبارة أخرى، خلقت هذه القاعدة الشعبية بدائلها الخاصة للنظام الكولونيالي، حيث أنشأت علاقات اجتماعية أفقية جديدة تحررها من هذه الهيمنة وأوجدت الوسائل التي تكفل لها تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وكانت هذه العلاقات والوسائل، في الوقت ذاته، جزءًا من البنية التحتية التي وظفتها هذه القاعدة الشعبية في مقاومة الكولونيالية.

تعود هذه الورقة إلى تلك الحقبة بهدف بيان الدروس والعبر التي يمكن لها أن تساعدنا في إعادة تفعيل النضال الذي يخوضه أبناء الشعب الفلسطيني في سبيل التحرر في هذه الأيام. وإذ تنطلق هذه الدراسة من الإقرار بالهزيمة التي مُني بها مشروع التحرر الوطني الفلسطيني والوعي بالتوقيع على اتفاقيات أوسلو وبالدور الذي يؤديه التوجه النيوليبرالي في تقويض هذا النضال وزعزعته، فهي تطرح التساؤلات التالية: ما هي الظروف والمحددات التي يسّرت للشعب الفلسطيني إطلاق حركته التحررية؟ وما هي القوة التي حظي بها الشعب، وكيف تم الاستثمار فيها وتحويلها إلى حركة جماهيرية للتحرير؟ وكيف كان يتم تنظيم الحركة الشعبية الفلسطينية في حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي والمحافظة على ديمومتها؟ وأخيرًا، ما هي مفاهيم المقاومة ونظرياتها وفلسفاتها الرئيسية التي استندت إليها هذه القاعدة وتشبثت بها؟ وكيف يمكن لهذه النظريات وهذه التجربة بمجملها أن تساعدنا في هذه الأيام؟

إعادة الهيكلة النيوليبرالية للكيان السياسي والاعتداء على النضالات الجماعية

قبل التطرق إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى، تستوجب الضرورة أن نستهل هذا الفصل بنبذة نستعرض فيها مراجعة تاريخية مقتضبة من أجل تحديد القوى التي تعمل على تقويض الحركات الجماعية التي تنشط في هذه المرحلة، وذلك من أجل مساندة الجهود التي تُبذل في مقاومة هذه الظروف واستشراف ما وراءها. وسوف نستهل هذا الفصل باستطلاع سريع للتحولات التي رافقت نشوء الرأسمالية النيوليبرالية العالمية، مع التركيز على وجه التحديد على ما قامت به النيوليبرالية من إعادة هيكلة الكيان السياسي والمساعي التي بذلتها للحيلولة دون تسييس السياسة، ناهيك عن تقسيم المجتمعات وتفتيت أواصرها وتركها عاجزة عن ممارسة القوة الجماعية والمقاومة. فقد أسهمت هذه التحولات في إحداث تغيير راديكالي في السياق الذي خاض فيه الفلسطينيون حركة تحررهم، كما عملت على إعادة تشكيل أساليب التنظيم وآفاق التغيير والمفاهيم التي انتشرت حول الاضطهاد، والتي جرى التعبير عن حركة النضال الفلسطينية في سياقها ومن خلالها. وبناءً على ذلك، فسوف نبدأ أولاً بتعميق الشرخ الذي أحدثته حركات النضال الثورية العربية، ثم نستعرض مناقشة نقدية للأطر النيوليبرالية وأشكال الهيمنة التي تعتمدها في تقويض حركات النضال الجماعية في الوقت الحاضر، وذلك لكي نتمكن من تحديد الطرق التي تكفل لنا تخطيها ودراسة الحركة الشعبية التي خاضها الفلسطينيون في مواجهة الكولونيالية خلال الانتفاضة الأولى.

يعود تاريخ صعود الرأسمالية النيوليبرالية العالمية إلى حقبة السبعينات من القرن الماضي، وقد نشأت هذه الرأسمالية النيوليبرالية مع السياسات الاقتصادية التي طرحتها القوى اليمينية الحاكمة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وساندتها الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود القومية، والتي استجابت للأزمة التي شهدتها الرأسمالية العالمية عن طريق طرح التحول إلى الاقتصاد الليبرالي النيوكلاسيكي ومبادئ السوق الحر التي يعتمدها. وقد استُهلت المرحلة الأولى من الدفع باتجاه الرأسمالية العالمية التي افتقرت إلى التنظيم خلال العقد السابع من القرن الماضي، حيث بُذلت المساعي التي استهدفت القضاء على الدور الذي تؤديه الدولة في التغيير وعلى قدرتها على تنظيم شؤونها، إلى جانب خصخصة الصناعات والموارد العامة التي تملكها الدولة و"إلغاء الأنظمة" التي تحكم مجالات العمل والسوق، وهو ما سمح للسوق بالعمل دون الاحتكام إلى ضوابط اجتماعية أو خضوعه للمساءلة والمحاسبة في ضوء الأهداف الاجتماعية (MacEwan, 2005). وفي عقد التسعينات، "امتد المشروع النيوليبرالي إلى الحيز الاجتماعي"، بحيث بات يستهدف "(القوى الاجتماعية) العصية... التي كان ينبغي إخضاعها للسيطرة" وترويج الأدوار الجديدة التي تتولاها الدولة في تنظيم شؤونها، وذلك على الوجه المطلوب للارتقاء برأسمالية السوق (Munck, 2005: 63).

ويستعرض كارل بولانيي (Karl Polanyi) أفضل تفسير للمنطق الذي يقف وراء توسع النيوليبرالية، حيث يرى بأن النظام النيوليبرالي عبارة عن عملية تنطوي على إخراج الاقتصاد من دائرة العلاقات الاجتماعية وتضمين العلاقات الاجتماعية في السوق من أجل إنتاج «مجتمع السوق»، الذي تستطيع الرأسمالية غير المنظمة أن تمارس وظائفها من خلاله (المصدر السابق، 2005، ص. 61). وبعبارة أخرى، يستطيع المرء أن يصف النيوليبرالية، بناءً على ذلك، باعتبارها محاولة ترمي إلى إعادة تشكيل المجتمع والسياسة والحكومة في صورة السوق، بحيث تفضي إلى استعمار هذه المجالات بالمنطق والعلاقات والحوافز التي يحركها تحقيق الأرباح، في نهاية المطاف، والتي تجسد السوق وتؤمّن له الهيمنة على المجتمع والحياة السياسية.[222]

وقد أسهم انهيار الاتحاد السوفييتي السابق في العقد التاسع من القرن الماضي، والمساعي التي بذلها الغرب للإعلان عن الانتصار العالمي الذي حققته النيوليبرالية ورأسمالية السوق الحر والفشل الذي واكب البدائل الشيوعية والاشتراكية، والتي جسدها فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) في أطروحته المعنونة "نهاية التاريخ" ("end of history") (1992)، في تسريع وتيرة العمليات المذكورة أعلاه. فباتت النيوليبرالية، التي ساندتها قوة المؤسسات المالية الدولية ومواردها، تشكل الأيديولوجية الحاكمة التي شرعت في الهيمنة على خيالنا بصورة تدريجية وجعلت من الصعوبة علينا أن نتخيل بديلًا عن الرأسمالية. ويتعزز انتشار النيوليبرالية من خلال الطريقة التي تتبناها في إضفاء الصفة الإقليمية عليها، ولا سيما في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، عن طريق الأجهزة التابعة للمؤسسات المالية الدولية، وعن طريق الأشكال المعرفية التي يراها فوكو (Foucault) للقوة، والتي تتدخل في إعادة تشكيل الذات وإنتاج ذوات جديدة (Barry et al, 1996)، ناهيك عن الجهود المبذولة لإعادة تعريف "طبيعة العلاقات القائمة بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع" (Munck, 2005: 64).

وفيما يتصل بالآثار التي تخلّفها النيوليبرالية على الحركات السياسية وحركات النضال في العالم الثالث، ولا سيما حركة التحرر الفلسطينية التي ثارت في وجه النظام الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني، فنحن نرى بأن النيوليبرالية لم تسهم في

222 يظهر إقحام علاقات السوق في الحياة الاجتماعية جليًّا في أشكال متقدمة من المجتمع الاستهلاكي (Bauman, 2007) وفي خصخصة السلع العامة، كالمياه والخدمات. ففي هذا المقام، يعمل منطق السوق، الذي يقوم على أساس التبادل الاقتصادي المحض وقرارات السوق "التي يحركها تحقيق الأرباح" (MacEwan, 2005: 172)، على تقويض مفاهيم السلع العامة والحقوق الاجتماعية والمبادئ، وحتى نسيج العلاقات الاجتماعية، بحيث يحل محلها في نهاية المطاف.

تقويض فكرة الكيانات الجماعية ووجودها المنظم فحسب، بل إن القالب الذي توظفه يعمل على استعمار وغصب الحيز الذي تعمل تلك الحركات في إطاره. وسوف نتناول، فيما يلي من هذا الفصل، هذه الادعاءات بالمزيد من التفصيل، ونناقش الطريقة التي اتبعتها النيوليبرالية في إعادة تنظيم المجتمعات على نحو لا يسعى إلى إزالة الصفة السياسية عن السياسة فحسب، بل يحاول كذلك استبدال النظرة السياسية التقدمية العالمية، التي تسمّي هياكل الاضطهاد وتقابلها برؤية جزئية ومشتتة للمجتمع.

ويلاحظ المرء هذه العمليات قائمةً فيما يسميه بيير بورديو (Pierre Bourdieu) باليوطوبيا النيوليبرالية "للسوق الخالص والمثالي" (1998: 96). وتخفي هذه اليوطوبيا النيوليبرالية وراءها استغلال السوق، والبؤس الحقيقي، والفقر واليأس الذي يضرب أبناء الطبقة العاملة وغيرهم ممن تخضع رقابهم للرأسمالية غير المنظمة. وتستند استبدادية السوق النيو-ليبرالي إلى حملتين هجوميتين ترتبطان ببعضهما البعض وتشرّعانها، أولهما الحملة النيوليبرالية التي تستهدف نزع الصفة الشرعية عن الدولة باعتبارها "الموضع الرئيسي الذي يعبّر عن التطلعات الوطنية" والموقع الذي يحتضن مقاومة التبعية الإمبريالية والرأسمالية العابرة للحدود القومية (Beckman, 1993: 21-23). وتنطوي الحملة الثانية على المساعي التي ترمي إلى اختزال مفهوم الحرية وحصره في النظرة النيوليبرالية الضيقة للفرد الذي يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية. وبالتالي، تتعزز النزعة الفردية على حساب "أفكار التحرر الوطني التي تراها الاشتراكية والمصلحة العامة" (Prashad, 2012: 47)، كما تحل النزعة الاستهلاكية محل مفهوم المواطن والحقوق المرتبطة به على نحو تدريجي (Munck, 2005: 65-66).

وإذا كانت الاقتصادات النيوكلاسيكية لا تعترف إلا بالأفراد، فإن اليوطوبيا النيوليبرالية التي يتسم بها السوق المثالي الذي يتميز بتنظيمه الذاتي تمر عبر ما يسميه بورديو (Bourdieu) "برنامجًا ينطوي على التدمير المنهجي للكيانات الجماعية" (Bourdieu, 1998: 96). ويوجه بورديو أنظارنا إلى مجموعة من التدابير، بما فيها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وقمع النقابات الذي يستهدف "إثارة الشكوك حول كافة الهيكليات الجماعية التي تملك القدرة على تعطيل منطق السوق الخالص،" والدولة، والنقابات والجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية، وحتى الأسرة (المصدر السابق، ص. 96). وإذا كانت النيوليبرالية تروج للنزعة الفردية الليبرالية ورأسمالية السوق الحر باعتبارهما "المسار الصحيح الوحيد"، فهي تقوم بذلك من خلال استبعاد الآفاق والاحتمالات الأخرى وصدّها وعرقلتها (Munck, 2005: 64). وبما أن الخصخصة وإلغاء الأنظمة أسهما في تركيز السلطة في أيدي شركات القطاع الخاص وإخفاء أفعالها عن أعين الرقابة الاجتماعية والمساءلة الديمقراطية (MacEwan, 2005)، فإن الهجوم النيوليبرالي على الكيانات الجماعية يبرِز نقاط الضعف التي تعتري الحركات الشعبية وحركات النضال وتشتتها في مواجهة هذه القوى، وفي وجه أشكال الرأسمالية الجشعة.

لقد تسببت هذه التحولات في وهن النضال الذي تخوضه الشعوب في سبيل التحرر وفي ضعف الحركات التي وقفت في وجه الهيمنة الإمبريالية والرأسمالية في الشطر الجنوبي من المعمورة على عدد من المستويات. فقد أنشأت التحولات المذكورة هيمنة قوية تعمل على تقويض قدرتنا على رؤية أنفسنا ككيانات جماعية وركزت في هجومها على هذا الإطار التنظيمي. وما تنفك تقاليد السوق النيوليبرالي تعمل على نزع الصفة الشرعية عن الهيكليات الجماعية (النقابات والأحزاب) وتهميشها في جنوب العالم، ولا سيما في السياق الكولونيالي الاستيطاني في فلسطين، حيث تسهم المؤسسات المالية العالمية في تفكيك هذه الحركات. وفي الوقت عينه، يجري العمل على ترويج أشكال من الاستهلاك والنزعة الاستهلاكية التي يتم إعدادها بهدف غزو المجتمعات المستهدفة واجتياحها. وتشجع هذه الأشكال الفرد على السعي إلى تلبية احتياجاته من خلال حلقة لا نهاية لها من الاستهلاك والتخلص من السلع، مما يفضي بهذه الأشكال إلى أن تحل محل الأهداف الجماعية وحركة النضال التي تخوضها الشعوب في سبيل التحرر.

وقد قوضت الانتفاضات العربية هذه القوى على نحو جذري وقوي، كما وجهت ضربة قاصمة إلى المخيال النيوليبرالي. فقد استعادت هذه الانتفاضات فئة "الشعب"، وبالتالي الكيان الجماعي، باعتباره موقع القوة والمقاومة. ومع ذلك، فإن الهجوم النيوليبرالي على الكيانات الجماعية لم يقتصر على مستوى الأفكار والمخيال، بل إنه يعمل إلى جانب إطارين معرفيين تسببا في تغيير القواعد التي تستند الحركات إليها في تنظيمها. ويشتمل هذان الإطاران على الإحجام عن تسييس السياسة من جهة، وعلى المحاولات التي تبذل في سبيل استبدال الآراء السياسية التقدمية بنظرة المجتمع المجزأة والمفككة، من جهة أخرى. ومن شأن بسط النقاش في هذين الجانبين إلقاء الضوء على هذه المحددات.

الامتناع عن تسييس السياسة واستبدال الرؤى السياسية الراديكالية

يعيد المشروع النيوليبرالي، في أساسه، صياغة العلاقات القائمة داخل المجتمع بطريقة اتسمت "بنزع الصفة السياسية عن السياسة" (Munck, 2005: 64). ومن أوضح هذه الطرق ما انتهجه هذا المشروع في فرض شبكة تصنيفية جديدة تقسم المجتمع وتختزله في حيزيّ "الدولة" و"المجتمع المدني" (Traboulsi, 2011)، مما يحصر المجتمع في "مؤسسات مدنية"، ويمحو بالتالي الطبقات والقوى السياسية والحركات. وفي هذا السياق، تفترض أمل خريشه، الناشطة السابقة في حزب الشعب الفلسطيني، بأن مصطلح "المجتمع المدني" وجد طريقه إلى الحركة الوطنية الفلسطينية في مطلع العقد التاسع من القرن الماضي في الوقت الذي جرى فيه التوقيع على اتفاقيات أوسلو. وتقترح خريشه بأن هذا النوع من الخطاب وصل إلينا باعتباره جزءًا من توجه عالمي أوسع، تتعرض فيه الحركات السياسية للتهميش ويتم تحويلها إلى مؤسسات في المجتمع المدني. وفي هذا المقام، فقد تم الترويج للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المدنية على حساب الأحزاب والحركات السياسية، بحيث استبدلتها وحلت محلها.[223] وتُلقي فدوى اللبدي، الناشطة السابقة في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الضوء على الطريقة التي حصل فيها ذلك، حيث تقول بأن المنح والتمويل الذي قدمته الدول المانحة أسهم في تفكيك العلاقة التي كانت تجمع اللجان النسوية الفلسطينية مع عموم أفراد الشعب. فبدلاً من العمل الجماعي مع النساء، باتت الروابط التي تجمع هذه اللجان بالقاعدة الشعبية تحمل سمة فردية، بحيث صارت تنظَّم من خلال الموظفين الذين يتلقون رواتبهم لقاء عملهم لديها، وذلك على خلاف المتطوعين والنشطاء والقادة العسكريين: لقد حلت العلاقات التي تتسم بنزعة فردية مع القاعدة الشعبية محل النزعة الجماعية والمشاركة المباشرة في حركتيّ النضال السياسي النسوية والقومية.[224]

وتسترعي الملاحظات التي أبدتها هذه القيادات النسوية انتباهنا إلى عملية ارتقى فيها "المجتمع المدني" إلى حيز الفعل ليس على حساب السياسة والنضال السياسي فحسب، وإنما في الحالات التي جرت فيها تطويع واستعمار مفهوم العمل السياسي، بالإضافة إلى مفاهيم ديمقراطية ومفاهيم سبق أن كانت راديكالية، من قبيل "التمكين". كما طرأ التحول على مفهوم الفعل بحد ذاته، بحيث أُضيفت "النزعة الفردية عليه ونزعت الصفة السياسية عنه" (Cleaver, 2001: 37). وبذلك، فعوضاً عن تحول المجتمع المدني إلى حيز للصراع ضد القوة والهيمنة كما هو الحال في التنظير الذي وضعه أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) لهذا المصطلح، استحوذ "المجتمع المدني" على الحيز

223 كما تقول خريشه بأن الضعف الذي اعترى الأحزاب السياسية الفلسطينية في اليسار وغياب الهيكليات الديمقراطية المتينة داخل هذه الأحزاب قد أسهما في الإسراع بسقوطها وأفضيا إلى سلسلة من التحولات التي أصبح فيها زعماء الأحزاب والنشطاء، الذين كانوا ينضوون تحت رايتها، إلى رؤساء للمنظمات غير الحكومية. مقابلة مع أمل خريشه، الناشطة السابقة في حزب الشعب الفلسطيني ومديرة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، 5 نيسان/أبريل 2012.

224 مقابلة مع د. فدوى اللبدي، الناشطة السابقة في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وأستاذة دراسات المرأة والتنمية في جامعة القدس، 16 نيسان/أبريل 2012.

السياسي ومأسس الامتناع عن تسييس السياسة التي أعادت تعريف مخيالنا، وقوض إمكانية حركة النضال الذي يخوضه الشعب. ومن خلال ما أقدمت عليه منظمات المجتمع المدني من ممارسة للهيمنة في الواقع العملي، فقد أُزيحت الصراعات الطبقية والنسوية من الحيز السياسي واستُبدلت بحيز بيروقراطي يتولى إعادة تقديمها من خلال اصطلاحات من قبيل "الفقر" والتعامل معها من خلال إيجاد "السياسة الصحيحة". وفي الواقع، يعزل هذا الأمر القضايا السياسية عن السلطة وتوزيع الموارد وهياكل الهيمنة. وقد زاد الإحجام عن تسييس السياسة من صعوبة تصوُّر العمل الدؤوب الذي شمله التنظيم السياسي الشعبي اليومي والفعل الجماهيري الجماعي، وهو ما يصفه منير فاشه على أنه:

> الوقت والعمل المضني والانضباط الذاتي والتنظيم ومشاعر التضامن التي (يجري إنشاؤها) تُعتبر ضرورية لتحول الذات والمجتمع، وتحول الوعي بالهيكلية (Fasheh, 1989: 558).

لقد جرى استعمار الفهم الذي نحمله للسياسة والصراعات وتنظيم القاعدة الشعبية من خلال ما قام به المشروع النيوليبرالي من إعادة تعريف العلاقات داخل المجتمع، حيث تم تقنين مفاهيم من قبيل "رأس المال الاجتماعي" الذي كان يشير فيما مضى إلى تنظيم القاعدة الشعبية في المجتمع، "في اصطلاحات اقتصادية نيوليبرالية" (Munck, 2005: 66)، كما جرى العمل على تعبئة هذه المفاهيم لخدمة السوق وشرعنته. ويعكس هذا الأمر الطريق الخفي الذي يسلكه المشروع النيوليبرالي في سعيه نحو ترويج تطوير السوق أو الأدوار "الصديقة للسوق" التي يضطلع بها المجتمع المدني (Mohan and Stokke, 2000: 251).

وقد ترافق الإحجام عن تسييس السياسة مع إطار معرفي آخر يحاول استبدال النظرة السياسية التقدمية والشمولية إلى العالم بالرؤية المجتزأة والمشتتة للمجتمع. وفي هذا السياق، يفترض فواز طرابلسي بأن هذه الرؤية المجتزأة ازدهرت من خلال خطاب وسلوك المنظمات غير الحكومية، "التي تعمل على فصل قطاعات المجتمع وقضاياه عن بعضها البعض – وهذه رواية شبيهة بروايات "ما بعد الحداثة" القاصرة." (Traboulsi, 2011: 16). وقد عملت هذه الرؤية المجتزأة على تفتيت عرى المجتمعات، وتفكيك الطبقات والنوع الاجتماعي وحركات النضال الوطنية وعزلها عن بعضها البعض. وفي الوقت ذاته، فقد تم استبدال السياسة التحررية الراديكالية التي تسعى إلى تحويل هياكل الاضطهاد بطريقة عمل (modus operandi) المنظمات غير الحكومية – وهو أسلوب يدمج الأطراف المعنية ضمن أنظمة القوة السائدة. وغالبًا ما يتمثل الدور الذي يناط بالمجتمع المدني في ممارسة الرقابة على الدولة أو، ما هو أسوأ من ذلك، على السوق الشرعي، بحيث يحل بذلك محل الدافع الراديكالي الذي يرمي إلى القضاء على هياكل الاضطهاد. وفي هذا المقام، يمكن وصف طريقة العمل هذه باعتبارها الطريقة التي تعمل بموجبها مؤسسات المجتمع المدني غير المسيسة داخل "قطاعات" منعزلة عن بعضها وبما يتماشى مع "الإداراتيه الجديدة" ("new managerialism")[225] (Desai and Imrie, 1998، وقد ورَد هذا الاقتباس في Mohan and Stokke, 2000: 250). وتعمل هذه المنظمات على صياغة سياسات الدولة وقوانينها، أو تعزز إدماج الجماعات المهمشة في الهيكليات السائدة ودوائر صناعة القرار، بحيث تدمج الجماعات الثانوية ضمن النظام الاقتصادي والسياسي المهيمن. وتتمثل نتيجة هذا الأمر في نظرة مهيمنة وممارسة مجتزأة تنظر إلى "النساء"، و"التنمية المستدامة"، و"الفقر" و"حقوق

225 كما يعني هذا المصطلح "النهج الإداري" وفقًا لمصنف مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة. انظر:

http//:unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan029287.pdf

الإنسان" على أنها قطاعات معزولة عن بعضها البعض. وبذلك، فلا يُنظر إلى هذه القطاعات ولا تُفهم على أنها تشكّل كلاً متكاملًا، يقع ضمن هياكل القوة ونظام الهيمنة (Traboulsi, 2011). ولذلك، تعمل هذه الرؤية المجتزأة على فصل هذه القضايا عن الهيكليات الكلية وعلاقات القوة على المستويين الوطني والدولي. وهذه الهيكليات والعلاقات هي التي تقرر، وهي المسؤولة عن، الحرمان والخضوع على أساس الطبقة والنوع الاجتماعي والقومية (Mohan and Stokke, 2000).

وفي السياق الكولونيالي الاستيطاني الذي تعيشه فلسطين، خلّفت هذه الرؤية المجتزأة للمجتمع آثاراً وخيمة تعزل الظروف الاجتماعية والاقتصادية عن المستوى الوطني وعن النظام الكولونيالي الاستيطاني المهيمن الذي يقوم على القمع والاضطهاد. وقد ركزت الجهات المانحة التي تقدم التمويل لمؤسسات المجتمع المدني في فلسطين على القضايا الاجتماعية الداخلية المتصلة بـ"إقامة الدولة"، كما تم إقصاء هذه المؤسسات عن مسيرة النضال الوطني بصورة تامة. وفضلاً عن ذلك، فقد أسهم هذا الأمر في قطع الروابط والعلاقات التي تجمع ما بين النضال من أجل المساواة الاجتماعية والاقتصادية والنضال التحرري الوطني، وأسهم كذلك في فصل الحركات، كالحركة النسوية، عن الحركة الوطنية (Hammami and Kuttab, 1999).

وبناءاً على ما تقدم، تسبب المشروع النيوليبرالي في تقويض الحركات السياسية وحركات النضال التي خاضتها الشعوب في سبيل التحرر من الهيمنة الكولونيالية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. ولم تقوض النيوليبرالية الكيانات الجماعية التي تملك القدرة على مقاومة السوق فحسب، بل عملت أيضاً في اتجاه عدم تسييس السياسة واستبدال النظرة العالمية المعارضة والراديكالية التي تسعى إلى تغيير أنظمة الهيمنة.

تنظيم القاعدة الشعبية الفلسطينية في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي – الوعي التحرري المعارض

"لا يُعَدّ الفعل ناجحاً إلا بقدر نجاعة المخيال الراديكالي الذي سبقه" (Rira, 2011).

ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من العمل على تنظيم القاعدة الشعبية الفلسطينية خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي والاستفادة منها في إعادة بناء الحركات التي يشكّلها الشعب الفلسطيني في سبيل التحرر؟ بحسب ما يوحيه الاقتباس الوارد أعلاه، فإن النضال لا يكون ناجعًا إلا بقدر الوعي الذي يسبقه. ومن بين الدروس الأولى التي يمكننا تعلّمها من النضال الذي خاضه أبناء الشعب الفلسطيني أن أحد الشروط الضمنية التي تقوم عليها الحركة الجماعية ضد القمع والاضطهاد يكمن في التماسك والرؤية التي تطرحها النظرة السياسية المعارضة إلى العالم، أو ما يمكن وصفه على أنه وعي تحرري يفهم طريقة عمل أنظمة الهيمنة. ولا يسعى الوعي التحرري، بحسب تعريفه، إلى تحويل هيكليات الهيمنة فحسب، بل يسعى كذلك إلى استبدال هذه الهيكليات بعلاقات وهويات وطرق بديلة لتنظيم المجتمع كذلك.[226]

وبعد ما قامت به النيوليبرالية من إعادة هيكلة الحياة السياسية واستعمار الكيان السياسي، ينبغي العمل على استرداد هذا الوعي النقدي الشمولي. فنحن، في الوقت الراهن، بحاجة إلى التعلم من النظرة التحررية الراديكالية العالمية التي تعبّر عنها حركات النضال التحررية التي يزخر بها العالم الثالث، وذلك من أجل استعادة فهم نقدي

226 يستند مفهوم الوعي التحرري وبعض المفاهيم النظرية وجانب من النقاش الذي تستعرضه هذه الورقة إلى الدراسة القادمة لليندا طبر وآلاء العزة حول المقاومة الشعبية في فلسطين، والتي سينشرها معهد الدراسات الفلسطينية.

متكامل لأنظمة القمع والاضطهاد ولكي نتمكن من النظر إلى ما وراء بدائل أنظمة الهيمنة وتحديد هذه البدائل. وفي سياق التعلم من النضال الذي خاضه أبناء الشعب الفلسطيني، فمن الواضح أن هذا الوعي السياسي المعارض يستند في أسسه إلى عملية ينفصل فيها الشعب الخاضع للاستعمار عن النظرة الكولونيالية إلى العالم وما تقرره من التقسيم الثنائي لهذا العالم، بحيث يستعيد القوة التي تكمن في الشعب الخاضع للاستعمار ويحدد أساليب القوة الخلاقة الممكنة التي يمكن تجسيدها من خلال هذا الشعب. ومع ذلك، فمما لا شك فيه أن الوعي التحرري ليس كافياً بحد ذاته، لأنه يتطلب إعداد هيكلية وإطار يستطيع هذا الوعي النقدي أن ينتشر وأن يُترجم من خلاله إلى ممارسة يومية للمقاومة وأشكال النضال، مما يسهم في توحيد الحركة الجماهيرية التي يخوضها الشعب.

وفي العقد السابع من القرن الماضي، استعرضت منظمة التحرير الفلسطينية وحركات النضال التحررية التي تناهض الإمبريالية في جميع أنحاء العالم نظرة تحررية سياسية عالمية، يمكن التعبير من خلالها عن مشروع للوعي التحرري المعارض. وكانت الأحزاب السياسية الفلسطينية، ولا سيما الشيوعية منها، هي من حملت لواء هذا الوعي وشرعت في تنظيم الفلسطينيين القابعين تحت نير الحكم الكولونيالي الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أنشأت هذه الأحزاب إطارًا يمكّن الشعب من خوض غمار النضال الوطني والاقتصادي والاجتماعي. ونعود، فيما يلي من هذا الفصل، إلى حقبة السبعينات من القرن الماضي، حيث يعنى المبحث التالي بدراسة الطريقة التي اتبعتها الأحزاب، ولا سيما الأحزاب اليسارية، في خلق الظروف المواتية لتشكيل الحركة الشعبية الجماهيرية، من أجل استخلاص الدروس من هذه التجربة.

وتحتل هذه الدراسة أهمية قصوى بالنظر إلى الآثار التي خلّفتها اتفاقيات أوسلو على الحركة الوطنية الفلسطينية. لقد أومأ التوقيع على هذه الاتفاقيات في العام 1993 إلى، جلب الهزيمة التي لحقت بالمشروع التحرري والوعي الراديكالي المعارض الذي حدد معالم حركة النضال الفلسطيني على مدى عقود خلت. فقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال التوقيع على تلك الاتفاقيات، على إضفاء الصفة الشرعية على المشاريع الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية، حتى في الوقت الذي واصلت فيه إسرائيل قمع السكان الأصلانيين الفلسطينيين (Massad, 1994). وتحولت الدولة الإسرائيلية إلى "شريك في المفاوضات" عوضًا عن كونها دولة كولونيالية استيطانية وعنصرية أُنشئت بعد تشريد أبناء الشعب الفلسطيني وسلب ممتلكاته في العام 1948. كما جرى استبعاد التحقيق الذي باشرته حركة النضال التحرري الفلسطيني في النظام الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني، ورفضِه الوجود الشرعي للسكان الفلسطينيين الأصلانيين في وطنهم بجموع ربوعه وحقوقهم فيه. وعلاوةً على ذلك، فقد تم اقتطاع الرؤى التقدمية التي حملها الفلسطينيون حول التحرير، من قبيل إقامة دولة ديمقراطية علمانية في عموم فلسطين، من المشروع الوطني الرسمي.

كانت اتفاقيات أوسلو حصيلة ظهور الجناح "الواقعي-البراغماتي" في منظمة التحرير الفلسطينية (Massad, 1997). وفي هذا السياق، يفسر جوزيف مسعد النهج الواقعي الذي توخته القيادة الفلسطينية ليس باعتباره "اعتدالاً" فحسب، بل باعتباره رغبة في التكيف مع "الواقع" الذي يعيشه الفلسطينيون (Massad, 1997: 24). ويكمن التبشير بالحصول على اعتراف غربي خارجي وراء هذه الواقعية والرغبة الجديدة التي أبدتها القيادة الفلسطينية للإذعان للوقائع الكولونيالية والشروط الكولونيالية التي فرضتها اتفاقيات أوسلو. وهذا يشير إلى الوعي المهزوم الذي توطّن وتأصل في النظرة الكولونيالية العالمية، كما يسعى إلى إدماج نفسه في مشروع الدول الغربية، بحيث يتخلى عن النضال ضد النظام الكولونيالي في سبيل تحرير فلسطين. ولذلك، فقدَ هذا الوعي القدرة على رؤية العوامل والقوة المتاحة أمامه لمناهضة هذا النظام الكولونيالي، والتي يستطيع الشعب الواقع تحت حكم هذا النظام تجسيدها على أرض الواقع.

الحركة الشعبية الفلسطينية وشروط تحققها

وبالعودة إلى حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، نستهل هذا المبحث بمراجعة الدور الذي اضطلعت به الأحزاب السياسية في إنشاء القاعدة اللازمة لانطلاق الحركة الشعبية الفلسطينية. ففي هذا السياق، اضطلعت الأحزاب اليسارية بثلاثة أدوار هامة: حيث حملت الوعي السياسي الذي كان ينطوي على رؤية للطريقة التي تكفل لها تحويل هيكليات القمع والاضطهاد، كما استثمرت جهدها في بناء قوة الشعب، وأنشأت هيكلية لامركزية ومرنة بغية ترجمة المقاومة إلى ممارسة يومية وتحويلها إلى حركة. وسوف نحدد وجهات لا تخفى أهميتها بالنسبة إلى الوقت الحاضر والدروس التي يمكننا استخلاصها من التنظيم السياسي وإعادة بناء حركة التحرر الشعبية من خلال مراجعة كل دور من هذه الأدوار.

يلخص أحد نشطاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مخيم الدهيشة، وهو يستذكر حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، طبيعة الحركة الشعبية الفلسطينية التي سادت إبان الانتفاضة الأولى على النحو التالي:

> لقد ناضلنا من أجل خلق الظروف المواتية لحياة شريفة ووجود إنساني في ظل ظروف غير إنسانية. وقد قمنا بذلك من خلال العمل المباشر والعلاقات والروابط الجماعية التي أسستها الحركة.[227]

وتعود عملية تنظيم القاعدة الشعبية، التي أفضت إلى اندلاع الانتفاضة الأولى، في جذورها إلى العام 1972، حيث استُهلت بتشكيل حركة العمل التطوعي التي أنشأها الشيوعيون. وقد انطلقت هذه الحركة، التي استندت في أصولها إلى مبادئ التضامن الجماعي والعمل التطوعي والعمل السياسي المباشر، لتقديم بديل شعبي للخدمات والمؤسسات (من قِبل البلديات) التي كانت مرتبطة بالنظام الكولونيالي. وفي هذا الإطار، شكّل الشيوعيون لجان العمل التطوعي، التي تولى قيادتها نشطاء ينحدرون من الطبقة الوسطى في المراكز الحضرية. وباشرت هذه اللجان على أداء "الأعمال المجتمعية ومعظم الأعمال اليدوية" في المناطق المهمشة وفي المخيمات (Taraki, 1989: 59). وأضحى العمل التطوعي يشكل طريقة للتدخل والعمل التضامني مع الفلاحين وغيرهم من الجماعات المهمشة. وقد خلق هذا الأمر شكلاً من أشكال العمل المباشر الذي شكّل البدائل الشعبية التي تكفلت بتلبية احتياجات الشعب وفك ارتباطه عن النظام الكولونيالي. وتراوحت هذه التدخلات الشعبية في نطاقها من العمل مع المزارعين على استرداد أراضيهم والعمل فيها وحمايتها من الإجراءات الكولونيالية التي تستهدفها، إلى تعبيد الطرق وصيانة شبكات الصرف الصحي وتحسين الظروف المعيشية في المناطق النائية المهمشة وفي المخيمات.[228] وقد مثلت التشكيلات اللامركزية والديمقراطية التي أنشأتها حركة العمل التطوعي مصدر إلهام للحركات الشعبية التي قادت الانتفاضة الأولى، وشكلت الأساس الذي ارتكزت عليه (Bargouti, 1990: 108).[229] وقد توسعت التشكيلات الشعبية البديلة بعد اندلاع الانتفاضة وتراوحت بين التعليم الشعبي البديل إلى الاقتصاد البديل ولجان الأحياء واللجان النسوية ومجموعة من الهيكليات الشعبية الأخرى.

---

227 المجموعة البؤرية التي ضمت نشطاء من بيت لحم، مخيم الدهيشة، 27 نيسان/أبريل 2012.

228 مقابلة مع محرم البرغوثي، الزعيم السابق للحركة التطوعية والمدير العام لاتحاد الشباب الفلسطيني، 14 شباط/فبراير 2012.

229 وقد أسهمت جملة من العوامل المتضافرة في تعزيز تنظيم القاعدة الشعبية، بما فيها إنشاء الجبهة الوطنية الفلسطينية في العام 1973، والتي شكّلت الرابط الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية وعملت على تعزيز التعبئة الشعبية وترسيخها. وقد تلا ذلك انتخابات رؤساء البلديات الوطنيين في العام 1976، وهو الأمر الذي طرح التدابير التي كفلت مساندة حركة العمل التطوعي (Taraki, 1989: 58-59).

وقد وصف الباحثون هذه اللحظة في مرحلة النضال الوطني الفلسطيني باعتبارها تحولاً من "النظام البيروقراطي العسكري" الذي اعتمدته منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى إلى التعبئة السياسية الشعبية التي تلبي "الاحتياجات المادية للشرائح الاجتماعية" (Tamari, 1991: 13). ومع ذلك، فما يميز هذه الحركة ويجعلها فريدة باعتبارها مثالاً زاخراً يُبرِز النضال الذي يخوضه الشعب الأصلاني الطريقة المزدوجة التي اعتمدتها في فك الارتباط عن هياكل الحكم الكولونيالي الإسرائيلي المباشر – الضرائب والخدمات والوظائف في الإدارة المدنية الكولونيالية، وخلافها – وخلق بديل شعبي، بمعنى سلطة بديلة، وُصفت في البيانات (المناشير) التي كانت توزَّع خلال الانتفاضة بأنها "سلطة الشعب" (المصدر السابق).

وهذا يوجه أنظارنا إلى العملية المزدوجة التي انتهجتها المقاومة، والتي عملت على إعاقة وتدمير الأنماط الكولونيالية وهياكل السيطرة من جهة، وخلق البدائل الشعبية التي تمكّن المجتمع من ضمان ديمومة النضال من أجل تحويل الهيكليات التي ترسِّخ القمع والاضطهاد على المستوى الوطني والاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، كانت التدابير الشعبية، من قبيل الدعوة إلى العودة إلى الأرض والحركة التعاونية، تُعنى باستبدال التبعية الاقتصادية والاعتماد على الجهة المستعمرة، كما سنبين ذلك أدناه. كما منحت هذه الإجراءات الفلسطينية الاستقلال، وبالتالي القوة التي تعينهم على مواجهة الحكم الكولونيالي ومقاومة استعمار الأرض بصورة مباشرة. وتزخر البيانات التي كانت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة تصدرها، والتي كانت توجه الانتفاضة الشعبية الأولى وتديرها، بالأدلة على هذه الرؤية التحررية التي تناهض النظام الكولونيالي والتطبيق العملي عليها. فمثلًا، يحيّي البيان رقم (16) اللجان الشعبية على بناء "البدائل لنظام الاحتلال المتهالك"، وهو ما قاد الشعب إلى حركة من العصيان المدني وخلق القاعدة لـ"سلطة الشعب" (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، البيان رقم 16 (UNLU Communique 16, 1988: 112)).

وقد نجحت هذه العملية المزدوجة التي سعت إلى التخلص من هيكليات القمع والاضطهاد، وحركة "العصيان المدني" العسكري الذي ترافقت معها، في إثبات أنه "لا يمكن حكم الفلسطينيين بالحكم الكولونيالي" (Hammami and Tamari, 2001: 6). وزادت هذه الحركة على ذلك بأن أنشأت إطاراً ينظم بديلاً يحل محل النظام الكولونيالي مع مرور الوقت. وقد عارضت المقاومة الجماهيرية، في المقام الأول، الهيمنة السياسية الكولونيالية التي فرضتها إسرائيل على حياة الفلسطينيين، والجهود التي بذلتها لدمج اقتصادهم وإخضاعه لمصالحها الكولونيالية. وشكلت هذه المقاومة ثورة جماهيرية قامت في وجه إجراءات الهيمنة التي نفذتها إسرائيل، كما سعت إلى إسقاط الحكم الكولونيالي. ومع ذلك، أقامت حركة النضال الشعبي هذه البنية التحتية لبديل يحل محل الاستغلال الرأسمالي والاستعباد الأبوي. ولم تكن البدائل الشعبية والحركة التعاونية والاقتصاد الشعبي تشكّل الأساس للمقاومة فحسب، بل إنها مثلت القاعدة التي استند إليها نظام مختلف ونظمت الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفقًا لمبادئ المساواة الاجتماعية والاقتصادية (Abdul Hadi et al, 1992: 171).

ولذلك، يجسد النضال الذي خاضه الشعب الفلسطيني خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي ما يصفه فريري (Freire) على أنه نضال يكتسب بعداً إنسانياً نحو التحرر، حيث عمل المضطهَدون على "إعادة تسمية العالم" على النحو الذي يعرّفه المضطهِد ويتخيله – بمعنى النظرة الكولونيالية والإمبريالية إلى العالم – من أجل "تغييره" (ورد هذا الاقتباس في فاشه Fasheh, 1989: 554). ويعكس هذا النضال مكامن القوة الثورية التي يربطها فانون (Fanon) بحركات التحرر الوطنية والنضال الذي تخوضه في سبيل خلق "مفهوم جديد للإنسان" (Fanon, 1963: 143)، كما يعكس "شكلًا جديدًا من الوعي وأسلوب الحياة" (Pieterse and Parekh, 1995: 3) الذي

يتجاوز النظرة الكولونيالية والإمبريالية إلى العالم، وهرميتها العنصرية وأطرها التي ترتكز على النموذج الأوروبي. وعلاوةً على ذلك، يصر فانون على أن المشروع الذي أطلقه العالم الثالث لبناء إنسان جديد يتطلب "إعادة توزيع الثروة" على مستوى العالم والتحرر من الرأسمالية والقوى الإمبريالية التي تسببت في الحرمان المادي والتبعية الاقتصادية للعالم الثالث (1963: 143). وقد أسهمت هذه المفاهيم المتداخلة للتحرر في تعزيز التنظيم الشعبي الفلسطيني وتوجيهه خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي. فقد عملت الأحزاب اليسارية على تنظيم الشعب ضد قوى الاضطهاد والاضطهاد القومي والاستغلال الاقتصادي والهيمنة الأبوية المتشابكة واستثمارها، جنبًا إلى جنب مع فهم حقوقهم المتداخلة.[230] وفضلاً عن ذلك، تفترض إيلين كتاب بأن فهم هياكل الهيمنة هذه والعلاقة القائمة بينها كانت على قدر أكبر من التعقيد في ذلك الوقت مما هي عليه في هذه الأيام. فعلى نقيض الوقت الراهن، كان من الجلي في نظر الحركة الشعبية في تلك المرحلة أن «التحرر الاقتصادي كان ضروريًا لإنجاز التحرر الوطني.»[231]

ولكي نتعلم من هذه التجربة الغنية في بناء حركة النضال الشعبي من أجل التحرر، فمن الضروري بالنسبة إلينا أن نفهم أن التنظيم الشعبي الذي شهدته حقبتا السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كان يشكّل عالماً مصغراً للرؤية الأعم للتحرر. وكانت الأحزاب، ولا سيما اليسارية منها، تحمل لواء الوعي المعارض ورؤية تحررية توجه تنظيم القاعدة الشعبية، وذلك بصفتها واسطةً أخذت على عاتقها تنظيم الشعب. إن هذا النقد الشمولي لأنظمة الهيمنة والقدرة على تقديم رؤية بديلة هو ما ينبغي علينا استعادته في هذه الأيام. ومن أجل التعلم من هذه التجربة، فمن الأهمية أن ننظر إلى المحددات التي كونت هذا الوعي التحرري.

منظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرر في العالم الثالث والنظرة البديلة

بالمقارنة مع القيود التي يشهدها الوقت الحاضر، حيث تعمل الرأسمالية النيوليبرالية على تقويض قدرتنا على تخيل البدائل وحيث تتسبب عملية أوسلو في هزيمة المشروع التحرري ووعي منظمة التحرير الفلسطينية، كانت فصائل المنظمة تعبر في حقبة السبعينات عن رؤية تحررية وتقدمية تناهض الكولونيالية والإمبريالية والعنصرية وتركز على الأسباب الجذرية التي تقف وراء الهيمنة. وقد وضع الفصيل السائد في المنظمة، وهو حركة فتح، يده على الأسباب التي تقف وراء الاضطهاد القومي في الأيديولوجية الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية، والعنصرية الكولونيالية التي اتسمت بها ورفضها لوجود السكان الفلسطينيين الأصلانيين ونفي حقوقهم على نحو يحرمهم من صفتهم الإنسانية. وكان برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الذي يقضي بإقامة دولة ديمقراطية علمانية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين، وهو البرنامج الذي طرحته حركة فتح لأول مرة في العام 1968 (Gresh, 1988: 17)، يُعنى باستعراض إطار للتحرر وتفكيك الاستعمار، بحيث يستطيع كلا المستوطن والأصلاني أن يعيشا جنبًا إلى جنب على قدم المساواة، كما اشترط هذا البرنامج تفكيك الاستعمار الذي فرضته الحركة الصهيونية. وقد صرحت منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن وضعت يدها على مصدر الهيمنة في الأيديولوجية العنصرية الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية، بأن الدولة الديمقراطية العلمانية كانت تستند كذلك إلى اليهود الذين ينبذون الصهيونية والعنصرية الكولونيالية والامتيازات الكولونيالية التي منحتها لهم (Abu Iyad, 1969). وبناءً على التشخيص النقدي للقمع والاضطهاد، فمن الواضح أن الأحزاب السياسية تمكنت من تحديد البديل المطلوب وغرست في الشعب وعياً تحررياً استوعب أسباب الهيمنة واستطاع التطلع إلى إقامة نظام عادل.

---

230 مقابلة مع د. فدوى اللبدي، مصدر سابق.

231 مقابلة مع البروفسور إيلين كتاب، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، 21 أيار/مايو 2012.

ويستطيع المرء، بعد أن يستطلع بعض الحركات الجديدة التي تنشط في هذه الأيام، أن يرى الأسباب التي تقف وراء أهمية هذا الأمر. فالحركات الجديدة الناشئة، من قبيل حركة الشباب، لا تقوم في أصولها على نفس الفهم الشمولي لأنظمة الهيمنة. ففي بعض الأحيان، تعاني هذه الحركات من العجز عن تقديم الحلول أو إتاحة الفرصة المطلوبة للتقدم إلى الأمام أو تقديم رؤية إستراتيجية طويلة الأمد، لأن هذه الأطراف فقدت البصيرة التي تتيح لها فهم هياكل القمع والاضطهاد. كما تفتقر هذه الحركات إلى وعي تحرري ينطوي على رؤية واضحة حول كيفية تحويل هياكل الهيمنة. ومع ذلك، فهذا لا ينفي أن الوعي النقدي جرى خلقه في سياق الممارسة العملية ومسيرة النضال. ففي الواقع، يشهد النضال في سياقه إحدى أقوى الطرق التي يطرأ التحول على الوعي فيها، لأن المرء يواجه أنظمة الهيمنة بصورة مباشرة ويشرع في فهم الطريقة التي تنتهجها هذه الأنظمة في فرض القيود على حياة أفراد الشعب وتحجيمها. وبناءً على ذلك، فنحن نسعى في هذا المبحث إلى استرعاء الانتباه إلى ضرورة التعلم من هذه التجربة التاريخية والتشديد على ضرورة استعادة فهم نقدي لأنظمة القوة والاضطهاد. وفي الوقت ذاته، تحاول الحركات الأخرى، من قبيل الحركة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، أن تستعيد وتعيد بناء الوعي السياسي المعارض الذي لقي الهزيمة على يد عملية أوسلو وأن تسمو على الرؤى السياسية المشوهة. وتعمل هذه الحركة على إعادة غرس فهم نقدي في أذهان أبناء الشعب حول طبيعة الاضطهاد الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي، وتحلله باعتباره نظامًا يتألف من ثلاث مراحل من الاضطهاد، هي الاحتلال العسكري، والفصل العنصري والاستيطان الكولونيالي.[232]

وبالإضافة إلى الدور المحوري الذي اضطلعت به الأحزاب في تشخيص الاضطهاد القومي، طرحت الأحزاب اليسارية خلال العقد السابع من القرن الماضي تحليلًا شاملًا أعم لطبيعة العلاقات القائمة بين المشروع الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني والرأسمالية والإمبريالية الغربية، واللذين يتصفان بتشابكهما وتعضيد بعضها البعض. فبالنسبة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، كان تحرير فلسطين يرتبط بالنضال العام لتحرير العالم العربي برمته من الهيمنة الإمبريالية سياسيّاً واقتصاديّاً. فقد كان اليسار، كحركة القوميين العرب، جزءاً من مشروع العالم الثالث الأوسع، وجزءاً من نضاله ضد الهيمنة السياسية الإمبريالية المفروضة على العالم الثالث وتبعيته الاقتصادية للاقتصادات الرأسمالية ورأس المال الغربي. ولذلك، عرّف اليسار الفلسطيني "حرب التحرير الوطني [باعتبارها] نقطة انطلاقنا على طريق التقدم" (PFLP, 1969: 225-226)، حيث لم يعد التقدم يستند إلى الأمم غير الغربية التي تخضع للمصالح الرأسمالية الغربية. وعوضًا عن ذلك، جرت إعادة تعريف التقدم على أنه حق شعوب العالم الثالث في السيطرة على مواردها، واستخدامها لتطوير مجتمعاتها على قدم المساواة وفقًا للمبادئ الاشتراكية والديمقراطية.

وهذا هو السبب الذي حدا بالفصائل اليسارية الفلسطينية التي كانت تقود تنظيم القاعدة الشعبية خلال حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى اعتبار التحرر الاقتصادي أمراً ضرورياً لا غنى عنه لإنجاز التحرر الوطني. فعلى غرار الماركسيين، كانت حركات التحرر التي انتشرت في العالم الثالث على وعي بضرورة تحرير الاقتصاد من قبضة المصالح الرأسمالية الغربية من أجل توظيفه كأداة في تطوير شعوبها. وفضلًا عن ذلك، مثلت أشكال تنظيم

232 يطلب النداء الموحد الذي أطلقته حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها من الحركات والأفراد في جميع أنحاء العالم فرض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل إلى أن تضع حدًا للنظام "الكولونيالي والفصل العنصري والاحتلال" وتضع حدًا للقمع والاضطهاد الذي تمارسه بحق جميع أبناء الشعب الفلسطيني، وليس أولئك الذين يعيشون في الأرض المحتلة فقط. انظر الموقع الإلكتروني للحركة:

http//:www.bdsmovement.net/apartheid-colonisation-occupation

القاعدة الشعبية وأشكال الوعي النقدي الذي حاول اليسار غرسه في عقول أفراد الشعب انعكاسًا لهذه النظرة التحررية العالمية، وفهمها النقدي للقوة. وهذا يؤكد مرة أخرى على حاجة الحركات في الوقت الراهن إلى استعادة هذا التشخيص الشمولي والنقدي لهيكليات الهيمنة لكي تتمكن من تقديم رؤية واضحة لكيفية تحويل هيكليات القمع والاضطهاد. وفي هذا السياق، تؤكد ختام السعافين، رئيسة لجنة المرأة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على هذا الأمر وتبين بأن النظرة التحررية العالمية التي يتبناها حزبها حددت الأشكال التي اتخذها تنظيم القاعدة الشعبية. وتصرح السعافين بأن لجنة المرأة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين درست، عقب إنشائها، تجارب ثورية أخرى في إطار بحثها عن شكل من أشكال التنظيم الذي يستطيع تعزيز صمود الشعب ويوفر إطاراً لمقاومة الهيمنة القومية والاقتصادية بما يتوافق مع فهمها النقدي لأنظمة السلطة هذه.[233]

الشعب باعتباره مصدر القوة

كان الطريق الآخر الذي سلكته الأحزاب السياسية لخلق الظروف المواتية للنضال الذي خاضته لتحرير الشعب يتمثل في استعادة الشعب باعتباره مصدر القوة ومكمنها. وبذلك، نفضت هذه الأحزاب عن كاهلها الأيديولوجيات الكولونيالية التي صُممت لغايات إبقاء الشعب في حالة من الإذعان السلبي الذي يفضي بهم إلى التخلي عن مصدر قوتهم لصالح النظام الكولونيالي. وقد تبوأ اليسار موقع القيادة في هذه العملية. وبحسب ما تبينه فدوى اللبدي، وضع اليسار الأولوية للعمل مع القاعدة الشعبية، حيث عمل على تسييسها ودعمها في مسيرة نضالها اليومية، لأنه كان "يدرك بأن الشعب هو مصدر القوة. ويحتاج التحرير إلى التعبئة الجماهيرية والعمل الجماعي، حيث يتم توجيه الطاقات الجماعية التي يزخر بها الشعب نحو هذا الهدف.»[234] وقد استثمرت الحركة، في سياق تأكيدها على الشعب باعتباره وسيلة النضال وغايته، «في طاقة الشعب وقدراته» وإيمانه في قوته (Kuttab, 1989: 137). وبذلك، أطلقت هذه الحركة العنان لطاقات الشعب وسعت إلى تمكينه من استعادة القوة التي تخلى عنها لصالح النظام الكولونيالي (Anteant, 2011). فمن جانب، كان تنظيم الشعب يُعتبر أمرًا إستراتيجيًا للمنظمات الجماهيرية واللجان الشعبية التي شكلتها الأحزاب في حقبة السبعينات من القرن الماضي، بحسب ما تبينه ليزا تراكي. فقد كان من الصعب على المستعمِر الإسرائيلي أن "يستهدفها ويدمرها"، وكانت هي تستطيع حماية العمل السياسي بسبب شخصيتها "غير الرسمية التي لا تتخذ شكلًا محددًا" (Taraki, 1989: 61). ومن جانب آخر، نظر اليسار إلى الشعب باعتباره حيزًا يمكن فيه بناء أشكالٍ مستقلة من القوة التي تتمكن من تعزيز مسيرة النضال من أجل تشكيل الوقائع البديلة.

وتكمن أهمية هذه المحاولة التي ترمي إلى استعادة الشعب باعتباره مصدرًا للقوة، وأهميتها في هذه الأيام، في الطريقة التي تسلكها في إسقاط الهيمنة الكولونيالية، التي تمارَس السيطرة على الشعوب القابعة تحت نير الاستعمار من خلالها. فالنظام الكولونيالي يسعى إلى تبرير القمع والاضطهاد الذي يمارسه من خلال نزع الصفة الإنسانية عن المجتمع الأصلاني الخاضع لاستعماره، حيث يصور أفراده على أنهم يفتقرون إلى القيم أو القوة، وعلى أنهم يشكلون "عنصرًا مخرِّبًا"، ويحاول أن يقنعهم بوجوب "إنقاذهم" من أنفسهم من قبل قوة الاستعمار (Fanon, 1963: 6 149). ويضع هذا النظام الكولونيالي القوة في رموز السلطة الكولونيالية، وهي الشرطة والثكنات والدولة. وتترك الهيمنة الكولونيالية خياراً واحداً للمضطهَدين للإذعان للهيمنة و"تبنّي الطرق التي يراها السيد" (المصدر السابق،

233 مقابلة مع ختام السعافين، رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، 19 نيسان/أبريل 2012.

234 مقابلة مع د. فدوى اللبدي، مصدر سابق.

ص. 7). وترفض هذه النظرة العنصرية الكولونيالية إلى العالم مصادر القوة التي يزخر بها الشعب الذي يرزح تحت نير الاستعمار وتفكيره الإبداعي وإمكانياته ومكامن قدراته. ووفقاً لما جاء على لسان إيمي سيزار (Aime Cesaire)، يعمل هذا الخطاب الكولونيالي العنصري على امتهان الشعب القابع تحت نير الاستعمار والحط من قدره وينشر وجهة نظره التي يقول فيها بأن "هؤلاء السود لا يستطيعون حتى أن يتخيلوا ما هي الحرية... فالدعاة البيض هم من غرسوها في رؤوسهم" (Cesaire, 1955: 60). ويمنع هذا الخطاب الكولونيالي المفكرين والقادة من أبناء الشعب الواقع تحت الاستعمار من الارتباط بشعوبهم وتطوير أشكال خلاقة أخرى من القوة التي لا تقوم في أساسها على الهيمنة.

وفي هذه الأيام، تفسر هذه النظرة الكولونيالية العالمية على وجه التحديد المسلك الذي تسلكه السلطة الفلسطينية، وسياستها "الواقعية" والجهود الحثيثة التي تبذلها لاستجداء الغرب والإثبات له بأن الفلسطينيين "يستحقون" إقامة دولة لهم. ويسعى هذا الوعي المستعمَر إلى دمج نفسه في القيم وأشكال القوة التي يملكها الطاغية، حيث يذوّت وجهة النظر التي تقول بأن المضطهَد يفتقر إلى القوة. وفي المقابل، كان الشيوعيون واليسار بعموم أطيافه يرفضون في العقد السابع من القرن الماضي هذه النظرة الكولونيالية إلى العالم من أصلها، كما كانوا يرفضون المساعي التي كانت تبذلها القوى الكولونيالية لغرس صفة الضعف في الشعوب الخاضعة للاستعمار وربط القوة بالرموز الكولونيالية وأشكال الهيمنة. وفي هذا السياق، سعى القائمون على تنظيم القاعدة الشعبية إلى تحرير الفلسطينيين من حالة الخضوع والإذعان، واستعادة قوتهم وقدرتهم على بناء تشكيلات القوة البديلة والديمقراطية التي تقوم على أساس المساواة. وفي هذا المقام، يذكّرنا سليم تماري بالطبيعة الشمولية للقوة التي مارسها النظام الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي على الفلسطينيين في تلك المرحلة، وذلك من خلال المساعي التي بذلها لدمج نظام شامل للهيمنة:

> لقد بات كل منحى من مناحي حياة الفلسطينيين اليومية ينطوي مع مرور السنوات على تبعات لهذا الدمج... ولا يجوز النظر إلى الحكم الإسرائيلي باعتباره نظامًا للسيطرة فحسب، بل باعتباره تكيفًا شموليًا لحياة الفلسطينيين مع الظروف التي فرضتها هذه السيطرة في وعي كل شخص منهم بل في اللاوعي الفلسطيني (Tamari, 1991: 15).

وقد سعت قوى اليسار، في سياق معارضتها لهذا النظام، إلى استعادة قوة الشعب وبناء تشكيلات مضادة ومستقلة من القوة بطريقتين. ففي المقام الأول، نفذت الأحزاب هذا الأمر عن طريق تنظيم الشعب من خلال اللجان الشعبية والمنظمات الجماهيرية التي عملت على تعبئة الشباب والنساء والعمال. ومن خلال هذه الهيكليات، قام اليسار بـ"نشر الفكر الماركسي" وعمل مع المضطهدين في نضالهم اليومي من أجل توعيتهم بالطرق التي يعمل بها الاضطهاد القومي والاستغلال الاقتصادي والهيمنة الاستبدادية الذي تم توظيفه في قمع الشعب واضطهاده في حياته اليومية.[235] وكانت هذه الأحزاب تحاول أن تشكل وعي المضطهَدين وأن تُعِدّ أشخاصًا عسكريين يملكون القدرة على استعادة قوتهم وتوظيفها في مواجهة أنظمة الهيمنة المتداخلة. وتبيّن البرفسور اللبدي طريقة العمل التي اعتمدتها هذه الأحزاب على أرض الواقع، حيث تستذكر كيف عملت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مع المعلمين خلال العقد السابع من القرن الماضي من أجل تنظيم سلسلة من الإضرابات تعبيراً عن النضال ضد القوى المتداخلة. وتبين اللبدي بأن هذه الإضرابات وُظفت من أجل المطالبة بزيادة رواتب المعلمين الفلسطينيين، بالمقارنة مع الرواتب التي

235 مقابلة مع د. فدوى اللبدي، مصدر سابق، ومقابلة مع إيلين كتاب، مصدر سابق.

كان المعلمون الإسرائيليون يتلقونها في ذلك الوقت، ولخوض النضال من أجل وضع منهاج وطني في الوقت نفسه.[236] وعلى هذا المنوال، عملت لجان المرأة مع النساء بغية مساعدتهن على استيعاب طبيعة الهيمنة الأبوية و»تحدي الهيكليات الأبوية وسيطرة الذكور على حياتهن،»[237] في ذات الوقت الذي عملت فيه هذه اللجان على تعبئة النساء لمقاومة النظام الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي. وبعبارة أخرى، عملت اللجان المذكورة مع القاعدة الشعبية من أجل تحويل وعي الشعب وتمكينه، بمعنى منحه القدرة على نفض هياكل القمع والاضطهاد عن كاهله (Fasheh, 1989: 557-560).

لقد سعت المحاولات، التي بذلتها اللجان المذكورة لإعادة القوة إلى الشعب، إلى تجسيد الأفراد باعتبارهم وسطاء في النضال المستمر نحو التحرر، والذي يجلب معه أشكالاً من التحرر واستعادة الكرامة، كما يؤتي أشكالاً جديدة من المساواة الاجتماعية ويضمن حقوق العمال ويقيم نظاماً اقتصادياً يفوق غيره في سماته الإنسانية كذلك. وهذا الشكل الشمولي من النضال الشعبي يلقي الضوء على الوقت الحاضر بحيث ينتقده، ويبين لنا كيف أمسى فهمنا للنضال ضيقاً وقاصراً، وكذلك مدى قصور قدرتنا على رؤية مكامن قوتنا وطاقتنا. وعلى خلاف ما هو عليه الحال اليوم، حيث نجحت الهيمنة النيوليبرالية في نزع الصفة السياسية عن العمل وحيث بات الشعب معزولاً عن القوة والنضال، كانت قوة الشعب تنطوي على الإدراك بأن كل نظام من أنظمة الهيمنة يسعى إلى الإبقاء على نفسه بحكم القوة التي نتخلى عنها لصالحه. وكانت هذه القوة تتمحور حول الوعي بإمكانية الشعب على خلق أشكال بديلة وإنسانية للقوة، بحيث لا تمارس الهيمنة وتقوم على أساس المساواة، من خلال إعادة القوة إلى هذا الشعب في المقام الأول. لقد فقدنا، في هذا اليوم، القدرة على رؤية الأشكال المختلفة والمتعددة للقوة التي يملك الشعب الخاضع للاستعمار القدرة على استعادتها – والتي تُستهل قبل أي شيء آخر برفض منح الشرعية لنظام يقوم على القمع والاضطهاد من خلال العمل معه. وتنصبّ عموم الدعوات التي باتت تُطلق في هذه الأيام لمقاطعة النظام الكولونيالي الإسرائيلي بجميع أشكاله، وبالتالي فك الارتباط عنه، بدءًا من حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها إلى ما يشبهها من الدعوات التي أطلقها مروان البرغوثي (Abu Saada, 2012)، حول استعادة القوة من هذا النظام، وفك الارتباط مرة أخرى عن النظام الكولونيالي ونزع الشرعية عنه. ومع ذلك، وكما سنبين ذلك الآن، فقد ذهبت القوة التي اكتسبتها الحركة الشعبية الفلسطينية إلى أبعد من ذلك، حيث جرى تعزيزها وإسنادها من خلال تنظير المقاومة الذي سعى إلى بناء أشكال من الاستقلال الذي يستطيع تمكين النضال الجماعي طويل الأمد واستدامته.

وتتمثل الطريقة الثانية التي اتبعتها الأحزاب في الاستثمار في قوة الشعب في محاولة بناء أشكال مستقلة من القوة، وهي عبارة عن أركان من شأنها المساعدة على ضمان استدامة النضال طويل الأمد للتحرر. وكانت هذه الأشكال تستند، في جانب كبير منها، إلى نظريات المقاومة المحلية التي وضعها المفكرون والنشطاء في الأرض المحتلة، ولا سيما مفهوم "الصمود المقاوم" الذي خرج به إبراهيم الدقاق ومنتدى الفكر العربي. ويمثل هذا المفهوم الذي جرى التعبير عنه على المستوى المحلي وعكَس نظريات محلية أعم حول النضال الشعبي، من قبيل المفهوم الذي جاء به عادل سمارة حول تعزيز الصمود عن طريق بناء اقتصاد شعبي يحظى بالحماية (2005)، فلسفة كامنة استرشدت بها اللجان الشعبية في عملها.

236 مقابلة مع د. فدوى اللبدي، مصدر سابق.

237 مقابلة مع ختام السعافين، مصدر سابق.

وقد طور الدقاق وغيره مفهوم "الصمود المقاوم" باعتباره نقدًا لرؤية منظمة التحرير الفلسطينية لـ"الصمود السلبي". فقد وجّه هذا المفهوم الأخير عمل اللجنة الفلسطينية-الأردنية المشتركة، التي كانت توزع الأموال لقاء الصمود الجامد الذي لم يزد عن أن يتكفل بديمومة "الوجود المادي للفلسطينيين" على أرضهم (Dakkak, 1988: 289-288).[238] وقد انتقد الدقاق الصمود السلبي ونظر إليه على أنه يُلحق ضرراً جسيمًا بمسيرة النضال الفلسطيني واعتبر أنه يعزز الاستكانة للقمع والاضطهاد ويؤمّن التكيف معه من خلال استبدال مقاومة النظام الكولونيالي بالاعتماد على الأموال التي توزعها اللجنة المشتركة. وإذ كان الدقاق يدرك طبيعة النظام الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني الذي يقوم في أساسه على استعمار الأرض وإخضاع السكان الأصلانيين أو الحلول محلهم بمجموعهم، فقد نظر إلى ضرورة ربط الصمود والمقاومة مع بعضهما البعض في ممارسة عملية (praxis) واحدة. فقد نظر إلى الممارسة الوحيدة التي يشملها الصمود المقاوم على أنه يمنح الشعب الاستقلال من خلال القوة المستقلة، كالاستقلال الاقتصادي، الذي يمكّنه من مقاومة ظروف الاضطهاد وييسر له المشاركة في نضال طويل الأمد في سبيل التحرر (المصدر السابق، ص. 307-306). وقد رحب الدقاق بالطريقة التي سعت حركة العمل التطوعي من خلالها إلى خلق ما وصفته اللجنة العليا للعمل التطوعي بـ"إنسان جديد" و"أخلاقيات جديدة" (ورد هذا الاقتباس في المصدر السابق، ص. 305) ووجد أنها متأصلة في الاعتماد على الذات والاستقلال عن النظام الكولونيالي، وهو ما يمكن الشعب القابع تحت نير الاستعمار من استعادة قوته الجماعية وإعادة توجيهها نحو النضال.

وبذلك، كان الصمود المقاوم يتمحور حول الانتقال من أشكال البقاء الدفاعية إلى أساليب النضال الهجومية، بمعنى أن يشكل هذا الصمود عملية متواصلة من المواجهة والمقاومة التي لا تُعنى بمواجهة النظام السياسي الكولونيالي فحسب، وإنما بتوسيع نطاق العمل في قطاع الزراعة، واستعادة الموارد وبناء الاقتصاد المقاوم الذي يستطيع ضمان ديمومة الشعب وتمكينه من تحقيق الإنجازات اليومية في مسيرته النضالية التراكمية نحو التحرر (de Carvalho, 2006). وتعود الفكرة العامة التي تقضي بمنح الشعب الاستقلال والقوة المستقلة التي تمكنه من استدامة عملية النضال المتواصلة في أصولها إلى نظرية حول الاقتصاد وعلاقته بالنظام السياسي، وهو ما سنبيّنه في المبحث التالي من هذا الفصل. ومن ناحية الدروس التي يمكننا الاستفادة منها في هذا اليوم، فهذا يذكّرنا بأن النضال إنما هو عملية شمولية. فقد بات المفهوم الذي نحمله، في هذه الأيام، هو الصراع السياسي راديكاليًا وقاصرًا ومقتصرًا على الشعب الخاضع للاستعمار، والذي يشارك في مظاهرات منعزلة، سواء كانت من تنظيم حركة الشباب الفلسطيني أم لا، أو في أعمال مباشرة منعزلة تنظمها اللجان الشعبية ضد جدار الفصل العنصري. ومن الضروري أن نستعيد رؤية المواجهة وروحها، على نحو تؤصله وتدعمه أشكال القوة التي تستطيع أن تعزز عملية النضال وترسخها وتكفل ديمومتها.

هيكلية التنظيم

أما الطريقة الأخيرة التي طبقتها الأحزاب في تشكيل الظروف التي تتيح للشعب خوض النضال في سبيل التحرر من نير النظام الكولونيالي الاستيطاني فتتمثل في إنشاء هيكلية لتنظيم الشعب. وقد سمحت هذه الهيكلية بنشر رؤية التحرر والوعي بها وترجمتها إلى تطبيق عملي يومي. ففي منتصف العقد السابع ومطلع العقد الثامن من القرن الماضي، عملت الأحزاب السياسية على تشكيل المنظمات الجماهيرية واللجان الشعبية ولجان المرأة والنقابات العمالية والمنظمات الطلابية، التي استوحت فكرتها من لجان العمل التطوعي التي شكّلتها الحركة التطوعية من

238 بعد انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد في العام 1978، شرعت اللجنة الفلسطينية-الأردنية المشتركة في توزيع منح الصمود التي قدمها العرب للفلسطينيين في الأرض المحتلة. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذا الأمر، انظر (Dakkak, 1988; Tamari, 1991).

قبل. ولم يكن الشيوعيون هم القوة الوحيدة التي تقف وراء هذه الحركة التطوعية فحسب، بل إنهم أيضًا وضعوا الأولوية لتنظيم القاعدة الشعبية وأقاموا النقابات العمالية والمنظمات الطلابية في منتصف حقبة السبعينات في سياق سعيهم إلى إعادة بناء الحركة ووضعها في القاعدة الشعبية عقب اعتقال العديد من قادتها وأعضائها والزج بهم في سجون الدولة الكولونيالية الإسرائيلية.[239] وقد أخذت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي اضطلعت المرأة بدور مركزي وقوي فيها، زمام القيادة في تشكيل منظمات المرأة، حيث أنشأت أعضاء هذه الجبهة من النساء أول لجنة نسوية في العام 1978 (Hasso, 1998).

وقد وصفت غالبية المنظمات الجماهيرية نفسها على أنها "أطر جماهيرية ديمقراطية" (Taraki, 1989: 62). وعكست هذه الأطر الطبيعة اللامركزية والديمقراطية، والنزعة الجماعية في الغالب، لهذه التشكيلات التي جرى تصميمها على غرار النموذج الذي اعتمدته لجان العمل التطوعي (Bargouti, 1989). وعلاوةً على ذلك، فعلى الرغم من أن المنظمات الجماهيرية كانت تشكل جزءًا من الأحزاب، فهي لم تكن تخضع لجهاز مركزي فيها بصورة تامة، بل كانت تتسم بقدر أكبر بكثير من المرونة وتمثل هيئات شعبية ترتبط بلجنة وطنية عليا على غرار الحركة التطوعية. وفي مرحلة لاحقة، تم تشكيل الجمعيات التعاونية والمشاريع الاقتصادية المنزلية التي تولت اللجان الشعبية إدارتها. وارتبطت هذه الجمعيات والمشاريع بالأحزاب والنظرة السياسية العالمية التي تبنتها بصورة مباشرة. وفي الواقع، يوجه مسمى "الأطر الديمقراطية" الذي أطلقته هذه المنظمات الجماهيرية على نفسها أنظارنا إلى بعد آخر من أبعاد هذه الحركة. فهذه التسمية تعكس النظرة التقدمية التي اصطبغت بها المنظمات الجماهيرية، ولا سيما المبادئ الديمقراطية ومبادئ المساواة التي سعت اللجان إلى تنظيم الشعب وبناء العلاقات البديلة التي تخلو من الهيمنة على هديها، وطبقتها في سياق عملها على خلق "الإنسان الجديد" المتحرر كذلك.[240] وسوف نتناول هذا الأمر على وجه التفصيل فيما يلي من هذا المبحث. أما الآن، فمن الأهمية بمكان أن نبين الأسباب التي جعلت من هذه الهيكليات على قدر لا يستهان من الأهمية.

لقد كانت الهيكليات المذكورة تحمل أهمية خاصة لأنها شكلت البنية التحتية اللازمة للمقاومة، التي حولت تنظيم القاعدة الشعبية إلى ممارسة وحركة يومية تستند في قاعدتها إلى الجماهير. وقد مثلت هذه الهيكليات عاملًا ضروريًا لأنها وفرت إطارًا للتسييس والتعبئة التي تستند إلى قاعدة الجماهير. وانطوى هذا العمل على تحالف أوسع من الطبقات والفئات الاجتماعية، التي كانت قد أُقصيت في السابق، ضمن هذه الحركة، حيث باتت تضم العمال والمفكرين من أبناء الحواضر والفلاحين واللاجئين، وأسهمت كذلك في توحيد العمل ضمن حركة النضال الجماعي المنسق (Taraki, 1989). ويذهب تماري إلى أبعد من ذلك، حيث يصف اللجان الشعبية باعتبارها "البوتقة التنظيمية للانتفاضة" (Tamari, 1991: 22). ويبين تماري بأن هذه اللجان "نجحت في خلق شبكة تنظيمية واسعة" و"حشدت الآلاف من أبناء الشعب" (المصدر السابق، ص. 25). ولكن الأهم من ذلك أن هذه اللجان كانت تشكل الإطار الذي كان يجري تنسيق التنظيم اليومي وتسييره من خلاله. فقد كان من الممكن، بفضل هذا الإطار، ترجمة حركة النضال التحرري إلى ممارسة يومية وروتينية، أو بحسب ما جاء على لسان غسان المصري، القائد المنفي للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، سمح "بتحول الثورة إلى نشاط نمطي" (ورد هذا الاقتباس في المصدر السابق، ص. 23).

239 مقابلة مع بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، 21 آذار/مارس 2012.

240 مقابلة مع بسام الصالحي، مصدر سابق.

وتكمن الأهمية التي يكتسبها هذا الشكل من النضال بالنسبة إلينا في هذا اليوم في الطريقة التي تعطل فيها المفهوم غير المسيس الفردي للعمل الذي يفرض قبضته وهيمنته على مخيلتنا في هذه الآونة، والذي يشكل جزءًا من إعادة التعريف النيوليبرالي للنظام السياسي في الوقت ذاته. وهذا يذكّرنا بأن الهيكليات لا تُعتبر ضرورية لتعبئة الشعب فحسب، بل لتحويل المقاومة الجماعية العفوية إلى ممارسة ونضال يومي في سبيل التحرر. وبعبارة أخرى, فلا غنى عن هذه الهيكليات من أجل تمكين الشعب من تحويل القوة التي تكمن فيه إلى ممارسة وأشكال متواترة من النضال. وتؤكد الثورات التي تدور رحاها في العالم العربي في هذه الآونة على هذه النظرة. ففي هذه الأيام، يعزو النشطاء في مصر ضعف الثورة وطبيعتها المنقوضة إلى غياب الهيكلية التي تملك القدرة على تعبئة القوى الاجتماعية والعمال على نحو يؤمّن ممارسة قوتهم الكاملة لكي تفرض تأثيرها على النظام (Hamalawy, 2011). وفضلًا عن ذلك، فبوسع المرء أن يتعلم الكثير من اللجان الشعبية العضوية التي شكلتها الحركة الوطنية الفلسطينية خلال العقد السابع من القرن الماضي لكي يتخيل أشكالًا جديدةً من التنظيم السياسي.

وبحسب ما يفترضه طرابلسي، فقد فشل النموذج التقليدي للحزب الطليعي، الذي اتسم بتراتبية هرمية جامدة ومواقف ناصر فيها القاعدة الشعبية. وبذلك، فنحن الآن على مفترق طرق يوجب على الأحزاب أن تعيد بناء نفسها، في ذات الوقت الذي تتعلم فيه من الماضي (Traboulsi, 2012). ويستدعي تجاوز الإطار النيوليبرالي للدولة/المجتمع المدني، وإعادة بناء حركة النضال السياسي إعداد نموذج وإطار جديدين للتنظيم السياسي، بحيث يمكنه تجنب القيود التي يفرضها الحزب الطليعي (المصدر السابق). وفي هذا المقام، تستعرض اللجان الشعبية اللامركزية والديمقراطية التي شُكِّلت خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي الشواهد حول إمكانية إعداد نموذج مغاير. فقد استطاع هذا الأسلوب اللامركزي والمرن من التنظيم أن يجمع ما بين المشاريع الاقتصادية التي تلبي الاحتياجات اليومية للشعب والنضال لنيل التحرر على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. وتولى أعضاء الأحزاب والنشطاء على مستوى القاعدة الشعبية إدارة هذه التشكيلات الشعبية بناءً على توجيهها من قبل الحزب وأيديولوجيته وتعليماته، ولم تكن تلك التشكيلات تخضع لنخبة طليعية كما هو الحال في النموذج التقليدي للحزب.

ضمان استدامة الحركة التي يخوضها الشعب نحو التحرر

ربط الفردي بالجماعي من خلال العلاقات الأفقية البديلة

وفضلاً عما تقدم، تستعرض الحركة الشعبية، التي نظمها الفلسطينيون في حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، دروسًا هامة حول الطريقة التي تكفل ديمومة نضالهم في سبيل التحرر. فمن بين الجوانب الهامة التي اتسمت بها هذه الحركة الطريقة التي انتهجتها في استبدال المحاولات الكولونيالية الاستيطانية، التي بذلتها السلطات الإسرائيلية بغية تفتيت عُرى المجتمع الفلسطيني وتفكيكه وإحكام السيطرة عليه، بعلاقات أفقية بديلة تحرره من هذه الهيمنة، وذلك في سياق مسعاها نحو فك الارتباط عن النظام الكولونيالي واستعادة القوة التي جرى التخلي عنها لصالحه. وقد استطاع الأفراد الخاضعون لهذا النظام التغلب على تفتيت أواصر مجتمعهم وبناء العلاقات الأفقية التي تقوم في أساسها على ثوابتهم الوطنية بفضل العلاقات المتبادلة التي أقاموها لمساندة بعضهم البعض وتعزيز تضامنهم وتكافلهم وتنفيذ الأعمال التطوعية. فقد أتاحت هذه العلاقات لأبناء الشعب الخاضعين للهيمنة الكولونيالية تحقيق القوة من خلال الفعل الجماعي والنضال، وضمان ديمومتها كذلك. وفي الوقت ذاته، شكلّت الأحزاب اليسارية، في إطار عملها على تشكيل طبقة واسعة وتحالف اجتماعي على هذه الشاكلة، ضميرًا وطنيًّا تقدميًّا سعى إلى استبدال الإذعان للهيمنة الكولونيالية بالعلاقات الديمقراطية القائمة على أساس المساواة، مما أفضى إلى تحديد معالم النظام البديل للنظام الكولونيالي.

وكان جانب لا يُستهان به من القاعدة التي قامت عليها الانتفاضة الأولى، والبنية التحتية للمقاومة وإطارها التنظيمي والنظريات الشعبية التي سادت حولها والعلاقات الاجتماعية الوطنية الأفقية يعود في أصوله إلى حقبة السبعينات من القرن الماضي، كما استندت هذه القاعدة في جانب كبير منها إلى النشاط الذي نفذته حركة العمل التطوعي. فمع المساعي التي بذلتها الحركة التطوعية من أجل "بناء إنسان جديد"، سعت هذه الحركة، كذلك، إلى تحويل الأفراد الذين تعرضوا للقمع والاضطهاد إلى أفراد يتمتعون بالاستقلال ويعتمدون على أنفسهم وعلى بعضهم البعض، بحيث باتت أجسادهم وأعمالهم اليدوية الأساسية بمثابة وسائل يستخدمونها في تشكيل البدائل والإستراتيجيات الشعبية التي تلزمهم في محاربة النظام الكولونيالي الاستيطاني. وقد شكّل هذا التطبيق العملي، الذي سلكه هؤلاء الأفراد في أدائهم، "أخلاقيات وطنية" جديدة وأشكالًا جديدة من التبادلية فيما بينهم، كما شكّل المبدأ الذي لا يملي عليهم التضامن مع أقرانهم من أبناء الشعوب الأخرى التي تخضع للاضطهاد في مواجهة النظام الكولونيالي فحسب، وإنما التدخل من خلال العمل المادي الذي يستهدف وضع حدّ لهذه الظروف الجائرة من خلال الفعل المباشر. وفي هذا المضمار، تصف اللجنة العليا للعمل التطوعي فلسفتها على النحو التالي:

> إن عملنا لا يقتصر على تشييد الجدران أو تعبيد الطرق، بل نحن نعمل على بناء إنسان جديد... إن التطوع للعمل على الأرض وتقديم يد المساعدة للقرى والمؤسسات هو عمل نبيل من الطراز الأول. فقد ساعد هذا العمل التطوعي على تشكيل مجموعة جديدة من الأخلاقيات التي ترعاها اللجنة العليا وترسّخها. ويكمن الهدف الذي نسعى إلى إنجازه في تحويل العمل التطوعي... إلى ورشة عمل ومدرسة تملك القدرة على تزويد مجتمعنا الفلسطيني بالأفراد الرياديين الملتزمين بالأخلاق الوطنية، والذين يتشبثون بأرضهم ويكرسون أنفسهم لقضيتهم الوطنية، (ويثبتون أنفسهم) من خلال عَرَقهم وعملهم (وقد أبرزنا ما نؤكد عليه بالخط المائل. ووردَ اقتباس هذه الفقرة في (Dakkak, 1988: 305)).

وبحسب ما يشير هذا الاقتباس إليه، أضفى العمل التطوعي صفة القداسة على المبادئ الأخلاقية الجديدة. ويصف زعماء الحركة الشعبية هذه الأخلاقيات بمثابة عملية انطوت على توسيع نطاق التقليد المحلي المعروف بـ"العونة"، وهو شكل تقليدي من أشكال التضامن والدعم المتبادل في مجتمعات الفلاحين الذين كانوا يُعِينون بعضهم بعضًا في مواسم الحصاد، من مستوى المجتمع إلى الأمة برمتها.[241] ويفترض الصالحي بأن العمل التطوعي أعيدَ تشكيله بحيث تحول إلى ممارسة وطنية تناهض النظام الكولونيالي. فقد أضحى عمل الفرد من أجل بلده ووطنه والصالح العام نابعًا من التزامه السياسي، بحيث لا يتوقع الحصول على ربح أو مكسب مادي منه.[242] ولم يزد هذا العمل على توحيد الشعب، وشكّل وعياً سياسياً جماعيّاً أكد فيه الأفراد القابعون تحت نير الاستعمار على ذاتهم باعتبارهم جماعة، ونظروا إلى أنفسهم على أنهم يعملون على مساعدة بعضهم البعض، ولا سيما أولئك الذين يواجهون عدوانًا كولونياليّاً مباشراً، وعلى أنهم يعملون في سبيل الهدف السامي المتمثل بالتحرر الوطني كذلك.[243] ولم يكن هناك من تناقض بين الأفراد والجماعات والكيان الجماعي برمته – فقد كان يُنظر إلى تمكين الفرد والجماعة والمرأة والعمال باعتباره عملية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتمكين الجماعي.

241 مقابلة مع محرم البرغوثي، مصدر سابق.

242 مقابلة مع بسام الصالحي، مصدر سابق.

243 مقابلة مع محرم البرغوثي، مصدر سابق.

وبناءاً على ذلك، حلّت العلاقات الأفقية البديلة والتكافل الجماعي، الذي وحد أبناء الشعب في مقاومة الهيمنة، محل المحاولات الكولونيالية الاستيطانية الإسرائيلية التي سعت إلى تسكين المواطنين الفلسطينيين الأصلانيين وإحكام السيطرة عليهم. وقد خلق هذا الأمر "هيمنة معارضة" وبنية تحتية مرجعية، أصبح من الممكن من خلالها تنظيم العمل والنضال الجماعيين وضمان استدامتهما (Farsoun and Landis, 1990: 18). وفي هذا الإطار، حالف النجاح اللجان والعلاقات الاجتماعية الجديدة التي شكلتها في:

> توحيد الشعب في شبكة من العلاقات المتبادلة والتعاون المتبادل والروابط المتينة التي تتمتع بوعي سياسي، مما خلق "نسيجًا محبوكًا" للهيمنة التي استطاعت توحيد الكثير من خيوط المجتمع الفلسطيني، التي كانت منفصلة عن بعضها البعض على مدى تاريخها بسبب تضارب أهدافها (المصدر السابق، ص. 27).

وقد مكّنت هذه العلاقات المحبوكة والأخلاقيات الوطنية الجديدة، التي حثت الأفراد الخاضعين للحكم الاستعماري على توحيد أجسادهم وقوتهم مع بعضهم البعض في وجه النظام الكولونيالي، كما مكّنت هؤلاء الأفراد من "ممارسة القوة في العمل الجماعي من أجل التحرر" (Kuttab, 2010: 248). كما عززت هذه العلاقات والأخلاقيات الحس بالمسؤولية الجماعية تجاه الآخرين وتجاه مختلف فئات الأمة وتجاه الجماعة بكاملها في سياق النضال نحو التحرر. وفي هذا المقام، يصف أحد النشطاء هذا الأمر على أنه السر الكامن في الانتفاضة الأولى، وهو الذي أتاح القدرة على ضمان ديمومة المقاومة والنضال الجماعي في وجه القمع والعنف الكولونيالي الإسرائيلي:

> لم يكن الحال مثلما هو عليه اليوم، حيث توجد علاقة بين الفئات الاجتماعية وقطاعات المجتمع الخاضع للاستعمار. فإذا تعرض فرد للأذى من المستعمِر، بمعنى إذا تعرضت غزة لضربة مثلًا، كان الكل يشعر بها، ويرد الآخرون من أجل التخفيف من الآثار المترتبة عليها ومواجهتها. وكانت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة تتعامل مع الشرائح الاجتماعية والطبقات بصورة مباشرة، ووفقًا للتوجيهات والطرق التي تكفل مساندة الآخرين وإيجاد الحلول الجماعية التي ساعدت على ديمومة الحركة.[244]

وعلاوةً على ما تقدم، توجز فدوى الشاعر الطريقة التي مكنت هذه العلاقات الأفقية البديلة من تجاوز ما فرضه النظام الكولونيالي من تفتيت أواصر الشعب وتوحيد المضطهَدين في قوة مضادة حول الالتزام بالنضال في سبيل التحرر. فقد كان العمل التطوعي والعلاقات الأفقية التي يقوم عليها في أساسه:

> تستند إلى ممارسة كان الشعب يعمل في إطارها لصالح إنجاز الأهداف الجماعية... وقد ربطت هذه الممارسة الأفراد بالمستوى الوطني، وكانت اللجان الشعبية تتولى تنظيم الأسرة والحي... وخلق العمل التطوعي حساً جماعياً بالمسؤولية. وكان الناس ينظرون إلى أنفسهم على أنهم جزء من الجماعة وكانوا

244 مقابلة مع سمير خريشه، الناشط الشبابي ومساعد مدير دائرة الإقراض في المركز العربي للإقراض الزراعي، 7 أيار/مايو 2012. ويذكّرنا الباحثون بأن التضامن المجتمعي الذي شهدته الانتفاضة الأولى عبّر عن نفسه في حشد الدعم المتواصل من أجل التغلب على التدابير العقابية التي فرضتها إسرائيل ضد الانتفاضة، مما مكّن الشعب من تحمّل هذه الأعمال العدائية. فعلى سبيل المثال، كان العمال يتطوعون لإصلاح المحلات التجارية التي يدمرها الجيش الإسرائيلي ويفتحها عنوة في محاولة لكسر الإضراب التجاري، مما أسهم في تعزيز صمود التجار (Tamari, 1990: 164). وهذا يؤكد على الطرق الضرورية التي يسلكها المجتمع في تطوير أساليبه التي تمكّنه من التغلب على المساعي الكولونيالية الإسرائيلية التي تستهدف الاعتداء على الكيان الجماعي.

على استعداد للعمل لتحقيق الأهداف الوطنية الجماعية. ولم يكونوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مجرد أفراد. وهذا يعني أنهم كانوا على استعداد لإنجاز أي عمل، سياسيًّا كان أو تنموياً، دونما تمويل، والعمل بناءً على حسهم بالالتزام، وذلك على نقيض ما هو عليه الحال اليوم.[245]

ويقدم هذا النموذج الغني الكثير من الدروس الهامة التي يمكننا الاستفادة منها في هذه الأيام. فمثلما بينّا أعلاه، يقوم النظام النيوليبرالي الحالي بجميع أركانه على الاعتداء على الكيانات الجماعية، وينطوي على إطار جديد للحداثة التي تسعى إلى إعادة إنتاج النزعة الفردية الليبرالية، بحيث تنفي الأهداف التي تحملها الجماعة، بما فيها الصالح العام والتحرر الوطني. وفي السياق الكولونيالي الذي تعيشه فلسطين في هذه الآونة، تعمل القوة المحركة النيوليبرالية التي تسعى إلى إنتاج أفراد مشتتين يدًا بيد مع المساعي الكولونيالية الاستيطانية التي ترمي إلى تفتيت عرى المجتمع الأصلاني وتفكيك أواصره. وتؤكد العلاقات الأفقية التي سادت العقد السابع من القرن الماضي ووحدت الشعب وحافظت عليه ضمن جسد واحد وقوة مضادة واحدة على ضرورة إعادة بناء النزعة الجماعية، وإعادة إنشاء الأشكال المتداخلة من الهوية التي تعيد ربط الأفراد بالمشروع الجماعي المتداخل والتطلعات الوطنية التي تجمعهم وتوحدهم مع بعضهم البعض. ويتطلب تجاوز النزعة الفردية وتفتت أواصر المجتمع استعادة الفرضية الأساسية التي عملت المفاهيم الفردية التي تحملها النيوليبرالية حول "التمكين" على إلغائها، بمعنى أن التمكين الفردي والجماعي يُعَدّ قاصرًا ولا يمكن ضمان ديمومته دون التمكين الجماعي والتحرر الوطني. وفضلًا عن ذلك، تفصح التجربة التي خاضها الشعب الفلسطيني خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي عن أهمية العلاقات التي تقوم في أصولها على مبادئ من قبيل التضامن وتقدير العمل التطوعي، والتي يعمل الفرد بموجبها على أساس الالتزام النابع منه. وتجمع هذه البنية التحتية السياسية المرجعية الجماعة وتوحدها على نظرة عالمية تحررية مشتركة.

الوعي القومي التقدمي

وفي الوقت ذاته، عمل اليسار على تشكيل وعي قومي تقدمي في سياق مسعاه نحو بناء هذه العلاقات الأفقية وتنظيم الشعب في حركة. وعلى وجه التحديد، عمل الشيوعيون على تعطيل التقسيمات الاجتماعية والترتيبات الهرمية التي ترتكز على النوع الاجتماعي والطبقة، وذلك في سياق تدخّلهم من خلال الحركة التطوعية من أجل دب النشاط في الشعب المضطهد وتحويل قوة أفراده إلى قوة جماعية. وبعبارة أخرى، لم تسعَ هذه الحركة إلى توحيد الأمة من خلال الروابط الأفقية فحسب، بل عملت على بناء العلاقات الديمقراطية التي تقوم على أساس المساواة. ويفسر فانون (Fanon) أهمية هذا النوع من التنظيم باعتباره تنظيمًا يسمو فوق نموذج البطل أو البطل الكاريزمي ويستثمر في الشعب باعتبار أفراده وسطاء للتغيير، وهو يقوم بذلك من خلال ما يصفه بـ"شحذ عقولهم" بواسطة التثقيف والتطبيق العملي السياسي (Fanon, 1963: 138). وتكمن أهمية هذا التنظيم في الطريقة التي يوظفها في نقل النزعة القومية من الرموز الجوفاء التي تمجد الثقافة والتقاليد القومية "الأصيلة" إلى وعي اجتماعي وسياسي ورؤية تقدمية للمجتمع (المصدر السابق، ص. 142). وبحسب ما يؤكد عليه فانون:

245 مقابلة مع فدوى الشاعر، الناشطة السابقة في حركة فتح، والمديرة العامة لإدارة المنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية، رام الله، 3 نيسان/أبريل 2012.

إن لم يجرِ تفسير القومية وإثراؤها وتعميقها، وإن لم تتحول على وجه السرعة القصوى إلى وعي اجتماعي وسياسي وإلى نزعة إنسانية، فهي سوف تؤدي إلى طريق مسدود... ولا يمنح سوى الالتزام الجماهيري الذي يبديه الرجال والنساء بالمهام الحكيمة والإنتاجية الشكل والمادة لهذا الوعي (المصدر السابق، ص. 144).

وقد ربط الشيوعيون الشعب، في إطار عملهم على تعبئة القاعدة الشعبية والسعي إلى بناء الحركة الشعبية، بـ"المهام الإنتاجية" التي عملت على تعطيل الترتيبات الهرمية الاجتماعية وتوحيد الشعب بمختلف طبقاته وتقسيماته الاجتماعية. وبحسب ما جاء على لسان محرم البرغوثي، وهو أحد قيادات حركة العمل التطوعي:

لقد حاول العمل التطوعي التغلب على التقسيمات والاختلافات الطبقية. فقد خرج أصحاب المهن والمفكرون وغيرهم إلى التطوع بنفس الصفة. فشارك الجميع في تنظيف الشوارع، مثلًا. ولم يكن هناك من تراتبية هرمية.[246]

وعلى نحو مشابه، سعت الحركة كذلك إلى تحدي الترتيبات الهرمية الاجتماعية وخضوع النساء للسيطرة الأبوية. وفي هذا السياق، يشير الصالحي إلى أن العمل التطوعي:

تحدى القواعد الاجتماعية والتقسيمات القائمة على أساس النوع الاجتماعي وإقصاء المرأة. فقد لقي عمل المرأة التشجيع وكان دورها محل تقدير. وبعث هذا الأمر برسالة تقدمية إلى المجتمع؛ حيث شجع التغيير في المناطق الريفية ووسع مشاركة النساء في العمل السياسي وعزز المساواة بين الجنسين.[247]

ولذلك، سعت العلاقات الأفقية التي أقامتها هذه الحركة إلى تأسيس علاقات جديدة تسودها المساواة، وتدمج أفراد الشعب في وعي وطني تقدمي يسعى إلى استبدال الوقائع الكولونيالية برؤية شمولية تقوم على أساس من المساواة تجاه المجتمع. وفي هذا المعنى، يصف الصالحي العلاقات التي نشأت داخل إطار العمل التطوعي على النحو التالي:

لقد كنا جميعاً نحظى بذات القدر من المساواة داخل اللجان. فلم يكن هناك من تراتبية هرمية إلى أن شكلت اللجنة العليا للعمل التطوعي. كما كنا نقوم بأعمال التنظيم بناءً على مبادئ المساواة. وداخل اللجنة، كان أستاذاً من جامعة بيرزيت وأنا، على سبيل المثال، نحظى بذات القدر وبذات الصوت على قدم المساواة فيما بيننا... ولذلك، كانت الرؤية التي تسعى إلى بناء إنسان جديد تشتمل على تعزيز المساواة لجميع بني البشر، واحترام الجميع. وقد مارسنا هذا الأمر من خلال ترسيخ المبادئ الديمقراطية وتعزيز الإجراءات الديمقراطية في اتخاذ القرار في عملنا.[248]

وبناءً على ما تقدم، كان الوعي والمشروع الوطني التقدمي الذي فصله اليسار يضرب في جذوره في الممارسات والثقافة الديمقراطية المباشرة التي عززت الارتباط بالآخرين باعتبارهم متساوين فيما بينهم.[249] وفي سياق تنظيم أفراد الشعب وجمعهم حول هذه المثل ودمج هذا الوعي الجديد في حياتهم اليومية، فلم تقم الحركة بذلك عن

246 مقابلة مع محرم البرغوثي، مصدر سابق.

247 مقابلة مع بسام الصالحي، مصدر سابق.

248 مقابلة مع بسام الصالحي، مصدر سابق.

249 ويصف النشطاء في مخيم الدهيشة الطريقة التي أسهمت فيها الثقافة الديمقراطية التي انتشرت في أوساط اللجان الشعبية وتنظيم القاعدة الشعبية في تشكيلهم: "لقد تزوجنا أشخاصًا بناءً على اختيارنا وتزوجنا أعضاء آخرين من الحزب (حيث ابتعدنا بذلك عن الزواج التقليدي). وقد عكس هذا الأمر الثقافة الديمقراطية التي سادت الحركة، كما عشنا حياة ديموقراطية في زواجنا." المجموعة البؤرية التي شارك فيها نشطاء من بيت لحم، مصدر سابق.

طريق إضفاء التجانس على الأمة باعتباره وحدة متآلفة تتكشف عن وحدة متراصة، بل كان اليسار والأحزاب بعمومها تفرق بين العمال والطبقات والطلبة والنساء وغيرهم، وتعمل على تعبئة كل فئة منهم من خلال اللجان والنقابات والمنظمات الجماهيرية. ولا يعود السبب في ذلك إلى الطبقة والتحالف الاجتماعي الذي استند إلى قاعدة عريضة ضمت العمال والفلاحين والنساء والقوى الأخرى، بل دمجت هذه الحركة التحررية الشعبية بين ثناياها – مثلما بينا ذلك منذ البداية – حركات الصراع المتداخلة التي ناهضت القمع والاضطهاد الرأسمالي والأبوي والقومي وسعت إلى إعداد إطار شمولي يمكن تنظيم المقاومة المتداخلة ضد هذه القوى من خلاله.

ولذلك، تمثل هذه الحركة الشعبية محاولة فريدة استهدفت "تحرير الوعي الجمعي لكل قطاع من قطاعات المجتمع بغية تحدي المؤسسة الحاكمة واستبدالها ببدائل حضارية وأفقية وإنسانية" (Rira, 2011). وفضلاً عن ذلك، فما يحدد هذا النضال باعتباره حركة شعبية تسعى إلى التحرر يكمن في الطريقة التي سعى بها إلى التوفيق بين الحقوق المتداخلة وتحرير الفئات الاجتماعية والطبقات والكيان الجماعي برمته وإخراج هذه الحقوق إلى النور. ولذلك، عملت حركة النضال على نشر الفكرة التي تقضي بأن حقوق العمال والنساء والأمة بكاملها وتحريرها لم تكن تستثني بعضها بعضًا أو تتعارض مع بعضها البعض، وإنما كانت تتداخل فيما بينها وتشكل مكونات ضرورية لتشكيل رؤية تقدمية شمولية للتحرر. وبذلك، أنشأت هذه الحركة روابطاً بين النضال الطبقي والحركات التي تطالب بحقوق العمال والمساواة الاقتصادية من جانب، والنضال في سبيل نيل الحقوق الاجتماعية وتحرير المرأة من جانب آخر، والنضال في سبيل التحرر الوطني.

ومع ذلك، فلا نجانب الصواب إن قلنا – والحال كذلك – أن الحركة الوطنية دمجت الحركة النسوية والنضالات الطبقية ضمن النضال التحرري الوطني من خلال شكل من أشكال الدمج التبعي. وفضلًا عن ذلك، تفترض الناشطات من النساء بأن العلاقة بين الحركة النسوية والحركة القومية في ذلك الوقت كانت تتوجه نحو المقاومة الوطنية والتحرر الوطني أكثر مما كانت تركز على التحرر الاجتماعي،[250] وذلك على الرغم من تحقيق جملة من المكاسب الهامة من ناحية تعزيز القواعد الاجتماعية التقدمية وتشكيل الوعي النسوي لدى النساء (Hasso, 2001). وفي نهاية المطاف، ثارت الحركة النسوية على القيود التي فرضتها الحركة القومية العلمانية والطابع الأبوي الذي وسم الحركة التي سيطر عليها الذكور (Hamammi, 1990). وكان هذا أحد العوامل التي وقفت وراء القرار الذي اتخذته الحركة النسوية بالنأي بنفسها عن الحركة الوطنية في المرحلة التي شهدت انطلاق عملية أوسلو وتوظيف التمويل الجديد الذي قدمته الدول المانحة، والذي توفر لها في إطار سعيها نحو إنشاء حركة نسوية مستقلة (Johnson and Kuttab, 2001).

ومن بين الدروس المحورية التي نتعلمها من هذه الحقبة، وكذلك من جملة القضايا التي تناضل الحركات، كالحركة النسوية، من أجلها في هذه الأيام، ضرورة إعادة ربط العلاقات التي باتت منقطعة الآن بين النضال النسوي والنضالات الطبقية والنضال التحرري الوطني (Hammami and Kuttab, 1999). فالنساء الناشطات على وعي بأن استبدال الحركة التي تستند إلى القاعدة الجماهيرية بـ"النموذج الذي تطبقه المنظمات غير الحكومية في تنفيذ نشاطات الضغط والمناصرة والتثقيف الذي يوظف أساليب ورشات العمل..." قد أسهم في إضعاف الحركة النسوية واقتلعها من جذورها "من الموقع الحقيقي الذي تحظى به بالقوة السياسية" (Johnson and Kuttab, 2001: 26). كما تؤكد الناشطات من النساء، في سياق سعيهن نحو إعادة تشكيل العلاقة بين الحركة النسوية والحركة الوطنية،

250 مقابلة مع أمل خريشه، مصدر سابق.

على أن التحرر الاجتماعي لا معنى له دون إنجاز الحقوق الوطنية والتحرر الوطني، وبالتالي استعادة الإحساس الشمولي والمتداخل بالتمكين ورؤية التحرر التي كانت سائدة في الماضي.

وتستعرض الرؤية الإستراتيجية التي تحملها الحركة النسوية بشأن إعادة ربط النضال الوطني دروساً هامة وطرقاً يمكن للحركات الأخرى التي تنشط في الوقت الحاضر الاستفادة منها في إحراز التقدم إلى الأمام. ففي هذا السياق، تعتبر الناشطات في الحركات النسوية النضال الوطني بمثابة مساحة لا غنى عنه للتفاوض حول حقوق المرأة وإعادة ربط الحركة النسوية بالأهداف الوطنية. وتنظر الناشطات النسويات إلى إعادة ربط هاتين الحركتين مع بعضهما البعض بمثابة عملية حوارية، تعمل فيها الحركة النسوية على بناء التحالفات مع القوى الوطنية، مما يفضي إلى كسر "الحصار السياسي المضروب على الحركة النسوية" (Hammami and Kuttab, 1999: 7). وبذلك، يُفهم العمل على بناء التحالفات والائتلافات وتوحيد القوى مع الحركة الوطنية والأطراف الفاعلة فيها حول القضايا التي تحتل أهمية بالنسبة إلى النضال الوطني الفلسطيني، من قبيل حقوق اللاجئين وحقوق الأسرى واستعمار الأرض (المصدر السابق، ص. 9)، على أنه يمثل طريقًا للتفاوض حول علاقة جديدة تقوم مع الحركة الوطنية. ويستعرض هذا النموذج مثالًا تستطيع النضالات الطبقية أو الحركة الأسيرة الاقتداء به، بحيث تعمل على تعزيز حركة النضال الاجتماعي أو الاقتصادي ضد هيكليات الاضطهاد، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على إعادة الارتباط بالحركة الوطنية.

وتذكّرنا الحركة النسوية والحركة الشعبية التي سادت على مدى عقديّ السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بضرورة العمل على إعادة استثمار رؤية اجتماعية واقتصادية تقدمية ومتداخلة وبرنامج للتحرر في حركة النضال الوطني. كما تلفت الحركة الشعبية التي شهدناها فيما مضى من تاريخنا أنظارنا إلى القوة التي يكتسبها غرس هذا الوعي الوطني التقدمي في العلاقات الاجتماعية المتساوية، التي تتجسد من خلال العمل اليومي على تنظيم القاعدة الشعبية.

لا غنى عن التحرر الاقتصادي في مسيرة التحرر الوطني

أخيراً، يتمثل آخر وأهم درس يقدمه النضال الشعبي الذي خاضه الفلسطينيون في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي لنا في وقتنا الحاضر في الطريقة التي انتهجتها الحركة في وضع الاقتصاد في صلب رؤياها لبناء القوة البديلة للشعب، ولا سيما الطريقة التي اتبعتها في تنظير الاعتماد على الذات من الناحية الاقتصادية والتحرر الاقتصادي باعتبارهما مدخلاً ضرورياً للتحرر الوطني.[251] ففي تلك المرحلة، سعت اللجان الشعبية والحركة الشعبية بعموم أطيافها إلى تعزيز اعتماد الشعب على ذاته في اقتصاده خارج إطار القوة الكولونيالية من خلال الاقتصاد المنزلي والجمعيات التعاونية والعودة إلى الأرض. وقد ارتبط هذا المسعى برؤية أشمل تتطلع إلى بناء الاقتصاد الوطني الذي يستطيع التخلص من التبعية والخضوع للهيمنة الكولونيالية الاستيطانية الإسرائيلية ومنطق السلب (Kuttab, 1989). وكان يُنظر إلى الاقتصاد الوطني المستقل باعتباره ضرورة لمساعدة الشعب على تعزيز نضاله السياسي والانتقال من اقتصاد البقاء إلى اقتصاد مقاوم أو إلى نوع من "التنمية من أجل التحرر" (Abdul Hadi et al, 1992: 171). وفي الوقت نفسه، كانت الفكرة التي تدعو إلى بناء اقتصاد مستقل ومحرر ترتبط بمجملها برؤية تقضي بإيجاد بديل اجتماعي واقتصادي يتسم بقدر أكبر من النزعة الإنسانية للرأسمالية (المصدر السابق، ص. 171).

251 مقابلة مع إيلين كتاب، مصدر سابق.

وتحتل الفلسفة والنظريات التي سيقت حول العلاقة بين الاقتصاد والسياسة إبان الانتفاضة الأولى أهمية قصوى بالنسبة إلى أيامنا هذه. فهي تمثل الترياق للهيمنة النيوليبرالية ومبادئ السوق الحر التي ترعاها، والتي تسعى إلى إخضاع المجتمع وحرمان الجماعة من الرفاهية لمصلحة السوق وثراء الأقلية الرأسمالية دونما أي ضابط. وقد أفضى الحلم النيوليبرالي بشأن إقامة سوق غير منظم في غرق أغلبية الشعوب في أتون الفقر والبؤس في عالم اليوم. وفي المقابل، أكد النضال الشعبي الذي خاضه أبناء الشعب الفلسطيني على الاقتصاد باعتباره أداة في يد المجتمع وعلى أنه يخضع للمساءلة والمحاسبة بناءً على الأهداف الاجتماعية والوطنية. وتعود هذه النظرة في أصولها إلى فلسفة بديلة عرّفت الاقتصاد بأنه وسيلة يتم تحقيق الأهداف الوطنية الجماعية من خلالها، وهو بذلك عبارة عن أداة تحويلية تخدم المجتمع والصالح العام، وذلك على نقيض خدمة المكاسب الخاصة. وتستعرض مراجعة هذه الرؤية دروسًا هامة بالنسبة إلى الوقت الراهن.

النظرية الشعبية للاقتصاد

كانت الفلسفة الاقتصادية التي وقفت وراء تنظيم القاعدة الشعبية خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي تتألف من عنصرين، هما التنظيرات المحلية للمقاومة من جهة، والفكر الماركسي من جهة أخرى. وتستند النظرية المحلية التي يسوّقها الدقاق حول "الصمود المقاوم"، والتي استعرضناها أعلاه، إلى الفرضية التي تقول بأن الاقتصاد والعمل السياسي يرتبطان ببعضهما على نحو لا انفصام فيه. ويفترض الدقاق بأن التركيز على الاقتصاد، بمعنى تعزيز اقتصاد السوق مثلما تفعل السلطة الفلسطينية ذلك في هذه الأيام، بمعزل عن النضال ضد الطغيان الكولونيالي، وبالتالي فصل الاقتصاد عن الأهداف الوطنية، سوف يفضي إلى "طريق مسدود" وإلى تطبيع الوقائع الكولونيالية (Dakkak, 1989: 295). وفي الوقت ذاته، تعرضت البرامج التي تنفذها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من أجل "تحسين جودة الحياة" في ظل النظام الكولونيالي الإسرائيلي، لانتقادات لاذعة لأنها تدمج الفلسطينيين ضمن النظام الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي، مما يزيد من استفحال تبعيتهم ويسمح بتكيف أوضاعهم مع الاضطهاد القائم (المصدر السابق، ص. 291 و133 :Kuttab, 1989). وفي المقابل، يستند المفهوم الذي يراه الدقاق حول "الصمود المقاوم" ورؤيته لـ"التنمية المقاومة" إلى الفرضية التي تقضي بأن التنمية الاقتصادية ليست هي الغاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة وأداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية (المصدر السابق، ص. 294). وبحسب ما جاء على لسانه، كان تنظيم القاعدة الشعبية الذي شهدته حقبة السبعينات من القرن الماضي والاقتصاد الشعبي الذي اقترن بها يقوم في أساسه على فهم يرى "العلاقة الجدلية بين النضال السياسي والتنمية باعتبارها أداة للتحرر."[252] ولم يكن يُنظر إلى اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم من الناحية الاقتصادية من خلال المشاريع الاقتصادية الصغيرة باعتبارها تمكن الشعب من المشاركة في النضال طويل الأمد ضد الكولونيالية فحسب، بل كان يُنظر إلى التنمية باعتبارها أداة للنضال ضد القمع والاضطهاد كذلك.

وقد تمحورت المفاهيم الأساسية، من قبيل التنمية من أجل التحرر والاقتصاد الوطني المقاوم، حول تمكين أفراد الشعب من العودة إلى أراضيهم وتطوير قدراتهم الاقتصادية الإنتاجية، وبالتالي بناء اقتصاد وطني يملك القدرة على تمكين الشعب القابع تحت نير الاستعمار من الصمود ومقارعة الهيكليات الكولونيالية. كما كان يُنظر إليه باعتباره:

> يبني اقتصاد المقاومة الذي يسعى إلى تحويل الفلسطينيين من مستهلكين ومتلقين سلبيين للمساعدات الأجنبية إلى منتجين يقاومون أي محاولات ترمي إلى فصلهم عن أراضيهم (Abdul Hadi et al, 1992: 170).

252 مقابلة مع إيلين كتاب، مصدر سابق.

وعلى هذا المنوال، يشير هارولد ديكس (Harold Dicks) إلى أن القوة الاقتصادية الوطنية قد تمنح المجتمع الأصلاني الموارد والوسائل المستقلة التي يستطيع من خلالها "الصمود تحت الاحتلال" وتنمية "إستراتيجياته الهجومية" بهدف مواجهة الكولونيالية والتخلص من القيود والهيكليات الكولونيالية التي يفرضها الاضطهاد (1988: 13-311). وقد دعا ديكس والدقاق إلى بناء اقتصاد وطني من خلال نظام ذاتي يستهدف استبدال الواردات التي تلبي "أنماط الاستهلاك المحلي" (Dakkak, 1988: 298; Dicks, 1988: 326). ولكن فيما يتصل بالوقت الحاضر، يستند هذا النموذج المقاوم إلى نموذج البرجوازية الوطنية التي "تؤدي دورها التاريخي"، وباتت تشكل واسطة للتحول وإنتاج "اقتصاد وطني ديناميكي"، بدلاً من أن تكون وسيلة تابعة لرأس المال الأجنبي (Fanon, 1963: 100-101)، أو تستوجب نظامًا وهيكليات وعلاقات لتنسيق عمل الاقتصاد الشعبي وإدارته.

وبالإضافة إلى التنظير المحلي للمقاومة، أسهمت النظريات الماركسية والنظريات التحررية التي عمت العالم الثالث في تشكيل الفلسفة الاقتصادية التي عززت مسيرة النضال الشعبي في فلسطين. وبحسب ما بيّناه أعلاه، كان اليسار الفلسطيني على وعي بتجليات النظام الكولونيالي الاستيطاني والرأسمالية والإمبريالية وبالعلاقات المتشابكة القائمة فيما بينها. ولذلك، لم تكن هذه الأحزاب معنية بالنضالات التي تخوضها طبقة العمال فحسب، بل كانت ترى أن الاقتصاد بحاجة إلى التحرر من الهيمنة الخارجية وإعادة موارده إلى شعوب العالم الثالث لكي تتمكن من الارتقاء بمجتمعاتها والنهوض بها. وفي سياق العمل على بناء التشكيلات الاقتصادية الشعبية، كالجمعيات التعاونية، وظفت الأحزاب اليسارية في الوقت ذاته الكثير من هذه التشكيلات لبناء أشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي تحل محل الرأسمالية. وكانت الجمعيات التعاونية تشكل هيئات اقتصادية لامركزية تُدار على أساس جماعي من خلال إجراءات صناعة القرار الديمقراطية والهيكليات التي تقوم على المساواة في أساسها (Kuttab, 1989: 133-134). وتكفلت هذه الجمعيات بإعادة تنظيم الحياة الاقتصادية على هدي من مبادئ المساواة الاجتماعية والاقتصادية والكرامة والاعتماد على الذات في الاقتصاد (Abdul Hadi et al, 1992: 172). وكانت الجمعيات التعاونية تشكل جزءًا من القوة المحركة التي استهدفت إيجاد البدائل للتبعية السياسية والاقتصادية من خلال القاعدة الشعبية:

> المشاريع التي كان من شأنها أن تؤدي إلى تعبئة الشعب من أجل إحداث التحول في مجتمعهم، مع التركيز على تنمية جميع أفراد المجتمع على قدم المساواة من خلال النهوض بالعلاقات التعاونية والتبادل الديموقراطي (Kuttab, 1989: 134).

وفي إطار العمل على إنجاز الأهداف الوطنية الجماعية ومقاومة التبعية السياسية والاقتصادية وإعادة تنظيم الحياة الاقتصادية بما يتماشى مع مبادئ المساواة والمبادئ الديمقراطية، شكلت الجمعيات التعاونية القاعدة اللازمة لبناء اقتصاد وطني بديل، في ذات الوقت الذي خاضت فيه غمار "التنمية من أجل التحرر" (Abdul Hadi et al, 1992: 171).

العلاقة الجدلية بين التحرر الاقتصادي والتحرر السياسي

بوسع المرء أن يرى الطريقة التي طُبقت فيها الفلسفة الاقتصادية والعلاقة الجدلية بين النضالات السياسية والاقتصادية في سبيل التحرر على أرض الواقع في ضوء ما أوردناه أعلاه. فقد ركزت الرؤية التي حملتها اللجان الشعبية والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة على تعزيز اعتماد الشعب على ذاته من الناحية الاقتصادية، مع التركيز على العودة إلى الأرض وتعزيز تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء. ومرة أخرى، فقد أدى هذا النشاط وظيفة من شقين، حيث منح الشعب القوة المستقلة وأسهم في بناء هيكليات اقتصادية مستقلة. وفي

هذا الإطار، كانت البيانات التي توزَّع خلال الانتفاضة الأولى تدعو إلى زيادة رقعة الاقتصاد المنزلي وزراعة الأراضي تتكثيف مقاطعة البضائع الإسرائيلية (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، البيان رقم 13 – (UNLU Communique 13, 1988: 104)). وفي هذا السياق، فقد حيّت بعض البيانات المجتمعات التي ساندت هذه العملية و"أسست أسلوبًا جديدًا في الحياة على أساس التعاون والاعتماد على الذات" (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، البيان رقم 23 - (UNLU Communique 23, 1988: 133). وعلاوةً على ذلك، كان يُنظر إلى هذا العمل على بناء الاعتماد على الذات باعتباره مرتبطًا بإجراءات أشمل ترى بأن "شعبنا في بداية الطريق نحو إنشاء نظام وطني جديد وتعزيز لملطته" من خلال بناء الهيكليات البديلة (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، البيان رقم 13 - (UNLU Communique 13, 1988: 103)).

وبذلك، كان اعتماد الفلسطينيين على الذات في الاقتصاد، من خلال إطلاق المشاريع صغيرة الحجم، يمثل وسيلة لتمكين الشعب الخاضع لحكم الاستعمار والأخذ بيده للعمل في اتجاه بناء اقتصاده الوطني. وبحسب ما يراه البرغوثي:

> كانت الجمعيات التعاونية تمثل وسيلة لبناء الاعتماد على الذات... كما جاء الاقتصاد المنزلي في إطار الاستجابة للفقر والجوع. ومُنح أفراد الشعب وسيلة تمكنهم من تطوير المواد الغذائية التي يحتاجونها. وعوضًا عن شراء البضائع، كان بإمكانهم استهلاك ما لم يبيعوه. لقد كان أسلوب المعيشة على قدر كبير من البساطة، ولكن أبناء الشعب كانوا مقتنعين به لأنه كان يشكل الطريق نحو بناء الاستقلال والإسهام في بناء الهيكليات الاقتصادية المستقلة.[253]

وكان الاقتصاد المنزلي والمشاريع الصغيرة والجمعيات التعاونية تمثل وسائل لتعزيز صمود الشعب، كما كان يُنظر إليها باعتبارها جزءاً من مشروع أكبر يتسم بالديمومة، يفضي في نهاية المطاف إلى بناء الاقتصاد الشعبي البديل. وفي هذا السياق، تضيف سهى البرغوثي:

> لم نكن نسعى إلى تحقيق الربح من إنشاء الجمعيات التعاونية. لقد كنا نريد تقديم المساعدة للأسر وتأمين دخل لها وتعزيز صمودها. وفضلًا عن ذلك، ففي ظل منع التجول والحصار الذي كان قائمًا في ذلك الوقت، كان من شأن هذه المراكز الصغيرة تمكين المجتمعات من البقاء، كما أصبحت تشكل مصدرًا للوفاء بالاحتياجات المحلية... ولذلك، كانت التعاونيات تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف: أولها تعزيز الاستقلال الاقتصادي لدى الأسر، وثانيها المساهمة في إنتاج المنتجات المحلية وبناء اقتصاد وطني، وثالثها تعزيز صمود المجتمعات المحلية. كما تحولت هذه الجمعيات إلى مصدر يفي باحتياجات الاستهلاك المحلي.[254]

ويوجه الاقتصاد الشعبي الناشئ، الذي تشير إليه البرغوثي، أنظارنا إلى الهيكليات البديلة التي أنشأتها اللجان الشعبية. فقد حمل النضال الشعبي الذي شهده العقدان السابع والثامن من القرن الماضي معه إمكانية تعزيز الهيكليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البديلة (Tamari, 1991)، والهيكليات الشعبية البديلة التي تحل محل النظام الكولونيالي.

---

253 مقابلة مع محرم البرغوثي، مصدر سابق.

254 مقابلة مع سهى البرغوثي، الناشطة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 27 آذار/مارس 2012.

ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه الإمكانية، فشل تنظيم القاعدة الشعبية الذي امتد على مدى عقد من الزمان في تعزيز هذه الهيكليات وتحويلها إلى نظام شعبي بديل. ومن بين الأسباب الرئيسية التي تقف وراء انهيار هذا النظام غياب رؤية طويلة الأمد لبناء هيكليات أصلانية بديلة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا السياق، يفترض الكثير من النشطاء والمفكرين أن المنظمة التي كانت تعمل في المنفى لم تدرك الأهمية الإستراتيجية التي انطوت عليها التشكيلات الشعبية البديلة، التي أنشأتها الحركة الشعبية تحت الحكم الكولونيالي الإسرائيلي. ومن المحتمل، كذلك، أن هذه التشكيلات البديلة كانت تهدد مصالح المنظمة التي تهيمن عليها حركة فتح في المنفى. وبحسب ما جاء على لسان فدوى الشاعر، "لم تكن [تلك التشكيلات] تملك رؤية طويلة الأمد للاستثمار فيما كان يحصل على الأرض. ولو كان الحال غير ذلك، لكان من الممكن أن يستمر ما أنشأناه،"[255] وأن يتحول إلى هيكليات اقتصادية بديلة تمكّن المجتمع الفلسطيني بجميع شرائحه وأطيافه. وفي هذا المقام، يفترض عمر عساف، العضو السابق في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بأن:

> اللجان الشعبية والرؤية العامة التي كانت سائدة في ذلك الوقت لم تكن كافية لبناء اقتصاد بديل، بل كانت هناك حاجة إلى قدر أكبر من الدعم والتخطيط الإستراتيجي... ولكن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن تملك خطة لدعم ما كان يحصل على الأرض. فقد ركزت المنظمة واللجنة المشتركة مع الأردن على الخدمات والاستثمار في مشاريع الإسكان، ولكنهما لم توجها استثماراتهما نحو قطاعات الإنتاج والزراعة واستعادة الاراضي. فلو أُرسلت الأموال لهذه الغايات، لكان بإمكان الشعب الاعتماد على الأرض على نحو أكبر من التنظيم.[256]

ويؤكد آخرون على هذا الرأي وينتقدون منظمة التحرير الفلسطينية بسبب افتقارها إلى رؤية طويلة الأمد وبسبب عجزها عن بناء مراكز إنتاجية وإطلاق الإنتاج الزراعي.[257]

وفي الوقت نفسه، يكمن أحد العوامل الأخرى التي عطلت الهيكليات الوليدة في استهداف الجمعيات التعاونية – واللجان الشعبية كذلك – وإغلاقها من قبل النظام الكولونيالي الإسرائيلي. وهذا يثير التساؤل حول طريقة حماية الهيكليات البديلة، فيما لو أنشئت في هذا اليوم، من النظام الكولونيالي الاستيطاني؟

وعلى الرغم من انهيار الاقتصاد الشعبي والمساعي التي بُذلت من أجل إقامة اقتصاد وطني مقاوم في نهاية المطاف، فما تفتأ هذه التجربة تشكل مرجعية هامة ونموذجًا يُحتذى في الوقت الراهن. ففي المقام الأول، تتكفل هذه التجربة بتقويض الهيمنة النيوليبرالية والظلم الذي يرتبه شكلها الرأسمالي الذي يفتقر إلى الضوابط والرحمة، والذي يسعى إلى النأي بالاقتصاد عن المساءلة والمحاسبة في ضوء المصالح الاجتماعية والسياسية. ويذكّرنا الاقتصاد الشعبي بأن نموذجًا بديلًا ليس ممكنًا فقط، بل هو ضروري ولا غنى عنه كذلك، ولا سيما بالنسبة إلى الشعب الذي يرزح تحت نير الاستعمار. وينبغي علينا، في أيامنا هذه، أن نحث الخطى نحو استعادة الفكرة التي تقول بأن الاقتصاد والتنمية يشكلان أدوات تحويلية يجب أن لا تخدم المجتمع وتحقق رفاهية الشعب فحسب، بل يمكنهما أيضاً أن يقدما أدوات للتحرر. صحيح أن إمكانية إنجاز مشاريع التنمية التي تفضي إلى التحرر باتت اليوم أصعب في ظل

255 مقابلة مع فدوى الشاعر، مصدر سابق.

256 مقابلة مع عمر عساف، العضو السابق في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، 18 نيسان/أبريل 2012.

257 مقابلة مع إيلين كتاب، مصدر سابق.

بروز طبقة رأسمالية لها مصالحها الطبقية الخاصة،[258] ولكن العديد من المنظمات، بما فيها الحركة النسوية، باتت تعود اليوم إلى الجمعيات التعاونية باعتبارها وسيلة تكفل إعادة بناء الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات من الناحية الاقتصادية. ويبقى الاستقلال الاقتصادي شرطًا أساسيًا لا عوض عنه لإعادة إطلاق النضال التحرري الوطني اليوم. وفي هذا المضمار، تستعرض الفلسفة المتطورة التي استند الشعب إليها في نضاله الذي خاضه في حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي دروساً محورية نستطيع الاستفادة منها في الوقت الراهن، وذلك بالتركيز على أهمية تحرير الاقتصاد من التبعية وتحويله إلى واسطة تحويلية تساند حركة النضال الوطني. وما تزال الرؤية التي ترى بناء اقتصاد وطني شعبي يسعى إلى ضمان ديمومة قدرة المجتمع الأصلاني وتعزيزها وترسيخها لكي يتمكن من الصمود في وجه النظام الكولونيالي الاستيطاني وخوض نضاله صالحة وهامة في هذه الأيام. وعلى ذات القدر من الأهمية، تُعتبر فكرة التنمية من أجل التحرر، والتي تواجه استعمار الأرض وتقاومه وتقاوم التدابير الكولونيالية وأشكال القمع والاضطهاد الأخرى ضرورية، بل ويمكننا استعادتها في هذه الآونة، مع أن ذلك يتطلب توفر الإرادة السياسية والالتزام بالنضال. وأخيرًا، فمن الضروري لنا أن نستعيد الرؤية التحررية التي كانت سائدة في العقد السابع من القرن الماضي وأن نعيد تشكيلها. وفي هذا السياق، تمثل المساعي التي بذلتها اللجان الشعبية في سبيل بناء اقتصاد شعبي يملك القدرة على تقديم البديل عن الرأسمالية وتقديم أشكال من الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تفوق غيرها في سمتها الإنسانية مرجعية هامة لنا أن نستفيد منها في أيامنا هذه، فهي ترشدنا إلى إمكانية بناء نموذج اقتصاد بديل يكفل لنا العدالة الاجتماعية والمساواة.

الخلاصة

تناولت هذه الورقة تنظيم القاعدة الشعبية الذي شكّل الأساس الذي انطلقت الانتفاضة الأولى منه. وتتميز هذه الحركة في المساعي التي بذلتها لتوحيد النضال الشعبي التحرري، الذي مثل الشعب فيه الوسيلة والغاية في آن معًا – حيث كان الغاية منه تحريرهم من الاضطهاد القومي المتداخل والاستغلال الاقتصادي والهيمنة الاجتماعية. ويشكل هذا النضال مثالًا فريدًا، ارتبطت اللجان الشعبية فيه بالأحزاب السياسية من خلال مشاركتها في العمل اليومي على تنظيم القاعدة الشعبية. كما مثلت هذه الحركة الشعبية محاولة فريدة استهدفت "تحرير الوعي الجماعي لكل قطاع من قطاعات المجتمع" (Rira, 2011) من أجل تحدي هيكليات القمع والاضطهاد. وقد ناضلت هذه الحركة الشعبية في سبيل تقويض أنماط الحكم الكولونيالية واستبدالها ببدائل شعبية تحل محل النظام الكولونيالي، كما سعت في الوقت ذاته إلى تحرير أبناء الشعب من الاستغلال الرأسمالي والهيمنة الأبوية.

وقد جرى تنظيم الحركة الشعبية وضمان ديمومة عملها على أساس جملة من المبادئ. فقد أكدت هذه الحركة على أن الشعب هو مركز القوة وعملت على حث أبنائه على استعادة القوة التي تخلو عنها لصالح النظام الكولونيالي، كما حضتهم على فك الارتباط عن النظام الكولونيالي وهيكلياته وبناء أشكال مضادة من القوة بغية ضمان ديمومة النضال في سبيل التحرر. وفضلاً عن ذلك، كانت الهيكليات المحلية التي لم تتخذ شكلاً مركزياً، والتي جاءت على شكل لجان شعبية ارتبطت مع الأحزاب، مستقلة نسبيًا. فقد تولى نشطاء القاعدة الشعبية وأعضاء الأحزاب إدارة هذه الهيكليات، التي وفرت الإطار الضروري الذي مكنهم من نشر هذه الرؤية وتعميمها. كما سمحت الهيكليات المذكورة للمقاومة بأن تتحول إلى ممارسة يومية على نطاق واسع، مما أسهم في تعزيز القوة الحقيقية التي يزخر بها الشعب. وتكفلت الأخلاقيات والمبادئ الوطنية الجديدة، من قبيل التضامن والعمل التطوعي والدعم المتبادل

258 مقابلة مع إيلين كتاب، مصدر سابق.

في العمل المباشر، بتوحيد القوى والطبقات الاجتماعية المشرذمة وجمعها مع بعضها البعض في علاقات أفقية عززت النضال الجماعي ووطدته. وفي الوقت ذاته، كان العمل على تنظيم القاعدة الشعبية يقوم في أساسه على فلسفة اقتصادية كانت تنظر إلى الاقتصاد باعتباره ركناً مركزياً من أركان المسيرة النضالية، كما سعى القائمون عليه إلى خلق أشكال مقاومة من التنمية من أجل ترسيخ أهداف التحرر.

لقد شكلت الحركة الشعبية التي شهدتها حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي حركة شمولية، كانت ترتبط ارتباطًا عضويًا بمنظمة التحرير الفلسطينية وبنظرتها التحررية البديلة إلى العالم. وفي الواقع، فلا يمكن إنتاج نسخة طبق الأصل من هذه الحركة المتطورة في هذا اليوم، ولكن ما تزال المبادئ وطرق التنظيم التي استرشدت بها صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر، بحيث يمكنها أن تأخذ بيدنا في توجيه النضال من أجل إعادة تشكيل الحركة التحررية الفلسطينية اليوم. وتدعو الضرورة إلى الخروج بجملة من الملاحظات الختامية في هذا المقام. كما تقتضي الضرورة منا، قبل أن نبسط هذه الملاحظات، أن نؤكد – مثلما يؤكد الآخرون – على أن المساعي التي تُبذل في سبيل بناء حركة التحرر الوطنية الفلسطينية ينبغي أن تقوم على تجاوز حالة التشرذم التي يعيشها الشعب الفلسطيني وتقويض الإستراتيجيات الكولونيالية الاستيطانية الصهيونية، التي ترتكز على مبدأ "فرّق تسد"، والتي سعت إلى قطع الصلات والروابط بين الفلسطينيين المقيمين في الأرض المحتلة وفي فلسطين المحتلة منذ العام 1948 وفي الشتات. وهذا يشمل إعداد الإستراتيجيات الاقتصادية التي تقوم على الاندماج و"إعداد الآليات التي تكفل استعادة التماسك الاقتصادي عبر الخط الأخضر" (Khalidi, 2012: 4).

ففي المقام الأول، يجب على الحركات التي تناضل من أجل إعادة بناء إطار للحركة التحررية الفلسطينية، التي تعيد ربط جميع مكونات الشعب الفلسطيني وتوحيدها في إطار النضال ضد النظام الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني، أن تستعيد الفهم النقدي للهيمنة الكولونيالية والرأسمالية والأبوية المتداخلة. فقبل أن نتمكن من إعادة تشكيل الوعي التحرري الذي يستطيع أن يتخيل نظامًا عادلًا بديلًا في هذه الأيام، ينبغي لنا أن نكون على وعي بالطريقة التي تتقاطع فيها هذه الهيكليات مع بعضها البعض وتعمل ضمن إطار موحد، وهو عملية أوسلو. وعلى وجه التحديد، فمن الضروري لنا أن نخرج بتشخيص شمولي يفهم الطريقة التي تتوخاها الأشكال الاقتصادية الجديدة من التبعية والخضوع والأشكال النيوليبرالية الجشعة الجديدة من الرأسمالية، التي تمكنت من الظهور بفضل اتفاقيات أوسلو، في تعزيز الهيمنة الكولونيالية الاستيطانية السياسية. فتمامًا مثلما عملت اللجان الشعبية، ولا سيما لجان المرأة، يدًا بيد مع أفراد الشعب في نضالاتهم اليومية من أجل توعيتهم بأساليب عمل أنظمة الهيمنة في حياتهم اليومية، فمن الضروري مساعدة الشعب على الوقوف على الطرق التي تتبعها الهيكليات المذكورة في إنتاج الظروف اليومية التي تجرهم إلى بوتقة الحرمان الاقتصادي وترسخ اعتمادهم على المساعدات الغذائية وتقوض تنمية القطاع الزراعي وتيسر لها طرد العمال من أماكن عملهم وعزل أفراد الشعب في مناطق محددة.

وفي المقام الثاني، يتعين على الحركات التي تسعى إلى إعادة بناء إطار لحركة النضال الفلسطينية أن تعيد تشكيل الوعي الوطني التقدمي، الذي يسمو على الرموز الجامدة وادعاءات الأصالة الثقافية ويوحد أبناء الشعب وأطيافه مع بعضها البعض من خلال وعي اجتماعي وسياسي تقدمي يؤكد على المساواة الاجتماعية والاقتصادية وعلى الهدف المتداخل الذي يرمي إلى إنجاز التحرر الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الواضح أنه في الوقت الذي تبرز فيه مثل هذه الحركات، فإن العديد منها ما يزال حبيس المنطق النيوليبرالي ونزعته في استعمار الحياة السياسية وتقديم المقاومة على أنها حركة احتجاجية منعزلة أو نشاط ذو نزعة فردية، وذلك على نحو يستبدل حركات النضال التي

تسعى إلى تحويل هيكليات الاضطهاد وإسقاطها. ويجب العمل على استعادة مفاهيم القوة والمقاومة والنضال الجماعية في هذه الأيام. ومن بين العقبات الرئيسية التي تحول دون ظهور حركة منظمة جديدة اليوم الطريقة التي يعتمدها نمط التفكير النيوليبرالي في اختزال النضال في حركات احتجاجية ومظاهرات عرضية تهب بين الفينة والأخرى، والتي تنعزل عن مخيال قادر على استعادة قوة الشعب وخلق إطار لحركة تحررية يخوضها جميع أفراده وتضرب جذورها في ثنايا حياتهم اليومية. ونحن لسنا بحاجة إلى إعادة التأكيد على الحس بالأشكال الإبداعية والخلاقة للقوة المضادة التي يملك الشعب القدرة على تشكيلها فحسب، بل يستدعي هذا الأمر إعداد هيكلية مرنة ولا مركزية لتنظيم أفراد الشعب في نضالاته اليومية وتنسيق مقاومته في وجه القمع والاضطهاد كذلك.

ثالثاً وأخيراً، يجب علينا كذلك أن نستعيد اليوم الفلسفة الاقتصادية التي استرشدت بها الحركة الشعبية التي شهدها العقدان السابع والثامن من القرن الماضي في ظل حملة الاستعمار الاستيطاني الذي استهدف ابتلاع الأرض في سرعة محمومة والإجراءات التي سعى من خلالها إلى عزل أفراد الشعب الفلسطيني في غيتوهات وفرض القيود على حركتهم ووأد التنمية الزراعية وتدمير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد على نحو لا هوادة فيه. إن الفكرة التي تقضي ببناء اقتصاد وطني، بمعنى اقتصاد وطني يستند إلى الشعب في قاعدته ويستطيع الوفاء باحتياجات الصمود والمقاومة في آن معاً، على قدر عظيم من الأهمية في هذه الأيام. ومن الضروري بالنسبة إلينا، لكي نتمكن من تعزيز هذا المشروع وإنفاذه، أن نحيي مفاهيم من قبيل الاقتصاد المقاوم والتنمية من أجل التحرر وأن نترجمها إلى رؤية مدروسة ومُحكمة، بحيث يتولى المفكرون والأحزاب السياسية والحركات تعزيزها وترويجها في خطابها وعملها وسياساتها، وبحيث يصار إلى ترجمتها إلى هيمنة مضادة تملك القدرة على فرض نفسها على السلطة الفلسطينية وتوجُّهها النيوليبرالي.

المراجع

- Abu Iyad (1969). "The Resistance: A Dialogue between Al-Fateh leader Abu Iyad and Lutfi al-Khouli editor-in-chief of Al-Tali"ah, Egyptian magazine." Leila S. Kadi (1969). Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement. Beirut: PLO Research Centre.
- Abu Saada, Fadi (2012). "Marwan Barghouti: A Decade of Defiance." Al Akhbar English, March 29, 2012.
- Anteant (2011). "On Power." Tidal: Occupy Theory, Occupy Strategy, 1, December 2011.
- Bargouti, Husain Jameel (1990). "Jeep Versus Bare Feet: The Villages in the Intifada." Jamal R. Nassar and Roger Heacock (eds). Intifada: Palestine at the Crossroads. Birzeit: Birzeit University and Praeger Publishers.
- Barry, Andrew, Thomas Osborne and Nikolas Rose (1996). "Introduction." In Foucault and Political Reason: Liberalism, Neo-Liberalism and Rationalities of Government. Chicago: Chicago University Press.
- Bauman, Zygmunt (2007). Consuming Life. Polity Press.
- Beckman, B. (1993) "The Liberation of Civil Society: Neo-liberal Ideology and Political Theory." Review of African Political Economy, 58.
- Beydoun, Ahmad (2011). "The Revolutions in Tunisia and Egypt: The People Without Populism." People"s Power: The Arab World in Revolt. Heinrich Boll Stiftung, May 2, 2011.
- Pierre Bourdieu (1998) "Neo-liberalism, the Utopia (Becoming a Reality) of Unlimited Exploitation." Acts of Resistance Against the Tyranny of the Market. New York: The New Press.
- Cesaire, Aime (1955). Discourse on Colonialism: A Poetics of Anticolonialism. New York: Monthly Press Review.
- Cleaver, Frances (2001). "Institutions, Agency and the Limitations of Participatory Approaches to Development." Bill Cooke and Uma Kothari (eds). Participation: The New Tyranny? London: Zed Books.
- Dakkak, Ibrahim (1988). "Development from Within: A Strategy for Survival." George T. Abed (ed). The Palestinian Economy: Studies in Development in Under Prolonged Occupation. London: Routledge.
- De Carvalho, Horacio Martins (2006). "The Emancipation of the Movement of Landless Rural Workers with the Continual Movement of Social Emancipation." Boaventura de Sousa Santos (ed). London: Verso.
- El-Hamalawy, 2011 "Interview with Hossam El-Hamalawy on the Role of Labor/Unions in the Egyptian Revolution." Jadaliyya, April 30, 2011. http://www.jadaliyya.com/pages/index/1387/english-translation-of-interview-with-hossam-el-ha
- Elshahed, Mohamed (2011). "Tahrir Square: Social Media, Public Space." Forum of Design for the Public Realm. February 2, 2011.
- Fanon, Frantz (1963). The Wretched of the Earth. New York: Grove Press.
- Farsoun, Samih K. and Jean M. Landis (1990). "The Sociology of an Uprising: The Roots of the Intifada." Jamal R. Nassar and Roger Heacock (eds). Intifada: Palestine at the Crossroads. Birzeit: Birzeit University and Praeger Publishers.

- Fasheh, Munir (1989). "Al-Intifada and a New Education." Nasser Aruri (ed). Occupation: Israel over Palestine. Belmont: Association of Arab-American University Graduates Inc.
- Fukuyama, Francis (1992). The End of History and the Last Man. New York: Free Press.
- "Gaza Communique," January 12, 1988. Reproduced in Towards a State of Independence: The Palestinian Uprising December 1987 – August 1988. FACTS Information Committee: Jerusalem, pgs. 93-94.
- Gresh, Alain (1988). The PLO: The Struggle Within, Towards an Independent Palestinian State. London: Zed Books.
- Hammami, Rema (1990). "Women, the Hijab and the Intifada." Middle East Report, no. 164-165.
- Hammami, Rema and Eileen Kuttab (1999). "The Palestinian Women"s Movement Strategies Towards Freedom and Democracy." News From Within, 15: 4.
- Hamammi, Rema and Salim Tamari. "The Second Uprising: End Or New Beginning?" Journal of Palestine Studies, vol. XXX, no. 2 (2001).
- Hasso, Frances (1998). "The "Women"s Front": Nationalism, Feminism and Modernity in Palestine." Gender and Society, 12:4.
- Francis Hasso (2001). "Feminist Generations? The Long-term Impact of Social Movements Involvement on Palestinian Women"s Lives." American Journal of Sociology, 107(3).
- Johnson, Penny and Eileen Kuttab (2001). "Where have all the Women (and Men) Gone? Reflections on Gender and the Second Intifada." Feminist Review, No 69, Winter 2001.
- Khalidi, Raja (2012). "Where does the "Arab Economy" in the State of Israel Stand?" Jadal, 14, July 2012. www.mada-research.org
- Kuttab, Eileen (1989). "Community Development under Occupation: An Alternative Strategy." Journal of Refugee Studies, 2(1).
- _____ (2010). "Empowerment as Resistance: Conceptualizing Palestinian Women"s Empowerment." Society for International Development, 53(2).
- MacEwan, Arthur (2005). "Neoliberalism and Democracy: Market Power versus Democratic Power." Alfredo Saad-Filho and Deborah Johnston (eds). Neoliberalism A Critical Reader. London: Pluto Press.
- Massad, Joseph (1994). "Repentant Terrorists, Or Settler-Colonialism Revisited: The PLO-Israeli Agreement in Perspective." Found Object, no. 3.
- _____ (1997). "Political Realists or Comprador Intelligentsia: Palestinian Intellectuals and the National Struggle." Critique, fall 1997.
- Giles Mohan and Kristian Stokke (2000). "Participatory Development and Empowerment: The Dangers of Localism." Third World Quarterly, 21(2).
- Munck, Ronaldo (2005). "Neoliberalism and Politics, and the Politics of Neoliberalism." Alfredo Saad-Filho and Deborah Johnston (eds). Neoliberalism A Critical Reader. London: Pluto Press.
- PFLP (1969). "The Political, Organizational and Military Report of the Popular Front for the Liberation of Palestine." PFLP, February 1969. Reproduced in Leila S. Kadi (1969). Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement. Beirut: PLO Research Centre.
- Jan Nederveen Pieterse and Bhikhu Parekh (1995). "Shifting Imaginaries: Decolonization, Internal Colonization, Postcoloniality." In Jan Nederveen Pieterse and Bhikhu Parekh (eds). The Decoloniza-

tion of Imagination: Culture, Knowledge and Power. London: Zed Books.
- Prashad, Vijay (2012). "Dream History of the Global South." A Journal for and About Social Movements. 4(1).
- Rira (2011). "Matrix as the Core Element." Tidal: Occupy Theory, Occupy Strategy, 1, December 2011.
- Samara, Adel (2005). Beyond De-Linking: Development by Popular Protection Vs. Development by State. Ramallah: Al-Mashriq Al-A"amil for Cultural and Development Studies.
- Sartre, Jean-Paul (1965). "Introduction." in Albert Memmi. The Colonizer and the Colonized. Boston: Becon Press.
- Sayigh, Rosemary (2010). "Palestinian Camp Refugee Identifications: A New Look at the "Local" and the "National." Are Kundsen and Sari Hanafi (eds). Palestinian Refugees: Identity, Space and Place in the Levant. Routledge: London.
- Tamari, Salim (1991). "The Palestinian Movement in Transition: Historical Reversals and the Uprisings." Rex Brynen (ed). Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian-Israeli Conflict. Boulder: Westview Press, 1991.
- Taraki, Lisa (1989). "The Development of Political Consciousness Among Palestinians in the Occupied Territories, 1967-1987." Nasser Aruri (ed). Occupation: Israel Over Palestine. Belmont: Association of Arab American University Graduates Press, 1989.
- Traboulsi, Fawwaz (2011). "Revolutions Bring Down Ideas as Well!" People"s Power: The Arab World in Revolt. Heinrich Boll Stiftung, May 2, 2011.
- _____ (2012). "The Left in the Time of Revolution." Jadaliyya, November 2, 2012. www.jadaliyya.com/pages/index/8278/the-left-in-time-of-revolution
- UNLU Communique No. 13. Reproduced in Towards a State of Independence: The Palestinian Uprising December 1987 – August 1988. FACTS Information Committee: Jerusalem, pgs. 102-105.
- UNLU Communique No. 16, The Palestine Appeal. May 13, 1988. Reproduced in Towards a State of Independence: The Palestinian Uprising December 1987 – August 1988. FACTS Information Committee: Jerusalem, pgs. 112-115.
- UNLU Communique No. 23, Appeal of the Deportees. August, 5th, 1988. Reproduced in Towards a State of Independence: The Palestinian Uprising December 1987 – August 1988. FACTS Information Committee: Jerusalem, pgs. 132-136.
- Wolfe, Patrick (2006). "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." Journal of Genocide Research, 8:4.

المقاومة كمُكوّن ضروري للتنمية في السياق الاستعماري: حملة المقاطعة نموذجاً

عمر البرغوثي[259]

"إذا كنت محايداً في حالات الظلم، فإنك تكون قد اخترت طرف المضطهِد (بكسر الهاء)".[260]

ديزموند توتو

مقدمة

أفضى المشروع الاستعماري الصهيوني المستمر منذ عام 1948، إلى اجتثاث منهجي لإمكانيات تطور فلسطين جغرافيا وسكانيا واجتماعيا وسياسياً. خاصة أن هذا المشروع، قام على مركبات متفاعلة، تعبر بمجملها عن أعلى درجات نفي الآخر (الفلسطيني)، فالجغرافيا يتم احتلالها، واستعمارها، وإحلال كتلة بشرية بدل أخرى فيها. فيما يتم تزييف التاريخ، واستئصال الذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني، الذي بات منذ بدايات هذا المشروع الصهيوني عرضة للتفتيت والتجزئة، فضلا عن تعرضه للتطهير والإبادة العرقية.

وهنا تبدو التنمية خطابا وممارسة، كما تطرحها دوائر الهيمنة العالمية (بمؤسساتها التمويلية خاصة)، وتمظهراتها في مشروع أوسلو، حالة من القفز التاريخي على السياقات المنتجة على امتداد عقود طويلة، والتي أحدثت بنى غير طبيعية للقوة والهيمنة، تتشابك حد التماهي مع بنية المجتمع وجغرافيته وتاريخه ومؤسساته. حيث يصبح أي حديث عن التنمية دون فك عرى علاقات القوة المهيمنة، والسعي إلى تحديها، وتغييرها جذريا، ضرب من تجاهل الواقع –اللاطبيعي- إن لم يكن تسويق لمعطياته، ومحاولة لتجميله، والتطبع معه.

تستند مقالة عمر البرغوثي «المقاومة كمكون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري: حملة المقاطعة نموذجا»، على نقد التمويل الأجنبي، الذي يقف عند حدود تلميع قيود الاحتلال، لا دعم نضال الفلسطينيين من أجل كسرها والانعتاق من أغلالها، وهو ما يقود لطرح أسئلة جوهرية حول تواطؤ «مجتمع الممولين» مع مشروع الاحتلال، وعدم قدرتهم –أو ربما رغبتهم- في تجاوز علاقات الهيمنة السائدة التي يفرضها على الفلسطينيين، وخاصة عبر إنكار –هذا الاحتلال- الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

ويؤكد البرغوثي في مقالته، على أهمية أدوات المقاومة الشعبية، كجزء من مشروع أكبر لإعادة بناء وتماسك علاقة المجتمع الفلسطيني مع مناصري القضية، بعيداً عن السياسة الرسمية وخطابها ومثقفيها، وبالارتكاز على المقاطعة ومناهضة التطبيع، وإيصال الحقائق الإنسانية والسياسية الفلسطينية إلى القوى التقدمية في العالم المناهضة للصهيونية. وهي حقائق تبيِّن لهم توثيقياً: لماذا يجب أن لا يُطبِّعوا مع وأن يقاطعوا الكيان الصهيوني باعتبار المقاطعة هي الوجه الأممي الداعم للقضية الفلسطينية ولكي لا يحاصر هذا النضال نفسه في بعديه العربي والفلسطيني.

---

259 تعتمد هذه الورقة على محاضرة ألقيت في مؤتمر "التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: تأملات نقدية في الممارسات الحالية وفتح المجال أمام التفكير في مناهج بديلة"، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين 23 حزيران 2011.

260 حسب الاقتباس في: وليم كوغلي. إنهاء الفقر كما نعرفه: ضمان الحق في الحصول على عمل بأجر يكفل الحياة (2003)، ص 8. في http//:en.wikiquote.org/wiki/Desmond_Tutu

في تعرضها للمقاومة تنتقد المقالة خداع التسوية السياسية، كما توجه نقدا لمحاولات الممولين الأجانب، تجاهل طبيعة الاحتلال الإسرائيلي المستمر، ومحاولة فرض نموذج ما بعد الاستعمار كأساس للسياسات التنموية الفلسطينية. وهي ملاحظة غاية في الأهمية لا سيما على ضوء التساؤلات الكبرى بأن: هل حقاً مر محيط النظام الرأسمالي العالمي بما يمكن تسميته "ما بعد الاستعمار".

إن أي احتمال لإحداث تنمية حقيقية ومستدامة ومستقلة، في سياق الاحتلال أو الاستعمار أو الفصل العنصري (الأبارتهايد)، يخضع لإعاقة متعمدة وممنهجة من قبل بُنى السلطة المهيمنة التي يفرضها المضطهِد لإدامة نظام الهيمنة القائم. وبالتالي، فإن المقاومة الفعالة من قبل المظلومين، بالإضافة إلى وظيفتها في التمكين والأنسنة[261]، تصبح أداة لا غنى عنها لتفكيك العوائق الأساسية التي تحول دون تحقيق التنمية. بغض النظر ما إذا كان تركيزها على الجانب الاقتصادي، أو المدني، أو الثقافي، أو الاجتماعي، فإن أي إستراتيجية تنموية تفشل في الاستجابة بشكل متوازٍ للمتطلبات الأساسية، المباشرة أو غير المباشرة، للنضال من أجل إنهاء حالة الاضطهاد، وليس فقط التخفيف من آلامها، لا تعتبر إستراتيجية عقيمة وغير مسؤولة وحسب، بل تعد كذلك لا-أخلاقية بامتياز. فهي، والحال كذلك، تبلغ درجة التواطؤ المتعمد في إدامة الاضطهاد والظلم تحت مسميات متنوعة، كمساعدة الضحايا في التعامل مع الشروط المزرية للفقر والمعاناة واليأس.

تلميع القيود

في ذروة النضال ضد الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، وكنتيجة للعزلة الدولية التي تعرض لها النظام على إثر انتشار المقاطعة، استجابة لدعوات الأغلبية السوداء المضطهدة، تبنت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا سياسة "الارتباط البنّاء"، المتمثل في "الدبلوماسية الهادئة"، عوضاً عن فرض العقوبات. وقد أدان المطران ديزموند توتو هذه السياسة آنذاك واصفاً إياها بـ"اللا أخلاقية" و"الشريرة". كما صرح توتو أمام اللجنة الفرعية للشؤون الأفريقية في الكونغرس الأمريكي عام 1984 قائلاً: "لا نريد قيوداً مريحة، نريد التخلص من هذه القيود"[262]. وهذا يعيدنا إلى السياق الفلسطيني، حيث أن نموذج «التنمية» الذي تتبناه معظم مؤسسات التمويل الأجنبية، ومن ضمنها بعض وكالات الأمم المتحدة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ينظر إليه الفلسطينيون كأداة لتخفيف القيود الاستعمارية الإسرائيلية، لا المساعدة في كسرها نهائياً والتحرر منها. كما إن هذه المؤسسات بالغالب ما تركز على نوع واحد من القيود، تلك التي تكبّل ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني المتواجد في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، ويشمل ذلك فلسطينيي القدس المحتلة أحياناً، بينما تتجاهل القيود الاستعمارية المفروضة على غالبية الشعب الفلسطيني، تحديداً في الشتات والمناطق المحتلة عام 1948.

---

261 في كتابه الأيقوني: «بيداغوجيا المضطهدين»، يطرح الفيلسوف البرازيلي باولو فريري أن حالة اللا- أنسنة «توصم ليس فقط من تمت سرقة إنسانيتهم، ولكن أيضاً (حتى لو بطريقة مختلفة) أولئك الذين سرقوها». ويضيف، «بينما يعتبر كل من الأنسنة واللا- أنسنة بديلين واقعيين، إلا إن الأولى فقط هي وظيفة البشر... يثبطها الظلم، والاستغلال، والاضطهاد، والعنف الممارس من قبل المضطهِدين (بكسر الهاء)؛ ويؤكدها توق المضطهَدين (بفتح الهاء) للحرية والعدالة، ونضالهم لاستعادة إنسانيتهم المفقودة... لكي يكون لنضالهم معنى، على المضطهَدين أن يتجنبوا، في سعيهم لاستعادة إنسانيتهم (وهي إحدى الطرق لخلقها)، التحول بدورهم إلى مضطهِدين للمضطهِدين، فعليهم أن يسترجعوا إنسانيتهم وإنسانية من يمارس عليهم الاضطهاد». http://www.webster.edu/~corbetre/philosophy/education/freire/freire-1.html

262 http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,923808,00.html

عندما تستخدم مؤسسات التمويل الغربية كليشيه "مساعدة الشعب الفلسطيني"، فهي عادة ما تشير إلى تمويل مشاريع تتعلق، في أحسن الأحوال، بجزء من حقوق الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية (ومن ضمنها القدس الشرقية)، والذين يشكلون أقلية في الشعب الفلسطيني. وهذا يعني بالضرورة حذف الحقوق الأساسية للمجموعتين اللتين تشكلان سوياً غالبية الشعب الفلسطيني، أي اللاجئون، الذين حرموا من حقهم المشروع –وفق قرارات الأمم المتحدة- بالعودة إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها قسراً في نكبة 1948[263]، و «فلسطينيو 48»، حاملو الجنسية الإسرائيلية، الذين يعيشون في ظل نظام تمييز عنصري مشرعن وممأسس[264]، والذي ينطبق عليه تعريف الأمم المتحدة لجريمة الأبارتهايد (الفصل العنصري)[265].

عندما تقتصر مساعدة مؤسسات الدعم الغربي للشعب الفلسطيني على تمويل الخدمات الأساسية التي يفترض أن تقوم إسرائيل بتوفيرها، كونها السلطة المحتلة، وعندما يقترن ذلك بـ "حياد" سياسي تجاه القضايا الرئيسية كالاحتلال والأبارتهايد والحرمان من الحقوق الأساسية الناجم عنهما، فإن ذلك يعني انحياز هؤلاء الممولين "لطرف المضطهِد"، على حد تعبير المطران توتو.

غزة: حالة غريبة للأولويات التنموية

قليلاً ما تتعامل مشاريع "التنمية" الممولة من الغرب مع الحقوق الفلسطينية الأكثر جوهرية. ويبدو ذلك جلياً بشكل خاص في قطاع غزة، حيث يقبع أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني تحت حصار قاتل، اعتبره البروفيسور ريتشارد فولك (المبعوث الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة) بأنه تمهيد لإبادة جماعية[266]. يعبر فولك -وهو يهودي، بالمناسبة- عن قلقه العميق تجاه الحصار المفروض على غزة إذ أنه يؤشر على «نية متعمدة من إسرائيل وحلفائها لإخضاع مجتمع بشري بأكمله لظروف في منتهى القسوة، تهدد بالموت»[267].

---

263 http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/C758572B78D1CD0085256BCF0077E51A

264 حتى وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان تصف التعامل الإسرائيلي مع المواطنين الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية، بأنه «تمييز مؤسسي، وقانوني، واجتماعي». http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2010/nea/154463.htm

265 يمكن الرجوع إلى المصادر التالية لتعريف الأبارتهايد (الفصل العنصري): نظام روما حول المحكمة الجنائية الدولية (2002):

http://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume/202187%v2187.pdf.

وأيضا، الميثاق الدولي لمعاقبة وإخماد جريمة الأبارتهايد:

http://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres6/C2AB560-3E9D401-D-ACD8-A6F-7C3AA7F6E.248661/372818/PDF .In،2009

ودراسة حول الممارسات الإسرائيلية: الاحتلال، الكولونيالية، والأبارتهايد:

http://www.bdsmovement.net/files/2011/02/OccupationColonialismApartheid-ExecSummary.pdf

266 «إسرائيل، فلسطين، ونفاق القوة»: مقابلة مع نعوم تشومسكي، 22 آب 2007.

http://www.kibush.co.il/show_file.asp?num22676=

267 ريتشارد فولك، التحرك باتجاه الهولوكسوكت الفلسطيني، تموز 2009.

http://www.transnational.org/Area_MiddleEast/2007/Falk_PalestineGenocide.html.

بعد ما يقارب خمس سنين من الحصار الإسرائيلي المحكم -بتواطؤ غربي ورسمي مصري- على قطاع غزة، وصولاً إلى العدوان الإسرائيلي الإجرامي على القطاع، حوّلت إسرائيل غزة إلى "معسكر اعتقال"، حسب توصيف رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون. وبالرغم من هذا الوضع، بقيت أولويات الممولين منْصبّة على مشاريع خيرية، انتقائية، ومحصورة جداً، متجاهلة حتى ذِكر الأسباب الجذرية لهذا الوضع الكارثي. وقد فاقم الاستهداف الإسرائيلي المنهجي لمرافق المياه والصرف الصحي في القطاع حالة قائمة من "الحرمان الشديد وطويل الأمد لكرامة الإنسان"، كما صرح ماكسويل جايلرد (منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة)، مما تسبب "في هبوط حاد في مستويات معيشة الفلسطينيين في قطاع غزة، كان من أهم خصائصه تآكل موارد الرزق، وتدمير وتدهور البنى الأساسية، والتراجع الملحوظ في توفير ونوعية الخدمات الحيوية، كالصحة والمياه والصرف الصحي".[268]

سلط تقرير لمنظمة العفو الدولية صادر في 2009 الضوء على سياسة إسرائيل المتعمدة وطويلة الأمد المتعلقة بمنع الفلسطينيين من الحصول على مواردهم المائية بشكل عادل، لا سيما في قطاع غزة، حيث أشار التقرير إلى أن "-90 95% من إمدادات المياه -هناك- ملوثة وغير صالحة للاستهلاك البشري"[269]. وقد أشار التقرير إلى نتائج دراسة سابقة أعدها برنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP)، الذي أكد أن تلوث المياه في قطاع غزة يعود إلى ارتفاع نسبة النترات في المياه الجوفية "بشكل أعلى بكثير من المعدلات المسموح بها من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO)"، الأمر الذي يؤدي إلى اضطرابات صحية خطيرة في الدم لدى الأطفال الصغار، وخاصة حديثي الولادة. وقد تم الكشف عن أعراض عديدة لمرض (blue babies)، منها "انتشار اللون الأزرق حول الفم واليدين والأقدام"، وتكرار "الإسهال والتقيؤ"، و"فقدان الوعي"، والتي تؤدي في حال ارتفاع النترات بشكل أكبر إلى تشنجات، قد تفضي في النهاية إلى الوفاة[270].

لا يقف التلوث الذي خلفه العدوان العسكري والحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة عند تلوث المياه، فقد طال التلوث الخطير التربة أيضا. أجرت مجموعة مستقلة من الأطباء والخبراء من لجنة الأسلحة الحديثة -وهي لجنة إيطالية المقر متخصصة في آثار الأسلحة الحديثة على السكان المدنيين في مناطق الحرب- دراسة حول استخدام إسرائيل أسلحة غير تقليدية"، تناولت الآثار متوسطة المدى على الفلسطينيين المقيمين في المناطق التي تعرضت للقصف الإسرائيلي عامي 2006 و2009. وقد أظهرت الدراسة أن القصف الإسرائيلي قد "خلّف ارتفاعاً كبيراً في تركيز المعادن السامة في التربة، والتي يمكن أن تتسبب في الإصابة بأورام، ومشاكل في الخصوبة، وتأثيرات خطيرة على الأطفال حديثي الولادة، كالتشوهات والأمراض الخلقية"[271].

على ضوء ذلك، عندما يطلق الاتحاد الأوروبي -المستمر في تواطؤه مع إسرائيل في حصارها لقطاع غزة- حملة إعلامية مكلفة نسبياً على نطاق واسع في قطاع غزة -والضفة الغربية- تحت شعار "أولوياتكم أولوياتنا"، دون أدنى سخرية،

---

268 ماكسويل جيلارد، نقلا عن: «اهتمام المنظمات الإنسانية بأزمة المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، نداء عاجل لفتح معابر غزة»، جمعية وكالات التنمية الدولية، آب 2009.

http//:www.ochaopt.org/documents/hc_aida_statement_gaza_watsan_20090803_english.pdf.

269 منظمة العفو الدولية، "مشاكل المياه، إنكار حق الفلسطينيين بالوصول العادل إلى المياه"، تشرين الأول 2009.

http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/027/2009/en/e9892ce4-7fba-469b-96b9-c1e-1084c620c/mde150272009en.pdf.

270 http://postconflict.unep.ch/publications/UNEP_Gaza_EA.pdf.

271 http://www.newweapons.org/?q=node/110.

يبدو كأنه يقدم رسالة صريحة للفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال تقول: "لقد حددنا نحن الأولويات، وما عليكم سوى تبنيها، وإلا قطعنا عنكم التمويل». يتساوق هذا المثال تماماً مع معظم النماذج «التنموية» المدعومة غربياً والمطبقة في دول الجنوب، من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا وصولاً إلى جنوب آسيا.

إن الغرب الذي لا يزال يهيمن عليه الشعور بالذنب تجاه مسؤوليته عن المحرقة (الهولوكوست) يرغب في غسل يديه مما اقترفته ضد اليهود الأوروبيين، ضمن ضحايا آخرين، عبر فرض تسوية جائرة للصراع العربي-الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني (لصالح الطرف الاستعماري الإسرائيلي)، تقود إلى إبقاء السيطرة كاملة للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، ناهيك عن السيطرة على أكثر الأراضي الفلسطينية المحتلة خصوبة، وعلى موارد المياه الجوفية، كما على الحدود وحتى على المصير. والأهم من ذلك، إن هكذا تسوية مفروضة من قبل المانحين تديم حرمان إسرائيل لغالبية الشعب الفلسطيني (في الشتات ومناطق 48) من حقوقه الأساسية، وفي مقدمتها الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إن هذا الحق، تحديداً، مقر من قبل الأمم المتحدة كشرط أساسي ومسبق لأن يتمتع أي شعب يقبع تحت حكم استعماري بكافة الحقوق الأخرى، السياسية والثقافية والاقتصادية، وغيرها، كما هو موضح أدناه.

خداع عملية التسوية

بدلاً من التعامل مع الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، استغلت قوى الهيمنة، والتي في معظمها من قوى الاستعمار السابقة، قدراتها المالية والسياسية، على المستويين النظري والعملي، لتختزل القضية الفلسطينية تدريجياً من قضية تقرير مصير وتحرر من الاستعمار إلى قضية تتمحور بشكل حصري على ما يسمى بـ "عملية السلام"، مع ما يصاحبها من مفاوضات لا نهاية لها. وضمن هذه العملية ذاتها، طفا على السطح مؤخراً الحديث عن "بناء الدولة". منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، والنهاية المبكرة للانتفاضة الفلسطينية الأولى (1991-1987)، مروراً بإطلاق عملية التسوية منذ مدريد إلى أوسلو، وحتى عقد مضى، عملت قوى الهيمنة، ضمن نظام القطب الأوحد، على تهميش القضية الفلسطينية، إن لم يكن التعامل معها كعامل إزعاج، لا أكثر. وفي هذا السياق، في عام 2000، أي بعد مرور سبع سنوات على توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، علق إدوارد سعيد على "عملية السلام" هذه بالقول:

> "ماذا عن التبجح بعملية السلام هذه؟ ماذا حققت، وإن كانت بالفعل عملية سلام، فلماذا أصبح الوضع المزري للفلسطينيين والخسارة في الأرواح [بينهم] أسوأ بكثير مما كان عليه الحال قبل التوقيع على اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993؟ ولماذا، كما نوهت صحيفة نيويورك تايمز في 5 تشرين الثاني 2000، أصبحت "الساحة الفلسطينية مزيّنة حالياً بأطلال مشاريع افترضت تحقق الدمج السلمي"؟ وماذا يعني الحديث عن السلام في ظل استمرار تواجد القوات الإسرائيلية والمستوطنات بأعداد كبيرة؟ ... هل ضُلّل العالم، أم إن خطاب "السلام" هذا هو في جوهره خديعة عملاقة؟"[272]

انطلاقاً من شهيتها الأزلية لموارد الطاقة ذات الأسعار المنخفضة بشكل مصطنع، ولحرية الوصول إلى سوق ضخمة، متخلفة، وتابعة هيكلياً، وحرصاً على تخفيف عقدة الذنب التاريخية تجاه الهولوكوست، عملت بعض القوى الغربية على إنشاء إسرائيل كقاعدة كولونيالية متقدمة لها في المنطقة. ومن أجل الحفاظ على هيمنة إسرائيل على المنطقة،

272 إدوارد سعيد، "الفلسطينيون تحت الحصار"، مراجعات لندن للكتب 22، رقم 24. 14 كانون الأول 2000. نقلا عن: http://www.lrb.co.uk/v22/n24/edward-said/palestinians-under-siege ولمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى دراسة حول فشل عملية السلام لإدوارد سعيد، "نهاية عملية السلام"، نيويورك، 2000.

استمرت هذه القوى، بتفاوت، في تقديم الدعم السخي لها اقتصادياً ودبلوماسياً وأكاديمياً وسياسياً. وفي ضوء ذلك، أُجبر العرب عامة، والفلسطينيون على وجه الخصوص، على دفع الثمن لجريمة إبادة جماعية لم يكن لهم أي ضلع في ارتكابها. والأدهى من ذلك أن الغرب ذاته يعرض عليهم الرشاوى ليقبلوا الظلم الممارس ضدهم كقدر محتوم، حتى يتمكن هو أخيراً من إغلاق هذا الفصل المظلم من تاريخه. في هذا السياق، وُظّفت "عملية السلام" كغطاء لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، والاستعمار، ولإحباط طموح الفلسطينيين بالحرية والعدالة.

تتهم سارة روي، خبيرة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جامعة هارفرد، الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالتواطؤ مع السياسة الإسرائيلية المتعمدة والساعية إلى الاستلاب التنموي (de-de-velopment) في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تقتل أي إمكانية لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. حسب روي، فإن الاتحاد الأوروبي يأمل من خلال تقديمه للفلسطينيين "منافع ملموسة كزيادة الدخل وتحسين البنية التحتية" أن يشتري موقفاً فلسطينياً يقبل تقديم تنازلات جوهرية في مفاوضات السلام المزعومة. تستنتج روي: "لقد تم التخلي عن منطق القانون الدولي لصالح الحفاظ على عملية سياسية فاشلة"[273].

مع مرور الوقت، بدأت محددات "عملية السلام" بالتقلص شيئاً فشيئاً، إذ تم الابتعاد تماماً عن معظم الحقوق الفلسطينية، التي يعرّفها الفلسطينيون أنفسهم ضمن أحكام القانون الدولي. فمن اللجنة الرباعية إلى الأمم المتحدة ذاتها، كانت معظم العروض المقدمة للفلسطينيين تتمحور حول إنهاء المظاهر الأبرز للاحتلال في معظم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، مع الإبقاء على السيطرة الفعلية الكلية لسلطات الاحتلال. وفي مقابل هذا "العرض السخي"، يتوجب على الفلسطينيين –تحت وطأة أقسى أنواع الضغوط- قبول ضم إسرائيل للكتل الاستعمارية الكبرى كأمر واقع (علماً بأن هذه الأراضي هي الأكثر خصوبة، والأغنى بالموارد المائية)، والتخلي عن حق العودة إلى الديار، والاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية"، أي، بعبارة أخرى، شرعنة نظام الأبارتهايد القائم في هذه الدولة، حيث يتمتع جزء من مواطنيها بامتيازات خاصة، ويخضع آخرون (السكان الأصليون الفلسطينيون) لنظام تمييز عنصري على أساس الدين والإثنية.

باتت هذه هي الصيغة الأساسية المطروحة من قبل القوى العالمية المهيمنة لما يسمى بالتسوية السلمية، والتي أذعنت لها "القيادة" الفلسطينية (غير المنتخبة، وغير التمثيلية، والمفتقدة أساسا للرؤية). إن طيف الأحزاب السياسية الصهيونية في إسرائيل برمته، ومؤيدي إسرائيل في الغرب –مع استثناءات قليلة- لطالما دعوا لهذه الصيغة الظالمة وغير القانونية على أنها "العرض الوحيد" المقدم على الطاولة للفلسطينيين. وإذا لم يقبله الفلسطينيون فالتهديد باستخدام العصا الغليظة الإسرائيلية حاضر دوماً. أما مع الصعود الحاد مؤخراً للأصولية اليهودية[274] واليمين المتطرف داخل إسرائيل، فحتى هذه الصيغة الظالمة لم تعد تحظى بقبول غالبية الجمهور الإسرائيلي[275].

273 تقرير CIDSE حول التمويل الأوروبي للأرض الفلسطينية المحتلة، بروكسل، 7 تشرين الثاني 2008.

274 http://electronicintifada.net/content/israels-latest-massacre-qana-racist-jewish-fundamentalism-factor/6257

275 استطلاع رأي أعده مركز (Dahaf)، بتاريخ 14 أيلول 2010، يظهر أن 48% من الإسرائيليين يعارضون، و45% يدعمون، العبارة التالية حول اتفاقية «سلام» مع الفلسطينيين (لا تحقق الحد الأدنى من متطلبات القانون الدولي): «هناك خطة تشترط، في إطار اتفاقية سلام يعترف فيها الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية، قيام إسرائيل بالانسحاب من معظم الأراضي في يهودا والسامرة، ولكن مع إبقاء الكتل الاستيطانية بأيدٍ إسرائيلية، وفي مقابل ذلك ستعيد إسرائيل إلى الفلسطينيين أرض بمساحة مماثلة من داخل دولة إسرائيل. هل تدعم هذه الخطة أم تعارضها؟».

http//:coteret.com/2010/09/14/yediot-to-abe-foxman-are-we-anti-semitic-too#/more2833-

باختصار، يمكن وصف عملية السلام (peace process) القائمة بأنها عملية تجزئة (piece process)، تهدف إلى تقسيم الشعب الفلسطيني إلى "أجزاء"، ثم محو هذه الأجزاء تباعاً من تعريف الشعب الفلسطيني، وما ينجم عن ذلك من تجاهل كامل لحقوق هؤلاء الفلسطينيين، أي ترسيخ الإنكار الإسرائيلي لحقوقهم الأساسية، الذي دام لعقود. وعليه، فإن المقاومة الشعبية الفلسطينية، وخاصة السلمية منها، تصبح ضرورة لصون حقّنا في التمتع بحقوقنا بصيغتها الشمولية، والتي بدونها لا يمكن تحقيق سلام عادل وبالتالي دائم.

المساعدات "الخيرية" كغطاء للتواطؤ

على الرغم من كل ما يكتنف عملية التسوية من عيوب جلية -- ليس أقلها تمكين إسرائيل من استمرار حصارها لقطاع غزة، وتكثيف الاستيلاء على الأراضي والاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية المحتلة (وخاصة في غور الأردن والقدس)، بل وتوفير ورقة التوت لها للتغطية على كل جرائمها، في وقت تستمر فيه بإنكار جميع الحقوق الفلسطينية – فقد حظيت عملية أوسلو للتسوية بالتزام يصل حد القداسة لدى الدول الغربية. وقد أدت هذه العملية إلى نشوء ما يسميه الفلسطينيون "صناعة السلام"[276]، حيث تنفق ملايين الدولارات من أموال دافعي الضرائب في الغرب في تمويل مشاريع مشتركة بين الفلسطينيين (والعرب أحيانا) وإسرائيل، تدّعي جميعها تقريباً بأنها «لا سياسية».

لقد أغدقت الأموال بسخاء على مركز بيرس للسلام، على سبيل المثال، تحت شعار مساعدة الفلسطينيين. وقد أدار ونفذ مركز بيريس بهذه الأموال مشاريع عدة تتراوح بين جراحة القلب وكرة قدم وقضايا متعددة ما بينهما، مع "شركاء" فلسطينيين ثانويين، مرسخاً علاقة السلطة والهيمنة الهرمية بين المضطهِد والمضطهَد. وعوضاً عن تمويل الجامعات الفلسطينية، مثلاً، للقيام بتطوير أبحاثها في المجال الطبي والعلاجي، ذهب التمويل إلى جهات طبية إسرائيلية، تتمتع بمستوى متطور، لتقوم هذه الأخيرة بتقديم الخدمات الطبية للفلسطينيين المحرومين منها مقابل مبالغ باهظة. لقد تناول ميرون بنفنستي، نائب سابق لرئيس بلدية القدس المحتلة، بدقة دور المركز المذكور في تأبيد هذه العلاقة الاستعمارية حين كتب:

> "في نشاط مركز بيرس للسلام، لا يوجد ثمة جهد واضح يُبذل من أجل تغيير الوضع القائم سياسياً، أو اجتماعياً-اقتصادياً في الأراضي المحتلة، بل العكس تماماً: تبذل جهوداً لتدريب السكان الفلسطينيين لقبول وضعهم الدونيّ وتهيئتهم للبقاء في ظل القيود الاعتباطية المفروضة عليهم من قبل إسرائيل، وذلك لضمان التفوق الإثني لليهود. وباستعلاء كولونيالي، يقدم المركز مزارع زيتون [فلسطينياً] يكتشف فوائد التسويق التعاوني؛ طبيب/ة أطفال ي/تخضع للتدريب في مستشفيات إسرائيلية؛ ومستورد فلسطيني يتعلم أسرار نقل البضائع عبر الموانئ الإسرائيلية، المعروفة بكفاءتها؛ وبالطبع منافسات كرة القدم، وأوركسترات مشتركة من الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي ترسم [جميعاً] صورة زائفة للتعايش"[277]. انطلاقاً من إدراكها العميق لهذه المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى إطالة أمد التخلف والتبعية في القطاع الصحي الفلسطيني عبر

276 لمزيد من التحليل حول ما يسميه الفلسطينيون «صناعة السلام»، يمكن الرجوع إلى: فارس جقمان، «هل يمكن أن نتحاور؟ "صناعة السلام" في الشرق الأوسط»، الانتفاضة الإلكترونية، 20 أب 2009. http://electronicintifada.net/v2/article10722.shtml

277 http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/a-monument-to-a-lost-time-and-lost-hopes-1.256342

مشاريع تعزيز «الحوار والتعاون» بين أخصائيين إسرائيليين وفلسطينيين أو مؤسسات من «الطرفين» تعمل في المجال الطبي، عبرت أهم المؤسسات الصحية الفلسطينية عن «اعتراضاتها الجذرية» كما يلي[278]:

1. إن هذه المبادرات، ومهما كانت حسنة النية، فإنها مفروضة بمعظمها من الخارج، حيث تستدرج المهنيين والأكاديميين بالأموال، والمرافق، وبتوفير فرص للتقدم الفردي في بيئة تعاني من جوع للموارد، أو بتوفير حلول لمشاكل طبية أو مؤسسية فردية أوجدها وحافظ على استمرارها الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

2. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المشاريع لا تعكس الأولويات الفلسطينية الحالية، بل تتجاهل علاقة عدم المساواة الهائلة بين الطرفين: حيث أحدهما محتل والآخر يرزح تحت الاحتلال.

3. لا تأخذ [هذه المشاريع] بعين الاعتبار الرد الصامت للمؤسسة المهنية والأكاديمية الإسرائيلية حيال الخنق العلمي والطبي والصحي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي الممارس بحق الفلسطينيين. ومن المعلوم أنه في بعض الحالات تشارك هذه المؤسسات الإسرائيلية في تطوير إستراتيجيات وخطط الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين، وفي تبريرها، حتى وصل الأمر حد توفير الشرعية الأكاديمية لتسويق هذه الإستراتيجيات والخطط في الغرب.

وفي الوقت الذي تعرض فيه دول عديدة واجهة المساعدة الخيرية للفلسطينيين، فإنها تقوم بشكل متوازٍ بالتواطؤ في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي. فالحكومة الفرنسية، مثلاً، لم تكتف فقط بالترويج للشركتين الفرنسيتين، فيوليا وألستوم (Veolia and Alstom)، لمساعدتها في ربح العطاء الإسرائيلي لبناء مشروع السكة الحديدية (الترام) الذي يصل المستوطنات الاستعمارية غير الشرعية حول مدينة القدس بالمدينة، بل أصبحت الآن تملك حصة في إحدى الشركات المشاركة في هذا المشروع[279]، الذي يتعارض بشكل مباشر مع اتفاقية جنيف الرابعة.

أما المجلس الثقافي البريطاني، والذي لطالما امتدح الفلسطينيون مشاريعه في الحقل الثقافي والتعليمي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد قام منذ تموز (يوليو) 2008 بقيادة شراكة التبادل الأكاديمي والبحثي البريطانية-الإسرائيلية (بيراكس-BIRAX)[280]، مما جعل المجلس يدخل في شراكة مع جامعات إسرائيلية متورطة بعمق في خرق القانون الدولي، في مشروع يحمل بصمات «الارتباط البنّاء» والذي تم تطبيقه سابقاً لحماية نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا من انتشار المقاطعة الدولية. وحسب تصريح مكتب الخارجية والكومنولث البريطاني حول المشروع فإن «دعم الحكومة البريطانية لبيراكس هو مثال ملموس عن حزمنا في معارضة أي مقاطعة لإسرائيل، والتي نعتبرها مرفوضة ولا تفعل شيئاً لتعزيز التفاهم أو قضية السلام في الشرق الأوسط».[281]

حتى السويد، المشهورة بين الفلسطينيين بدعمها الذي لا يتزعزع لحقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي، فقد تورطت هي الأخرى مؤخراً، وبطرق عديدة، في تقويض حقوق الإنسان وفي المساهمة في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي. فمن خلال تمويلها الكبير لما يسمى منتدى أعمال فلسطين الدولي (PIBF)، تقوم وكالة التنمية

278 http://pacbi.org/etemplate.php?id=45

279 http://www.transdevplc.co.uk/cmsUploads/news/files/veolia%20Transdev%20merger.pdf

280 http://pacbi.org/etemplate.php?id=788

281 http://www.jpost.com/LandedPages/PrintArticle.aspx?id=167873

الدولية السويدية (سيدا) بشكل واعٍ[282] بدعم مشروع يضم في عضويته رجال أعمال إسرائيليين متورطين في أعمال الاستيطان الاستعماري، أحدهم، على سبيل المثال، رئيس سابق للاستخبارات الداخلية الإسرائيلية (الشاباك) سيئة السمعة لاستعمالها التعذيب لانتزاع الاعترافات من الأسرى الفلسطينيين، وغيره ممن يحفل سجلهم بانتهاكات للقانون الدولي فاضحة وشبيهة[283]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجيش السويدي يستورد منتجات صنعت في المنطقة الصناعية الإسرائيلية باركان[284]، المقامة بشكل مخالف للقانون الدولي على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

والبرازيل، التي تناصر حقوق الشعوب الضعيفة في دول الجنوب، وتؤيد منذ أمد طويل الحقوق الفلسطينية، ومنها مؤخراً حق الفلسطينيين في الحصول على دولة، فإنها، من جهة أخرى، قد أصبحت خامس أكبر مستورد للمنتجات والخدمات العسكرية الإسرائيلية[285].

وفي ذات السياق، فإن دولة جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتهايد، والتي كان من المتوقع أن تكون أقرب حليف للشعب الفلسطيني، قامت بتطوير تجارتها مع إسرائيل بشكل ضخم، وشمل ذلك الصناعات الإستراتيجية وقطاع "الأمن"، مما ساهم بترسيخ نظام الأبارتهايد والقمع الاستعماري الإسرائيلي للشعب الفلسطيني[286]. وفي مفارقة تاريخية، قامت إحدى الشركات الجنوب أفريقية بتوريد الأسلاك الشائكة لإسرائيل لاستعمالها في بناء جدار الفصل العنصري[287].

كما هو ملحوظ، فقد استثنيت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من القائمة، بشكل متعمد، وذلك كون دورها في دعم وتمويل الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي يرقى إلى درجة الشراكة الكاملة في الجريمة. من هنا، يمكن عذر المجتمع الفلسطيني لعدم تحمسه "للعظام" التي ترمى له من قبل الدول المانحة، سواء أكانت لإصلاح بعض الأنابيب، أو لبناء حضانة أطفال، أو تشغيل بعض العمال بشكل مؤقت، أو خلاف ذلك مما يمكن اعتباره تلميعاً لقيود الاحتلال، وغيرها من أشكال القمع الإسرائيلي. ففي الوقت ذاته، يوفر تواطؤ نفس هذه الدول لإسرائيل كل الحصانة التي تلزمها للاستمرار في اضطهادها للفلسطينيين. يجب ألا تستخدم المساعدات الخيرية للتغطية على التورط بالجريمة؛ وعندما يتم استعمال الصدقة لهذه الغاية، فإن الإدانة القوية من قبل الفلسطينيين يجب ألا تُفسر على أنها جحود أو حماقة!

المقاومة من أجل تقرير المصير

بينما لا يعول المجتمع المدني الفلسطيني على الدول المانحة، حتى الآن، بأن تقوم بفرض عقوبات شاملة على إسرائيل كما فعلت في النهاية ضد نظام الأبارتهايد بجنوب أفريقيا، إلا أنه يتوقع منها، كحد أدنى، الامتناع عن التواطؤ في تدعيم وتغطية وحماية نظام الاضطهاد الإسرائيلي متعدد المستويات. فإذا كانت هذه الدول غير قادرة على دعم حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) كشكل رئيسي من أشكال المقاومة السلمية الفلسطينية، فيجدر بها على الأقل أن تحترم المبادئ التوجيهية لمقاطعتنا الملتزمة بالقانون الدولي ومبادئ

282 تناولت بعض المجموعات السويدية التضامنية بالنقد جوانب من عمل الوكالة السويدية للتنمية، متهمة إياها بالتواطؤ مع الاحتلال عبر سكوتها عن انتهاكات حقوق الإنسان.

283 http://www.pibf.net/

284 http://whoprofits.org/Company%20Info.php?id=532

285 http://www.bdsmovement.net/files/2011/03/brazilian_military_ties_with_israel.pdf

286 http://bdsmovement.net/files/SA-Israel%20report%20-%20june%202009.pdf

287 http://bdsmovement.net/files/SA-Israel%20report%20-%20june%202009.pdf

حقوق الإنسان، وأن تمتنع عن خرق خط احتجاجنا المقاطع لإسرائيل. وإلا فإنها تساهم في تقويض كل شكل من أشكال المقاومة الفاعلة التي تتبناها الغالبية الساحقة في المجتمع المدني الفلسطيني.

يتمحور الهدف الرئيسي للمقاومة الفلسطينية للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في دعم وإعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير كشرط ضروري لممارسة كافة حقوقنا غير القابلة للتصرف. فقد أقرت الأمم المتحدة أن حق تقرير المصير هو شرط مسبق للتمتع بكافة الحقوق الإنسانية الأخرى. دخل هذا الحق ضمن مبادئ القانون الدولي، بشكل رسمي على الأقل، في ميثاق الأمم المتحدة، المادة 1(2)، والتي تنص على "أن غايات الأمم المتحدة هي تطوير علاقات ودية بين الأمم استناداً لاحترام مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب."[288]

لاحقاً، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 3236، بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) لعام 1974،[289] والذي يرفع مستوى تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني إلى حق «غير قابل للتصرف». والقرار:

1. يؤكد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في فلسطين، بما يتضمن:

(أ) حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي؛

(ب) الحق بالاستقلال الوطني والسيادة؛

2. يؤكد من جديد أيضاً على الحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين في العودة لمنازلهم وممتلكاتهم التي أبعدوا وانتزعوا منها، ويدعو لعودتهم؛

3. يشدد على أن الاحترام الكامل والتطبيق لهذه الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا غنى عنهما من أجل حل قضية فلسطين...

وبهذا يتطلب أي حل متناسق أخلاقياً ومبني على مقاربة حقوقية (rights-based approach) لحل القضية الفلسطينية، معالجة الحقوق الثلاثة غير القابلة للتصرف للسكان الأصليين لفلسطين، بانسجام مع حقوق الإنسان الكونية والقانون الدولي.

في مؤتمر للخبراء في تطبيق حق تقرير المصير، عقدته اليونسكو في برشلونة عام 1998،[290] تم التأكيد على أن حق تقرير المصير ينطبق على كل الشعوب حسب القانون الدولي المعاصر، مع التشديد على انطباقه بشكل خاص على «الشعوب المقهورة الخاضعة للسيطرة والتي تعاني من الأنظمة الاستعمارية، والعنصرية، والاحتلالية، وعلى كامل سكان الدول، فيما يتعلق بحق تقرير وضعهم السياسي وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، و[كذلك ينطبق هذا الحق] على مجموعات داخل سكان الدول، سواء كانوا أصليين أم غير ذلك، الذين يعتبرون "شعوباً" ويعانون من أشكال معاصرة من الاستعمار، مثل الاستعمار الاستيطاني، والذي لا يتطابق مع المفهوم التقليدي والاعتباطي لـ"استعمار المياه المالحة [أي ما وراء البحار]"«[291]. بعبارة أخرى، فإن حق تقرير المصير هو أداة لتعزيز السلام العادل وإنهاء الاضطهاد، لا لتأبيده.

288 http://www.un.org/en/documents/charter/chapter1.shtml

289 http://daccess-dds- ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/738/38/IMG/NR073838.pdf?OpenElement

290 http://www.unpo.org/content/view/446/83/

291 http://ro.uow.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=1002&context=ltc

حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (BDS): النضال العالمي من أجل الحقوق الفلسطينية

واقعياً، فشل ما يُدعى بالمجتمع الدولي، تحت التأثير المهيمن للقوة العظمى الوحيدة وهي الولايات المتحدة، في إجبار إسرائيل على وقف بنائها للجدار والمستعمرات، واللذان تم الإعلان عن عدم قانونيتهما من قبل محكمة العدل الدولية عام 2004، وفي المقابل تواطأ –أي المجتمع الدولي- في تقويض الحقوق الفلسطينية المقرة من قبل الأمم المتحدة تحت ستار "عملية السلام" المخادعة بامتياز، مما دفع المجتمع الفلسطيني مرة أخرى ليتجاوز "قيادته" ويعيد التأكيد على حقوقه الأساسية. ونتيجة لذلك، في الذكرى الأولى للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ضد الجدار، في 9 تموز (يوليو) 2005، قام المجتمع المدني الفلسطيني – مع تمثيل واسع لفلسطينيي الوطن والشتات — بإصدار نداء تاريخي يدعو للحرية والعدالة والمساواة، الشعارات الثلاث لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات(BDS) ضد إسرائيل حتى تفي بالتزاماتها حسب القانون الدولي[292].

بعد أن تم تبني حملة المقاطعة بشبه إجماع من قبل الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية وفي المنفى بشكلٍ لم يسبق حدوثه، ذكّرت حملة المقاطعة العالم بأن الشعب الفلسطيني بما فيهم اللاجئين الذين تم تهجيرهم من وطنهم – من قبل المليشيات الصهيونية ولاحقاً دولة إسرائيل- خلال نكبة عام 1948[293] وحتى يومنا هذا، وكذلك يتضمن الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية الذين بقوا على أرضهم ويعيشون الآن تحت نظام تمييز عنصري مقنن[294]. ونتيجة لذلك أصبح نداء المقاطعة أول وثيقة سياسية فلسطينية شعبية منذ عقود تعيد التأكيد على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بكافة فئاته.

استطاعت حملة المقاطعة بارتكازها على القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان الكونية، ومعارضتها لكافة أشكال العنصرية، بما يتضمن الصهيونية ومعاداة اليهود، أن تتطور إلى حركة مقاومة عالمية لنظام إسرائيل الاستعماري ثلاثي المستويات وكذلك للتواطؤ الدولي، وخصوصاً الغربي، في إدامة وترسيخ هذا الاضطهاد الإسرائيلي المركّب. وقد تم تبني حملة المقاطعة من قبل اتحادات نقابية دولية ومجموعات دينية وشخصيات ثقافية وأكاديمية وغيرهم، مما قرب "اللحظة الجنوب أفريقية" أكثر لإسرائيل[295].

ومنذ تموز 2005، لم تمر فترة حققت فيها حملة المقاطعة إنجازات على نطاق واسع كالفترة التي تلت المجزرة الإسرائيلية في غزة في خريف 2009-2008، والهجمة الدموية الأحدث ضد أسطول الحرية المتجه إلى غزة في أيار

---

292 http://www.bdsmovement.net/call

293 لمزيد حول الخطط الصهيونية الممنهجة لطرد الفلسطينيين وتجريدهم من ملكيتهم، يمكن الرجوع إلى إيلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، لندن ونيويورك، 2006.

294 يوجد أكثر من عشرين قانوناً إسرائيلياً، بما فيها القوانين الأساسية الإسرائيلية (التي تعادل القوانين الدستورية)، والتي تشرعن وتمأسس النظام العنصري الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل، كونهم «غير يهود». أنظر: عدالة، النتائج الأساسية لتقرير عدالة الموجه للأمم المتحدة حول التمييز العنصري الإسرائيلي. http://www.adalah.org/eng/intladvocacy/cerd.htm#major

295 للمزيد حول حملة المقاطعة (BDS)، "اللحظة الجنوب أفريقية"، يمكن الرجوع إلى: عمر البرغوثي، المقاطعة، سحب الاستثمارات، والعقوبات: النضال العالمي من أجل الحقوق الفلسطينية، هاي ماركت: شيكاغو، 2011.

2010. فقد أيقظ تكرار العدوان والصلف الإسرائيلي الرأي العام العالمي بعد سبات طويل وأجج سخطه على إفلات إسرائيل من العقاب على جرائمها والمكانة الاستثنائية التي تتمتع بها كدولة فوق القانون. ويبشر هذا باستنهاض أصحاب الضمائر الحية حول العالم وحشدهم لكسر حصانة إسرائيل عن طريق الضغط الفعال، بدلاً من محاولة إرضائها أو "الارتباط البنّاء" معها.

"حاصر حصارك"، الصيحة الخالدة لشاعر فلسطين الأبرز، محمود درويش، تكتسب معنًى جديداً في هذا السياق. بما أن إقناع قوة استعمارية بالتخلي عن امتيازاتها والاستجابة للمطالبة الأخلاقية بإحقاق العدالة لا يعدو كونه وهماً، في أحسن الأحوال، يشعر الكثيرون الآن بالحاجة "لحصار" إسرائيل من خلال مقاطعتها، لرفع ثمن حصارها وفصلها العنصري ضد الفلسطينيين. فبدلاً من الانجرار وراء وهم محاولة إقناع إسرائيل بالاعتراف بنا كبشر من أجل تحصيل نذر يسير من حقوقنا وكرامتنا، فإن غالبية الشعب الفلسطيني اختارت هذه المقاومة السلمية المدنية والشاملة التي تواجه كافة مجالات الظلم الإسرائيلي.

وعندما قامت تقريبا جميع الاتحادات النقابية والمهنية الفلسطينية والأحزاب السياسية وشبكات المنظمات الأهلية والمنظمات الجماهيرية والاتحادات الشعبية بتبني حملة المقاطعة (BDS)، فإنها لم تؤيد فقط الإستراتيجيات المنسجمة أخلاقيا والفعالة للمقاطعة، بل تبنت كلمات ديزموند توتو الحكيمة، "لست معنياً بلملمة فتات الشفقة التي يرميها من أعلى المائدة من يعدّ نفسَه سيّدي. بل أريد القائمة (menu) الكاملة للحقوق."[296]

من هنا، فإن أية مشاريع تسعى لتخفيف الظروف الصعبة التي يرزح تحتها الفلسطينيون كنتيجة للاحتلال، مثلاً، من دون أن تعمل -ولو بشكل غير مباشر- على دعم الحق الفلسطيني في مقاومة هذا الاحتلال بهدف إزالته، فإن هذه المشاريع تتحول إلى لَفتات خيرية، وليست تضامنية، والفرق بينهما هائل. ومهما كانت النوايا نبيلة، فإن أي عمل خيري مفصول عن جانبه التضامني المتوازي لا يمكن أن يخدم إلا هدف إطالة أمد الظلم والاضطهاد وترسيخهما أكثر. في أسوأ الحالات، يصبح هذا العمل الخيري تواطؤاً، يدفع من خلاله المانحون فواتير الاضطهاد الإسرائيلي للفلسطينيين، فيعينونه مالياً.

وختاماً، فإن تطبيق نموذج "ما بعد الاستعمار" من قبل بعض المانحين، عن وعي، على حالة ما زالت ترزح تحت وطأة الاستعمار بشكل لا يقبل الجدل، يتجاوز البراءة أو السذاجة أو الضلال؛ فرائحة التواطؤ في إدامة الحالة الاستعمارية تفوح منه. ويتفاقم هذا التواطؤ عندما لا تعالج التنمية السيرورة الضرورية لإزالة الاستعمار، وبهذا تصبح التنمية هذه عملية لتلميع قيود الاحتلال، ليس إلا.

1 تشمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الانروا

296 http://www.tutufoundation-usa.org/exhibitions.html